العِقْدُ الجَوهـريُّ
مِــنْ فَتْــحِ الحَــيِّ القَيُّــومِ
في حَلِّ شَرْحِ الأزْهَرِيِّ على مُقَدِّمَةِ ابْنِ آجُرُّوم

لأحمد بن محمد ابن الحاج الفاسي المغربي

(ت:١٣١٦هـ)

دراسة وتحقيق

أطـروحة تقدَّم بها

غازي علـي حـواس

إلى مجلس كلية الآداب في جامعة الموصل

وهي جزء من متطلبات شهادة الدكتوراه فلسفة في اللغة العربية

بإشراف

الأستاذ المساعد

الدكتور نوفل علي مجيد الراوي

١٤٣٥هـ ٢٠١٤م

جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الموصل ـ كلية الآداب

العِقْدُ الجَوهـريُّ
مِــنْ فَتْــحِ الحَــيِّ القَيُّــومِ
في حَلِّ شَرْحِ الأزْهَرِيِّ على مُقَدِّمَةِ ابْنِ آجُرُّوم

لأحمد بن محمد ابن الحاج الفاسي المغربي
(ت:١٣١٦هـ)

دراسة وتحقيق

أطـروحة تقدَّم بها
غازي علـي حـواس

إلى مجلس كلية الآداب في جامعة الموصل
وهي جزء من متطلبات شهادة الدكتوراه فلسفة في اللغة العربية

بإشراف
الأستاذ المساعد
الدكتور نوفل علي مجيد الراوي

١٤٣٥هـ **٢٠١٤م**

إقرار المشرف

أشهدُ أنَّ إعداد هذه الأطروحة الموسومة بـ (**العقد الجوهري من فتح الحي القيوم في حلِّ شرح الأزهري على مقدمة ابن آجرُّوم**) ـ دراسة وتحقيق ـ قد جرى بإشرافي في جامعة الموصل، وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في اللغة العربية.

التوقيع:

الاسم: أ. م. د. نوفل علي مجيد الراوي.

التاريخ: ٥/٥/٢٠١٤

إقرار رئيس لجنة الدراسات العليا

بناءً على التوصيات المقدمة من قبل المشرف، أُرشِّح هذه الأطروحة للمناقشة.

التوقيع:

الاسم: أ. د. عماد عبد يحيى

التاريخ: ٥/٥/٢٠١٤

إقرار رئيس قسم اللغة العربية

بناءً على التوصيات التي تقدَّم بها المشرف، ورئيس لجنة الدراسات العليا، أُرشِّح هذه الأطروحة للمناقشة.

التوقيع:

الاسم: أ. د. عماد عبد يحيى

التاريخ: ٥/٥/٢٠١٤

إقرار لجنة المناقشة

نحن أعضاء لجنة المناقشة نشهد بأنّنا قد اطلعنا على الأطروحة الموسومة: **العقد الجوهري من فتح الحي القيوم في حل شرح الأزهري على مقدمة ابن آجروم لأحمد بن محمد بن حمدون ابن الحاج (ت ١٣١٦ هـ)** دراسة وتحقيق، وناقشنا الطالب (غازي علي حواس) في محتوياتها وفيما له علاقة بها بتاريخ: ٣/ ١٢/ ٢٠١٤م، فوجدنا أنها جديرةٌ بالقبول لنيل شهادة الدكتوراه في فلسفة اللغة العربية ولأجله وقعنا.

التوقيع:
أ.د. هاني صبري علي
رئيساً

التوقيع:
أ.م.د. محمد صابر مصطفى
عضواً

التوقيع:
أ.م.د. دلخوش جار الله حسين
عضواً

التوقيع:
أ.م.د. صباح حسين محمد
عضواً

التوقيع:
أ.م.د. نشأت علي محمود
عضواً

ر/ التوقيع:
أ.م.د. نوفل علي مجيد الراوي
عضواً ومشرفاً

إقرار مجلس الكلية

اجتمع مجلس كلية الآداب بجلسته () المنعقدة بتاريخ: / / ٢٠١٤م، وقرّر منح الطالب شهادة الدكتوراه في فلسفة اللغة العربية.

التوقيع
الاسم: م.د محب محمود قاسم
مقرر مجلس كلية الآداب
التاريخ: / /٢٠١٤م

التوقيع
الاسم: أ.د علي كمال الدين الفهادي
عميد كلية الآداب
التاريخ: / / ٢٠١٤م

إقـرار لجنة المناقشة علـى إجـراء التصحيحات

نشهد بأننا أعضـاء لجنة التقييم والمناقشـة، قد اطلعنا على هذه الأطروحـة وقد ناقشنا الطالب في محتوياتهـا وفيما له علاقـة بها بتـاريخ: ٣/ ١٢/ ٢٠١٤م، وأنّه أجرى التعديلات المطلوبة على أطروحته، ولأجله وقعنا.

التوقيع:

الاسم: أ.م.د. محمد حسام جاسم

(عضـواً)

التوقيع:

الاسم: أ.د. جهاد [illegible]

(رئيسـاً)

التوقيع:

الاسم: أ.م.د. [illegible]

(عضـواً)

التوقيع:

الاسم: أ.م.د. [illegible]

(عضـواً)

التوقيع:

الاسم: أ.د. علي كمال الدين الفهادي

S/ (عضواً ومشرفاً)

التوقيع:

الاسم: أ.م.د. [illegible]

(عضـواً)



ثَبْتُ المحتويات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	٢ – ٥
القسم الأول: الدراسة	٧ ــ ٥٩
أولاً: التعريف بابن آجروم وخالد الأزهري	٧
(١): ابن آجروم ومقدمته	٧
(٢): الشيخ خالد الأزهري وشرحه للآجرومية	٨
(٣) الحواشي التي كتبت على شرح الشيخ خالد للآجُرُّومية	٩
ثانياً: التعريف بالمؤلف	١٢
١– ابن الحاج: ترجمة حياته	١٢
٢– شيوخه	١٢
٣– تلاميذه	١٤
٤– مكانته العلمية ومؤلفاته	١٥
٥– وفاته	١٦
ثالثاً: منهج المؤلف ومصادره وأصوله	١٨
١– منهج المؤلف	١٨
٢– مصادره	٢٦
٣– أصوله	٣٣
السماع	٣٣
الإجماع	٣٤
القياس	٣٤
استصحاب الحال	٣٥
رابعاً: لوازم التحقيق	٣٦
١– تحقيق اسم الكتاب	٣٦
٢– توثيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه	٣٦
٣– سبب تأليف الكتاب	٣٨

ثَبْتُ المحتويات

خامساً: عملي في التحقيق	**٣٩**
سادساً: وصف النسخ المعتمدة في التحقيق مع نماذج مصورة منها	**٤٣**
القسم الثاني: النص المحقق	**١ – ٢٩٤**
خطبة الكتاب	**١ – ٦٣**
باب الإعراب	**٦٤ – ٧٩**
باب معرفة علامات الإعراب	**٨٠ – ١٠٤**
فصل	**١٠٥ – ١١٠**
باب الأفعال	**١١١ – ١٤٢**
باب مرفوعات الأسماء	**١٤٣ – ١٤٥**
باب الفاعل	**١٤٦ – ١٥٤**
باب المفعول الذي لم يسم فاعله	**١٥٥ – ١٦١**
باب المبتدأ والخبر	**١٦٢ – ١٧١**
باب العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر	**١٧٢ – ١٨٦**
باب النعت	**١٨٧ – ٢٠٧**
باب العطف	**٢٠٨ – ٢٢٠**
باب التوكيد	**٢٢١ – ٢٢٦**
باب البدل	**٢٢٧ – ٢٣٣**
باب منصوبات الأسماء	**٢٣٤ – ٢٣٦**
باب المفعول به	**٢٣٧ – ٢٤٠**
باب المصدر	**٢٤١ – ٢٤٤**
باب ظرف الزمان وظرف المكان	**٢٤٥ – ٢٤٩**
باب الحال	**٢٥٠ – ٢٥٥**
باب التمييز	**٢٥٦ – ٢٦١**
باب الاستثناء	**٢٦٢ – ٢٦٧**
باب لا	**٢٦٨ – ٢٧٠**

ثَبْتُ المحتويات

باب المنادى	٢٧١ – ٢٧٥
باب المفعول من أجله	٢٧٦ – ٢٧٧
باب المفعول معه	٢٧٨ – ٢٨٠
باب مخفوضات الأسماء	٢٨١ – ٢٨٧
خاتمة	٢٨٨ – ٢٩٤
ثبت الفهارس الفنية	٢٩٥
ثبت الآيات القرآنية	٢٩٦ – ٣٠٠
ثبت القراءات القرآنية	٣٠١
ثبت الأحاديث النبوية	٣٠٢ – ٣٠٣
ثبت الشواهد الشعرية والأراجيز	٣٠٤ – ٣١١
ثبت الأقوال المأثورة والأمثال	٣١٢
ثبت الأعلام	٣١٣ – ٣١٧
ثبت المصادر والمراجع	٣١٨ – ٣٥١
ملخص باللغة الانكليزية	٣٥٢

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

والحمد لله رب العالمين، الذي أنعم علينا بنعمة الإسلام، وجعل أمتنا خير أمة أخرجت للناس، أحمده حمداً كثيراً، وأصلي وأسلم على خير خلقه نبي الهدي سيدنا محمد (صلى الله عليه وسلَّم) هادينا إلى الصراط المستقيم، وشفيعنا يوم الدين، هو الأسوة الحسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر وذكر الله كثيراً، ورضي الله عن آله وأصحابه الطيبين الطاهرين، ومن سلك طريقهم، واتَّبع نهجهم إلى يوم الدين.

وبعد:

فإن علم العربية ذُروة سِنام العلوم، وأجلُّها قَدْراً وأعظمُها نفعاً، مَن حصل عليه وعمل به فقد نال رضى الله سبحانه وتعالى؛ لأنها لغة كتابه العزيز، ولقد عني علماؤنا السابقون بدراسة العربية عناية فائقة، فبذلوا جهدهم واستفرغوا وسعهم في استنباط أحكامها، وتقعيد قواعدها، وكان نتاج جهدهم وثمرة تعبهم أن خلفوا لنا تراثاً علمياً هائلاً تزخر به مكتبات الدنيا بأسرها، مما هو فخر ومجد لكل مسلم، لكن الجانب الأكبر من هذا التراث العلمي ما زال مخطوطاً قابعاً في مراكز المخطوطات والمكتبات، يحتاج إلى من ينفض عنه الغبار، ويخرجه إلى النور من جديد، حتى ينتفع منه الباحثون، وطلبة العلم في كل مكان.

إن من حق علمائنا الأجلاء وسلفنا الأبرار الذين نذروا أنفسهم وأوقاتهم لخدمة لغة القرآن الكريم أن نبرز جهدهم، ونحفظ علمهم من أن تغيبه السنون، وتطويه الأزمان، فكان تحقيق المخطوطات تحقيقاً علمياً رصيناً، وتوثيقها توثيقاً دقيقاً، ودراستها وإخراجها في صورة مطبوعة وسيلةً من الوسائل لتحقيق هذه الغاية، والحفاظ على هذا الموروث التاريخي، والشعور بقيمته؛ إنَّما يكون بدراسته وتحقيقه بطرائق علمية ونشره؛ ليكون في متناول الجميع، وأدعو الله ـ عز وجل ـ أن أكون من الموفقين في هذا العمل إيماناً بقوله تعالى: ﴿**يَرْفَعِ اللهُ الَّذِينَ آمَنُواْ مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُواْ الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ**﴾ (المجادلة:١١).

وكان لزاماً عليَّ بعد أن ترسخت في ذهني فكرة التحقيق أن أفتش في فهارس المكتبات التي تعنى بالمخطوطات، وخصوصاً تلك التي تعرض مخطوطاتها على صفحات (الانترنيت) كمكتبة جامعة الملك سعود، ومكتبة المصطفى، ومكتبة الإسكندرية وغيرها، وبعد رحلة بحث طويلة وقع الاختيار على مخطوطٍ جديرٍ بالدراسة، فكانت أطروحتي هذه للدكتوراه في تحقيق حاشية على شرح الشيخ خالد الأزهري على المقدمة الآجرومية لابن آجروم بعنوان: (**العِقْد الجَوْهَرِيّ من فَتْحِ الحَيِّ القَيُّومِ في حَلِّ شَرْحِ الأزهريِّ على مُقَدِّمَةِ ابنِ آجُرُّوم**)، لأحمد بن محمد بن حمدون ابن الحاج السُّلَّمي المرداسي الفاسي (ت:١٣١٦هـ).

إنَّ هذه الحاشية تعدُّ من أشهر مؤلفات ابن الحاج، ومن المعلوم لدى المعتنين بعلم النحو أن مقدمة ابن آجروم (ت:٧٢٣هـ) المشهورة بالآجرومية أو الجرومية كما يسميها البعض، نسبة إلى مؤلفها، قد ظفرت باهتمام كثير من النحاة، حيث تناولوها بالدراسة والشرح، ووضعوا الحواشي المفيدة عليها، فمن بين أهم الشروح المشهورة عليها شرح الشيخ خالد الأزهري (ت:٩٠٥هـ)، ومن بين أهم الحواشي التي وضعت على هذا الشرح حاشيتنا هذه التي عقدنا العزم ـ بعد التوكل على الله ـ على تحقيقها، وقد وقع اختياري عليها لتكون موضوعاً لدراستي للدكتوراه، وكان وراء هذا الاختيار جملة من الأسباب نذكر منها ما يأتي:

١- رغبتي الشديدة في الإسهام في إحياء التراث العربي الإسلامي ونشره، وذلك من خلال تحقيق هذه المخطوطة من بين العديد من المخطوطات التي خلفتها الحضارة العربية الإسلامية، وهي بحاجة إلى إخراج ونشر؛ ليعم النفع بها طلبة العلم والساعين إلى دراسة لغة القرآن الكريم.

٢- إنَّ كثرة الشروح والحواشي التي وضعت على الآجرومية دليل على أهميتها، فقد ألفت كتب خاصة في دراسة هذه المقدمة ككتاب: الإعراب عن متن ابن آجروم في قواعد الإعراب ـ لمحمد تبركان، وكتاب الدرر السنية في دراسة المقدمة الآجرومية ـ لأبي بكر، ماهر بن عبد الوهاب علوش، فقد ترجم هذان الكتابان لمصنف الآجرومية وذكرا مذهبه في النحو، كما أحصيا شروحها والحواشي التي وضعت على كل شرح منها، وكذلك منظوماتها، وأعاريبها، وطبعاتها، وأماكن الطبع.

٣- إنَّ هذا المخطوط لعالم مغربي فاسي، نسبة إلى مدينة فاس، التي كانت تلقب في ذلك العصر بعاصمة العلم والمعرفة، وهو ينتمي ـ فضلاً عن ذلك ـ إلى أسرة ابن الحاج التي تعد من أعرق الأسر المغربية، وقد كان لهذه الأسرة دور كبير في مجال الدراسات اللغوية، وحسبي فخراً وسعادة أنَّ هذا المخطوط هو أول أثر لهذا العالم الجليل يحظى بعناية باحثٍ دراسةً وتحقيقاً، إذ استطعت من خلاله التعرف على مدى ما وصل إليه إخواننا المغاربة من دراية بعلمي النحو والتصريف.

لهذه الأسباب عقدت العزم ـ بعد استخارة الله تعالى ـ على تحقيق هذه الحاشية، وقد بذلت كل ما عندي من جهد ووقت في سبيل هذه الغاية، وسرت قدر الإمكان على وفق المنهج العلمي المتبع في تحقيق النصوص ونشرها.

ولعل الواجب يحتّم عليَّ أن أشير إلى أنَّ فكرة تحقيق مخطوط من التراث لم تكن قد خطرت في ذهني قبلُ، وأنَّ هذه أول تجربة لي في هذا المجال، ولكنَّ مشرفي الأستاذ المساعد الدكتور نوفل علي مجيد الراوي، أقنعني بأهمية هذا النوع من الدراسة، وأنها من أجلّ الأعمال، وأمام

توجيهاته وإرشاداته وجدتُ نفسي أنساق مع الفكرة، فشحذت الهمة من أجل تحقيق هذا المخطوط وبيان ما فيه من كنوز ثمينة ودُرَرٍ نفيسة، وإخراجه بحلّة حديثة؛ لتزخر به مكتبة اللغة العربية بعد أن كان مركوناً في المتاحف والرفوف المظلمة؛ ولأنَّ من أدب الكاتب إشهار فضل الآخرين، فإنني أُشهِرُ فضل أستاذي المشرف عليَّ، وأشكره جزيل الشكر، وأُعلن أن كل ما حققته في هذه الأطروحة هو بفضل نصائحه الأخوية لي، أمدَّ الله في عمره، وبارك فيه.

وبعد الحصول على مخطوط ومطبوعان وقراءة محتواها، وبعد البحث والتقصي من عدم كونه محققاً، استخرت الله تعالى في هذا الأمر فعقدت العزم، وشحذت الهمة حتى يسَّر الله لي ذلك، واقتضت طبيعة الأطروحة أن تكون في قسمين، جعلت الأول تعريفاً مختصراً بمصنف الآجرومية، ثم أتبعته بترجمة لشارح المتن وهو خالد الأزهري، وذكرت أهم الحواشي التي كتبت على شرحه، ثم عرجت بعد ذلك إلى دراسة مسهبة لابن الحاج بوصفنا أول من يترجم له، فذكرت سنة ولادته والتدقيق في سنة وفاته، وتحقيق نسبة هذه الحاشية إليه مستدلاً بكتب التراجم والأعلام، وبينت الخطوط العريضة لمنهج مؤلفه فيه، وختمت قسم الدراسة بالمنهج الذي اتبعته في التحقيق ووصف النسخ التي اعتمدتها وعرض صور من نسخ المخطوط.

أما القسم الثاني من هذه الأطروحة فقد خصص للنص المحقق، ولقد تعاملنا معه بالأمانة العلمية اللازمة، فلم نتدخل في متنه إلاَّ للضرورة؛ لأن هذا المتن هو أمانة صاحبه بين يدي المحقق، وإنَّما سعينا قدْر الإمكان إلى إخراجه إخراجاً علمياً، وذلك بتخريج شواهده وترجمة أعلامه، وتوثيق نصوص العلماء وآرائهم الواردة فيه، وبيان ما اعتقدنا أنه مُشْكل فأزلنا جهد الإمكان إشكاله، فضلاً عن ذلك كله صنعنا له فهارس متنوعة سيجدها القارئ الكريم في خاتمة هذه الأطروحة.

وأجد من الضروري في هذا المقام أن أشير إلى أني أدخلت في عملي كتاب شرح الأزهري في هامش مفصول عن المتن وبخط مغاير عنه، فضلاً عن حصر مقدمة ابن آجروم بأقواس مميزة، والسبب الذي دفعني إلى ذلك هو أن ابن الحاج عندما حشَّى على كتاب الأزهري كان يقتطع من كلامه عبارات كثيرة نحسب أن القارئ بحاجة إليها، ولو أننا وضعنا هذه العبارات في الهامش لأُثقل الهامش بها، علاوة على أن فرز كلام الأزهري يعين القارئ على فهم كلام ابن الحاج الذي لم ينقل كلام الأزهري كله بل حشَّى عليه.

ولا يسعني في هذا المقام إلاَّ أن أتوجه بالشكر الجزيل إلى مشرفي الأستاذ المساعد الدكتور: نوفل علي مجيد الراوي على تحمله مشاق متابعة هذا البحث عبر هذه السنوات، كما أتقدم بشكري وامتناني للسيد عميد كلية الآداب الأستاذ الدكتور علي كمال الدين الفهادي على ما قدمه لي من مساعدة في تشكيل لجنة المناقشة وتحديد موعدها.

كما أشكر السادة الأفاضل أعضاء لجنة الفحص والمناقشة، برئاسة الأستاذ الدكتور: هاني صبري علي، وعضوية كل من الأستاذ المساعد الدكتور: محمد صابر مصطفى، والأستاذة المساعدة الدكتورة: دلخوش جار الله حسين، والأستاذ المساعد الدكتور: صباح حسين محمد، والأستاذ المساعد الدكتور: نشأت علي محمود، على قبولهم قراءة هذه الأطروحة ومناقشتها وتقييمها، وتحمل أعباء السفر، ومعاناة القراءة والتقويم؛ وفاءً بالمسؤولية الأكاديمية ومساهمةً في بناء صرح البحث العلمي، والله تعالى من وراء القصد وهو يهدي السبيل.

وأخيراً أقول: الحمد لله أولاً وآخراً على إتمام هذا العمل وإنجازه، وحسبي أني بذلتُ الجهدَ والطاقةَ، وهو عمل بشري لن يخلو من النقص والخطأ، فإن أصبت فمن الله سبحانه وتعالى، وله الحمد والمنَّة، وإن أخطأتُ فمن نفسي الضعيفة، فقد قال المزني تلميذ الشافعي ـ رحمه الله ـ (لو عُورضَ كتابٌ سبعين مرةً، لوُجِدَ فيه خطأٌ، أبى اللهُ أن يكون كتابٌ صحيحاً غيرَ كتابه).

أدعو الله أن يقبل عملي هذا خالصاً لوجهه الكريم، وصدقة جاريةً لي إلى يوم الدين، يوم لا ينفع مال ولا بنون، إلاَّ من أتى الله بقلبٍ سليم، إنَّه على ذلك قدير وبالإجابة جدير، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

الباحث

غازي علي حواس

٢٠١٤/٣/٢٤

القسم الأول

الدراسة

إنَّ كتاب العقد الجوهري الذي نقوم بتحقيقه هو حاشية لابن الحاج السُّلَّمي المِرداسي الفاسي المغربي (ت:١٣١٦هـ) على شرح الشيخ خالد الأزهري الجرجاوي المصري (ت:٩٠٥هـ) على المقدمة النحوية المشهورة بالآجرومية لأبي عبد الله الصنهاجي المعروف بابن آجروم (ت:٧٢٣هـ)؛ ولأنَّ هذه الأطروحة تضم ثلاثة كتب هي: المقدمة الآجرومية، وشرح الشيخ خالد عليها، وحاشية ابن الحاج على الشرح ارتأينا في دراستنا أن نقدم نبذة عن الماتن والشارح وكتابيهما اللذين نبع منهما كتاب العقد الجوهري لابن الحاج، ثم نقف بعد ذلك عند المحشّي وقفة مفصلة.

أولاً: التعريف بابن آجروم وخالد الأزهري:

(١): ابن آجروم ومقدمته:

هو الإمام أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الله بن داود الصِّنْهاجي الفاسي، النحوي المعروف بابن آجُرُّوم ـ بفتح الهمزة الممدودة وضم الجيم والراء المشددة ـ ومعناه بلغة البربر الفقير الصوفي، كان فقيهاً، أستاذاً، مقرئاً، محققاً، إماماً مجوّداً، حسَّاباً، منسوباً إلى البركة والصلاح، حج وزار، ووصفه شراح مقدمته كالمكودي والراعي وغيرهما بالإمامة بالنحو، والبركة والصلاح، ويشهد بصلاحه عموم نفع المبتدئين بمقدمته[١].

قال السيوطي (ت:٩١١هـ): ((وَلم أَقف لَهُ على تَرْجَمَة، إلاَّ أَنِّي رَأَيْت فِي تَارِيخ غرناطة فِي تَرْجَمَة مُحَمَّد بن عَليّ بن عمر الغساني النَّحْوِيّ أَنه قَرَأَ بفاس على هَذَا الرجل، وَوَصفه ـ أَعنِي هَذَا الرجل ـ بالأستاذ، والغساني، مولده ـ كَمَا تقدم ـ سنة اثْنَيْنِ وَثَمَانِينَ وسِتمِائَة، فَيُؤْخَذ من هَذَا أنَّ ابن آجروم، كَانَ فِي ذَلِك الْعَصْر، وَهنا شَيْء آخر؛ وَهُوَ أَنَّا استفدنا من مقدمته أَنَّه كَانَ على مَذْهَب الْكُوفِيّين فِي النَّحْو؛ لِأَنَّهُ عبَّر بالخفض، وَهُوَ عبارتهم، وَقَالَ: الْأَمْرُ مجزوم وَهُوَ ظَاهر فِي أَنَّه مُعرب وَهُوَ رَأْيهمْ، وَذكر فِي الجوازم (كَيْفَمَا) والجزم بهَا رَأْيهم، وَأَنْكرهُ البصريون، فتفطن))[٢].

كان مولده ـ رحمه الله ـ عام (٦٧٢هـ)، وكانت وفاته سنة (٧٢٣هـ) في شهر صفر الخير، ودفن داخل باب الجديد بمدينة فاس ببلاد المغرب[٣].

(١) =: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ـ للسيوطي:٢٣٨/١، وشذرات الذهب في أخبار من ذهب ـ لابن العماد الحنبلي:٦١/٦، وموسوعة أعلام المغرب ـ لمحمد حجي:٦٠٦/٢.

(٢) بغية الوعاة:٢٣٨/١.

(٣) =: كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ـ لحاجي خليفة:١٧٩٦/٢، وشذرات الذهب:٦٢/٦، وسلوة الأنفاس ومحادثة الأكياس بمن أقبر من العلماء والصلحاء بفاس ـ للكتاني:١٢٦/٢، ومعجم المطبوعات المغربية ـ للقيطوني:١١، وهدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين ـ للبغدادي:١٤٥/٢، ومعجم المؤلفين ـ لعمر رضا كحالة:٢١٥/١١، وشجرة النور الزكية في طبقات المالكية ـ لمحمد بن مخلوف:٢١٧.

أما متن الآجرومية فهو مختصر شديد في النحو العربي، اختصر فيه مؤلفه كتاب الجمل في النحو للزجاجي، وضم معظم أبواب النحو المشهورة، وقد اكتسب هذا المتن اسمه من مؤلفه ابن آجروم، واشتهر بـ (المقدمة الآجرومية أو المقدمة الجرومية)، فعمَّ النفع بهذه المقدمة المبتدئين في سائر الأمصار؛ ليسرها وسهولة حفظها؛ ولأن مؤلفها إنما وضعها لوجه الله عز وجل، وحكي أنه ألفها تجاه الكعبة الشريفة، ولمّا انتهى من تأليفها ألقاها في البحر وقال: إن كانت خالصة لوجه الله تعالى فلن تبتلَّ، فكان الأمر كذلك[١]، وطبعت على الحجر بفاس مراراً وتكراراً من دون تاريخ، وطبعت بمطبعة العربي الأزرق على الحجر ضمن مجموع به اثنا عشر متناً سنة (١٣١٠هـ)، وله تأليف آخر بعنوان: حرز الأماني في القراءات[٢].

(٢): الشيخ خالد الأزهري وشرحه للآجرومية:

هو زين الدين، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن أحمد الجرجاوي نسبةً إلى (جرجا) ـ من مدن الصعيد في مصر ـ التي ولد فيها عام (٨٣٨هـ)، وتحوَّل ـ وهو طفل ـ مع أبويه إلى القاهرة، ثم حفظ القرآن الكريم وخدم في الأزهر وقَّاداً، فلُقّب بالوقّاد الأزهري[٣].

اشتغل ـ رحمه الله ـ بالعلم على كبر، قيل: كان عمره ستاً وثلاثين سنة، وكان سبب انصرافه إلى الدرس والتأليف أنه في أثناء خدمته في الأزهر سقطت منه يوماً فتيلةٌ على كرّاس أحد الطلبة فشتمه وعيَّره بالجهل، فترك الوقادة وأكبَّ على طلب العلم وتعلُّم العربية، فدرس أولاً على (يعيش المغربي) ـ نزيل سطح الأزهر ـ ثم على (داود المالكي) و (السنهوري) و (الجوجري)، وبرع في العربية وشارك في غريبها، ثم عمل في التدريس فاشتهر وذاع صيته وانتفعت به الطلبة، وبعدها انصرف إلى التصنيف والتأليف، فشرح الآجرومية شرحاً نافعاً، وصنّف على أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام، وهو المشهور بالتوضيح، شرحاً حافلاً سمَّاه: التصريح بمضمون التوضيح، وإعراباً على الألفية لابن مالك سمي بـ تمرين الطلاب، وشرحاً على قواعد الإعراب لابن هشام، سمّاه: موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، وغيرها من الكتب، وكثر النفع بتصانيفه؛ لوضوحها، وكانت وفاته ـ رحمه الله ـ في رابع عشر من محرم سنة (٩٠٥هـ) ببُرْكة الحاج خارج القاهرة، وهو راجع من الحج[٤].

(١) =: كشف الظنون:١٧٩٦/٢، ومعجم المطبوعات المغربية:١١، ومعجم المؤلفين:١٢٥/٤.

(٢) =: معجم المطبوعات المغربية:١١، وشجرة النور الزكية في طبقات المالكية:٢١٧.

(٣) =: الضوء اللامع لأهل القرن التاسع ـ للسخاوي:١٧١/٣، والأعلام ـ للزركلي:٢٩٧/٢، ومعجم المؤلفين:٩٦/٤.

(٤) =: الضوءاللامع:١٧٢/٣، والكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة ـ لنجم الدين الغزي:١٩٠/١، وشذرات الذهب:٢٥/٨، ومعجم المؤلفين:٩٦/٤.

(٣): الحواشي التي كتبت على شرح الشيخ خالد للآجُرُّومية:

اشتهر شرح الشيخ خالد بين أوساط الطلبة والمبتدئين في تعلم العربية، وذاع صيته في الآفاق، وذاع واشتهر شهرة واسعة، وانبرى العلماء لهذا الشرح ووضعوا عليه الحواشي المفيدة، وهذا الشرح مطبوع بهامش حاشية أبي النجا على شرح الأزهري في المطبعة العامرية بمصر سنة (١٣١٤هـ)، وبهامش العقد الجوهري في حل شرح الأزهري في المطبعة الأميرية الكبرى ببولاق سنة (١٣١٩هـ)، جاء في أوله: ((الحمد لله رافع مقام المنتصبين لنفع العبيد، الخافضين جناحهم للمستفيد، الجازمين بأن تسهيل النحو إلى العلوم من الله تعالى من غير شك ولا ترديد ...

وبعد: فهذا شرح لطيف لألفاظ الآجرومية في أصول علم العربية ينتفع به المبتدئ إن شاء الله تعالى، ولا يحتاج إليه المنتهي، عملته للصغار في الفن والأطفال، لا للماهرين في العلم من فحول الرجال...))[١]، وجاء في آخره: ((وهذا آخر ما أردنا ذكره على هذه المقدمة، وكان الفراغ من تصنيف هذا الشرح بعد عصر يوم الجمعة، أول يوم من رجب الفرد سنة سبع وثمانين وثمانمئة من الهجرة الشريفة النبوية، على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التسليم، وسلام على جميع الأنبياء والمرسلين، والحمد لله رب العالمين، آمين))[٢].

وسنحاول هنا أن نذكر أهم هذه الحواشي التي استطعنا جمعها من المصادر مرتبين إياها على وفق سنوات وفيات أصحابها:

١- حاشيتان للشيخ أبي بكر، إسماعيل بن عمر بن علي الشنواني النحوي، التونسي الأصل المصري الشافعي (ت:١٠١٩هـ)، سمى إحداها: **الدرة الشنوانية على شرح الآجرومية في علم العربية**، وهو شرح مطوّل جمع فيه نفائس الأقوال، وسمى الثانية: **المواهب الرحمانية على شرح الآجرومية**[٣].

٢- حاشية للشيخ شهاب الدين، أبي العباس، أحمد بن محمد بن أحمد بن يونس بن إسماعيل بن محمود الشلبي، المصري الحنفي (ت:١٠٢٠هـ)، سماها: **الدرر الفرائد على شرح الآجرومية للشيخ خالد**[٤].

(١) حاشية أبي النجا:٤، والنص المحقق:٢٥ـ٢٧.

(٢) حاشية أبي النجا:٩٨، والنص المحقق:٢٨٧.

(٣) =: كشف الظنون:١٧٩٧/٢، وخلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر ـ للمحبي:٨٠/١، وديوان الإسلام ـ للغزي:٥٦/١، والأعلام:٦٢/٢، وهدية العارفين:٢٣٩/١، ومعجم المؤلفين:٤٣٦/٣.

(٤) =: كشف الظنون:١٧٩٦/٢، والأعلام:٢٧٦/١، وهدية العارفين:١٥٣/١، وإيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون ـ للبغدادي:٤٦٧/١، ومعجم المؤلفين:٢٥٠/١.

٣- حاشية للشيخ علي بن عبد القادر النبتيتي المصري الحنفي:عالم بالميقات والحساب، من أهل نبتيت بشرقية مصر (ت:١٠٦٥هـ)، سماها: **فتح رب البرية في حل شرح الآجرومية للأزهري**[١].

٤- **حاشية القليوبي:** للشيخ العلامة شهاب الدين، أحمد بن أحمد بن سلامة القليوبي المصري الشافعي (ت:١٠٦٩هـ)[٢].

٥- حاشية للشيخ عبد الكريم بن محمد بن رمضان السكندري الأزهري المالكي الوفائي النحوي الشهير بالدُّرّي (ت:١٠٨٠هـ)، سماها: **الدُّرَّة السنية على حل ألفاظ الشيخ خالد والآجرومية**[٣].

٦- **حاشية الجوهري:** للشيخ عبد الله بن عبد الغفور الجوهري النحوي الشافعي النابلسي الصوفي (ت:١١٣٧هـ)[٤].

٧- **حاشية الشُّرُنْبُلَالِيّ:** للشيخ حسن بن حسن الشُّرُنْبُلَالِيّ (ت:**١١٣٩هـ**)[٥].

٨- **حاشية المدابغي:** للعلامة حسن بن علي بن أحمد الأزهري المنطاوي الشهير بالمدابغي، المتوفى بمصر سنة (١١٧٠هـ)[٦].

٩- **حاشية العلامة أبي النجا**، أحمد الجرجاوي الأزهري، من علماء القرن الثاني عشر الهجري، طبعت عدة مرات، منها: في المطبعة الازهرية بمصر سنة (١٢٧٩هـ)، وفي بولاق سنة (١٢٨٤هـ)، وفي المطبعة الخيرية بمصر سنة (١٣٠٨هـ)، وفي القاهرة سنة (١٣٤٣هـ)[٧].

١٠- **حاشية الأمير:** محمد بن محمد بن أحمد بن عبد القادر بن عبد العزيز السنباوي الأزهري، المعروف بالأمير: عالم بالعربية، من فقهاء المالكية، ولد في ناحية سنبو (بمصر) وتعلم في الأزهر وتوفي بالقاهرة سنة (١٢٣٢هـ)، اشتهر بـ (الأمير)؛ لأن جده (أحمد) كانت له إمرة في الصعيد، وأصله من المغرب، أكثر كتبه حواش وشروح[٨].

١١- **حاشية العطار:** حسن بن محمد بن محمود العطار: من علماء مصر، أصله من المغرب،

(١) =: خلاصة الأثر:١٦١/٣، والأعلام:٣٠١/٤، وإيضاح المكنون:١٦٤/٢، وهدية العارفين:٧٥٧/١.

(٢) =: كشف الظنون:١٧٩٦/٢، وخلاصة الأثر:١٧٥/١، وهدية العارفين:١٦١/١.

(٣) =: هدية العارفين:٦١٣/١، ومعجم المؤلفين:٧٦/٦.

(٤) =: سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر ـ لمحمد خليل المرادي:٩٩/٣، والأعلام:٩٩/٤، ومعجم المؤلفين:٢٥٤/٢.

(٥) =:عجائب الآثار في التراجم والأخبار ـ للجبرتي:٤٤٩/١.

(٦) =: كشف الظنون:١٧٩٦/٢، ومعجم المطبوعات العربية والمعربة ـ لسركيس:٧٠/١، وإيضاح المكنون:١٠٧/٢، ومعجم المؤلفين:٩٥/٢.

(٧) =: معجم المطبوعات العربية والمعربة:٤٧٩/٢، والدليل إلى المتون العلمية ـ لعبد العزيز بن إبراهيم بن قاسم:٤٩١.

(٨) =: الأعلام:٧١/٧.

ومولده ووفاته في القاهرة، توفي سنة (١٢٥٠هـ)[١].

١٢- **حاشية البيطار**: للشيخ حسن بن السيد إبراهيم بن السيد حسن الشهير بالبيطار، الدمشقي الشافعي، كان أعجوبة زمانه، ونادرة عصره وأوانه في العلم والفهم والفضائل، توفي بدمشق الشام سنة (١٢٧٢هـ)، أول يوم من شهر رمضان عند الغروب صائماً[٢].

١٣- حاشية عبد الحميد بن الشيخ إبراهيم الشافعي الشرقاوي (ت:١٣١٥هـ)، بعنوان: **تسهيل الفوائد لتحصيل شرح الشيخ خالد**، طبعت في بولاق بمصر سنة (١٣١٣هـ)[٣].

١٤- حاشية الشيخ أبي العباس، أحمد بن محمد بن حمدون السلمي، المعروف بابن الحاج، (ت:١٣١٦هـ)، سمَّاها: **العقد الجوهري من فتح الحي القيوم في حل شرح الأزهري على مقدمة ابن آجروم** - وهي التي نقوم بتحقيقها - طبعت في فاس سنة (١٣١٥هـ)، وفي بولاق سنة (١٣١٩هـ)[٤]، وفي الدار البيضاء بالمغرب سنة ١٤٢٧هـ.

١٥- حاشية الشيخ عبد الرحيم بن عبد الرحمن بن محمد الفقيه المالكي السيوطي الجرجاوي المصري (ت:١٣٤٢هـ)، عنوانها: **فوائد الطارف والتالد على شرح الآجرومية للشيخ خالد**، طبعت في المطبعة الأدبية في القاهرة سنة (١٣١٨هـ)، وبهامشها شرح الآجرومية للشيخ خالد[٥].

(١) =: فيض الملك الوهاب المتعالي بأنباء أوائل القرن الثالث عشر والتوالي - للبكري:١٥٢٤، والأعلام:٢/٢٢٠.

(٢) =: فيض الملك الوهاب المتعالي:٣٩٨، والأعلام:٢/١٧٨.

(٣) =: معجم المطبوعات العربية والمعربة:٢/١٢٧٤، والدليل إلى المتون العلمية:٤٩٢.

(٤) =: معجم المطبوعات العربية والمعربة:١٠٣، وإيضاح المكنون:٤/١٠٧، والدليل إلى المتون العلمية:٤٩١. العلمية:٤٩١.

(٥) =: الأعلام:٣/٣٤٦، والدليل إلى المتون العلمية:٤٩٢.

ثانياً: التعريف بالمؤلف:

(١): ابن الحاج، ترجمة حياته:

اتفقت المصادر التي ترجمت لابن الحاج على ذكر اسمه، وكنيته، ولقبه، لكن قسماً منها كان قد توسّع في ذكر سلالة اسمه وأوجزت الأخرى في ذلك، مع اختلاف يسير في الإشارة إلى كنيته، فمنهم من ذكر أن كنيته أبو العباس، ومنهم من ذكر أن كنيته تاج أبي العباس لكنهم متفقون بأنه: أحمد بن محمد بن الشيخ حمدون بن أبي الفيض، عبد الرحمن بن حمدون بن عبد الرحمن بن حمدون بن الحاج السُّلمي أصلاً وحسباً، المرداسي نسباً، الفاسي داراً ومنشأً، يمتد نسبه إلى الصحابي الجليل العباس بن مرداس، ولد في مدينة فاس بالمغرب سنة (١٢٣٥هـ)، وبها نشأ في صيانة ونعمة وعفاف، وقضى حياته كلَّها في المغرب[١]، وكان والده الشيخ محمد بن حمدون شديد العناية به لا سيما في مجال الطلب والتحصيل والدرس، فأخذ من علوم عصره من فقه، وحديث، وتاريخ، ولغة، وطب، وكان محل تقدير وحب وإعجاب من جميع شيوخه؛ نظراً لما أوتي من صفات حسنة وديانة متينة، وكان ـ رحمه الله ـ علاّمةً محقّقاً مطّلعاً حجّةً، ونسّابةً ومؤرّخاً مشهوراً، وكان فقيهاً عالماً أديباً[٢].

(٢): شيوخه:

ينتسب مترجمنا إلى عائلة ابن الحاج التي تعد من العائلات المشهورة في مدينة فاس، فجده أبو الفيض، عبد الرحمن (ت:١٢٣٢هـ) كان يعد من مشاهير العلماء، ((وكان ممن انتهت إليه الرئاسة في جميع العلوم، وانفرد بالمهارة والتبحر في جميع الفنون، وخصوصاً التفسير، والحديث والتصوف المؤيد بالكتاب والسنة))[٣]، وله تآليف كثيرة كحاشيته على تفسير أبي السعود (ت:٩٨٢هـ)، ومنظومة ميمية في السيرة على نهج البردة، اشتملت على نحو أربعة آلاف بيت، وأرجوزة في المنطق وأخرى في علم الكلام، ونظم مقدمة ابن حجر وشرحها في سفر سماه: نفحة المسك الداري لقارئ صحيح البخاري، إلى غير ذلك[٤]، وبانتسابه إلى هذه العائلة كان من الطبيعي أن يأخذ من أقرب الناس إليه وهما أبوه وعمه، وإلى جانب هذين العلمين ذكرت المصادر التي ترجمت له بأنه أخذ من خيرة شيوخ فاس في عصره، وسنبدأ بذكر أبيه وعمه

(١) =: الإعلام بمن حل مراكش وأغمات من الأعلام ـ للسملالي:٤٣٥/٢، وموسوعة أعلام المغرب:٢٨١٦/٨.

(٢) =: الإعلام بمن حل مراكش وأغمات من الأعلام:٤٣٥/٢، واتحاف المُطالع بوفيات أعلام القرن الثالث عشر والرابع ـ لابن سودة:٣٤١/١،

(٣) سلوة الأنفاس ومحادثة الأكياس بمن أقبر من العلماء والصلحاء بفاس ـ للكتاني:٥/٣.

(٤) =: م. ن:٦/٣.

ونذكر مَن بعدهما من شيوخه الذين استطاعت هذه الدراسة من الوقوف عليهم مرتبين إياهم على وفق سنوات وفياتهم:

١- **والده:** أبو عبد الله، محمد بن حمدون بن أبي الفيض، ابن الحاج السُّلَّمي المرداسي الفاسي، العلاَّمة الأديب المشارك المحدث الأريب، ولد بفاس، وبها نشأ في حجر والده، وقرأ القرآن وجوده، ودرس البيان والمنطق والتفسير والحديث على والده حمدون بن أبي الفيض، له مؤلفات عديدة منها: شرح بعض الأبيات من الخُمسَين الأخيرين من ميمية والده، كمل به شرح والده عليها بإذن منه عند وفاته، وشرح خريدة والده في المنطق، سمّاه بالجوهرة الفريدة في حل رموز الخريدة، ونظم مختصر خليل، ونظم توضيح ابن هشام، وغير ذلك، توفي سنة (١٢٧٤هـ)[١].

٢- **عمه:** أبو عبد الله، محمد الطالب بن حمدون بن أبي الفيض، ابن الحاج السُّلمي المرداسي الفاسي، كان ـ رحمه الله ـ ((من أهل الفضل والدين، بعيد الساحة عن كل ما يشين، فقيهاً نظّاراً عارفاً بالفقه والحديث والتصوف والتاريخ والأنساب))[٢]، ألّف تآليف عدة منها: حاشية على شرح المرشد للشيخ ميارة، وحاشية على بحرق الصغير، والأزهار الطيبة النشر في المبادئ العشر، والإشراف على بعض من حلَّ بفاس من مشاهير الأشراف، ونظم الدر واللآل في شرفاء عقبة بن صوال، وروض البهار في ذكر جملة من مشايخنا الذين فضلهم أجلى من شمس النهار، ورياض الورد إلى ما انتهى إليه هذا الجوهر الفرد، تكلم فيه عن نسب أبيه أبي الفيض، حمدون ابن الحاج وما يتعلق به من الولادة إلى الوفاة، توفي سنة (١٢٧٣هـ)[٣].

٣- **أبو الحسن، علي بن إدريس بن علي قُصَارة الحِمْيَري:**

كان عارفاً بالنحو والتصريف والحساب والعروض واللغة والمنطق، أخذ عن حمدون ابن الحاج، ومن تصانيفه: تحقيق الخبر عمّن مات من علماء القرن الثالث عشر، وحاشية على الموضح، وحاشية على شرح بناني على السلم، وحاشية على بحرق الصغير، توفي سنة (١٢٥٩هـ)[٤].

(١) =: سلوة الأنفاس:١٦٦/١- ١٦٧، والفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي ـ للحجوي:١٣٣/٤، والإعلام بمن حل مراكش وأغمات من الأعلام:٣٠٦/٦، وإتحاف المطالع:٢١٣/١، وشجرة النور الزكية:٤٠١.

(٢) سلوة الأنفاس:١٦٦/١- ١٦٧.

(٣) =: الإعلام بمن حل مراكش وأغمات من الأعلام:٣٠٥/٦، وفهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات ـ للكتاني:٤٦٥/١، وإتحاف المطالع:٢١١/١، وشجرة النور الزكية:٤٠١.

(٤) =: سلوة الأنفاس:٣٥٣/٢، ومعجم المؤلفين:٣٢/٧، وشجرة النور الزكية:٣٩٨،

٤- الولي الصالح محمد الحراق:

هو الشيخ العلامة، أبو عبد الله سيدي محمد بن محمد الحراق بن عبد الواحد بن يحيى بن عمر الحسني العلمي الموسوي، كان إماماً جليل القدر، انتهت إليه الرئاسة في الفنون من تفسير، وحديث، وفقه، وتصوف، وغيرها، وكان منفرداً في الأدب والشعر أيضاً، أخذ العلم عن جماعة من الشيوخ، وطريقة التصوف أخذها عن العربي الدرقاوي، توفي سنة (١٢٦١هـ)، له مصنفات عدة في التصوف وغيره[١].

٥- شيخ الجماعة، أبو عبد الله، محمد بن عبد الرحمن الفلالي الحجرتي الفاسي:

كان ممن حاز رئاسة الفقه في زمانه، وإليه المرجع في أوانه، مع المشاركة في العلوم والصلاح والدين والورع واليقين، وكان يحضر مجلسه من الفقهاء والعلماء ومن الطلبة شيء كثير، عرضت عليه المناصب من الإمامة وغيرها فأعرض عنها ولم يقبلها، توفي سنة (١٢٧٥هـ)[٢].

٦- أبو العباس، أحمد بن مَحْمد (بفتح الميم وسكون الحاء) **بن علي المرنيسي الفاسي:**

كان عالماً فقيهاً مشاركاً في عدة فنون، لكن غلب عليه علم العربية حتى صار المشار إليه فيه في الأقطار المغربية، وكانت الخلاصة بجميع شروحها وحواشيها نصب عينيه بحيث يقرؤها من غير مطالعة ولا توقف ولا مراجعة، له حاشية على شرح المكودي على الألفية، ولد بفاس توفي بها سنة (١٢٧٧هـ)[٣].

(٣): تلاميذه:

لم تذكر كتب التراجم والسير ما يشير إلى تلاميذ ابن الحاج، سوى ما ذكرته المصادر من أنه شارك في تعليم سلطان المغرب الحسن الأول، الذي نال شرف الإجازة العلمية منه، ثم اصطفاه السلطان لأولاده من بعده لينهلوا من قنوات المعرفة التي يجيدها في شتى المجالات من فقه وحديث ونحو ولغة ومنطق وطب وتاريخ وأنساب وتصوف،[٤].

(١) =: سلوة الأنفاس:١/٣٨٥، وفيض الملك الوهاب المتعالي:١٦١٧-١٦١٨، الأعلام:٧/٧٣، وإتحاف المطالع:١/١٨١.

(٢) =: فيض الملك الوهاب المتعالي:١٤٥٠، وإتحاف المطالع:١/٢١٥، وشجرة النور الزكية:٤٠١.

(٣) =: سلوة الأنفاس:١/٢٩٠، وفيض الملك الوهاب المتعالي:٣٥٩، وفهرس الفهارس والإثبات:١/١٢٣، وإتحاف المطالع:١/٢٢١، وشجرة النور الزكية:٤٠٢.

(٤) =: معجم المطبوعات المغربية ـ للقيطوني:١٠٢.

(٤): مكانته العلمية ومؤلفاته:

كثر ثناء العلماء على ابن الحاج، وأشادوا بأعماله، فقد كان مؤرخاً ضابطاً، وله اليد الطولى في الأصول والفروع، وباع طويل في النحو والتصريف والمنطق والبيان والفقه والتاريخ والأنساب والسير، وكانت له مشاركة في جميع الفنون(١)، وكانت له يد وجاه مع ملك وقته الحسن الأول، حيث كان قد اتخذه شيخاً له ولأولاده، وله منه إجازة حفيلة، وألف باسمه تآليف عديدة فأغدق عليه النِعَم، وأناله ظهائر التعظيم والاحترام، وعينه آخر أمره لقراءة أولاده ببلاد أحمد حوز آسفي(٢).

وكان لتنوع أخذه الأثر الكبير في تنوع مداركه وتكاملها، فكانت له مشاركة في شتى فنون العلم، من فقه وحديث ونحو ولغة ومنطق وطب وتاريخ وأنساب وتصوف، وفيما يأتي أهم مؤلفاته التي ذكرتها مصادر ترجمته، وقد رتبناها حسب الحروف الألفبائية:

١- **تأريخ أوائل الدولة العزيزية**(٣).

٢- **تأليف في آداب زيارة الملوك والأولياء**(٤).

٣- **تأليف في تفضيل ليلة المولد على ليلة القدر**(٥).

٤- **تأليف في زيارة الأولياء وفي الذب عن النسب العلوي**(٦).

٥- **تقييد في مدينة آسفي:** وآسَفِي بفتح السين وكسر الفاء، بلدة على شاطىء البحر المحيط بأقصى المغرب، رحل إليها المؤلف بتكليف من السلطان حسن الأول لتدريس أولاده فيها(٧).

٦- **جزء في علاج الصبيان**(٨).

٧- **الدر المنتخب المستحسن في بعض مآثر أمير المؤمنين مولانا الحسن:** وهو أجمع تأليف في التاريخ كتب عن الدولة الحسنية السعيدة، يقع في عدة أسفار(٩).

(١) =: موسوعة أعلام المغرب:٨/٢٨١٦.

(٢) =: معجم المطبوعات المغربية:١٠٢.

(٣) =: معجم المطبوعات المغربية:١٠٢.

(٤) =: معجم المطبوعات المغربية:١٠٢.

(٥) =: الإعلام بمن حل مراكش وأغمات من الأعلام:٢/٤٣٥، ومعجم المطبوعات المغربية:١٠٢، وإتحاف المطالع:١/٣٤١، وموسوعة أعلام المغرب:٨/٢٨١٦.

(٦) =: الإعلام بمن حل مراكش وأغمات من الأعلام:٢/٤٣٥، ومعجم المطبوعات المغربية:١٠٢.

(٧) =: معجم البلدان ـ لياقوت الحموي:١/١٨٠، ومعجم المطبوعات المغربية:١٠٢، وإتحاف المطالع:١/٣٤١، المطالع:١/٣٤١، وموسوعة أعلام المغرب:٨/٢٨١٦،

(٨) =: معجم المطبوعات المغربية:١٠٢.

(٩) =: الإعلام بمن حل مراكش وأغمات من الأعلام:٢/٤٣٥، وفهرس الفهارس والإثبات:١/٣٤٤، ومعجم المطبوعات المغربية:١٠٢، وإتحاف المطالع:١/٣٤١، وموسوعة أعلام المغرب:٨/٢٨١٦.

٨- **الدرة التاريخية المهداة للحضرة الحسنية:** وهو اختصار لكتابه السابق: الدر المنتخب المستحسن في بعض مآثر أمير المؤمنين مولانا الحسن، ويقع في ثلاثة أسفار(١).

٩- **الدرر الطبية المهداة للحضرة الحسنية:** ويعني بالحضرة الحسنية السلطان حسن الأول، وهو كتاب جامع في علم الطب، مقسم إلى ثلاثة أقسام مع مقدمة عن تاريخ الطب والصيدلة، وأسماء المشاهير من الأطباء ومؤلفاتهم، ويقع في خمسة أجزاء(٢).

١٠- **شرح على رسالة للسلطان المولى الحسن**(٣).

١١- **العقد الجوهري من فتح الحي القيوم في حل شرح الأزهري على مقدمة ابن آجروم:** وهو حاشية على شرح الشيخ خالد الأزهري على الآجرومية ـ وهي التي نقوم بتحقيقها ـ فرغ منها مؤلفها يوم الأحد الثاني من جمادى الثانية سنة (١٢٦٩هـ)، طبع على الحجر بفاس بدون تاريخ وبهامشها الشرح المذكور(٤).

١٢- **الفتح الودودي على المكودي:** وهو حاشية على شرح الإمام أبي زيد، عبد الرحمن المكودي على ألفية ابن مالك في النحو، ألفها المؤلف بناءً على طلب بعض الفقهاء وجعلها سهلة التناول للدارسين، طبعت على الحجر بفاس في مطبعة الطيب الأزرق سنة (١٢٩٩هـ) وأعادت طباعتها دار الفكر في بيروت سنة (١٤١٥هـ)(٥).

(٥): وفاته:

استطعنا مع طول البحث في بطون المصادر التي تعنى بالتراجم والطبقات، لا سيّما تلك التي تعنى بتراجم المغاربة أن نحصل على معلومة تؤرخ سنة وفاته ـ رحمه الله ـ في (١٣١٦هـ)، فقد حدَّد السملالي (ت:١٣٧٨هـ) الذي ترجم لابن الحاج ترجمة طويلة سنة وفاته باليوم، والشهر، والسنة، فقال: ((وتوفي بعد عصر يوم الاثنين، سابع وعشرين ذي الحجة الحرام

(١) =: معجم المطبوعات المغربية:١٠٢، وإتحاف المطالع:٣٤١/١، وموسوعة أعلام المغرب:٢٨١٦/٨.

(٢) =: الإعلام بمن حل مراكش وأغمات من الأعلام:٤٣٥/٢، وإتحاف المطالع:٣٤١/١، وموسوعة أعلام المغرب:٢٨١٦/١.

(٣) =: إتحاف المطالع:٣٤١/١، وموسوعة أعلام المغرب:٢٨١٦/٨.

(٤) =: الإعلام بمن حل مراكش وأغمات من الأعلام:٤٣٥/٢، ومعجم المطبوعات المغربية:١٠٣، وإتحاف المطالع:٣٤١/١، والدليل إلى المتون العلمية ــ لعبد العزيز بن إبراهيم بن قاسم:٥٢٥، ودليل جائزة الملك حسن الثاني للمخطوطات ـ وزارة الثقافة المغربية:٣٣٥، وموسوعة أعلام المغرب:٢٨١٦/٨، والمطبوعات الحجرية في المغرب ـ فوزي عبد الرزاق:١١٥.

(٥) =: الإعلام بمن حل مراكش وأغمات من الأعلام:٤٣٥/٢، ومعجم المطبوعات المغربية:١٠٣، وإتحاف المطالع:٣٤١/١، والدليل إلى المتون العلمية:٥٢٥، ودليل جائزة الملك حسن الثاني:٣٣٥، وموسوعة أعلام المغرب:٢٨١٦/٨، والمطبوعات الحجرية في المغرب:١١٥.

سنة ست عشرة وثلاثمئة وألف))[1]، فضلاً عن ذلك فقد أكد عبد السلام بن عبد القادر بن سودة (ت:١٤٠٠هـ)، هذا التاريخ عندما ترجم له ضمن وفيات العام (١٣١٦هـ) بقوله: ((وبعد عصر يوم الاثنين سابع وعشرين ذي الحجة المذكور توفي أحمد بن محمد بن الشيخ حمدون ابن الحاج السلمي المرداسي))[2]، وتبعهما مجموعة مؤلفي كتاب موسوعة أعلام المغرب بتحقيق: محمد حجي، وأعاد نصَّاً ما ذكره ابن سودة[3].

وبعد ذلك يمكننا القول إنَّ قرب المدة الزمنية بين العالمين: السملالي وابن الحاج، ودقة السملالي في هذا التاريخ تدفعنا إلى الاعتداد به، والوثوق بما نقله، والترجيح بأن سنة وفاته كانت (١٣١٦هـ)، والله أعلم.

(١) الإعلام بمن حلَّ مراكش وأغمات من الأعلام:٤٣٥/٢.

(٢) اتحاف المطالع:٣٤١/١.

(٣) =: موسوعة أعلام المغرب:٢٨١٦/٨.

ثالثاً: منهج المؤلف ومصادره وأصوله:

(١): منهج المؤلف:

جرت عادة المصنفين أن يضعوا لمؤلفاتهم مقدمة يذكرون فيها المنهج الذي اتبعوه في الكتاب، لكن ابن الحاج لم يفعل ذلك بل اكتفى بالبسملة، ثم الحمدلة، فالصلاة والسلام على النبي (صلى الله عليه وسلم)، ولا غرابة في ذلك؛ فهو يضع حاشية على كتاب مشروح ثابت الأبواب والمباحث، فلا يمتلك والحالة هذه إلاَّ أن يسير على خطى مؤلفه التي سار عليها، فكل ما عليه هو تقطيع الكتاب الذي بين يديه إلى فقرات قصيرة، ثم يقوم بشرحها ويعلق على ما يحتاج إلى تعليق على طريقة (قال ـ أقول) الشائعة عند شراح المتون، وقد تبين لنا من خلال دراستنا لهذه الحاشية منهج مؤلفها الذي يمكن إجماله في النقاط الآتية:

١- اتخذ المؤلف من ألفية ابن مالك أساساً يرتكز عليه للاستشهاد في المسائل النحوية التي يعلق عليها، فقد يورد البيت تأييداً لرأيه أو قد يحتج به في اعتراضه على بعض النحاة، وقد أفصح عن ذلك في خطبته بقوله: ((... مرتِّبا غالبَ متنها على بعض متن الخُلاصة؛ ليحوز الطالبُ منها نفعاً بلا خَصاصة))[١]، وقد أكثر من الاستشهاد بأبيات الألفية بشكل ملحوظ، وفي مواضع عديدة بلغ عددها (٢٤٩) موضعاً بالتمام، وطريقته في الاستشهاد بأبياتها هي أن يذكر موطن الشاهد فقط من البيت، كما في قوله: ((وإلى الحرف أشار في الألفية بقوله: **سِوَاهُمَا الْحَرْفُ...**))[٢]، أو يذكر شطراً منه كما في قوله: ((وإلى تعريف الخبر أشار في الألفية بقوله: **وَالْخَبَرُ الْجُزْءُ الْمُتِمُّ الْفَائِدَهْ**))[٣]، وأحياناً يذكر البيت كاملاً، أو بيتين متتاليين عندما يتطلب المقام ذلك، كقوله: ((وإلى علامات الفعل إجمالاً أشار في الألفية بقوله:

بتَا فَعَلْتَ وَأَتَتْ وَيَا افْعَلِي وَنُونِ أَقْبِلَنَّ فِعْلٌ يَنْجَلِي))[٤].

وقوله: ((وقد يأتي العطفُ دون فصل، وإلى ما ذكر أشار في الألفية بقوله:

وَإِنْ عَلَـى ضَمِيرِ رَفْـعٍ مُتَّصِـلْ عَطَفْتَ فَافْصِلْ بِالضَّمِيْرِ المُنْفَصِلْ

أَوْ فَاصِلٍ مَـا وَبِـلاَ فَصْـلٍ يَـرِدْ فِـي النَّظْـمِ فَاشِياً وَضَعْفَـهُ اعْتَقِدْ))[٥].

(١) النص المحقق:١.

(٢) النص المحقق:٦٣.

(٣) النص المحقق:١٦٦.

(٤) النص المحقق:٦٢.

(٥) النص المحقق:٢١٩.

٢- اتّبع طريقة المحشين في انتقاء العبارات من شرح الأزهري، وقد يحشي على متن الآجرومية ثم يقوم بشرحها والتعليق عليها، وقد اتّبع هذه الطريقة من أول الكتاب إلى آخره، وهذا جاء منسجماً مع طبيعة الكتاب (المؤلَّف) الذي هو حاشية، والمُحَشِّي لا يرمي في حاشيته شرح كل كبيرة وصغيرة، بل يقوم عمله على أساس الانتقاء والاختيار لما يراه ضرورياً لشرحه والتعليق عليه، فضلاً عن ذلك فإن المؤلِّف أظهر لنا منهجه في عنوان الكتاب، وذلك كما في قوله: (في حل شرح الأزهري) والحل يقوم على أساس ما يراه صعباً أو مشكلاً وكان بحاجة إلى تفسير أو بيان، ويظهر لنا ذلك في قوله: ((**{وحتى}**: قول الأزهري: (**الجارة...الخ**): قيَّد به؛ لأنَّ حتى ـ كما يأتي ـ أقسام: ابتدائية، وعاطفة، وجارة، والعذر للمصنف في إطلاقه، أنَّ حتى إذا أطلقت في هذا الباب فلا تنصرف إلاَّ للجارة))[١]، وقد يشرح عبارة الآجرومية إذا وجدها تحتاج إلى ذلك، وبعدها يختار عبارة من عبارات الشارح، ويشبعها شرحاً وتوضيحاً كما في قوله: ((**{وأو}**: هي في محل رفع عطفاً على (الجواب)، أو على أول النواصب وليست في محل جر عطفاً على الفاء والواو، مدخولةً للجواب؛ لأنَّها لا يُجاب بها، وكان اللائق بالمصنف تقديمها؛ ليرتفع الإيهام، قول الأزهري: (**بمعنى إلاَّ**): الفرق بين (أو) التي بمعنى (إلاَّ) والتي بمعنى (إلى) أنَّ التي بمعنى (إلاَّ) لا يقع ما بعدها إلاَّ دفعة واحدة كالإسلام، والتي بمعنى (إلى) يحتمل وقوعه كذلك أو شيئاً فشيئاً، وهي عاطفةٌ مصدراً مؤولاً على مصدر كذلك، وتقدير المثال الأول: ليكن مني قتلٌ للكافر أو إسلامٌ منه))[٢].

٣- اتّبع أسلوباً تعليمياً في كتابه، فهو على دراية بأن الآجرومية وما وُضع عليها من شروح وحواشٍ إنما هي للمبتدئين في علم العربية؛ لذلك نراه يكثر من قوله: (اعلم) في مواضع كثيرة نذكر منها قوله: ((اعلم أنَّ الطلب إنْ كان من الأعلى للأدنى فهو أمر، وإنْ كان من الأدنى للأعلى فهو دعاء، وقد مثَّل الأزهري لهما، وإنْ كان من مثلك فهو التماسٌ))[٣]، وقوله: ((واعلم أنَّ كون الفِعل بكسر الفاء اسماً للكلمة، والمفتوح مصدراً مجردُ اصطلاحٍ، وإلاَّ فالمصدر قد يأتي بالكسر والفتح كعَلِم يَعلَمُ عِلْماً، سُمِعَ بفتح العين وكسرها))[٤].

٤- اتبع في منهجه أسلوب وضع الأسئلة الافتراضية، ثم يتولى الإجابة عنها، وهذا يدل أيضاً على المنحى التعليمي المتبع في هذه الحاشية، فمن ذلك قوله: ((فإنْ قلتَ: أسماء الإشارة لا

(١) النص المحقق:١٢٧.
(٢) النص المحقق:١٣٠.
(٣) النص المحقق:١٣٢.
(٤) النص المحقق:٦٠.

يشار بها إلا لمشاهد محسوس بحاسة البصر، والأمور الذهنية ليست كذلك، قلتُ: لمّا كانت هذه المعاني مستحضرة في الذهن استحضاراً تاماً، نزّلوها منزلة المحسوس، قاله بعض المحققين))[١]، وقوله: ((فإن قلت: لم جعلتم الأقسام هنا بمعنى الأنواع، وفي قوله سابقاً: (وأقسامه ثلاثة) بمعنى الأجزاء، فما الفرق؟ قلت: علامة القسمة النوعية صحة إطلاق اسم المقسوم على كل نوع منها، واسم المقسوم هنا هو الإعراب، فيطلق على كل واحد منها))[٢]، وقوله: ((فإن قلت: كما قدَّم التعريف والتنكير، قدَّم الرفع والنصب والخفض، فلِمَ تكلَّم على الأولين، وسكتَ عمَّا عداهما؟ قلتُ: استغنى عن الكلام في الرفع والنصب والخفض؛ لتقدُّمِ الكلام عليها في باب معرفة علامات الإعراب))[٣]، وقوله : ((فإنْ قلتَ: ما معنى الاجتماع في هذا اللفظ؟ قلتُ: الدابَّة إذا طال عُنُقها جمعت ما حولها من المرعى، فهذا معنى الاجتماع فيه))[٤].

٥- يعتمد كثيراً على أسلوب الإحالات؛ للتخلص من إعادة شرح المسائل، وتجنب الإسهاب، وذلك في مسائل سبق له أن شرحها في كتابه، أو سيأتي على شرحها في مواضيع لاحقة؛ لذا نراه يقول: (كما علمت)، أو (كما مرَّ)، أو (وسيأتي)، أو (كما سيُذكر)، أو (ستعلم ذلك)، فمن هذه الإحالات قوله: ((والحاصلُ أنَّ الصُّوَرَ التي تقتضيها القسمةُ العقليةُ تسعٌ: خفضُ الأول مع خفض الثاني أو رفعِهِ أو نصبِهِ، رفعُ الأول مع رفعِ الثاني أو نصبِهِ أو خفضِهِ، نصبُ الأول مع نصبِ الثاني أو رفعهِ أو خفضهِ، الجائز منها سبع، والممنوع منها اثنتان، كما علمت))[٥]، وقوله: ((وأما قولهم: القمران فهو من باب التغليب للقمر على الشمس، وهو ملحق بالمثنى، كما مرَّ))[٦]، وقوله: ((وحاصل ما ذكره من حروف الخفض هنا أربعة عشر حرفاً لا خمسة عشر؛ لأنَّ الباء مكررة على ما في بعض النسخ، أحد عشر منها قد مرَّت في أول الكتاب، وزاد هنا ثلاثةً: واو ربَّ، ومُذ، ومُنذُ، وسيأتي الكلام عليها))[٧]، وقوله: ((**{والجواب بالفاء}**: فيه قلب، سيُذكر بعدُ عند قول الأزهري: **(المفيدة للسببية)** أي: مع العطف بأن يكون ما بعدها مسبباً عما قبلها))[٨]،

(١) النص المحقق:٢٥.
(٢) النص المحقق:٧٦.
(٣) النص المحقق:١٩٥.
(٤) النص المحقق:٢٢٥.
(٥) النص المحقق:٦.
(٦) النص المحقق:٩٠.
(٧) النص المحقق:٢٨٣.
(٨) النص المحقق:١٢٨.

وقوله: ((**{والمصدر}**: قول الأزهري: **(المنصوب على المفعولية...الخ)**: ستعلم ما قيل في ذلك في بابه))[١].

٦- استخدم مختصرات التزم بها من أول الكتاب إلى آخره من دون أن يفصح عنها، إلاَّ أنها تتوضَّح للقارئ شيئاً فشيئاً بعد التدرج في قراءة الكتاب، وهذه المختصرات هي:

- (المص) تعني: المصنف ابن آجروم.
- (ز) تعني: الأزهري.
- (ح) تعني: حينئذ.
- (فح) تعني: فحينئذ.
- (دي) تعني: المرادي.
- (الشـ) تعني: الشارح.
- (إلخ) تعني: إلى آخره.
- (كدي) تعني: المكودي.
- (هـ) تعني: انتهى.

٧- يذكر مذاهب النحويين في المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين، وموقفه من المسائل الخلافية يتمثل في:

- ترجيح مذهب البصريين المتمثل في سيبويه والجمهور على مذهب الكوفيين المتمثل غالباً في الكسائي أو الفراء أو الأخفش، كما في قوله: ((وقوله: **(لولاه...إلخ)**: لولا حرف جر، والضمير مجرور بها، وقع موقع ضمير الرفع الذي هو لفظ (هو) المبتدأ، والخبر محذوف، هذا مذهب سيبويه، وقال الأخفش: لولا غير جارة والضمير في محل رفع بالابتداء، والخبر محذوف، والأول أولى، لأنَّها (لو) كانت غير جارة لأتى من أول الأمر معها بـ(هو) ضمير الرفع))[٢]، وفي مسألة مسألة الخلاف في ناصب الفعل المضارع بعد (كي) قال: ((وقوله: **(بأنْ مضمرة وجوباً)**: هكذا في غالب النسخ، وهو مذهب البصريين، وهو الصواب))[٣].

- يكتفي بذكر المذهبين من دون أن يرجِّح أحدهما على الآخر كما في مسألة الخلاف في أصل الاسم، إذ قال: ((وقال سيبويه، أصله: أهل، وقال الكسائي: أصله أوَّل، ويدلُّ لكل منهما التصغير، فقد صُغِّر على أُهَيْل وأُوَيْل، والكلام فيه معلوم))[٤]، وقوله: ((مذهب البصريين أنَّ النكرة لا تُؤكَّد مطلقاً، مؤقتة كشهر أو غير مؤقتة كوقت وحين، وقال الكوفيون: إنَّ النكرة تؤكَّدُ مطلقاً))[٥].

(١) النص المحقق:٢٣٥.
(٢) النص المحقق:٢٦٢.
(٣) النص المحقق:١٢٥.
(٤) النص المحقق:٢٢.
(٥) النص المحقق:٢٢٢.

٨- من أبرز ما لحظناه في منهج ابن الحاج في حاشيته هو الاعتراضات الكثيرة والردود، وهي اعتراضات قائمة على أساس منهجي دون تعصب أو تحيز، يسوقها مؤيدة بالأدلة والبراهين، وتتجلى أشكال هذه الاعتراضات على النحو الآتي:

- يعترض على الشارح (خالد الأزهري) في مواضع كثيرة جداً نذكر منها قوله: ((قول الأزهري: (وهو على ثلاثة أقسام): لو أسقط (على) في هذا وما بعده لكان أظهر وأخصر))[١]، وقوله: ((استُشكِل كلام الأزهري بأن الترتيب الطبيعي هو أن يكون المتأخر متوقفاً على وجود المتقدم، كالواحد بالنسبة إلى الاثنين، فإن وجود الاثنين متوقف على وجود الواحد، ولا يمكن وجودهما إلاَّ بعد وجوده، وما هنا ليس كذلك))[٢]، وقوله: ((وقوله: (تتبع آخر الاسم): الصواب أن يقول: آخر الكلمة، لأنَّ في كلامه دوراً؛ لأنَّ معرفة الاسم متوقفة على معرفة التنوين، ومعرفة التنوين متوقفة على معرفة الاسم، فجاء الدور))[٣]، وقوله: ((فقال الأزهري: (حالان من تغيير)، والأولى أنَّهما منصوبان على المفعولية المطلقة على حذف مضاف، والتقدير: تغيير لفظ أو تغيير تقدير، ثم حذف المضاف الذي هو تغيير، وأقيم المضاف إليه ـ وهو لفظاً أو تقديراً مقامه ـ فانتصب انتصابه))[٤]، وقوله: ((والأولى للأزهري أن يحذف (نحو) في قوله: (من نحو)؛ لأنَّه استوفى الأمثلة الخمسة، فلم يبق ما يدخل تحت (نحو)))[٥]، وقوله: ((لو قال: لقيامه مقامه في جميع أحكامه لكان أخصر وأشمل؛ لأنَّ الأحكام لا تنحصر فيما ذكر، بل أحكامها سبعة))[٦].

- يعترض على المصنف (ابن آجروم) في بعض الأحيان كما في قوله: ((ثم كان ينبغي للمصنف أن يقدم الباء؛ لأنَّها أصل حروف القسم، وتدخل على المقسم به من غير شرط))[٧]، وقوله: ((وكان الأولى للمصنف أن يقول: (والتاء)؛ ليشمل تاء التأنيث، وتاء الفاعل))[٨]، واعترض على المصنف في باب معرفة علامات الإعراب، بقوله: ((اعلم أنَّ المعرفة تتعلق بالبسيط: كزيد وعمرو، والعِلْم يتعلق بالمركب: كزيدٌ قائمٌ، ولذا يُقال عرفتُ الله، ولا يقالُ: علِمتُه، والعلامات من قَبيل المركَّب، فالمناسبُ حينئذ التعبيرُ بالعِلْمِ لا بالمعرفة))[٩]، وقوله: ((في هذا

(١) النص المحقق:٤٣.
(٢) النص المحقق:٥٤.
(٣) النص المحقق:٤٩.
(٤) النص المحقق:٧١.
(٥) النص المحقق:٩٢.
(٦) النص المحقق:١٥٦.
(٧) النص المحقق:٦٠.
(٨) النص المحقق:٦٢.
(٩) النص المحقق:٨٠.

إشارةٌ إلى أنَّ الأَولى للمصنف أن يقول: شيئان، بدل أشياء أربعة))[١]، واعترض على قول المصنف: مع فاعله، وقال: ((الأولى أنْ يقولَ: معَ مرفوعه؛ لِيشملَ النائبَ عن الفاعل، نحو: زيدٌ يُضرَبُ أبوه، واسم كان، نحو: زيدٌ كان أبوه قائماً))[٢]، واعترض على المصنف في قوله إنَّ المعارف خمسة فقال: ((الحقُّ أنَّها سبعةٌ، جمعها ابن مالك في الكافية بقوله، مقدماً الأعرف فالأعرف:

فَمُضْمَرٌ أَعْرَفُهَا ثُمَّ العَلَمْ واسمُ إِشَارَةٍ ومَوصُولٌ مُتَمْ
وذُو أَدَاةٍ، أو مُنَادَى عُيِّنَا أو ذُو إِضَافَــةٍ بِهَــا تَبَيَّنَا))[٣].

– يعترض على آراء النحاة الذين ينقل منهم، كما في اعتراضه على أبي حيان، وذلك في قوله: ((وقول أبي حيان: إنَّ هذا الحديث لا شاهد فيه، لاحتمال أن يكون مروياً بالمعنى، باطلٌ))[٤]، وذهب السكاكي وابن مالك وأبي حيان إلى أن الدلالة عقلية، واعترض عليهم ابن الحاج بقوله: ((والحقُّ أنَّ الدلالة ـ كيفما كانت ـ وضعيةٌ))[٥]، واعترض على ابن جني في الخصائص بقوله: ((وهذا مبنيٌّ على أنَّ حروف العلة مركَّبة من الحركات، فالواو مركَّبة من ضمتين، والألف من فتحتين، والياء من كسرتين، وهو قولُ ابن جني في (الخصائص)، وهو ضعيف، والصحيح أنَّها بسائطُ لا تركيب فيها))[٦].

٩– يستعمل في ترجيح رأي على آخر مصطلحات منها:

– (وهو الحق): كما في قوله: ((فإنَّ مَن قال: إنَّ الاسم مشتق من السُّمُّو يقول: إنَّ الله مسمى بأسمائه الحسنى قبل وجود الخلق وبعد وجودهم وبعد فنائهم، وهو مذهب أهل السنة وهو الحق))[٧].

– (والحق): كما في قوله: ((والحقُّ أنَّ المتعلقَ الجارُ والمجرور معاً والمتعلق به محذوف))[٨]، وكقوله في مسألة الجر بالتبعية: ((والحق أن العامل في الأول: الحرف المتوهَّم، وأن الكسرة في الثاني للإتباع لمخفوض قبله في اللفظ))[٩].

(١) النص المحقق:١٦٨.
(٢) النص المحقق:١٦٩.
(٣) النص المحقق:١٩٦.
(٤) النص المحقق:٢٥٥.
(٥) النص المحقق:٣٤.
(٦) النص المحقق:٨١.
(٧) النص المحقق:٨.
(٨) النص المحقق:٧.
(٩) النص المحقق:٤٩.

- (والراجح)، أو (والمختار): كما في قوله: ((جواز الوجهين، والراجح النصب على المعية؛ لضعف العطف، نحو: قمتُ وزيداً، فيجوز في زيد الرفعُ والنصب، والمختار النصب))[١].

- (وهو الصواب): كما في قوله: ((حمَّل كلامَ المصنف على ما يشمل القسمين: الحقيقي والسببي، وهو الصوابُ، لأنَّهما يشتركان في الخمسة المذكورة))[٢].

- (والصحيح)، كما في قوله: ((والصحيح أنَّ الاسم الأول هو المضاف، والثاني هو المضاف إليه))[٣].

- (والظاهر): كما في قوله: ((والظاهر أن الواو العاطفة في غالب العلامات بمعنى: (أو)، وأو مانعة خلو لا مانعة جمع))[٤]، وكقوله أيضاً: ((والظاهر تخصيص المانع في كلامه بالإلغاء؛ لأنَّ العمل معه متروكٌ لفظاً ومحلاً، فهو الذي ينبغي أنْ يُعَدَّ مانعاً، وأمَّا التعليقُ فالعملُ في المحلِّ موجودٌ، فلا ينبغي أنْ يُعَدَّ مانعاً))[٥].

١٠- يقتصر في استشهاده بآيات القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف غالباً بالجزء المشتمل على موطن الشاهد، كما في قوله: ((وأما نحو قوله تعالى: ﴿**أَلْفَافاً**﴾[٦] فاللام أصلية))[٧]، وكقوله: ((وأما الجار والمجرور الواقع نائباً في نحو قوله تعالى: ﴿**وَلَمَّا سُقِطَ فِي أَيْدِيهِمْ**﴾[٨] فهو في محل رفع))[٩]، وكقوله: ((وبقي على الأزهري قيد آخر، وهو أن يكون ما قبل النون من أصول الكلمة؛ احترازاً من نحو قوله تعالى: ﴿**شَغَلَتْنَا أَمْوَالُنَا**﴾[١٠] فالنون في شغلتنا مفعولةٌ))[١١]، وكقوله: ((لمَّا اشتد وجع النبي صلى الله عليه وسلم، ولم يقدر على الصلاة بالناس فقال: مُرُوا أَبَا

(١) النص المحقق:٢٧٩.
(٢) النص المحقق:١٨٨.
(٣) النص المحقق:٢٨٢.
(٤) النص المحقق:٥٤.
(٥) النص المحقق:١٨٣.
(٦) سورة النبأ، من الآية:١٦.
(٧) النص المحقق:٥٥.
(٨) سورة الأعراف، من الآية:١٤٩.
(٩) النص المحقق:١٥٦.
(١٠) سورة الفتح، من الآية:١١.
(١١) النص المحقق:١٥٢.

بَكْرٍ فليُصَلِّ بِالنَّاسِ))[١]، وعندما يستشهد بأشعار العرب فإنه يركز على مكان الشاهد فإنْ كان الشاهد في شطر منه اكتفى بالشطر فقط ولم يكمل البيت، كما في قوله[٢]:

عَلَفْتُها تِبْناً وَمَـــاءً بَـارِداً

وقوله[٣]: **لَعَلَّ أَبِي الْمِغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ**

وقوله[٤]: **وَلَيْلٍ كَمَوْجِ الْبَحْرِ**.....

وقوله[٥]: **رَسْـمِ دَارٍ وَقَـفْـتُ في طَـلَـلِـهْ**

١١- وتظهر لنا دقة ابن الحاج في حاشيته في الموازنة التي كان يقوم بها بين نسخ الآجرومية، ونسخ الشرح كقوله في التعليق على عبارة المصنف: ((وقوله: **{الذي دخل عليه...الخ}**: هكذا في غالب النسخ، وفي بعضها: **{إذا دخل عليه ناصب}**، والمناسب لعبارة المصنف النسخة الأولى، وزاد المصنف ذلك للإيضاح، وإلاَّ فمعلوم أنَّه لا ينصب إلاَّ إذا دخل عليه عامل النصب، ولم يُقيَّد بذلك في الرفع؛ لأنَّ العامل معنوي فلا يظهر دخوله))[٦]، وقوله: ((وعبَّر المصنف ـ كما في غالب النسخ ـ بأنيتُ بتقديم الهمزة؛ لحسن اللفظ وللمناسبة))[٧]، وقوله في التعليق على عبارة الشيخ خالد: ((وقوله: **(بأنْ مضمرة وجوباً)**: هكذا في غالب النسخ، وهو مذهب البصريين، وهو الصواب))[٨]، وقوله: ((وقوله: **(الواقعتين)**: بالتثنية، وهي الصواب، وفي بعض النسخ الواقعة، بالإفراد، وهي غير ظاهرة))[٩].

١٢- عندما يأتي إلى مصطلح من مصطلحات الكوفيين فإنه قد يذكر ما يقابله من مصطلحات البصريين، كقوله في باب البدل: ((وكما يسمى بالبدل يسمى بالترجمة والتبيين والتكرير))[١٠]، وقوله في باب النعت: ((والنَّعتُ: عبارةُ الكوفيين، وعبارة البصريين: الوصفُ والصفة))[١١]، وفي

(١) النص المحقق:١٤١.
(٢) النص المحقق:٢٨٠.
(٣) النص المحقق:١٦٤.
(٤) النص المحقق:٢٨٤.
(٥) النص المحقق:٢٨٥.
(٦) النص المحقق:٩٢.
(٧) النص المحقق:١١٨.
(٨) النص المحقق:١٢٥.
(٩) النص المحقق:١٢٨.
(١٠) النص المحقق:٢٢٧.
(١١) النص المحقق:١٨٧.

شرحه لقول المصنف: (بالخفض)، قال: ((هذه عبارة الكوفيين، وعبارة البصريين الجر))[١]، وكقوله: ((وكما يُقال له المضمر، يُقال له الضمير، ويسمِّيه الكوفيون: الكناية والمُكنى، وهو قسمان: بارز ومستتر))[٢].

١٣- يختم كل الأبواب التي ينتهي من شرحها بقوله: (والله أعلم) أو (والله تعالى أعلم)، وهذا دليل على تواضعه ومعرفته بالله وسلامة عقيدته، فمن ذلك قوله في باب الإعراب: ((المراد بالجمع ما زاد على الواحد، ليصدق بالجزم؛ لأنه ليس له إلاَّ علامتان، والله أعلم))[٣]، وكقوله في في باب النعت: ((وقوله: **(رَجُل وفرس)** أخرج عبارة المصنف عن ظاهرها؛ لأنَّ عبارة المصنف تقتضي أنَّ الرجل والفرس المقرونين بـ(أل) تدخل (أل) أخرى عليهما، وذلك ليس بمراد، فأجاب بأنَّ أصلهما رجل وفرس، ثم دخلت (أل) عليهما فنطق المصنف بهما على الحالة التي صار اليها، والله أعلم))[٤].

(٢) مصادره:

جاء ابن الحاج وقد نضج النحو وأصبح علماً مستقلاً بذاته، واكتملت تآليف العلماء الذين سبقوه فيه، وصارت في متناول أيدي الطالبين، لذلك نرى كتابه: (العقد الجوهري من فتح الحي القيّوم) مشبعاً بآراء العلماء المتقدمين على اختلاف مذاهبهم واتجاهاتهم اللغوية.

وقد تبيّن لنا من خلال تحقيق هذا الكتاب أنَّ المؤلف قد اعتمد كثيراً على ألفية ابن مالك، فقد توزّعت أبيات الألفية على أبواب الكتاب جميعها وبكثرة ملفتة للنظر، وفضلاً عن ذلك فقد استعان بمجموعة كبيرة من أمهات كتب اللغة والصرف في المكتبة العربية، ويمكن تقسيم مصادره إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: المصادر التي نقل منها وصرَّح بأسمائها، وسنذكرها مرتبين إياها على وفق قدمها:

١- **الجمل في النحو:** لأبي القاسم، عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت:٣٤٠هـ)، نقل منه مرة واحدة.

٢- **المعجم الأوسط:** للطبراني (ت:٣٦٠هـ)، نقل منه مرة واحدة.

٣- **الخصائص:** لابن جني: (ت:٣٩٢هـ)، نقل منه مرة واحدة.

(١) النص المحقق:٤٨.

(٢) النص المحقق:١٩٧.

(٣) النص المحقق:٧٩.

(٤) النص المحقق:٢٠٧.

٤- **الصحاح، تاج اللغة وصحاح العربية:** للجوهري: (ت:٣٩٣هـ)، نقل منه مرة واحدة.
٥- **الكافية الشافية:** لابن مالك: (ت:٦٧٢هـ)، نقل منه ثلاث مرات.
٦- **الألفية:** لابن مالك، نقل منها (٢٤٩) مرة.
٧- **شرح التسهيل:** لابن مالك، نقل منه مرتين.
٨- **منظومة الجمل:** للمجرادي السلاوي (ت:٧٧٨هـ)، نقل منه مرة واحدة
٩- **القاموس المحيط:** للفيروز آبادى (ت:٨١٧هـ)، نقل منه مرة واحدة.
١٠- **التصريح بمضمون التوضيح:** للأزهري: (ت:٩٠٥هـ)، نقل منه مرة واحدة.
١١- **مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح:** للهروي (ت:١٠١٤هـ)، نقل منه مرة واحدة.
١٢- **الفتح الودودي على المكودي:** لمؤلف هذه الحاشية، ابن الحاج (ت:١٣١٦هـ)، نقل منه أربع مرات.

القسم الثاني: العلماء الذين نقل عنهم أو أشار إلى آرائهم في كتابه، وهم كُثُر، وسنشير إليهم مرتبين على وفق سنوات وفياتهم:
١- أبو الأسود الدؤلي (ت:٦٩هـ)، أشار إليه مرة واحدة.
٢- الحسن البصري (ت:١١٠هـ)، أشار إليه مرة واحدة.
٣- أبو حنيفة (ت:١٥٠هـ)، أشار إليه مرة واحدة.
٤- مقاتل بن سليمان (ت:١٥٠هـ)، أشار إليه مرة واحدة.
٥- ابن عون (ت:١٥١هـ)، أشار إليه مرة واحدة.
٦- نافع (ت:١٦٩هـ)، أشار إليه مرة واحدة.
٧- الخليل [بن أحمد](ت:١٧٠هـ)، أشار إليه ثلاث مرات.
٨- مالك بن أنس (ت:١٧٩هـ)، أشار إليه ثلاث مرات.
٩- سيبويه (ت:١٨٠هـ)، أشار إليه ست عشرة مرة.
١٠- خلف [الأحمر](ت:١٨٠هـ)، أشار إليه مرة واحدة.
١١- الكسائي (ت:١٨٩هـ)، أشار إليه اثنتي عشرة مرة.
١٢- الفراء (ت:٢٠٧هـ)، أشار إليه أربع مرات.
١٣- هشام [بن معاوية الضرير](ت:٢٠٩هـ)، أشار إليه مرة واحدة.
١٤- الأخفش (ت:٢١٥هـ)، أشار إليه مرة واحدة.
١٥- الشافعي (ت:٢٤٠هـ)، أشار إليه مرة واحدة.
١٦- المازني (ت:٢٤٩هـ)، أشار إليه مرة واحدة.
١٧- الترمذي (ت:٢٧٩هـ)، أشار إليه مرة واحدة.

١٨- المبرد (ت:٢٨٥هـ)، أشار إليه مرتين.
١٩- ثعلب (ت:٢٩١هـ)، أشار إليه مرة واحدة.
٢٠- أبو يعلى (ت:٣٠٧هـ)، أشار إليه مرة واحدة.
٢١- الطبري (ت:٣١٠هـ) أشار إليه مرة واحدة.
٢٢- الزجّاج (ت:٣١١هـ) أشار إليه ثلاث مرات.
٢٣- ابن السراج (٣١٦هـ) أشار إليه مرتين.
٢٤- ابن الأنباري (ت:٣٢٨هـ) أشار إليه مرة واحدة.
٢٥- الأشعري (ت:٣٣٠هـ) أشار إليه مرتين.
٢٦- الزجاجي (ت:٣٤٠هـ) أشار إليه مرة واحدة.
٢٧- الطبراني (ت:٣٦٠هـ) أشار إليه مرة واحدة.
٢٨- السيرافي (ت:٣٦٨هـ) أشار إليه مرة واحدة.
٢٩- الفارسي (ت:٣٧٧هـ) أشار إليه مرة واحدة.
٣٠- ابن شاهين (ت:٣٨٥هـ) أشار إليه مرتين.
٣١- ابن جني (ت:٣٩٢هـ) أشار إليه مرتين.
٣٢- الباقلاني (٤٠٣هـ) أشار إليه مرة واحدة.
٣٣- ابن سينا الحكيم (ت:٤٢٨هـ) أشار إليه مرة واحدة.
٣٤- الجرجاني (ت:٤٧١هـ) أشار إليه مرتين.
٣٥- ابن السيد البطليوسي (ت:٥٢١هـ) أشار إليه مرة واحدة.
٣٦- الزمخشري (ت:٥٣٨هـ) أشار إليه مرتين.
٣٧- ابن العربي (ت:٥٤٣هـ) أشار إليه مرة واحدة.
٣٨- الرازي (ت:٦٠٦هـ) أشار إليه مرة واحدة.
٣٩- السكاكي (ت:٦٢٦هـ) أشار إليه مرة واحدة.
٤٠- ابن الحاجب (ت:٦٤٦هـ) أشار إليه مرة واحدة.
٤١- أبو الحسن الشاذلي (ت:٦٥٦هـ) أشار إليه مرة واحدة.
٤٢- عز الدين بن عبد السلام (٦٦٠هـ) أشار إليه مرة واحدة.
٤٣- ابن مالك (ت:٦٧٢هـ) أشار إليه خمساً وعشرين مرة .
٤٤- الرضي (ت:٦٨٦هـ) أشار إليه خمس مرات.
٤٥- أبو العباس المرسي (ت:٦٨٦هـ) أشار إليه مرتين.
٤٦- ابن النحاس (ت:٦٩٨هـ) أشار إليه خمس مرات.
٤٧- أبو إسحاق الغافقي (ت:٧١٠هـ) أشار إليه مرة واحدة.

٤٨- ابن آجروم (ت:٧٢٣هـ) أشار إليه ست مرات.
٤٩- أبو حيان (ت:٧٤٥هـ) أشار إليه ست مرات.
٥٠- ابن الوردي (ت:٧٤٩هـ) أشار إليه مرة واحدة.
٥١- المرادي (ت:٧٤٩هـ) أشار إليه مرة واحدة.
٥٢- ابن هشام [الأنصاري] (ت:٧٦١هـ) أشار إليه ست مرات.
٥٣- ابن السبكي (ت:٧٧١هـ) أشار إليه مرة واحدة.
٥٤- خليل [بن إسحاق] (ت:٧٧٦هـ) أشار إليه مرة واحدة.
٥٥- الشاطبي (ت:٧٩٠هـ) أشار إليه مرتين.
٥٦- السعد التفتازاني (ت:٧٩٣هـ) أشار إليه مرة واحدة.
٥٧- أبو جعفر بن صابر (٧٩٥هـ) أشار إليه مرة واحدة.
٥٨- الشريف [الحسني الفاسي] (من علماء القرن الثامن) أشار إليه مرة واحدة.
٥٩- ابن عرفة (ت:٨٠٣هـ) أشار إليه مرة واحدة.
٦٠- المكودي (٨٠٧هـ) أشار إليه إحدى عشرة مرة.
٦١- محمد الهواري (ت:٨٤٣هـ) أشار إليه مرة واحدة.
٦٢- الراعي (ت:٨٥٣هـ) أشار إليه أربع مرات.
٦٣- زروق (ت:٨٩٩هـ) أشار إليه مرة واحدة.
٦٤- الأزهري (ت:٩٠٥هـ) أشار إليه مئتين وسبعاً وخمسين مرة .
٦٥- السيوطي (ت:٩١١هـ) أشار إليه ثلاث مرات.
٦٦- الشنواني (ت:١٠١٠هـ) أشار إليه سبع مرات.
٦٧- السوداني (ت:١٠٤٤هـ) أشار إليه ثلاث مرات.
٦٨- الفيشي (ت:١٠٦١هـ) أشار إليه أربع عشرة مرة.
٦٩- أبو حفص سيدي عمر الفاسي (ت:١١٨٨هـ) أشار إليه مرة واحدة.
٧٠- أمجد أبو الفيض سيدي حمدون بن الحاج (ت:١٢٣٢هـ) أشار إليه مرة واحدة.

القسم الثالث: المصادر التي نقل منها ولم يشر إليها:

أكثر من النقل في مواضع كثيرة عن شراح الآجرومية أو عمّن حشّى على شرح الأزهري، كالشنواني (ت:١٠١٩هـ) في حاشيته على شرح الأزهري للآجرومية المسماة: تعليق الدرة الشنوانية على الآجرومية، وأبي النجا (من علماء القرن الثاني عشر الهجري) في حاشيته على شرح الأزهري للآجرومية، ومن ذلك ما نجده في كلامه: ((قول الأزهري: **(أنتَ)**: رفع به ما يتوهم من أن التاء في (عطفتَ) ساكنةٌ للتأنيث عائدةٌ على الأحرف، فيقتضي أنها هي العاملة وهو قول))[١]، وهذا القول مأخوذ من كلام الشنواني في حاشيته حيث قال: ((إنما قال: أنت؛ دفعاً لتوهم أنَّ (عطفتَ) ماضٍ مسند إلى ضمير الأحرف))[٢]، وكذلك قوله: ((قول الأزهري: **(نحو: جئتك قراءةً للعلم)**: هذا المثال مبني على أنَّ المفعول من أجله يكون غير قلبي؛ لأنَّ القراءة من أفعال الجوارح، والحقُّ أنَّه لا يكونُ إلاَّ قلبياً، أي: معناه راجع للقلب، فالأولى التمثيل بنحو: قصدتُك ابتغاءَ معروفك))[٣]، وهذا ما ذهب إليه أبو النجا بقوله: ((قوله قراءةً للعلم): هذا المثال مبني على أنه لا يشترط في المفعول له أن يكون قلبياً، أي قائماً معناه بالقلب، وهو ضعيف، والأصحُّ الاشتراط، فالأَولى التمثيل بنحو: قصدتك ابتغاء معروفك))[٤].

ويتلخص منهجه في النقل من المصادر في ما يأتي:

- يذكر أحياناً اسم الكتاب مقروناً بمؤلفه، كما في قوله: ((وهذا الذي قاله الأزهري هو قول سيبويه، وأكثر البصريين، وردَّه ابن مالك في شرح التسهيل بوجوه عشرة))[٥]، وقوله: ((ولمَّا كانت المعرفة محصورةً بالعدِّ لم يَحتج المصنف لحدِّها، بل قيل: حدُّها غير ممكن؛ لقول ابن مالك في شرح التسهيل: من أراد أن يحدَّ المعرفةَ من دون اعتراض عليه فقد عجز عن الوصول إليها))[٦]، إليها))[٦]، وقوله: ((الحقُّ أنَّها سبعةٌ، جمعها ابن مالك في الكافية بقوله، مقدماً الأعرف فالأعرف))[٧]، وقوله: ((وهذا مبنيٌّ على أنَّ حروف العلة مركَّبة من الحركات، فالواو مركَّبة من ضمتين، والألف من فتحتين، والياء من كسرتين، وهو قولُ ابن جني في الخصائص))[٨].

(١) النص المحقق:٢١٨.

(٢) تعليق الدرة الشنوانية، اللوحة:٣٦/ظ

(٣) النص المحقق:٢٣٥.

(٤) حاشية أبي النجا:٨٢.

(٥) النص المحقق:١٧٣.

(٦) النص المحقق:١٩٥.

(٧) النص المحقق:١٩٥.

(٨) النص المحقق:٨١.

– يذكر اسم الكتاب مجرداً من اسم المؤلف، كما في قوله: ((وقوله: **(كشذقم)**: الشنواني: بالذال المعجمة، والذي في الصحاح، وذكره ابن هشام أنَّه بالمهملة: اسم جمل كان للنعمان ابن المنذر، وإليه تنتسب الإبل الشذقمية))[١]، وقوله: ((وفي المغني: إنَّ الفصل بلا النافية كالقسم، وأجازه بعضهم بهما معاً))[٢]، وقوله: ((هذه الشروط في وجوب نصب المضارع، فإن وجدت كلها وجب نصبه ولا يجوز رفعه، وإنْ فقدت كلها أو بعضها وجب الرفع ولا يجوز نصبه، وليست الشروط في الصحة فقط، نعم بعض العرب أجاز إهمالها مع توفر الشروط، قال في التصريح: وهو القياس))[٣].

– يذكر اسم المؤلف من دون أن يشير إلى اسم كتابه الذي نقل منه، وهذا كثير عنده، كما في قوله: ((إلاَّ أنَّ (لـو) لانتفاء الثانـي لانتفاء الأول، و(لمّا) لثبوت الثانـي لثبوت الأول، وقال أبن السراج والفارسي وأبن جني والجرجاني، وهو الذي اقتصر عليه ابن هشام))[٤]، وفي باب المفعول المفعول الذي لم يسم فاعله يقول: ((هذه عبارة المتقدمين، وتبعهم أبو حيان، وتبعه تلميذه ابن آجروم، وعبَّر ابن مالك بالنائب عن الفاعل))[٥].

– يجعل من اسم المؤلف عنواناً لكتابه على حذف المضاف، كما في قوله: ((الاهتمام: عطفَ تفسير، ولا نلتفتُ لما في الفيشي وغيره))[٦]، والمقصود به: لما في حاشية الفيشي على شرح الشيخ خالد على الآجرومية، وقوله: ((ثم اختلفوا فقيل: اللفظ لا يطلق إلاَّ على الصوت المشتمل على بعض الحروف الهجائية، وهو الذي في الأزهري تبعاً للبيضاوي))[٧]، ويقصد به التصريح بمضمون التوضيح للأزهري.

– وقد ينقل الرأي من دون الإشارة إلى مصادره، ويستعمل في ذلك عبارات، منها: قيل وأُجيب ورَدَّهُ وغيرها، كقوله في (مذ ومنذ): ((وهما حينئذ ظرفان مضافان إلى الجملة بعدهما، وقيل: مضافان إلى زمن مقدر مضاف إلى الجملة))[٨]، وكقوله أيضاً: ((وقيل: اليوم لغة: من طلوع الشمس إلى غروبها، والليلة من غروب الشمس إلى طلوعها، وقيل: الليلة من غروب الشمس إلى

(١) النص المحقق:٢٠٠.
(٢) النص المحقق:١٢٥.
(٣) النص المحقق:١٢٤.
(٤) النص المحقق:٣٩.
(٥) النص المحقق:١٥٥.
(٦) النص المحقق:١٦٥.
(٧) النص المحقق:٣٢.
(٨) النص المحقق:٢٨٥.

طلوع الفجر))[١]، وقوله في التمييز بين العلم والمعرفة: ((يقال عرفتُ الله، ولا يقالُ: علِمتُه، والعلامات من قَبيل المركَّب، فالمناسبُ حينئذ التعبيرُ بالعِلْمِ لا بالمعرفة، وأجيبَ عنه بأنَّه مشى على أنَّهما بمعنى واحد، وهو قولُ الأكثر))[٢]، وقوله: ((وعطف الجزاء على الجواب من عطف المرادف، ورَدَّه غير واحد))[٣].

– نقل نصوصاً لعلماء تعسَّر الوصول إلى مصنفاتهم إمَّا لكونها مفقودة وإما لكونها مخطوطة مودعة في المكتبات والخزانات، ولم تحظ بالتحقيق بعدُ، وهذا من شأنه أن يرفع من قيمة هذه الحاشية؛ لأنها حفظت لنا على الأقل في الوقت الحاضر جزءاً من أقوال أولئك العلماء، فقد نقل من حاشية الفيشي على شرح الأزهري للآجرومية في أكثر من موضع، ولم نعثر على هذه الحاشية مع طول البحث والتفتيش، نذكر من ذلك قوله: ((قال الفيشي وغيره: حمْلُه على هذا يكون تكراراً مع قول المصنف: فللأسماء...الخ))[٤]، وقوله: ((الفيشي: فيه نظر، لأنَّ لقيّ الآثام يحصل بأول جزء من العذاب، والمضاعفة والتكثير للعذاب أمرٌ زائدٌ فالمضاعفة أخصُّ من اللقيّ))[٥]، كما نقل أبياتاً شعرية لم يتيسر لنا تخريجها من مصادرها كما في قوله: ((وفي المعنى يقول سيدنا أمجد أبو الفيض سيدي حمدون بن الحاج:

إِذ كَانَ مِنكَ اختِصَاصٌ بِي قَوِيتَ عَلَى ... مَا شِئتَ مِنِّي بِتَفصِيلٍ وَإِجمَالِ
وَإِذ غَدَوتَ مُشَارِكاً ضَعُفْتَ فَلَم ... تُعمَل وَأُهمِلتَ عِندِي كُلَّ إِهمَالِ
كَالحَرفِ عِندَ اختِصَاصِهِ لَهُ عَمَلٌ ... وَفِي التَّشَارُكِ لَم يَفُز بِإِعمَالِ))[٦]

(١) النص المحقق:٢٤٧.
(٢) النص المحقق:٨٠.
(٣) النص المحقق:١٢٤.
(٤) النص المحقق:٧٥.
(٥) النص المحقق:٢٣١.
(٦) النص المحقق:٤٥.

(٣): أصوله:

يعتمد الاستدلال في النحو العربي على أربع ركائز، هي: السماع والقياس والإجماع واستصحاب الحال[١]، وذكر ابن جني (ت:٣٩٢هـ) ثلاثة منها حيث قال: ((أدلة النحو ثلاثة: السماع والإجماع والقياس))[٢]، وأشار ابن الأنباري (ت:٥٧٧هـ) إلى الرابع، وهو: استصحاب الحال بقوله: ((أدلة صناعة الإعراب ثلاثة: نقل وقياس واستصحاب حال))[٣]، وسوف نذكر فيما يأتي هذه الأصول مع تعريف موجز لها، وبيان موقف المؤلف منها:

١- **السماع:** هو الأصل الأول من أصول النحو، وهو ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمل كلام الله تعالى، وهو القرآن الكريم، وكلام نبيه محمد (صلى الله عليه وسلم)، وكلام العرب الفصحاء قبل فساد الألسنة بكثرة المولّدين[٤]، وعليه فقد عُني ابن الحاج بالسماع وجعله حجة لتوثيق مادة كتابه، وقد تعددت عنده هذه الشواهد السماعية فشملت الاستشهاد بآيات القرآن الكريم وقراءاته، واحتج كذلك بالحديث النبوي الشريف في بعض المواضع، وأكثرَ من الاستشهاد بأشعار العرب الذين يحتج بشعرهم، فقد استشهد بآيات القرآن الكريم في (١٢٣) موضعاً، وبقراءاته في (٧) مواضع، كما استشهد بالحديث النبوي الشريف في (٢٧) موضعاً، أما الشعر العربي فقد استشهد به في (٦٥) موضعاً، ونراه في مواضع أخرى من كتابه يشير صراحة إلى السماع والاعتداد به كما في قوله: ((وقوله: **(نيابةً)**: مفعول مطلق، عاملُه محذوفٌ، تقديره: تنوبُ نيابةً، ولا يصحُّ جعلُه حالاً من الواو والألف والنون إلا بالتأويل بنائبةٍ؛ لأنَّه مصدرٌ، ووقوعُ المصدرِ حالاً مع كثرته موقوفٌ على السماع))[٥]، وقوله: ((وظاهر حلِّ الأزهري أنَّهما منصوبان على اسقاط الخافض، وهو أضعفها؛ لأنَّه موقوف على السماع كالحال، ويَزيد عليه بكون الألفاظ المنصوبة على إسقاط الخافض تكون معرفة))[٦]، وقوله: ((وأما في حالة الضرورة، فيجوز تنوينه، وإذا نون فللشاعر بناؤه على الضم ونصبه؛ لأنَّهما مرويان فمن المبني على الضم مع التنوين قوله:

سَلامُ اللهِ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا

فنُوِّن (مطر) مع ضمِّه، ومن سماعه منصوباً قوله:

(١) الاقتراح في علم أصول النحو ـ للسيوطي:١٤.

(٢) الخصائص:١/١٨٩.

(٣) الإغراب في جدل الإعراب:٤٥.

(٤) =: الاقتراح في علم أصول النحو:٧٤.

(٥) النص المحقق:٨١.

(٦) النص المحقق:٧١.

..... يَا عَدِياً لَقَدَ وَقَتْكَ الأوَاقِي))[١].

٢- **الإجماع:** المراد به إجماع نحاة البلدين: البصرة والكوفة[٢]، وقال ابن جني: ((اعلم أن إجماع أهل البلدين إنما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده ألاَّ يخالف المنصوص والمقيس على المنصوص، فأما إن لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجة عليه، وذلك أنه لم يرد ممن يطاع أمره في قرآن ولا سنة أنهم لا يجتمعون على الخطأ، كما جاء النص عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من قوله: (أمتي لا تجتمع على ضلالة) وإنما هو علم منتزع من استقراء هذه اللغة))[٣]، وقد أشار المؤلف إلى ذلك في قوله: ((ثُمَّ إذا أُطلق الإجماع عند النحاة، فالمراد به إجماع أهل البلدين البصرة والكوفة، وهو حجَّة في العربية))[٤]، وقوله: ((جملة أقسام البدل، بدل البعض من الكل، وبدل الاشتمال، ولا بد فيهما من ضمير يعود على المبدل منه، وهو الفعل هنا، والضمير لا يعود إجماعاً إلاَّ على الأسماء))[٥].

٣- **القياس:** قال ابن الأنباري: ((وأمّا القياس فهو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه كرفع الفاعل ونصب المفعول في كل مكان، وإن لم يكن كل ذلك منقولاً عنهم، وإنّما لمّا كان غير المنقول عنهم من ذلك في معنى المنقول كان محمولاً عليه، وكذلك كل مقيس في صناعة الأعراب))[٦]، وقال في رده على من أنكر القياس: ((اعلم أنَّ إنكار القياس في النحو لا يتحقق؛ لأنَّ النحو كله قياس ولهذا قيل في حده: النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو))[٧].

ولقد اعتدَّ المؤلف بالقياس في كتابه كما في قوله: ((ومخالفة القياس اللغوي: أنْ تكون الكلمة على خلاف أمثالها، وخلاف ما ثبت عن الواضع، كالأجْلَلِ في قوله:

الحَمْدُ لله العَلِيِّ الأجْلَلِ

القياسُ: الأجلّ بالإدغام))[٨]، وقوله: ((وعبَّر بالألف واللام، ولم يعبِّر بـ(أل) تقريباً على المبتدئ،

(١) النص المحقق:٢٧٤.

(٢) =: الاقتراح في علم أصول النحو:٨١.

(٣) =: الخصائص:١/١٩٠.

(٤) النص المحقق:٤٢.

(٥) النص المحقق:٢٣١.

(٦) الإغراب في جدل الإعراب:٤٥، و=: الاقتراح في علم أصول النحو:٢٠٣.

(٧) لمع الأدلة:٩٥.

(٨) النص المحقق:٢٣.

وإلاَّ فالموضوع على حرفين ينطق بلفظهما كـ(هل)، فالقياس:(أل)))[١]، وكذلك قوله في باب معرفة علامات الإعراب، حيث ذكر المصنف أنَّ من علامات الإعراب (الواو والألف والنون) ـ بتقديم الألف على النون في الترتيب ـ فعلَّق المؤلف على كلامه بقوله: ((إنَّ النون شبيهةٌ بحروف العلَّة، التي من جملتها الواو، في أنَّها إذا سُكِّنت تُفيد الغُنَّة كحروف العلة، فالقياس تقديمها على الألف))[٢].

٤- **استصحاب الحال:** المقصود باستصحاب الحال هو: ((استصحاب حال الأصل في الأسماء، وهو الإعراب، واستصحاب حال الأصل في الأفعال، وهو البناء، حتى يوجد في الأسماء ما يوجب البناء، ويوجد في الأفعال ما يوجب الإعراب))[٣]، فنقول في فعل الأمر مثلاً إنَّه مبني؛ لأن الأصل في الأفعال البناء[٤]، وهو من الأدلة المعتبرة عند النحويين، ولكنه من أضعف الأدلة الأدلة عندهم، ولهذا لا يلجؤون إليه إن وجدوا دليلاً غيره[٥]، ولقد وجدنا ابن الحاج يلجأ إلى هذا الدليل في عدة مواضع من كتابه، نذكر منها قوله: ((قيد الأفعال بالمعربة وأطلق في الأسماء، مع أنَّ المراد بها أيضاً المعربة؛ لأنَّ الأصل في الأسماء الإعراب، ولذلك أطلق فيها، والأصل في الأفعال البناء، فلذلك قيدها))[٦]، وقوله: ((نعم يَرد (واو) القسم وتاؤه، فإنَّهما ملازمان للحرفية والجر، ويجاب بأنهما نائبان عن الباء، والفرع لا يقوى قوة الأصل))[٧]، وقوله: ((فإنْ قلت: لِمَ أُعرب المثنى والجمع على حدّه بالحروف؟ قلت: هما فرعان عن الإفراد، والإعراب بالحروف فرع عن الإعراب بالحركات، فأعطى الفرع للفرع، والأصل للأصل))[٨]، وقوله: ((فإنْ قلت: لِمَ نصبوا جمع المؤنث بالكسرة وهَلَّا نصبوه بالفتحة على الأصل؟ قلتُ: فعلوا ذلك ليطابق الفرعَ، وهو جمع المؤنث، أصله: الذي هو جمع المذكر؛ لأنَّه منصوب بالياء، ولم يعربوه بالحروف كأصله، لأنَّه ليس في آخره حروف تصلح للإعراب))[٩].

(١) النص المحقق:٥٣.

(٢) النص المحقق:٨١.

(٣) لمع الأدلة:١٤١، و=: الاقتراح في علم أصول النحو:٣٤٧.

(٤) =: الإغراب في جدل الإعراب:٤٦.

(٥) =: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ـ لأبي البركات ابن الأنباري:١/٢٤٥، ولمع الأدلة:١٤٢، والاقتراح في علم أصول النحو:٣٧٧.

(٦) النص المحقق:٧٨.

(٧) النص المحقق:٦.

(٨) النص المحقق:٩٠.

(٩) النص المحقق:٩٣.

رابعاً: لوازم التحقيق:

(١): تحقيق اسم الكتاب:

إنَّ اسم الحاشية المثبّت في صفحة العنوان هو: (العِقْدُ الجَوْهَرِيُّ مِنْ فَتْحِ الحَيِّ القَيُّومِ في حَلِّ شَرْحِ الأزهريِّ على مُقَدِّمَةِ ابنِ آجُرُّوم)، وقد نصَّ المؤلف على ذلك في مقدمة كتابه، فقال: ((وسمَّيتها: **بـ(العِقْدِ الجَوْهَرِيِّ مِنْ فَتْحِ الحَيِّ القَيُّومِ في حَلِّ شَرْحِ الأزهريِّ على مُقَدِّمَةِ ابنِ آجُرُّوم)**، مرتِّبًا غالبَ متَنها على بعض متن الخُلاصة؛ ليحوز الطالبُ منها نفعاً بلا خَصاصة، جعَلَها اللهُ من العمل المقبول، وحلاّها بحلية القبول، وهو المسؤول أنْ يختم لنا بالحسنى، ويجعل مأوانا المقرَّ الأسنى))[١].

وتتفق هذه التسمية مع عنوان النسخة التي اتخذتها أصلاً، والنسختين الأخريين المعتمدتين في التحقيق.

(٢): توثيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه:

تكاد المصادر التي ترجمت لأحمد بن محمد بن حمدون ابن الحاج السلمي تُجمع على أنَّ حاشية (العقد الجوهري من فتح الحي القيوم في حل شرح الأزهري على مقدمة ابن آجروم) هي من تأليفه، والملاحظ أن هذه الحاشية من أشهر كتبه، فما أن يذكر اسمه في ترجمة إلاّ ويذكر معه العقد الجوهري، والذي لا يذكر العنوان صراحة يذكره ضمناً فيقول: له حاشية على شرح الأزهري على مقدمة ابن آجروم، ولقد صرح المؤلف بذلك إذ قال في خطبته: ((وبعدُ: فيقولُ أفقرُ العبيد إلى مولاه المحتاجُ، أحمدُ بن محمد بن حمدون السُّلَّمي المرداسي المعروفُ بابن الحاج، قد طلبَ منِّي بعضُ نُجباء الأصحاب، ممَّن حاز في كل فنٍّ غاية الآداب، وضْعَ حاشيةٍ لزَبَد شرح الشيخ خالد الأزهري على الجُروميَّة... ثم قال: وسمَّيتها بـ: **العِقْدِ الجَوْهَرِيِّ مِنْ فَتْحِ الحَيِّ القَيُّومِ في حَلِّ شَرْحِ الأزهريِّ على مُقَدِّمَةِ ابنِ آجرُّوم**))[٢] ، وانفرد يوسف إليان سركيس (ت:١٣٥١هـ) فنسب كتاب العقد الجوهري إلى عمّ المؤلف وهو: محمد الطالب بن حمدون ابن الحاج، فقال: ((ابن الحاج السلمي (ت:١٢٧٣هـ)، الطالب بن حمدون بن الحاج السلمي، المعروف بابن الحاج، له حاشية على شرح بحرق على لامية الأفعال لابن مالك، والعقد الجوهري من فتح الحي القيوم في حل شرح الأزهري على مقدمة ابن آجروم، وهي حاشية على شرح الشيخ خالد الأزهري على الاجرومية أتمها سنة (١٢٦٩هـ))[٣] ، وهو وهم واضح؛ وذلك لإجماع المشارقة والمغاربة

(١) النص المحقق:١.

(٢) النص المحقق:١.

(٣) معجم المطبوعات العربية والمعربة:١/٧٠.

على أن العقد الجوهري لابن أخيه أحمد بن محمد بن حمدون ابن الحاج، ولعل ما دفع سركيس إلى هذا الوهم هو أن معظم المترجمين المشارقة جهلوا التاريخ الحقيقي لوفاة ابن الحاج، واكتفوا بالقول بأنه توفي بعد سنة (١٢٦٩هـ)، أو يقولون كان حياً سنة (١٢٦٩هـ)، وهذا التاريخ هو سنة الفراغ من كتابة العقد الجوهري كما نص مؤلفه على ذلك في خاتمته، كما أنَّ تاريخ وفاة الطالب بن حمدون هو سنة (١٢٧٣هـ).

أما بقية المصادر التي ترجمت لابن الحاج فقد نسبت كتاب العقد الجوهري إليه، فقد ذكر البغدادي (ت:١٣٩٩هـ) في إيضاح المكنون: ((العقد الجوهري من فتح الحي القيوم في حل شرح الأزهري على مقدمة ابن آجروم، تأليف أحمد بن محمد بن حمدون السلمى المرداسى المعروف بابن الحاج، فرغ منها سنة (١٢٦٩هـ) تسع وستين ومائتين وألف، أوله حمداً لمن نحا بنا نحو الرشاد والهدى... الخ، مطبوع بمصر))[١] ، وقال عمر رضا كحالة (ت:١٤٠٨هـ): ((أحمد بن محمد بن حمدون السلمي، المعروف بابن الحاج، أبو العباس، نحوي، كان حياً سنة (١٢٦٩هـ)، من تصانيفه: العقد الجوهري من فتح الحي القيوم في حل شرح الازهري على مقدمة ابن آجروم في النحو فرغ منها سنة (١٢٦٩هـ)))[٢] ، وذكر عبد العزيز بن إبراهيم بن قاسم عند سرده للمتون العلمية ما نصه: ((حاشية الشيخ أحمد بن محمد بن حمدون السلمي المعروف بابن الحاج المتوفى بعد سنة (١٢٦٩هـ) رحمه الله تعالى، سماها (العقد الجوهري من فتح الحي القيوم في حل شرح الأزهري على مقدمة ابن آجروم) طبعت في فاس سنة (١٣١٥هـ)))[٣].

واتفق المترجمون المغاربة على نسبة العقد الجوهري إليه، فقد ترجم له السملالي بقوله: ((أحمد بن محمد بن حمدون ابن الحاج ... له تآليف عديدة منها حاشية على شرح الأزهري على الآجرومية))[٣]، وترجم له المؤلفون لموسوعة أعلام المغرب بأنَّه: ((أحمد بن محمد بن الشيخ حمدون ابن الحاج السلمي المرداسي... له حاشية على شرح الأزهري على الآجرومية))[٤]، وترجم له (ابن سودة) كذلك، وذكر أنَّ من تآليفه: حاشية على شرح الأزهري على مقدمة ابن آجروم في النحو[٥].

(١) ١٠٧/٤.

(٢) معجم المؤلفين:٩٥/٢.

(٣) الدليل إلى المتون العلمية:٤٩١.

(٤) موسوعة أعلام المغرب:٢٨١٦/٨.

(٥) =: إتحاف المطالع:٣٤١/١.

(٣): سبب تأليف الكتاب:

لقد أفصح المؤلف ـ رحمه الله ـ في خطبته عن السبب الذي حمله على تأليف هذه الحاشية، فقال: ((وبعدُ: فيقولُ أفقرُ العبيد إلى مولاه المحتاجُ، أحمدُ بن محمد بن حمدون السلمي المرداسي المعروفُ بابن الحاج، قد طلبَ مني بعضُ نُجباء الأصحاب، ممَّن حاز في كل فنٍ غاية الآداب، وضْعَ حاشيةٍ لزَبَد شرح الشيخ خالد الأزهري على الجرومية، ذاتِ الفتوحات الربَّانية، فأجبتُ سؤاله لذلك، وإنْ كنتُ لست ممَّن يَجولُ هنالك؛ لاعترافي بكمال القُصور، سائلاً من الله الصفحَ عمَّا جرى من الخطأ في هذا المسطور))[1].

(١) النص المحقق:١.

خامساً: عملي في التحقيق

حرصت أن يقوم عملي في تحقيق هذه المخطوطة على أسس منهجية علمية ثابتة سرت عليها من أول العمل إلى آخره بناءً على ما يقتضيه المنهج العلمي المعمول به في تحقيق نصوص التراث، وعلى إخراج هذا الكتاب مطابقاً ما أمكن لما أراد له مؤلفه أو مقارباً له؛ لأنه وديعة مؤلفه بين يدي المحقق، لذلك وقفت عند ما تتطلبه أصول التحقيق، فلم أثقل الهوامش بالملاحظات الكثيرة، والتعليقات غير المطلوبة، واكتفيت بالقدر الذي يظهر النص واضحاً خالياً من الغموض، وتلخص ذلك في النقاط الآتية:

١- اعتمدت نسخة مكتبة جامعة الملك سعود، للمخطوطات أصلاً في التحقيق؛ لكونها أقدم النسخ الثلاث التي حصلت عليها، كما أنها كاملة ومكتوبة بخط مغربي حسن، ورمزت لها بالأصل أو بالحرف (أ) لتقابل النسختين الأخريين، إذ رمزت لنسخة بولاق الحجرية بالحرف (ب) ولنسخة الدار البيضاء بالحرف (ج).

٢- نسخت الكتاب من النسخة التي اعتمدتها أصلاً في التحقيق وحسب القواعد الإملائية الحديثة، والتزمت في الكتابة بعلامات الترقيم المعتمدة ثم قابلت ما نسخته مقابلة دقيقة مع نسخة الأصل التي نقلت منها؛ للتأكد من عدم حصول سقط أو سهو أثناء النسخ، ثم قابلتها بالنسختين الأخريين اللتين اعتمدتهما في تحقيق هذا الكتاب، وأشرت في الهامش إلى الاختلافات بين النسخ، إلاَّ في بعض الأخطاء المطبعية، وهي كثيرة في نسخة (ج) فتجاهلتها؛ لأنها لا تؤثر في المعنى.

٣- لم أُشر في التحقيق إلى طريقة الناسخ في الرسم الإملائي، ككتابة المقصور ممدوداً وبالعكس، وإثبات الألف المحذوفة في الخط مثل: هاذا وذالك، ورسم الهمزة المتوسطة ياءً في كل المواضع، وسوف أشير إلى نماذج من رسمه في وصف النسخ المعتمدة في التحقيق.

٤- كتبت في أعلى المتن حاشية ابن الحاج، وكتبت تحته ـ بخط مغاير ـ شرح الأزهري الممزوج مع متن الآجرومية، ثم أتبعته بالتحقيق، حتى أضع بين يدي القارئ النص كاملاً؛ ليتسنى له الربط بين الشرح والحاشية، وقد اتخذت هذه الخطوة بعد أن تبيّن لي خلال إنجاز جزء من التحقيق بأن المحشي ينتقي من ألفاظ الأزهرية ما يراها تحتاج إلى شرح وتعليق، وقد يذكر كلمة واحدة من النص الذي يريد شرحه ثم يتبعها بالاختصار: (...إلخ)، وقد يذكر خلال شرحه عبارات من متن الأزهري لم يكن قد ذكرها، مما يحول دون فهم المعنى من دون الرجوع إلى شرح الأزهري.

٥- خرَّجتُ الآيات القرآنية الكريمة الواردة في متن الأزهري، وحصرتها بين معقوفين؛ تتميماً للفائدة، كما ضبطت الآيات القرآنية وكتبتها برسم المصحف، ثم أشرت في الهامش إلى اسم السورة ورقم الآية فيها، كما أكملت في الهامش الناقصَ من بعض الآيات إذا كان النقص يخل بمعنى النص القرآني، وإذا كان للآية ذكر في أكثر من موضع من القرآن اكتفيت بثبت أول موضع ذكرت فيه، أما إذا كان في النص القرآني أكثر من قراءة، فقد أشرت إلى القراءات الأخرى مع إحالتها إلى مراجعها مستعيناً في ذلك بكتب القراءات المشهورة وكتب التفسير.

٦- اعتمدت في التحقيق على أمهات كتب النحو بدءاً بكتاب سيبويه وكتب النحاة الأوائل كمعاني القرآن للفراء والمقتضب للمبرد والأصول لابن السراج، وكتب أبي علي الفارسي وتلميذه ابن جني، كما اعتمدت على كتب المتأخرين كابن مالك الأندلسي وشروح ألفيته؛ لأن المحشِّي كان يكثر من الاستشهاد بأبيات الألفية في شرحه وردوده على النحاة الذين يعترض عليهم، وكذلك شرح الرضي على الكافية، وكتب ابن هشام الأنصاري وخصوصاً مغني اللبيب، والتصريح بمضمون التوضيح للأزهري، وشرح الأشموني وحاشية الصبان.

٧- خرّجت الأحاديث النبوية الشريفة الواردة في المتن، ورددتها في الهامش إلى كتب الأحاديث المعتمدة، كما خرجت الأمثال ـ وهي قليلة ـ من كتب الأمثال ككتاب مجمع الأمثال للميداني.

٨- ضبطت الأبيات الشعرية والأراجيز ونسبتها إلى أصحابها ما أمكنني ذلك، وأثبت في الهامش البحر العروضي الذي جاء عليه البيت، وأكملت الناقص منه إن كان مجتزءاً، مستعيناً في كل ذلك بدواوين الشعراء المحققة وكتب الشواهد الشعرية ولا سيما كتاب المقاصد النحوية للعيني وخزانة الأدب للبغدادي.

٩- استخدمت في تحقيق الكتاب الرموز والمختصرات الآتية:

- **{...}** لحصر كلمات متن الآجرومية.
- (...) لحصر كلمات شرح الأزهري والقراءات القرآنية غير السبعية والأحاديث النبوية، والأقوال.
- أشرتُ إلى وجه اللوحة الأولى بالرمز (١: و)، وإلى ظهرها بالرمز (١: ظ)، وأتبعت هذه الطريقة في بقية لوحات المخطوط.
- ﴿...﴾: المزهران لحصر الآيات القرآنية الكريمة.
- ((...)): المزدوجان الصغيران لحصر النصوص المنقولة حرفياً.
- "...": لحصر النص في المتن لمقابلته مع (ب) أو (ج).

- [(...)]: لحصر ما أضيف من (ب) أو (ج) إلى الأصل.
- [...]: لحصر الزيادة التي يقتضيها السياق في المتن.
- +...+: لحصر ما زاد في المتن عن (ب) أو (ج).
- =: يُنظر.
- م . ن: المصدر نفسه.
- ص . ن: الصفحة نفسها.
- <...>: لحصر ما زاد في (ب) أو (ج) عن المتن.
- /.../: لحصر الكلام الساقط من الأصل ثم استدركه الناسخ في الهامش بعد مراجعة المخطوط.
- د. ط: من دون طبعة.
- د. ت: من دون تاريخ نشر.
- د. م: من دون مكان نشر

١٠- نسبت آراء العلماء وأقوالهم ونصوصهم التي ذكرها المصنف إلى أصحابها، وذلك بالرجوع إلى كتبهم إلاَّ إذا كان المصدر مفقوداً أو مخطوطاً فألجأ إلى مصادر أخرى نقلت أقوالهم، وقد نقل المؤلف في أربعة عشر موضعاً عن الفيشي، وهو أحد المحشين على شرح الشيخ خالد على الآجرومية، ولم يتسن لي الإطلاع على هذا الكتاب، وهو مخطوط محفوظ في وزارة الشؤون الدينية بالقطر الجزائري، وكنت أشير إلى ذلك في الهامش.

١١- ترجمت في الهامش لمعظم الأعلام عند ورود أسمائهم أول مرة في الكتاب، واستثنيت من ذلك المصنف والشارح؛ لأني ترجمت لهما بإسهاب في قسم الدراسة، وكنت أستعين في ذلك بكتب التراجم والطبقات ككتاب الأعلام للزركلي.

١٢- شرحت في الهامش معظم المفردات اللغوية والمصطلحات التي ذكرها المؤلف، وإن كان قد شرح معظمها، واستعنت في شرحها بالمعجمات اللغوية كالصحاح للجوهري ولسان العرب لابن منظور والقاموس المحيط للفيروز آبادي، وكتب الحدود النحوية والمصطلحات ومعاني الحروف والتعريفات.

١٣- وردت في المتن مسائل خلافية كثيرة للنحاة، وخصوصاً بين المذهبين البصري والكوفي، إذ ينسب المؤلف الرأيَ للبصريين أو للكوفيين، أو يكتفي بقوله: (وفي ذلك خلاف)، فحرصت على تغذية الهوامش بالتعليق على ذلك الخلاف، أو تلك المسألة، مع مناقشة الآراء، وإحالتها إلى

مصادرها من كتب الخلاف كـ: كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري، وائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ـ للشرجي.

١٤- التعريف بالأماكن والبلدان الواردة في المتن بالرجوع إلى المصادر المعتمدة في ذلك كمعجم البلدان لياقوت الحموي.

١٥- ألحقت بآخر قسم التحقيق؛ تتميماً للفائدة وتسهيلاً للمراجعة فهارس متنوعة، هي:

- فهرس الآيات القرآنية.
- فهرس القراءات القرآنية
- فهرس الأحاديث النبوية الشريفة.
- فهرس الأشعار والأرجاز.
- فهرس الأعلام.
- فهرس الأقوال والأمثال.
- فهرس الموضوعات.
- فهرس المصادر والمراجع.

سادساً: وصف النسخ المعتمدة في التحقيق مع نماذج مصورة منها.

اعتمدت في تحقيق حاشية ابن الحاج على شرح الأزهري لمتن الآجرومية على النسخ الآتية:

النسخة الأولى: نسخة (أ)

وصف النسخة:

– هي نسخة مخطوطة جيدة، محفوظة في مكتبة جامعة الملك سعود بالرياض، قسم المخطوطات برقم: (٥٢٧٤)، ورقم التصنيف: (٤١٥/م.ح).

– ويبلغ عدد لوحاتها: (٧٤) لوحة.

– يبلغ عدد أسطرها: (٢٣) سطراً.

– مسطرتها: ٢٢،٥ × ١٧،٥سم.

– حدد على صفحة العنوان تاريخ نسخها بعبارة: (كتب في القرن الثالث عشر الهجري)، وقد خلت هذه الصفحة من اسم الناسخ، أما تاريخ الفراغ منها فقد أشار إليه المؤلف في خاتمة المخطوط بقوله: (وكان الفراغ من تأليف هذه الحاشية يوم الأحد ثاني جمادى الثانية عام تسعة وستين ومئتين وألف).

– خطها مغربي حسن، ولكن رسمه يختلف عن الرسم المشرقي، فحرف القاف ينقط بنقطة واحدة من فوق، وحرف الفاء ينقط بنقطة واحدة من تحت، كما أن ناسخها اتبع أسلوباً في رسم بعض الكلمات يختلف عما هو متفق عليه في الرسم الإملائي، فقد كان يثبت الألف بعد الواو في الأفعال المضارعة المعتلة بالواو والمسندة إلى المفرد الغائب، مثل: يجلو ويخلو، ويرسم كلمة (مرات) بالتاء المدورة، وكلمة (أداة) بالتاء المبسوطة، ويبدل الألف المقصورة بألف قائمة وبالعكس، كما في: حاشى، ويرا، وعدى، والفصحا، والصواب هو: حاشا، ويرى، وعدا، والفصحى، وكان يبدل الهمزة المتوسطة ياءً تسهيلاً في جميع المواضع، منها: النايب والغايب والاستيناف والزايد، وأخيراً كان يثبت الألف المحذوفة في الخط، مثل: هاذا، وهاذه، ولاكن.

– كُتب النص بمداد أسود، في حين كُتبتْ أقوال المصنف والشارح بخطوط حمراء؛ لتتميز من كلام المؤلف.

– لم يثبت على النسخة ما يدل على معارضتها بنسخ أخرى، غير أن كثرة الاستدراكات على هوامش اللوحات تدل على أن الناسخ قد راجعها بعد كتابتها.

– أخذ ناسخها بأسلوب التعقيبة في آخر الصفحة اليمنى من المخطوط، ولم ترد أية تملكات على الصفحة الأولى سوى ختم جامعة الملك سعود ـ قسم المخطوطات.

– كان سبب اختياري لهذه النسخة أصلاً في التحقيق هو كونها أقدم النسخ مما يرجح احتمال اعتماد النسخ الأخرى عليها، وربما كتبت بخط مؤلفها بناءً على ما ذكرته كتب التراجم من أن

مؤلفها كان قد فرغ منها في عام (١٢٦٩هـ) وهذا التاريخ موافق مع ما صرح به المؤلف في نهاية النسخ، وقد ثبت على صفحة العنوان من هذه النسخة تاريخ النسخ وهو القرن الثالث عشر تحديداً، ومن المعلوم أن المؤلف توفي سنة (١٣١٦هـ)، فهو قد أدرك القرن الثالث عشر بأكمله وبعضاً من الرابع عشر، وهذه النسخة فضلاً عن ذلك كاملة وخالية من السقط ولم تتعرض للأرضة، كل هذا جعلني أطمئن إلى الاعتماد على هذه النسخة واتخذها أصلاً في التحقيق.

– بدايتها: (بسم الله الرحمن الرحيم، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم.

حمداً لمن نحا بنا نحوَ الرشادِ والهُدى، وألهَمَنا بالمنطقِ الفصيحِ للإعرابِ عمَّا استَكَنَ الضمير من الكلام وهَدى، ورفعَ مَن نصبَ نفسَه للعبادة، وخفضَها بالتواضعِ، والخروجِ عن مألوفِ العادة، سبحانه مِن إلهٍ مُبتدأٍ قبلَ الأكوان بلا ابتداء، مُخبراً بأنَّ الخاسرَ لا ينفعُه من العذاب افتداءٌ، لا إله إلاَّ هو، نسخ بالشرع الأحمدي ذي البساط الرفيع الأحمدي كلَّ شرعٍ مضى وسبق، وهدى إليه من شاء بفضله فحاز السَّبق، أرسل رسوله محمداً المصطفى، أفضلَ خلق الله وأكرمَ مقتفى، بامتثال الأوامر، واجتناب النواهي والزواجر، المنعوتَ بصفاتِ الجمال، ونعوت الكمال، العاطفَ على أمته عطفَ نسقٍ وبيان، المبدلَ العسر باليسر في شاهد العيان، (ﷺ) في الماضي والحال والمآل، وعلى آله وأصحابه أكرم صَحبٍ وآل، وبعد: فيقولُ أفقرُ العبيد إلى مولاه المحتاجُ، أحمدُ بن محمد بن حمدون السلمي المرداسي المعروفُ بابن الحاج، قد طلبَ مني...إلخ).

– نهايتها: (وعن علي (كرَّم الله وجهه): (من أراد أَنْ يَكْتَالَ بِالْمِكْيَالِ الْأَوْفَى فليكن آخر كلامه إذا قام من مجلسه: سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ وَسَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ وَالْحَمْدُ لِلهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ)، وكان الفراغ من تأليف هذه الحاشية يوم الأحد ثاني جمادى الثانية عام تسعة وستين ومئتين وألف، وفي الختم قلت:

قد فاحَ مسكٌ مِن خِتامِ حَاشِيةْ	**لِسِرِّ شرحِ الأزهــريِّ فاشيةْ**
فيها الأماني والتَّهاني والمُنَى	**فيها الوفــاءُ والشِّفــاءُ والهَنا**
قُطُـوفُـها للمُعتنِـي لا تَمْتَنِـعْ	**ثِمَارُهـا عـن مُقْتَنٍ لا تَرْتَفِـعْ**
جَعَلَهـا المَولَـى الكريـمُ الأكرمُ	**خالصــةً لـوجهــهِ المُــكَـرَّمُ**
نافِـعَــةً لـقَــارىءٍ وســامِــعِ	**وكاتـبٍ ونـاظــرٍ مُطَالِــعِ**
بجاهِ خيرِ المُرسلينَ المُصطفى	**وآلــهِ وصَـحْبِـهِ أُولِي الوَفَـا**
صَلَّـى علـيهـم ربُّنـا وسَـلَّمَــا	**ما لاحَ نجمٌ في السَّماءِ وسَمَا**

انتهت الحاشية المسماة بـ: **(العِقْدِ الجوهري في حلِّ شرح الأزهري على مقدِّمة ابن آجروم)** بحمد الله، وحسن عونه وتوفيقه الجميل).

النسخة الثانية: نسخة (ب)

وصف النسخة:

– هي نسخة مطبوعة طبعة حجرية في المطبعة الأميرية الكبرى ببولاق مصر، محفوظة في دار الكتب والتراث بالقاهرة، اهتديت إليها من خلال مراجعة فهارس المخطوطات، وكان الحصول عليها يتطلب السفر إلى مصر العربية، غير أن أحد الأصدقاء على شبكة التواصل الاجتماعي (الفايسبوك) أسعفني في الوقت المناسب، وهو عراقي من محافظة السليمانية، ويدرس في القاهرة للحصول على درجة الماجستير في اللغة العربية، واسمه (توانا قادر)، حيث أبدى استعداده للذهاب إلى دار الكتب وتصوير هذا الكتاب، وأرسله لي عن طريق الطلاب المترددين بين أربيل والقاهرة، فله مني كل الشكر والعرفان.

– هي نسخة جيدة، وكاملة، وخالية من السقط، وتمتاز بوضوح خطها، وخلوها من الأخطاء، وتقع في (١٠٠) صفحة.

– أولها: (بسم الله الرحمن الرحيم، حمداً لمن نحا بنا نحوَ الرشادِ والهُدى، وألهَمَنا بالمنطقِ الفصيحِ للإعرابِ عمَّا استَكَنَ في الضمير من الكلام وهَدى، ورفعَ مَن نصبَ نفسَه للعبادة، وخفضَها بالتواضعِ والخروجِ عن مألوفِ العادة، سبحانه مِن إلهٍ مُبتدأٍ قبلَ الأكوان بلا ابتداء، مُخبر بأنَّ الخاسرَ لا ينفعُه من العذاب افتداء، لا إله إلا هو، نسخ بالشرع الأحمدي ذي البساط الرفيع الأحمدي، كلَّ شرعٍ مضى وسبق، وهدى إليه من شاء بفضله فحاز السَّبق، أرسل رسوله محمداً المصطفى، أفضلَ خلق الله وأكرمَ مقتفى، بامتثال الأوامر، واجتناب النواهي والزواجر، المبعوث بصفاتِ الجمال، ونعوت الكمال، العاطفَ على أمته عطفَ نسقٍ وبيان، المبدلَ العسر باليسر في شاهد العيان، (ﷺ) في الماضي والحال والمآل، وعلى آله وصحابته أكرم صَحبٍ وآل، وبعد: فيقولُ أفقرُ العبيد إلى مولاه المحتاجُ، أحمدُ بن محمد بن حمدون السلمي المرداسي المعروفُ بابن الحاج، قد طلبَ مني....إلخ).

– وآخرها: وعن علي: (من أراد أَنْ يَكْتَالَ بِالْمِكْيَالِ الْأَوْفَى فليكن آخر كلامه إذا قام من مجلسه: سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ وَسَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ وَالْحَمْدُ لِلهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ).

وكان الفراغ من تأليف هذه الحاشية يوم الأحد ثاني جمادى الثانية عام تسعة وستين ومئتين وألف، وفي الختم قلت:

قد فاحَ مسكٌ مِن خِتامِ حَاشِيةْ لِسِرِّ شرحِ الأزهـريِّ فاشيةْ

فيها الأماني والتَّهاني والمُنى فيها الوفـاءُ والشِّفـاءُ والهَنا

قُطُـوفُـها للمُعتنِـي لا تَمْتَنِـعْ ثِمَارُهـا عـن مُقْتَنٍ لا تَرْتَفِـعْ

جَعَلَهـا المَولَـى الكريـمُ الأكرمُ خالصـةً بها الثـوابَ نغـنمُ

نافِـعَـةً لـقَـارىءٍ وسـامِـعِ وكاتـبٍ وناظـرٍ مُطَالِـعِ

بجاهِ خيرِ المُرسلينَ المُصطفى وآلـــهِ وصَحْبِـهِ أُولِـي الوَفَـا
صَلَّـى علـيهـم ربُّنـا وسَـلَّمَــا ما لاحَ نجمٌ في السَّماءِ وسَمَا

انتهت بحمد الله وعونه.

– ليس عليها تملكات سوى ختم الكتبخانة الخيرية بمصر.

– كتب على هوامشها شرح الأزهري على الآجرومية.

– قيد على صفحة العنوان تاريخ نسخها بسنة (١٣١٩هـ).

– اتبع ناسخها نظام التعقيبة على الرغم من ترقيم صفحاتها.

– وامتازت هذه النسخة بوجود تعليقات في هوامش الكتاب للقائم على نسخها وتصحيحها، وهو طه بن محمود قطريه، حيث علق في ثلاثة عشر موضعاً على كلام ابن الحاج، نذكر منها:

١– في قول ابن الحاج: ((ومن إطلاق الكلام على الجراحات، قوله:

ما لعينيك لا تنام كأن جفونها فيها كِلام))[١]

قال المصحح: قوله: ما لعينيك...إلخ، كذا بالأصل، وهو غير موافق للوزن، ولعلَّ فيه سقطاً تقديره: سهرتَ فما لعينيك...إلخ.

٢– في باب معرفة علامات الإعراب، عند ذكر المؤلف شروط عمل الصفة المشبهة، علق المصحح بقوله: قوله: ولا نحو جريح...إلخ، هذه محترز شروط لم تذكر، حاصلها أنهم يزيدون في شروط الصفة أن لا تكون من باب (فعلان فعلى) ولا من باب (أفعل فعلاء) كأحمر حمراء، ولا مما يستوي فيه المذكر والمؤنث، فكان الأولى أن يزيد ذلك ويذكر المحترزات على طبقها.

٣– وفي باب الأفعال عند قول المحشي: ((وقوله: والمراد بالماضي الأول...إلخ))[٢]، قال المصحح: كتب المحشي هنا على عبارة لم نجدها في نسخ الشرح التي عثرنا عليها، ولعلها زيادة وقعت للمحشي في نسخته فظنها من الشرح.

٤– وفي آخر باب العطف، في الكلام على (حتى) علق المصحح على قول ابن الحاج: ((وقوله: تكون ناصبة...إلخ))[٣]، فقال: قول المحشي: وقوله تكون ناصبة...إلخ، كذا بالأصل، وهو سبق قلم، إذ ليس في كلام الأزهري هنا أن حتى تكون ناصبة، فالمناسب حذفه.

٥– في باب التوكيد عند قول المؤلف: ((فإن قلت: لمَ قيل في المثنى أنفسهما وأعينهما بالجمع، ولم يقولوا نفساهما أو عيناهما بالتثنية؟ قلتُ: لو قيل ذلك لاجتمع ضميران...))[٤]، علق

(١) النص المحقق:٣٠.

(٢) النص المحقق:١١٣.

(٣) النص المحقق:٢١٨.

(٤) النص المحقق:٢٢٣.

المصحح بقوله: قوله لاجتمع ضميران...إلخ، صوابه لاجتمع علامتا تثنية في كلمة واحدة، الأول...إلخ.

– كما ذيلت هذه النسخة بخاتمة للمصحح، نصها: ((يقول طه بن محمود قطريه خادم التصحيح بالمطبعة الأميرية: الحمد لله الفاعل لكل مفعول، الذي لولا فضله لم يعطف عائد بصلته على موصول، والصلاة والسلام من الملك القدوس السلام، على العلم المفرد، سيدنا محمد، خير من أسند إليه خبر، وأكرم من أضيف إليه أثر، وعلى آله الأتقياء، ومن نحا نحوهم بلا استثناء.

(أما بعد): فهذه حاشية للقلوب بها ارتياح وللعيون ابتهاج، خدم بها المحقق أبو العباس أحمد بن محمد السلمي المعروف بابن الحاج، شرح العلامة الشيخ الأزهري على المقدمة النحوية، الشهيرة بالآجرومية، التي عمَّ بها الانتفاع، وسطع فضلها سطوع الشمس في جميع البقاع، حتى كان لها اليد البيضاء، على كل طالب للنحو أظلته الخضراء، وأقلته الغبراء، وهذه نتيجة إخلاص مؤلفها، ومقتضى حسن النية من مصنفها، فإن حسن النية يكثر به القليل، ويسمن به الضئيل.

سمعتُ ابنَ آجروم لله دَرُّهُ يقولُ لنا قولاً برياً من اللغوِ

على رسلكم يا طالبيَ النحو لم يَفُزْ بمطلوبه إلاَّ فتى قد نحا نَحْوِي

ومن أجل إقبال الناس عليها، وشدة احتياجهم إليها، قام بطبع هذا المطبوع حضرة الشريف السيد أحمد بن عبد الكريم القادري الحسني المغربي، بالمطبعة الأميرية، في عهد الحضرة الخديوية العباسية، أدام الله ظلالها، وألهم العدل والإصلاح رجالها، مشمولاً هذا الطبع بنظر من عليه لسان الصدق يثنى، جناب وكيل المطبعة محمد بك حسني، وتم طبعه الجالب للمسرة، في أواخر رمضان سنة (١٣١٩) من الهجرة)).

– كما ذيلت بفهرس شامل لأبواب الكتاب.

<u>النسخة الثالثة</u>: نسخة (ج)

وصف النسخة:

– هي نسخة حديثة مطبوعة في دار الرشاد الحديثة بالدار البيضاء بالمغرب.

– على صفحة العنوان وفي بعض الصفحات داخل الكتاب تحمل ختم تملك خزانة مصطفى الشكيري.

– في صفحة العنوان الثانية، قيد تاريخ طبعها بسنة (٢٠٠٦م)، الطبعة الثانية.

– تنفرد هذه النسخة في أن ناشرها خرّج الآيات القرآنية الكريمة، وحصر التخريج بين معقوفين في المتن.

– كما أنها ذيلت بفهرس للأبواب التي يحتويها الكتاب.

– يبلغ عدد صفحاتها (١٥٠) صفحة.

– ترجح عندي اعتماد هذه النسخة على نسخة بولاق، بسبب تطابقها معها إلاَّ في بعض الأخطاء الطباعية والسقطات التي يمكن الاهتداء إليها بسهولة.

– كتب في أعلى المتن شرح الأزهري على الآجرومية، ثم أُتبِع بالحاشية.

– ابتدئت هذه النسخة بكلمة لناشرها، نصها: ((الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد ـ صلى الله عليه وسلم ـ وعلى آله وأصحابه أجمعين.

وبعد: مرةً أخرى نُطلُّ على قرائنا الأفاضل بإصدار جديد، وعنوان جديد من تراثنا الفكري العربي العظيم، الذي أخذنا عهداً على أنفسنا أن نخرجه بأحلى حلّة، وأحسن إخراج وطباعة.

من هذه الإصدارات هذا الكتاب الذي نقدم له، وقد قمنا بتصحيح أصوله، وضبطها وتخريج آياتها، وفق الضوابط العلمية المعتمدة؛ ليكون علامة فارقة ضمن إصدارات الدار، لذلك يسُرّ الدار أن تقدم للقارئ كتاب (العقد الجوهري من فتح الحي القيوم في حل شرح الأزهري على مقدمة ابن آجروم)، ونأمل أن يلاقي من القراء الكرام كل استحسان وقبول.

وهذا الكتاب ينفرد بخصائص وميزات، حيث استطاع المؤلف أن يشق طريقه إلى دارسي اللغة العربية بطريقة سهلة، واعتمد الاختصار لهذه المادة بتذليل صعوباتها، ووضعها أمام القارئ في صورة مبسطة دون المس في النهج القديم، نسأل الله تعالى أن يكون ما قدمناه من جهد في خدمة الكتاب خالصاً لوجهه الكريم)).

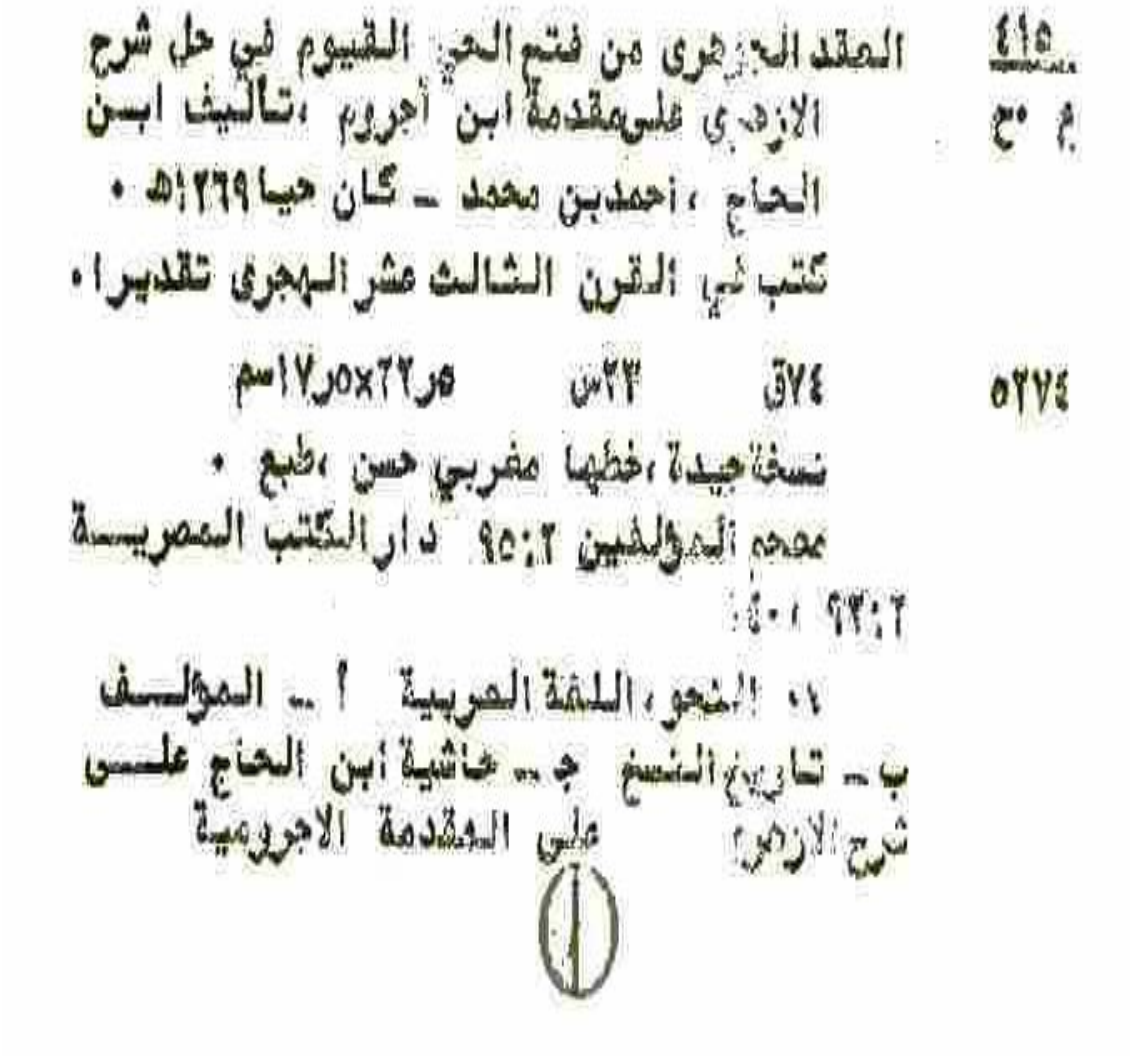
– أول هذه النسخة: بسم الله الرحمن الرحيم، خطبة الكتاب، حمداً لمن نحا بنا نحوَ الرشادِ والهُدى، وألهَمَنا بالمنطقِ الفصيحِ للإعرابِ عمَّا استَكَنَ في الضمير من الكلام وهَدى، ورفعَ مَن نصبَ نفسَه لعباده، وخفضَها بالتواضعِ والخروجِ عن مألوفِ العادة، سبحانه مِن إلهٍ مُبتدأٍ قبلَ الأكوان بلا ابتداء، يخبر بأنَّ الخاسرَ لا ينفعُه من العذاب افتداء، لا إله إلا هو، نسخ بالشرع الأحمدي ذي البساط الرفيع الأحمدي، كلَّ شرعٍ مضى وسبق، وهدى إليه من شاء بفضله فحاز السَّبق، أرسل رسوله محمداً المصطفى، أفضلَ خلق الله وأكرمَ مقتفي، بامتثال الأوامر، واجتناب النواهي والزواجر، المبعوث بصفاتِ الجمال، ونعوت الكمال، العاطفَ على أمته عطفَ نسقٍ وبيان، المبدلَ العسر باليسر في شاهد العيان، (ﷺ) في الماضي والحال والمآل، وعلى آله وصحابته أكرم صَحبٍ وآل، وبعد: فيقولُ أفقرُ العبيد إلى مولاه المحتاجُ، أحمدُ بن محمد بن حمدون السلمي المرداسي المعروفُ بابن الحاج، قد طلبَ مني....إلخ.

آخرها: وعن علي: (من أراد أَنْ يَكْتَالَ بِالْمِكْيَالِ الْأَوْفَى فليكن آخر كلامه إذا قام من مجلسه: سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ وَسَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ وَالْحَمْدُ لِلهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ)).

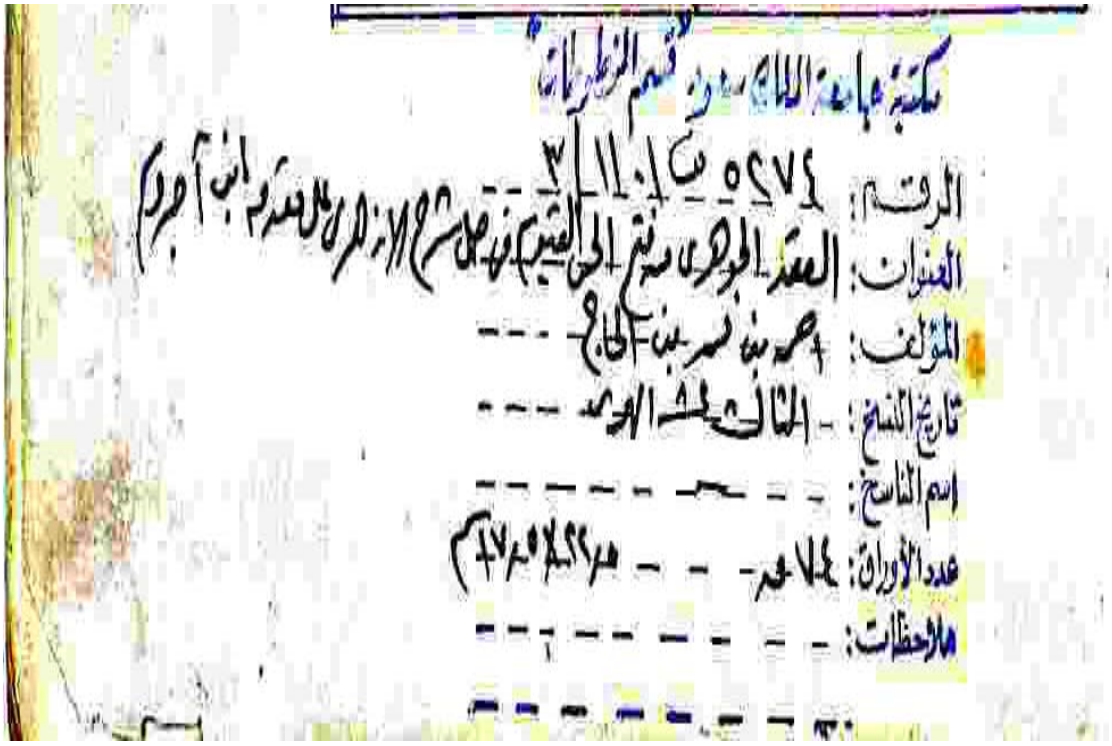
وكان الفراغ من تأليف هذه الحاشية يوم الأحد ثاني جمادى الثانية عام تسعة وستين ومئتين وألف، وفي الختم قلت:

قد فاحَ مسكٌ مِن خِتامِ حَاشِيةْ لِسِـرِّ شـرحِ الأزهــريِّ فاشيةْ

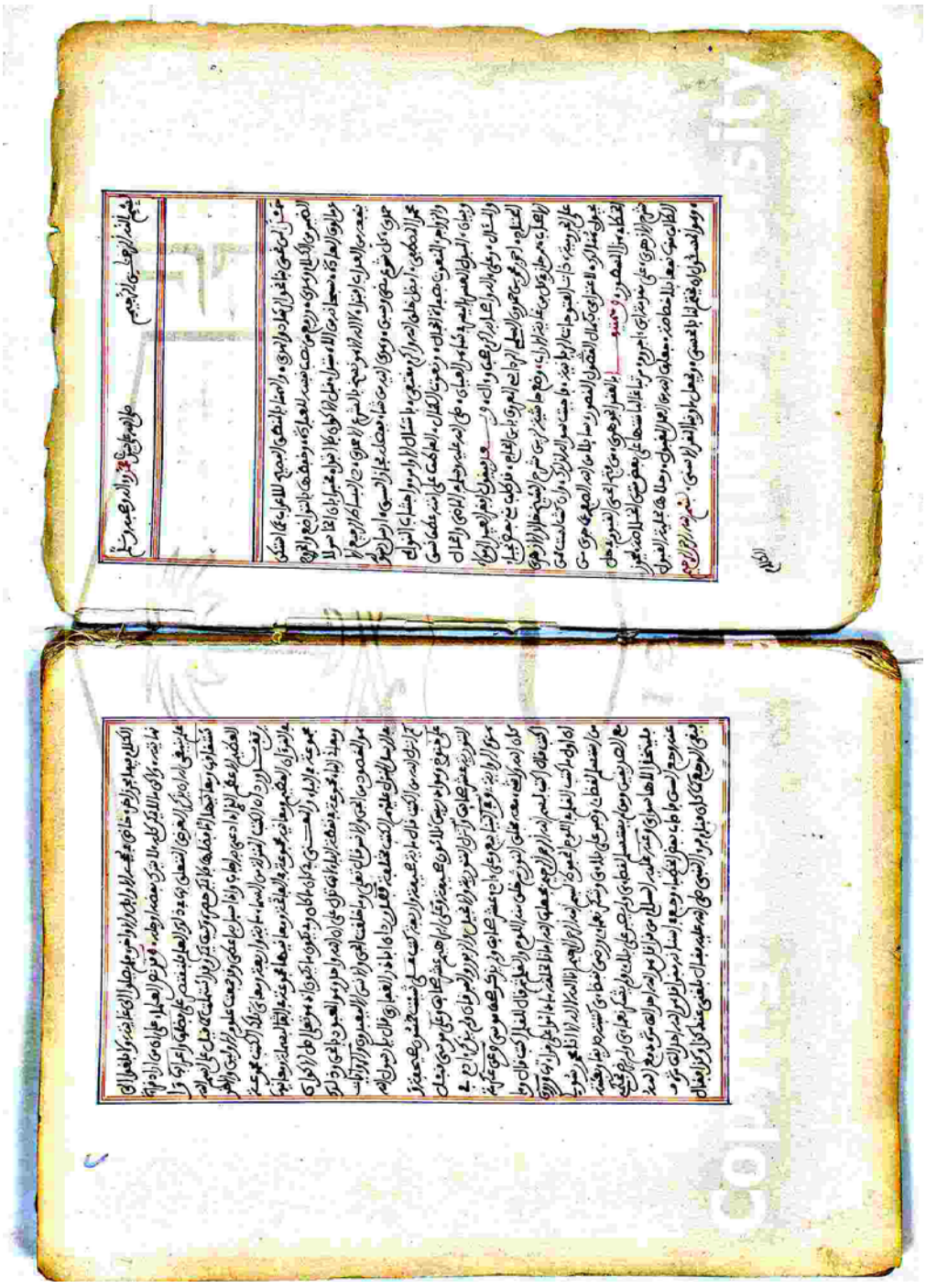
فيها الأماني والتَّهاني والمُنـى فيها الوفـاءُ والشِّفـاءُ والهَنا
قُطُـوفُـها للمُعتنِـي لا تَمْتَنِـعْ ثِمَارُهـا عـن مُقْتَنٍ لا تَرْتَفِـعْ
جَعَلَهـا المَولَـى الكريـمُ الأكرمُ خالصـةً بها الثـوابَ نغـنمُ
نافِـعَـةً لـقَـارىءٍ وسـامِـعِ وكاتـبٍ وناظـرٍ مُطَالِـعِ
بجاهِ خيرِ المُرسلينَ المُصطفى وآلِـهِ وصَحْبِـهِ أُولِـي الوَفَا
صَلَّـى علـيهـم ربُّنـا وسَـلَّمَـا ما لاحَ نجمٌ في السَّماءِ وسَمَا


٤١٥
م ٣٠
العقد الجوهري من فتح الحي القيوم في حل شرح الأزهري على مقدمة ابن أجروم ،تأليف ابن الحاج ،أحمد بن محمد ـ كان حيا ١٢٦٩هـ .
كتب في القرن الثالث عشر الهجري تقديرا .
٥٢٧٤ ٧٤ق ٢٣س ٢٢ر٥×١٧ر٥سم
نسخ جيدة ،خطها مغربي حسن ،طبع .
معجم المؤلفين ٢: ٩٥ دار الكتب المصرية ٢: ٩٣ ، ٤٠١ .
١. النحو ، اللغة العربية أ ـ المؤلف ب ـ تاريخ النسخ جـ ـ حاشية ابن الحاج على شرح الأزهري على المقدمة الاجرومية

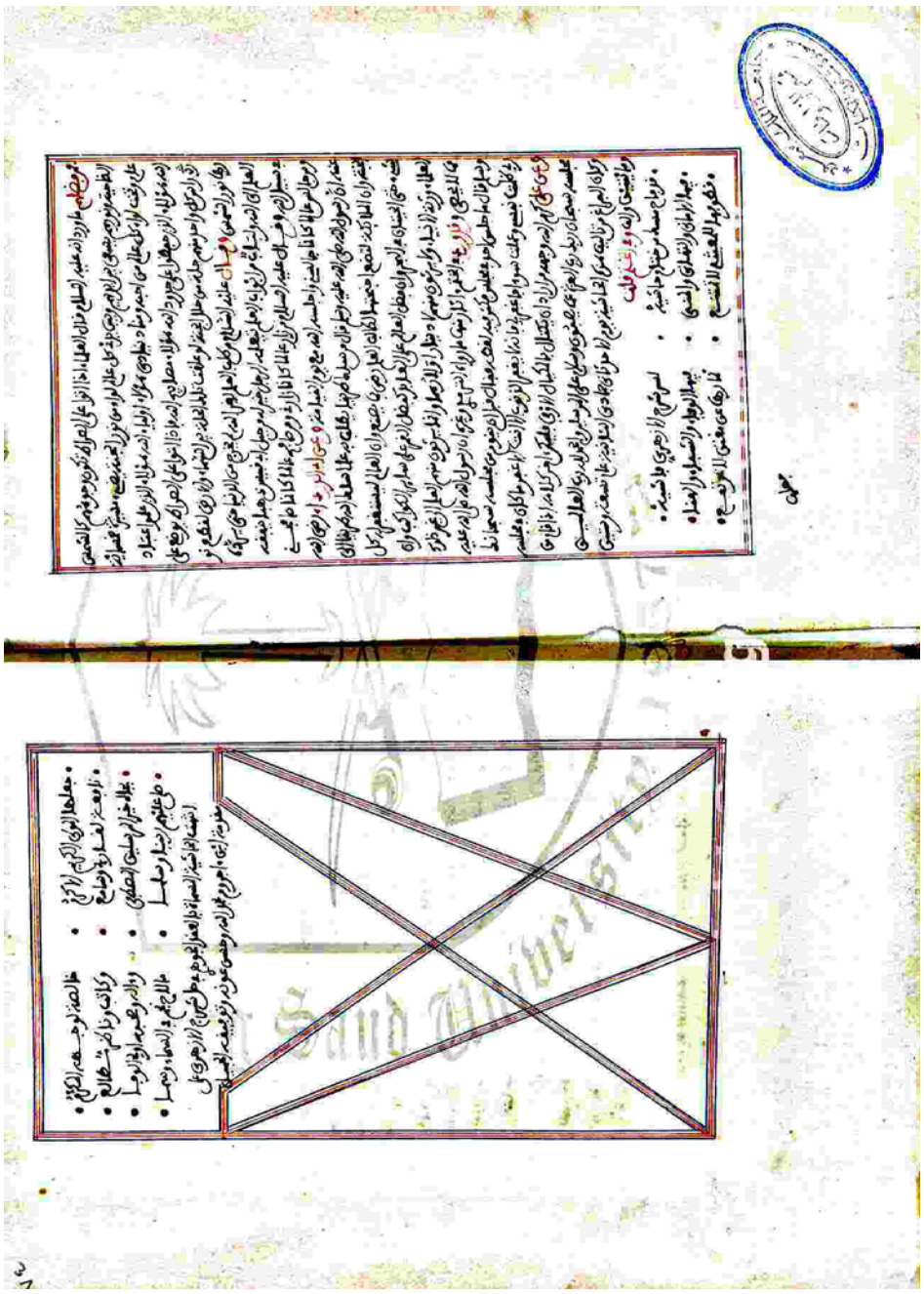
اللوحة الأولى من النسخة (أ) (الأصل) ويظهر فيها اسم المخطوط واسم المؤلف، ومعلومات أخرى.



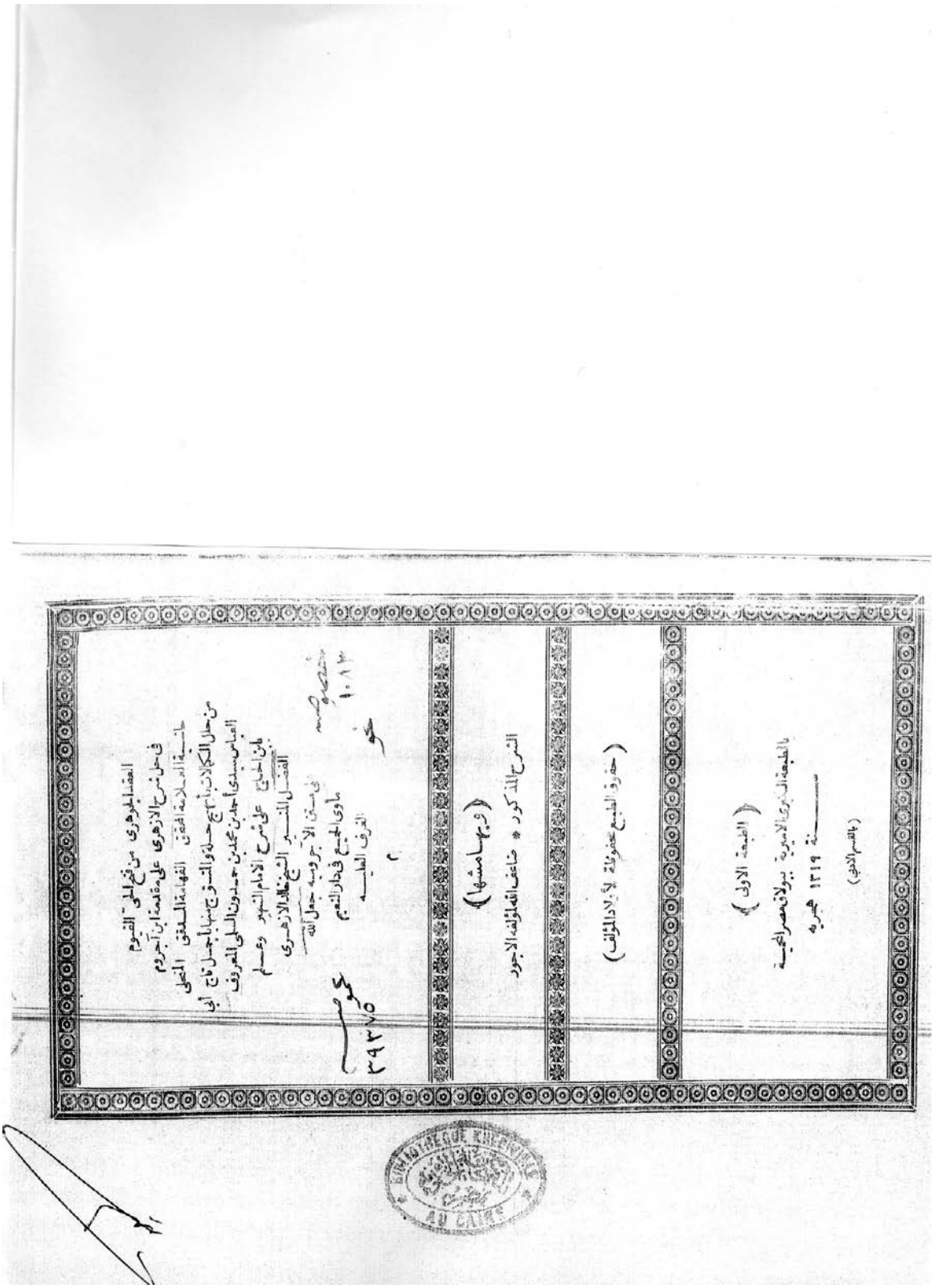
اللوحة الثانية من صفحة العنوان من النسخة (أ) (الأصل) ويظهر فيها معلومات المخطوط ومكان حفظه.



اللوحة الأولى من النسخة (أ) الأصل



اللوحة الأخيرة من نسخة (أ) الأصل



صفحة العنوان من نسخة (ب)



الصفحتان الأولى والثانية من نسخة (ب)

وما لا وأجمه من دونه فقد ورد أن الحسن البصري اجتمع في مجلسه خمسمائة محبرة تكتب عنه العلم فوقع في نفسه شيء فقال لا تسألوني عن شيء الا أخبرتكم به فقام صبي صغير وقال يا سيدي هل للناموسة كرش ومصران فتغير لون الشيخ وجعل مغشيا عليه الى داره ومات بعد ثلاثة أيام (وروى) أن مقاتل بن سليمان دخلته يوما أبهة العلم فقال سلوني عما تحت العرش الى أسفل الثرى فقام رجل وقال لا أسألك عما تحت العرش ولا عما أسفل الثرى ولا أسألك الا عما كان كذا في كتابه أخبرنا عن كلب أصحاب الكهف ما لونه فقال لا أدري وأحمه (وقد ورد) أن ابن العربي كان راكبا في سفينة فهاج البحر فقال له اسكن يا بحر فان عليك بحرين بحرا من الولاية وبحرا من العلم فأخرجت دابة رأسها من البحر وقالت له يا شيخ ما تقول في امرأة مسخ زوجها أتعتد عدة الوفاة أو عدة الطلاق فلم يدر جوابا فقالت له اتخذني شيخة في هذه وأنا أبينها لك قال لها نعم فقالت ان مسخ من جنس ما فيه روح اعتدت عدة الطلاق وان مسخ من جنس ما لا روح له كالحجر اعتدت عدة الوفاة ويذكر قضية الخضر مع موسى عليه السلام وينبغي للعالم اذا سئل عن علم لا يعلمه أن يقول لا أدري فان لا أدري نصف العلم أو ثلثه فقد ورد أنه عليه الصلاة والسلام قال العلم ثلاثة كتاب ناطق وسنة ماضية ولا أدري أي قول العالم لمن سأله عما لا يعلمه لا أدري ولما سئل عليه الصلاة والسلام عن خير البقاع وشرها قال لا أدري فسأل النبي صلى الله عليه وسلم جبريل فقال لا أدري حتى أسأل رب العزة فسأله فأعلمه الله أن خير البقاع المساجد وشرها الاسواق وكان ابن عمر يسئل عن عشر مسائل فيجيب عن واحدة ويسكت عن الباقي (وعن) ابن عون أنه قال كنت عند القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق أحد الفقهاء السبعة فجاءه رجل فسأله عن شيء فقال لا أدري فقال له رفعت اليك من مسيرة شهر ولا أعرف غيرك فقال له القاسم لا تنظر لطول لحيتي ولا لاجتماع الناس حولي فوالله لا أحسنه وسئل مالك عن مسائل فأجاب عن بعضها وقال في غالبها لا أدري وسأله سائل يوما عن مسئلة فقال لا أدري فقال انى رفعت اليك من مسافة بعيدة فقال له اذا رجعت الى أهلك فقل قال مالك لا أدري * وفي قول المصنف ختام براعة الاختتام اشارة الى أنه ختم هذه المقدمة وفي قوله حديدا اشارة الى أن قلبه كان حادا أي قاطعا وجازما بان هذا التأليف خالص لوجه الله الكريم لا رياء فيه ولا سمعة وهو صادق رحمه الله والله أعلم في مقالته هذه يدلك على صدقه أن الله جعل الاقبال على متنه والنفع به عاما وقد علمت أن العمل اذا كان غير خالص لوجه الله لا يقبل من صاحبه وان كان خالصا قبله الله فيضع الاقبال عليه في عباده

﴿ والختم ﴾ ببعض فضائل العلم والعلماء والمتعلمين رجاء أن يحشرنا الله في زمرتهم فانهم ورثة الانبياء والمرسلين فنقول (اعلم) أن العلماء العاملين هم سادات الناس بالاطباق كما أن الانسان هو سيد سائر الحيوانات على الاطلاق فهم أحياء وان دخلوا الثرى والجاهلون أموات وان كانوا يمشون في القرى وفي المعنى قال ابن السيد البطليوسي

أخو العلم حي خالد بعد موته * وأوصاله تحت التراب رميم
وذو الجهل ميت وهو ماش على الثرى * يعد من الاحياء وهو عديم

فمن فضلهم ما ورد أنه عليه الصلاة والسلام قال العلماء اذا أتوا على الصراط تكون وجوههم كالشمس الضاحية ونورهم يسعى بين أيديهم وبين يدي كل عالم لواء من نور الجنة يضيء مسيرة خمسمائة عام وتحت لواء كل عالم من أحبه ومنادي هؤلاء أولياء الله هؤلاء الذين علموا عباد الله هؤلاء الذين حافظوا على حدود الله هؤلاء مصابيح الله فاذا أتوا على الصراط وضع على رأس كل واحد منهم تاج لو وضع ذلك التاج في السماء لخرق الارض السابعة السفلى ويكسى كل واحد منهم حلة من حلل الجنة لو علقت تلك الحلة بين السماء والارض لقطع نورها نور الشمس وقال عليه الصلاة والسلام من أكرم عالما كمن أكرم سبعين نبيا ومن أكرم متعلما كمن أكرم سبعين شهيدا ومن أحب العلم والعلماء لم تكتب عليه خطيئة أيام

حياته وعنه عليه الصلاة والسلام من طلب العلم لغير الله لم يخرج من الدنيا حتى يرتد العلم الى الله ولباب من أبواب العلم يتعلمه الرجل خير له من جبل أبي قبيس ذهبا ينفقه في سبيل الله وقال عليه الصلاة والسلام من زار عالما فكأنما زارني ومن صافح عالما فكأنما صافحني ومن جالس عالما فكأنما جالسني وأجلسه الله معي يوم القيامة وعن أبي الدرداء رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من سلك طريقا يطلب به علما سلك الله به طريقا الى الجنة وان الملائكة لتضع أجنحتها لطالب العلم رضا بما يصنع وان العالم ليستغفر له كل شيء حتى الحيتان في البحر وان فضل العالم على العابد كفضل القمر على سائر الكواكب وان العلماء ورثة الانبياء ولا يرثون منهم دينارا ولا درهما وانما يرثون منهم العلم الى غير ذلك مما لا يحصى (وقد ورد) في الختم آثار منها ما رواه الترمذي وغيره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما جلس أحد في مجلس فكثر فيه لغطه فقال قبل أن يقوم من مجلسه سبحانك ربي ظلمت نفسي وعملت سوأ فاغفر لي فانه لا يغفر الذنوب الا أنت الا غفر الله له ما فعل في مجلسه وعن علي من أراد أن يكتال بالمكيال الأوفى فليكن آخر كلامه اذا قام من مجلسه سبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين ﴿ وكان الفراغ ﴾ من تأليف هذه الحاشية يوم الاحد ثاني جمادى الثانية عام تسعة وستين ومائتين وألف وفي الختم قلت

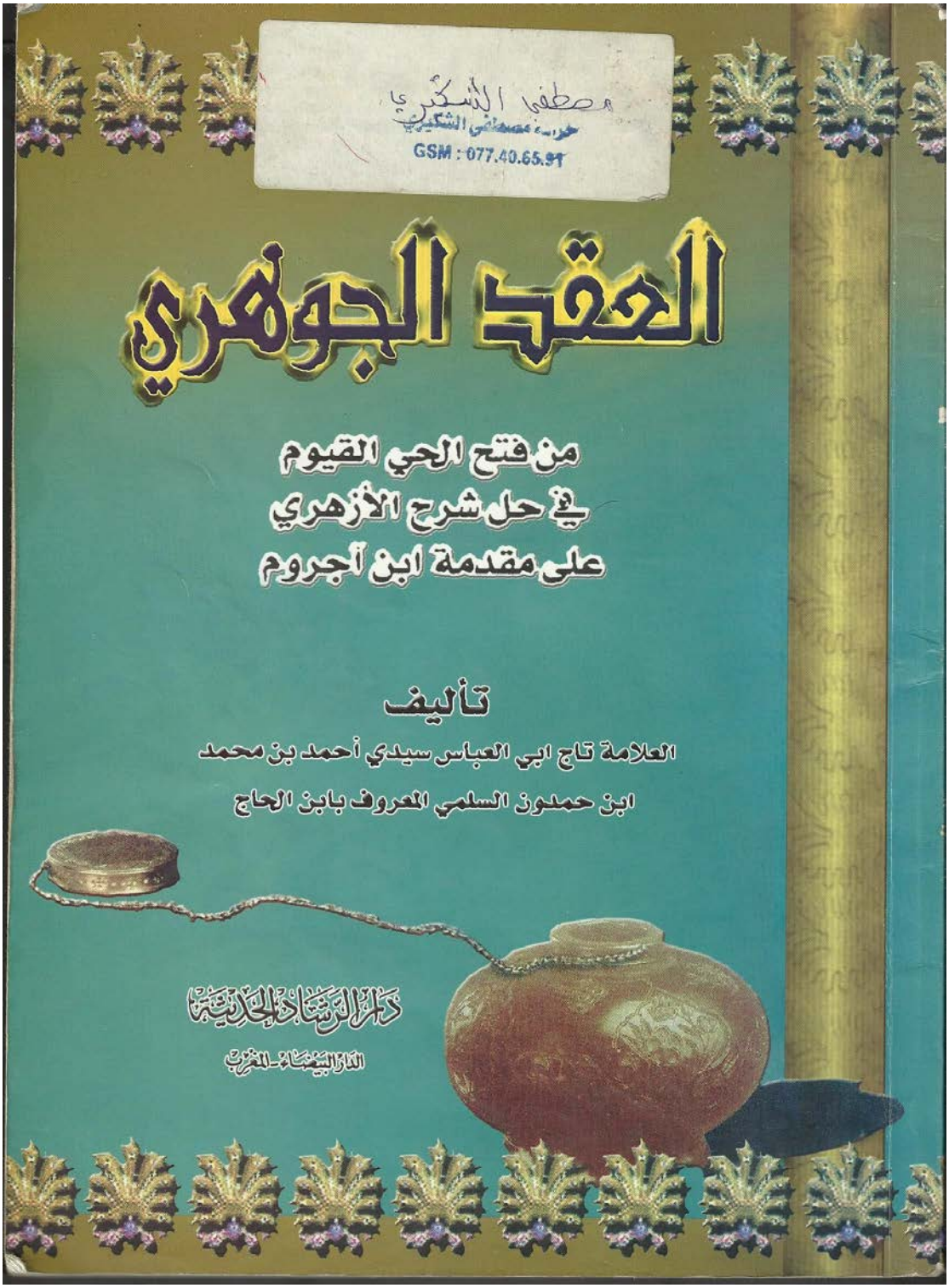
قد فاح مسك من ختام حاشيه * لسر شرح الازهري فاشيه
فيها الامانى والتهاني والمنى * فيها الوفاء والشفاء والهنا
قطوفها للعتني لا تمتنع * ثمارها عن مقتن لا ترتفع
جعلها المولى الكريم الاكرم * خالصة بها الثواب نغنم
نافعة لقارئ وسامع * وكاتب وناظر ومطالع
بجاه خير المرسلين المصطفى * وآله وصحبه أولي الوفا
صلى عليهم ربنا وسلما * ما لاح نجم في السماء وسما

﴿ انتهت بحمد الله وعونه ﴾

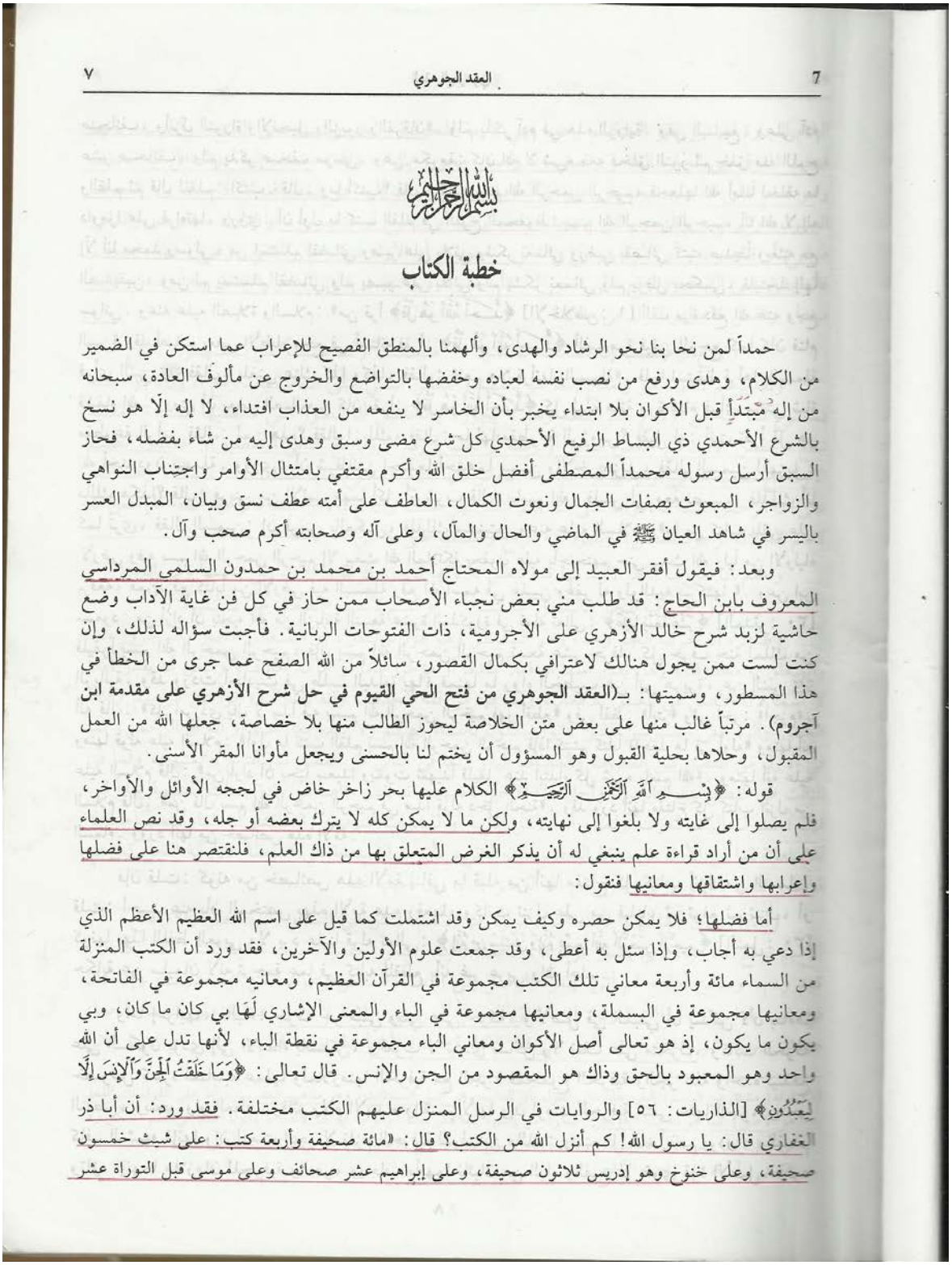
(يقول طه بن محمود قطريه خادم التصحيح بالمطبعة الاميريه)

الحمد لله الفاعل لكل مفعول الذي لولاه فضله لم يعطف عائد بصلته على موصول والصلاة والسلام من الملك القدوس السلام على العلم المفرد سيدنا محمد خير من أسند اليه خبر وأكرم من أضيف اليه أثر وعلى آله الاتقياء ومن نحا نحوهم بلا استثناء ﴿ أما بعد ﴾ فهذه حاشية للقلوب بها ارتياح وللعيون ابتهاج خدم بها المحقق أبو العباس أحمد بن محمد السلمي المعروف بابن الحاج شرح العلامة الشيخ الازهري على المقدمة النحويه الشهيرة بالآجروميه التي عم بها الانتفاع وسطع فضلها سطوع الشمس في جميع البقاع حتى كان لها اليد البيضاء على كل طالب للنحو أطلته الخضراء وأقلته الغبراء وهذا نبحة اخلاص مؤلفها ومقتضى حسن النية من مصنفها فان حسن النية يكثر به القليل ويسمن به الضئيل

سمعت ابن آجروم لله دره * يقول لنا قولا بريا من اللغو
على رسلكم يا طالبي النحو ليفز * بمطلوبه الافقي قد نحا نحوي



صفحة العنوان من نسخة (ج)



7 العقد الجوهري ٧

بسم الله الرحمن الرحيم

خطبة الكتاب

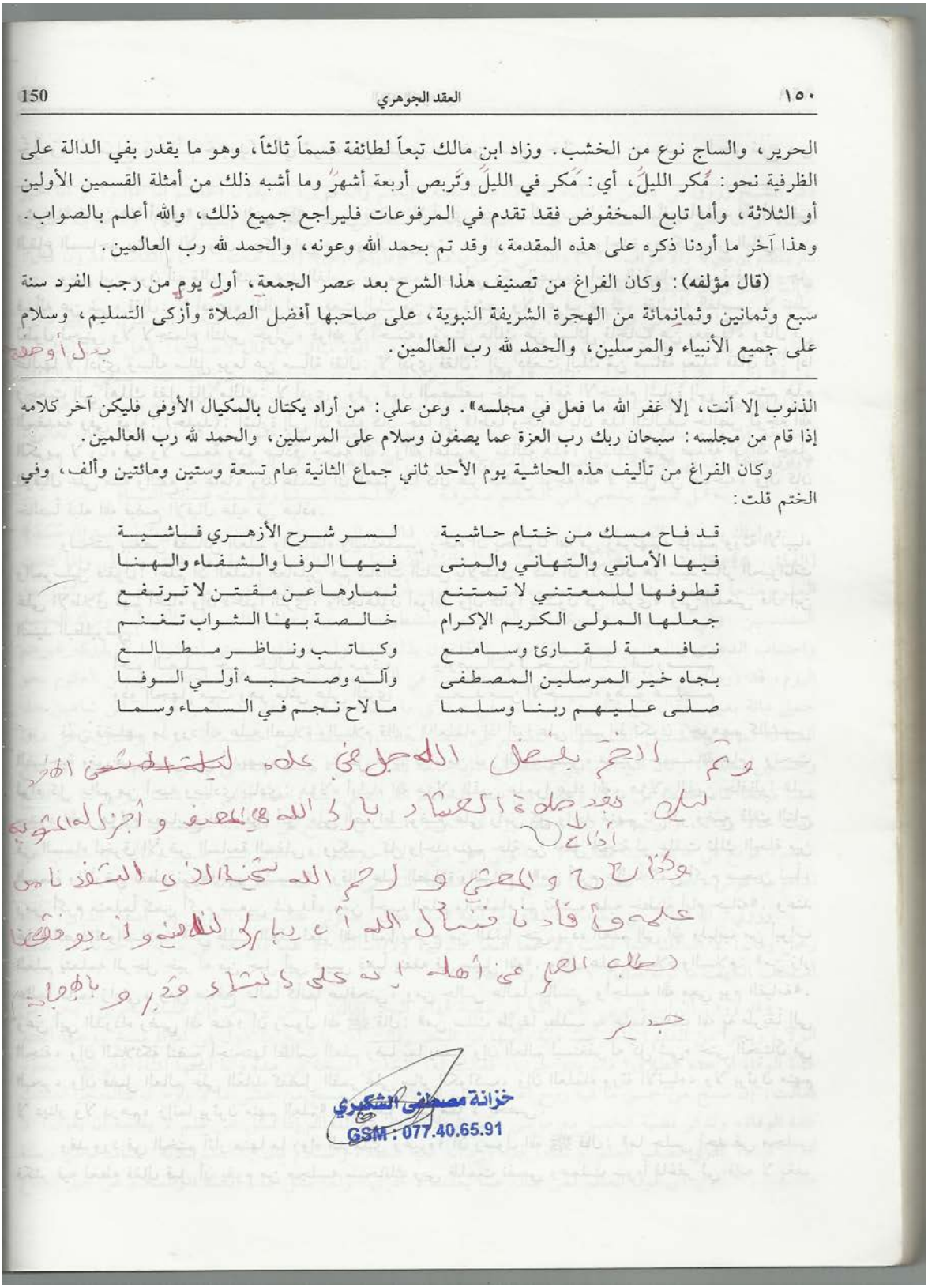
حمداً لمن نحا بنا نحو الرشاد والهدى، وألهمنا بالمنطق الفصيح للإعراب عما استكن في الضمير من الكلام، وهدى ورفع من نصب نفسه لعباده وخفضها بالتواضع والخروج عن مألوف العادة، سبحانه من إله مُبْتَدِأ قبل الأكوان بلا ابتداء يخبر بأن الخاسر لا ينفعه من العذاب افتداء، لا إله إلّا هو نسخ بالشرع الأحمدي ذي البساط الرفيع الأحمدي كل شرع مضى وسبق وهدى إليه من شاء بفضله، فحاز السبق أرسل رسوله محمداً المصطفى أفضل خلق الله وأكرم مقتفي بامتثال الأوامر واجتناب النواهي والزواجر، المبعوث بصفات الجمال ونعوت الكمال، العاطف على أمته عطف نسق وبيان، المبدل العسر باليسر في شاهد العيان ﷺ في الماضي والحال والمآل، وعلى آله وصحابته أكرم صحب وآل.

وبعد: فيقول أفقر العبيد إلى مولاه المحتاج أحمد بن محمد بن حمدون السلمي المرداسي المعروف بابن الحاج: قد طلب مني بعض نجباء الأصحاب ممن حاز في كل فن غاية الآداب وضع حاشية لزبد شرح خالد الأزهري على الأجرومية، ذات الفتوحات الربانية. فأجبت سؤاله لذلك، وإن كنت لست ممن يجول هنالك لاعترافي بكمال القصور، سائلاً من الله الصفح عما جرى من الخطأ في هذا المسطور، وسميتها: بـ(**العقد الجوهري من فتح الحي القيوم في حل شرح الأزهري على مقدمة ابن آجروم**). مرتباً غالب منها على بعض متن الخلاصة ليحوز الطالب منها بلا خصاصة، جعلها الله من العمل المقبول، وحلاها بحلية القبول وهو المسؤول أن يختم لنا بالحسنى ويجعل مأوانا المقر الأسنى.

قوله: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾ الكلام عليها بحر زاخر خاض في لججه الأوائل والأواخر، فلم يصلوا إلى غايته ولا بلغوا إلى نهايته، ولكن ما لا يمكن كله لا يترك بعضه أو جله، وقد نص العلماء على أن من أراد قراءة علم ينبغي له أن يذكر الغرض المتعلق بها من ذاك العلم، فلنقتصر هنا على فضلها وإعرابها واشتقاقها ومعانيها فنقول:

أما فضلها؛ فلا يمكن حصره وكيف يمكن وقد اشتملت كما قيل على اسم الله العظيم الأعظم الذي إذا دعي به أجاب، وإذا سئل به أعطى، وقد جمعت علوم الأولين والآخرين، فقد ورد أن الكتب المنزلة من السماء مائة وأربعة معاني تلك الكتب مجموعة في القرآن العظيم، ومعانيه مجموعة في الفاتحة، ومعانيها مجموعة في البسملة، ومعانيها مجموعة في الباء والمعنى الإشاري لَهَا بي كان ما كان، وبي يكون ما يكون، إذ هو تعالى أصل الأكوان ومعاني الباء مجموعة في نقطة الباء، لأنها تدل على أن الله واحد وهو المعبود بالحق وذاك هو المقصود من الجن والإنس. قال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦] والروايات في الرسل المنزل عليهم الكتب مختلفة. فقد ورد: أن أبا ذر الغفاري قال: يا رسول الله! كم أنزل الله من الكتب؟ قال: «مائة صحيفة وأربعة كتب: على شيث خمسون صحيفة، وعلى خنوخ وهو إدريس ثلاثون صحيفة، وعلى إبراهيم عشر صحائف وعلى موسى قبل التوراة عشر

الصفحة الأولى من نسخة (ج)



150 العقد الجوهري ١٥٠

الحرير، والساج نوع من الخشب. وزاد ابن مالك تبعاً لطائفة قسماً ثالثاً، وهو ما يقدر بفي الدالة على الظرفية نحو: مُكر الليلُ، أي: مَكر في الليلَ وتَربص أربعة أشهرٌ وما أشبه ذلك من أمثلة القسمين الأولين أو الثلاثة، وأما تابع المخفوض فقد تقدم في المرفوعات فليراجع جميع ذلك، والله أعلم بالصواب. وهذا آخر ما أردنا ذكره على هذه المقدمة، وقد تم بحمد الله وعونه، والحمد لله رب العالمين.

(قال مؤلفه): وكان الفراغ من تصنيف هذا الشرح بعد عصر الجمعة، أول يوم من رجب الفرد سنة سبع وثمانين وثمانمائة من الهجرة الشريفة النبوية، على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التسليم، وسلام على جميع الأنبياء والمرسلين، والحمد لله رب العالمين.

الذنوب إلا أنت، إلا غفر الله ما فعل في مجلسه». وعن علي: من أراد يكتال بالمكيال الأوفى فليكن آخر كلامه إذا قام من مجلسه: سبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين، والحمد لله رب العالمين.

وكان الفراغ من تأليف هذه الحاشية يوم الأحد ثاني جماع الثانية عام تسعة وستين ومائتين وألف، وفي الختم قلت:

قد فاح مسك من ختام حاشية ... لسر شرح الأزهري فاشية
فيها الأماني والتهاني والمنى ... فيها الوفا والشفاء والهنا
قطوفها للمعتني لا تمتنع ... ثمارها عن مقتن لا ترتفع
جعلها المولى الكريم الإكرام ... خالصة بها الثواب تغنم
نافعة لقارئ وسامع ... وكاتب وناظر مطالع
بجاه خير المرسلين المصطفى ... وآله وصحبه أولي الوفا
صلى عليهم ربنا وسلما ... ما لاح نجم في السماء وسما

وتم الختم بفضل الله الجليل على يد [illegible] أذاقه الله حلاوة العلم وبارك الله في عمره وأجزل له المثوبة وكذا لوالديه ولجميع المسلمين ولرحم الله عبداً قال آمين. [illegible] علمه وفادنا فنسأل الله أن يبارك لنا فيه وأن يوفقنا لطلب العلم من أهله إنه على ذلك قدير وبالإجابة جدير

خزانة مصطفى الشكيري
GSM : 077.40.65.91

الصفحة الأخيرة من نسخة (ج)

القسم الثاني

النص المحقق

[٢: و] **بسم الله الرحمن الرحيم**

+وصلَّى الله على سيدنا محمد، وآله، وصحبه وسلم+[١]

حمداً لمَن نحا بنا نحوَ الرشادِ والهُدى، وألهَمَنا بالمنطقِ الفصيحِ للإعرابِ عمَّا استَكَنَ ([في])[٢] الضمير من الكلام وهَدى، ورفعَ مَن نصبَ نفسَه للعبادة، وخفضَها بالتواضعِ والخروجِ عن مألوفِ العادةِ، سبحانه مِن إلهٍ مُبتدأٍ قبلَ الأكوان بلا ابتداء، "مُخبراً"[٣] بأنَّ الخاسرَ لا ينفعُه من العذاب افتداء، لا إله إلاَّ هو، نسخَ بالشرع الأحمدي ذي البساط الرفيع الأحمدي كلَّ شرعٍ مضى وسبق، وهدى إليه مَن شاءَ بفضله فحازَ السَّبق، أرسلَ رسولَهُ محمَّداً المصطفى، أفضلَ خلقِ الله وأكرمَ مقتفى، بامتثال الأوامر، واجتناب النواهي والزَّواجر، "المنعوتَ"[٤] بصفاتِ الجمالِ، ونعوت الكمالِ، العاطفَ على أمته عطفَ نسقٍ وبيان، المُبدلَ العُسر باليُسر في شاهد العيان، (ﷺ) في الماضي والحال والمَآل، وعلى آله وأصحابه[٥] أكرم صَحبٍ وآل.

وبعدُ: فيقولُ أفقرُ العبيد إلى مولاه المحتاجُ، أحمدُ بن محمد بن حمدون السُّلَّمي المرداسي المعروفُ بابن الحاج، قد طلبَ منِّي بعضُ نُجباء الأصحاب، ممَّن حاز في كل فنٍّ غاية الآداب، وضْعَ حاشيةٍ لزَبَد شرح الشيخ خالد الأزهري على "الجُروميَّة"[٦]، ذاتِ الفتوحات الربَّانية، فأجبتُ سؤاله لذلك، وإنْ كنتُ لست ممَّن يَجولُ هنالك؛ لاعترافي بكمال القُصور، سائلاً من الله الصَّفْحَ عمَّا جرى من الخطأ في هذا المسطور، وسمَّيتها: بـ**(العِقْدِ الجَوْهَريِّ مِنْ فَتْحِ الحَيِّ القَيُّومِ في حَلِّ شَرْحِ الأزهريِّ على مُقَدِّمَةِ ابنِ آجرُّوم)**، مرتِّبا غالبَ متنها على بعض متنِ الخُلاصة[٧]؛ ليحوزَ الطالبُ منها نفعاً بلا خَصاصة[٨]، جعَلَها اللهُ من العمل المقبول، وحلاّها بحلية القبول، وهو المسؤول أنْ يختم لنا بالحسنى، ويجعل مأوانا المقرَّ الأسنى.

(١) +...+ ليس في (ب، ج).

(٢) [(...)] زيادة واجبة من (ب، ج).

(٣) في (ب): مخبرٌ: على ابتداء الكلام لا على الحالية، وفي (ج): يخبر

(٤) في (ب، ج): المبعوث، وكلاهما جائز في سياقه.

(٥) في (ب، ج): وصحابته، وكلاهما مستقيم حسن.

(٦) كذا في الأصل، وفي (ب)، وفي (ج): الآجرومية، وكلاهما صحيح.

(٧) الخُلاصة: ويُقصد بها متن الألفية في النحو والصرف ـ لابن مالك النحوي (ت:٦٧٢هـ). =: المعجم المفهرس أو تجريد أسانيد الكتب المشهورة والأجزاء المنثورة ـ لابن حجر العسقلاني:٤١٢/١، وكشف الطنون عن أسامي الكتب والفنون:١٥٢/١.

(٨) الخَصاصة: الْجُوعِ، وأَصلُها الْفَقْرُ وَالْحَاجَةُ إِلى الشَّيْءِ. وَفِي التَّنْزِيلِ الْعَزِيزِ: ﴿وَيُؤْثِرُونَ عَلى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كانَ بِهِمْ خَصاصَةٌ﴾ (الحشر:٩)، =: لسان العرب ـ لابن منظور:٢٥/٧، وتاج العروس من جواهر القاموس ـ لمرتضى الزَّبيدي:٥٥٢/١٧.

([قوله:])[1](**بِسْمِ اللهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ) [٢: ظ]** الكلامُ فيها بحرٌ زاخرٌ، خاضَ في لُجَجه الأوائلُ والأواخر، فلم يَصِلوا إلى غايته ولا بَلَغوا إلى نهايته، ولكن ما لا يُمكن كلُّه، لا يُترك بعضُه أو جُلُّه، وقد نصَّ العلماءُ على أنَّ مَن أراد قراءة علمٍ ينبغي له أنْ يذكرَ الغرضَ المتعلِّق بها في ذلك العلم،[2] "فلنقتصر"[3] على فضلها، وإعرابها، واشتقاقها، ومعانيها.

أما فضلُها[4] فلا يُمكن حَصْرُه وكيف يمكنُ؛ وقد اشتملت كما قيل: على اسم الله العظيم الأعظم الذي إذا دُعي به أجاب، وإذا سُئل به أعطى، وقد جمعَتْ علوم الأوَّلين والآخرين، فقد وردَ أنَّ الكُتبَ المنزَّلةَ من السَّماء مئةٌ وأربعةٌ، ومعاني تلك الكتب مجموعةٌ في القران العظيم، ومعانيه مجموعةٌ في الفاتحة، ومعانيها مجموعةٌ في +ألفاتِ+[5] البسملة، ومعانيها مجموعةٌ في (الباء)، "والمعنى: بي كان ما كان"[6]، وبي يكون ما يكون، إذ هو تعالى أصلُ الأكوان، ومعاني (الباء) مجموعةٌ في نقطة الباء؛ لأنَّها تدلُّ على أنَّ الله واحدٌ وهو المعبودُ بالحقِّ، وذلك هو المقصودُ من الجنِّ والإنسِ، قال تعالى: ﴿**وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ**﴾[7].

والرواياتُ في الرُّسُلِ المنزَّلِ عليهم الكتبُ مختلفة، فقد وردَ أنَّ أبا ذَرٍّ الغَفاري[8] قال: يا رسولَ الله كم أنزلَ اللهُ من الكُتب؟ قال: (**مِئةَ صَحيفةٍ وأربعةَ كُتبٍ: على شِيثٍ خَمسُونَ صَحيفةً، وعلى خَنُوخٍ، وهو إدريسُ، ثلاثونَ صَحيفةً، وعلى إبراهيمَ عشرُ صَحائفَ وعلى موسى قبلَ التوراةِ عشرُ صَحائفَ، وأنزلَ التوراةَ والإنجيلَ والزَّبُور والفُرقان**)[9]، ولم يذكر آدمَ في هذه الرواية.

(١) [(...)] إضافة واجبة من (ب ، ج).

(٢) في (ب): من ذلك العلم، وفي (ج): من ذاك العلم.

(٣) في (ب، ج): فلنقتصر <هنا>.

(٤) في (ب، ج): <فنقول>: أما فضلها.

(٥) (+...+): ليس في (ب، ج).

(٦) في (ب، ج): والمعنى <الإشاري لها> بي كان ما كان.

(٧) سورة الذاريات، الآية:٥٦.

(٨) هو جُنْدُبُ بْنُ جُنَادَةَ بْنِ سُفْيَانَ بْنِ عُبَيْدٍ، مِن بنِي غِفَارٍ، من كنانة بن خزيمة، يضرب به المثل في الصدق، وهو أول من حيَّا رسول الله (صلى الله عليه وسلم) بتحية الإسلام، (ت:٣٢هـ). = ترجمته في: أسماء من يُعرف بكنيته ـ لأبي الفتح الأزدي الموصلي:٤٢/١، وأسد الغابة في معرفة الصحابة ـ لابن الجزري:٥٦٢/١، والوافي بالوفيات ـ للصفدي:٥٢/٤، والأعلام:١٤٠/٢.

(٩) =: الأربعون حديثاً ـ لأبي بكر الآجُرِّيّ:١٩٥، وحلية الأولياء وطبقات الأصفياء ـ لأبي نعيم الأصبهاني:١٦٧/١، ولباب التأويل في معاني التنزيل، المسمى بـ(تفسير الخازن) ـ لعلاء الدين البغدادي الشهير بالخازن:٢٠١/١، والإيماء إلى زوائد الأمالي والأجزاء ـ لنبيل سعد الدين سليم جرَّار:١٦٥/٦.

وفي اليَنابيع: وعلى آدم عشرُ صحائف، ولم يذكر صُحُفَ موسى[١]، وعن عَكْرِمة[٢]: **(كانَ اللهُ ولا شيءَ معهُ فخلقَ النُّورَ، ثم خلَقَ منه اللَّوحَ والقلمَ، ثم قال للقلم: اكتبْ، قال: وما أكتبُ؟ قالَ: اكتبْ بسم الله الرَّحمن الرَّحيم، فجعلَها اللهُ أماناً لِخَلْقِهِ ما دامُوا على قراءتِها)**[٣]، وروي: أنَّ أوَّلَ ما كتب القلمُ في اللَّوحِ المحفوظ: **(بسم الله الرحمن الرحيم، أنا الله لا إله إلاَّ أنا، محمدٌ رسولي، مَن استسلمَ لقضائي وصبرَ على بلائي وشَكَرَ نعمائي ورضِيَ بقضائي كتبتُه صدِّيقاً وبعثتُه مع الصِّدِّيقين، ومَن لم يستسلمْ لقضائي ولم يَصبرْ على بلائي ولم يشكرْ نعمائي ولم يرضَ بحكمي، فليتَّخذْ إلهاً سوائي)**[٤]، وعنه "عليه السلام"[٥]: **(من قرأ: قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ، ألفَ مَرةٍ رَفَعَ اللهُ عنهُ وَجَعَ السِّن)**[٦]، فأصاب بعضَ الخُطَباء وجَعٌ في أسنانه فقرأ: (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) ألف مرة، فبقي الوجَعُ كما كانَ، فنامَ فرأى النبي (ﷺ) فقال: بلغني عنك كذا وكذا، فقال **[٣: و]** نعم هلاَّ قرأتها بالبسملة، فلما استيقظ قرأها بالبسملة فشفاهُ الله[٧]، ورُوي أنَّ بعضَ الصالحين كان يقرأُ: (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) كلَّ ليلة مئتي مرةٍ، فنام فرأى مئتي شاةٍ مقطوعةِ الرأسِ، فقال: لمَن هذه؟ فقالوا: لك، فقال: ما لها مقطوعةُ الرؤوس؟ فقيل له: أنتَ تقرأُ قُلْ هو اللهُ أحدٌ دونَ بسملةٍ[٨]، ورُوي: أنَّ شيطانين اجتمعا، أحدُهما سمينٌ والآخر هزيلٌ، فقال السمينُ للهزيل: ما لك هكذا؟ قال: قريني من الإنس مهما أكلَ أو شرِبَ قال: بسم الله، فليس لي معه نصيبٌ، فلذلك أنا كما ترى، فقال السمينُ: "قريني"[٩] بالعكس، فلذلك سَمِنْتُ، وعنه عليه السلام: **(ما مِنْ كِتابٍ يُلقَى**

(١) أي: ينابيع المودة ـ لابن سهل البلخي القندوزي:٤٥٦/٣، و=: تاريخ الخميس في أحوال أنفس النفيس ـ للديار بكري:٧/١.

(٢) هو أبو عبدالله، عكرمة بن عبدالله البربري المدني، مولى عبدالله بن العباس ـ رضي الله عنهما ـ تابعي، كان من أعلم الناس بالتفسير والمغازي، طاف البلدان، وروى عنه زهاء ثلاثمئة رجل، منهم أكثر من سبعين تابعياً، توفي سنة (١٠٥هـ) في المدينة المنورة هو وكُثير عَزَّة في يوم واحد، فقيل: مات أعلمُ الناس وأشعرُ الناس، = ترجمته في: لسان الميزان ـ لابن حجر العسقلاني:٣٧٣/٩، وطبقات المفسرين ـ لشمس الدين الداوودي:٣٨٦/١، والأعلام:٢٤٤/٤.

(٣) =: الغُنية لطالبي طريق الحق ـ للجيلاني:١٥٢/١، ولمحات الأنوار ونفحات الأزهار ـ للغافقي:١٣١.

(٤) =: جامع الأحاديث والمراسيل ـ للسيوطي:٤٣٧/٨، وكنز العمال في سنن الأقوال والأفعال ـ للبرهان فوري:٢٣٠/٢١، والإتحافات السنية بالأحاديث القدسية ـ لعبد الرؤوف المناوي:٤٦.

(٥) في (ب، ج): عليه <الصلاة> والسلام.

(٦) =: المحاضرات والمحاورات ـ لجلال الدين السيوطي:١٥٩/١، أربعون حديثاً في فضل قل هو الله أحد ـ ليوسف بن عبدالله الحسيني الأرميوني:١٤.

(٧) =: أربعون حديثاً في فضل قل هو الله أحد:١٤.

(٨) =: المحاضرات والمحاورات: ١٥٩/١، وأربعون حديثاً في فضل قل هو الله أحد:١٤.

(٩) في (ب، ج): <إنَّ> قريني.

على الأرضِ وفيه بِسم الله الرَّحمن الرَّحيم "إلاَّ بَعَثَ"[١] اللهُ الملائكةَ يَحُفُّونَ عليه بأجنحتهم حتَّى يَبعثَ الله وليَّاً من الأولياءِ يرفَعُه، فمَنْ رفَعَ كتاباً من الأرض فيه البسملةُ رفعَ الله اسمه في عِلِّيين، وغفرَ له ولوالديه ببركتها).

وعن ابن مسعود[٢]: (مَن أراد أن ينجِّيَه الله من الزَّبانية التسعة عشر المذكورة في قوله تعالى: ﴿**عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ**﴾[٣] فليقرأ: بسم الله الرحمن الرحيم، فإنّ بسم الله الرحمن الرحيم، تسعة عشر حرفاً +كل حرف+[٤] جُنَّة لملك من الزبانية)[٥]، وقد وردت أحاديث في طلب البداءة بها؛ فمنها ما رواه الخطيبُ[٦] عن أبي هريرة[٧] /رضي الله عنه/[٨] عن النبي (ﷺ) أنَّه قال: **(كلُّ أمرٍ ذي بالٍ لا يُبدأُ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو أقطعُ، وفي لفظ: أبترُ، وفي آخر: أجذم)**[٩].

ومنها قوله عليه السلام: **(أولُ ما كَتَبَ القلمُ: بسم الله الرحمن الرحيم، فإذا كتبتم كتاباً فاجعلوها في أوَّلِه)**[١٠].

(١) في الأصل: يبعثُ، والتصويب من (ب، ج)، وهو كذلك في: الْمُعجَم الصَّغِيْر ـ للطبرَانيِّ:٢٤٧/١، والعلل المتناهية في الأحاديث الواهية ـ لابن الجوزي:٧٩، ومجمع الزوائد ومنبع الفوائد ـ لنور الدين الهيثمي:٣١٩/٩، وإعانة الطالبين على حل ألفاظ فتح المعين ـ للبكري:١٠.

(٢) هو أبو عبد الرحمن، عبد الله بن مسعود بن غافل بن حبيب الهذلي، صحابي جليل، من أهل مكة ومن السابقين إلى الإسلام، وكان خادم رسول الله (ﷺ)، وهو أول من جَهَرَ بقراءة القرآن بمكة، وشهِد بدراً والحُديبية وهاجر الهجرتين، (ت:٣٢هـ)، = ترجمته في: أسد الغابة:٣٩٤/٣، وتاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام ـ للذهبي:٢٠٥/٢، والوافي بالوفيات:٣٢٥/١٧، والأعلام:١٣٧/٤.

(٣) سورة المدثر، الآية:٣٠.

(٤) المحصور ما بين +...+ ليس في (ب، ج).

(٥) =: الغنية لطالبي طريق الحق:١٥٢/١، وفيض القدير شرح الجامع الصغير ـ للمناوي:١٩١/٣، وإعانة الطالبين:١٠.

(٦) أحمد بن علي بن ثابت المعروف بالخطيب البغدادي، صاحب تاريخ بغداد، كان فقيهاً فغلب عليه الحديث والتاريخ، توفي ببغداد سنة (٤٦٣هـ)، = ترجمته في: وفيات الأعيان ـ لابن خلكان:٩٢/١، والأعلام:١٧٢/١.

(٧) عبد الرحمن بن صخر الدوسي، الملقب بأبي هُريرة، كان من أكثر الصحابة رواية للحديث وحفظاً له، روى عن النبي أكثر من خمسة آلاف حديث، توفي بالمدينة سنة (٥٩هـ)، = ترجمته في: طبقات الحفاظ للسيوطي:١٧/١، والأعلام:٣٠٨/٣.

(٨) /.../ من استدراك الناسخ على المتن.

(٩) =: السنن الكبرى ـ للنسائي:١٥٨/٩، وعمدة القاري شرح صحيح البخاري ـ للعيني:١٠١/١، وجامع الأحاديث والمراسيل:٤٣٠/٥، والجامع الصغير في أحاديث البشير النذير ـ للسيوطي:٢٧٦/٣، ونيل الاوطار ـ للشوكاني:١٥٩/١، وإرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل ـ للألباني:٣٠.

(١٠) =: الغنية لطالبي طريق الحق:١٥٢/١، وإعانة الطالبين على حل ألفاظ فتح المعين:٩.

ومنها أنَّه ـ عليه السلام ـ قال: **(مَنْ أرادَ أنْ يَحْيَا سَعيداً ويموتَ شهيداً فليَقُلْ عند ابتداءِ كلِّ شيءٍ: بسم الله +الرحمن الرحيم+[1])**[2].

ومنها أنَّه ـ عليه السلام ـ قال: **(مَن قالَ بسم الله الرحمن الرحيم في مَبْدأ أقوالِه دخلَ الجَنَّة)**[3]، وقد ورد أنَّها مفتاحُ كلِّ كتابٍ أُنزل من السَّماء، وورد أنَّها من خصائصِ هذه الأمة.

فإنْ قلتَ: كونُها من خصائصِ هذه الأمّة يُنافي ما قبله مِن أنَّها مفتاحُ كلِّ كتابٍ أُنزِلَ مِن السَّماء، قلتُ: أُجيبَ عنه بأنَّ المختصَّ بهذه الأمَّةِ عدمُ رفعِها، وكانت تُنزلُ على مَن قبلنا، ثمَّ تُرفعُ ثمَّ تُنزلُ، أو كونُها بهذا اللفظِ العربي، ولا يرد علينا قوله تعالى: ﴿**إِنَّهُ مِن سُلَيْمَانَ وَإِنَّهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ**﴾[4] حكايةً عن سليمان؛ لأنَّه ترجمةٌ عمَّا في كتابه للقطعِ بأنَّه غيرُ عربي[5]، والله أعلم.

وأمَّا إعرابُها، (فالباءُ): حرفُ جرٍّ مبنيّ وبُنيَ على الحركة[6]، والأصلُ في المبنيّ أنْ يُسكَّنَ؛ لأنَّ بناءَها على السكون **[٣: ظ]** يُؤدّي إلى الابتداء بالساكن، والعَرَبُ لا تَبتدئُ بساكنٍ ولا تقِفُ على مُتحرِّكٍ، وكانت الحركةُ خصوصَ كسرةٍ؛ لمناسبةِ عملها؛ ولملازمتها الحرفيّة مع الجرّ، فمجموعُ الحرفية والجرّ علةٌ واحدةٌ؛ ليندفعَ النقضُ بنحو واوِ العطفِ، وفائه، ولامِ الابتداء والقسمِ؛ لأنَّها وإنْ لزمت الحرفية انتفى عنها الجر، وبنحو كافِ التشبيه فإنّها وإن لزمت الجر لا تلزم الحرفية؛ لقول ابن مالك[7]:

واستُعْمِلَ اسماً[8].....

(١) +...+ زيادة ليست في (ب، ج).

(٢) =: إعانة الطالبين:١٠.

(٣) =: الغنية لطالبي طريق الحق:١٥٢/١، وإعانة الطالبين:١٠.

(٤) سورة النمل، الآية ٣٠.

(٥) قال الجيلاني: ((أول ما أنزلت هذه الآية على آدم فقال: أمِنَ ذريتي من العذاب ما داموا على قراءتها، ثم رُفِعت فأنزلت على إبراهيم الخليل فتلاها فجعل الله النار عليه برداً وسلاماً، ثم رُفِعت ثمَّ أنزلها الله على سليمان ـ عليه السلام ـ فقالت له الملائكة: الآن تمَّ ـ والله ـ ملكك، ثم رفعت فأنزلها الله على محمد ـ صلى الله عليه وسلم ـ))، الغنية لطالبي طريق الحق:١٥٢/١، و=: اللباب في علوم الكتاب ـ لابن عادل:١٥٥/١.

(٦) في (ب، ج): وبني على حركةٍ.

(٧) هو جمال الدين، محمد بن عبد الله بن مالك النحوي الشهير، (ت:٦٧٢هـ). = ترجمته في: الوافي بالوفيات:٢٨٦/٣، وفوات الوفيات ـ لابن شاكر الكتبي:٤٠٧/٣، والأعلام:٢٣٣/٦.

(٨) متن الألفية، باب حروف الجر:٢٧، والبيت بتمامه:

واستُعمِلَ اسماً وكذا عَنْ وعلى مِـن أجـلِ ذا عليهما مِـن دَخَلا

ومراده جواز استعمال الكاف اسماً، بدليل قوله بالبيت الذي قبله:

شَـبِّه بكـافٍ وبها التعـليلُ قَدْ يُعنـــى وزائـــداً لتـــوكيدٍ ورَدْ

نعم يَرِد (واو) القسم وتاؤه، فإنَّهما ملازمان للحرفية والجر[١]، ويجاب بأنهما نائبان عن الباء، والفرع لا يقوى قوة الأصل، وترد اللام الجارّةُ لضمير المتكلم وحده، فهي لازمةٌ للحرفية والجر، وبُنيتْ على الفتح، وأُجيبَ: بأنّها فُتِحَتْ للفرق بين الجارَّة للظَّاهر، والمضمر.

و(اسم): مجرور بالباء، و(اللهِ): مضافٌ إليه، والعاملُ فيه المضاف، وهو (اسم) على مذهب الجمهور من أن العامل في المضاف إليه هو المضاف، لا الإضافة، ولا الحرف المنوي[٢].

و(الرَّحمن الرَّحيم): كلٌّ منهما إمَّا مخفوضٌ أو مرفوعٌ أو منصوبٌ، أو الأولُ مخفوضٌ والثاني مرفوعٌ أو منصوبٌ، أو الأولُ مرفوعٌ والثاني منصوبٌ، أو الأولُ منصوبٌ والثاني مرفوعٌ، فهذه سبعةٌ، فالخفضُ على التبعيةِ، والرَّفعُ على الخبريةِ لمبتدأٍ محذوفٍ، والنَّصبُ على المفعوليةِ بفعلٍ محذوفٍ، وكلٌّ من المبتدأ والفعلِ لا يظهرُ لقولِ ابن مالك:[٣]

وارفَعْ أوِ انْصِبْ إنْ قَطَعْتَ مُضْمِرَا مُبْتَدَأً أوْ ناصِباً لَـنْ يَظْهَـرا

وتقديرُهم بنحو: (هو) و(أمدح) إنَّما هو للفَهْمِ، وأمَّا خَفضُ الثاني على التَّبعيةِ بعدَ رفعِ الأولِ، أو نصبِهِ فممنوعٌ؛ لِما فيه من الإتباعِ بعدَ القَطْعِ وهو لا يجوز[٤]، والحاصلُ أنَّ الصُّوَرَ التي تقتضيها القسمةُ العقليةُ تسعٌ: خفضُ الأول مع خفضِ الثاني أو رفعِهِ أو نصبِهِ، رفعُ الأول مع رفعِ الثاني أو نصبِهِ أو خفضِهِ، نصبُ الأول مع نصبِ الثاني أو رفعهِ أو خفضهِ، الجائز منها سبعٌ[٥] والممنوعُ منها اثنتان ـ كما علمت ـ وهذا كلُّه على أنّ الرَّحمن صفةٌ لله، وأمّا على أنَّه عَلَمٌ أيضاً فهو عطفُ بيانٍ عليه، وحينئذ فالرَّحيمُ صفةٌ للرّحمنِ لا لاسم الجلالة؛ لوجود الفَصْلِ،

(١) قال الصبّان في حاشيته على شرح الأشموني:١٤٧/١ ((فخرج بلزوم الحرفية كاف التشبيه، وبلزوم العمل واو القسم وتاؤه؛ لأنّ الواو والتاء لا يلزمهما الجرُّ؛ لانفكاكه عنهما إذا كانتا للعطف والخِطاب)).

(٢) اختُلِف في عامل الجر في المضاف إليه، فقيل: هو المضاف، وقيل: مجرور بحرف مقدر، وقيل: مجرور بالإضافة، وقد فصلنا القول في هذه المسألة في باب مخفوضات الأسماء، ص:٢٨٢، الهوامش:١، ٢، ٣.

(٣) متن ألفية ابن مالك، باب النعت:٣٦.

(٤) قال الكفراوي في شرح متن الآجرومية:٦ ((فجملة ما يتحصل في البسملة تسعة أوجه: الأول منها يجوز عربية ويتعيّن قراءةً والستَّة بعده تجوز عربية لا قراءة، والوجهان الأخيران ممتنعان عربية وقراءةً، قال النور الأجهوري: إنْ يُنْصَبِ الرَّحْمَنُ أَوْ يَرْتَفِعَا فَالْجَرُّ فِي الرَّحِيمِ قَطْعًا مُنِعَا))

(٥) ذهب جُمهور النُّحاة إلى أنَّ في الرَّحمن الرَّحيم تسعةُ أوجه إعرابية، سبعةٌ منها جائزةٌ واثنان ممتنعان، والسبعةُ الجائزةُ هي: (الرَّحمنِ الرَّحيمِ) بالخفض فيهما على أنّهما نعتان للفظ الجلالة، و(الرَّحمنُ الرَّحيمُ) بالرفع فيهما على أنَّ كلاً منهما خبر لمبتدأ محذوف تقديره: (هو)، و(الرَّحمنَ الرَّحيمَ) بالنصب فيهما على أنَّ كل واحد منهما مفعول به لفعل محذوف تقديره: أعني أو أمدحُ، فهذه وجوه ثلاثة، أمَّا الوجوه الأربعة الباقية، فهي: (الرَّحمنِ الرَّحيمُ) بخفض الأول على أنَّه نعتٌ للفظ الجلالة، ورفع الثاني على أنَّه خبر مبتدأه محذوف تقديره: (هو) أي: هو الرَّحيمُ، و(الرَّحمنِ الرحيمَ) بخفض الأوَّل على أنَّه نعت للفظ الجلالة، ونصب الثاني على أنَّه مفعول به لفعل محذوف تقديره: أعني أو أمدح، أي: أعني الرَّحيمَ أو أمدحُ الرَّحيمَ، و(الرَّحمـنُ الرَّحـيمَ) برفـع=

ويجوز فيه الرَّفعُ والنَّصبُ على ما مرَّ، واعلمْ أنَّ حروفَ الجرِّ لا بُدَّ لها مِمَّا تتعلَّقُ به؛ لأنَّها لمجرَّدِ الربط، فلا تَستقلُّ بنفسِها، وفي الجُمَل[١]:

وَكُلُّ حرُوفِ الْجَر بِالْفِعْلِ عُلِّقَتْ أوِ اسْمٍ كَمِثْلِ الْفِعْلِ حَيْثُ تَنَزَّلاَ

[٤: و] وظاهرُه أنَّ حرفَ الجرِّ وحده هو المتعلق ـ وهو قولٌ ـ والحق أنَّ المتعلِّقَ الجارُ والمجرور معاً والمتعلَّق به محذوف[٢]، وهل يقدَّر: اسماً أو فعلاً مقدَّماً أو مؤخَّراً عاماً أو خاصاً؟ خلافٌ، والحقُّ أنَّه يُقدَّرُ فعلاً لا اسماً؛ لأنَّ الأصل في العمل للأفعال، ولِما فيه من قلَّة الحذف، وأنَّه يقدَّرُ مؤخراً عن الرَّحيم؛ لإفادة الحَصْر، والرَّدِ على المشركين الذين كانوا يبتدئون بأسماء آلهتهم، ولا يُقدَّر بعد (اسم) أو (الله) أو (الرَّحمن)؛ لِما في الأول من الفصل بين المضاف والمضاف إليه؛ ولما في الثاني من الفصل بين التَّابع والمتبوع؛ ولما في الثالث من الفصل بين التابعين، وأجاز هذا الأخيرَ بعضُهم[٣]، وأنَّه يُقدَّر خاصاً من مادةٍ ما جُعلت التَّسميةُ مبدأً له، فإنْ كانت للتأليف قُدِّرت أؤلِّفُ، أو للأكل آكلُ، أو للشرب أشربُ، والمختارُ أنَّ الباء للمصاحبة لا للاستعانة؛ لِمَا في الأوّل من رعاية التعظيم دون الثاني؛ لأنَّ باء الاستعانة هي الداخلة على آلة الفعل كما في قولك: كتبتُ بالقلم، وفي جعل اسم الله آلةً سوءُ أدبٍ، وإنْ أجيب [(عنه)][٤].

وأمَّا اشتقاق ألفاظهما فقال البصريون[٥]: إنَّ (اسم) مشتق من السُّمُوّ، وهو العُلُوُّ والارتفاع؛ لأنّ الاسم يرفعُ صاحبه حتى يصير مرفوعاً، فأصله حينئذ سَمَوٌ فخُفِّف بحذف آخره؛ لكثرة الاستعمال كـ: (يد ودم)[٦]، وسُكِّن أوَّله، "ثم أُوتي"[٧] بهمزة الوصل للتوصل إلى النُّطق بالسَّاكن

= الأول على أنه خبر لمبتدأ محذوف تقديره (هو)، ونصب الثاني على أنّه مفعول به لفعل محذوف تقديره: أعني أو أمدح، و(الرَّحمنَ الرَّحيمُ) بنصب الأوَّل على أنه مفعول به لفعل محذوف تقديره: أعني أو أمدح، ورفع الثاني على أنه خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هو، فهذه هي الوجوه السبعة الجائزة. =: إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ـ لابن خالويه:١٢، والتبيان في إعراب القرآن ـ للعكبري:٤/١، واللباب في علوم الكتاب:١٥٠/١.

(١) البيت من الطويل وهو من لامية الجمل للمجرادي =: شرح الجمل ـ للسيد بيروك السملالي:٢٦.

(٢) قال ابن هشام في مغني اللبيب:٤٩٩ ((لا بدَّ من تعلقهما بالفعل أو ما أشبهه)) وظاهر كلامه أن المتعلق هو الجار والمجرور معاً وليس حرف الجر وحده، كما يفهم من بيت المجرادي، وإلى هذا ذهب شارح جمل المجرادي نفسه بقوله: ((إنَّ الجار والمجرور به يتعلقان بالفعل الماضي والمضارع والأمر، كقولك: مررتُ بزيدٍ، فالجار والمجرور في محل نصب بمررتُ)). شرح الجمل:٢٥

(٣) =: الخصائص:١٤٧/١، والإنصاف في مسائل الخلاف:٣٤٩/٢، والبيان في غريب إعراب القرآن لابن الأنباري:٣١/١، وشرح جمل الزجاجي ـ لابن عصفور:٧٩/٣، والمقرب ـ لابن عصفور:٢٢٨

(٤) زيادة واجبة من (ب، ج). (٥) =: الإنصاف في مسائل الخلاف:٤/١.

(٦) أصلهما: (يَدَيٌ و دَمَوٌ) حذف آخرهما؛ لكثرة الاستعمال، =: الإنصاف:٢٩٤/١، وشذا العرف في فن الصرف: لإحمد بن محمد الحملاوي:١٣٩.

(٧) في (ب، ج): ثمَّ أتى، وهو خطأ.

وعِوَضاً عن المحذوف، وإنْ كان في غير محلِّه[١]، وقال الكوفيون[٢]: إنَّه مشتقٌ من الوَسْم، وهي العلامة؛ لأنّه علامة على مسمّاه، فأصلُه حينئذ (وَسَمَ)، ثمَّ حُذفت الواوُ التي هي فاء الكلمة كـ(عِدَةٍ)؛ لأنَّ أصله (وَعَدَ) فبقيت السِّينُ ساكنةً، فأوتي[٣] بهمزة الوصل للتوصُّل إلى الابتداء بالسَّاكن وعوضاً من المحذوف، ونظم بعضٌ القولين[٤] فقال:[٥]

واشتقّ الاسمَ من سما البصريُّ واشتقه من وَسَـــمَ الكوفـــيُّ
والمَذْهَـــبُ المُقَـدَّمُ الجَلِـــيُّ دليلُـهُ الأسمـــاءُ والسَّـمـــيُّ

[(فالأوَّلُ)][٦] أقوى من جهة التَّصريف، ومتعين من جهة الموافقة لمذهب أهل السُّنة، أمّا التَّصريف فإنّه صُغِّرَ على سُمَيّ وجُمِع على أسماء، والتصغير والجمع يَرِدّان الأشياء إلى أصولها، فأصل سُمَيّ: سُمَيُّوٌ؛ لقول ابن مالك[٧]:

فُـعَيْـلاً اجْعَـلِ الثُّـلاثِـيَّ إذَا صَغَّـرْتَهُ نَحْـوَ قُـذَيٍّ فِي قَـذَى

ثم قُلبت الواو التي بعد ياء التصغير ياءً وأُدغمت الياء في الياء؛ لقول ابن مالك[٨]: **[٤: ظ]**

إنْ يَسْكُنِ السَّابِقُ مِنْ وَاوٍ وَيَا وَاتْصَـلا ومِـنْ عُـرُوضٍ عَرِيَا
فَيَـاءً الـوَاوَ اقْـلِبَنَّ مُـدْغِمَـا

ثم قُلبت الفتحةُ كسرةً.

وأمَّا أسماء فأصله: (أسماو) قُلبت الواو همزة لقوله أيضاً[٩]:

..... فَـأُبْـدِلَ الهَـمْزَةُ مِنْ وَاوٍ وَيَا
آخِـــرَاً اثْـــرَ أَلِـــفٍ زِيْـــدَ....

وأما موافقة أهل السُّنة فإنَّ مَن قال: إنَّ الاسم مُشتقٌّ من السُّمُو يقول: إنَّ الله مُسمَّى بأسمائه الحُسنى قبل وجود الخَلْق وبعد وجودهم وبعد فنائهم، وهو مذهب أهل السُّنة وهو الحقُّ، ومَن قال: إنَّه مشتقٌّ من السِّمَة قال: إنَّ الله قبل خلْقِ الخَلْق لم يكن له اسمٌ، فلمَّا خَلَقَ الخَلْقَ

(١) =: الإنصاف في مسائل الخلاف:٦/١

(٢) =: م . ن:٨/١.

(٣) في (ب): فأتى، وفي (ج): فأُتي ـ بالياء ـ.

(٤) في (ب، ج): ونظمه بعض القرويين.

(٥) البيتان من الرجز من ألفية ابن معطي في النحو، =: شرح ألفية ابن معطي ـ لابن القواس:١٢٧/١.

(٦) في (أ): فالأولى، والتصحيح من (ب، ج).

(٧) متن الألفية، باب التصغير:٥٦

(٨) متن الألفية، فصل في اجتماع الواو والياء:٦٤، وعجز البيت الثاني هو: وشَذَّ مُعْطَى غَيْرَ ما قَدْ رُسِمَا.

(٩) متن الألفية، باب الإبدال:٦٣، وهو عجز بيتٍ وصدره: أَحْرُفُ الابْدَالِ هَدَأْتُ مُوْطِيَا.
والبيت الثاني بتمامه هو: آخِرَاً اثْرَ أَلِفٍ زِيْدَ وَفِي فَاعِلِ مَا أُعِلَّ عَيْنَاً ذَا اقْتَفِي

جعلوا له أسماءً، وبعد فنائهم لا يبقى له اسم، وهو مذهب المُعتزلة[١] تعالى الله عن قولهم علوّاً كبيراً، وفي اسم لغاتٌ ثمان عشرة جمعها من قال[٢]:

اسمٌ ([سمٌ])[٣] سمى سماةٌ وَسِمَة سماءٌ ثلّثْهُنَّ نِلْتَ المَكْرَمَة

+فسَمَى الثاني والثالث، أحدهما بالتنوين والآخر بالقصر+[٤]، وقوله: ثلّثْهُنَّ أي: ثلِّثْ أوَّلَ هذه السِّتةِ بالحركات الثلاث[٥].

و(**الله**): مشتق مِن لاهَ يَلُوهُ إذا احتجب، فهو لاهٍ، وقيل: مِن لاهَ يَلِيْهُ إذا ارتفع، وأصله عليهما: (لَوَهَ) و(لَيَهَ)، قُلِبَتْ عينُه ألفاً لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها فصار: لاه؛ لقول ابن مالك[٦]:

مِـنْ يَـاءٍ أوْ وَاوٍ بِتَحْرِيْـكٍ أُصِـلْ أَلِـفَـاً ابْدِلْ بَعْدَ فَتْحٍ مُتَّصِلْ

فأتى بـ(أل) وأدغمت اللاَّمُ في اللاَّمِ فصار الله، وقيل في اشتقاقه غيرُ ذلك فلا نُطيلُ به[٧].

و(**الرَّحمنُ**): فَعْلانُ، صفة مشبهة من رَحِمَ بالكسر بعد نقله إلى رَحُمَ بالضم؛ لأنَّ رَحِمَ

(١) ويُسمُّون أنفسهم أصحاب العدل والتوحيد، وهي فرقة إسلامية تنتسب إلى واصل بن عطاء الغزال، تلميذ الحسن البصري، سُموا معتزلة لاعتزال مؤسسها مجلس الحسن البصري بعد خلافه معه حول حكم الفاسق، ويقرر أن مرتكب الكبيرة ليس بمؤمن ولا كافر ويثبت المنزلة بين المنزلتين فطرده الحسن، فاعتزله وتبعه جماعة فسموا بالمعتزلة، =: المِلل والنِّحل ـ لأبي الفتح الشهرستاني:٣٨/١، والتعريفات ـ للسيد الشريف الجرجاني:٢٤٤.

(٢) البيت من الرجز، مجهول القائل، وهو من شواهد: نور البصر شرح خطبة المختصر ـ لأبي العباس الهلالي:٣٧.

(٣) في (أ، ج): اسم سمى سمى سماةٌ وسِمَة، بتكرار (سمى)، والصواب ما أثبتناه من (ب)، فضلاً عن ذلك فإنَّ الشارح أشار صراحة إلى أن (سمى) الثاني بالتنوين، في قوله: فسَمَى الثاني والثالث، أحدهما بالتنوين والآخر بالقصر، وقد ورد بالتنوين (سمٌ) في نور البصر، وكذلك ذكر ابن منظور أنَّ من لغات الاسم: سمٌ بالتنوين، =: لسان العرب:٤٠٢/١٤.

(٤) +...+ ليس في (ب، ج).

(٥) المثلث في اللغة: يقصد به إيراد ثلاثة معانٍ مختلفة لثلاث كلمات تتشابه في الأصل ومختلفة في حركة فائها بالحركات الثلاث: الضمة والفتحة والكسرة. =: المثلث لابن السيد البطليوسي:٤٨/١، فالكلمات الست الواردة في أول البيت الذي استشهد به ابن الحاج تتولد منها ثمان عشرة لغة عند تثليثها، أي: تغيير فائها بالحركات الثلاث.

(٦) متن الألفية: (فصل في اجتماع الواو والياء):٦٤.

(٧) في لفظ الجلالة أربعة أقوال، الأول: أصله (الإله) ثمَّ حذفت الهمزة فاجتمعت لامان فأدغمت الأولى في الثانية فقيل: الله، والثاني: أصله (ولاه) من الوله والتحير، ثم أبدلت الواو همزة؛ لانكسارها، فقيل: (إله) ثم حذفت الهمزة وأدخِلَ عليه الألف واللام فقيل: الله، والثالث: أصله (لاهَ) على وزن (فَعَلَ) ثم دخلت عليه الألف واللام للتعريف فقيل: الله، والرابع: إنَّ الله إنّما هو اسم هكذا موضوع لله عز وجل، وليس أصله (إله) ولا (ولاه) ولا (لاه)، =: اشتقاق أسماء الله ـ للزجاجي: ٢٣ـ٢٨، والمفردات في غريب القرآن ـ للراغب الأصفهاني:٨٣، وبصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز ـ للفيروز آبادي:١٣/٢، ولوامع الأنوار البهية: للسفاريني:٢٩/١.

بالكسر متعدٍ، وهي إنَّما تُصاغ من لازم، فقد قال ابن مالك[١]:

وَصَوْغُهَا مِـنْ لَازِمٍ لِحَاضِرِ

أو بعدَ تنزيل قولنا: (رَحِمَ) منزلة اللازم كقولك: فلانٌ يُعطي أي يُوجد الإعْطاء[٢].

و**(الرَّحيم)**: صفة مشبَّهة، ويأتي فيه ما في الرَّحمن، ويُحتمل كونُه من صيغ المبالغة، لكنْ خصَّ بعضُهم كَونَ فَعِيل من أمثلة المبالغة بما إذا عَمِل النَّصْبَ.

وأما **معانيها**: فالاسم لغةً: هو اللَّفظُ الدال على معنى، ويعمُّ أنواع الكلمة، فيُطلق على زيد مثلا: أنَّه اسم، وقام: اسم لذلك اللفظ، وهل: اسم لذلك اللفظ أيضا[٣]، وفي الاصطلاح: ما قابل الفعل والحرف، وقد يُطلق على الذَّات بعينها[٤]، والمُسمى [(هو المعنى الذي وُضِع اللفظ بإزائه، إذا علمت **[٥: و]** هذا فقد اختلفوا في الاسم هل هو عينُ المسمى)][٥] أو غيره؟ الأوَّل قول أهل السُّنة، ومنهم: الأشعري[٦] ومالك[٧]، والثاني مذهب المعتزلة، والتحقيق أنَّ الخلاف لفظي؛ وذلك أنَّ الاسم إنْ أُريد به معناه اللغوي فهو غير المسمى قطعاً، وإنْ أُريد به الذات فهو عينه، لكنَّه لم يشتهر بهذا المعنى، قال الإمام الرازي[٨]: إنَّا لم نجد شيئاً ينبني عليه النزاع في أنَّ الاسم عينُ

(١) متن الألفية، باب الصفة المشبهة باسم الفاعل:٣٢، وعجزه: كَطَاهِرِ القَلْبِ جَمِيْلِ الظَّاهِرِ.

(٢) قال الأشموني في شرحه على ألفية ابن مالك:١٥٥/١ ((ومما تتميّز به الصفة المشبهة عن اسم الفاعل، أنّها لا تُصاغ قياساً إلاَّ من فعل لازم كطاهر من طَهُرَ، وجميل من جَمُلَ، وحسن من حَسُنَ، وأمَّا رحيم وعليم ونحوهما فمقصور على السماع بخلافه)).

(٣) =: الفروق اللغوية ـ لأبي هلال العسكري:٢٩/١، والكليات ـ لأبي البقاء الكفوي:٨٣/١.

(٤) =: كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ـ للتهانوي:١٨١/١.

(٥) [(...)] زيادة واجبة من (ب، ج) سقطت من (آ) بسبب تحويل النظر.

(٦) هو أبو الحسن، علي بن إسماعيل بن أبي بشر الأشعري، ينتسب إلى أبي موسى الأشعري ـ صاحب رسول الله، صلى الله عليه وسلم؛ وهو صاحب الأصول والقائم بنصرة مذهب السنة، وإليه تنسب الطائفة الأشعرية، (ت:٣٣٠هـ) ببغداد، = ترجمته في: وفيات الأعيان:٢٨٤/٣، وطبقات الشافعية الكبرى ـ للسبكي:٢١٩/٣، والأعلام:٢٦٣/٤، ومواقف الطوائف من توحيد الأسماء والصفات ـ لمحمد بن خليفة بن علي التميمي:٩١/١ـ٩٢.

(٧) هو الإمام أبو عبد الله، مالك بن أنس بن مالك الأصبحي المدني، إمام دار الهجرة وأحد الأئمة الأعلام، وإمام المسلمين في عصره، (ت:١٧٩هـ) وله أربع وثمانون سنة، = ترجمته في: طبقات الفقهاء ـ للشيرازي:٦٧/١، ووفيات الأعيان:١٣٥/٤، وطبقات الشافعية الكبرى:١٦٣/٤.

(٨) هو أبو عبد الله، الفخر الرازي، محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي البكري، وهو قرشي النسب، أصله من طبرستان، (ت:٦٠٦هـ)، = ترجمته في: طبقات الشافعية الكبرى:٨١/٨، والاعلام:٣١٣/٦، ومعجم المؤلفين:٧٩/١١.

المسمَّى أو غيره، وإذا كان الأمر كذلك فلا ينبغي الخوضُ فيه من غير فائدة[١].

و(الله): عَلَمٌ عَلَى الذَّاتِ الْوَاجِبِ الْوُجُودِ، الْمُسْتَحِقِّ لِجَمِيعِ الْمَحَامِدِ، دالاً على الله تعالى دلالةً جامعةً لمعاني أسماء الله الحسنى، ففي قولنا: علمٌ على الذات ردٌّ على النصارى القائلين: بأن الله صفة، وتلك الصِّفة قامت بعيسى بن مريم، وهذا باطلٌ؛ لأنَّه لو كان صفةً ماتصف بصفات المعاني ولا المعنوية، وهو تعالى موصوف بها، والصِّفة لا تُوصف بالصفة، فدلَّ على أنَّه ذات[٢]، وفي قولنا: الواجبُ الوجود ردٌّ على الدَّهرية[٣] القائلين: "الأرحامُ تدفعُ والأرضُ تبلعُ"[٤] وما يُهلكنا إلا الدهر، وقد كان أبو حنيفةَ[٥] ـ رضي الله عنه ـ يردُّ عليهم، فاقتحموا عليه داره وأرادوا قتله، فقال: اسمعوا مني وافعلوا ما بدا لكم، فقال لهم: أرأيتم سفينةً في البحر ولا رئيس لها، أيُمكن سيرُها وسلامتُها؟ قالوا: لا، قال: فكيف بهذه الدنيا على طولها وعُرضها واتساعها وكثرة الخلائق أتكونُ بلا صانع؟ فأذعنوا له، وفي قولنا: المستحق لجميع المحامد: ردٌّ على المعتزلة الذين اثبتوا الصفات المعنوية السبعة التي هي: قادر ومريد وعالم وحي وسميع وبصير ومتكلم، ونفوا صفات المعاني التي هي: القُدرة والإرادة والعلم والحياة والسمع والبصر والكلام، وقالوا: قادرٌ بدون قدرة[٦]، وفي قولنا: دلالة جامعة لمعاني أسماء الله الحسنى ... الخ: إشارةٌ إلى أنّه اسم الله العظيم الأعظم، الذي إذا دُعي به أجاب، وإذا سُئل به أعطى، فلهذا يوصف بغيره ولا يكون هو وصفا لغيره، وهو عربي لا مُعَرَّب[٧]؛ لأنَّ العُجمة لا تثبت إلاَّ بدليل، ولا دليل عليها، وله خصائصُ منها: أنَّه لم يُسمَّ به غيره تعالى، قال عز وجل: ﴿**هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيّاً**﴾[٨].

(١) =: مفاتيح الغيب ـ للرازي:١١٣/١، والتصريح بمضمون التوضيح ـ خالد بن عبد الله الأزهري:٧/١.

(٢) قال السفاريني في لوامع الأنوار البهية:٣٠/١ ((وَعَلَى تَقْدِيرِ كَوْنِهِ فِي الْأَصْلِ صِفَةً، فَقَدِ انْقَلَبَ عَلَمًا مُشْعِرًا بِصِفَاتِ الْكَمَالِ لِلِاشْتِهَارِ))

(٣) الدّهرية مشتقة من الدهر، وهي فرقة ملحدة، وقد أخبر الله تعالى عنهم بقوله: ﴿وَقَالُوا مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَا إِلَّا الدَّهْرُ﴾ الجاثية:٢٤، وهم ثلاث مجموعات: مجموعة تنكر الخالق والبعث، ومجموعة تقرّ بالخالق وتنكر البعث، ومجموعة تقرّ بالخالق والخلق الأول وتنكر الرسل، =: الفَرْق بين الفِرَق ـ للأسفراييني:٣٤٦، والذخيرة في محاسن أهل الجزيرة ـ لابن بسّام:٧٤٠/٦، وتاريخ الإسلام:٩٤١/٣، وميزان الاعتدال ـ للذهبي:٢٨٠/٣، وكشاف اصطلاحات الفنون:٨٠٠/١.

(٤) في (ب، ج): إنْ هي إلاّ أرحام تدفعُ وأرض تبلع.

(٥) أبو حنيفة النعمان بن ثابت بن المرزبان، صاحب المذهب الحنفي، (ت:١٥٠هـ)، = ترجمته في: الطبقات الكبرى لابن سعد:٢٣٣/٧، والأعلام:٣٦/٨، وأبو حنيفة النعمان إمام الأئمة الفقهاء، لوهبي سليمان غاوجي:٤٧.

(٦) =: العرش ـ للذهبي:٤٦/١، ووسطية أهل السنة بين الفرق ـ لمحمد با كريم محمد با عبد الله:٣١٤.

(٧) قال السفاريني في لوامع الانوار:٣٠/١ ((وَهُو عربيٌّ عندَ الأَكْثَر، وزعمَ البَلْخِيُّ من المُعْتزِلَة أَنَّهُ مُعَرَّبٌ عِبْرِيٌّ أَوْ سُرْيَانِيٌّ))

(٨) سورة مريم، الآية: ٦٥.

ويُذكر أنَّ بعضَهم وُلِدَ له ولدٌ، فأراد أن يُسمّيه باسم الجلالة، فنزلت نارٌ من السماء فأحرقته قبل سابع ولادته، وقيل: ابتلعته الأرضُ، ومنها: أنَّه إذا حُذف منه حرفٌ بقي يدلُّ على المعنى المراد، ومنها: أنَّه لا يصحُّ الدخول في الإسلام إلاّ به **[٥: ظ]** على مذهب الجمهور، وقد تكرر في القرآن ألفي مرةٍ وخمسمئة وستين مرةً.

وأما (الرَّحمن الرَّحيم): فهما صفتان للمبالغة ـ كما مرَّ ـ والرحمةُ في الأصل رِقَّةٌ في القلب وانعطافٌ، وهي بهذا المعنى مُحالٌ في حقّ مولانا[١]؛ لأنها تقتضي الحدوث فتُحمل على لازمها وهي إرادة الإنعام أو إيصالها للعبد بالفعل على خلاف بين الأشعري والباقلاني[٢]، فعلى الأول يكونان صفتي ذات وهي قديمة، وعلى الثاني يكونان صفتي فِعلٍ وهي حادثة، والفرق بين صفة الذَّات وصفة الفِعل: أنَّ صفة الذَّات هي التي لا يجوز الجَمْع بينها وبين الوصف بضدها كالعِلم والجهل، وصفة الفعل: "هي ما"[٣] يجوز الوصف بها وبضدها[٤] كالرَّحمة والغضب[٥].

وقدمَّ الرَّحمن على الرَّحيم؛ لأنَّه أبلغ إمَّا لاختصاصه بالله تعالى، لا فرقَ بين كونه معرَّفاً أو منكَّراً خلافاً لتفصيل ابن السُّبْكي[٦]، وأمَّا قول بني حنيفة [(في حق مُسيلِمة[٧])][٨] رحمان اليمامة

(١) الرحمة: الرقة والتعطف والمغفرة، والرحمة في الأصل رقة في القلب تستلزم التفضل والإحسان، وهذا جائز في حق العباد، ولكنه محال في حق الله سبحانه وتعالى، لأنه ـ جل وعلا ـ لا يشبه الحوادث، لذلك يراد بالرحمة في حقه سبحانه إيصال الخير والثواب لمن يشاء من عباده ودفع الشر عنهم. =: لسان العرب:١٢/٢٣٠، وإغاثة اللهفان من مصايد الشيطان ـ لابن قيم الجوزية:٢/١٧٤، والتعريفات:٧٢.

(٢) هو القاضي أبو بكر محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر بن القاسم، المعروف بالباقلاني البصري المتكلم المشهور، وهو من أعلام الأشعرية البارزين، وكان في علمه أوحد زمانه، وانتهت إليه الرئاسة في مذهبه، (ت:٤٠٣هـ). = ترجمته في: وفيات الأعيان:٤/٢٧٠، والأعلام:٦/١٧٦.

(٣) في (ب، ج): هي التي. (٤) في (ب، ج): وبضدها <معاً>.

(٥) = تفصيل الخلاف بين (الرَّحمن) و(الرَّحيم) في: الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد ـ للبيهقي:٧٠، والصفات الإلهية في الكتاب والسنة النبوية ـ لابن علي جامي:٢٠٥.

(٦) هو تاج الدين، عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السُّبْكي، نسبة إلى سُبْك (من أعمال المنوفية بمصر) وله تصانيف في الفقه وأصوله، وله شرح مختصر ابن الحاجب، وشرح منهاج البيضاوي، والطبقات الكبرى والوسطى والصغرى، (ت:٧٧١هـ)، = ترجمته في: سير أعلام النبلاء ـ لابن قايماز:١/٢٨، والمنهل الصافي لأبي المحاسن جمال الدين:٧/٣٨٥، وفهرس الفهارس والإثبات:٢/١٠٣٨، والأعلام:٤/١٨٤، و= رأيه في كتابه: رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب:١/٣٨٤ ـ ٣٨٦.

(٧) هو أبو ثمامة، مسيلمة بن ثمامة بن كبير بن حبيب الحنفي الوائلي، من المعمرين، قتل (١٢هـ)، = ترجمته في: الروض الأنف في شرح السيرة النبوية ـ للسهيلي:٣/١٠٨، والكامل في التاريخ ـ لابن الأثير:٢/٢١٨، والأعلام:٧/٢٢٧.

(٨) [(...)] زيادة واجبة من (ب، ج).

[(وقول شاعرهم)]:[1]

..... **وأنت غوث الورى لا زلت رحمانا**[2]

فمن تعنُّتهم في كفرهم، وإمَّا +لزيادةٍ+[3]؛ لأنَّ زيادة المبنى تدلُّ على زيادة المعنى كما في قطَع وقطّع، فالرَّحمنُ يعمُّ المؤمن والكافر، والرَّحيم خاصٌ بالمؤمن، ولذا يقال: يا رحمن الدنيا والآخرة ويا رحيم الآخرة[4]، والله أعلم.

(١) [(...)] زيادة واجبة من (ب، ج)

(٢): هذا عجز بيت من البسيط، ينسب لبعض شعراء اليمامة، وصدره: سموتَ بالمجدِ يا ابنَ الأكرمين أباً

=: رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب:٣٨٤/١، وروح المعاني ـ للآلوسي:١١٥/٢٦، والتحرير والتنوير ـ لابن عاشور:١٧٢/١.

(٣) +...+ ليس في (ب، ج)

(٤) قال ابن السبكي في طبقات الشافعية الكبرى:١٤٢/٩:((إن فعلان مُبَالغَة فِي كَثْرَة الشَّيْء وَلَا يلْزم مِنْهُ الدَّوَام كغضبان، وفعيل: لدوام الصّفة كظريف فَكَأَنَّهُ قيل الْعَظِيم الرَّحْمَة الدائمها، وَإِنَّمَا قدم الرَّحْمَن على الرَّحِيم لِأَنَّ رَحمته فِي الدُّنْيَا تعم الْمُؤمنِينَ والكافرين، وَفِي الْآخِرَة دائمة لأهل الْجنَّة، وَلذَلِك يُقَال رَحْمَن الدُّنْيَا وَرَحِيم الْآخِرَة)).

قول الأزهري: **(يقولُ)**: أصْلُه: يَقْوُلُ كيَنصُرُ نُقِلَتْ حركةُ الواو إلى الساكن قبلها، لقول ابن مالك[١]:

لِسَاكِنٍ صَحَّ انْقُلِ التَّحْرِيْكَ مِنْ ذِيْ لِيْنِ آتٍ عَيْنَ فِعْلٍ كَأَبِنْ

وفعل ذلك ليوافقُ المضارعُ الماضيَ، أو تقولُ استُثْقِلت الضمةُ على الواو فنُقلت لما قبلها وبقيت الواو ساكنة، وما يُقال محل الاستثقال ما لم يكن قبله ساكن، وإلا فلا استثقال ـ كما هنا ـ مردود بأن نفي الاستثقال بذلك في الأسماء فقط لخفتها كـ(دلوٌ وظبيٌ)، وأما في الأفعال فالثقل حاصل. وقوله: **(العبدُ)**: فاعل[٢]، والمراد به هنا عبدُ الإيجاد، حراً كان أو عبداً، وهو المقصود بقوله تعالى: ﴿**إِنْ كُلُّ مَن فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتِي الرَّحْمَنِ عَبْداً**﴾[٣]، وإن كان العبد له إطلاقات[٤]، وقوله: **(الفقيرُ)**: نعتٌ له، يحتمل أن يكون صفة مشبهة أي: الدائمُ الفقر، ويحتمل أن "يكون مبالغة"[٥] أي: الكثيرُ الفَقْر، والمرادُ به المحتاجُ، قال تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَنتُمُ الْفُقَرَاءُ إِلَى اللَّهِ**﴾[٦]، وقوله: **(إلى مولاهُ)**: أي سَيِّدِه ومالكِه وناصرِه وخالقِه، إذ هو المالك الحقيقي وهو مجرور "بكسرة في الألف"[٧] منع من ظهورها التعذر، وقوله: **(الغنيِّ)**: بالجرِّ، بدل من الضمير أو عطف بيان، ولا يصحُّ أن يكون نعتاً لمولاه كما قيل[٨]، **[٦: و]** ويكون المعنى: إنَّ الله غنيٌّ عن كلِّ ما سواه؛ لأنَّ مقصود الأزهري: أنَّه فقير إلى الله غني به عمَّا سواه، ويدلُّ عليه قوله: (به)، ولو كان ذلك هو المقصود لحذف (به)، اللهم إلاَّ إذا قلنا: معنى (به): بنفسه، فيصحُّ

يقول العبد الفقير إلى مولاه الغني به،

(١) متن الألفية: فصل في نقل الحركة إلى الساكن قبلها:٦٥.

(٢) في (ب، ج): فاعل <يقول>.

(٣) سورة مريم، الآية ٩٣.

(٤) قال الشنواني في تعليق الدرة الشنوانية في شرح الآجرومية، اللوحة:٢/و: ((وقوله: العبد الفقير إلى مولاه الغني: العبد يقال على أضرب، الأول: عبدٌ بحكم الشرع، وهو الذي يصحّ بيعه وابتياعه، الثاني: عبدٌ بإيجاد، وذلك ليس إلاَّ لله، وهو المقصود بقوله تعالى: ﴿إِنْ كُلُّ مَن فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتِي الرَّحْمَنِ عَبْداً﴾ [مريم:٩٣]، الثالث: عبدٌ بالعبادة، وهو المقصود بقوله تعالى: ﴿وَاذْكُرْ عَبْدَنَا أَيُّوبَ﴾ [ص:٤١]، والرابع: عبد الدنيا وأغراضها، وهو المعتكف على خدمتها ومراعاتها، وإياه قصد النبي (صلى الله عليه وسلم) بقوله: تعس عبد الدنيا)).

(٥) في (ب، ج): يحتمل أن يكون <صيغة> مبالغة.

(٦) سورة فاطر، الآية ١٥.

(٧) في (ب، ج): بكسرة <مقدرة> على الألف.

(٨) قال أبو النجا في حاشيته على شرح الأزهري:٣ ((وقوله: الغني: يحتمل أن يكون ـ بالجر ـ صفة لمولاه، وهو الظاهر، أي: الذي لا يحتاج إلى غيره، بل كل ما سواه محتاج إليه)).

ذلك، ويحتمل رفعه نعتاً للعبد، وقوله: **(خالدٌ)**: بدل من العبد، أو عطف بيان عليه؛ لأنَّ الأصل: يقول خالد العبد الفقير... الخ، فقدّم النعت على المنعوت، والقاعدةُ أنَّ نعت المعرفة إنْ تقدّم عليها أُعرب بحسب العوامل، وأعربت هي بدلاً منه أو عطفَ بيان عليه، ونعتَ النكرة إذا تقدّم عليها انتصب على الحال[١]، وقوله: **(ابنُ عبدِ الله)**: نعتُ خالد أو خبرٌ لمحذوف كأنَّه قيل: مَنْ خالدٌ؟ قال: هو ابنُ عبد الله، وقوله: **(ابنِ أبي بكر)**: [(بالجرِّ)][٢] نعتٌ لعبد الله، ويصحُّ رفعه خبراً لمحذوف، وقوله: **(الأزهريُّ)**: بالرَّفع، نعتٌ لخالد، ويجوز جرُّه على أنه نعت لعبد الله أو لأبي بكر؛ بناءً على أنّهما كانا أزهريين أيضاً، وهو نسبة لجامع الأزهر بمصر؛ لأنّه كان مستقراً بها[٣]، وكان شافعي المذهب، والأزهر هو أول مسجد وضع للناس بالقاهرة، وفيه من البركة ما لا يخفى، وقوله: **(عامله الله)**: أي قابله، ثم إنَّ هذه الجملة والتي بعدها خبرُ (إنَّ) في اللفظ، والمقصود بهما إنشاء الدعاء، والمفاعلة ليست على بابها، و**(اللطفُ)**: التوفيقُ وخلق القدرة على الطاعة، وقوله: **(الخفي)**: بالخاء المعجمة أي: الظاهر، وهو من أسماء الأضداد يستعمل في الظهور وفي الخفاء[٤]، وقوله: **(وأجراه على عوائد بره /الحَفيّ)**: المراد بالإجراء الدوام أي: وأدام الله له عوائد بره، جمع عائدة/[٥] بمعنى الصلة والمعروف، وتكون الإضافة بيانية تقديره: "عوائد"[٦] التي هي بره وإحسانه، والحَفيُّ بحاء مهملة: نعتُ بِرِّه الواسع الكثير[٧]، وقوله: **(الحمدُ لله)**: الكلام في تعريف الحمد لغةً واصطلاحاً مذكور في غير ما كتاب، فلا نطيل به، ثم قيل في (أل): إنَّها للاستغراق[٨]، بمعنى أنّ كلَّ حمد ثابتٌ لله تعالى، لا فرق بين كونه قديماً أو

خالد بن عبد الله بن أبي بكر الأزهري، عامله الله بلطفه الخفي، وأجراه على عوائد بره الحفي، الحمد لله

(١) نحو: هذا ظريفاً غلامُ، وهذا واقفاً رجلُ، والأصلُ: هذا غلامٌ ظريفٌ، وهذا رجلٌ واقفٌ، ومنه قول الشاعر:

وتحت العوالي في القنا مستظلةً ظباءٌ أعارتها العيون الجآذرُ

نصب (مستظلةً) لأنه نعت متقدم لظباء، =: الجمل في النحو- للخليل بن أحمد الفراهيدي:١٠٢، والكتاب - لسيبويه:١٢٢/٢.

(٢) [(...)] زيادة واجبة من (ب، ج).

(٣) في (ب، ج): مستقراً فيه.

(٤) يقال: خفيتُ الشيء أخفيه إذا أظهرته وكتمته، =: الجيم - لابي عمرو الشيباني:٢٢٥/١، وجمهرة اللغة - لابن دريد:٦١٧/١، وتهذيب اللغة - للأزهري:٢٤٢/٧.

(٥) /.../: من استدراك الناسخ على المتن.

(٦) في (ب، ج): العوائد.

(٧) في (ب، ج): <وهو> الواسع الكثير.

(٨) قال ابن هشام في شرح قطر الندى:١١٣ ((وَأما الَّتِي للاستغراق فعلى قسمَيْنِ، لِأَن الِاسْتِغْرَاق إِمَّا أَن يكون=

حادثاً، فالأول وصفُه والثاني خلقُه، وقيل: إنّها للعهد[١]: وهو الذي بيّنه أبو العباس المُرسي[٢] لمَّا سأله ابن النَّحَّاس[٣] عن (أل) التي في الحمد لله، فقال: للعهد، فقال: يا سيدي وأيُّ معهود تقدَّم؟ فقال: "حمدُ الله لنفسه"[٤] بنفسه في أزله، لما علم عجز خلقه عن حمده، فقال: الحمد لله، فكأنَّه قال: يا عبادي احمدوني بالحمد الذي حمدتُ به نفسي في أزلي، فقال ابن النحّاس: اشهد بالله يا سيدي أنَّها عهديّة[٥]، وقد وردت أحاديث "في البداية"[٦] بالحمدلة، منها قوله ـ عليه السلام ـ: **(كلُّ أمرٍ ذي بالٍ لا يُبدأ فيه بـ: الحمدُ لله فهو [٦: ظ] أبترُ، أو أقطعُ، أو أجذمُ)**[٧]، وما يقال إنَّ حديث الحمدلة يخالف حديث البسملة السابق؛ لأنَّ الابتداء بأحدهما يفوت[٨] الابتداء بالآخر، أجيب عنه بأجوبة منها: أنّا نحمل حديث البسملة على الابتداء الحقيقي

= بِاعْتِبَار حَقِيقَة الْأَفْرَاد أَو بِاعْتِبَار صِفَات الْأَفْرَاد فَالْأول نَحْو: ﴿وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفاً﴾ أَي: كل وَاحِد من جنس الانسان ضَعِيف، وَالثَّانِي نَحْو قَوْلك: أَنْت الرجل، أَي: الْجَامِع لصفات الرِّجَال المحمودة، وَضَابِط الأولى أَن يَصح حُلُول (كل) محلهَا على جِهَة الْحَقِيقَة فَإِنَّهُ لَو قيل: وَخلق كل إِنْسَان ضَعِيفاً لصَحَّ ذَلِك على جِهَة الْحَقِيقَة، وَضَابِط الثَّانِيَة أَن يَصح حُلُول (كل) محلهَا على جِهَة الْمجَاز فَإِنَّهُ لَو قيل أَنْت كل الرجل لصَحَّ ذَلِك على جِهَة الْمُبَالغَة))

(١) وقال ابن هشام في شرح القطر أيضاً:١١٢((فَأَما الَّتِي لتعريف الْعَهْد فتنقسم قسمَيْنِ؛ لِأَن الْعَهْد إِمَّا ذكرى وَإِمَّا ذهني، فَالْأول كَقَوْلِك إشتريت فرساً ثمَّ بِعْت الْفرس، أَي: بِعْت الْفرس الْمَذْكُور، وَلَو قلت: ثمَّ بِعْت فرساً لَكَانَ غير الْفرس الأول، قَالَ الله تَعَالَى: ﴿مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ الْمِصْبَاحُ فِي زجاجةٍ الزجاجةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ﴾، وَالثَّانِي كَقَوْلِك جَاءَ القَاضِي، إِذا كَانَ بَيْنك وَبَين مخاطبك عهد فِي قَاض خَاص)).

(٢) أحمد بن عمر بن محمد الشيخ الزاهد الكبير العارف أبو العباس الأنصاري المرسي، ولد في مدينة مرسيه في الأندلس سنة (٦١٦هـ)، ومنها حصل على لقبه المرسي، يتصل نسبه بالصحابي سعد بن عبادة، ودرس وأخذ العهد على يد شيخه أبي الحسن الشاذلي، توفي سنة (٦٨٦هـ)، ودفن في الإسكندرية في مقبرة باب البحر.

= ترجمته في: الوافي بالوفيات:٤٦٩/٢، والاعلام:١٨٦/١.

(٣) محمد بن إبراهيم بن محمد بن أبي نصر، الشيخ بهاء الدين أبو عبد الله المعروف بابن النحاس النحوي، (ت: ٦٩٨هـ)، كان واسع المعرفة بالعربية وغيرها، تخرج به الفضلاء وممن أخذ عنه: أبو حيان الاندلسي وغيره.

=: ترجمته في: تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام:٨٨٠/١٥ ، وفوات الوفيات:٢٩٤/٣، وذيل التقييد في رواة السنن والأسانيد ـ لأبي الطيب المكي الحسني الفاسي:٩٤/١.

(٤) في (ب، ج): حَمَدَ اللهُ نفسَهُ.

(٥) =: مواهب الجليل في شرح مختصر خليل ـ للحطاب الرعيني:٢٢/١.

(٦) في (ب، ج): في طلب البداءة.

(٧) =: الفتح الكبير في ضم الزيادة إلى الجامع الصغير ـ للسيوطي:٣٠٣/٢، وتحفة الاحوذي بشرح جامع الترمذي ـ للمباركفوري: ٢٥٤/٨.

(٨) في (أ): (يفيت)، والصواب ما ذكرناه، كما هو في (ب، ج)؛ لأن ماضيه (فات) وأصل الفه واو وليس ياءً.

[(وهو)][1] الذي لم يتقدَّم عليه غيره، وحديث الحمدلة على الابتداء الإضافي، وهو الذي تقدّم عليه غيره، وتقدم هو على المقصود بالذات والقرآن مبيّن لذلك، وقوله: **(رافـعُ)** بالرفع: خبر لمحذوف، أو بالنصب مفعول بمحذوف، ولا يصحُّ جـــرُّه نعتاً لله؛ لأنَّ اسم الجلالة معرفة، ورافع وصف، وإضافته لا تفيد تعريفاً ولا تخصيصاً، وفي الألفية[2]:

وإنْ يُشَابِهِ المُضَافُ يَفْعَلُ وَصْفَاً فَعَنْ تَنْكِيرِهِ لا يُعْزَلُ

وقوله: **(مقامِ)**: قيل هو مجرور بإضافة رافع إليه، ولا يصحُّ نصبه على أنَّه مفعول برافع مع تنوين رافع؛ لأنَّ (رافع) اسم فاعل بمعنى الماضي، واسم الفاعل "إن كان"[3] بمعنى الماضي لا يعمل لقول الألفية[4]:

..... إنْ كَانَ عَنْ مُضِيِّهِ بِمَعْزِلِ

قلت: الصوابُ إنَّ معنى (رافع): دائمُ الرفع، "فهو"[5]: صفة مشبهة مفيدٌ للثبوت فيصح نصبه لـ(مقام) على التشبيه بالمفعول به، والمقام: حسي ومعنوي، فالحسي رفع الدرجات في الآخرة، والمعنوي المكانة عند الله تعالى، وقوله: **(المنتصبين)**: صفة لمحذوف تقديره: العلماء المنتصبين، أي: الذين نصبوا أنفسهم، سواءً كانوا قائمين أو قاعدين أو مضطجعين، وليس المرادُ بالانتصاب خصوصَ القيام، وقوله: **(الخافضين)**: هذا وصف ثانٍ، أي: العلماء المتذلّلين والخافضين جناحهم، "أي: جنابهم"[6] للطالبين؛ لأنّ المتعلم لا يحصل نفعه إلاَّ إذا كان العالمُ ليِّن الجناب[7] متواضعاً، وقوله: **(للمستفيد)** أي: لطالب الإفادة، إشارةً إلى أنَّه لا ينبغي للعالم أن يلين جنابه[8] إلاَّ لمن يُريد الإفادة، وأمَّا مَن يريدُ التعنُّت والتكبُّر فلا يلين جنابه[9] له زجراً لأمثاله، وقوله: **(الجازمين)**: وصف ثالث أي: القاطعين، وقوله: **(بأنَّ تسهيل النحو)**: من

رافع مقام المنتصبين لنفع العبيد، الخافضين جناحهم للمستفيد، الجازمين بأن تسهيل النحو

(١) [(...)] زيادة واجبة الذكر من (ب، ج).

(٢) باب الإضافة:٢٧.

(٣) في (ب، ج): إذا كان.

(٤) باب إعمال اسم الفاعل:٣٠، وصدره: كَفِعْلِهِ اسْمُ فَاعِلٍ فِي العَمَلِ

(٥) في (أ): فهي صفة، فأثبتنا ما في (ب، ج) لتلائم سياق ما قبله وما بعده.

(٦) في (ب، ج): "أي: الملينين جانبهم"، والجناب والجانب بمعنى واحد، يقال: رجل ليّن الجانب والجناب، أي سهل القرب. =: تهذيب اللغة:٨٤/١١، وأساس البلاغة ـ للزمخشري:١٥١/١، ولسان العرب:٦٩٢/١.

(٧) في (ب، ج): الجانب.

(٨) في (ب، ج): جانبه.

(٩) في (ب، ج): جانبه.

إضافة المصدر إلى فاعله؛ لأنّ النحو مسهلٌ، وفي قوله هنا: النحو مع قوله: رافع والمنتصبين والخافضين والجازمين براعة الاستهلال(١)، وهي أنْ يأتي المتكلم في أول كلامه بما يُشعر بمقصوده، إشارةً إلى أنَّه سيتكلم على علم النحو المتضمن للرفع والنصب والخفض والجزم، ثم إنَّ (النحو) لغةً(٢) له معانٍ منها: المِثْلُ، والجِهَةُ والقَصْدُ، واصطلاحاً(٣): حَدُّه على أنَّ علم التصريف غيرُ داخل فيه؛ لأنَّ المصنف لم يدخلـه **[٧: و]** ولم يتكلم عليه، علمٌ يُعرَف به أحوالُ الكلمة العربية إعراباً وبناءً، و(الحدُّ): هو أحد المبادئ العشرة(٤)، ومنها (الواضع)، والمشهور أنّ أوّل من وضعه سيدُنا علي بن أبي طالب (كرَّم الله وجهه)(٥)، وذلك أنَّ أبا الأسود الدؤلي(٦) قالت له ابنته: ما اشدُّ الحرِّ برفع (أشد)، وجر (الحر)، فظنَّ أنها تستفهمه فقال: شهرُنا كلُّه حرٌّ(٧)، فقالت: يا أبتِ إنَّما أردتُ التعجب(٨)، وكان حقُّها أنْ تقول: ما أشدَّ الحرَّ! ـ بفتح أشدَّ فعل

(١) =: التعريفات:٤٥.

(٢) =: الاشتقاق ـ لابن دريد:٥١٢/١، والصحاح، تاج اللغة وصحاح العربية ـ للجوهري:٢٥٠٣/٦.

(٣) =: التعريفات:٢٣٦، والتوقيف على مهمات التعاريف ـ للمناوي:٦٩٣/١.

(٤) المبادئ العشرة: اسم لمجموعة من المعاني والمعارف يتوقف عليها الشروع في طلب العلم، وهي مجموعة في قول محمد بن علي الصبان:

إنَّ مَبادِي كُلِّ فَنٍّ عَشَرَه ... الحَدُّ، وَالموضُوعُ، ثُمَّ الثَّمَرَه

وَنِسْبَةٌ، وَفَضْلُهُ، وَالوَاضِعْ ... وَالِاسْمُ، الِاسْتِمْدَادُ، حُكْمُ الشَّارِعْ

مَسَائِلٌ، والبَعْضُ بِالبَعْضِ اكْتَفَى ... وَمَنْ دَرَى الجَمِيعَ حَازَ الشَّرَفَا

ويُقصد بـ(الحد): التعريف الجامع لمسائل العلم ومباحثه، المانع من دخول غيره فيه، و(الواضع): أول من ابتدأ التدوين والتصنيف في العلم، ووضع أساسه وأرسى قواعده، =: الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة ـ لأبي يحيى السنيكي:٦٥، والقول السديد في علم التجويد ـ لأبي الوفا:٣٥/١، والروض المربع شرح زاد المستقنع ـ لمنصور بن يونس البهوتي:٨/١، ومصابيح الدرر في تناسب آيات القرآن الكريم والسور ـ لأبي العلاء عادل بن محمد:١٧/١، وإعانة الطالب في بداية علم الفرائض ـ لأحمد بن يوسف الأهدل:١٩/١.

(٥) في (ب، ج): رضي الله تعالى عنه.

(٦) هو ظَالِمُ بْنُ عَمْرِو بْنِ سُفْيَان، أبو الأسود الدؤلي، وَكَانَ شَاعِرًا مُتَشَيِّعاً، وَكَانَ ثِقَةً فِي حَدِيثِهِ، وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ لَمَّا خَرَجَ مِنَ الْبَصْرَةِ اسْتَخْلَفَه عَلَيْهَا، فَأَقَرَّهُ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ، وهو من كبار التابعين، من أصحاب علي، وأول من وضع النحو، له التعليقة الَّتِي أَلْقَاهَا عَلَيْهِ عَليّ بن أبي طَالب ـ رَضِي الله عَنهُ ـ (ت:٦٩هـ)، =: تاريخ الثقات ـ للعجلي:٢٣٨/١، وتاريخ العلماء النحويين ـ للتنوخي:١٦٤/١، ونزهة الألباء في طبقات الأدباء ـ لأبي البركات الأنباري:١٩، ووفيات الأعيان:٥٣٦/٢، وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة:٢٢/٢، وشذرات الذهب في أخبار من ذهب:٧٠/١.

(٧) في (ب): شهرنا جر، وخرّج ناشر نسخة(ب) هذه العبارة بقوله: شهرنا جر: بالجيم، من أسماء أشهُر الصيف القديمة.

(٨) في (ب، ج): إنّما أردت <الإخبار> والتعجب.

التعجب ونصب الحرّ ـ على أنّه مفعوله، فدخل على عليّ وقال: يا أمير المؤمنين خالطتْ لغةُ غير العرب لغتَهم، وأخاف أن تضمحل لغة العرب فضع لنا علماً، قال: وما ذاك؟ فاخبره بخبر ابنته فقال[١]: الكلام كلُّه لا يخرج عن اسم وفعل وحرف، انْحُ[٢] على هذا النحو، ومنهما فضله. وقد وردت به أحاديث منها قوله عليه السلام[٣]: **(أعربوا الكلامَ كي تُعربوا القرآن)**[٤]، وقد قال عمر رضي الله عنه: **(تعلموا العربية فإنَّها تزيد في العقل والمروءة)**[٥]، ومرَّ عمرُ بقوم وقد أخطأوا في الرَّمي فقال: سَوُّوا رميكم، فقالوا: نحن متعلمين ـ بالياء ـ فقال: **(لحنُكم عليَّ أشدُّ من سوءِ رميكم)**[٦]، سمعتُ رسول الله (ﷺ) يقول: **(رحِمَ اللهُ امرءاً أصلحَ مِن لسانه)**[٧]، وقال مالك[٨]: لو صرت من العلوم في غاية، ومن الفهوم في نهاية، فإنَّ ذلك يرجع لأصلين: كتابِ الله وسنةِ رسول الله، ولا سبيل إليهما إلا بمعرفة اللسان العربي[٩]، وقوله: **(ولا ترديد)**: المراد به التردّد؛ لأنَّ الترديد فعل الفاعل "وليس مراداً"[١٠]، وليس عطفه على ما قبله عطف تفسير[١١] كما

إلى العلوم من الله من غير شك ولا ترديد،

(١) في (ب، ج): فقال <له>.

(٢) في (ب، ج): <فالاسم كذا....الخ> وانحُ.

(٣) في (ب، ج): عليه <الصلاة> والسلام.

(٤) الفتح الكبير في ضم الزيادة إلى الجامع الصغير:١/١٨٦، وكنز العمال في سنن الأقوال والأفعال:٢٥/١٩٢.

(٥) =: شعب الإيمان ـ للبيهقي:٢/٢٥٧، وكنز العمال:١٠/٢٥١.

(٦) =: الحجة للقرّاء السبعة ـ لأبي علي الفارسي:١/٣٤٤، وشعب الإيمان:٣/٢١٠، وفيض القدير:٤/٣١.

(٧) =: المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة ـ للسخاوي:٢٨٥، وكنز العمال:١٠/٢٥١، والإيماء إلى زوائد الأمالي والأجزاء:٢/٢٥٣ـ٢٥٤.

(٨) أبو عبد الله، مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر الأصبحي الحميري، ولد في المدينة المنورة سنة (٩٣هـ)، فقيه ومحدث، وثاني الائمة الأربعة عند أهل السنة والجماعة، وصاحب المذهب المالكي في الفقه، توفي سنة (١٧٩هـ) ودفن بالبقيع، ويعد كتابه (الموطأ) من أوائل كتب الحديث النبوي. = ترجمته في: الطبقات الكبرى:٥/٤٦٥، وطبقات الفقهاء:٦٧، وسير أعلام النبلاء:٧/١٥٠، وتهذيب التهذيب ـ لابن حجر العسقلاني:١٠/٥، والأعلام:٥/٢٥٧.

(٩) =: الجوهر المنظوم في ختم مقدمة ابن آجروم ـ لأحمد بن الحاج سكيرج:٤.

(١٠) في (ب، ج): وليس بمراد.

(١١) هو تفسير للمعطوف وبيان له، وفائدته إيضاحُ متبوعهِ، وهو فرع من عطف البيان، =: حاشية الصبان على شرح الأشموني على الألفية:٢/٢١٢، وجامع الدروس العربية ـ لمصطفى الغلاييني:٣/٢٤١.

قيل[١]؛ لأنَّ شرطه أن يكون الثاني أظهر من الأول كقولك: عَسْجَد أي: ذَهَبٌ، وهذا ليس كذلك، والأولى أنَّه من عطف عام على خاص[٢] إذ الشكُّ ما استوى طرفاه، والتردد يشمل ذلك والظن والوهم، وقوله: **(والصلاة والسلام)**: إنما أوتي[٣] بهما بعد ما ذكر؛ لأنَّ النبي عليه السلام[٤] هو الواسطة العظمى وشكر الوسائط واجبٌ، وامتثالاً لقوله عليه السلام[٥]: **(مَنْ صَلَّى عليَّ في كتابٍ لم تزلِ الملائكةُ تُصلِّي عليه ما دام اسمي في ذلك الكتاب)**[٦]، وقد عُلِم أنَّ الصلاة من الله رحمة، ومن الملائكة استغفار، ومن الآدميين دعاء، والجملة خبرية لفظاً، قصد بها إنشاء الدعاء، وهما واجبان مرة في العمر[٧]، وقوله: **(على سيدنا)**: متعلق بمحذوف خبر الصلاة[٨]، والسيّد: الحليم الكريم، ويطلق على **[٧: ظ]** المالك، وفي كلامه استعمال السيد في غير الله تعالى، وفي المسألة أقوال ثلاثة:

[الأول][٩]: جواز إطلاقه على الله تعالى وعلى غيره، وهو المشهور الذي عليه الكتاب والسُّنة.

الثاني: أنه يمتنع إطلاقه على الله تعالى.

الثالث: عكسه ويدل له ما ورد أنّه ـ عليه السلام ـ قيل له: يا سيِّد، فقال: **(السيِّدُ هو اللهُ)**[١٠].

وقوله: **(محمد)**: بدل أو عطف بيان لا نعت؛ لأنَّ العلَم يُنعت ولا ينعت به[١١]، وهو علَمٌ

والصلاة والسلام على سيدنا محمد

(١) قال أبو النجا في حاشيته:٤ ((قوله: من غير شكٍ، أي: من غير تردد؛ لأن الشك هو التردد بين أمرين لا مزية لأحدهما على الآخر، فعطف الترديد عليه عطف تفسير، وكون العطف للتفسير إذا أريد بالترديد المساوي فقط، أما إذا أريد المطلق الأعم من الراجح والمرجوح والمساوي كان عطف عام على خاص)).

(٢) في (ب، ج): من عطف العام على الخاص. (٣) في (ب، ج): أتى.

(٤) في (ب، ج): عليه <الصلاة> والسلام. (٥) في (ب، ج): عليه <الصلاة> والسلام.

(٦) =: المعجم الأوسط ـ للطبراني:٢٣٢/٢، والمغني عن حمل الأسفار في الأسفار ـ للحافظ العراقي:٣٦٧، وكنز العمال:٥٠٧/١.

(٧) أي: الصلاة والسلام واجبان مرة في العمر.

(٨) في (ب، ج): خبر الصلاة <والسلام>.

(٩) زيادة يقتضيها السياق.

(١٠) =: سنن أبي داود:٢٥٤/٤، وفتح الباري ـ لابن حجر العسقلاني:٤١٢/٧، وعمدة القاري:٤١٢/١٧، ومرقاة المفاتيح ـ للهروي:٣٠٧٤/٧.

(١١) قال الزجاجي: ((من الأسماء ما يجوز أن ينعت في حال وينعت به في أخرى، ومنها ما ينعت ولا يجوز أن ينعت به البتة، ومنها ما لا يجوز أن ينعت ولا ينعت به، وأما ما ينعت ولا ينعت به فالأسماء الأعلام نحو: محمد وجعفر وزيد وما أشبه ذلك))، اشتقاق أسماء الله:٢٥٩، ونتائج الفكر في النَّحو ـ للسُّهَيلي:٤٢/١، ومغني اللبيب:٧٤٣.

على نبينا (ﷺ) سمَّاه بذلك جدُّه عبد المطلب في سابع ولادته [(لرؤيا)][1] رآها، وهي أنَّ عموداً من نورٍ خرج من ظهره، فانتشر طرَفُه بالمشرق وطرَفُه بالمغرب، وطرَفُه بالسَّماء [(وطرَفُه بالأرض)][2]، ثم عاد شجرة خضراء، فأوَّلوا له ذلك بولدٍ يكون له، يحمدُه أهل السَّماء وأهل الأرض[3]، فكان الأمرُ كذلك، فهو في الأرض محمَّد، وفي السَّماء أحمد، وفي الجنَّة أبو القاسم، وفي جواز التسمية باسمه والتكنية بكنيته وامتناعهما وجواز التسمية دون التكنية أقوال، وقوله: **(المعرَّب)**: أي: المبين، نعتُ محمَّدٍ لا لسيدنا؛ لما فيه من الفصل بين النعت والمنعوت بالبدل أو عطف البيان[4]، والإعراب لغةً: يُطلق على البيان ـ كما يأتي ـ وقوله: **(باللسان)**: يحتمل أن يراد به الجارحة، فيكون معنى وصفهِ بالفصاحة خُلوصُه من اللكنة والعجز عن النُّطق، ويُحتمل أنْ يُراد به الألفاظ من باب إطلاق المحل على الحال فيه فتكون الفصاحة على بابها، وقوله: **(عمَّا في ضميره)**: أي قلبه وخاطره والإضافة للعموم، أي: جميع ما في قلبه، وقوله: **(من غير غرابة...الخ)**: متعلق بالمعرَّب، والغرابة: كونُ الكلمةِ وحشيةً غيرَ ظاهرةِ المعنى ولا مأنوسةِ الاستعمال، كقوله: **(ما لكم تَكَأْكَأتُم عَليَّ كَتَكَأْكِئكُم على ذِي جِنَّةٍ افرَنْقَعوا)**[5] أي: ما لكم اجتمعتم علي كاجتماعكم على صاحب جنون تفرَّقوا، والتنافر كونُ الكلمةِ ثقيلةً على اللسان والنُّطقُ بها عسيرٌ، ثم هو إمَّا في الحروف وإمَّا في الكلمات، فأمَّا الذي في الحروف فهو وصف في الكلمة يُوجب ثقلها على اللسان نحو: مستشزرات[6] بمعنى مرتفعات، وأما الذي في الكلمة فكونها ثقيلة مع عسر النطق بها كقوله:[7]

وَقَبْــرُ حَــرْبٍ بِمَكَانٍ قَفْــرِ وَلَيْسَ قُــرْبَ قَبْرِ حَرْبٍ قَبْرُ

المعرَّب باللسان الفصيح عمَّا في ضميره من غير غرابةٍ ولا تنافرٍ ولا تعقيد،

(١) في (أ، ج): لرؤية (بالتاء) فأثبتنا ما في (ب)؛ لأنها رؤية حلمية وليست بصرية، =: جمهرة اللغة:٢٣٥/١، والصحاح:٢٣٤٩/٦، ولسان العرب:١٥٤١/٣.

(٢) [(...)] زيادة واجبة من (ب، ج).

(٣) =: السيرة النبوية وأخبار الخلفاء ـ لابن حبان:٥٣/١.

(٤) قال الأزهري في التصريح:١٢٤/٢((والإتباع بعد القطع لا يجوز لما فيه من الفصل بين النعت والمنعوت بجملة أجنبية، ولما فيه من الرجوع إلى الشيء بعد الانصراف عنه)).

(٥) ينسب هذا القول إلى عيسى بن عمر الثقفي، وهو إمام في النحو والعربية والقراءة، (ت ١٤٩هـ).=: توضيح المقاصد والمسالك ـ للمرادي:٨٣٦/٢ ، وبغية الوعاة:٢٣٨/٢.

(٦) لفظة مستشزرات مما يقبح استعمالها لثقلها، وقد ذكرها امرؤ القيس في ديوانه:٤٣/١، والبيت هو:

غَدائِرُهُ مُسْتَشْزِراتٌ إلى العُلاَ تُضِلُّ المدارَى في مُثَنّىً ومُرْسَلِ

(٧) من الرجز، مجهول القائل، =: دلائل الإعجاز ـ للجرجاني:٦٠/١، وشرح شافية ابن الحاجب ـ للرضي:٤٨٧/٤، والإيضاح في علوم البلاغة ـ للقزويني:٩/١.

والتعقيدُ كونُ الكلامِ معقَّداً، لا يظهرُ معناه بسهولةٍ كقوله:[١]

وَمَا مِثْلُهُ فِي النَّاسِ إِلَّا مُمَلَّكًا أَبُــو أُمِّــهِ حَيٌّ أَبُــوهُ يُقَارِبُهْ

وقولُه: **(وعلى آله)**: أتى بالصلاة **[٨: و]** على الآل بعد الصلاة على النبي (ﷺ) لقوله عليه السلام: **(إياكُمْ والصَّلاةِ البَتْراء، قالوا: وما هي الصلاةُ البتراءُ يا رسولَ الله؟ قال: أنْ تصلُّوا عليَّ دونَ آلي)**[٢]، والمرادُ بالآل هنا: أتقياء أمته، لا من تحرم عليهم الزكاة؛ لأنَّ المشهور أنَّ المقام إذا كان مقام الدعاء ـ كما هنا ـ [(فالأولى)][٣] حمله على العموم؛ لأنَّ الدعاء مهما كان أعمّ، كان إلى الإجابة أقرب، وقال سيبويه[٤]، أصله: أهلٌ، وقال الكسائي[٥]: أصله أوَّلٌ، ويدلُّ لكل منهما التصغير، فقد صُغّر على أُهَيْل وأُوَيْل، والكلام فيه معلوم[٦].

وقوله: **(وأصحابه)**: جمع (صَحِب) بكسر الحاء +والقصر+[٧]، كفَرِح، مخفَّف صاحب، وليس جمعاً لصاحب ـ بألف بعد الصاد ـ قبل تخفيفه، إذ لا يجمع فاعل على أفعال، ولا جمعاً لصَحْب بسكون الحاء؛ لأنَّ (فَعْل)[٨] الصحيحَ العين لا يُجمع على أفعال بخلاف المعتل، فإنَّه

وعلى آله وأصحابه

(١) البيت من الطويل، وهو منسوب للفرزدق، لكنه ليس في ديوانه، وكان حقه أن يقول: وما مثله في الناس حيٌّ يقاربه إلاَّ أبو أمه أبوه، وقد مدح الشاعر بهذا البيت خال هشام بن عبد الملك، فقال: ما في الناس حي يقارب خال هشام إلاَّ هشام الذي أبو أمه أبوه، يعني أن جد هشام لأمه هو أبو هذا الممدوح، =: الكامل في اللغة والأدب ـ للمبرد:٢٨/١، والأصول في النحو ـ لابن السراج:٤٦٧/٣، والخصائص:٣٣٠/١، والإيضاح في علوم البلاغة:١٠/١، والمزهر في علوم اللغة وأنواعها ـ للسيوطي:٤١٨/٣.

(٢) =: الصواعق المحرقة على أهل الرفض والضلال والزندقة ـ لابن حجر الهيتمي:٤٣٠/٢.

(٣) [(...)] زيادة واجبة من (ب، ج).

(٤) هو أبو بشر، عمرو بن عثمان بن قنبر، تلميذ الخليل بن أحمد الفراهيدي، ومعنى سيبويه في الفارسية رائحة التفاح، توفي سنة (١٨٠هـ). =: أخبار النحويين البصريين ـ للسيرافي:٦٣، وتاريخ العلماء النحويين:٩٠، ووفيات الاعيان:٤٦٣/٣، والعبر في خبر من غبر ـ للذهبي:٥١/١.

(٥) أبو الحسن، علي بن حمزة، المعروف بالكسائي النحوي، أحد أئمة القراء من أهل الكوفة، ولد بإحدى قراها، وتنقل في البادية وسكن بغداد، وهو مؤدب الخليفة الرشيد وابنه الأمين، (ت:١٨٩هـ). =: العبر في خبر من غبر:٣٠٢/١، وبغية الوعاة:١٦٢/٢، والأعلام:٢٧١/٩.

(٦) =: سر صناعة الإعراب ـ لابن جني:١٠٥/١، ومشكل إعراب القرآن ـ لمكي القيسي:٩٣/١، والمفتاح في الصرف ـ للجرجاني:٩٦، والممتع الكبير في التصريف ـ لابن عصفور:٢٣٠، ولسان العرب:٣٢/١١، وشرح الأشموني:١٨/١.

(٧) +...+ ليس في (ب، ج).

(٨) في (ب، ج)، لأن فَعْلاً.

"يجمع عليه كثوب"[١] وأثواب، وبيت وأبيات[٢]، "والصحابي كل من اجتمع مؤمناً بمحمد (ﷺ)"[٣] سواء رآه أو لم يره؛ ليدخل ابن أم مكتوم الأعمى[٤] الذي نزل فيه قوله تعالى: ﴿**عَبَسَ وَتَوَلَّى* أَن جَاءهُ الْأَعْمَى**﴾[٥]، ولا بدَّ من زيادة: ومات على ذلك[٦].

وقوله: **(أولي)** : بمعنى أصحاب، نعت لما قبله مخفوض بالياء؛ لأنَّه من جملة ما ألحق بجمع المذكر السالم، وفي الألفية[٧]:

أولو وعالمونَ عِلِّيُونَا

والفصاحةُ[٨]: إمَّا في المفرد، أو في الكلام، أو في المتكلِّم، ففصاحة المفرد: خلوصه من تنافر الحروف والغرابة، ومخالفة القياس اللغوي، فالتنافر والغرابة قد تقدَّم معناهما، ومخالفة القياس اللغوي: أنْ تكون الكلمة على خلاف أمثالها، وخلاف ما ثبت عن الواضع، كالأجْلَلِ في قوله[٩]:

الحَمْدُ لله العَلِيِّ الأجْلَلِ

القياسُ: الأجلّ بالإدغام[١٠]، وفي الكلام: خلوصه من ضعف التأليف وتنافر الكلمة[١١] ومن

أولي

(١) في (ب، ج): يجمع على أفعال، نحو: ثوب

(٢) =: اللباب في علل البناء والإعراب ـ للعكبري:١٨١/٢، والشافية في علم التصريف ـ لابن الحاجب:٤٣.

(٣) في (ب، ج): والصحابي كل من اجتمع بالنبي (صلى الله عليه وسلم) مؤمناً به.

(٤) عمرو بن قيس بن زائدة بن الاصمّ، صحابي شجاع، كان ضرير البصر، أسلم بمكة، وهاجر إلى المدينة بعد وقعة بدر، وكان يُؤذِّن للرسول (ﷺ) مع بلال، توفي سنة (٢٣هـ) في المدينة قبيل وفاة عمر بن الخطاب. = ترجمته في: أسد الغابة:٢٧٧/٣، والإصابة في تمييز الصحابة ـ لابن حجر العسقلاني:٤٩٤/٤، والأعلام:٨٣/٥.

(٥) سورة عبس، الآية ١-٢.

(٦) =: التعريفات:١٣٢، والكليات:٥٨٥.

(٧) باب المعرب والمبني:٥، وعجزه: وَأَرَضُونَ شَذَّ وَالسِّنُونَا

(٨) قال ابن سنان الخفاجي في سر الفصاحة:٥٨، ((الفصاحة: الظهور والبيان، ومنها أفصح اللبن إذا انجلت رغوته، وفصح فهو فصيح، قال الشاعر: وتحتَ الرغوةِ اللبنُ الفَصيحُ

ويقال: أفصحَ الصبحُ إذا بدأ ضوؤه، وأفصحَ كلُّ شيء إذا وضَحَ، وفي الكتاب العزيز: ﴿وَأَخِي هَارُونُ هُوَ أَفْصَحُ مِنِّي لِسَاناً فَأَرْسِلْهُ مَعِيَ﴾ [القصص:٣٤]))، و=: التعريفات: ١٦٧.

(٩) من الرجز وهو صدر بيت للشاعر: أبي النجم العجلي في ديوانه:٣٣٧، وعجزه: الواحدِ الفردِ القديمِ الأوّلِ.

(١٠) القياس فيه: (الأجلّ) بالإدغام، ولا مسوّغ لفكّه. =: الخصائص:٢٠٥/١، والصحاح:٩٨/١، والإيضاح في علوم البلاغة:٢٦/١.

(١١) في (ب، ج): وتنافر الكلمات.

التعقيد، فمن ضعف التأليف: الإضمار قبل الذكر، نحو: ضَرَبَ غلامُه رجلاً، برفع غلام فاعل، ونصب رجل مفعول، والتنافر والتعقيد تقدَّما، وفي المُتكلِّم ملكةٌ يقتدر بها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح، والبلاغة[١]: في الكلام والمتكلم فقط، ففي الكلام مطابقته لمقتضى الحال مع فصاحة مفرداته، والحال: هو الأمر الداعي للمتكلم، مثاله: إذا كان المتكلم خالي **[٨: ظ]** الذهن فمطابقة الحال أن تلقي له الكلام من غير تأكيد كقولك: زيدٌ قائمٌ، وإن كان شاكاً فمطابقة الحال حسن التأكيد بأن تقول: إنَّ زيداً قائمٌ، وإن كان منكراً فيجب التأكيد [(بحسب الإنكار، فكلما زاد الإنكار زيد في التوكيد)][٢]، كقوله تعالى: ﴿**إِنَّا إِلَيْكُم مُّرْسَلُونَ**﴾[٣] فالتأكيد أولاً بإنَّ والجملة الاسمية، فلما بالغوا في الإنكار بقولهم: ﴿**مَا أَنتُمْ إِلاَّ بَشَرٌ مِّثْلُنَا**﴾[٤] زِيدَ التأكيدُ باللام، فقال الله تعالى: ﴿**إِنَّا إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ**﴾[٥] [(فأكَّد بالقسم المشار له بـ(ربنا يعلم) واللام واسمية الجملة)][٦]، وفي المتكلم ملكة في النفس يقتدر بها على كلام بليغ، **(والتجويد)**: بالواو، بمعنى الذين جودوا الحروف في المقال، وفي نسخة، والتجريد: بالراء أي: الذين تجردوا عن النقائص، والمناسب "لما قيل"[٧] نسخة الواو[٨].

وقوله: **(وبعدُ)**: هي من الأسماء اللازمة للإضافة، وقد تفردُ عنها لفظاً، فتبنى على الضم، وعلَّةُ بنائها شبهها بحروف الجواب كـ(نعم وبلى) في الاستغناء بها عما بعدها مع ما انضم إليها من شبه الحرف في الجمود والافتقار[٩]، وهذا أولى ما علَّل به بناؤها، وبُنيت على حركة لتعذُّر السكون، وكانت خُصوص ضمة؛ لأنّها حركة لا تعطى لها حالة الإعراب؛ لأنَّها /في الإعراب/[١٠] إما مجرورة بـ(مِن) أو منصوبة على الظرفية، وتكون ظرف زمان كقولك: جئت بعد

الفصاحة والبلاغة والتجويد، وبعد:

(١) =: سر الفصاحة:٢٣٤، والتعريفات:٤٦.

(٢) [(...)] زيادة واجبة من (ب، ج).

(٣) سورة ياسين، الآية: ١٤.

(٤) سورة ياسين، الآية: ١٥.

(٥) سورة ياسين، الآية: ١٦.

(٦) [(...)] زيادة واجبة من (ب، ج).

(٧) في (ب، ج): كما قيل.

(٨) أي: المناسب لهذا المقام هو التجويد لا التجريد.

(٩) =: الكتاب:٢٨٥/٣، واللمحة في شرح الملحة ـ لابن الصائغ:٩٠٤/٢، وشرح قطر الندى:٢٥٨، وشرح شذور الذهب ـ للجوجري:٢٥٩/١.

(١٠) /.../ من استدراك الناسخ على المتن.

عمرو، وظرف مكان نحو: دارُ زيد بعدَ دارِ عمرو، ويُحتمل أن تكون في كلام الأزهري ظرفَ زمان، بأن يكون المعنى: وبعد الزمان الذي ذكرت فيه ما مرَّ، فهذا...إلخ، ويُحتمل أنْ تكون ظرفَ مكان، أي: وبعدَ المكان الذي "كتبتُ فيه"[١] كذا، فهذا...إلخ، والفاءُ بعدها زائدة على توهم (أمّا) إشعاراً بلزوم ما بعدها لما قبلها، وقيلَ، الأصلُ: أمَّا بعدُ، فحذف (أمَّا) وعوض منها الواو، و(أمَّا) هذه مجردة عن معنى التفصيل[٢]، وقوله: **(فهذا شرحٌ)**: الإشارة إلى ما في الذهن، سواء كان وضع الخطبة سابقاً على الشرح أو متأخراً؛ لأنَّ المشار إليه هو المعاني؛ لأنَّها المقصودة بالذات، ولا يخفى أنَّ المعاني أمور ذهنية لا خارجة[٣]، فإن قلتَ: أسماء الإشارة لا يشار بها إلا لمشاهد محسوس بحاسة البصر، والأمور الذهنية ليست كذلك، قلتُ: لمّا كانت هذه المعاني مستحضرة في الذهن استحضاراً تاماً، نزّلوها منزلة المحسوس، قاله بعض المحققين[٤]، و(الشرح): ألفاظ مرتبة ترتيباً خاصَّاً باعتبار دلالتها على معانٍ**[٩: و]** مخصوصةٍ، وقوله: **(لطيفٌ)** أي: صغيرُ الجُرم كثيرُ المعاني، وهو كما قال ـ رحمه الله ـ لأنّه يأتي بلفظ موجز ويستفاد منه معانٍ كثيرة ـ كما يأتي ـ وقوله: **(لألفاظ الآجرومية)**: متعلق بمحذوف، صفة (شرح)، واللام بمعنى (على) أي: موضوع على ألفاظ الآجرومية، ولا يتعلق بـ(شرح)؛ لأنّه وإن كان مصدراً في الأصل، فلا ينحلُّ الآن لـ(أنْ والفعل)، وإضافة الألفاظ إلى الآجرومية، "إمَّا من إضافة المسمَّى إلى الاسم"[٥] أي: الألفاظ المسماة بالآجرومية، أو أنّها للبيان، أي: الألفاظ التي هي الآجرومية، وعلى كلٍّ يلزم من شرح الألفاظ شرح المعاني، والآجرومية منسوبةٌ إلى مؤلفها ابن آجروم؛ لأنّه إذا نُسب للمركَّب الإضافي المبدوء بـ(أب أو ابن) كما هنا، يحذف صدره وينسب إلى عجزه، وفي الألفية[٦]:

وَانسُبْ لِصَدْرِ جُمْلَةٍ وَصَدْرِ ما ... رُكِّبَ مَزْجَاً وَلِثَانٍ تَمَّمَا

إضَافَةً مَبْدُوءةً بِابْنٍ أَوَ ابْ ...

فهذا شرح لطيف لألفاظ الآجرومية

(١) في (ب، ج): كتب فيه.

(٢) =: الأزهية في علم الحروف ـ للهروي:١٤٤، وفتح المتعال على القصيدة المسماة بلامية الأفعال ـ للرائقي:١٧٩، والنحو الوافي ـ لعباس حسن:٤/٥١١.

(٣) في (ب، ج): خارجية.

(٤) =: تعليق الدرة الشنوانية في شرح الآجرومية، اللوحة:٨/ظ، وحاشية أبي النجا:٥.

(٥) في (ب، ج): إما من إضافة الاسم إلى المسمى، وما في (أ) هو الصحيح؛ لأنَّه أراد إضافة المسمى بالآجرومية إلى الاسم وهو الشرح.

(٦) باب النسب:٥٨، وعجز البيت الثاني هو: أَوْ مَالَهُ التَّعْرِيفُ بِالثانِي وَجَبْ.

ومؤلفُها هو الإمامُ أبو عبد الله، محمد بن محمد بن داوود الصنهاجي، المعروف بابن آجروم بهمزة ممدودة وضم الجيم، ووجد بخط المؤلف أجروم بهمزة غير ممدودة، ومعنى آجروم بلغة البربر: الفقير الصوفي، وكان إماماً جليلاً حافظاً متقناً صالحاً، ويدلُّك على صلاحه أنَّ الله جعل الإقبال على كتابه، فصار غالبُ الناس أوَّلَ ما يقرأ بعد القرآن العظيم هذه المقدمةَ، فيحصلُ له النفع في أقرب مدَّة، وكيف [(لا)][1] وقد ألَّفها تجاهَ الكعبة الشريفة، وله تآليف وأشياخ منهم: أبو حيَّان[2]، ولد سنة (اثنتين وسبعين وستمئة) بمدينة فاس، في السنة التي توفي فيها ابن مالك، وتوفي يوم الاثنين بعد الزوال لعشر بقيت من صفر سنة (ثلاثٍ وعشرين وسبعمئة) في السنة التي ولد فيها ابن عَرَفة[3]، فعمره إحدى وخمسون سنة، ودفن بباب الجديد[4]، ويعرف الآن بباب الحمراء بفاس[5]، وكان كثيراً ما يتبع الكوفيين في التعبير كقوله بالخفض[6]، وفيما زادوه على البصريين كـ(كيفما) ، فإنها لا تجزم إلاَّ عندهم[7]، كان الله للجميع، وقوله: (**في أصول علم**

في أصول علم

(١) [(...)] زيادة يقتضيها السياق من (ب، ج).

(٢) هو أثير الدين، محمد بن يوسف بن علي بن حيان الأندلسي الجياني الغرناطي، (ت:٧٤٥هـ). = ترجمته في: الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة ـ لابن حجر العسقلاني:٤٧/١، وبغية الوعاة:٢٨٠/١، وطبقات المفسرين ـ للداوودي:٢٨٧/٢، والبدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع ـ للشوكاني:٢٧٩/٢ـ٢٨٢.

(٣) أبو عبد الله، محمد بن محمد بن عرفة، الوَرْغَمي، نسبة إلى (ورغمة) وهي قرية من قرى أفريقيا، وكان إمام تونس وعالمها وخطيبها في عصره، (ت:٨٠٣ هـ)، =: ترجمته في: الديباج المذهّب في معرفة أعيان علماء المذهب لبرهان ـ الدين اليعمري:٣٣١/٢، وشرح حدود ابن عرفة ـ لأبي عبد الله الرصاع:٥، والضوء اللامع لأهل القرن التاسع:٢٤٠/٩، وبغية الوعاة:٢٢٩/١، والأعلام:٤٣/٧. ولم تذكر كتب التراجم التي رجعنا إليها أنه ولد سنة (٧٢٣هـ)، كما زعم ابن الحاج، أي أن وفاة ابن آجروم لم توافق سنة ولادة ابن عرفة.

(٤) في (ب، ج): بباب الجيزيين.

(٥) هكذا قال ابن الحاج والحلاوي شارح الآجرومية من قبله، ولم نطلع على شرحه، لكن السيوطي في بغية الوعاة:٢٣٩/١، قال ما نصه: ((قال الحلاوي [ت: ٨٨٣هـ] في شرحه للجرومية: وكان مولد مؤلف الجرومية عَام اثْنَتَيْنِ وَسبعين وسِتمِائَة، وَكَانَت وَفَاته سنة ثَلَاث وَعشْرين وَسَبْعمائة فِي شهر صفر الْخَيْر، وَدفن دَاخل بَاب الْجَدِيد بِمَدِينَة فاس بِبِلَاد الْمغرب))، أما الآخرون الذين ترجموا لابن آجروم فيذكرون أنه دُفن في باب الجيزيين الذي يسمى حالياً بباب الحمراء، =: جذوة الاقتباس في ذكر من حل من الأعلام مدينة فاس ـ لابن القاضي المكناسي:٢٢٢، وسلوة الأنفاس وحادثة الأكياس بمن أقبر من العلماء بفاس:١٢٧/٢، والجوهر المنظوم في ختم مقدمة ابن آجروم:٢.

(٦) ويقابله في اصطلاح البصريين الجر، =: المصطلح النحوي ـ لعوض حمد القوزي:٩٠.

(٧) من المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين، =: الإنصاف:٥٢٩/٢.

العربية): متعلق بمحذوف، حال من ألفاظ الآجرومية، أي: حال كون الألفاظ موضوعةً في أصول علم العربية، وليس المراد أنَّه ذكر في هذه المقدمة جميع أصول علم العربية؛ لأنّ ذلك لا يمكن هنا؛ لصغر هذه المقدمة جداً، بل المراد في جنس أصول علم العربية، والجنس يصدق بالقليل والكثير، وفروع علم العربية تابعة لأصولها، وقوله: **(ينتفع به المبتدئ)**: اعلم أنَّ المبتدئ: مَن شرَع في الفن ولم يستقل بتصوير المسائل، والمتوسط: مَن **[٩: ظ]** أحاط بجملة من الفن، واستقل بتصوير المسائل، ولم يقدر على إقامة الدليل، والمنتهي: من أحاط بغالب الفن واستحضر غالب مسائله وقدِر على إقامة الدليل، ولما كان نفع هذا الشرح للمبتدئ أعمَّ؛ لأنَّه ينقله من الجهل إلى العلم، خصَّه به، وإلاَّ فهو نافع لغيره أيضاً، ولذا قال: **(ولا يحتاج إليه المنتهي)**، ولم يقل: ولا ينتفع به المنتهي، ويحتمل أنَّه قال ذلك هضماً لنفسه، وإلاَّ فالمنتهي قد يحتاج إليه إمَّا بتذكر مسألة أو مراجعة أو استفادة فائدة لم تكن في غيره من الكتب المطولات؛ لأنَّه قد يوجد في النهر ما لا يوجد في البحر، ولم يذكر المتوسط؛ لأنَّه منتهٍ بالنسبة لما أتقنه، مبتدٍ بالنسبة لما لم يتقنه، فهو داخل فيهما، وعلَّق ذلك على مشيئة الله تبركاً وامتثالاً لقوله تعالى: ﴿**وَلَا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَداً* إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ**﴾[١]، وقوله: **(عملته)**: أي وضعته وألفته، وقوله: **(للصِّغار في الفنِّ)**: جمعُ صغير، والمراد به المبتدئ، لا فرقَ بين كونِه "صغيراً"[٢] أو كبيراً؛ ولذا زاد: (في الفن)، وعطفُ (الأطفال) عليه من عطف خاص على عام، ونكتته أنَّ غالبَ من يقرأ هذه المقدمة هم الأطفال، وقيل: من عطف المرادف[٣]، وقوله: **(لا للممارسين)**: جمع ممارس، اسم فاعل من مارسَ إذا تكرَّرَ وتردَّدَ على العمل، وقوله: **(في العلم)**: (أل): للعهد، والمعهود علم النحو، وأظهر في موضع الإضمار زيادة في البيان، وقوله: **(مِن فُحول الرِّجال)**: فحول: جمع فَحْل، وهو من الإبل المعدّ للضراب، والعربُ لا تعدُّ للضراب إلاَّ الجملَ الجيّد الأصيل، وكنّى به هنا عن كبار الهمَّة، وإضافة فحول للرجال من إضافة المشبه للمشبه به، والأصل: الرجال الذين هم كالفُحول، وقوله: **(حملني عليه)**، أي: كان السبب الحامل لي على وضع هذا الشرح بحاله ومقاله، وقوله: **(شيخُ الوقت)**: أي: المعظَّم في هذا الزمان؛ لتلقيه الأسرار عن ربه، المتصرِّف ظاهراً وباطناً، وقوله: **(والطريقة)**: مراده بها: طريق السادات

العربية، ينتفع به المبتدي ـ إن شاء الله تعالى ـ ولا يحتاج إليه المنتهي، عملته للصغار في الفن والأطفال لا للممارسين للعلم من فحول الرجال، حملني عليه شيخ الوقت والطريقة،

(١) سورة الكهف: الآيتان: ٢٣ـ٢٤.

(٢) في (ب، ج): صغيراً <في السن>.

(٣) =: حاشية أبي النجا:٦.

الصوفية[١]، وقوله: **(ومعدن السلوك)** "معدن: اسم طريق"[٢]، والسلوك: مصدر سلك، أي: وطريق السلوك التي توصل المريد[٣] إلى الله تعالى، وقوله: **(والحقيقة)**: هي أن يودعه الله نوراً يستوي عنده الظاهر والباطن، والحاضر والغائب، وإنَّما قال: حملني عليه...إلخ، إشارةً إلى أنَّ الله تعالى إنَّما فتح عليه بسبب صحبة هذا الولي[٤]، وكذلك غالب من يُشار إليهم من علماء الظاهر "إنما يحصل نفعه والنفع به"[٥] بسبب صحبة ولي من علماء الباطن[٦]، كابن النحاس بسبب أبـي العباس المرسي، **[١٠: و]** وكعز الدين بن عبد السلام[٧] بصحبة أبي الحسن

ومعدن السلوك والحقيقة،

(١) و((التصوف: هو علم يعرف به كيفية السلوك إلى حضرة ملك الملوك، وتصفية البواطن من الرذائل، وتحليتها بأنواع الفضائل، وأوله علم، ووسطه عمل، وآخره موهبة)) معراج التشوف إلى حقائق التصوف ـ أحمد بن عجيبة الحسني:٤، و=: قواعد التصوف ـ أحمد زروق:٢، ونور التحقيق ـ حامد صقر:٩٣.

(٢) في (ب، ج): المراد بالمعدن هنا الطريق.

(٣) الْمُرِيدُ فِي اصْطِلَاحِ الصوفية: ((هُوَ الَّذِي قَدْ شَرَعَ فِي السَّيْرِ إِلَى اللَّهِ، وَهُوَ فَوْقَ الْعَابِدِ وَدُونَ الْوَاصِلِ، وَهَذَا اصْطِلَاحٌ بِحَسْبِ حَالِ السَّالِكِينَ، وَإِلَّا فَالْعَابِدُ مُرِيدٌ، وَالسَّالِكُ مُرِيدٌ، وَالْوَاصِلُ مُرِيدٌ، فَالْإِرَادَةُ لَا تُفَارِقُ الْعَبْدَ مَا دَامَ تَحْتَ حُكْمِ الْعُبُودِيَّةِ))، مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين ـ لابن قيّم الجوزية:٣/٢٠٥، و=: التعرُّف لمذهب أهل التصوف ـ لأبي بكر الكلاباذي:١٣٩، ودراسات في التصوف ـ لإحسان إلهي الباكستاني:١٠١.

(٤) الولي: هو الناصر والمحب لدين الله، الذي اختصه الله بعنايته وتوفيقه واصطفاه من بين عبيده، وهو دون الأنبياء في المرتبة والمنزلة، إذ لا أحد يصل إلى رتبة الأنبياء مهما ارتقى في مراتب الولاية، لذلك فالولي ليس بمعصوم من الخطأ، =: التعرف لمذهب أهل التصوف:٧٤، والمقصد الاسنى في شرح أسماء الله الحسنى ـ للطوسي:١٣٠، وأصول الدين ـ للغزنوي:١٦٣، ولطائف المنن ـ لابن عطاء الله السكندري:٣٩.

(٥) في (ب، ج): إنما حصل نفعهم والنفع بهم.

(٦) علم الباطن عند الصوفية يسمى بعلم القلب، وهو سر من أسرار الله تعالى وحكمة من حكمته يقذفه في قلب من يشاء من عباده، وغلاة المتصوفة سموا: علم الشريعة الذي يشتمل على تفصيل أحكام الجوامع بعلم الظاهر، وهو العلم الذي يتأتي للعامة من المسلمين، وسموا علم هواجس النفس: علم الباطن، =: مدارج السالكين:٢/٢٤، ودراسات في التصوف:٥٩.

(٧) هو الشيخ عز الدين بن عبد السلام بن عبد العزيز بن أبي القاسم بن حسن بن محمد بن مهذب السلمي أبو محمد، شيخ الإسلام، ولد في دمشق سنة (٥٧٧هـ)، وأخذ العلم عن فخر الدين بن عساكر والآمدي، وكان مصاحباً لأبي حسن الشاذلي، توفي في القاهرة سنة (٦٦٠ هـ)، =: ترجمته في: لطائف المنن:٧٧، وفوات الوفيات:١/٢٨٧-٢٨٨، وحسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة ـ للسيوطي:١/٣٠٤، والكواكب الدرية في تراجم السادة الصوفية ـ لعبد الرؤوف المناوي:٢/١١٠.

الشاذلي[١]، وقوله: **(العارف بربه)**: "بالكشف"[٢] والعيان، لا بالدليل والبرهان، وإلاَّ فلا خصوصية له بذلك، وقوله: **(وأعاد علي)**: ضمّن أعاد معنى أفاض، فلذلك عدّاه بـ(على) وقدّم نفسه تبعاً لقوله تعالى: ﴿**رَبِّ اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ**﴾[٣]، وقوله: **(من صالح دعواته)**: من إضافة الصفة للموصوف، أي: من دعواته "الصالحات"[٤]، وقوله: **(إنَّه)**: يصح فتح الهمزة على تقدير لام العلة[٥]، ويصح كسرها على الاستئناف، "كأنه قيل له: لِمَ سألتَ هذا من الله"[٦]، +ولم تسأله من شيخك؟+[٧] فأجاب: [(إنّه)][٨]، ومعنى (جدير): حقيق.

ثم كان ينبغي للأزهري أن يأتي بعد (جدير) بالبسملة ويكتبها بالحمرة؛ ليُفيد أنَّ المصنف ابتدأ بها، فإن قلتَ: من أين لك أنَّ المصنف ابتدأ بها؟ قلت: ذكر ذلك غيرُ واحد، وحاشا المصنف من هذا[٩]، وحذف المصنِّف الخطبة اختصاراً، أو اكتفاءً بالبسملة، والله أعلم.

سيدي ومولاي العارف بربه العلي، سيدي الشيخ عباس الأزهري، نفعني الله ببركاته، وأعاد عليَّ وعلى المسلمين من صالح دعواته، إنه على ذلك قدير وبالإجابة جدير.

(١) أبو الحسن علي بن عبد القادر السيد الشريف، من المتصوفة، وهو شيخ الطريقة الشاذلية، من ذرية محمد بن الحسن الشاذلي، نسبة إلى شاذلة، بلدة بالقرب من تونس، وإليها انتسب، نشأ ببلده فاشتغل بالعلوم الشرعية حتى أتقنها، وصار يناظر فيها مع كونه ضريراً، ثم قدم إلى الاسكندرية، وتبعه الشيخ عزالدين بن عبد السلام، ولم يكن يخالف له أمراً، توفي بصحراء عيذاب في طريقه إلى الحج سنة (٦٥٦هـ)، = ترجمته في: لطائف المنن:٧٥، وحسن المحاضرة:١/٥٢٠، والكواكب الدرية في تراجم السادة الصوفية:٢/١٢٦، والأعلام:٤/٣٠٥، ومعجم المؤلفين:٧/١٣٧.

(٢) في (ب، ج): <أي>: بالكشف.

(٣) سورة نوح: الآية: ٢٨.

(٤) في (ب، ج): الصالحة.

(٥) وتسمى لام العاقبة، ولام الصيرورة، ولام المآل، وهذه اللام هي ناصبة لما تدخل عليه من الأفعال بإضمار أنْ، نحو قوله تعالى: ﴿فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوّاً وَحَزَناً﴾ (القصص:٨)، =: اللامات ـ للزجاجي:١١٩، ومنازل الحروف ـ للرماني:٢٢، والجنى الداني ـ للمرادي:٩٨.

(٦) في (ب، ج): كأنه قيل له: لِمَ جعلتَ سؤالك مقصوراً عليه تعالى؟

(٧) (+...+) ليس في (ب، ج).

(٨) [(...)] زيادة واجبة من (ب، ج).

(٩) في (ب، ج): وحاشا المصنف من عدم ذكرها.

{الكلام}: بدأ بالكلام على الكلام؛ لأنّ به يقع التفاهم والتخاطب، فهو المقصود بالذات، وبه يجاب عن قول بعضهم[١]: كان من حقِّه أن يتكلَّم على الكلمة ثم يعرِّف الكلام؛ لأنّها مفردة وهو مركَّب، ومعرفة المفرد سابقة على معرفة المركَّب، ثم إنَّ الكلام لغةً[٢]: عبارة عن القول، أو ما كان مكتفياً به، وفي عرف النحاة ما أشار[٣] إليه المصنف، وهو مشتق من الكِلام، بكسر الكاف وهي الجراحات، ومن إطلاق الكلام على الجراحات قوله[٤]:

+أجِدَّكَ+[٥] ما لعينيكَ لا تنامُ كأنَّ جُفونَها فيها كِلامُ

ووجه اشتقاقه منه ظاهر؛ لأنَّ الجراحات تؤثر في الجسد، والكَلام يؤثِّرُ في النفس، فإن كان حسناً أثَّرَ سروراً، وإن كان قبيحاً أثَّرَ حزناً، بل تأثير الكلام أقوى؛ لأنَّ أثر الجرح[٦] يمكن برؤه، وأثر الكلام لا يمكن برؤه، ولذا قيل[٧]:

جِراحاتُ السِّنانِ لَها التِئامٌ وَلَا يَلْتامُ مَا جَرَحَ اللِّسانُ

والكُلام، بضم الكاف: الأرضُ الصَّلْبة التي لا تنبتُ شيئاً[٨]، قول الأزهري: **(في اصطلاح النحويين):** متعلق بمحذوف، حال من الكلام الواقع مبتدأً في الحالة الراهنة، فإن قلتَ: فيه إتيان الحال من المبتدأ، ومذهب الجمهور أنَّه لا يجوز[٩]، قلتُ: المبتدأ في الحقيقة مضاف محذوف

{الكلام} في اصطلاح النحويين

(١) =: تعليق الدرة الشنوانية، اللوحة:١٠/ظ، وحاشية أبي النجا:٧.

(٢) =: القاموس المحيط ـ للفيروز آبادي:١١٥، والتصريح بمضمون التوضيح:١٥/١.

(٣) في (ب، ج): <هو> ما أشار.

(٤) من الوافر، وينسب للصحابي الجليل أبي بكر الصديق، رضي الله عنه، وهو مطلع قصيدة طويلة في رثاء النبي (ﷺ)، =: معجم ديوان الأدب ــ للفارابي:٤٦٨/١، وشمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم ـ لنشوان بن سعيد الحميرى اليمني:٩٢٣/٢، ونظم الجمان في شرح نظم ابن كيران في البيان ـ لأحمد سكيرج:١٣.

(٥) +...+ ليست في (ب، ج).

(٦) في (ب، ج): الجراح.

(٧) من الوافر، وهو من الشواهد الشعرية المشهورة، لكنه غير منسوب لقائل. =: اللطائف والظرائف ـ لأبي منصور الثعالبي:١٠٤/١ وتاج العروس من جواهر القاموس:٣٧٣/٣٣، والسحر الحلال في الحكم والأمثال ـ لابن مصطفى الهاشمي:١٠٦/١، واللباب في قواعد اللغة وآلات الأدب والنحو ـ لمحمد علي السَّراج:١٩٠/١.

(٨) =: جمهرة اللغة:٩٨١/٢، والقاموس المحيط:١١١٥، مادة (كلم)

(٩) مذهب جمهور النحويين امتناع إتيان الحال من المبتدأ، وأجازه سيبويه، وشاهده قول الشاعر:

وبالجِسْم مِنِّي بَيِّناً لو علمْتِه شُحوبٌ وإنْ تَستشهِدِى العينَ تشهدِ

فـ(بيّناً) عنده حال مقدم من المبتدأ المؤخر (شحوب)، =: الكتاب:١٢٣/٢، وشرح الكافية الشافية ـ لابن مالك:٧٣٨/٢، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك:٢٥٧/٢، وحاشية الصبان:٢٦٠/٢.

تقديره: تفسير الكلام، ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، غايته أنَّه فيه إتيان الحال من المضاف إليه وهو جائز، مع وجود المسوِّغ، والمسوغ هنا موجودٌ، وفي الألفية[١]: **[١٠: ظ]**

وَلاَ تُجِزْ حَالاً مِنَ الْمُضَافِ لَهْ إِلاَّ إِذَا اقْتَضَى الْمُضَافُ عَمَلَهْ

أي: في الحال، والمضاف هنا هو (تفسير) المقدر، وهو يقتضي العمل في الحال؛ لأنّه مصدر على حد [(قوله تعالى)][٢] ﴿**إِلَى اللهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعاً**﴾[٣] وأشار بقوله: في اصطلاح...إلخ، إلى أنَّ (أل) في الكلام: إمَّا أنْ تكون خلَفاً عن مضاف إليه، أو للعهد الذهني، فالأصل على الاحتمال الأول: كلامنا، أي: معشر النحويين أو كلام النحاة ـ والمصنف منهم ـ ثم حذف المضاف إليه وعوض منه (أل)، وعلى الثاني: الكلام المعهود في الأذهان وهو كلام النحويين، قال بعضٌ[٤]، فيكون كلام العَجَم خارجاً "من (أل)"[٥] التي في الكلام، ويكون الحدُّ إنَّما هو لكلام العرب، ويفسَّر الوضع حينئذ بالقَصْد ـ كما يأتي ـ وقيل: إنَّ (أل) للحقيقة، /بناءً على ما هو المختار عند المناطقة من أن (أل) الداخلة على المحدود هي للحقيقة/[٦]، والاصطلاحُ لغةً[٧]: مطلق الاتفاق، وفي الاصطلاح اتفاقُ طائفة معهودة على أمر معهود بينهم متى أُطلِق انصُرِف إليه.

{هو اللفظ}: [(اللفظ)][٨] في الأصل مصدر لقولك: لَفَظَتِ "الرَّحى"[٩] الدقيقَ إذا رَمَتْهُ[١٠]، والمراد به اسم المفعول أي: الملفوظ به، كقوله تعالى: ﴿**هَذَا خَلْقُ اللَّهِ**﴾[١١] أي: مخلوقُه، فإنْ

{هو اللفظ}

(١) باب الحال:٢٤.

(٢) [(...)] زيادة واجبة من (ب، ج).

(٣) سورة المائدة، الآية: ٤٨.

(٤) =: حاشية أبي النجا:٧.

(٥) في (ب، ج): عن (أل).

(٦) /.../ من استدراك الناسخ على المتن.

(٧) =: شمس العلوم:٦/٣٨١٦، والتعريفات:٢٨، والكليات:١٢٩.

(٨) [(...)] زيادة يقتضيها السياق من (ب، ج).

(٩) في (ب، ج): "الرحا"، والصواب ما أثبتناه؛ لأنَّ أصل الألف فيه ياء، وهي مؤنثة وتثنيتها: رحيان، =: الصحاح:٦/٢٣٥٣، ولسان العرب:١٤/٣١٢.

(١٠) يقال: ((لفظتُ الشيءَ من فمي ألفظُه لفظاً: رميته، وذلك الشيء لُفاظَةٌ))، الصحاح:٣/١١٧٩، و=: القاموس المحيط:١/٦٩٨.

(١١) سورة لقمان، الآية: ١١.

قلتَ: إطلاقُ اللفظ وإرادة الملفوظ به مجاز، وهو مما تُصان التعاريف عنه، قلتُ: صار اللفظ حقيقة عُرفية بحيث إذا أُطلق لا ينصرف إلاَّ للملفوظ به، ثمَّ قول المصنف (هو): مبتدأ ثان، خبره: اللفظ وما بعده، والمراد قصر الكلام ـ في اصطلاح النحويين ـ على اللفظ، لا قصر اللفظ على الكلام؛ لأنَّه يقال: للكلام لفظ، وللكلمة لفظ، وللكَلِم لفظ، وقوله: **(أي: الصوت)**: الصَّوتُ لغةً: ما يُسمَع، اعتمد على بعض حروف المعجم أو لم يعتمد عليه، كغالب أصوات الحيوانات، ثم اختلفوا فقيل: اللفظ لا يطلق إلاَّ على الصَّوت المشتمل على بعض الحروف الهجائية، وهو الذي في الأزهري[١] تِبْعاً للبيضاوي[٢]، وقيل، اللفظ: الصَّوتُ مطلقاً، اشتمل على بعض الحروف أم لا[٣]، وقوله: **(التي أوَّلُها الألف وآخرها الياء)**: كونُ الألف أولاً والياء آخراً، "اتفق على ذلك"[٤] المغاربة والمشارقة، كما اتَّفقوا على ترتيبها +من الألف+[٥] إلى الزَّاي، واختلفوا في ترتيب ما بعد ذلك.

{المركَّب}: قول الأزهري: **(من كلمتين)**: الكلمتان: إما ملفوظ بهما كـ(قام زيد)، أو مقدَّر إحداهما كما في: (قُمْ واستقِمْ)، وقوله: **(فصاعداً)**: حالٌ من محذوف مع عامله تقديره: فذهبَ +هو+[٦]، أي: المركَّب، صاعداً، أي: أكثر من كلمتين كذا قالوا، وانظر على أي شيء معطوف هذا الفعل المقدَّر، ثم إنّ التركيبَ[٧]: ضمُّ **[١١: و]** كلمةٍ فأكثر إلى أخرى، وأنواعه ثلاثة: مركَّب إضافي، ومزجي، وإسنادي، فالأول: كلُّ كلمتين نزلت الثانية منهما منزلة التنوين، في كون كلٍّ من التنوين والمضاف إليه يدلُّ على انفصال الكلمة، كقولك: غلامُ زيدٍ، والثاني: كلُّ كلمتين نزلت الثانية منهما منزلة تاء التأنيث، في كون آخر الكلمة التي قبلها يجب فتحه إذا لم يكن

أي: الصوت المشتمل على بعض الحروف الهجائية التي أولها الألف وآخرها الياء، **{المركب}** وهو الذي تركب من كلمتين فصاعداً

(١) =: الحدود في علم النحو ـ للأبّدي:٤٣٥، والتصريح:١٥/١.

(٢) عبد الله بن عمر بن محمد بن علي الشيرازي البيضاوي، قاض ومفسر وعلاّمة، ولد بمدينة البيضاء بفارس قرب شيراز، وولّى قضاء شيراز مدة، ثم صرف عن القضاء، فرحل إلى تبريز وتوفي فيها سنة (٦٨٥هـ). =: ترجمته في: بغية الوعاة:٥٠/٢، وطبقات المفسرين ـ للداوودي:٢٤٨/١، وشذرات الذهب:٣٩٢/٥، ورأيه في: تفسيره المسمى بـ أنوار التنزيل وأسرار التأويل:٢٣٥/٤.

(٣) =: التعريفات:١٩٢، والحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة:٧٨.

(٤) في (ب، ج): اتفق عليه.

(٥) +...+ ليس في (ب، ج).

(٦) +...+ ليس في (ب، ج).

(٧) =: الصحاح:١٣٩، واللسان:٤١٦، والقاموس المحيط:٧٦/١.

ياء، كبَعْلَبَك، فإن كان ياءً فإنّها تسكّن نحو: معديْكَرَب[1]، والثالث: كلُّ كلمتين أُسندتْ إحداهما إلى الأخرى[2].

{المفيد}: قول الأزهري: **(بالإسناد)**: باؤه إمَّا للسببية، وإمَّا للآلة[3]، وقوله: **(فائدة يحسن...إلخ)**: فإن قلتَ: هذه الزيادة لا بدَّ منها؛ لإخراج نحو: غلام زيد، فإنه يستفاد منه أنَّ لزيد غلاماً، فهو لفظ مركَّب مفيد، لكن تلك الفائدة لا يُحسن السكوت عليها، ثم إنْ لم تكن مرادةً للمصنف فتعريفه فاسد، وإن كانت مرادةً له فلا بدَّ من قرينة، ولا قرينة هنا، قلتُ: بل هي مرادةٌ له، ولكنَّه اتَّكل في القرينة على ظهور المعنى، أو نقول: مهما أطلق المركَّب المفيد لا ينصرف عندهم إلاَّ لما قال الأزهري، وقوله: **(يحسن سكوت المتكلم...إلخ)**: وقيل: السامع، وقيل: هما، وإلى الأقوال الثلاثة أشار من قال[4]:

وقصدُنا سكوتُ مَن تكلَّما وقيلَ سامعٌ وقيلَ بل هُما

وخصَّ الأزهري السكوتَ بالمتكلِّم، وإن كان يُحسن من السامع أيضاً في الظاهر تبعاً للقول الأول، ووجهه أنَّ السامع ليس بمتكلم حتى يحسن السكوت منه، وقوله: **(منتظراً)**، أي: انتظاراً تاماً بأن أخذ الفعلُ فاعله، والمبتدأ خبره، احترازاً من انتظار المفعول والحال في بعض المواضع، فلا يضرُّ؛ لأنَّه ناقص، وكذلك انتظار فهم المعنى بعد ذكر الجملة.

{بالوضع}: قول الأزهري: **(العربي)**، أي: المنسوب لواضع لغة العرب ـ وسيأتي الكلام فيه بعدُ ـ وقوله: **(وهو جَعْلُ اللفظ...إلخ)**: هذا التفسير للوضع اللفظي عربياً أو غيره، ولو أراد تفسير الوضع العربي بخصوصه لقال: هو تعيينُ واضعِ لغةِ العرب اللفظَ لدلالته على المعنى، وذلك كوضع زيد؛ "ليدلَّ"[5] على الذات، وقوله: **(كما قال بعضهم)**: المشبَّه: هو اللفظ الوارد من

{المفيد} بالإسناد فائدة يحسن سكوت المتكلم عليها بحيث لا يصير السامع منتظراً لشيء آخر **{بالوضع}** العربي: وهو جعل اللفظ دليلاً على المعنى كما قال بعضهم،

(١) قال المبرِّد في المقتضب:٣١/٤، ((واعلم أنَّ (معديكرب) فيه ثلاثة أقاويل: يقول بعضهم: معديكربٍ على الإضافة، ويجعل بعضهم كرب اسماً مؤنثاً فلا يُجريه، فيقول: هذا معديكربَ يافتى، ويجعله بعضهم اسماً واحداً، فيقول: معديكربُ، فاعلم))

(٢) سواء كان المسند اسماً أم فعلاً، مثل: تأبّط شراً وبرَقَ نحرُه، وزيدٌ قائمٌ. =: ارتشاف الضرب من لسان العرب ـ لأبي حيان الأندلسي:٤٤٩/١، أوضح المسالك ـ لابن هشام:١٢٤/١، وشرح الأشموني:١٣٣/١.

(٣) هي باء الاستعانة التي تدخل على آلة الفعل، فلذا تسمى باء الآلة، نحو: كتبت بالقلم، وضربت بالسيف. =: الجنى الداني:٣٨، وأوضح المسالك:٣١/٣، وحاشية الخضري على شرح ابن عقيل للألفية:١٢/٢.

(٤) من الرجز، لم نهتد إلى قائله.

(٥) في (ب، ج): ليدل <به>.

الأزهري، والمشبَّه به: هو اللفظ الوارد من غيره، فلا يلزم تشبيه الشيء بنفسه لحصول المغايرة في القائل، وهذا على جعل الكاف للتشبيه، و(مـا) موصولة عائدها محذوف، أي: كالذي قالـه بعضهم، ويحتمل أن **[١١: ظ]** تكون الكاف بمعنى (على) وما: مصدرية، والتقدير: بناءً على قول بعضهم، وحينئذ فلا إشكال، والمراد بالبعض: بعضُ من شرح هذه المقدِّمة، وقوله: **(وقال جُمهور الشارحين)**: "بضم"[١] الجيم أي: غالبُ من شرح هذه المقدِّمة، وقوله: **(هنا)** أي: في تفسير الوضع الواقع في حدِّ الكلام، وقوله: **(إفادة السامع)**، أي: "بما فهم"[٢] من لفظ المتكلم ليحسن سكوته، وقوله: **(وهذا الخلاف)**، أي: الذي بين الشُّرَّاح في تفسير الوضع، هل المراد به العربي أو القصد، وقوله: **(له التفات)**، أي: رجوع، والمعنى: أنَّ خلافهم هنا في تفسير الوضع مبني على الخلاف في دلالة الكلام، هل هي وضعيَّة أم عقلية؟ فمَنْ قال إنَّ دلالة الكلام وضعية، فسَّرَ الوضع هنا بالوضع العربي، ومن قال: إنَّها عقلية فسَّر الوضع بالقصد[٣]، وقوله: **(هل هي وضعية...إلخ)**: (هل) هنا بمعنى الهمزة؛ لأنَّها هي التي يُؤتى لها بمقابل، وأمَّا (هل) فلا يُؤتى لها بمقابل، وقوله: **(والأصحُّ الثاني)**: هذا مذهب السكَّاكي[٤] وابن الحاجب[٥] وابن مالك[٦] وأبي حيَّان[٧]، والحقُّ أنَّ الدلالة ـ كيفما كانت ـ وضعيَّةٌ، لكنَّ دلالة المركّبات التي

وقال جمهور الشارحين: المراد بالوضع هنا القصد، وهو أن يقصد المتكلم إفادة السامع، وهذا الخلاف له التفات إلى الخلاف في أنَّ دلالة الكلام هل هي وضعية أم عقلية؟ والأصح الثاني،

(١) في (ب، ج): <هو> بضم.

(٢) في (ب، ج): لما فهم.

(٣) من فسَّر الوضع بالقصد، قال: كلام النائم والساهي ونحوه لا يسمى كلامًا؛ لاشتراط القصد في الكلام فلابد أن يكون مقصودًا من جهة المتكلم، أي: إرادة المتكلم إفادة السامع. =: فتح رب البرية بشرح نظم الآجرومية ـ للحازمي:١/١٩.

(٤) يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي الخوارزمي الحنفي، أبو يعقوب، سراج الدين، علاّمة، إمام في العربية والمعاني والبيان والأدب والعروض والشعر، متكلِّم فقيه متفنِّن في علوم شتى من كتبه: مفتاح العلوم ورسالة في علم المناظرة، (ت:٦٢٦هـ). =: معجم الأدباء المسمى بـ إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب ـ لياقوت الحموي:٦/٢٨٤٦، وتاج التراجم ـ لابن قطلوبغا:١/٣١٧، والأعلام:٨/٢٢٢، = رأيه في كتابه: مفتاح العلوم:٣٢٩.

(٥) عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب، فقيه مالكي، من كبار العلماء بالعربية، كردي الأصل، وكان أبوه حاجباً فعُرف به، (ت:٦٤٦هـ)، = ترجمته في: تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والاعلام:١٤/٥٥١، وسير أعلام النبلاء:١٦/٤٣٠، والوافي بالوفيات:١٩/٣٢٢، والديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب:٢/٨٦، و= رأيه في: شرح مختصر ابن الحاجب ـ للأصفهاني:٢/٣٥٧.

(٦) =: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد:٢٤٣.

(٧) =: ارتشاف الضرب:١/١٦٣.

الكلام فيها، موضوعةٌ بالنوع لا بالشخص، بمعنى أنَّهم وضعوا لك نوعاً وتركيباً واحداً كـ(قامَ زيدٌ، وعمرٌو قائمٌ)، وقالوا لك: قِسْ على ذلك ما أشبهه، وأما المفردات فهي موضوعةٌ اتفاقاً، لكنَّ منها ما هو موضوعٌ بالشخص كالأعلام، شخصيةً أو جنسيةً، والموصولاتِ، ومنها ما هو موضوع بالنوع كالمشتقات من اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل وأسماء الزمان والمكان، وأسماء الآلة، وقوله: **(فإنَّ مَن عرف مسمَّى زيد...إلخ)**: وهو الذات المخصوصة وأراد بهذا الكلام إقامة الدليل على أنَّ دلالة الكلام عقلية، ومعرفة مسمى زيد بالوضع لا غير، وقوله: **(وعرف مسمَّى قائم)**: هي[1] الذات المتَّصفة بالقيام، وقوله: **(بإعرابه المخصوص)**: وهو[2] زيدٌ مبتدأ، وقائم خبره، وقوله: **(فهم بالضرورة...إلخ)**: مراده بالضرورة العقل؛ لأنَّ هذا دليلٌ له، وقوله: **(معنى هذا الكلام)**: وهو ثبوت القيام لزيد، فتكون دلالةُ الكلام التي هي ثبوت القيام لزيد مستفادةً بالعقل، وهذا مراد الأزهري، وقد علمت أنَّ الحقَّ أنَّ هذه الدلالة وضعية، لكن بالنوع لا بالشخص، وإلاَّ فقبل سماع تركيب مثل هذا التركيب لا يُفهم معنى هذا الكلام، ثمَّ كان ينبغي لهذا الشارح أن يحذف من قوله: (وهذا الخلاف إلى...) هنا؛ لأنَّ هذا الشرح للمبتدئ، والمبتدئ إنْ سمِع دلالة الكلام **[١٢: و]** فكيف يمكن تعقُّلها؟ ويقول: هذا العلمُ صعبٌ فكيف تُمكَّن معرفته؟ وقوله: **(وهذا الحدُّ)**، أي:[3] الكلامُ **(لجماعةٍ)**: أشار بهذا إلى أنَّ المصنف غير مخترِع لذلك، وقوله: **(إلى اعتبار أربعة أمور)**، أي: أركان، لكنَّها اعتبارية، لا وجود لها في الخارج ـ كما سيأتي ـ والأركان الحقيقية: هي التي لها وجود في الخارج كالمسامير والخشب بالنسبة للسرير، وقوله: **(مثالُ اجتماعها...إلخ)** أي: هذه الأربعة، وهو على حذف مضاف تقديره: مثالُ محلِّ اجتماعها، والمراد: اللفظ الذي تجتمع فيه، وأراد أن يُطبِّقَ القيود على المثال؛ تعليماً للمبتدئ، و(مثالُ) في كلامه: مبتدأ، وزيد قائم: خبره مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة منع منها اشتغال المحل بحركة الحكاية، وقوله: **(وعلى الزَّاي والياء +والدَّال+**[4]**)**

فإنَّ مَن عرف مسمى زيد مثلاً، وعرف مسمى قائم، وسمع زيد قائم بإعرابه المخصوص، فهم بالضرورة معنى هذا الكلام؛ وهذا الحدُّ لجماعة منهم الجزولي، وحاصله يرجع إلى اعتبار أمور أربعة: اللفظ، والتركيب، والإفادة والوضع، مثال اجتماعها: زيد قائم، فيصدق على زيد قائم: أنه لفظ؛ لأنَّه صوت مشتمل على الزاي والياء والدال والقاف والألف والهمزة والميم،

(١) في (ب، ج): <مسمى قائم> هي.
(٢) في (ب، ج): وهو <جعل> زيد.
(٣) في (ب، ج): أي: <تعريف> الكلام.
(٤) +...+ ليس في (ب، ج).

أي: مسمياتها /وهي: زه ويه وده/[١] وهكذا، وقوله: **(وهي)**، أي: مسمياتها، وأما الزاي وما بعده فإنَّها أسماء، فجعل الاسم والمسمَّى شيئاً واحداً، وقوله: **(والإشارة)**: وذلك كقول الشاعر:[٢]

أَشَارَتْ بِطَـرْفِ العَينِ خِيفَةَ أَهْلِهَا إِشَـارَةَ مَحـزُونٍ وَلَـــمْ تَتَكَلَّـمِ
فَأَيْقَنْتُ أَنَّ الطَّرْفَ قَدْ قَالَ مَرْحَـبَاً وَأَهْـلاً وَسَهْلاً بِالحَبِيبِ المُتَيَّمِ

ومنه قولُ آخر: [٣]

إذا كـلَّمَتْنـي بالـعُيـونِ الفَـــواترِ رَدَدْتُ عليها بالدُّمُـــوعِ البَوادرِ
فلمْ يَعلــمِ الواشونَ مَـا كانَ بيننا وقدْ قُضِيَتْ حَاجاتُنا بالضَّمائرِ

ومنه قولُ آخر[٤]:

حَـواجِبُنا تَقضِـــي الحَوائـــجَ بيننا ونَحْـنُ صَمُـوتٌ والهَـوى يَتَكَلَّمُ

وقوله: **(والكتابة)**، أي: النقوش المكتوبة، كقولك[٥]: قامَ زيدٌ، وتلك النقوش ليست بلفظ، وقوله: **(والنُّصُب)**، أي: العلامات المنصوبة في الطريق؛ ليَعلمَ المارُّ من أين يذهب، والنُّصُب: بضم النون والصاد وقد تسكَّن، وقد تفتحُ النون مع تسكين الصاد[٦]، "وأما ضمُّ"[٧] النون وفتح الصاد فهي [(محرَّفة)][٨]، وقوله: **(والعقود)** أي: عقود الأصابع المعينة التي[٩] يتبايع بها أهل مصر،

وهي بعض حروف أ ب ت ث إلى آخرها، ويصدق على زيد قائم: أنَّه مركب؛ لأنه تركَّب من كلمتين: الأولى زيد، والثانية قائم، ويصدق على زيد قائم: أنه مفيد؛ لأنه أفاد فائدة لم تكن عند السامع؛ لكون السامع كان يجهل قيام زيد، ويصدق على زيد قائم: أنه مقصود؛ لأنَّ المتكلم قصد بهذا اللفظ إفادة المخاطب، فيخرج بقوله اللفظ: الإشارة والكتابة والنصب والعقود،

(١) /.../ من استدراك الناسخ على المتن.

(٢) من الطويل لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه:٣١١، ورواية الصدر فيه: خشية أهلها.

(٣) من الطويل لإبراهيم بن المهدي العباسي، المعروف بابن شكلة، أخي هارون الرشيد، =: الأمالي ـ لأبي علي القالي:٢١٨/١، ورواية صدر البيت الثاني فيه: ما دار بيننا.

(٤) من الطويل، لم تنسبه المصادر التي ذكرته إلى قائل، وهو في ديوان العباس بن الأحنف:٢٤٣، مع اختلاف الشطر الأول منه، ونظم الديوان هو: تُحدِّثُ عنا في الوجوه عيوننا ونحنُ سكوت والهوى يتكلمُ

(٥) في (ب، ج): <ككتابة> قولك.

(٦) قال ابن فارس في المقاييس:٤٣٤/٥ ((وَيُقَالُ النُّصُبُ، وَهُوَ حَجَرٌ يُنْصَبُ بَيْنَ يَدَيِ الصَّنَمِ تُصَبُّ عَلَيْهِ دِمَاءُ الذَّبَائِحِ لِلْأَصْنَامِ.. وَالنَّصَبُ: الْعَنَاءُ، وَمَعْنَاهُ أَنَّ الْإِنْسَانَ لَا يَزَالُ مُنْتَصِباً حَتَّى يُعْيِيَ.. وَيَقُولُ أَهْلُ الْعَرَبِيَّةِ فِي الْفَتْحِ هُوَ النَّصْبُ، كَأَنَّ الْكَلِمَةَ تَنْتَصِبُ فِي الْفَمِ انْتِصَاباً))، و=: مختار الصحاح ـ لأبي بكر الرازي:٣١١.

(٧) في (ب، ج): وأما <لغة> ضم...

(٨) في (أ): (الحرفة) وهو خطأ، والتصويب من (ب، ج).

(٩) في (ب، ج): التي <كان> يتبايع.

وقوله: **(وتسمَّى الدَّوال)** أي: العلامات، وقوله: **(والأعداد المسرودة)**: بالرَّفع، معطوف على المفردات، من عطف خاص على عام؛ لأنَّ الأعداد المسرودة من جملة المفردات، ويصح جره عطفاً على (زيد)، فتكون الكاف داخلة عليه أيضاً، ويُؤخذ منه أنَّ محل كونها غير كلام إذا لم تُركَّب وأما إذا رُكِّبت لفظاً **[١٢: ظ]** كقولك: هذا واحد، أو تقديراً "إذا كنت"[١] تعدُّ شيئاً فقلت: واحد، تقديره: هذا واحدٌ، فهو كلام قطعاً، وقوله: **(إلى ذكر التركيب)** أي: ذِكْره في كلام المصنف، وإلاَّ فهو "مُعتبر"[٢] في حدِّ الكلام قطعاً، وضعَّفه بـ(قيل)؛ إشارةً إلى أنَّه إنَّما يُؤخذ حينئذ من دلالة الالتزام، والأخذ بها ضعيف، فالتصريح به أولى؛ للرد على من يقول: إنَّه لا يشترط بدليل: (نعم وبلى)، "والحق أنهما مركَّبان"[٣] تقديراً، وقوله: /**(والفائدة المذكورة)**: هي التي يحسن السكوت عليها، وقوله: **(والمعلوم/**[٤] **للمخاطب... إلخ)**: لا يخرج هذا إلاَّ على مذهب مَن يشترط استفادة السامع فائدة جديدة، والحقُّ أنَّه مهما حصلت الفائدة إلاَّ ويُقال[٥] له كلام، فالمعلوم للمخاطب حينئذ كلام، وقوله: **(كإفادة حياة...إلخ)**: حياته هنا: إنَّما تُستفاد بالعقل، وفي حضوره من غير حاجب، تستفاد من شيئين: من الحضور والعقل، وكلامه فيما يستفاد بالعقل فقط، وقوله: **(ومحاكاةُ بعض الطيور...إلخ)**: بالرَّفع معطوف على: (كلام النائم)؛ وذلك كما إذا علَّمت طائراً [(أنْ)][٦] يقول عند الصباح: أقبلَ النهارُ، فالطائرُ لم يقصد شيئاً، وإنَّما يقولُ ذلك على عادته، ومن هذا ما حُكي [(أنَّ)][٧] بعضَهم كان له طائرٌ فعلّمه بيتين، وجعل له علامة إنْ

وتسمى الدوال الأربع ونحوُها، ويخرج بقوله المركب: المفردات كزيد، والأعداد المسرودة نحو: واحد اثنان إلى آخرها، وقيل لا حاجة إلى ذكر التركيب للاستغناء عنه بالمفيد، إذ المفيد الفائدة المذكورة لا يكون إلا مركباً، ويخرج بقوله المفيد: غير المفيد كالمركب الإضافي كـ: عبد الله، والمزجي كبعلبك، والتقييدي كالحيوان الناطق، والإسنادي المتوقف على غيره، نحو: إن قام زيد، والمعلوم للمخاطب نحو: السماء فوقنا، والأرض تحتنا، والمجعول علماً، نحو: برقَ نحره، ونحو ذلك، ويخرج بقوله بالوضع: على التفسير الأول ما ليس بعربي كالأعجمي، والمفيد بالعقل كإفادة حياة المتكلم من وراء جدار، ويخرج على التفسير الثاني كلام النائم، ومن زال عقله، ومن جرى على لسانه ما لا يقصده، ومحاكاة بعض الطيور وما أشبه ذلك،

(١) في (ب، ج): <كما> إذا كنت.

(٢) في (ب، ج): يعتبر.

(٣) في (ب، ج): والحق أنها مركّبة.

(٤) /.../ من استدراك الناسخ على المتن.

(٥) في (ب، ج): فإنّه يقال له.

(٦) [(...)] زيادة من (ب، ج).

(٧) [(...)] زيادة من (ب، ج).

فعلها أنشد البيتين، وكان أمير الوقت أراد الفِصادة[١] فأحضر ذلك المعلمُ طائره، فلما أراد الفاصد أن يفصد الأمير فعل المعلمُ العلامةَ المعهودة بينه وبين الطائر، فأنشد الطائر البيتين، وهما[٢]:

أيـُّهـا الـفـاصِـدُ رِفْقـاً بـأمـــيـرِ الـمُؤمنـينا

إنـَّمـا تَـفـصِـدُ عِـرْقـاً فـيـه روحُ الـعَالَمـيـنا

فتعجب الأمير من ذلك، ولم يجد ألماً للفصادة، فإنْ قلتَ: يلزم على كلا التقديرين محذور، فإنْ فسَّرنا الوضعَ بالعربي؛ لإخراج كلام العجم، بقيَ داخلاً غيرُ المقصود في حد الكلام، مع أنَّه لا يُقال له كلامٌ إلاَّ إذا كان مقصوداً، وإنْ فسّرنا الوضع بالقصد، بقي كلام العجم داخلاً؛ لأنَّه مقصود أيضاً، قلتُ: الصوابُ تفسير الوضع بالقصد؛ لإخراج غير المقصود، وأمَّا كلام العجم فلم يدخل أصلاً حتى يُحتاج إلى إخراجه؛ لأنّه خارج من (أل) التي في الكلام المحدود، لأنَّها خلَفٌ عن مضاف إليه ـ كما مرَّ ـ والأصل: كلامُنا معشر النحويين، وهم أنّما يتكلمون في كلام العرب، فخرج كلام العجم، وفيه ضرب من التجوز؛ لأنَّ الكلام محدود لا حدَّ حتى يخرج، وإلى حد الكلام أشار في الألفية بقوله[٣]:

كَلامُنَا لَفْظٌ مُفِيدٌ كاسْتَقِمْ

وقوله: **(ولما كان...الخ)** لَمَّا: شرطية، وكان: فعل الشرط، و(احتاج) **[١٣: و]** جوابها، فإن قلتَ: (لَمَّا) خاصَّةٌ بالدخول على المضارع، ولا تحتاج لجواب، قلتُ: ذلك في (لَمَّا) النافية الجازمة نحو: لَمَّا يقمْ زيدٌ، ولَمَّا هذه ليست بنافية ولا جازمة، وإنما هي حرف وجود لوجود، أي: وجود مضمون الجواب لأجل [(وجود)][٤] مضمون الشرط، قالـه سيبويه[٥]، فقولـه: (احتاج) مرتَّب على: (كون كل مركَّب، لابدَّ له من أجزاء يتركب منها)، ثم قيل: هي شـرطية كـ(لـو)، إلاَّ

ولما كان

(١) الفصادة: قطع العرق، =: الصحاح:٥١٩/٢، وتاج العروس:٤٩٨/٨.

(٢) البيتان من مجزوء الرمل، وقد ذكر النحويون هذين البيتين مثالاً على عدم عدِّه كلاماً، إذ إنَّ شرط الكلام أن يكون المتكلم قاصداً له، فالكلام كي يكون كلاماً مفيداً يُشترط فيه القصد، والببغاء لا تعي ما تقول، بل تردد؛ لذا فهو كلام غير مقصود. =: نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب ـ لأحمد بن محمد المقري:٣٦٠/١، وفي روايته: فيه محيا العالمينا.

(٣) باب الكلام وما يتألف منه:٣، وعجزه: وَاسْمٌ وَفِعْلٌ ثُمَّ حَرْفٌ الْكَلِمْ

(٤) [(...)] زيادة واجبة من (ب، ج).

(٥) قال سيبويه في الكتاب:٢٣٤/٤ ((وأما لما: فهي للأمر الذي قد وقع لوقوع غيره، وإنما تجيء بمنزلة لو لما ذكرنا، فإنما هما لابتداءٍ وجوابٍ)).

أنَّ (لـو) لانتفاء الثانـي لانتفاء الأول، و(لمّا) لثبوت الثانـي لثبوت الأول، وقال ابن السراج[١] والفارسي[٢]، وابن جني[٣]، والجرجاني[٤]، وهو الذي اقتصر عليه ابن هشام[٥] عند قول ابن مالك[٦]:

وَأَلْزَمُـوا إِذَا إِضَـافَةً إِلَـى جُمِلِ الأَفْعَالِ.....

أنها ظرف بمعنى (حين) مختصَّة بالدخول على الجمل الفعلية، وقوله: **(كل...إلخ)** /كل/[٧]: اسم كان، وجملة (لا بُدَّ): خبرها، ولا حاجة لجعلها تامة، و(المركَّب): إمَّا حقيقي كالسرير، أو اعتباري كالكلام، ومعنى (لا بُدَّ): لا فرارَ، وقوله: **(من أجزاء)** والمراد بها: ما زاد على الواحد ليصدق بما تركَّبَ من اثنين، وقوله: **(احتاج)**: جواب لـ(لَمَّا) إنْ كانت شرطية، وعاملها إنْ كانت ظرفية بمعنى حين، وقوله: **(مُعبِّراً عنها)**: يصحُّ قراءته بكسر الباء ـ اسم فاعل ـ فيكون حالاً من الضمير في (احتاج) العائد على المصنف ، ويصحُّ قراءته بفتح الباء ـ اسم مفعول ـ فيكون

كل مركَّب لا بدَّ له من أجزاء يتركب منها احتاج إلى ذكر أجزاء الكلام معبّراً عنها

(١) أبو بكر، محمد بن السري بن سهل النحوي، أحد أئمة النحو، أخذ عن المبرد، والسيرافي، والرماني، توفي سنة (٣١٦هـ)، = ترجمته في: طبقات النحويين ـ للزبيدي:١١٢، وتاريخ بغداد ـ للخطيب البغدادي:٢٦٣/٣، ونزهة الألباء في طبقات الأدباء:١٨٧/١، وإنباه الرواة على أنباه النحاة ـ للقفطي:١٤٦/٣، ووفيات الأعيان:٣٣٩/٤، والأعلام:١٣٦/٦، و= رأيه في الأصول في النحو:٢٥/١.

(٢) أبو علي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي، أحد الأئمة في علم العربية، ولد في بلاد فارس، ثم دخل بغداد، وتجول في كثير من المدن، وأقام في حلب فترة، توفي سنة (٣٧٧هـ)، = ترجمته في: تاريخ العلماء النحويين:٢٧/١، وبغية الوعاة:٤٩٦/١، والأعلام:١٧٩/٢، و= رأيه في كتابه الإيضاح العضدي:٣١٩.

(٣) أبو الفتح عثمان ابن جني، عالم نحوي كبير، تعلم النحو على يد أحمد بن محمد الموصلي الأخفش، وأبي علي الفارسي، توفي سنة (٣٩٢هـ)، = ترجمته في: يتيمة الدهر ـ للثعالبي:١٣٧/١، والوافي بالوفيات:٣١١/١٩، وبغية الوعاة:١٣٢/٢، و= رأيه في: الخصائص:٣٩٢/٢.

(٤) أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني، كان من أئمة اللغة من أهل جرجان، توفي سنة (٤٧١هـ)، = ترجمته في: الأعلام:٤٨/٤، ومعجم المؤلفين:٣١٠/٥، و= رأيه في: كتاب المقتصد في شرح الإيضاح:١٠٩٢/٢.

(٥) عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله، جمال الدين، ولد سنة (٧٠٨هـ)، وتوفي سنة (ت٧٦١هـ)، = ترجمته في: بغية الوعاة:٦٨/٢، ومعجم المؤلفين:١٦٣/٦، و= رأيه في مغني اللبيب:٣٩٠، قال: ((وزعم ابن السراج، وتبعه الفارسي وتبعهما ابن جني وجماعة أنها ظرف بمعنى (حين)، وقال ابن مالك: بمعنى (إذ) وهو حسنٌ؛ لأنها مختصة بالماضي وبالإضافة إلى الجملة))، و=: شرح التسهيل ـ لابن مالك:١٠٢/٤.

(٦) باب الإضافة:٢٨، وعجز البيت بتمامه هو: جُمِلِ الأَفْعَالِ كَهُنْ إِذَا اعْتَلاَ.

(٧) /.../ من استدراك الناسخ على المتن.

حالاً من الأجزاء، وقوله: **(مجازاً)**: حال من التعبير المفهوم من (معبراً)، والتقدير: معبراً عن الأجزاء بالأقسام في حال كون التعبير مجازاً ، والمجاز: هو استعمال اللفظ في غير ما وُضِع له، فإطلاق الأقسام على الأجزاء ليس حقيقية، وقوله: **(كما فعل...الخ)**: أشار الأزهري بهذا إلى أنَّ المصنف غيرُ مخترع لهذا المجاز، بل هو تابع لغيره، والأقسام في الحقيقة إنَّما تُطلق على الأنواع ـ كما يأتي ـ وقوله: **(فقال)**: معطوف على (احتاج) لا على (معبِّراً)؛ لأنَّ الأول لا تأويل فيه، والثاني فيه التأويل، وما لا تأويل فيه أولى.

{وأقسامه}: قول الأزهري: **(من جهة تركيبه من مجموعها)**: لمَّا جعل الأقسام بمعنى الأجزاء، والضمير عائداً على الكلام، استشعر سؤالين، أولهما: أن يقال له إذا كانت الأقسام بمعنى الأجزاء، والضمير عائداً على الكلام، فهل هذه أجزاؤه من جهة تركيبه أو من جهة حقيقته؟ فقال: من جهة تركيبه، وأمَّا أقسامه من جهة حقيقته "فهي"(١) قوله: (اللفظ...الخ)، والسؤال الثاني: أن يُقال تسمية هذه الثلاثة أجزاء "يقتضي"(٢) أنَّه لا يوجد الكلام إلاَّ إذا وجدت الثلاثة؛ لأنَّ علامة الأقسام بمعنى الأجزاء عدم صحَّة إطلاق اسم المقسوم على كل جزء منها **[١٣: ظ]** كالمسمار، وهنا ليس كذلك؛ لأنَّه يطلق الكلام على الاسم وحده نحو: زيد قائم، وعلى الفعل والاسم نحو: قام زيد، وعلى الثلاثة نحو: قد قام زيدٌ، فأجاب، بما حاصله: أنَّ هذا السؤال لا يرد إلاَّ لو "أريد الأجزاء"(٣) الحقيقية التي لا يصح تأليف المركَّب إلاَّ بجميعها، فإن اختلَّ واحد منها اختلَّت الهيئة كالسرير ونحوه، والمصنِّف لا يريد ذلك، وإنما يريد الأجزاء الاعتبارية "المعروفة"(٤) في اصطلاح النُّحاة، وهي لا يلزم من عدم بعضها "عدم ما هي"(٥) جزءٌ له، مثل زيد: فإن يده ورجله وظفره وشعره مثلاً أجزاء في العرف له، ومع ذلك لا ينعدم زيد بانعدام بعضها، فمعنى كون هذه الثلاثة أجزاء للكلام أنَّه يتركب من مجموعها، أي: جملتها، والمجموع يصدق بجميعها كـ: (قد قام زيدٌ)، وباثنين منها كـ: (قام زيد)، وبواحد كـ: (زيد قائم)، وقوله: **(لا من جميعها)**: ليس المراد أنَّه لا يصحُّ التركيب من الجميع، بل لا يشترط التركيب من الثلاثة

بالأقسام مجازاً ـ كما فعله الزجّاجي في جمله ـ فقال: **{وأقسامه}** أي: أجزاء الكلام من جهة تركيبه من مجموعها لا من جميعها،

(١) في (ب، ج): فهو.
(٢) في (ب، ج): تقتضي.
(٣) في (ب، ج): أريد <بالأجزاء> الأجزاء.
(٤) في (ب، ج): العرفية.
(٥) في (ب، ج): عدم <وجود> ما هي.

"إجتماعاً"[1]، وليس المراد نفي الجميع عند المناطقة، الذي هو الحكم على كل فرد استقلالاً، وإلاَّ "ما صحَّ"[2] كلامه أصلاً؛ لانتقاضه بالاسم، فإنه يتركب منه وحده ـ كما علمت ـ وهذا كله لا يحتاج إلاَّ على جعل الضمير عائداً على الكلام ، وقيل: إنَّ الضمير عائدٌ على (اللفظ)، وهو في نفسه صحيح؛ لأنَّ كلّاً من الثلاثة يقال له: (لفظ)، فيكون من باب تقسيم الكلي إلى جزئياته، وعليه فلا حاجة إلى التجوُّز الذي عند الأزهري، قاله بعض[3]، وهذا أنفع للمبتدئ، لكن يقال عليه: إنَّه لم يعهد عن أحدٍ من أهل الصناعة أنَّه قسَّم اللفظ إلى هذه الثلاثة، وقيل: عائد على (الكلام) بمعنى الكلمة، فيكون فيه استخدام[4]؛ لأنَّه أطلق أولاً الكلام على معناه الحقيقي، ثم أعاد الضمير عليه باعتبار الكلمة كقوله[5]:

إذا نَـزَلَ الـسَّمـاءُ بـأرضِ قَـومٍ رَعَـينـاهُ وإنْ كـانُـوا غِـضابـا

فأطلق أولاً السَّماء على المطر، وأعاد عليه الضمير من (رعيناه) باعتبار النبات؛ لأنَّ الذي يُرعى هو النبات، وذكر الضمير العائد "عليه"[6] حينئذ؛ لأنَّ الكَلِمَة بمعنى اللفظ، لكنَّه لم يعهد إطلاق الكلام أيضاً على الكَلِمة، والمعهود لغة: العكسُ، قال ابن المالك[7]:

..... **وَكِلْمَةٌ بِهَـا كَـلاَمٌ قَـدْ يُـؤَمْ**

فالظَّاهر ما قاله الأزهري، وقوله: **(لا رابع لها بالإجماع...الخ)**: دليله نقلي وعقلي، فالنقلي ما روى عن عليٍّ ـ رضي الله تعالى عنه ـ من قوله : (الكلام كلُّه: اسمٌ، وفعلٌ، وحرفٌ...إلخ،

{ثلاثة} لا رابع لها بالإجماع،

(١) في (ب، ج): إجماعاً.

(٢) في (ب، ج): لما صح.

(٣) قال ابو النجا في حاشيته على الأزهري:١٠-١١ ((ويصح أن يرجع إلى اللفظ لا بقيد المركب وما بعده، ويراد باللفظ الكلمة، فيكون من تقسيم الكلي إلى جزئياته؛ لوجود ضابطه حينئذ وهو صحة الإخبار بالمقسم عن كل من الثلاثة، فيصح أن يقال: الاسم كلمة والفعل كلمة...الخ، وتكون الأسماء مستعملة في معناها الحقيقي وهو الجزئيات ولا حاجة للتجوز الذي ذكره الشارح)).

(٤) عرّفه الجرجاني في كتابه التعريفات:٢١/١، فقال: ((الاستخدام هو أن يذكر لفظ له معنيان، فيراد به أحدهما، ثم يراد بالضمير الراجع إلى ذلك اللفظ معناه الآخر، أو يراد بأحد ضميريه أحد معنييه، ثم بالآخر معناه الآخر))، و=: كشاف اصطلاحات الفنون:١/ ١٤٩.

(٥) من الوافر، ونسبه ابن رشيق القيرواني في العمدة في محاسن الشعر وآدابه:٢٦٦/١، لجرير وليس في ديوانه، ونُسِبَ لمعاوية بن مالك في المفضليات ـ للمفضل الظبي:٣٥٩، والأصمعيات ـ للأصمعي:٢١٤، ومعجم الشعراء ـ للمرزباني:٣١٠، والحماسة البصرية ـ لأبي الحسن البصري:٧٩/١.

(٦) في (آ) عليها، والتصويب من (ب، ج).

(٧) متن الألفية، باب الكلام وما يتألف منه:٣، وهو عجز بيت وصدره: واحِدُهُ كَلِمَةٌ والقَوْلُ عَمْ.

[(انحُ)][1] على هذا النحو)[2]، والعقلي: "الكلمة"[3] إمَّا أن تدلَّ على معنى في غيرها أو في نفسها، الأول: حرف، وإن دلَّت على معنى في نفسها، إمَّا أن تتعرض "بصيغتها"[4] للزمان **[١٤: و]** أم لا، الأول: فعلٌ، والثاني: اسمٌ، ثمَّ إذا أُطلق الإجماع +عند النحاة+[5]، فالمراد به إجماع أهل البلدين البصرة والكوفة، وهو حجَّة في العربية[6]، وقوله: **(ولا التفات لمن زاد رابعاً)** أي: لزيادة من زاد، فهو على حذف مضاف، وهذا الكلام جواب عن سؤال مقدرٍ واردٍ على قوله: (بالإجماع) كأنَّ قائلاً قال له: كيف تدَّعي الإجماع وأبو جعفر بن صابر[7] خالف في ذالك وزاد رابعاً؟ فأجاب بقوله: (ولا التفات... إلخ)، وإنَّما لم يلتفت إليه، [(لما قيل)]:[8]

وَلَيْسَ كُلُّ خِلَافٍ جَاءَ مُعْتَبَرًا إِلَّا خِلَافًا لَهُ حَظٌّ مِنَ النَّظَرِ[9]

وممَّن نص على أنَّ خلافه غير معتدٍ به: ابن الوردي[10]، وقوله: **(خالِفة)** بكسر اللام: من

ولا التفات لمن زاد رابعاً، وسمَّاه خالفة،

(١) [(...)] زيادة واجبة من (ب، ج).

(٢) =: نزهة الألباء:١٨، ومعجم الأدباء:١٤٨٧/٤.

(٣) في (ب، ج): <إنّ> الكلمة.

(٤) في (ب، ج): ببنيتها.

(٥) +...+ ليس في (ب، ج).

(٦) =: الاقتراح في علم أصول النحو:١٨٧.

(٧) أحمد بن صابر، أبو جعفر القيسي المغربي، كان إماماً بارعاً فاضلاً كاتباً، مترسّلاً شاعراً، حسن الخط، يتمذهب بمذهب أهل الظاهر، وكان كاتباً للسلطان الغالب، ملك الأندلس، ثم رحل منها وقدم إلى الديار المصرية بعد السبعمئة، ومات بدمشق سنة (٧٩٥هـ). = ترجمته في: الوافي بالوفيات:٢٥٧/٦، والدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة:١٦٣/١، والمنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي:٣١٧/١، وبغية الوعاة:٣١١/١، ونفح الطيب:٦٥٥/٢، و= رأيه في: توضيح المقاصد والمسالك:٢٧١/١، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع ـ للسيوطي:٢٥/١.

(٨) [(...)] زيادة واجبة من (ب، ج).

(٩) من البسيط، مجهول قائله، وهو من أمثلة: حاشية الخضري على ابن عقيل:١٨٠/٢، وأضواء البيان ـ للشنقيطي:١٢٨/٥.

(١٠) زين الدين، عمر بن مظفر بن عمر بن محمد بن أبي الفوارس، أبو حفص، المعرّي الكندي، ولد بمعرة النعمان بسوريا سنة (٦٩١هـ) وتوفي بالطاعون في حلب سنة (٧٤٩هـ)، له كتاب التحفة الوردية، وشرح التحفة الوردية، وتحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة. = ترجمته في: فوات الوفيات:١٥٧/٣، وبغية الوعاة:٢٢٦/٢، والبدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع:٥١٤/١، والأعلام:٦٧/٥، ومعجم المؤلفين:٣/٨، ورأيه في: النفحة الندية على التحفة الوردية ـ لأبي الحسن البكري، رسالة ماجستير، تحقيق: ربيع كمال سليم، إشراف: د. نوفل علي مجيد الراوي:٧٠.

الخِلافة، أي: النيابة[١]، ثم أستشعر أمرين: أوَّلهما: أنْ يُقال له: ما عنى وقصد بهذا الرابع الذي زاده؟ الثاني: /ما وجه/[٢] تسميته بخالفة؟ فأجاب عن الأول بقوله: **(وعَنى)** أي: قصد بذلك الرابع الذي زاده: **(اسم الفعل)**، أي: الذي يسمى عند النحاة اسم الفعل، وإلاَّ فهو سماه: خالِفة، وعن الثاني بقوله: **(فإنَّه خَلَفٌ عن اسكت)**: ومعنى خلَفٌ: خليفة عن لفظه في إفادة معناه الذي هو السكوت، فإنَّه يدل على المعنى المصدري من غير واسطة كما هو قول من أقوال ثلاثة، وقيل: اسم الفعل إنّما يدلُّ على لفظ الفعل، وقيل: "دالٌ"[٣] على الحدث والزمان من غير واسطة الفعل[٤]، وقوله: **(وهذه الثلاثة...إلخ)**: أشار بهذا إلى أن (الاسم[٥]، وما عطف عليه): خبر لمبتدأ محذوف، وهو غير ظاهر من كلام المصنف، بل الظَّاهر منه إنَّ (اسم وما بعده): بدل من (ثلاثة)، بدل بعض من كل، "ولا بدَّ فيه"[٦] من ضمير، والضمير إمّا ملفوظ به كأكلتُ[٧] الرغيف ثلثه، أو مقدَّر كما هنا، أي: اسم منها وفعل منها...الخ، والحصر مستفاد من لفظ العدد، وهو قوله قبل: (ثلاثة).

{اسم}: حقيقته كلمة دلَّت على معنى في نفسها، ولم تتعرض بصيغتها للزمان[٨]، قول الأزهري: **(وهو على ثلاثة أقسام)**: لو أسقط (على) في هذا وما بعده لكان أظهر وأخصر، ودليل حصر الاسم في هذه الثلاثة: أنَّ الاسم إمّا أن يصلح لكل جنس أو لا، الأول: المُبهم، والثاني: إمَّا أن يكون كناية عن غيره أو لا، الأول: المُضمر، والثاني: المُظهر، وقال بعضٌ: إنَّما قسّمه لثلاثة أقسام مشاكلةً لما بعده، وإلاَّ فهو قسمان لا غير، لأنَّ المُبهم من المضمر، وقوله: **(نحو: هذا)**: من المُبهم، والموصول، نحو: (الذي)، فكان ينبغي له أن يزيده؛ لأنَّ المبهم محصور فيهما.

وعنى بذلك اسم الفعل، نحو: صه، فإنه خلَفٌ عن اسكت، وهذه الثلاثة **{اسم}** وهو على ثلاثة أقسام؛ مضمر نحو: أنا، ومظهر: كزيد، ومبهم نحو: هذا.

(١) =: المصطلح النحوي، نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري:١٨٣.

(٢) /.../: من استدراك الناسخ على المتن.

(٣) في (ب، ج): <إنَّه> دال.

(٤) =: شرح الكافية الشافية:٢١٩/١، وتوضيح المقاصد والمسالك:٥٨٣/٢، وشرح شذور الذهب ـ لابن هشام:٥١٣، وشرح قطر الندى:٢٥٥/١ـ٢٥٦، وشرح الأشموني:٩١/٣ـ٩٢.

(٥) في (ب، ج): اسم.

(٦) في (ب، ج): ولا بد في بدل البعض من الكل.

(٧) في (ب، ج): كما في أكلتُ.

(٨) =: الحدود في علم النحو:٤٤٠، ودليل الطالبين لكلام النحويين ـ للكرمي:١٥.

{وفعلٌ}: حقيقته كلمة دلّت على معنى في نفسها، وتعرضت بصيغتها للزمان[١]، **[١٤: ظ]** وقدَّم الاسم؛ لأنّه يُخبَرُ به وعنه، نحو: زيد قائم، والفعلُ يُخبَر به ولا يُخبَر عنه، نحو: زيد قام، فنقص عن درجة الاسم، والحرفُ: لا يُخبَر به ولا عنه، فاستحق التأخير، ولأنَّ الاسم مشتقٌ من السمو/وهو العلو/[٢] والارتفاع على ما هو الحق، فاستحق التقديم، والحرف: "حرف"[٣] الشيء وطرفه[٤]، فاستحق التأخير، فلم يبقَ للفعل مرتبةٌ إلاَّ التوسُّطُ.

{وحرفٌ}: قول الأزهري: **(نحو: هل...إلخ)**: محل كون (هل) تدخل على الأسماء إذا لم يكن بحَيْزِها فعلٌ، وإلاَّ اختارت الدخول على الأفعال، نحو: هل زيدٌ قام؟ فزيدٌ: فاعل بفعل محذوف على المختار، لتكون (هل) موالية للجملة الفعلية، وفي المعنى قيل[٥]:

مليحةٌ عَشقتْ ظَبياً حَوَى حورا ... فمُذ رأتهُ سَعَتْ فَوراً لخدمتهِ
كـ(هَلْ) إذا ما رأْتْ فِعْلاً بِحَيْزِها ... حَنَّتْ إليهِ "ولمْ تَرضَ"[٦]بفُرقتهِ

وقال القاضي سيدي محمد الهواري[٧]:

إنْ لاحَ وجْهٌ وسيمٌ ... مالَ الفؤادُ إليهِ
كـ(هل) تحنُّ لفعلٍ ... شوقاً وتَحنو عليهِ

ثم اعلم أنَّ الحرف المشترك لا يعملُ، والمختص يعملُ، وفي المعنى يقول سيدنا أمجد أبو الفيض سيدي حمدون بن الحاج: [٨]

إذ كَانَ مِنكَ اختِصَاصٌ بِي قَوِيتَ عَلَى ... مَا شِئتَ مِنِّي بِتَفصِيلٍ وَإِجمَالِ

{وفعلٌ} وهو ثلاثة أقسام أيضاً ماضٍ كضرب، ومضارع كيضرب، وأمر كاضرب **{وحرف جاء لمعنى}** وهو ثلاثة أقسام أيضاً، حرف مشترك بين الأسماء والأفعال، نحو: هل، وحرف مختصّ بالأسماء، نحو: في، وحرف

(١) =: التعريفات:١٦٨، والحدود في علم النحو:٤٤٠، ودليل الطالبين:١٦.

(٢) /.../ من استدراك الناسخ على المتن.

(٣) في (ب، ج): والحرف <آخر> الشيء.

(٤) =: الصحاح:١٣٤٢/٤، ومقاييس اللغة:٤٢/٢.

(٥) البيتان من البسيط، ولم ينسبا لقائل، وهما من أمثلة: الايضاح في علوم البلاغة:٥٨/٣، وشرح الاشموني:٣٨/١.

(٦) في (ب، ج): ولا ترضى.

(٧) أبو عبد الله، محمد بن عمر الهواري، متصوفٌ، فقيه، مالكي، أقام بفاس، ورحل إلى المشرق (ت:٨٤٣هـ)، = ترجمته في: الأعلام:٣١٤/٦، ومعجم المؤلفين:٩٥/١١، ومُعجَمُ أعلام الجزائِر- لعادل نويهض:٣٣٧/١، والبيتان من الرمل، ولم نهتد إليهما في المصادر التي رجعنا إليها.

(٨) أبو الفيض حمدون بن عبد الرحمن بن الحاج السلمي المرادسي، من أكابر فقهاء فاس وأدبائها، وهو جد =

وَإذ غَـدَوتَ مُشَاركاً[١] ضَعُـفْـتَ فَلَـم تُعمَـل وَأُهمِلتَ عِندِي كُلَّ إهمَـالِ
كَالحَـرفِ عِندَ اختِصَاصِهِ لَـــهُ عَمَـلٌ[٢] وَفِـي التَّشَارُكِ لَم يَفُزْ[٣] بِإعمَالِ

ومحل كون الحرف المختص يعمل إذا أفاد معنى زائداً على +معنى+[٤] الكلمة كـ(لم)، فإنَّها "أفادت النفي"[٥]، وكـ(الباء) فإنَّها أفادت الاستعانة أو المصاحبة مثلاً، فإن كان الحرف المختصُّ لا يفيد معنى زائداً على معنى الكلمة، فلا يعمل كـ(السين وسوف)، فإنَّهما يفيدان تخليص معنى المضارع "للاستقبال"[٦]، +والاستقبال+[٧] مأخوذ من الفعل نفسه؛ لأنَّه محتمل له وللحال، والتخليص لواحد منهما ليس معنى زائداً، وقوله: **(واحترز بقوله جاء لمعنى...إلخ)**: اعلم أنَّ الحروف على قسمين: حرف جاء لمعنى في غيره كـ(مِن، وفي، وإلى) وهو المقابل للاسم والفعل، وحرف التهجي وهو على قسمين: تارةً يكون جزءَ كلمة كـ(زيد) فإنه مبني على **[١٥: و]** (ز، ي، د)، وتارة لا يكون جزء كلمة وهو شكل: (أ، ب، ت،..إلخ) الموضوعة للتعليم، والمصنف احترز بقوله: (جاء لمعنى من حرف التهجي)، كان جزء كلمة أم لا ـ وهو الصواب ـ والأزهري قسّم حرف التهجي إلى قسمين أيضاً، إلاَّ أنَّه قال: إنَّ حرف التهجي إذا كان جزء كلمة فهو حرف حقيقة ـ وعنه احترز المصنف ـ وإن لم يكن جزء كلمة فهو اسم، واستدل على اسميته بقبوله لعلامة الاسم من التنوين، ودخول الألف واللام، +وحروف+[٨] الخفض، والصواب أنَّ المصنف احترز عن حروف التهجي مطلقاً، أي: كانت جزء كل كلمة أم لا ـ كما علمت ـ والذي يقبل

مختصٌّ بالأفعال، نحو: لم، واحترز بقوله: جاء لمعنى من حروف التهجي،

= ابن الحاج صاحب هذه الحاشية، (ت:١٢٣٢هـ)، وله مؤلفات منها : نفحة المسك الداري لقارئ صحيح البخاري، وقصيدة ميمية في السيرة النبوية، على نهج البردة، في أربعة آلاف بيت، وشرحها في خمس مجلدات، وغير ذلك، = ترجمته في: الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى ـ لأحمد بن خالد الناصري:١٥١/٤، وسلوة الأنفاس:٤/٣، والأعلام:٢٧٥/٢، والنبوغ المغربي للعلامة عبد الله كنون:٢٩٦/١، وشجرة النور الزكية في طبقات المالكية:٣٧٩، والأبيات من البسيط، ولم نعثر على مصدرها في المتوافر بين أيدينا من كتبه.

(١) في (ب، ج): (وإن يكن منك تشريك).

(٢) في (ب، ج): (كالحرف عند اختصاص فهو ذو عمل).

(٣) في (ب، ج): لا يحظى.

(٤) +...+ ليس في (ب، ج).

(٥) في (ب، ج): أفادت <معنى النفي>.

(٦) في (ب، ج): لاستقبالٍ.

(٧) +...+ ليس في (ب، ج).

(٨) +...+ ليس في (ب، ج).

علامة الاسم إنَّما هو اسم تلك الأشكال التي هي: (أ، ب، ت)، فقولك: الألف اسم (أ)، والباء: اسم (ب) والتاء: اسم (ت)، وكلامنا ليس في الاسم، وإنَّما هو في المسمى /الذي هو: (أ، ب، ت)/[1]، والمسمى حرفٌ قطعاً، فالتبس على الأزهري الاسم بالمسمى فظنَّهما /واحداً/[2]، وقوله: **(إذا كانت أجزاء)**: قد علمت أنَّ الصواب أنَّه احترز من حروف التهجي مطلقاً، وقوله: **(كزاي زيد...إلخ)**: الأولى أن يقول: كـ(ز، زيد، وي، ود)؛ لأنَّها هي الحروف، وأما (زاي، وياء، ودال) فإنَّما هي أسماء لتلك الحروف، وقد سأل الخليل[3] أصحابه عن كيفية النطق بـ(الجيم) من (جعفر) فقالوا: (جيم) فقال: إنَّما سألتكم على الحرف وأنتم نطقتم بالاسم، والجواب: (جَهْ)، وقوله: **(لا مطلقاً)** /أي/[4]: سواء كانت أجزاء كلمة أم لا، وقد علمت أنَّ الحقَّ الإطلاقُ، وقوله: **(إذا لم تكن كذلك)** أي: أجزاء كلمة، وقوله: **(فهي أسماء لمعانٍ)** أي: أشكال يقال له ما قلته صحيح، وأنّها أسماء، لكنَّ كلامنا في مسمياتها، ومسمياتُها حروف قطعاً، وليس الاسم "عين المسمى"[5]، وجملة: (جاء لمعنى): في محل رفع صفة لـ(حرف)، وقيل: الجملة في محل نصب على الحال؛ لأنّ الحرف صار علماً على الكلمة التي دلت على معنى في غيرها[6]، ومعنى جاء: وضع، أي: وضعه الواضع ليدل على معنى، فهو وصف للشيء بوصف واضعه، و(معنى): اسم مقصور، لا يظهر فيه إعراب، وأصله: (معنيً) بياء وتنوين، تحركت الياء وانفتح ما قبلها، فقلبت: ألفاً عملاً بقول ابن مالك:[7]

مِنْ يَاءٍ أو وَاوٍ بِتَحْرِيكٍ أُصِلْ أَلِفاً ابْدِلْ بَعْدَ فَتْحٍ مُتَّصِلْ

إذا كانت أجزاء كلمة كزاي زيد وبائه وداله لا مطلقاً، لأنَّ حروف التهجي إذا لم تكن كذلك فهي أسماء لمعان،

(١) /.../ من استدراك الناسخ على المتن.

(٢) /.../ من استدراك الناسخ على المتن.

(٣) أبو عبد الرحمن، الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي الأزدي اليحمدي، من أئمة اللغة والأدب، وواضع علم العروض، أخذه من الموسيقى وكان عارفاً بها، وهو أستاذ سيبويه النحويّ، ولد بالبصرة ومات بها سنة (١٧٠هـ). = ترجمته في: أخبار النحويين البصريين:٣١، ونزهة الألباء في طبقات الأدباء:٤٥، ووفيات الأعيان:٢/٢٤٤، والأعلام:٢/٣١٤.

(٤) /.../ من استدراك الناسخ على المتن.

(٥) في (ب، ج): غير المسمى، وهو تحريف، والصواب ما أثبتناه.

(٦) قال أبو النجا في حاشيته على شرح الأزهري:١٠:((وجملة: جاء لمعنى في محل نصب حال من (حرف)؛ لأنه علم على الكلمة التي دلت على معنى في غيرها فقط، هذا هو الظاهر)).

(٧) متن الألفية، فصل في اجتماع الواو والياء:٦٤، والمعنى: إذا وقعت الواو والياء متحركة بعد فتحة قلبت ألفاً، نحو: قال وباع، اصلهما: قَوَلَ وبَيَعَ، فقلبت الواو والياء ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها =: شرح ابن عقيل:٤/٢٢٩

فالتقى ساكنان الألف والتنوين، حُذفت: الألف؛ لالتقاء الساكنين، فيكون مجروراً بـ(اللام) وعلامة جره كسرة مقدرة على الألف المحذوفة لدفع التقاء الساكنين.

وإلى الأجزاء الثلاثة أشار في الألفية بقوله:[١]

..... وَاسْمٌ وَفِعْلٌ ثُمَّ حَرْفٌ الْكَلِمْ

وقوله: **(وإذا أردت...إلخ)**: قدَّر الشرط ليفيد أنَّ **[١٥: ظ]** قول المصنف: (فالاسم..إلخ): جواب شرط مقدر، والفاء دالة[٢] عليه، وهذه الفاء تُسمَّى فاء الفصيحة[٣]؛ لأنّها تفصح عن الشرط المقدر، وتربطه بالجواب الظاهر.

{فالاسم}: قول الأزهري: **(المتقدم في التقسيم...الخ)**: أشار بهذا إلى أنَّ (أل) هنا وفي الفعل والحرف المذكورين بعدُ للعهد، والمعهود ذكري، وهو قوله: (اسم..إلخ)؛ لأنَّ القاعدة أنَّ النكرة إذا أُعيدت معرفةً [(فالثانية)][٤] عينُ الأولى، فـ(اسم) الأول نكرة، والثاني معرفة، مثل قوله تعالى: ﴿**كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولاً * فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ**﴾[٥] فالرسول الأول والثاني موسى، وإذا أُعيدت النكرة بلفظها فهي غير الأولى، والمعرفة إذا أعيدت بلفظها فهي عين الأولى، كقوله تعالى: ﴿**فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْراً * إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْراً**﴾[٦] فالعسر الثاني هو الأول، واليسر الثاني غير الأول، ولذا قال (ﷺ): **(لن يغلب عسرٌ واحدٌ يسرين)**[٧]؛ لأنّه في الآية ذكر في اللفظ يسران وعسران، لكنَّ اليسر الثاني غير الأول، والعسر الثاني عين الأول، فكأنَّه ذكر العسر مرة، واليسر مرتين، وهذه القاعدة أغلبية[٨].

فجيم مثلا اسم جه، والدليل على أنها اسم قبولها لعلامات الأسماء، نحو: كتبت جيماً، وهذه الجيم أحسن من جيمك، وكذا الباقي، وإذا أردت معرفة كلٍّ من الاسم والفعل والحرف، **{فالاسم}** المتقدم في التقسيم

(١) باب الكلام وما يتألف منه:٣، وصدره: كَلامُنَا لَفْظٌ مُفِيدٌ كاسْتَقِمْ.

(٢) في (ب، ج): والفاء داخلة عليه.

(٣) هِيَ الْفَاء الدَّاخِلَة على جَزَاء الشَّرْط الْمَحْذُوف فَهِيَ تفصح عَن شَرطهَا وَتظهر، ومثاله في القرآن الكريم: ﴿وَإِذِ اسْتَسْقَى مُوسَى لِقَوْمِهِ فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾ (البقرة: ٦٠)، والتقدير: ضرَبَ فانفجرتْ، =: حروف المعاني ـ للزجاجي:٣٩، ومعاني الحروف ـ للرماني:٤٥، والكليات:١٠٤٩.

(٤) [(...)] زيادة لازمة من (ب، ج).

(٥) سورة المزمل، الآيتان: ١٥-١٦.

(٦) سورة الشرح، الآيتان: ٥-٦.

(٧) =: موطأ الإمام مالك ـ لمالك بن أنس:٣٧٩/١، والمستدرك على الصحيحين ـ للحاكم النيسابوري:٥٧٥/٢، وعمدة القاري:٣٠١/١٩، والجامع الصغير:٢٣٣/٢.

(٨) =: معاني القرآن للفراء:٢٧٥/٣، وإعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم:١٢٧، ومغني اللبيب:٨٦١.

{يُعرَف}: إنَّما قال يُعرف ولم يقل يُعلم؛ لأنَّ المعرفة تقتضي جهلاً سابقاً، ولا شكَّ أنَّ المتعلم كان جاهلاً بهذه العلامات بخلاف التعبير بـ(يُعلم)، فلا يقتضي جهلاً سابقاً، ولذا يقال: الله عالمٌ، ولا يُقال: عارفٌ، وأيضاً المعرفة تتعلق بالجزئيات، والعِلْمُ يتعلق بالكليات[١]، ولو عبَّر بـ(يُعلم) لتُوهِم أنَّه ذكر جميع علامات الاسم، وليس كذلك؛ لأنَّ منها النداء والإسناد الذي هو "أنفع العلامات"[٢]، ولم يذكرهما.

{بالخفض}: هذه عبارة الكوفيين، وعبارة البصريين الجرُّ[٣]، قول الأزهري: **(عبارة عن الكسرة)**: قيل: فيه قصورٌ ودورٌ، أما القصور: فإن الخفض لا يختصّ بالكسرة، بل يكون بها وبالياء وبالفتحة، وأما الدور[٤] فلأخذه المعرّف وهو الكسرة في التعريف، وأجيب عن الأول: بأنَّه اقتصر على الكسرة؛ لأنَّها الأصل، وغيرها إنَّما ينوب عنها، كما يأتي، وعن الثاني: بأنه تعريف لفظي، فالمخاطب به من علم الكسرة التي تحدث بنحو: باء الجر، ولا يعلم أنَّها تسمى خفضاً، فالمقصود به: بيان اللفظ والتسمية، كذا قيل فتأمله[٥].

وقوله: **(عامل الخفض)**: أطلقَ فيه فيتناول العامل إذا كان حرفاً أو مضافاً أو تبعية عند من زادها[٦]، وقد اجتمعت الثلاثة على الترتيب في (بسم الله الرحمن الرحيم)، وزاد **[١٦: و]**

{يُعرف} من قسيميه: الفعل والحرف **{بالخفض}** في آخره، والخفض: عبارة عن الكسرة التي تحدث عند دخول عامل الخفض، ككسرة الدال من زيد في قولك: مررت بزيد، فزيد اسم، ويعرف ذلك بكسر آخره،

(١) =: الفروق اللغوية:٨٠.

(٢) في (ب، ج): أنفع علامات الاسم.

(٣) قال ابن السراج في الأصول:٤٠٨/١ ((جرٌّ وخفضٌ بمعنى واحد))، وقال السبتي: ((هذه عبارة كوفية، وعبارة البصريين في هذا: باب حروف الجر، ولا مشاحة في الألفاظ إذا وقع الاتفاق في المعنى))، البسيط في شرح الجمل:٨٣٧/٢، و=: شرح المفصل ـ لابن يعيش:١٢٣/٢.

(٤) قال الجرجاني في التعريفات:١٠٥ ((الدور: هو توقف الشيء على ما يتوقف عليه، ويسمى: الدور المصرح، كما يتوقف (أ) على (ب)، وبالعكس، أو بمراتب، ويسمى: الدور المضمر، كما يتوقف (أ) على (ب)، و (ب) على (ج)، و (ج) على (أ)))

(٥) =: حاشية الصبان على الأشموني:٤٥/١، وحاشية أبي النجا:١١، وحاشية الخضري على شرح ابن عقيل:١٤٥/١، وفتح رب البرية:١٧٥.

(٦) قال ابن هشام في شرح شذور الذهب:٤٨٠، في باب المجرورات: ((وإنَّما لم أذكر المجرور بالتبعية، كما فعل جماعة، لأنَّ التبعية ليست عندنا هي العاملة، وإنَّما العامل عامل المتبوع، وذلك في غير البدل وعامل محذوف في باب البدل، فرجع الجر في باب التوابع إلى الجر بالإضافة))، وقال السيوطي في همع الهوامع:٤١٣/٢ ((الْجَرّ إِمَّا بِحرف أَو إِضَافَة لَا ثَالِث لَهما وَمن زَاد (التّبعِيَّة) فَهُوَ رَأْي الْأَخْفَش مَرْجُوحٌ عِنْد الْجُمْهُور)).

بعضهم الجر بالتوهم كقوله[١]:

بَدَا لِيَ أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى ولا سابـقٍ شيـئاً إذا كـان آتيا

فعطف (سابق) بالجرِّ على (مدركَ) المنصوب؛ لتوهُّم دخول حرف الجر على (مدرك) الذي هو خبر ليس؛ لأنَّ الغالب في خبر ليس أن يكون مقروناً بالباء، وهنا[٢] منصوب، فتوهمنا دخول حرف الجر عليه، وزاد بعضهم الجر بالمجاورة[٣] كقوله[٤]:

كأنَّ أبَانـاً فـي أفـانـينِ وَدْقِـــهِ كبيرُ أناسٍ في بِجادٍ مُزَمَّلِ

فـ(مزمل) بالخفض، وحقه الرفع؛ لأنَّه نعت (كبير) المرفوع على أنه خبر (كأنَّ) العاملة عمل إنَّ، لكنه لما جاور المخفوض وهو (بِجاد) انخفض، والبِجاد: ثوب غليظ، والحق أنَّ العامل/في الأول/[٥] الحرف المتوهَّم، وأن الكسرة في الثاني للإتباع[٦] لمخفوض قبله في اللفظ، وأما في التقدير: فهو مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الإتباع، وعليه فالجر إنَّما هو بالثلاثة المتقدمة.

{والتنوين}: هو في الأصل مصدرُ نَوَّنْتُ الكلمة أُنوِّنُها تنويناً إذا جعلتُ التنوين في آخرها، وفي الاصطلاح: قال الأزهري: **(نون ساكنة)** أي: أصالةً؛ احترازاً مما إذا حُرّكت لالتقاء الساكنين نحو: زيدٌ ضاربٌ الرجلَ، فلا يعتبر ذلك التحريك، وقوله: **(تتبع آخر الاسم)**: الصواب أن يقول: آخر الكلمة، لأنَّ في كلامه دوراً؛ لأنَّ معرفة الاسم متوقفة على معرفة التنوين، ومعرفة التنوين متوقفة على معرفة الاسم، فجاء الدور، وأجاب بعضٌ: بأنَّه يُمكن أن يكون الاسم معروفاً بغير التنوين، فينتفي الدور[٧]، و(الآخِر): إما حقيقةً كآخِر (زيد)، أو حكماً كآخِر (يد)، فإنَّ

{والتنوين}: وهو نون ساكنة زائدة تتبع آخر الاسم في اللفظ،

(١) البيت من الطويل، لزهير بن أبي سلمى في ديوانه:١٤٠، وفي رواية الديوان: (ولا سابقاً)، فإذا كان على رواية الديوان فلا شاهد فيه؛ لأنه معطوف على (مدرك) الذي هو خبر (ليس)، والبيت من شواهد سيبويه في الكتاب:١/١٦٥، والخصائص:٢/٤٢٦، والإنصاف في مسائل الخلاف:٢/٤٦٠.

(٢) في (ب، ج): <وهو> هنا.

(٣) ذهب السيوطي في همع الهوامع:٢/٥٣٥، إلى أنَّ الجر بالمجاورة هو اختيار الجمهور من البصريين والكوفيين، كقولهم: هذا جُحر ضَبٍ خَربٍ، و=: وظاهرة المجاورة في الدراسات النحوية ومواقعها في القرآن الكريم ـ فهمي حسن النمر:٧.

(٤) البيت من الطويل، لامرئ القيس بن حجر الكندي في ديوانه:١/٦٧.

(٥) /.../ من استدراك الناسخ على المتن.

(٦) في (ب، ج): بالإتباع.

(٧) قال أبو النجا في حاشيته:١٢ ((وقد يقال: الجهة منفكة؛ لأنه قد يعرف الاسم بغير التنوين من العلامات، فلا تتوقف معرفته، أي: الاسم، على معرفته)).

أصله: (يدي) فحذف آخره؛ لكثرة الاستعمال، وقوله: **(وتفارقه في الخط)**: "لأنَّ"[١] العرب لم تضع له حرفاً؛ لأنَّه نون غنَّة في الخيشوم فقط، وقوله: **(استغناءً عنها)**: علَّة لمفارقتها في الخط أي: لأجل الاستغناء عنها بالحركة المكررة، وقوله: **(بتكرار الشكلة)**: من إضافة الصفة للموصوف، والتكرار إنَّما حصل بالثانية، وأمَّا الأولى: فهي لبيان الإعراب، فخرج بقوله (ساكنة): المتحركة، كنون (ضِيفَنْ) للطفيلي[٢] و(رَعْشَنْ) للمرتعش، أي: الذي يرتعش /ويرتعد/[٣]، فالنون فيهما زائدة غير ساكنة، وإنَّما زيدت فيهما تشبيهاً لفعلهما[٤]؛ لأنَّ الطفيلي يأتي من غير دعاء، فهو زائد، والآخر حركته غير مقصودة، وما أحسنَ قولَ بعضهم في الطفيلي[٥]:

أتانا طُفَيْلِيٌّ كأنَّ يمينَهُ ... على الأكل برقٌ للموائدِ تَخطُفُ [١٦: ظ]
تُحاكي عَصا موسى إذا هي أقبلتْ ... فما هي إلا حيَّةٌ تتلقَّفُ
فلو كان في شرقٍ وفي الغربِ زرْدَةٌ ... وقد قُطِّعتْ أقدامُه جاءَ يزحَفُ

وأما قوله: **(زائدة)** فوصف كاشف لبيان الواقع لا للاحتراز؛ لأنَّه لا يخرج به شيء، واحترز بقوله: (تتبع)، وفي نسخة: (تلحق آخر الاسم) من النون الساكنة الزائدة، ولكنها في الوسط، فلا يقال لها تنوين نحو: (غضنْفر) للأسد و(منْكسر)، واحترز بإضافة (آخِر) إلى الاسم من نون التوكيد الخفيفة في نحو: ﴿**لَنَسْفَعاً**﴾[٦] و﴿**وَلَيَكُوناً**﴾[٧]، واحترز بقوله: **(في اللفظ وتفارقه...إلخ)**: من النون التي تكتب خطّاً، فلا يقال فيها تنوين، ولذلك تجامع (أل) نحو: (العتابِنْ) من قوله[٨]:

أَقِلِّي اللَّوْمَ عَاذِلَ وَالْعِتَابَنْ ... /وَقُولِي إِنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابَنْ/[٩]

وتفارقه في الخط، استغناءً عنها بتكرار الشكلة عند الضبط بالقلم،

(١) في (ب، ج): <أي> لأنَّ.

(٢) التطفُّلُ: مصدر تطَفَّلَ، ويقال: هو متطفّلٌ وطُفيلي، وهو الَّذي يدخل المآدبَ وَلم يُدْع إِلَيْهَا هُوَ منسوبٌ إِلَى طُفيل، رجل من بني عبد الله بن غَطفَان من أهل الْكُوفَة، وَكَانَ يَأْتِي الولائمَ دون أَن يُدْعَى إِلَيْهَا، وَكَانَ يُقَال لَهُ: طُفيل الأعراس، =: كتاب العين ـ للخليل:٤٢٩/٤، وتهذيب اللغة:٢٣٦/١٣ ، ولسان العرب:٤٠٤/١١.

(٣) /.../ من استدراك الناسخ على المتن.

(٤) في (ب، ج): بفعلهما.

(٥) من الطويل، مجهولة القائل.

(٦) من الآية ١٥ من سورة العلق، والآية بتمامها: ﴿كَلَّا لَئِن لَّمْ يَنتَهِ لَنَسْفَعاً بِالنَّاصِيَةِ﴾.

(٧) من الآية: ٣٢ من سورة يوسف، ومنها: ﴿وَلَئِن لَّمْ يَفْعَلْ مَا آمُرُهُ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُوناً مِّنَ الصَّاغِرِينَ﴾.

(٨) البيت من الوافر، لجرير في ديوانه:٦٨/١، وهو من شواهد الكتاب:٢٩٨/٢، وشرح الأشموني:٢٧/١، وهمع الهوامع:٢٦٠/٢.

(٩) /.../ من استدراك الناسخ على المتن، وهو ليس في (ب، ج).

فلا يُعرف بها الاسم، وقوله: **(نحو: زيدٍ ورجلٍ...إلخ)**: كرَّر الأمثلة؛ لأنَّ أنواع التنوين المشهورة أربعة: تنوين التمكين، وتنوين التنكير، وتنوين المقابلة، وتنوين العِوَض، أما تنوين التمكين: فهو اللاحق للأسماء المعربة المنصرفة، وهي التي لم تشبه الحرف فتبنى، ولا الفعل فتمنع من الصرف، ومثَّل له بـ(زيد ورجل)؛ إشارة إلى أنَّه يكون في المعارف وفي النكرات، الثاني: تنوين التنكير: وهو اللاحق لبعض الأسماء المبنية؛ فرقاً بين معرفتها ونكرتها، فما نوِّن منها [(كان)][(١)] نكرة، وما لم ينوَّن منها [(فهو)][(٢)] معرفة، "ومثَّله"[(٣)] بـ(صَه)، فإذا قلتَ: (صهِ) بكسرة واحدة، فمعناه: اسكتْ عن الكلام المعهود بيني وبينك، وإن شئت تكلَّمْ بغيره، فهو معرفة، وإن قلتَ: (صهٍ) بالتنوين، فمعناه: اسكتْ عن كل كلام، فهو نكرة، وقد قال ابن مالك[(٤)]:

وَاحْكُمْ بِتَنْكِيرِ الذِي يُنَوَّنُ مِنْهَا وَتَعْرِيفُ سِوَاهُ بَيِّنُ

الثالث: تنوين المقابلة: وهو اللاحق لجمع المؤنث السالم ـ كما قيل[(٥)]ـ ومثَّل له بـ(مسلمات)، وإنَّما قيل له: تنوين مقابلة؛ لأنَّ جمع المؤنث السالم فرعُ جمع المذكر +السالم+[(٦)]، وجمع المذكر +السالم+[(٧)] فيه النون، ولم توجد في جمع المؤنث، "فأُعطيَ التنوين مقابلةً له"[(٨)]، وقيل: سبب التسمية غير هذا[(٩)]، الرابع: تنوين العوض، ومثَّل له بـ(حينئذ)، والعوض: إمَّا عن جملة، كقوله تعالى: ﴿**وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ**﴾[(١٠)] والأصل ـ والله أعلم ـ: وأنتم حين إذْ بلغتْ الروحُ الحلقوم

نحو: زيدٌ ورجلٌ وصهٍ ومسلماتٍ وحينئذٍ، فهذه أسماء لوجود التنوين في آخرها،

(١) [(...)] زيادة واجبة من (ب، ج).

(٢) [(...)] زيادة واجبة من (ب، ج).

(٣) في (ب، ج): ومثَّل له.

(٤) متن الألفية، باب أسماء الأفعال والأصوات:٤٣.

(٥) =: الجنى الداني:١٤٥/١، وأوضح المسالك:٣٩/١، وشرح الاشموني:٣٢/١.

(٦) +...+ ليس في (ب، ج).

(٧) +...+ ليس في (ب، ج).

(٨) في (ب، ج): فأعطي التنوين في مقابلة النون.

(٩) ذهب علي بن عيسى الرَّبعي (ت:٤٢٠هـ) إلى أنَّ سبب هذا التنوين هو الصرف، وقد ردَّ عليه غير واحد من العلماء، من ذلك ما ذكره العكبري في اللباب في علل البناء والإعراب:١١٨/١، بقوله: ((والتنوين الدَّاخِل على هَذَا الجمعَ لَيْسَ تَنْوِين الصّرْف، وَقَالَ الربعيُّ: هُوَ تَنْوِين الصّرْف، وَمَا قَالَه ضَعِيف بِدَلِيل ثُبُوته فِيمَا لَا ينْصَرف كَقَوْلِه تَعَالَى: ﴿أفضتُم من عرفاتٍ﴾ وَقَوْلهمْ (هَذِه عرفاتٌ مُبَارَكًا فِيهَا) فنَصْبُ الحالِ عَنْهَا يدُلُّ على أنَّها معرفَة وَهِي مؤنَّثة، وإنَّما هَذَا التَّنْوِين نَظِير النُّون فِي (مُسلمُونَ) إِذْ كَانَ هَذَا الْجمع فرعاً على ذَلِك الْجمع))، و=: شرح الرضي على الكافية:٢٥٢/٣، والجنى الداني:١٤٥/١.

(١٠) سورة الواقعة، الآية:٨٤.

تنظرون، ثم حذفت الجملة: من الفعل والفاعل والمفعول اختصاراً، وعُوِّض منها التنوين، فالتقى ساكنان، ذال (إذ) والتنوين، فكسرنا الذال على أصل التقاء الساكنين، وإمَّا عن كلمة كـ(تنوين بعض) في قوله تعالى: ﴿**تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ**﴾[1]، أي: على بعضهم، و(تنوين كل) في قوله تعالى: ﴿**قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَى شَاكِلَتِهِ**﴾[2]، **[١٧: و]** أي: كلُّ إنسان، وإمّا عِوَضٌ عن حرفٍ، نحو: (جَوارٍ وغَواشٍ) من الجموع المعتلَّة، التي هي على وزن (مَفاعِل) رفعاً وجرّاً، فهي ممنوعة من الصرف؛ لكونها على صيغة منتهى الجموع، والأصحُّ أنَّ منع الصرف سابقٌ على الإعلال؛ فأصل جَوارٍ وغَواشٍ: جَواريُ وغَواشيُ، بالضمِّ من غير تنوين، فاستثقلت الضمَّة على الياء فحُذفت، أي: الضمَّة، فبقي هنالك مزيدُ ثقلٍ بوقوع الياء ساكنة آخِراً إثرَ كسرةٍ "فخُفِّفت"[3] بحذف الياء، ثم عُوِّض عنها التنوين؛ لئلاَّ يكون في اللفظ إخلالٌ بصيغة منتهى الجموع[4]، وقيل: الإعلالُ سابقٌ على منع الصرف[5]، وقيل: إنَّ التنوين، عِوَضٌ عن الضمَّة أو الفتحة النائبة عن الكسرة[6].

{ودخول الألف واللام} أي: في /أول/[7] الاسم الذي يمكن دخولها فيه، +ولا ينافي أنَّ

{ودخول الألف واللام} عليه في أوله نحو: الرجل والغلام، فالرجل والغلام اسمان لدخول الألف واللام في

(١) سورة البقرة، الآية:٢٥٣.

(٢) سورة الإسراء، الآية:٨٤.

(٣) في (ب، ج): فخفف.

(٤) وهذا مذهب سيبويه والجمهور،=: الكتاب:٣٠٨/٣، وأوضح المسالك:١٥/١، وشرح الأشموني:١٤٧/٣، والتصريح:٢٥/١، وضياء السالك إلى أوضح المسالك ـ لمحمد عبد العزيز النجار:٣٠/١.

(٥) أي: أنَّ أصل (جوارٍ): (جواريٌ) بالضم والتنوين، فاستثقلت الضمة على الياء فحذفت، وبحذفها التقى ساكنان (الياء والتنوين) فحذفت الياء، لأنَّها حرف علَّة فصار: (جوارٍ)، ثم وجدوا أنَّ (جواري) على وزن مفاعل فمنعوه من الصرف، لأن الياء المحذوفة لعلة صرفية في حكم الموجود، وهذا هو المشهور عند الأخفش والمتأخرين بأنَّ الإعلال سابق على منع الصرف، =: توضيح المقاصد والمسالك:١١٩٩/٣، وشرح الأشموني على الألفية:٣٠٩/١، وحاشية الخضري على ابن عقيل:٤٩/١.

(٦) هذا مذهب المبرد والزجاج، وفيه أنَّ منع الصرف مقدَّم على الإعلال ـ وهو مذهب الجمهور أيضاً ـ إلاّ أنهما خالفا الجمهور في أنَّ التنوين في(جوارٍ وغواشٍ) عوض عن حركة الياء، وليس عوضاً عن الياء، فأصله بعد منعه من الصرف: (جواريُ) بإسقاط التنوين، فاستثقلت الضمة على الياء فحذفت، وأتي بالتنوين عوضاً عنها، ثم التقى ساكنان: (الياء الساكنة والتنوين) فحذفت الياء لالتقاء الساكنين، قال ابن عصفور: ((والصحيح ما ذهب إليه سيبويه، لأنَّ تعويض الحرف من الحرف أكثر في كلامهم من تعويض الحرف من الحركة))، الممتع الكبير في التصريف:٣٥٢/١، و=: سر صناعة الإعراب:٥١٤/٢، وتوضيح المقاصد والمسالك:١١٩٨/٣، وحاشية الخضري:٤٩/١.

(٧) /.../ من استدراك الناسخ على المتن.

بعض الأسماء ــ كالمضمرات ــ لا يصحُّ دخول (أل) عليها+[1]، وعبَّر بالألف واللام، ولم يعبِّر بـ(أل) تقريباً على المبتدئ، وإلاَّ فالموضوع على حرفين ينطق بلفظهما كـ(هل)[2]، فالقياس: (أل) وأطلق في (أل) فيشمل جميع أقسامها[3]: المعرّفة، والزائدة، ودخول (أل) الموصولة على المضارع في قوله:[4]

ما أنتَ بالحَكَمِ التُرْضَى حُكومتُهُ /ولا الأصيلِ ولا ذي الرأي والجَدَلِ/[5]

شاذٌّ يُحفظ ويُسمع ولا يُقاس عليه، وحيث كان شاذّاً فلا يحترز عنه، نعم يُستثنى منها (أل) الاستفهامية[6]، نحو: (أل) قام زيدٌ؟ بمعنى: هل قام زيدٌ، فإنَّها تدخل على الأفعال قياساً، ثم إنّه يؤخذ من قول المصنف: (ودخول الألف...إلخ) أنَّ "المراد به"[7] الألف واللام الغير الأصلية، احترازاً من الأصلية، فإنَّها تكون في الأسماء، نحو: (أَلَدُّ) من قوله تعالى: ﴿**أَلَدُّ الْخِصَامِ**﴾[8]، وفي الأفعال نحو: (أَلْقَى) من قوله تعالى: ﴿**وَأَلْقَى فِي الأَرْضِ رَوَاسِيَ**﴾[9]، ونحو: (أَلْهَى) من قوله تعالى: ﴿**أَلْهَاكُمُ التَّكَاثُرُ**﴾[10]، فهي فيهما أصليةٌ فلا يُعرَّف بها الاسم.

(١) +...+ ليس في (ب، ج).

(٢) اختلف النحويون في أداة التعريف (أل) في (الرجل) ونحوه، فقال الخليل: المعرّف هو (أل) برمّتها، والهمزة أصلية، أي: هي همزة قطع عنده، وقال سيبويه: المعرّف هو (أل) برمتها، والهمزة زائدة اجتلبت للنطق بالساكن، وقال كثير من النحويين هو (اللام) وحدها، وذهب المبرد إلى أن الهمزة للتعريف، واللام زائدة. =: الكتاب:٣/٣٢٤، والمقتضب:١/٢٢١، واللامات:٤١، واللباب في علل البناء والإعراب:١/٤٩٠، وشرح الرضي على الكافية:٣/٢٤١، ومسائل خلافية بين الخليل وسيبويه ـ فخر صالح سليمان قدارة:٣٩ـ٤٠.

(٣) هي ثلاثة أقسام: (المعرّفة، والزائدة، والموصولة) ويندرج تحت كل قسم فروع، فـ(أل) المعرفة تكون إما لتعريف العهد، أو لتعريف الجنس، أو للاستغراق، والتي للعهد تكون إما للعهد الذهني أو للعهد الذكري، وأما الزائدة: فهي التي تدخل على المعرفة والنكرة فلا تفيد التعريف أو التنكير، مثل: اللات والعزى والمأمون، وأما الموصولة فهي التي تدخل على الفعل اختياراً عند الكوفيين واضطراراً عند الجمهور =: الإنصاف:٢/٤٢٤، وشرح قطر الندى:١/١١٢ـ١١٣، وشرح شذور الذهب لابن هشام:١/٣١٧، وشرح الاشموني:١/٥٣٧، والنحو الوافي:١/٤٢٩، ودليل السالك إلى ألفية ابن مالك ـ للفوزان:١/٨٣ـ٨٤.

(٤) البيت من البسيط، وينسب للفرزدق، وليس في ديوانه، وهو من شواهد: الإنصاف:٢/٥٢١، وشرح التسهيل:١/٣٤، وشرح ابن عقيل:١/١٣٧، وهمع الهوامع:١/٥٨، وخزانة الأدب ــ للبغدادي:١/١٤.

(٥) /.../ العجز من استدراك الناسخ على المتن، وليس في (ب، ج).

(٦) (أل) الاستفهامية: هي التي قد تدخل على الفعل الماضي، وتكون بمعنى (هل)، =: التصريح:١/٣٣.

(٧) في (ب، ج): المراد بالدخول.

(٨) سورة البقرة، الآية:٢٠٤.

(٩) سورة النحل، الآية:١٥.

(١٠) سورة التكاثر، الآية:١.

وقول الأزهري: **(ودخول حروف...إلخ)**: نبّه بإعادة المضاف، على أنَّ حروف الخفض معطوفة على (الألف واللام) مدخولة لقوله: (ودخول)، ولا شكَّ أنَّ المعنى عليه، وسمّيتْ حروف الخفض، باعتبار عملها، كحروف الجزم، وحروف النصب، وتسمى: حروف الإضافة، وتسمى: حروف الصفة ـ كما يأتي إن شاء الله ـ وإلى هذه العلامات، مع زيادة النداء والإسناد، أشار في الألفية بقوله[1]:

بِالْجَرِّ وَالتَّنْوِينِ وَالنِّدَا وَأَلْ وَمُسْنَدٍ لِلِاسْمِ تَمْيِيزٌ حَصَلْ

وقوله: **(نحو: من الرسول...الخ)**: الأَولى أن يمثِّل بدلَ (الرسول) بنحو: (رجلين)؛ لأنَّ الرسول علم **[١٧: ظ]** المبتدئ اسميته من (أل) والخفض الظاهر، وقوله: **(وعكَّس الترتيب الطبيعي...إلخ)**: استُشكِل كلام الأزهري بأن الترتيب الطبيعي هو أن يكون المتأخر متوقفاً على وجود المتقدم، كالواحد بالنسبة إلى الاثنين، فإن وجود الاثنين متوقف على وجود الواحد، ولا يمكن وجودهما إلاَّ بعد وجوده، وما هنا ليس كذلك؛ إذ قد يوجد الخفض والتنوين من دون (أل) ولا حروف الخفض، كقولك: غلام زيد، وأجيب: بأن مراده التشبيه بالطبيعي، لا عينه باعتبار أنَّ من العلامات ما يكون أولاً، ومنها ما يوجد آخراً، وقدَّم ما يكون آخراً؛ لأنَّ الكلام على حروف الخفض طويل، وعادتهم غالباً أن يقدِّموا ما الكلام فيه قصير، ليتفرغوا إلى ما الكلام فيه طويل، أو يقال: إنَّه ترتيب طبيعي باعتبار محل الاسم الذي فيه العلامات، فآخره متوقف على أوله طبعاً، وقوله: **(وعطف العلامات)**، أي: ما عدا الخفض المذكور أولاً، ففيه تغليب، وقوله: **(إشعاراً...إلخ)**: بل لا إشعار للعطف بذلك، نعم قد يُقال: المصنف أشعر بذلك بعطفهما بالواو، والظاهر أنَّ الواو العاطفة في غالب العلامات بمعنى: (أو)، وأو مانعةَ خلوٍّ لا مانعةَ جمعٍ[2]، وقوله: **(كالألف واللام مع التنوين)**: علة المنع أنَّ (أل) تدلُّ على التعريف، والتنوين يدلُّ على

أولهما، **{و}** دخول **{حروف الخفض}** في أوله أيضاً نحو: مِن الرسول، فالرسول اسم لدخول حرف الخفض عليه وهو مِن، وحاصل ما ذكره من علامات الاسم أربع: اثنتان تلحقان الاسم في آخره، وهما: الخفض والتنوين، واثنتان تدخلان عليه في أوله وهما: الألف واللام، وحروف الخفض، وعكَّس الترتيب الطبيعي؛ لطول الكلام على حروف الخفض، وعَطْف العلامات بالواو المفيدة لمطلق الجمع إشعاراً بأنَّ بعضها قد يجامع بعضاً في الجملة كالخفض مع التنوين أو مع الألف واللام، وقد لا يجامع كالألف واللام مع التنوين،

(١) باب الكلام وما يتألف منه:٣.

(٢) من معاني (أو) أنها تفيد التخيير، نحو: تزوّجْ هنداً أو أختها، فلا يجوز الجمع بين هند وأختها، وهي هنا مانعة جمع، وقد تكون للإباحة نحو: جالس الحسن أو ابن سيرين، فتكون مانعة خلو. =: حروف المعاني:٥٣، ومعاني الحروف:٧٩، وحاشية الصبان:١١٩.

التنكير، فتنافيا، وأمَّا نحو قوله تعالى: ﴿**أَلْفَافاً**﴾[1] فاللام أصلية، وكذلك التنوين مع الإضافة؛ لأنَّ التنوين يُؤذن بالانفصال، وهي تُؤذن بالاتصال فتنافيا أيضاً، وقوله: **(ثم استطرد...إلخ)**: معطوف على متوهِّم، أي: قال كذا، ثم استطرد، والاستطراد: ذكرُ الشيء في غير محله، وأشار بهذا إلى دفع التكرار بين عدَّة حروف الخفض هنا، وذكرها أيضاً في آخر الكتاب، فإنَّه ذكرها هنا تبعاً؛ لأنّه لمَّا قال: وحروف الخفض، كأنَّ قائلاً قال له: ما هي؟ فشرع يُبَيِّنُها، وإلاَّ فمحلُّها أصالة هو ما يأتي[2]، وقد يقال إنَّه ذكرها هنا؛ لبيان كونهما علامةً للأسماء، مع قطع النظر عن عملها، وفيما يأتي ذكرها باعتبار العمل مع قطع النظـر عن كونها عـلامةً، فلا استطراد ولا تكرار؛ لأنَّ الموضوع مختلفٌ، وقوله: **(جملةً)**، أي: بعضاً، إشارةً إلى أنَّه لم يستوفها وهو كذلك.

{مِن}، أي: وما عطف عليها، فيقدر العطف سابقاً على الإخبار، وبه يندفع ما قيل إنَّ /(هي) لفظة واقعة على (حروف) وحروف جمع/[3]، و(مِن): مفرد، ولا يصحُّ الإخبار بالمفرد عن الجمع، و(مِن): وإنْ كانت حرفاً، فالمرادُ لفظها، وبنسبة **[١٨: و]** الحكم إليها يصحُّ جعلُها خبراً، كما هنا، وفي الكافية[4]:

وَإِنْ نَسَبْتَ لِأَدَاةٍ حُـكْمَـا فَاحْكِ أَوِ اعْرِبْ وَاجْعَلَنْهَا اسْمَا

ويصحُّ جعلها مبتدأً، فتقول في (مِن) في قول من قال: أعربْ لي (مِنْ حرفُ جرٍّ) مِن: مبتدأ وحرفُ جر: هو الخبر، وميم (مِن) مكسورة، ولحقها الفتح للخفة، لكنْ كُسرت للفرق بين (مِن) الحرفية و(مَن) الاسمية، وقال الكسائي[5]: أصلُها: (مِنَا) فخُفِّفَ بحذف الألف وتسكين النون؛ لكثرةِ الاستعمال، وهي مبنية على السكون، فإنْ لقيها ساكنٌ فُتِحَت على خلاف أصل التقاء الساكنين، ولم تُكسر كراهية توالي كسرتين.

وقوله: **(ومن معانيها...إلخ)**: اعلم أنَّ الأزهري اقتصر في كل حرفٍ من هذه الحروف على معنى مشهور من معانيه، وإن كانت لها معانٍ أخر لم يأت بها، ويدلُّ على أنَّ لها معانيَ أُخرَ، إتيانه بـ(مِن) التبعيضية في جميعها، والابتداء في (مِن) إمَّا في المكان كمثاله، وهو متَّفَقٌ عليه،

ثم استطرد فذكر جملة من حروف الخفض فقال: **{وهي}**، أي: حروف الخفض **{مِن}** بكسر الميم، ومن معانيها: الابتداء،

(١) سورة النبأ، الآية:١٦، والآية بتمامها: ﴿وَجَنَّاتٍ أَلْفَافاً﴾.

(٢) محلها هو باب مخفوضات الأسماء، وهو آخر أبواب الكتاب.

(٣) /.../ من استدراك الناسخ على المتن.

(٤) =: شرح الكافية الشافية:٤/١٧١٦.

(٥) = رأيه في: الأصول في النحو:٢/٣٦٢، واللمحة في شرح الملحة:١/١٣٦، وهمع الهوامع:٢/٤٦٠.

أو في الزمان، وفيه خلاف[١]، والحقَّ أنَّه واردٌ على قلَّة بالنِّسبة "للزَّمان"[٢]، ومنه قوله تعالى: ﴿**مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ**﴾[٣] وإليه أشار في الألفية بقوله[٤]:

..... **وَقَدْ تَأْتِي لِبَدْءِ الأَزْمِنَةْ**

وقوله: **(ومن ومعانيها: الانتهاء...إلخ)**، أي: بيان آخر المسافة من مكان أو زمان، ومثَّل للمكان، ومثال الزمان: ﴿**ثُمَّ أَتِمُّواْ الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ**﴾[٥]، وإلى كون (إلى) تفيد الانتهاء، أشار في الألفية مع (حتى واللام) بقوله[٦]:

لِلانْتِهَا حَتَّى وَلاَمٌ وَإِلَى

وقوله: **(ومن معانيها: المجاوزة...إلخ)**: هي بعدُ الشيء عن المجرور بها، بسبب إيجاد مصدر الفعل المعدِّي بها، وهي حِسِّيَّة كمثاله، ومعناه: بَعُدَ السهمُ عن القوس بسبب الرمي، ومعنويَّة: كأخذتُ العلم عن زيد؛ لأنّه ليس المرادُ بُعْدَ العلمِ عن زيدٍ، بسبب الأخْذِ عنه، وإنَّما المرادُ: أنَّ الله خلقَ فيك علماً بسبب أخْذِكَ عنه، وإلى كون (عَنْ) للمجاوزة، أشار في الألفية بقوله[٧]:

..... **بِعَنْ تَجَاوُزَاً عَنَى مَنْ قَدْ فَطَنْ**

وقوله: **(ومن معانيها الاستعلاء)**: السِّين والتَّاء زائدتان، ومعناها العُلوُّ، وهو إمَّا حقيقي كمثاله، وإمَّا معنوي بمعنى القَهْر والغَلَبة، كقوله[٨]:

قَدِ اسْتَوَى بِشْرٌ عَلَى الْعِرَاقِ **مِنْ غَيْرِ سَيْفٍ وَدَمٍ مُهْرَاقِ**

{وإلى} ومن معانيها: الانتهاء، ومثالهما: سرتُ من البصرة إلى الكوفة، فالبصرة والكوفة اسمان؛ لدخول حرف الخفض عليهما، وهو مِن في الأولى، وإلى في الثانية، **{وعن}** ومن معانيها المجاوزة، نحو: رميت السهم عن القوس، فالقوس اسم؛ لدخول عن عليه، **{وعلى}** ومن معانيها: الاستعلاء، نحو: صعدت على الجبل، فالجبل

(١) ذهب الكوفيون إلى أنَّ (مِن) يجوزُ استعمالها في الزمان والمكان، وذهب البصريون إلى أنَّه لا يجوز استعمالها في الزمان. =: الإنصاف في مسائل الخلاف:١/٣٦٠، وائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ـ لعبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي:١٤٢.

(٢) في (أ ، ب، ج): للمكان، وهو وَهْمٌ، والصواب ما أثبتناه.

(٣) سورة التوبة، الآية:١٠٨.

(٤) باب حروف الجر:٢٦، والبيت بتمامه:

بَعِّضْ وَبَيِّن وابْتَدِئْ فِي الأَمْكِنَةْ بِمِنْ وَقَدْ تَأْتِي لِبَدْءِ الأَزْمِنَةْ

(٥) سورة البقرة، الآية: ١٨٧.

(٦) باب حروف الجر:٢٦، وعجزه: وَمِنْ وَبَاءٌ يُفْهِمَانِ بَدَلاَ.

(٧) باب حروف الجر:٢٧، وصدره: عَلَى لِلاسْتِعْلاَ وَمَعْنَى فِي وَعَنْ.

(٨) البيت من الرجز، مجهول القائل =: شرح ديوان الحماسة ـ للمرزوقي:١/١٠٧٨، ويتيمة الدهر:٢/٢١٨، والبداية والنهاية ـ لابن كثير:٩/٧.

وإلى كون (على) للاستعلاء أشار في الألفية بقوله[١]:

عَلَى لِلاسْتِعْلاَ

وقوله: **(ومن معانيها: الظرفية)**: وهي إمَّا حقيقية كمثاله، أو مجازية كقولك: نظرتُ في الكتاب، فَلِكَونِ **[١٨: ظ]** الكتاب شاغلاً للنظر، ومحيطاً به، نزل منزلة الظرف المشتمل على المظروف حقيقة، وإلى كون (في) تفيد الظرفية، أشار في الألفية، مع زيادة الباء، بقوله[٢]:

..... وَالظَّرْفِيَّةَ اسْتَبِنْ بِبَا وَفِي

وقوله: **(ومن معانيها: التقليل)**، أي: قليلاً، والتكثير كثيراً، فالتقليل كمثاله، والتكثير كقولك: رُبَّ رجلٍ طالح لقيته؛ لأنَّ لُقيانَك للرجل الصالح قليلٌ، وللطالح كثيرٌ، وقيل: لم توضع لواحد منهما بل يستفادان من القرينة، وقيل: هي للتقليل فقط، وقيل: للتكثير فقط، وقيل: لهما على حد سواء، وقيل: للتكثير في موضع الافتخار، وللتقليل فيما عداه، فهي أقوال ستَّة[٣]، ثم إنَّ رُبَّ يجبُ تصديرها، وتأخير عاملها، مع كونه فعلاً ماضياً، وتنكير مجرورها، وفي الألفية[٤]:

وَاخْصُصْ بِمُذْ وَمُنْذُ وَقْتاً وَبِرُبْ مُنَكَّرَا

وفي وجوب نعته بنكرة خلافٌ[٥]، وعُلِم من كون مجرورها لا يكون إلاَّ نكرة، أنَّها لا تجرُّ الضميرَ، [وفي الألفية][٦]:

وَمَـا رَوَوْا مِنْ نَحْـوِ رُبَّـهُ فَتَى نَزْرٌ [٧]

وتعمل ظاهرةً ومقدرةً، وفي الألفية[٨]:

وَحُـذِفَتْ رُبَّ فَجَـرَّتْ بَعْـدَ بَـلْ وَالْفَا وَبَعْدَ الوَاوِ شَاعَ ذَا الْعَمَلْ

اسم؛ لدخول على عليه، **{وفي}** ومن معانيها: الظرفية، نحو: الماء في الكوز، فالكوز اسم؛ لدخول في عليه، **{ورُبَّ}** بضم الراء، ومن معانيها التقليل: نحو: رُبَّ رجلٍ كريم لقيته، فرجل اسم؛ لدخول رُبَّ عليه،

(١) باب حروف الجر:٢٧، والبيت بتمامه: عَلَى لِلاسْتِعْلاَ وَمَعْنَى فِي وَعَنْ بِعَنْ تَجَاوُزَاً عَنَى مَنْ قَدْ فَطَنْ

(٢) باب حروف الجر:٢٦، والبيت بتمامه: وَزِيْدَ وَالظَّرْفِيَّةَ اسْتَبِنْ بِبَا وَفِى وَقَدْ يُبَيَّنَانِ السَّبَبَا.

(٣) =: الأصول في النحو:٣٦٤/١، وشرح أبيات سيبويه ـ للسيرافي:٣٤٣/١، والمنصف ـ لابن جني:٦٩/١، وأوضح المسالك:٤٧/٣، وشرح شذور الذهب ـ للجوجري:٥٥٧/٢.

(٤) باب حروف الجر:٢٦، وعجز البيت بتمامه: مُنَكَّرًا وَالتَّاءُ لِلَّهِ وَرَبْ.

(٥) مذهبُ الكوفيين أنَّ (رُبَّ) اسم، وأنَّها لا تعمل إلاَّ في نكرة موصوفة، ومذهب البصريين أنَّها حرفٌ وقد تعمل في المعرفة في ضرورة الشعر، =: الإنصاف:٢٨٦/٢ـ٢٨٧، وتوضيح المقاصد والمسالك:٧٤٣/٢.

(٦) [...] زيادة واجبة لتوضيح السياق.

(٧) باب حروف الجر:٢٦، وعجز البيت بتمامه: نَزْرٌ كَذَا كَهَا وَنَحْوُهُ أَتَى.

(٨) باب حروف الجر:٢٧.

ومجرورها تارةً يكون في محل رفع بالابتداء، نحو: رُبَّ رَجُلٍ عندي، وفي محل نصب مفعول نحو: رُبَّ رجلٍ صالحٍ لقيتُ، ومحتملٌ لهما في نحو: رُبَّ رجلٍ صالحٍ لقيته، وقوله: **(ومن معانيها: التعدية...إلخ)**: التعدية على قسمين، عامةٌ: وهي إيصال معنى الفعل اللازم إلى الاسم، وهي بهذا المعنى عامة في جميع حروف الجر الغير الزائدة، وخاصَّة: وهي المعاقبة لهمزة النقل في تصيير ما كان فاعلاً مفعولاً، وهي بهذا المعنى خاصَّة بالباء نحو: ذهبتُ بزيد، أي: صيَّرتُه ذاهباً، بمنزلة أذهبته، وعلى الخاصَّة يُحمل كلام الأزهري؛ ليكون ذلك مختصَّاً بالباء، وعليها يُحمل مثاله، فمعنى: مررتُ بالوادي، صيَّرتُ الوادي ممروراً به، وإن كان يحتمل التعدية العامة، وحَمْلُ الكلام على الفائدة أولى، وإلى معاني الباء ـ ومن جملتها التعدية ـ أشار في الألفية بقوله[1]:

بِالْبَا اسْتَعِنْ وَعَدِّ عَوِّضْ أَلْصِقِ

ثمَّ المناسب لذكر أشهر معاني هذه الحروف أن يجعل بدل التعدية الإلصاقَ؛ لأنَّه أشهر معانيها ـ وهو المتفق عليه ـ ولم يذكر سيبويه سواه[2]، نحو قوله تعالى: ﴿**وَامْسَحُواْ بِرُؤُوسِكُمْ**﴾[3]، أي: ملاصقين على مذهب المالكية، وقوله: **(ومن معانيها: التشبيه)**: "وهو الحكم بالدلالة"[4] على مشاركة أمر لأمر "في المعنى"[5] **[١٩: و]** والمراد بالأمر الأول: المشبه، وهو: (زيد) في مثاله، والمراد بالأمر الثاني: المشبه به، وهو: (البدر) في مثاله، وإلى كون (الكاف) تفيد التشبيه أشار في الألفية بقوله[6]:

شَبِّهْ بِكَافٍ

{والباء} الموحدة، ومن معانيها: التعدية، نحو: مررتُ بالوادي، فالوادي اسم؛ لدخول الباء عليه **{والكاف}** ومن معانيها: التشبيه، نحو: زيد كالبدر، فالبدر اسم؛ لدخول الكاف عليه،

(١) باب حروف الجر:٢٧، وشطره الثاني: وَمِثْلَ مَعْ وَمِنْ وَعَنْ بِهَا انْطِقِ.

(٢) قال سيبويه: ((وباء الجر إنَّما هي للإلزاق والاختلاط، وذلك قولك: خرجت بزيدٍ، ودخلت به، وضربته بالسوط، ألزقت ضربك إياه بالسوط، فما اتسع من هذا في الكلام فهذا أصله))، الكتاب:٤/٢١٧، و=: معاني الحروف:٣٧ـ٣٨، والجنى الداني:٣٦، ومغني اللبيب:١٤٣.

(٣) سورة المائدة، الآية: ٦.

(٤) في (ب، ج): وهو الدلالة.

(٥) في (ب، ج): في معنى بالكاف ونحوها.

(٦) باب حروف الجر:٢٧، والبيت بتمامه:

شَبِّهْ بِكَافٍ وَبِهَا التَّعْلِيلُ قَدْ يُعْنَـى وَزَائِدَاً لِتَوْكِيدٍ وَرَدْ

وقوله: **(ومن معانيها: المِلْك)**: بكسر الميم، بمعنى: المملوك، وأما بالضمِّ فهو المالك، ولام الملك هي الواقعة بين ذاتين، ما قبلها يصحُّ أن يكون مملوكاً، وما بعدها يصحُّ أن يكون مالكاً كمثاله، وفي الألفية[١]:

وَاللامُ لِلْمِلْكِ.....

{وحروف القسم}: يصحُّ أن يقرأ بالرفع +فيكون+[٢] معطوفاً على (مِن) من قوله: (وهي: مِن) أو على (اللام)؛ لأنّ حروف القسم من جملة حروف الخفض، ويصحُّ أن يُقرأ بالجر، فيكون معطوفاً على الخفض من قوله: (بالخفض)، أو على (حروف الخفض) على الخلاف، "هل المعاطيف"[٣] إذا تكرَّرت، هل كل واحد معطوف على ما يليه أو على الأول؟ وهو الأصحُّ[٤]، قول الأزهري: **(بمعنى: اليمين)**: هذا معناه لغةً، وفي الشرع: خاص أشار له خليل[٥] بقوله: (اليمين تحقيق ما لم يجب بذكر اسم الله أو صفاته، كبالله "وهالله"[٦]...إلخ)، وقوله: **(ثلاثة...إلخ)**: أشار بهذا إلى أنَّ الخبر مجموع: (الواو والباء والتاء)، فلا يلزم الإخبار بالمفرد عن الجمع، وهذا على ما في غالب النُّسَخ من زيادة الباء، فتكون تكراراً مع ذكرها قبل، ويُجاب عنه: بأنَّه كرَّرها إشارةً إلى أنَّها تكون حرف خفض فقط، وحرف جرٍّ وقَسَمٍ أيضاً، وفي بعض

{واللام} ومن معانيها الملك، نحو: المال للخليفة، فالخليفة اسم؛ لدخول اللام عليه، **{وحروف القَسَم}** بفتح القاف والسين المهملة بمعنى اليمين، وحروف القسم من حروف الخفض، ولكن سميت حروف القسم؛ لدخولها على المقسم به، **{وهي}** ثلاثة: **{الواو}** وتختص بالظاهر، نحو: والله، والطور **{والباء}** الموحدة، وتدخل على

(١) باب حروف الجر:٢٧، والبيت بتمامه:

وَالـلامُ لِلْمِلْكِ وَشِبْهِـهِ وَفِـي تَعْدِيَةٍ اَيْضَاً وَتَعْلِيلاً قُفِي

(٢) +...+ زيادة ليست في (ب، ج).

(٣) في (ب، ج): في المعاطيف.

(٤) =: البحر المحيط ـ لأبي حيان الأندلسي:١٩٠/٤، وحاشية الدسوقي على الشرح الكبير:٤٥٩/١.

(٥) هو خليل بن إسحاق بن موسى بن شعيب، المعروف بالجندي، ضياء الدين أبو المودة، كان صدراً من علماء القاهرة، مالكي المذهب، تفقه على يد الإمام العالم عبد الله المنوفي، له كتاب التوضيح على جامع الأمهات لابن الحاجب، وألف مختصراً في المذهب قصد به إلى بيان المشهور، سمي بمختصر خليل، توفاه الله سنة: (٧٧٦هـ)، = ترجمته في: الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب:٣٥٧/١، والبستان في ذكر الاولياء والعلماء بتلمسان: لابن مريم التلمساني:٩٦ـ٩٩، ومعجم المؤلفين:١١٣/٤ـ١١٤، و= رأيه في: مختصر خليل:٨٢، وجاء فيه: ((اليمين: تحقيق ما لم يجب بذكر اسم الله أو صفته: كبالله وهالله وايم الله وحق الله والعزيز وعظمته وجلاله وإرادته وكفالته وكلامه والقرآن والمصحف)).

(٦) في (ب، ج): وتالله.

النسخ بحذفها استغناءً عنها بتقدمها في حروف الخفض، ثمَّ كان ينبغي للمصنف أن يقدم الباء؛ لأنَّها أصلُ حروف القسم، وتدخل على المقسم به من غير شرط، وقد يُجاب: بأنَّه قدَّم الواو؛ لأنّها أكثرُ حروف القسم استعمالاً من غيرها، وقوله: **(وأصلها: الواو...إلخ)**: اعلم أنَّ أصلَ حروف القسم (الباء) وتُبدل (واواً)؛ لِما بينهما من التناسب، فإنَّ الباء للإلصاق والواو للجمع، ثم تُبدل الواو تاءً، كما أُبدلت في (اتّعد) أصله: (أوتعد)، ثمَّ تُبدَلُ التاءُ هاءً، ثمَّ الهاء لاماً، وإن قُلبت التاءُ هاءً، ففيه أربعُ لغات: هالله ـ بالمدِّ والقَطْع، هالله ـ بحذفهماـ هالله ـ بالمدِّ دون قطع ـ هالله ـ بالقطع دون مد.

{والفِعْل}: لما فرغ من علامات الاسم شرع في علامات الفعل وذكرها إجمالاً، ولذلك بيَّن الأزهري بعض ما يختصُّ بالماضي والمضارع، وما يكون علامة لهما معاً، قول الأزهري: **(بكسر الفاء)**: اسم للكلمة المخصوصة المقابلة للاسم والحرف؛ احترازاً من(الفَعْل) بفتحها، فهو مصدر لـ(فَعِلَ) المتعدي مكسور العين، كفَهِمَ، أو مفتوحها كضَرَبَ، وفي الألفية[1]:

فَعْلٌ قِيَاسُ مَصْدَرِ الْمُعَدَّى

[١٩: ظ] واعلم أنَّ كون الفعل بكسر الفاء اسماً للكلمة، والمفتوح مصدراً مجردُ اصطلاحٍ، وإلاَّ فالمصدر قد يأتي بالكسر والفتح كعَلِمَ يَعلَمُ عِلْماً، سُمِعَ بفتح العين وكسرها[2]، وقوله: **(الحرفية)**: قيَّد بذلك، إشعاراً بأنَّ المصنف أطلق في محل التقييد، ويجاب عنه بأنَّه مهما أطلقت (قد) فلا تنصرف إلاَّ للحرفية، فيكون تقييد الأزهري "للإيضاح"[3]، وقوله: **(وتدخل على الماضي...الخ)**: اعلم أنَّ (قد) إنْ دخلت على الماضي، "تفيد"[4] التحقيق مطلقاً، كانت في كلام الله أو الرسول أو العرب أو المصنفين، وإنْ دخلت على المضارع، فإنْ كانت في كلام الله أو الرسول، فهي للتحقيق أيضاً، وإن كانت في كلام غيرهما، فهي للتقليل غالباً.

الظاهر، نحو: بالله، وعلى المضمر، نحو: الله أقسم به، **{والتاء}** المثناة فوق، وتختص بلفظ الجلالة غالباً، نحو: تالله، وأصلها الواو، وقد تجعل هاءً، نحو: هالله لأفعلن، وقد تخلفها اللام، نحو: لله لا يؤخر الأجل، **{والفِعل}** بكسر الفاء **{يُعرف}** من قسيميه: الاسم والحرف، **{بقد}** الحرفية، وتدخل على الماضي،

(١) أبنية المصادر:٣١، وعجز البيت هو: مِنْ ذِي ثَلاَثَةٍ كَرَدَّ رَدًّا.

(٢): قال ابن عقيل: ((الفعل الثلاثي المتعدي يجيء مصدره على فَعْلٍ قياساً مطرداً، نصَّ على ذلك سيبويه في مواضع فتقول: ردَّ رداً، وضَرَب ضَرْباً، وفَهِم فَهْماً، وزعم بعضهم أنَّه لا يقاس وهو غير سديد))، شرح ابن عقيل:١٢٣/٣، و=: إيجاز التعريف في علم التصريف ـ لابن مالك:٧٠/١، والتصريح:٢٥/٢.

(٣) في (ب، ج): <إنما هو> للإيضاح.

(٤) في (ب، ج): <فإنَّها> تفيد.

وقوله: **(نحو: قَدْ زَيدٍ درهمٌ)**: قَدْ: مبتدأ مبني على السكون؛ لشبههِ بالحرف في الوضع على حرفين، ويصحُّ أن تقول: قدُ ـ بضمة واحدة ـ فيكون مرفوعاً بضمة ظاهرة فوق الدال لإضافتها، وزيدٍ: مضاف إليه ما قبله، ودرهمٌ: خبره، ويجوز أن "يكون"[١] اسم فعل بمعنى: (يكفي)، "ودرهم فاعل"[٢].

{والسين وسوف}: كلاهما للتنفيس، وهو تخليص المضارع من الزمان الضيق، وهو الحال، إلى الزمان الواسع، وهو الاستقبال، ثمَّ قال البصريون: زمان السِّين أضيقُ من زمان سوف؛ نظراً إلى كثرة الحروف، وقال الكوفيون: بل هما متساويان[٣]، واستدلَّ ابن مالك لهذا "الآخر"[٤] بتعاقبهما على المعنى الواحد في الوقت الواحد[٥]، كما في قوله تعالى: ﴿**وَسَوْفَ يُؤْتِ اللّهُ الْمُؤْمِنِينَ أَجْراً عَظِيماً**﴾[٦] و ﴿**أُوْلَئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْراً عَظِيماً**﴾[٧]، ثم قيل: السينُ مقتطعة من سوف، وقيل: لا[٨]، ثم إنَّ (قد والسين وسوف) من زيادة المصنف على الألفية، كما زاد عليه (كيفما)، و(إذا) في الشعر، وكذلك قوله: (ومعنى إنَّ وأنَّ: للتوكيد...إلخ)، وكذلك: (توابع اجمع)، وإنَّما أدخل (أل) خاصة على (سين)، ولم يدخلها على (سوف)؛ لأنَّ (سوف) صار علم جنس على الحرف المخصوص، والأعلام لا تدخل عليها (أل) التي لغير لمح الأصل، إلاَّ شذوذاً؛ لئلاَّ يجتمع معرَّفان على معرَّف واحد، وأما (أل) التي للمح الأصل[٩]، +فهي زائدة+[١٠] "نحو:

نحو: قد قام، وعلى المضارع، نحو: قد يقوم، فقام ويقوم فعلان؛ لدخول قد عليهما، بخلاف قد الإسمية فإنها مختصة بالأسماء؛ لأنها بمعنى حسب، نحو: قد زيد درهم **{والسين وسوف}** ويختصان بالمضارع، نحو: سيقول، وسوف يقول، فيقول: فعل مضارع لدخول السين وسوف عليه،

(١) في (ب، ج): تكون.

(٢) في (ب، ج): <وزيداً مفعوله> ودرهم فاعله.

(٣) =: الإنصاف في مسائل الخلاف:٥٣٢/٢.

(٤) في (ب، ج): الأخير.

(٥) =: شرح التسهيل:٢٧/١.

(٦) سورة النساء، الآية: ١٤٦.

(٧) سورة النساء، الآية: ١٦٢.

(٨) =: الإنصاف في مسائل الخلاف:٥٣٢/٢، وائتلاف النصرة:١٥٦.

(٩) (أل) التي لغير لمح الأصل: هي التي تدخل على النكرات، فتفيد تعريفها، مثل: الرجل، أما (أل) التي للمح الأصل فهي التي تدخل على المعارف، لبيان أصلها، مثل: حارث وعَبَّاس وضَحَّاك، فلا تؤثر فيها. =: الجنى الداني في حروف المعاني:١٩٧، وأوضح المسالك:٨٣/١.

(١٠) +...+ ليس في (ب، ج).

العباس"[1]، و(سوف) مبنية؛ لأنَّها حرف، وبُنيت على الفتح؛ لتعذُّر السكون، وأما (السِّين) فصورةُ حرفِهِ الموجودةُ في الفعل (س) فعبَّر عنه باسمه وهو: (سين) و(أل) تدخل عليه.

{وتاء التأنيث}: قول الأزهري: **(الساكنة)**: قيَّد به إطلاق المصنف المقتضي أنَّ كلَّ تاءِ تأنيث يُعرف بها الفعل، وليس كذلك، بل محلّ كونه علامة إنْ كانت ساكنة، أو حُرِّكت لعارض من نقل[2] كـ﴿**قَالَتْ أُمَّةٌ**﴾[3]، أو التقاء الساكنين كـ﴿**قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ**﴾[4] **[٢٠: و]** و﴿**قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا**﴾[5]، وأما المحرَّكة أصالةً، فإنْ كانت محرَّكةً بحركة إعراب، فهي خاصَّة بالأسماء كـ(فاطمة)، وإن كانت محركة بحركة بناء، فتكون في الأسماء كـ(لا قوَّةَ)، وتلحق الحروف كـ(لاتَ وثمّتَ ورُبّتَ)، وأما تاء (تقوم): فهي تسمى في الاصطلاح حرف مضارعة؛ لا (تاء التأنيث) خلافاً لبعضهم، وكان الأولى للمصنف أن يقول: (والتاء)؛ ليشمل تاء التأنيث، وتاء الفاعل، وقوله: **(نحو: قامت)**: ومنه قوله[6]:

أَلَمَّتْ فَحَيَّتْ ثُمَّ قَامَتْ فَوَدَّعَتْ فَلَمَّا تَوَلَّتْ كَادَتِ النَّفْسُ تَزْهَقُ

ولم يذكر علامة الأمر، وهي دلالته على الطلب مع قبوله ياء المؤنثة المخاطبة أو نوني التوكيد؛ لأنّها مركَّبة؛ ففيها تشويش على المبتدئ، وما يُقال إنَّه ذهب على مذهب الكوفيين القائلين: بأنَّ الأفعالَ فعلان: ماضٍ ومضارعٌ، والأمر: مضارع مجزوم بلام الأمر[7]ـ كما يأتي ـ لا يصحُّ؛ لأنَّه ذكر بعدُ أنَّها ثلاثة، حيث قال: بابُ الأفعال، الأفعالُ ثلاثة، وكونه مشى هنا على قول، وهناك على قول، تشويش على المبتدئ، وإلى علامات الفعل إجمالاً أشار في الألفية بقوله[8]:

بتَا فَعَلْتَ وَأَتَتْ وَيَا افْعَلِي وَنُونِ أَقْبِلَنَّ فِعْلٌ يَنْجَلِي

{وتاء التأنيث} الساكنة وتختص بالماضي، نحو: قامت،

(١) في (ب، ج): <فتدخل> نحو: العباس.

(٢) احترز بالأصالة عن الحركة العارضة، كما في (قالت أمة) بنقل ضمة الهمزة إلى التاء، و(قالتِ الأعراب) بكسر التاء؛ لالتقاء الساكنين، و(قالتَا) بفتحها؛ مجانسة للالف، فالحركة هنا عارضة وليست أصلية. =: شرح الأشموني:١٥/١، وحاشية الصبان:٥٩/١،

(٣) سورة الأعراف، الآية:١٦٤.

(٤) سورة فصلت، الآية:١١.

(٥) سورة الحجرات، الآية:١٤.

(٦) البيت من الطويل، لجعفر بن عُلْبَة الحارثي، =: الأغاني ـ لأبي الفرج الأصفهاني:٤٦٣/١٥، وشمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم:٢٨٦٢/٥.

(٧) =: الإنصاف في مسائل الخلاف:٤٢٧/٢.

(٨) باب الكلام وما يتألف منه:٤.

{والحرف ما...إلخ}: (ما): عبارة عن الكلمة، فلا يرد علينا الجملة أيضاً، فإنَّها غير قابلة للعلامات، فيقتضي أنَّه يقال لها: حرف، مع أنَّها ليست كذلك، وقول الأزهري: **(أي: ما يعرف به الاسم...إلخ)**: حَمَلَ الأزهري كلام المصنف على ظاهره، وأنَّ المراد بدليل الاسم ودليل الفعل: خصوص العلامات المذكورة سابقاً، لكن يرد عليه "أنَّ لنا"[١] كلمات كثيرة لا تقبل شيئاً مما ذكره المصنف، وليست بحرف كـ(هو) من الأسماء، و(اضربْ) من الأفعال، فإنَّ الأول: اسمٌ، ومع ذلك لا يقبل علامات الاسم التي ذكرها المصنف هنا، والثاني: فعلٌ ولا يقبل علامات الفعل التي ذكرها أيضاً، فيقتضي كلامه أنَّهما حرفان، وأجيب بأنَّ هذه المقدمة معقودة للمبتدئ، وهو لا يستقل بالإفادة، والمعلِّم له هو الذي يبيِّن ما لم يذكر من العلامات، أو نقول: إنَّ الكثير مما لا يقبل هذه العلامات حروف، ولا يضرُّ خطأ المبتدئ في بعض الأشياء، وقوله: **(فعدم صلاحيته...إلخ)** قال بعضهم: إنَّما لم تجعل له علامة وجودية؛ لأنَّه في نفسه علامة، فلو جعل له علامة لزم الدور أو التسلسل[٢]، وقوله: **(عدم النقطة...إلخ)**: لأنَّه إذا نقَّط من أسفل التبس بالجيم، وإذا نقَّط من فوق التبس بالخاء وفي المعنى قيل[٣]: **[٢٠: ظ]**

الحرفُ ما ليستْ لهُ عَلامهْ تَــركُ العلامــةِ لهُ علامهْ

ولذلك قالوا: ينبغي للإنسان إذا سُئل عن كلمة، ولم يدرِ أهي اسم أو فعل أو حرف؟ أن يقول: حرف؛ لأنَّه إن أجاب بغيره سُئل عن الدليل، فإن قيل له: بل هي اسم أو فعل، فيقال له: ما الدليل؟ فيرجع السائل مسؤولاً، والى الحرف أشار في الألفية بقوله[٤]:

سِوَاهُمَا الْحَرْفُ

+والله أعلم+[٥].

{والحرف} يُعرف بأنَّه **{ما لا يصلح معه دليل الاسم}** أي: ما يُعرف به الاسم من الخفض والتنوين، ودخول الألف واللام وحرف الخفض، **{و}** ما **{لا}** يصلح معه **{دليل الفعل}** أي: ما يعرف به الفعل من قد والسين وسوف وتاء التانيث الساكنة، فعدم صلاحيته لدليل الاسم ولدليل الفعل، دليلٌ على حرفيته، ونظير ذلك كما قال ابن مالك: ج خ ح فعلامة الجيم نقطة من أسفل، وعلامة الخاء نقطة من فوق، وعلامة الحاء المهملة عدم النقطة بالكلية.

(١) في (ب، ج): أنّ عندنا.

(٢) =: حاشية أبي النجا على شرح الأزهري:١٧.

(٣) من الرجز، مجهول القائل، وقريب من هذا ما قاله الحريري في شرح ملحة الإعراب:٩.

الحرف ما ليست له علامة فقسْ على قولي تكن علامة

(٤) الكلام وما يتألف منه:٤، وتكملته: كَهَلْ وَفِي وَلَمْ فِعْلٌ مُضَارِعٌ يَلِي لَمْ كَيَشَمْ

(٥) +...+ ليس في (ب، ج).

{بابُ الإعراب}

جرت عادة المصنفين أن يفصلوا كتبهم بالأبواب؛ تسهيلاً على الطالب، بحيث إذا أراد مطالعة مسألةٍ وجدها في بابها؛ وتنشيطاً له إنْ ختم باباً شرع في آخر، كالمسافر إذا قطع مسافة نشطت نفسه للأخرى، ولهذا ـ والله أعلم ـ جعل الله القرآن سوراً وجزّأه العلماء "أحزاباً"(١).

وبابُ: خبرٌ لمبتدأ محذوف تقديره: "هذا بابٌ"(٢)، أو مبتدأ والخبر محذوف، أي: بابُ الإعراب "هذا"(٣)، أو مفعول بفعل محذوف، أي: افهم بابَ الإعراب، أو اقرأ، والأوّلان أولى؛ لأنَّ فيهما بقاءَ أحد ركني الإسناد، والباب لغةً(٤): فرجة يتوصل بها من داخل إلى خارج وعكسه، وهو حسيٌّ في المحسوسات، كباب الدار والمسجد، ومعنوي في المعنويات، كباب الإعراب، وأصله: بَوَبٌ، بفتح الواو، تحركت الواو وانفتح ما قبلها [(فقلبت ألفاً)]، بدليل [(جمعه على)] أبواب و[(تصغيره على)](٥) بُويب(٦)، والإعراب: يطلق على معان جمعها من قال(٧):

بيـانٌ وحُسنٌ وانتقـالٌ تَغـيِّرٌ وعرفانُ الإعرابِ في اللغة أعقلا

فمن الأول قوله عليه الصلاة والسلام: **(البِكْرُ تُسْتأمَرُ وإذنُها صَماتُها، والثَّيِّبُ تُعرِبُ عَن نَفسِها)**(٨)، أي: تُبينُ بالكلام، ومن الثاني قولهم: جاريةٌ عروب، أي: حسَنةٌ، ومن الثالث قولهم: أعرَبَت الإبل عن مرعاها، إذا انتقلت، ومن الرابع قولهم: أعربت معدة الرجل، إذا تغيَّرت، ومن الخامس قولهم: أعرَبَ الرجلُ، إذا كان عارفاً بالخيل العتاق(٩)، وأمَّا اصطلاحاً: فالجُمهور على أنه لفظيٌّ، وعرَّفوه بقولهم: ما جِيءَ به لبيان مقتضى العامل من حركةٍ أو حرفٍ أو سكونٍ أو

{باب الإعراب}

(١) في (ب، ج): <أجزاءً> وأحزاباً.

(٢) في (ب، ج): هذا باب <الإعراب>.

(٣) في (ب، ج): هذا <محله>.

(٤) =: تاج العروس: ١/١٢٥.

(٥) المحصور بين [(...)] في المواضع الثلاثة إضافة مفيدة من (ب، ج).

(٦) =: الكتاب:٣/٤٦١، والمقتضب:٢/٢٨٠.

(٧) البيت من الطويل، ولم ينسب لقائل، وهو من شواهد: التحفة الوسيمة شرح على الدرة اليتيمة ـ لمحمد باي بلعالم:١٠.

(٨) =: نوادر الأصول في أحاديث الرسول ـ للترمذي:٤/١٢١، والفتح الكبير في ضم الزيادة إلى الجامع الصغير:٢/٥٦، وكنز العمال:١٦/٣٠٩، والمسند الجامع ـ لمحمود محمد خليل:١٢/٥٢٣.

(٩) الاشتقاق:٣٦١، وتهذيب اللغة:٢/٢١٨، ومقاييس اللغة:٤/٢٩٩، والمحكم والمحيط الأعظم ـ لابن سيدة:٢/١٢٧.

حذفٍ[١]، فالحركةُ تشمل: الضمة والفتحة والكسرة، والحرفُ، والمرادُ به: الواوُ والألفُ والياءُ والنونُ والسكونُ، والحذفُ: للنون أو لحرف العلّة، فجميع ذلك هو نفس الإعراب، وقيل: إنَّه معنويٌّ، وهو اختيار أبي حيان[٢]، وتبعه تلميذه ابن آجروم، إذ قال: تغيير...إلخ، فإن قلتَ: ما ينبني على الخلاف المذكور في الإعراب، هل هو لفظي أو معنوي؟ قلتُ: لا ينبني عليه شيء في المعنى، بل في اللفظ، فإذا قلتَ: **[٢١: و]** جاء زيدٌ مثلاً، فعلى أنَّه لفظي تقول: زيد مرفوع بنفس الضمة، فهي نفس الإعراب، وعلى القول بأنه معنوي تقول: مرفوع وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره، فتكون الضمة علامة على الإعراب، وهكذا، قول الأزهري: **(بكسر الهمزة)**: احترازاً من (الأعراب) بفتحها، فهو اسم لمن يسكن البادية عربياً كان أو غيره.

{الإعراب}: أظهر في موضع الإضمار تقريباً على المبتدئ.

{تغيير}: اعلم أنَّ المصنف أطلق التغيير، وأراد به التغيُّر[٣]؛ لأنَّ الأول: وصفٌ للشخص، والثاني: وصفٌ للفظ [(وهو المقصود)][٤]، وكثيراً ما يطلقون المصدر- وهو فعل الفاعل - ويريدون المعنى الحاصل به، قول الأزهري: **(أحوال)**: جمع حال، قال بعضٌ: زيادة هذا المضاف مُضرَّة؛ لأنَّها تقتضي أنَّ الإعراب هو الذي تتغير فيه الصفة فقط، وذلك بتغير الحركة: كجاء زيدٌ، ورأيت زيداً، ومررت بزيدٍ، وأمَّا إن تغيَّرت الذات نحو: جاء أخوك، ورأيت أخاك، ومررت بأخيك، فلا يُقال فيه إعراب، وليس كذلك، فالأولى إبقاء عبارة المصنِّف على ظاهرها؛ لتشمل القسمين معاً، هذا حاصل كلامهم[٥]، والحقّ "إن تغيرت الذات"[٦] يؤخذ بالأحروية؛ لأنَّه إذا كان "تغير"[٧] الصِّفة فقط يسمى إعراباً، فأحرى "تغير"[٨] الذات والصفة معاً.

{أواخرُ الكَلِم} أي: أو ما اتصل به، وجمع المصنف أواخر، باعتبار تغيير آخر هذه الكلمة

بكسر الهمزة **{الإعراب}** في اصطلاح من يقول إنه معنوي **{هو تغيير}** أحوال **{أواخر الكلم}**

(١) =: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ـ لأبي حيان:١/١١٧-١١٨، وتوضيح المقاصد والمسالك:١/٢٩٦، والحدود في علم النحو:٤٤٩، وشرح الأشموني:١/٤١.

(٢) =: التذييل والتكميل:١/١١٧-١١٨.

(٣) جاء في جامع العلوم في اصطلاحات الفنون ـ للتهانوي ما نصه:٢٢٤ ((التَّغْيِير: من بَاب التفعيل، إِحْدَاث شَيْء لم يكن قبله، والتَّغَيُّر: من بَاب التفعُّل انْتِقَال الشَّيْء من حَالَة إِلَى حَالَة أُخْرَى)).

(٤) [(...)] زيادة واجبة من(ب، ج).

(٥) =: تعليق الدرة الشنوانية في شرح الآجرومية:٢٦/ظ، وحاشية أبي النجا:١٩.

(٦) في (ب، ج): إن تغيير الذات.

(٧) في (ب، ج): تغيير.

(٨) في (ب، ج): تغيير.

في تركيب، +وآخر أخرى في تركيب+[1] آخر وهكذا، وإلا فتغيير آخر كلمة واحدة يقال له: إعراب، قوله: **(حقيقةً...الخ)** أي: بأن لم يحذف منه شيء، أو حكماً: بأن حذف منه لام الكلمة؛ لكثرة الاستعمال كـ(يد ودم) أصلهما: يدي ودمي، فحذفت الياء، وصار الإعراب على الدال والميم، وإنَّما قلنا: أو ما اتَّصل به، أي: بالآخر؛ ليدخل المثنى والجمع على حدِّه، فإنَّهما معربان بالحروف، وهي ليست بالآخر، لكنَّها متصلة بالآخر، فهي بمنزلة "الحركة"[2]، فإنْ قلتَ: آخِرُ المثنى والجمع نونٌ، قلتُ: النون فيهما مُنزَّلٌ منزلة التنوين في المفرد، فكما أنَّ تنوين المفرد لا يخرج ما هو عليه "عن كونه"[3] آخراً، كذلك النون فيهما، فإن قلتَ: يَرِدُ على هذا الأفعالُ الخمسةُ، "فإنها مرفوعة"[4] بثبوت النون، "وهو"[5] ليس آخراً "ولا متصلا"[6] بالآخر، بل بالفاعل الذي هو الضمير، قلت: أُجيبَ بأنَّه لما كان الفاعل كالجزء من فعله، لم يعد فاصلاً، وصارت النون كأنَّها متصلةٌ بالآخِر، وقوله: **(تصييره مرفوعاً...إلخ)**: ظاهره: أنَّ الذي يوصف بالرفع أو غيره إنَّما هو الآخِرُ؛ لأنَّ ضمير تصييره عائدٌ عليه، وليس كذلك، بل الذي يوصف بذلك إنّما هو الكلمة بتمامها، وأجيب: بأنَّه لمَّا كان الآخِرُ محلاً لما ذُكر، صحَّ ذلك، **[٢١: ظ]** أو يُقال: الضمير عائدٌ على الآخِر باعتبار الكلمة فهو "من إطلاق"[7] الجزء وإرادة الكلِّ، وقوله: **(أو مخفوضاً)**: الأولى أن يَزيد أو مجزوماً؛ ليشمل الفعل المضارع؛ لأنَّه داخل في الكلم ـ كما سيذكره ـ والجواب: "بكونه"[8] خصَّ ما يكون في الاسم +لشرفه+[9] غير ظاهر، وقوله: **(بعد أن كان موقوفاً)**، أي: بصورة ساكن، لا يوصف بإعراب ولا بناء، والأولى أن يقول: بعد أن لم يكن كذلك؛ لأنَّ كلامه إنَّما يشمل الانتقال من حالة الوقف إلى حالة الإعراب، وأمَّا النقل من حالة الإعراب إلى حالة الإعراب فلا يشمله كلامه، وهو تحكّم، نعم قد يقال إذا كان النقل من الوقف إلى غيره يسمَّى إعراباً، فأحرى النقل من حالة الإعراب إلى حالة الإعراب.

حقيقة كآخر زيد، أو حكماً كآخر يد، والمراد بتغيير الآخر تصييره مرفوعاً، أو منصوباً، أو مخفوضاً بعد أن كان موقوفاً قبل التركيب،

(١) +...+ ليس في (ب، ج).
(٢) في (ب، ج): الحركات.
(٣) في (ب، ج): من كونه.
(٤) في (ب، ج): فإنها معربة.
(٥) في (ب، ج): وهي.
(٦) في (ب، ج): ولا متصلة.
(٧) في (ب، ج): من <باب> إطلاق.
(٨) في (ب، ج): والجواب بأنه.
(٩) +...+ ليس في (ب، ج).

وقوله: **(والمراد بالكَلِم هنا)**، أي: في تعريف الإعراب، أراد أن يدفع بهذا اعتراضاً وارداً على المصنف بأن يقال له: الكَلِمُ اسم جنس جمعي، أقلُّ ما يصدق عليه ثلاث كلمات، فلا يدخل حينئذ في التعريف تغيير آخر كلمة أو كلمتين، بل لا بدَّ من تغيير آخر ثلاث كلمات، وليس بصحيح، فأجاب: بأنَّ الذي أقلُّ مصدوقه ثلاثةٌ، الكَلِمُ لغةً، والمراد به هنا: (الاسم...إلخ)، أو نقول: إنَّ (أل) الجنسية[١] إذا دخلت على جمع أو ما في معناه ـ كما هنا ـ أبطلت جمعيته[٢] وقوله: **(المتمكِّن)**، أي: المعرب، سواء كان أمكن: وهو الذي فيه تنوين الصرف: كزيد ورجل، أو غير أمكن: وهو +الاسم+[٣] الذي لا ينصرف كمساجد[٤]، وقوله: **(نون الإناث)**: أي الموضوعة للإناث، ولا عِبرة بكونها قد تستعار للمذكر، فإن اتَّصلت به نون الإناث بُني على السكون، نحو: ﴿**يَتَرَبَّصْنَ**﴾[٥] أو باشره نونا التوكيد، بُني على الفتح، وإن لم تباشره في اللفظ نحو: (هل تقومَانّ)، أو في التقدير نحو: (هل تقومَنَّ) أعرب كما يأتي، وقد قال ابن مالك[٦]:

..... **وَأعْرَبُوا مُضَارِعاً إنْ عَرِيَا**

وقوله: **(على أنَّه علَّة له...الخ)** أي: لوجود التغيير كأنَّه قال: إنْ حصل التغيير لأجل اختلاف العوامل فهو إعراب وإلاَّ فلا، ثمَّ استشعر الأزهري سؤالاً يرد على المصنف بأن يقال له: تعبيرك بالاختلاف يقتضي أنَّه لا يقال له إعراب إلاَّ إذا اختلف عليه عاملان فأكثر، وأمَّا إن كان التغيير بعامل واحد فلا يسمَّى إعراباً، فأجاب بقوله: (والمراد باختلاف العوامل تعاقبها) أي: صحَّةُ تعاقبها، بأنْ يصحَّ حذفُ هذا، والإتيان بالآخر مكانه، قال الفيشي[٧]: لكنَّ تفسير الاختلاف

والمراد بالكلم هنا: الإسم المتمكن والفعل المضارع الذي لم يتصل بآخره نون الإناث، ولم تباشره نونا التوكيد

(١) قال ابن هشام في المغني:٦٤ ((والجنسية إمَّا لاستغراق الْأَفْرَاد وَهِي الَّتِي تخلفها (كل) حَقِيقَة نَحْو: ﴿وَخُلِقَ الإِنسَانُ ضَعِيفاً﴾ [النساء:٢٨] وَنَحْو: ﴿إِنَّ الْإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ*إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ [العصر:٢ـ٣] أَو لاستغراق خَصَائِص الْأَفْرَاد، وَهِي الَّتِي تخلفها (كل) مجَازًا نَحْو: زيدٌ الرجلُ علماً، أَي: الْكَامِل فِي هَذِه الصّفة))، و=: الجنى الداني:١٩٤، وجامع الدروس العربية:١٤٨/١.

(٢) =: حاشية الصبان:٢٦٠/١، وأصول الفقه ـ محمد أبو النور زهير:٣٩/١.

(٣) +...+ ليس في (ب، ج).

(٤) =: المفصل في صنعة الإعراب ـ للزمخشري:٣٥، وشرح ابن عقيل:٣٥/١.

(٥) سورة البقرة، الآية:٢٢٨، ومنها: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلاثَةَ قُرُوءٍ﴾

(٦) متن الألفية، باب المعرب والمبني:٤، وهو عجز بيت وصدره: وَفِعْلِ أَمْرٍ وَمُضِيٍّ بُنِيَا.

(٧) يوسف بن محمد بن حسام الدين الفيشي المالكي، من كبار مشايخ الأزهر الملازمين للتدريس، له مؤلفات منها: حاشية على شرح شذور الذهب، وحاشية على شرح قطر الندى، وحاشية على مختصر خليل في الفقه، فضلاً عن حاشيته على شرح الكفراوي للآجرومية، توفي سنة (١٠٦١هـ). = ترجمته في: خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر:٥١٠/٤، وشجرة النور الزكية في طبقات المالكية:٣٠٣، والأعلام:٢٥٢/٨، =

بهذا المعنى لغةٌ، وأمَّا الاختلاف في الاصطلاح فهو الوجود، والجواب عن المصنف: أنَّه أطلق الملزوم وأراد لازمه؛ لأنَّه يلزم من الاختلاف الوجـود، فكأنَّه قال: لوجود العـوامل **[٢٢: و]** اختلفت أم لا، تعاقبت أم لا، كما اعتُرِض على المصنف أيضاً في تعبيره بالعوامل بصيغة الجمع فيقتضي أنَّ هذا الاختلاف "لا بدَّ فيه"(١) "من عوامل ثلاثة فأكثر"(٢)، ويُجاب عنه، بما مرَّ(٣)، من أنَّ (أل) الجنسية إذا دخلت على جمع، أبطلت جمعيته، وصار يصدق بالواحد والمتعدد الداخلة عليها، فقول المصنف سابقاً: تغيير جنس في الحدِّ، يصدق بكل تغيير، وقوله: **(أواخر الكَلِم)**: فصل أوَّل احترز به من التغيير الواقع في الأوَّل، أو الوسط كتغيير التصغير، وجمع التكسير، نحو: زيد وزيود، وقيل: إنَّه لبيان الواقع لا للاحتراز؛ لأنَّ تغيير الإعراب لا يكون إلاَّ آخراً.

وقوله: **{لاختلاف العوامل}**: فصل ثان احترز به من التغيير، لا لاختلاف العوامل كتغيير آخر (لعلَّ)، و(حيث)، وفي (حيث) ست لغات: (حيث وحوث) بضم الثاء، وفتحها، وكسرها فيهما، فلا يسمَّى إعراباً، وإنَّما يسمى لغات.

وقوله: **{الداخلة عليها}**: فصل ثالث احترز به من المحكي، كقولك: مَنْ زيدٌ؟ في حكاية من قال: جاء زيدٌ، ومَن زيداً؟ في حكاية مَن قال: رأيت زيداً، ومَن زيدٍ؟ في حكاية من قال: مررتُ بزيدٍ، فزيد الواقع بعد (مَن) في الجميع تغيَّر آخره؛ لاختلاف العوامل، لكنَّها لم تدخل عليه، فلا يقال في الحركات إنَّها إعراب، وكيفية إعرابه أنْ تقول في الجميع، مَنْ: اسم استفهام مبتدأ مبني، وزيد: في الأحوال الثلاثة /هو الخبر/(٤) مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة في آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية(٥)، وقوله: **(واحداً بعد واحد)**: منصوب على الحال، أي: حال كون العوامل مرتَّبةً، فلا يمكن جمع اثنين في تركيب واحدٍ من جهة واحدة، أو مفعول مطلق على حذف مضاف عامله: (الداخلة)، تقديره: دخولُ واحدٍ بعد واحدٍ،

{لاختلاف العوامل} متعلق بتغيير على أنه علة له، والمراد باختلاف العوامل تعاقبها على الكلم **{الداخلة عليها}** واحداً بعد واحد، والعوامل جمع عامل،

= وهدية العارفين:٥٦٦/٢، و= رأيه في: حاشية الفيشي على شرح قطر الندى وبل الصدى، رسالة ماجستير، سهيل أحمد سلمان أبو زهير،٣٦.

(١) في (ب، ج): لا بد له.

(٢) في (ب، ج): من ثلاثة عوامل فأكثر.

(٣) =: ص٦٧ من هذه الأطروحة، الهامش:٢

(٤) /.../ من استدراك الناسخ على المتن.

(٥) الحكاية إيراد اللفظ على ما تسمعه، =: جامع الدروس العربية:٢٦/١.

وقوله: **(والمراد بالعامل...الخ)**: "مقتضى الظاهر به"[١]، فأظهر في موضع الإضمار تقريباً على المبتدئ، وأشار بهذا إلى أنَّ المراد به العامل الاصطلاحي لا اللغوي، وهو المؤثر في الشيء، وقوله: **(ما به)**، أي: شيء لفظي: ويشمل المقدر، أو معنوي: كما ذكر بعد، وباء **(به)** سببية، وقوله: **(يَتَقَوَّم...الخ)**: بفتح الياء والتاء وتشديد الواو، أي: يحصل ويوجد المعنى المقصود من التركيب، وقوله: **(المقتضي)**، أي: الطالب صفة للمعنى، فيصير التقدير: العامل هو الشيء الذي بسببه يحصل ويوجد المعنى الذي يطلب الإعراب، والمراد بالمعنى: الفاعلية والمفعولية والإضافة، وقوله: **(للإعراب...إلخ)**: يؤخذ من هذا أنَّ فهم المعنى سابق على الإعراب، ولهذا "إن سئلت"[٢] عن **[٢٢: ظ]** تركيب ولم تدر إعرابه، فتقول لمن سألك: بيّنْ لي المعنى أبيِّنْ لك الإعراب، وهذا هو الحقُّ، وغلط من قال: إنَّ الإعراب سابق على المعنى، وقوله **(نحو: جاء)**: "فإنَّ"[٣] به يتقوم المعنى، وهو الفاعلية، وقوله: **(المقتضي للرفع)**: أشار به إلى أنَّ العامل لا يقتضي رفعاً لذاته، وإنَّما يطلب فاعلاً، ومن شأن الفاعل أن يكون مرفوعاً، وقوله: **(المقتضي للنصب)**: "من حيث"[٤] كون الاسم مفعولاً لا من حيث ذات العامل، وإلاَّ فالعامل "إنَّما يَطلبُ"[٥] باعتبار ذاته المفعول، لكن من شأن المفعول أن يكون منصوباً، وقوله: **(المضاف إليه)**، أي: المنسوب إليه المعنى الذي قبل الباء، فإنّ حروف الخفض تسمَّى حروف الإضافة[٦]؛ لأنَّها تُضيف معنى ما قبلها، وتوصله لما بعدها، وقوله: **(المقتضي: هو)**، أي: المضاف إليه، "أشار بهذا"[٧] إلى أنَّ حرف الجرِّ لا يقتضي جرّاً "لذاته"[٨]، وإنَّما يطلب المضاف إليه، ومن شأنه الجرّ، فتحصَّل أنَّ العامل لا يطلب لذاته رفعاً، ولا نصباً ولا جرّاً، وإنما يطلب فاعلاً أو مفعولاً أو منسوباً إليه، والفاعل يقتضي الرفع، والمفعول من شأنه النصب، والمنسوب إليه من شأنه الجرّ،

والمراد بالعامل ما به يتقوّم المعنى المقتضي للإعراب، سواء كان ذلك العامل لفظياً أو معنوياً فالعامل اللفظي، نحو: جاء فإنه يطلب الفاعل المقتضي للرفع، ونحو: رأيت، فإنه يطلب المفعول المقتضي للنصب، ونحو: الباء فإنها تطلب المضاف إليه المقتضي هو للجرِّ،

(١) في الأصل: (القياس به)، ولعله وهم، والتصويب من (ب، ج)؛ لانسجامه مع كلام الأزهري.
(٢) في (ب، ج): إذا سئلت.
(٣) في (ب، ج): <أي> فإن.
(٤) في (ب، ج): <أي> من حيث.
(٥) في (ب، ج): طلب.
(٦) =: المصطلح النحوي:١٣٨.
(٧) في (ب، ج): أشار به.
(٨) في (ب، ج): لذاته <أيضاً>.

وقوله: **(والمُرادُ بدخول العوامل مجيئها...إلخ)**، أي: حصولها وتحققها مع الكَلِم، فيدخل فيه العوامل المقدرة والمعنوية، وأشار به إلى أنَّه لا يشترط الدخول بالفعل كما يقتضيه ظاهر عبارة المصنف، وقوله: **(استَمَرَّتْ)**، أي: بقيت ولم تُحذَف، وقوله: **(أم حُذِفَتْ)**: أطلق في الحذف فيتناول الحذف جوازاً، كقولك: زيدٌ، في جواب قول القائل: مَنْ قرأ؟ وقد قال ابن مالك[1]:

وَيَرْفَعُ الْفَاعِلَ فِعْلٌ أُضْمِرَا

ويتناول الحذف وجوباً، كقوله تعالى: ﴿**وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ**﴾[2] فأحدٌ: فاعل بفعل محذوف وجوباً؛ لأنَّ المفسِّر كأنَّه عِوَضٌ منه ولا يُجمع بينهما، وقوله: **(أو تأخَّرَتْ)**: وفي الألفية[3]: **وَقَدْ يَجِي المَفْعُولُ قَبْلَ الفِعْلِ**

وقوله: **(وقولُ المَكُوديِّ[4]...إلخ)**: [(قولُ)][5]: مبتدأ، و(جرى...إلخ): بعده خبره، وهو جواب عن سؤال مقدر تقديره: ما ذكرتَ من أنَّ العوامل قد تتأخر ينافيه قول المكودي ـ في شرح هذه المقدمة ـ إنَّ العوامل...الخ، فأجاب: بأنَّ ما قاله المكودي محمول على الأصل الغالب، ففهم أنَّ مراد المكودي إنَّ العوامل لا تكون إلاَّ قبل المعمولات /في اللفظ، وفيما فهمه الأزهري من كلامه نظر، بل مراده +بقوله+[6]: إنَّ العوامل لا تكون إلا قبل المعمولات رتبة/[7]، أي: إنَّ رتبة العوامل التقديم على المعمولات، فهي وإنْ تأخَّرت في اللفظ فرتبتها التقديم، ولم يُرد ما قال الأزهري[8]، وقوله: **(وقولُ المصنف...إلخ)**: مبتدأ، بمعنى المقول، "ولفظاً أو تقديراً: بدلان منه،

والعامل المعنوي هو الإبتداء والتجرد، والمراد بدخول العوامل مجيئها لما تقتضيه من الفاعلية والمفعولية والإضافة سواء استمرت أم حذفت، وسواء تقدمت على المعمولات كرأيت زيداً أم تأخَّرت، نحو: زيداً رأيت، وقول المكودي: إنَّ العوامل لا تكون إلاَّ قبل المعمولات، جرى على الأصل الغالب، وقول المصنف: **{لفظاً أو تقديراً}**

(١) متن الألفية، باب الفاعل:١٧، وعجزه: كَمِثْلِ: زَيْدٌ فِي جَوَابِ: مَنْ قَرَا؟

(٢) سورة التوبة، الآية:٦.

(٣) باب الفاعل:١٨، وصدره: وَقَدْ يُجَاءُ بِخِلافِ الأصْل.

(٤) عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي، نسبة إلى بني مكُّود (قبيلة قرب فاس)، كان نحوياً عالماً، له شرح على الالفية وشرح على الآجرومية، توفي بفاس سنة (٨٠٧هـ). = ترجمته في: الضوء اللامع لأهل القرن التاسع:٩٧/٤، وبغية الوعاة:٨٣/٣، والأعلام: ٣١٨/٣، و= رأيه في شرح متن الآجرومية للمكودي:٣٥.

(٥) [(...)] زيادة لتوضيح السياق من (ب، ج).

(٦) +...+ ليس في (ب، ج).

(٧) /.../ من استدراك الناسخ على المتن.

(٨) =: شرح متن الآجرومية ـ للمكودي:٣٥.

مرفوعان بضمة مقدرة في آخره، منع منها **[٢٣: و]** اشتغال المحل بحركة الحكاية، وحالان: خبر"[١]، فإن قلتَ: المبتدأ مفرد، والخبر مثنى، مع أنَّ المطابقة بينها واجبة، قلت: المبتدأ ـ وإن كان مفرداً لفظاً ـ فهو مثنى معنى بدليل البدل[٢]، هذا إعراب الجملة الواقعة في كلام الأزهري، وأما إعراب كلام المصنف على حدثه، فقال الأزهري: **(حالان من تغيير)**، والأولى أنَّهما منصوبان على المفعولية المطلقة على حذف مضاف، والتقدير: تغيير لفظ أو تغيير تقدير، ثمَّ حذف المضاف الذي هو تغيير، وأقيم المضاف إليه ـ وهو لفظاً أو تقديراً مقامه ـ فانتصب انتصابه، وناصبهما: (تغيير) المصدر المذكور في قول المصنف: (الإعراب هو تغيير...الخ) على حدِّ قوله تعالى: ﴿**فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَآؤُكُمْ جَزَاءً مَّوْفُوراً**﴾[٣]، وإنَّما كان أولى؛ لأنَّ (لفظاً وتقديراً) مصدران، ووقوع المصدر حالاً موقوف على السماع، وفي الألفية[٤]:

وَمَصْـدَرٌ مُنكَّـرٌ حَـالاً يَقَـعْ بِكَثْرَةٍ.....

قال المكودي: ومع كثرته فلا يقاس عليه، فلا بدَّ من تأويلهما باسم المفعول، أي: الملفوظ به والمقدر؛ ليصحَّ، وما لا تأويل فيه أولى[٥]، وظاهر حلِّ الأزهري أنَّهما منصوبان على "إسقاط الخافض"[٦] "وهو أضعفها"[٧]؛ لأنَّه موقوف على السماع كالحال، ويَزيد عليه بكون الألفاظ المنصوبة على إسقاط الخافض تكون معرفة، كقولك: (تمرُّون الديار)، وهذان اللفظان منكران، والحاصل أنَّ النَّصب على المفعولية المطلقة أولى، ثمَّ الحال ثمَّ النَّصب على إسقاط الخافض، وإلى الإعراب اللفظي والتقديري، أشار في الألفية بـ(أرض وسما) من قوله[٨]:

وَمُعْرَبُ الأَسْمَاءِ مَا قَدْ سَلِمَا مِنْ شَبَهِ الْحَرْفِ كَأَرْضٍ وَسُمَا

حالان من تغيير، يعني أن تغيير أواخر الكلم تارةً يكون في اللفظ، نحو: يضرب زيد، ولن أكره حاتماً، ولم

(١) وقع في نسخة (أ) اختلاف طفيف وزيادة ونقصان عما هو في (ب، ج)، ففي نسختي (ب، ج) العبارة هكذا: (ولفظاً أو تقديراً: بدل من قول، وقوله: حالان: خبره) فأثبتنا ما في نسخة (أ)؛ لكونها النسخة المعتمدة في الموازنة بين النسخ.

(٢) قال أبو النجا في حاشيته على شرح الأزهري:٢٠ ((وقوله: حالان، خبر المبتدأ، وصحَّ الإخبار عنه ـ وهو مفرد ـ بذلك مع كونه مثنى؛ لأنَّه وإن كان مفرداً لفظاً مثنى معنى؛ لأنَّ المقول اثنان، قوله: لفظاً وقوله: تقديراً)).

(٣) سورة الإسراء، الآية: ٦٣.

(٤) باب الحال:٢٤، وتكملة الشطر الثاني: كَبَغْتَةً زَيْدٌ طَلَعْ.

(٥) =: شرح المكودي على ألفية ابن مالك:٣٦٥/١.

(٦) في (ب، ج): على نزع الخافض.

(٧) في (ب، ج): وهو أضعف الأوجه.

(٨) باب المعرب والمبني:٤.

بناءً على أنَّ ضمَّ السين من (سُما) أحد لغات الاسم، ولا يتعيَّن رجوع (لفظاً وتقديراً) للتغيير فقط، "بل كما يرجع له، يرجع لقوله"[١]: (الداخلة عليها)، فيكون المعنى: حال كون العوامل الداخلة عليها ملفوظاً بها أو مقدرةً، فيكون هو معنى قوله سابقاً: (سواء استمرت أم حذفت)، فالملفوظ بها كـ: جاء زيدٌ، ورأيت زيداً، ومررت بزيدٍ، والمقدرة: كما مر، وقوله: **(فتُلفَظُ بالرفع)**، أي: بعلامته أو بأثره؛ لأنَّ المصنف ذهب إلى أنَّ الإعراب معنوي، وقوله: **(في يَضْرِب...الخ)** أي: في هذا اللفظ الذي هو يضرب، وفي زيد، أو تقول: إنَّ المجرور محذوف تقديره: فتُلفَظُ بالرفع في قوله: يضربُ، وإنَّما احتَجْنا لهذا؛ لأنَّ (يضرب) فعل مضارع، لا يدخل عليه حرف الجرّ، وهكذا يقال فيما بعده، وقوله: **(وبالجزم...الخ)**: المراد به: علامته ـ "وهو السكون"[٢] ـ لأنَّها هي اللفظية، بمعنى أنَّها متعلقة باللفظ، **[٢٣: ظ]** وإلاَّ فالجزم عَدَمي؛ لأنَّه حذفُ الحركة، وقوله: **(يكونُ التغيير...الخ)** أي: علامته الدالة عليه؛ لأنَّ الإعراب معنوي، وقوله: **(والتقدير)**: عطف تفسير على (الفرض)، والأولى أن يقول: على سبيل التقدير والفرض؛ لأنَّه يشترط في عطف التفسير أن يكون الثاني أظهر من الأول، كقولك: (عسجد، وذهب، وبُرّ، وقمح)، /وقوله: **(وهو المَنْوِيُّ)**، أي: علامته وأثره؛ لما مرَّ، بدليل: كما تنوي الضمة، فان الضمة علامة/[٣]، وقوله: **(وهذا هو المراد...الخ)**: كان الأولى أن يقول: وهذا بعضُ ما أراد المصنف بقوله: أو تقديراً؛ لأنَّ الإعراب التقديري ليس منحصراً في الاسم المقصور، والفعل المضارع الذي آخره ألف، بل كذلك يكون في الاسم المنقوص ـ كما يأتي له ـ والفعل المضارع الذي آخـره واوٌ، أو ياءٌ، وبقـي عليه ذلك، وقوله: **(وأو هنا للتقسيم...إلخ)**: أشار بهذا إلى الجواب عما يقال: إنَّه أدخل (أو) في التعريف وهو ممتنع، فأجاب: بأنَّ التي يمتنع دخولها فيه هي [(أو)][٤] التي للشك، وأمَّا (أو) التي للتقسيم

أذهب بعمرو، فتلفظ بالرفع في يضرب وزيد، وبالنصب في أكره وحاتماً، وبالجزم في أذهب، وبالجر في عمرو، وتارة يكون التغيير على سبيل الفرض والتقدير، وهو المنوي كما تنوي الضمة في موسى يخشى، والفتحة في لن أخشى الفتى، والكسرة في مررت بالرحى، فموسى ويخشى مرفوعان بضمة مقدرة، وأخشى والفتى منصوبان بفتحة مقدرة، والرحى مخفوض بكسرة مقدرة، وهذا هو المراد بقوله: لفظاً أو تقديراً، وأو هنا للتقسيم لا للترديد،

(١) في (ب، ج): بل كما يصح أن يرجع له يصح أيضاً أن يرجع لقوله.

(٢) في (ب، ج): وهي السكون.

(٣) من استدراك الناسخ على المتن.

(٤) [(...)] زيادة واجبة من (ب، ج).

ـ كما هنا ـ فلا يمتنع دخولها فيه، ولو عبَّر بالتردُّد، أي: الشك، بدل الترديد، لكان أولى، وقوله: **(وكيفيةُ الإعراب اللفظي...الخ)**: مراده باللفظيّ: الذي تكون علامته لفظية، فلا ينافي ما مرَّ من أنَّ الإعراب معنويّ، ولا ينافي ذكره لبعض الحروف كـ(لَنْ) فإنَّه لتمام التركيب، وقوله: **(ظاهرةٌ في آخره)**: اعلم أنَّ الناس اختلفوا في الحركة، هل تحذف بعد الحرف أو معه أو قبله؟ وكلامُ الأزهري محتمل للمذاهب الثلاثة، بأنْ نقول: (في) للظرفية، بمعنى: (بعد أو قبل)، أو للمصاحبة بمعنى (مع)، وقوله: **(التقديري)** أي: الذي علامته مقدرة، وقوله: **(لالتقاء الساكنين)**، أي: لدفعهما؛ وذلك لأنَّ أصله: (فتى) بالياء، محرَّكة مع التنوين، لا بالواو، ولقوله في الألفية[1]:

كَذَا الَّذي الْيَا أَصْلُهُ نَحْوُ الْفَتَى

وكيفية الإعراب اللفظي أن تقول في نحو: يضرب زيد، يضرب فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره، والعامل فيه الرفعَ التجردُ من الناصب والجازم، وزيدٌ فاعل يضرب وهو مرفوع وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره، والعامل فيه الرفعَ يضربُ، وتقول في مثل لن أكره حاتماً: لن حرف نفي ونصب واستقبال، وأكرهَ فعل مضارع منصوب بلن وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره، والناصب له لن، وحاتماً مفعول به وهو منصوب وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره، والناصب له أكره، وتقول في لم أذهب بعمرو: لم حرف نفي وجزم وقلب، وأذهب فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه سكون آخره لفظا والجازم له لم، وبعمرو جار ومجرور وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره، والجار له الباء، وكيفية الإعراب التقديري أن تقول: في مثل موسى يخشى: موسى مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، والعامل فيه الرفعَ الابتداءُ، ويخشى فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة في آخره منع من ظهورها التعذر، والعامل فيه الرفع التجرد، وفاعل يخشى مستتر فيه جوازاً تقديره: هو، وهو وفاعله جملة فعلية في محل رفع على الخبرية لموسى، والرافع لمحل الجملة الواقعة خبراً لمبتدأ، وتقول في: لن أخشى الفتى، لن حرف نصب ونفي واستقبال، وأخشى فعل مضارع منصوب بلن وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، والفتى مفعول به وهو منصوب بأخشى، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، وتقول في: مررت بالرحى: مررت فعل وفاعلُ الفعلِ مرّ، والفاعل التاء، وبالرحى جار ومجرور، والمجرور مخفوض وعلامة خفضه كسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، هذا إذا كانت الألف موجودة، فإن كانت محذوفة، نحو: جاء فتىً، ورأيت فتىً، ومررت بفتىً فإنك تقول في الرفع: علامة رفعه ضمة مقدرة على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين، وفي النصب: علامة نصبه فتحة مقدرة على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين،

(١) باب كيفية تثنية المقصور والممدود وجمعهما:٥٣، وعجزه: وَالْجَامِدُ الَّذِي أُمِيلَ كَمَتَى.

ثم تحركت الياء وانفتح ما قبلها، فقُلبت ألفاً، فالتقى ساكنان: الألف والتنوين، فحذفنا الألف؛ لالتقاء الساكنين، ولم يحذف التنوين؛ لأنَّه كلمة، والألف جزء من الكلمة، وحذف الجزء أخفُّ من حذف الكلمة، وأمَّا قولهم: (الفُتُوَّة) فالياءُ قُلبت واواً، وقوله: **(المحذوفة لالتقاء...إلخ)** أي: لدفعهما كما مر، وأصلُه: (قاضي) بياء مشددة منونة تنوين الصرف استثقلت الضمة على الياء، فحذفت الضمة فالتقى ساكنان حذفت الياء لدفعهما، وإذا /دخلت/[1] عليه (أل) أو أضيف رجعت الياء؛ لزوال موجب حذفها، وهو التنوين؛ لأنَّه لا يجامع (أل) والإضافة، وقوله: **(فحيث...الخ)**: لمَّا ذكر الأمثلة ـ وهي لا تنحصر ـ أراد أن يذكر ضابطاً لِمَا يكون فيه الإعراب لفظياً، ولا يكون فيه الإعراب تقديرياً، و(حيث) في كلامه بمعنى **[٢٤: و]** (إذا)، و(كان) تامة، وقوله: **(يشبه الصحيح)**: في كونه تظهر فيه الضمة والفتحة والكسرة، وقوله: **(كالواو والياء...الخ)**: الكاف هنا استقصائية[2] لا تدخل شيئاً؛ لأنَّ الحرف الذي يشبه الصحيح مخصوص (بالواو والياء) الساكن ما قبلهما، وقوله: **(فالإعراب ظاهر)** أي: إذا لم يعرض عارض، وإلاَّ فيصير مقدراً كالمضاف إلى ياء المتكلم نحو: جاء صاحبي، فصاحبي مرفوع على أنَّه فاعل بضمة "منع منها"[3] اشتغال المحل بحركة المناسبة على ما هو الحق، وقوله: **(تقدَّرُ فيها الحركة تعذُّراً...الخ)**: إلى كون

وفي الجر: علامة جره كسرة مقدرة على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين، وتقول فيما إذا منع من ظهور الحركة الإستثقال، نحو: جاء القاضي، فالقاضي فاعل بجاء وهو مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الإستثقال، ومررت بالقاضي: فالقاضي مجرور بالباء وعلامة جره كسرة مقدرة على الياء منع من ظهورها الإستثقال، هذا كله إذا كانت الياء موجودة، فإن كانت محذوفة، نحو: جاء قاضٍ ومررت بقاضٍ، فإنك تقول في الرفع: علامة رفعه ضمة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين، وفي الجر كذلك، وقس على هذه الأمثلة ما أشبهها، فحيث كان في آخر الاسم المعرب حرف صحيح أو حرف علة يُشبه الصحيح كالواو والياء الساكن ما قبلهما، كدلو وظبي فالإعراب ظاهر في آخره، وحيث كان في آخره ألف مفتوح ما قبلها كالفتى، أو ياء مكسور ما قبلها كالقاضي فالإعراب مقدر فيه، إلا أن الألف تقدر فيها الحركة تعذراً؛ لكونها لا تقبل التحريك، والياء تقدر فيها الحركة استثقالاً لكونها تقبل الحركة،

(١) من استدراك الناسخ على المتن.

(٢) الكاف الاستقصائية هي التي يكون فيها الممثَّل به محصوراً فلا يكون له شبيه، أي أن مدخولها لا نظير له فيما أسند إليه كما في مثال الأزهري: (كالواو والياء الساكن ما قبلهما)، =: الكليات:٧٥٥، وحاشية الصبان:٣٤٣/٢، وحاشية الخضري على شرح ابن عقيل:١٩٣/١، ومعجم الأخطاء الشائعة ـ لمحمد العدناني:٢٦٨.

(٣) في (ب، ج): منع من ظهورها.

الحركة تقدَّرُ في الألف تعذراً، وفي الواو والياء استثقالاً، أشار بعضهم بقوله[١]:

تَعَـذُّراً فِـــي الأَلِــفِ اسْتِثْقَالَا فِـي الـوَاوِ وَاليَاءِ فَخُـذْ مِثَالَا

كَقَالَ مُوسَى مَعْشَرَ اليَهُودِ قَدْ يَأْتِي مُحَمَّدٌ وَيَغْزُو مَنْ جَحَدْ

فموسى: فاعلُ (قال) مرفوع بضمة على الألف منع منها التعذر، ويأتي ويغزو: فعلان مضارعان مرفوعان بضمة على الياء في (يأتي)، والواو في (يغزو)، ومنع من ظهورها الاستثقال، وفي الألفية[٢]:

وَسَـمِّ مُعْتَلاً مِـنَ الأَسْمَاءِ مَا كَالْمُصْطَفَى.....

إلى آخر الأبيات الستة[٣]، وقوله: **(ثلاثةَ أحوال)**: بالنصب اسم (أنَّ)، قال الشنواني[٤]: ومراده بالأحوال الثلاثة في الاسم: الرفع والنصب والخفض، وفي الفعل: الرفع والنصب والجزم، قال الفيشي وغيره[٥]: حمْلُه على هذا يكون تكراراً مع قول المصنف: فللأسماء...الخ، والأولى أنَّ مراد الأزهري بالأحوال الثلاثة: الإعراب اللفظي والتقديري تعذراً واستثقالاً، وجميعها يكون في الاسم والفعل، غايته أنَّه لم يذكر مثالاً "لتعذر"[٦] الإعراب في الفعل استثقالاً نحو: يرمي ويغزو، ولا يضر؛ لأنَّه علم بالمقايسة على الاسم بالأحرى؛ لأنَّه إذا كانت الياء ثقيلة في الاسم مع خفته، فأحرى مع الفعل؛ لثقله، والواو أثقل من الياء، قلت: ما قاله الفيشي وغيره ظاهر، وهو الذي

ولكنها ثقيلة عليها، والمراد بالألف: الألف في اللفظ ولا التفات إلى كونها تكتب ياء في مثل يخشى والفتى، فظهر أن لآخر كل من الاسم والفعل المعربين ثلاثة أحوال،

(١) البيتان من الرجز، ولم نهتد إليهما في المصادر التي رجعنا إليها.

(٢) باب المعرب والمبني:٤، وتكملة العجز: والمُرتُقَي مَكَارِمَا

(٣) تكملة الأبيات الستة التي تلي هذا البيت، هي:

فَالأَوَّلُ الإعْـرَابُ فِيـهِ قُـدِّرَا جَمِيعُهُ وَهْوَ الَّذي قَدْ قُصِرَا

وَالثَّانِي مَنْقُوصٌ وَنَصْبُهُ ظَهَرْ وَرَفْعُهُ يُنْوَى كَذَا أَيْضاً يُجَرّ

وَأَيُّ فِـعْلٍ آخِـرٌ مِنْهُ أَلِــفْ أَوْ وَاوٌ أَوْ يَاءٌ فَمُعْتَلاً عُرِفْ

فَالأَلِــفَ انْوِ فِيهِ غَيْرَ الجَـزْمِ وَأَبْدِ نَصْبَ مَاكَيَدْعُو يَرْمِـي

وَالرَّفْعَ فِيهِمَا انْوِ وَاحْذِفْ جَازِما ثَلاثَهُنَّ تَقْضِ حُكْماً لازِمـا

(٤) أبو بكر بن إسماعيل بن شهاب الدين، عمر بن علي الشنواني، نحوي، تونسيّ الأصل، ولد في شنوان بمصر، وتعلم في القاهرة، وبها وفاته سنة (١٠١٩هـ)، له كتب كلها شروح وحواش على (الآجرومية) و(الشذور) و(القطر) في النحو، = ترجمته في: خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر:١/٧٩ـ٨٠، والأعلام:٢/٦٢، ومعجم المؤلفين:٣/٥٩، و= رأيه في: تعليق الدرة الشنوانية في شرح الآجرومية: اللوحة٣١/ظ.

(٥) لم نعثر على حاشية الفيشي على الأزهرية، و=: حاشية أبي النجا:٢١.

(٦) في (ب، ج): لتقدير.

يناسب المقام؛ لأنَّ كلامنا في الإعراب اللفظي والتقديري، والذي يظهر من كلام الأزهري بعد، وصرح به في قوله: (وقد بيَّنَها)، أي: الأحوال هو ما قاله الشنواني، وقوله: **(وأنَّ الانتقال)**: معطوف على ما سبق، مدخول لـ(ظهر) فيصير المعنى: وظهر أنَّ الانتقال، فإنْ قلتَ: من أين ظهر ما قال؟ قلتُ: من قوله +سابقا+[1]: والمراد بتغيير الآخر تصييره مرفوعاً...إلخ، وقوله: **(إلى غيره)**: عبّر به؛ ليشمل الجرَّ، والجزم، وقوله: **(تسمّى أنواع الإعراب مجازاً)**: هذا لا يتمشَّى إلاَّ على القول بأنَّ الإعراب لفظي، فتسميتها علامة يكون مجازاً، وأمَّا على ما عليه المصنف من أنَّ الإعراب معنوي **[٢٤: ظ]** فهي علامات وأنواع حقيقية، وقوله: **(وقد بيَّنها)**، أي: تلك الأحوال.

{وأقسامه}: جواب عن سؤال مقدَّر وارد على قوله[2]: (الإعراب هو تغيير...الخ)، كأنَّه قيل له: قد علمنا حقيقة الإعراب على القول بأنَّه معنوي، فما عدد أقسامه؟ "وما أسماؤه"[3]؟ فأجاب عنه بقوله: (وأقسامه)، والمراد بالأقسام هنا حقيقتها، وهي الأنواع والجزئيات لا الأجزاء، فإن قلت: لِمَ جعلتم الأقسام هنا بمعنى الأنواع، وفي قوله سابقاً: (وأقسامه ثلاثة) بمعنى الأجزاء، فما الفرق؟ قلت: علامة القسمة النوعية صحة إطلاق اسم المقسوم على كل نوع منها، واسم المقسوم هنا هو الإعراب، فيطلق على كل واحد منها، فيقال في الرفع: إعراب وهكذا، وكانقسام الحيوان إلى: فرس، وإنسان، فيطلق على الإنسان أنَّه حيوان، وعلى الفرس أنَّه حيوان وهكذا، "وعلامة الأقسام"[4] بمعنى الأجزاء: عدم صحة إطلاق اسم المقسوم على كل قسم، وجزء منها، واسم المقسوم هناك هو الكلام، ولا يصحُّ إطلاقه على كل جزء منها، فلا يقال: الفعل وحده كلام والحرف وحده كلام، ولو عبَّر هنا بأنواعه، وفيما مرَّ بأجزائه لكان أولى، ثمَّ إنَّ المقسم الإعراب من حيث هو لا بخصوص كونه "ضمة، أو فتحة"[5]، وإلاَّ لزم تقسيم الشيء إلى نفسه وغيره.

قول الأزهري: **(بالنسبة إلى الاسم...إلخ)**: جواب عن إشكال وارد على المصنف، وهو أنَّه لا

وأن الانتقال من الوقف إلى الرفع، ومن الرفع إلى النصب، ومن النصب إلى غيره هو الإعراب، وأن تلك الأحوال المنتقل إليها تسمى أنواع الإعراب مجازاً، وقد بيَّنها بقوله: **{وأقسامه}** أي: أقسام الإعراب بالنسبة إلى الاسم والفعل

(١) +...+ ليس في (ب، ج).

(٢) أي: قول المصنف في بداية هذا الباب.

(٣) في (ب، ج): وما أسماؤها؟

(٤) في (ب، ج): وعلامة <كون> الأقسام.

(٥) في (ب، ج): ضمة وفتحة.

يصح أن تكون أربعة بالنسبة إلى الاسم فقط؛ لأنَّها بالنسبة إليه ثلاثة: الرفع، والنصب، والجر، ولا بالنسبة إلى الفعل فقط؛ لأنَّها بالنسبة إليه ثلاثة أيضاً: الرفع، والنصب، والجزم، فأجاب بقوله: بالنسبة إلى الاسم والفعل، لكن إنَّما تكون أربعةً بالنسبة لهما إذا جعلت الرفع والنصب قسمين فقط، ولم تنظر لكونهما تارة يوجدان في الاسم، وتارة في الفعل، وإلاَّ إذا نظرت إلى ذلك فتكون ستة: الرفع والنصب قسمان في الاسم، وقسمان في الفعل، وذلك أربعة أقسام، والجر والجزم، فهي ستة.

{أربعة}: هو مخرج الفتحة والسكون، وهو سلب الحركة قسم مستقل.

{رفع ونصب}: بدل مفصَّل من مجمل، ثم لكلٍّ واحدٍ من هذه الأربعة معنى لغةً واصطلاحاً، فالرفع لغةً: العُلوُّ والارتفاع(١)، واصطلاحاً: "على أنَّه معنوي"(٢) تغيير مخصوص "علامته ضمَّة أو ما ناب"(٣) منابها، وعلى أنَّه لفظي هو **[٢٥: و]** نفس الضمة ونفس ما ناب منابها(٤)، /والنصب لغةً: الاستقامة والاستواء(٥)، واصطلاحاً: "على أنَّه معنوي"(٦): تغيير مخصوص علامته الفتحة أو ما ناب منابها/(٧)، وعلى أنَّه لفظي: هو نفس الفتحة ونفس ما ناب منابها(٨)، والخفض لغةً: نقيض الرفع(٩)، واصطلاحاً: "على أنَّه معنوي"(١٠): تغيير مخصوص،

{أربعة رفع ونصب} في اسم وفعل، نحو: يقوم زيد، وأن زيداً لن يقوم **{وخفض}** في اسم نحو: مررت بزيد **{وجزم}** في فعل، نحو: لم يقم،

(١) =: الصحاح:١٢٢١/٣، والمحكم والمحيط الأعظم:١٢٠/٢، وشمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم:٢٥٨٠/٤.

(٢) في (ب، ج): على أن الإعراب معنوي.

(٣) في (ب، ج): علامته الضمة وما ناب.

(٤) قال التهانوي في كشاف اصطلاحات الفنون:٥٨/٣ ((الرفع: اسم لنوع من الإعراب، حركة كان أو حرفاً، وما اشتمل على الرفع يسمى مرفوعاً))، و=: الكليات:٤٧٧، والحدود النحوية من النشأة إلى الاستقرار، أطروحة دكتوراه ـ لزاهدة العبيدي، بإشراف الدكتور: عبد الوهاب العدواني:٢٠٥.

(٥) =: الصحاح:٢٢٤/١، مقاييس اللغة:٤٣٤/٥، والمحكم والمحيط الأعظم:٣٤٣/٨، ولسان العرب:٧٥٨/١.

(٦) في (ب، ج): على أن الإعراب معنوي.

(٧) /.../ من استدراك الناسخ على المتن.

(٨) =: الكليات:٩٠٦، وكشاف اصطلاحات الفنون والعلوم:١٧٠٠/٢.

(٩) =: الصحاح:١٠٧٤/٣، والمحكم والمحيط الأعظم:٤٣/٥، وشمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم:١٨٦٥/٣.

(١٠) في (ب، ج): على أن الإعراب معنوي.

علامته "كسرة أو ما ناب"[١] منابها، وعلى أنَّه لفظي: هو نفس الكسرة ونفس ما ناب منابها[٢]، والجزم لغةً: القطع[٣]، واصطلاحاً: "على أنَّه معنوي"[٤] تغيير مخصوص، علامته السكون "أو ما ناب"[٥] منابها، وعلى أنَّه لفظي: هو نفس السكون، ونفس ما ناب منابه[٦]، وقدَّم الرفع لأنَّه عمدةٌ، ولا يخلو منه كلام، ثمَّ أتى بالنصب؛ لأنَّه قد يقع موقع العمدة، ثم بالجر؛ لأنَّه خاص بالأشرف، وهو الاسم، ولم يبقَ للجزم مرتبةٌ إلاَّ التأخير، قول الأزهري: **(على سبيل الإجمال)** أي: طريق هو الإجمال، ومعنى إجمالها عدم تعيين ما تكون فيه، وقوله: **(وأما على سبيل...الخ)**: أشار بهذا إلى أنَّ الفاء في قول المصنف: (فللأسماء) في جواب شرط مقدر، وقول الأزهري: **(المُعْرَبة)**: قيد الأفعال بالمعربة وأطلق في الأسماء، مع أنَّ المراد بها أيضاً المعربة؛ لأنَّ الأصل في الأسماء الإعراب، ولذلك أطلق فيها، والأصل في الأفعال البناء، فلذلك قيدها، وإلاَّ فالكلام في المعربات، وجمع المصنف الأفعال مع أنَّ الذي يعرب منها إنَّما هو نوع واحد وهو الفعل المضارع باعتبار أفراده أو مشاكلةً للأسماء، فإن قلت: ما وجه اختصاص الجر بالاسم والجزم بالفعل؟ قلت: الاسم خفيف، والفعل ثقيل، والجر ثقيل، والجزم خفيف، فأعطينا الخفيف للثقيل لتعادل خفة الاسم ثقل الحركة وثقل الفعل خفة السكون، وقوله: **(والحاصل...الخ)**: أراد بهذا تأكيد دفع ما يقال إنَّك قلت أنواع الإعراب أربعة، ثم جعلتها ستة، وكيفية الجواب أن يقال لمَّا كان الرفع والنصب مشتركين بين الاسم والفعل، جعلهما قسمين فقط، ولذلك قال: **(فالمشترك شيئان)** وصَحَّ الإخبار في كلامه بالمثنى الذي هو (شيئان) عن المفرد الذي هو (المشترك)؛ لأنَّ المبتدأ هنا مقرون (بأل) الجنسية فيصدق بالواحد والمتعدِّد، وكذا يقال

هذا على سبيل الإجمال، وأما على سبيل التفصيل **{فللأسماء من ذلك}** المذكور من الأقسام الأربعة **{الرفع}** نحو: جاء زيدٌ **{والنصب}** نحو: رأيت زيداً **{والخفض}** نحو: مررت بزيدٍ **{ولا جزم فيها}** أي: لا جزم في الأسماء **{وللأفعال}** المعربة، **{من ذلك}** المذكور **{الرفع}** نحو: يقوم زيد **{والنصب}** نحو: لن يقومَ **{والجزم}** نحو: لم يقم **{ولا خفض فيها}** أي: لا خفض في الأفعال، والحاصل أن هذه الأقسام الأربعة ترجع إلى قسمين: قسم مشترك، وقسم مختص، فالمشترك شيئان: الرفع والنصب،

(١) في (ب، ج): الكسرة وما ناب.

(٢) =: كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم:٤٣٤.

(٣) =: كتاب العين:٧٣/٦، وجمهرة اللغة:٤٧٢/١، والزاهر في معاني كلمات الناس ـ لأبي بكر الأنباري:٢٨٢/١.

(٤) في (ب، ج): على أنَّ الإعراب معنوي.

(٥) في (ب، ج): وما ناب.

(٦) =: الكليات:٣٥٥، والحدود النحوية:١٧١.

في قوله بعد: **(والمختصّ شيئان)**، وقوله: **(علامات...إلخ)**: "المراد بالجمع ما زاد"[1] على الواحد، ليصدق بالجزم؛ لأنَّه ليس له إلاَّ علامتان.
"والله أعلم"[2].

والمختص شيئان: الخفض والجزم، وبيان ذلك: أن الرفع والنصب يشترك فيهما الاسم والفعل، وأن الخفض يختص بالاسم، وأن الجزم يختص بالفعل، وذلك مستفاد من كلامه؛ لأنه كرر الرفع والنصب مع الأسماء والأفعال، فعلمنا أنه مشترك بينهما، وخصَّ الأسماء بالخفض ونفى عنها الجزم، وخص الأفعال بالجزم ونفى عنها الخفض، ثم لكل من الرفع و النصب والخفض والجزم علامات لابد من معرفتها، فلذلك أعقبها بقوله:

(١) في (ب، ج): المراد بالجمع <بالنسبة للجزم> ما زاد.
(٢) في (ب، ج): والله <سبحانه وتعالى> أعلم.

{باب معرفة علامات الإعراب}

اعلم أنَّ المعرفة تتعلق بالبسيط: كزيد وعمرو، والعِلْم يتعلق بالمركَّب: كزيدٌ قائمٌ، ولذا[١] يقال عرفتُ الله، ولا يقالُ: علِمتُه، والعلامات من قَبيل المركَّب، فالمناسبُ حينئذ التعبيرُ بالعِلْمِ **[٢٥: ظ]** لا بالمعرفة، وأجيبَ عنه بأنَّه مشى على أنَّهما بمعنى واحد، وهو قولُ الأكثر[٢]، أو يقالُ: إنَّه نزَّلَ العلامات منزلة الجُزئي؛ تسهيلاً على الطالب فإنَّ إدراكها سهلٌ كإدراك الجزئي، قول الأزهري **(أقسام...الخ)**: قدَّره؛ لأنَّ هذه علاماتٌ لأقسام الإعراب، لا للإعراب نفسه؛ لأنَّ الإعراب ليس مشتركاً مع غيره حتى يحتاج إلى علامة تميزه، والعلامةُ إنَّما يُؤتى بها لتمييز الأشياء المشتركة بعضها من بعض، ويدلُّ لهذا المضاف الذي قدَّره قولُ المصنف: (فأمَّا الضمة فتكون علامة...الخ)، فالضمَّةُ علامةٌ من جملة علامات أحد أقسام الإعراب، الذي هو الرفع وهكذا، وإضافة (أقسام) الذي قدَّره [(الأزهري)][٣] للإعراب على معنى اللام؛ بناءً على أنَّ الإعراب معنوي، أو للبيان بناءً على أنَّه لفظي، تقديره: علاماتٌ هي أقسامُ الإعراب، فتكون العلاماتُ نفسَ الإعراب، ويلزم عليه إضافةُ الشيء إلى نفسه، وهي جائزة عند الكوفيين، ومؤولة عند البصريين[٤]، وقوله: **(التي هي الرفع...الخ)**: نعتٌ لـ(أقسام)، والفصلُ بالـ(إعراب) لا يضرُّ؛ لأنَّه مضاف إليه؛ والمضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد، وقول الأزهري: **(من حيثُ هو)** أي: لا بقيدِ كونه في الاسم؛ لأنَّها "بالنسبة إليه ثلاثة"[٥]: الضمة والواو والألف، ولا بالنسبة إلى الفعل وحده؛ لأنَّها بالنسبة إليه اثنان: الضمة والنون، وهذا إذا لم ننظر إلى كون الضمة تارةً تكون في الاسم، وتارةً في الفعل، وإلاَّ فهي خمسة، وجميع ما قيل في الرفع يقال في النصب، وإنَّما لم يُقيَّد الخفضُ والجزمُ فيما يأتي بـ(الحيثية)؛ لأنَّهما خاصَّان، فلا يمكن فيهما ما قيل في الرفع والنصب، وقوله: **(على الأصل)** هذه العبارة تقتضي أنَّ لنا ضمةً أصليةً وضمةً "غيرها"[٦]، والأمرُ

{باب معرفة علامات الإعراب} أقسام **{الإعراب}** التي هي الرفع، والنصب، والخفض، والجزم **{للرفع}** من حيث هو **{أربع علامات: الضمة}** على الأصل.

(١) في (ب، ج): ولهذا.

(٢) =: الفروق اللغوية:٨٠، وحاشية أبي النجا:٢٣.

(٣) [(...)] زيادة واجبة من (ب، ج).

(٤) إضافة الشيء إلى نفسه مسألة خلافية رفضها البصريون وأجازها الكوفيون، =: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢/٣٥٦-٣٥٧.

(٥) في (ب، ج): بالنسبة إلى الاسم وحده ثلاثة.

(٦) في (ب، ج): غير أصلية.

ليس كذلك، والأولى أنْ يقول: وهي الأصل، وقوله: **(نيابةً)**: مفعول مطلق، عاملُه محذوفٌ، تقديره: تنوبُ نيابةً، ولا يصحُّ جعلُه حالاً من الواو والألف والنون إلا بالتأويل بنائبةٍ؛ لأنَّه مصدرٌ، ووقوعُ المصدرِ حالاً مع كثرته موقوفٌ على السماع، وقوله: **(لأصالتها)**، أي: أرجحيَّتها، ووجه الأصالة: أنَّ الحركات لا تتغيَّر معها الذات غالباً، وغيرُها من العلامات تتغيَّر معه الذات قطعاً[(١)]، وقوله: **(فهي بنتُها...إلخ)**، أي: لتولِّدها عنها، وهذا مبنيٌّ على أنَّ حروف العلة مركَّبة من الحركات، فالواو مركَّبة من ضمتين، والألف من فتحتين، والياء من كسرتين، وهو قولُ ابن جني في (الخصائص)[(٢)]، وهو ضعيف، والصحيح أنَّها بسائطُ لا تركيب فيها، فيقال: إنَّه أتى بالواو**[٢٦: و]** ثانيةً؛ لأنَّها فرعٌ في النيابة عنها، وقوله: **(لأنَّها أختُ الواو في المدِّ...إلخ)**، أي: نظيرتُها في كون كلّ منهما حرف مدّ ولين[(٣)]، وقوله: **(لضعف شبهها...إلخ)**: من إضافة الصفة إلى الموصوف، أي: لشبهها الضعيف، وقوله: **(في الغُنَّة)**: متعلِّق بـ(شبهها) وهو بيانٌ لوجه الشبه، وأشار به إلى ردِّ ما قد يقال: إنَّ النون شبيهةٌ بحروف العلَّة، التي من جملتها الواو، في أنَّها إذا سُكِّنت تُفيد الغُنَّة كحروف العلة، فالقياس تقديمها على الألف، فأجابَ: بأنَّ ذلك الشبه ضعيف، لا تستحقُّ[(٤)] /به/[(٥)] التقديم، والغُنَّة: صوتٌ يخرج من الأنف يُشبه صوتَ الرياحِ في الأشجار المُلْتفَّة[(٦)]، والأَولى في علَّة تأخير النون، كونُها علامةً في خصوص الأفعال، وقوله: **(مواضع تختصُّ بها...إلخ)**: إنْ قلتَ التعبير بالجمع يقتضي أنَّ كلَّ "واحد"[(٧)] من هذه العلاماتِ الأربع لهُ ثلاثةُ مواضع فأكثر، مع أنَّ الواو إنَّما لها موضعان، والألف إنَّما لها موضع

{والواو، والألف، والنون} نيابة عن الضمة، وقدم الضمة لأصالتها، وثنى بالواو لكونها تنشأ عن الضمة إذا أشبعت فهي بنتها، وثلَّث بالألف لأنها أخت الواو في المد واللين، وختم بالنون لضعف شبهها بحروف العلة في الغنة عند سكونها، ولكل واحدة من هذه العلامات الأربع مواضع تختص بها،

(١) في (ب، ج): مطلقاً.

(٢) =:١٢٣/٣.

(٣) أحرف اللين هي: الألف والواو والياء، وأحرف المد هي: الألف مطلقاً، والواو والياء بشرط أن يسبقا بحركة من جنسيهما، فكل مدٍ لينٌ وليس كل لين مدٌّ، =: أصول كتابة البحث اللغوي والأدبي تنظيراً وتطبيقاً ـ د. نوفل علي مجيد الراوي، ود. أحمد جار الله:٤٣.

(٤) في (ب، ج): لا يستحق.

(٥) /.../ من استدراك الناسخ على المتن.

(٦) =: الصحاح:٢١٧٤/٦، وجامع العلوم:٨/٣.

(٧) في (ب، ج): واحدة.

واحدٌ، قلتُ أُجيبَ عنه بجوابين، أحدهما: أنَّه جمعٌ باعتبار أفراد كل نوع، فالألفُ علامةٌ للمثنى، والمثنى صادق بأفراد، ثانيهما: أنَّه غلب ما له ثلاثة مواضع على ما له موضعان أو موضع واحد[١]، ولو قال: ولمَّا فرغَ من تعداد العلامات شرع في ذكر مواضعها، ويكون فيه مقابلة الجمع بالجمع، والمقابلة مسوَّغة؛ لوقوعه على الذي له موضع واحد، لكان أظهر، وقوله: **(الأول...إلخ)**: الأَولى إسقاطُه، ويُترك كلامُ المصنِّف على حاله، ويكون قول المصنف: **(في** الاسم المفرد**)** بدلاً من أربعة، بدل مفصَّل من مجمل؛ لأنَّه على كلامه يلزم أن يكون الشيء ظرفاً لنفسه، وكذا يُقالُ في قوله: **(**الثاني**)** وما بعده، ولو أراد السلامة من ذلك لقال بعد قول المصنف: في الاسم المفرد: **(**وهو الأول**)**، ثم إنَّ المفردَ ثلاثةُ أقسامٍ، ففي باب معرفة علامات الإعراب: ما ليس مثنى ولا مجموعاً، ولا واحداً من الأسماء الخمسة، وفي باب المبتدأ والخبر: ما ليس بجملةٍ ولا شبيه بالجملة، ولو كان مثنى أو مجموعاً، فيُقالُ له: مفرد، وفي باب النداء واسم **(**لا**)**: ما ليس بمضاف، ولا شبيه بالمضاف، وقوله: **(نحو جاء زيد...إلخ)**: كرَّر الأمثلةَ إشارةً إلى أنَّه لا فرقَ بين أن يكون الإعراب لفظياً أو تقديرياً في المذكر أو في المؤنث، وهكذا يقالُ في جمع التكسير، وقوله: **(والأسارى)**: بضم الهمزة وفتحها، جمع أَسْرى ـ بفتح فسكون ـ الذي هو جمع أسير، مشتقٌّ من الإسار: وهو الحبلُ الذي يُربَطُ به المَأسور، فأسارى: جمعُ الجمعِ، كما في القاموس[٢]، **[٢٦: ظ]**، وقوله: **(والعذارى)**: جمع عذراء، وهي البِكْرُ التي لا زالت على بَكارتها، ثمَّ إنَّ التكسير لغةً: إزالةُ التئامِ الشيء، يقال: تكسَّرت الإناءُ بمعنى تفرَّقت أجزاؤها[٣]، واصطلاحاً: ما تغيَّر فيه بناء الواحد، بزيادةٍ أو نقصٍ أو تغييرِ شكلٍ، أو بزيادةٍ مع تبديل شكلٍ، أو نقصٍ مع تبديل شكلٍ، أو بالجميع تغييراً لم تُلحَق معه علامة الجمع[٤]، وقد مثَّل الأزهري لجميع أنواع التغيرات من باب اللف والنشر المرتب[٥]، وخرج بقولنا: لم تُلحق معه علامة

{فأما الضمة فتكون علامة للرفع في أربعة مواضع} الأول **{في الاسم المفرد}** سواء كان لمذكر نحو: جاء زيد والفتى والقاضي، أو لمؤنث نحو: جاءت هند وحبلى **{و}** الثاني **{في جمع التكسير}** سواء كان لمذكر نحو: جاء الرجال والأسارى، أو لمؤنث نحو: جاءت الهنود والعذارى،

(١) =: حاشية أبي النجا:٢٤.

(٢) =: القاموس المحيط:٣٤٣.

(٣) =: لسان العرب:١٣٨/١٢.

(٤) =: شذا العرف في فن الصرف:٨٥.

(٥) اللفُّ في اللغة: بمعنى الطي، والنشر: بمعنى الفتح، واصطلاحاً: وهو ذكر متعدد على جهة التفصيل أو الإجمال، ثم ذكر ما لكل واحد من غير تعيين، ثقة بأن السامع يرده إليه، والمرتب: هو إتيان النشر على ترتيب اللف كقوله تعالى: ﴿وَمِن رَّحْمَتِهِ جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِن فَضْلِهِ﴾، القصص:٧٣، فجمع=

الجمعِ، جمعُ المذكر السالم وما أُلحقَ به، ولا فرقَ بين أنْ لا يتغير مفردُه إلاَّ بزيادة العلامة كالزيدون، فإنَّ مفرده زيدٌ، وإنَّما تغيَّر بزيادة علامة الجمع، أو يتغيَّرُ بزيادة العلامة مع نقص حرف، كتغيير الإعلال في نحو: قاضون، جمعُ قاضٍ، وأصلُه: قاضيٌ، فلمَّا جمَعْتَهُ قلتَ فيه: قاضِيُونَ، استُثْقِلت الضمةُ على الياء فنُقِلتْ إلى ما قبلها، فالتقى ساكنان، فحُذِفَت الياءُ لدفْعِ التقائهما، فالمفرد تغيَّر بزيادة العلامة، ونقص الياء التي هي لام الكلمة، لكنَّ هذا التغيير غير معتدٍ به، فهو جمعُ مذكر سالم، ويخرج جمع المؤنث السالم؛ لأنَّه تغيَّر بالعلامة التي هي الألف والتاء، وقوله: **(نحو: صُنْوٌ وصُنْوانٌ)**: الصُّنْوُ: فرعٌ يخرج من أصل الشجر، وهو المسمَّى بالرَّبيب، وصُنوان: يُستعمل بلفظٍ واحدٍ للمثنى والجمع، وليس له نظيرٌ إلاَّ: قُنْوٌ وقُنْوانٌ، وهو العُنقود[١]، ويُفرَّق بينهما بأنَّ الجمع يُنَوَّنُ فيه النون، ويُعرب بالحركات الظاهرة على النون، وأمَّا المثنى فتُكسَرُ نونُه ويُعربُ بالألفِ رفعاً، وبالياء جرّاً ونصباً، وقوله: **(نحو: تُخَمَةٌ وتُخَم)**: بضم التاء وفتح الخاء فيهما، والتُخمة: فسادُ الطعامِ في المعدة بسبب إدخال طعام آخر قبل هضم الأول[٢]، وقوله: **(أَسَد وأُسُد)**: المفرد بفتحتين، والجمع بضمتين، وقد تُسكَّنُ (سين) الجمع، كما في الأزهرية، وكذا يُقال في رُسُل، وقوله: **(نحو: غُلام وغُلمان)**: "فالجمع"[٣] زِيْدَ فيه الألف والنون بعد الميم، ونقص منه الألف "الذي كان"[٤] بعد اللام في المفرد، وتغيير الشكل ظاهرٌ، فالألف الموجودة في الجمع غير الألف التي كانت في المفرد؛ لاختلاف محلهما.

{وفي جمع المؤنث}: قول الأزهري: **(وهو ما...إلخ)**، "(ما): يحتمل أن تكون واقعةً"[٥] على

والمراد بجمع التكسير ما تغير فيه بناء مفرده، وهو ستة أقسام، الأول: التغيير بالزيادة على المفرد من غير تغيير شكل، نحو: صنو وصنوان، الثاني: التغيير بالنقص عن المفرد من غير تغيير شكل، نحو: تُخْمَة و تُخَمٌ، الثالث: التغيير بتبديل الشكل من غير زيادة ولا نقص، نحو: أَسَدٌ و أُسْدٌ، الرابع: التغيير بالزيادة على المفرد مع تغيير الشكل كرجل ورجال، الخامس: التغيير بالنقص عن المفرد مع تغيير الشكل كرسول ورُسل، السادس: التغيير بالزيادة والنقص وتغيير الشكل، نحو: غلام وغلمان، فهذه كلها ترفع بالضمة. **{و}** الموضع الثالث **{في جمع المؤنث السالم}** وهو ما جمع بألف وتاء مزيدتين نحو: جاءت الهندات،

= بين الليل والنهار بواو العطف، ثم بعد ذلك أضاف إلى كل واحد منهما ما يليق به، فأضاف السكون إلى الليل؛ لأنَّ حركات الخلق تسكن ليلاً لأجل النوم، ثم قال بعد ذلك (وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ)، أضافه إلى النهار؛ لأنَّ ابتغاء الأرزاق إنما يكون نهاراً، =: الإيضاح في علوم البلاغة:١/٣٣٢.

(١) =: الصحاح:٦/٢٤٠٤.

(٢) =: الصحاح:٥/٢٠٤٩.

(٣) في (ب، ج): <أي> فالجمع.

(٤) في (ب، ج): التي كانت.

(٥) في (ب، ج): يحتمل أن تكون ما واقعة.

المفرد، أو على الجمع، فإنْ جعلناها واقعةً على المفرد "لا يصحُّ"[١] بالنسبة لقوله: (وهو)؛ لأنَّ الضمير عائد على الجمع، فيصير التقدير: وهو، أي: جمع المؤنث السالم المفرد...الخ **[٢٧: و]** ولا معنى لكون الجمع مفرداً، وإنْ جعلناها واقعةً على الجمع لا يصحُّ بالنسبة لقوله: (جمع)؛ إذ الجمع لا يُجمع، وأُجيبَ باختيار الثاني، ويكون نائبَ فاعلٍ جَمع اسماً ظاهراً "متلبساً"[٢] بضمير يعود على (ما)، والتقدير: وهو، أي: جمع المؤنث السالم، الجمع الذي جُمعَ مفرده بألف وتاء...الخ، واحترز+الأزهري+[٣] بمزيدتين ممَّا إذا كانت الألف أصليةً، نحو: قُضاة، جمعُ قاضٍ، فالألف في الجمع أصلية؛ لكونها منقلبةٌ عن ياءٍ؛ لأنَّ أصله: (قُضَيةٌ)، تحرَّكت الياء...الخ، فهي لام الكلمة، وممَّا إذا كانت التاء أصلية، نحو: (أبيات) جمعُ بيت، فلا يقال له: جمع مؤنث سالم، وإنَّما يُقالُ له: جمعُ تكسير، وقوله: **(وتقييد...إلخ)**، أي: تقييد المصنف، وأمَّا على تعريفه هو، فما ذكره من غير الغالب، داخل في تعريفه، نعم التقييد على كلامه، وكلام المصنف غالب، وإلاَّ فقد يكون للمفرد، كأذرعات وعرفات، وقوله: **(إصطَبْل)** بكسر الهمزة: الموضع الذي تربط فيه الدواب، المسمى في العرف بالأروى، وقوله: **(نحو: حُبليات)**: تغييره بقلب ألف المفرد ياء.

{وفي الفعل المضارع}: قول الأزهري: **(ممَّا يوجب بناؤه...إلخ)** قيل: الصواب تخصيص (الشيء) في كلام المصنف بما ينقل إعرابه؛ لأنَّ كلامنا في المعربات، وأجيب: بأنَّه ذكره؛ لأنَّ المبتدئ ربَّما يتوهم إعرابه مع النونين، ثمَّ إدخال الكاف على النون يقتضي أنَّ هنالك شيئا آخر يوجب بناء المضارع غير النونين، وليس كذلك، وأجيب: بأنَّ الكاف استقصائية لا تدخل شيئا[٤]، وقوله: **(يضربُ، ويخشى)**: مثَّل بمثالين، إشارةً إلى أنَّه لا فرقَ بين الإعراب اللفظي والتقديري، وكان ينبغي أن يزيد مثالاً ثالثاً لما إذا كان المانع الاستثقال، نحو: يرمي، ويدعو.

وتقييد الجمع بالتأنيث والسلامة جرى على الغالب، وإلا فقد يكون جمعاً لمذكر، نحو: اصطبلات جمع إصطبل، وقد يكون مكسراً، نحو: حبليات جمع حبلى، **{و}** الرابع **{في الفعل المضارع الذي لم يتصل بآخره شيء}** مما يوجب بناءه كنون النسوة، نحو: (يتربَصْن)، أو نون التوكيد، نحو: (ليسجننَّ وليكوناً)، أو ينقل إعرابه كألف الإثنين نحو: يضربان، أو واو الجمع نحو: يضربون، أو ياء المخاطبة، نحو: تضربين، ومثال الفعل المضارع الذي لم يتصل بآخره شيء من ذلك، نحو: يضرب ويخشى،

(١) في (ب، ج): فلا يصح.

(٢) في (ب، ج): ملتبساً.

(٣) +...+ ليس في (ب، ج).

(٤) =: تعليق الدرة الشنوانية في شرح الآجرومية، اللوحة:٣٦/و، وحاشية أبي النجا:٢٥.

{في جمع المذكر السالم}: حدَّه ـ تقريباً على المبتدىء ـ ما جُمِعَ[١] بواو ونون في حالة الرفع، وبياءٍ ونونٍ في حالتي الجر والنصب، وهو نوعان: اسم وصفة، ويُشترط في الاسم أنْ يكون علماً لمذكر عاقل، خالياً من تاء التأنيث، ومن التركيب: كزيد، وعمرو، وعامر، فلا يجمع هذا الجمع، نحو: رجل؛ لأنَّه غير علم، ومحله إذا لم يصغَّر، وإلاَّ فيجمع، ولا نحو: زينب؛ لأنَّه علم لمؤنث، ولا نحو: لاحق؛ لأنَّه علم لمذكر غير عاقل، ولا نحو: طلحة؛ لوجود هاء التأنيث، ولا نحو: بعلبك، من المركَّب المزجي، وبَرَقَ نَحْرُهُ، من المركَّب الإسنادي، وأمَّا المركَّب الإضافي فيُجمع صدْره، فيقال: غلامو زيد، وقال الكوفيون: يُجمع كلٌّ من الصدر والعجز[٢]، **[٢٧: ظ]** ويُشترط في الصفة أنْ تكون لمذكرٍ فقط، عاقلٍ "خالياً"[٣] من تاء التأنيث، لا يُمتنع مؤنثه من الجمع بالألف والتاء، فلا يجمع نحو: حائض؛ لأنَّه صفة لمؤنث، ولا نحو: جريح[٤] /وصبور/[٥]؛ لأنَّه يستوي فيه المذكر والمؤنث، ولا نحو: صاهل؛ لأنَّه صفة لغير عاقل، ولا نحو: عَلَّامة؛ لوجود التاء، ولا نحو: سكران وغضبان؛ لأنَّ مؤنثهما: سكرى وغضبى، لا يجمع بألف وتاء، لكنَّ محلَّ هذا الشرط الأخير إذا لم يَدُلَّ الوصف على التفضيل، وإلاَّ فيُجمع هذا الجمع كـ(أفضل)[٦]، والى كون جمع المذكر يشمل الاسم والصفة، أشار في الألفية، بعامرٍ

الذي لم يتصل بآخره شيء من ذلك، نحو: يضرب ويخشى، **{وأما الواو فتكون علامة للرفع في موضعين}** الأول **{في جمع المذكر السالم}** نحو: جاء الزيدون،

(١) في (ب، ج): <هو> ما جمع.

(٢) مذهب البصريين في المركب الإضافي أن يجمع الأول فقط ويضاف للثاني، فيقال في غلام زيد: غلامو زيد؛ وغلامي زيد، وعند الكوفيين يجوز جمع المضاف والمضاف إليه معاً، فيقال: غلامو الزيدِينَ، وغلامي الزيدِينَ؛ بكسر الدال فيهما، =: أوضح المسالك:١/٧٣، وشرح ابن عقيل:١/٦٠، وائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة:٣٠، وشرح الاشموني:١/٥٩، والتصريح:١/٦٨.

(٣) في (ب، ج): خالٍ.

(٤) وهناك شرط آخر وهو ألَّا تكون الصفة من باب أفعل فعلاء، نحو: أحمر؛ لأن مؤنثه حمراء فلا يقال فيه: أحمرون، =: الكتاب:٣/٣٩٨، واللباب في علل البناء والإعراب:١/١٢١، وشرح الرضي على الكافية:٢/٦٦٦.

(٥) /.../ من استدراك الناسخ على المتن.

(٦) يشترط في الاسم الذي يجمع جمع مذكر سالماً أن يكون علماً أو صفة، فإن كان صفةً فيشترط في مؤنثها أن يكون صالحاً لدخول التاء عليه إلاَّ إذا كان دالاً على التفضيل، نحو: أفضل فإنَّ مؤنثه: فضلى وهو مجرد من التاء، أما سكران وغضبان وعطشان فلا تجمع هذا الجمع؛ لأنَّ مؤنثها خالٍ من التاء ولا تدل على التفضيل. =: شرح الرضي على الكافية:٢/٦٦٦، وتوضيح المقاصد والمسالك:٣/١٤٠٠، وأوضح المسالك:١/٧٣، وشرح الاشموني:١/٥٩، والتصريح:١/٦٨.

ومذنبٍ، فقال[1]:

وَارْفَعْ بِوَاوٍ وَبِيَا اجْرُرْ وانْصِبِ سَالِمَ جَمْعٍ عَامِرٍ وَمُذْنِبِ

فإنْ قلتَ: الأَولى أنْ يقولَ المُصنِّفُ: والمجموعُ بالواو والنون؛ ليشمل الملحقات بجمع المذكر السالم المشار إليها بقوله في الألفية[2]:

..... وَبِهِ عِشْرُونا وَبَابُهُ.....

قلتُ: أجيبَ بأنَّ في كلام المصنف حذفُ الواو مع ما عطفت، أي: في جمع المذكر السالم وما أُلحِقَ به، أو يقال خصَّ جمعَ المذكر السالم؛ لأنَّه الأصل، وإلاَّ فلا خصوصية له ـ كما علمت ـ ثم كما يُسمَّى جمع المذكر السالم، يُسمَّى الجمع الذي على هجاءين، والجمع الذي على حدِّ المثنى، وقوله: **(مع قطع النظر)** لا يُقال: لِمَ قطعنا النظر عن الزيادة هنا، وراعيناها في صنوان؛ لأنَّا نقول: الواو والياء هنا أُتي بهما في مقابلة الحركة في المفرد، والنون في مقابلة تنوين المفرد، فلم يؤت بهما لمجرد الجمعية، بل لها ولشيءٍ آخر وهو: المقابلة، بخلاف الزيادة في صنوان، فإنَّها لمحض الجمع؛ لأنَّه مُعرَبٌ بالحركات مع التنوين كالمفرد.

{في الأسماء الخمسة[3]}: الكلام فيها من وجوه أربعة: عددها، وأصولها، ومعانيها وشروط إعرابها بالحروف، أمَّا عددها فقال المصنف تبعاً للفراء[4] والزجاجي[5]: إنَّها خمسة، وقال

وسمي سالماً؛ لسلامة بناء المفرد فيه مع قطع النظر عن زيادة الواو والنون رفعاً أو الياء والنون نصباً وجراً، **{و}** الموضع الثاني **{في الأسماء الخمسة وهي أبوك وأخوك وحموك وفوك وذو مال}** نحو: هذا أبوك وأخوك وحموك وفوك وذو مال، فترفع بالواو نيابة عن الضمة، واستغنى عن اشتراط كونها مفردة مكبرة مضافة لغير ياء

(١) باب المعرب والمبني:٥.

(٢) باب المعرب والمبني:٥، والبيت بتمامه هو:

وَشِبْهِ ذَيْنِ وَبِهِ عِشْرُونَا وَبَابُهُ أُلْحِقَ وَالأَهْلُونَا

(٣) ذهب الجمهور إلى تسميتها بالأسماء الستة، =: شرح الرضي على الكافية:٦٩/١، وشرح قطر الندى:٤٦، وهمع الهوامع:١٢٥/١، وفتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية:١٣٢.

(٤) أبو زكريا، يحيى بن زياد الفراء، مولى بني أسد من أهل الكوفة، أخذ عن علي بن حمزة الكسائي، وكان أوسع الكوفيين علماً، (ت:٢٠٧هـ)، = ترجمته في: نزهة الألبّاء:٨١، ووفيّات الأعيان:١٧٦/٦، والأعلام:١٤٥/٨، ولم نقف على رأيه في المتوافر بين أيدينا من مصادره.

(٥) أبو القاسم، عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، نحوي بصري، تتلمذ على يد أبي إسحاق الزجاج وصاحبَهُ فنسب إليه وعرف به، (ت:٣٤٠هـ)، = ترجمته في: تاريخ العلماء النحويين:٣٦، ونزهة الألباء:٢٢٧، ووفيات الأعيان:١٦٣/٣، والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ـ للفيروز آبادي:١٨٠، والأعلام:٢٩٩/٣، و= رأيه في كتابه الجمل في النحو:٣.

الجمهور: إنَّها ستة بزيادة (الهَن)[١] وهو الذي في الألفية، حيث قال[٢]:

..... **كَذَاكَ وَهَنُ**

وإنَّما أسقطه المصنف؛ لأنَّ إعرابه بالحروف لغةٌ قليلةٌ ـ "كما في الأزهري"[٣]ـ، والأكثر أنْ يكون معرباً بالحركات منقوصاً، وفي الألفية[٤]:

..... **وَالنَّقْصُ فِي هَذَا الأَخِيرِ أَحْسَنُ**

وزاد بعضهم سابعاً، وهو: (مَنْ) في حكاية النكرة في الوقف، فتقول في حكاية من قال، جاء رجلٌ: مَنُو، ومن قال رأيت رجلاً: مَنَا، ومن قال مررتُ برجلٍ: مَنِي[٥]، وزاد **[٢٨: و]** بعضهم: ذو الطائية الموصولة، في لغة مَن أعربها[٦]، وأمَّا أصولها، فأصلُ: أب، وأخ، وحم، وهن ـ عند من زاده ـ أبو، وأخو، وحمو، وهنو، فحذفوا لام الكلمة التي هي الواو في جميعها؛ لكثرة الاستعمال، "وأصل فو: فَوْهٌ"[٧]، بفتح الفاء عند سيبويه، وضمها عند الفراء، واتفقوا على سكون الواو وأصالتها بدليل: فُوَيْهٌ وأَفْوَاهٌ[٨]، فحُذفتْ لامه، وهي الهاء اعتباطاً، فإنْ لم تُبدَلْ عينُه ميماً أُعرِبَ هذا الإعراب، وإنْ أُبدِلَتْ أُعرِبَ بالحركات الظاهرة، وفي الألفية[٩]:

..... **وَالْفَمُ حَيْثُ الْمِيمُ مِنْهُ بَانَا**

وأما (ذو) فأصله: ذَويٌ، وهل وزنه فَعْلٌ بسكون العين، أو فَعَلٌ بفتحها؟ قولان[١٠]، ثمَّ حُذفت

(١) =: الكتاب:٣/٣٦٠، واللمع في العربية ـ لابن جني:١٨، وشرح التسهيل:١/٤٤، وشرح قطر الندى:٤٧ـ٤٨.

(٢) باب المعرب والمبني:٥، والبيت بتمامه:

أَبٌ أَخٌ حَمٌ كَذَاكَ وَهَنُ وَالنَّقْصُ فِي هَذَا الأَخِيرِ أَحْسَنُ

(٣) في (ب، ج): كما قاله الأزهري.

(٤) تمت الإشارة إلى البيت بتمامه في الهامش رقم:(٢) من هذه الصفحة.

(٥) وهذا ما أكده ابن مالك في الألفية في باب الحكاية:٥١، بقوله:

وَوَقْفاً احْكِ مَا لِمَنْكُوْرٍ بِمَنْ وَالنُّونَ حَرِّكْ مُطْلَقاً وَأَشْبِعَنْ

و=: شرح الكافية الشافية:٤/١٧١٤، وتوضيح المقاصد والمسالك: ٣/١٣٤٧، وشرح ابن عقيل:٤/٨٥.

(٦) وقد اشار ابن مالك إلى ذلك في الألفية في باب المعرب والمبني:٥، بقوله:

منْ ذَاكَ ذُو إنْ صُحْبَةً أَبَانَا وَالْفَمُ حَيْثُ الْمِيمُ مِنْهُ بَانَا

و=: الجنى الداني في حروف المعاني:٢٤٢، وتوضيح المقاصد والمسالك:١/٤٣٧، وشرح ابن عقيل:١/٤٥، وشرح شذور الذهب ـ للجوجري:١/١٨٦، والتصريح:١/٥٧.

(٧) في (ب، ج): وأما فوك فأصله: فوه.

(٨) =: الكتاب:٣/٢٦٤، والمقتضب:٣/١٥٨، والأصول:٣/٢٧٣، وتوضيح المقاصد والمسالك:١/٩٩، وشرح الأشموني:١/٥٢، وحاشية الصبان:١/١٠٧.

(٩) باب المعرب والمبني:٥، وصدر البيت هو: منْ ذَاكَ ذُو إنْ صُحْبَةً أَبَانَا

(١٠) =: شرح الرضي على الكافية:٢/٢٧٦، وهمع الهوامع:١/١٤٤.

عينه أو لامه[١]، وأمَّا معانيها فلا يُشكل منه إلاَّ (الحَمُ) وهو لغةً: أقارب الزوج مطلقاً، وخَصَّه العُرْفُ بأَبيه دُنيةً[٢]، فيتعين كسر الكاف المضاف (الحم) إليه، والكاف فيما عدا (الحم) بحسب المخاطب[٣]، وأمَّا شروط إعرابهما بالحروف: فأنْ تكون مكبّرة مفردة مضافة لغير ياء المتكلم، واستغنى عن هذه الشروط؛ لكونه ذكرها كذلك، كما قال الأزهري، فلو صُغِّرت أعربت بالحركات، نحو: هذا أُخيُّك، ورأيت أُخيَّك، مررت بأُخيِّك، ولو كانت مثناة نحو: أبوان، أو جُمعت جمع مذكر سالماً نحو: أبوون، أعربت إعراب المثنى والجمع بالحروف على غير هذه الصفة، وإنْ جُمعت جمع تكسير، نحو: إخوة، أعربت بالحركات، وإنْ لم تُضف أعربت بالحركات أيضاً، نحو: ﴿**إِنَّ لَهُ أَبًا**﴾[٤]، ولو أُضيفت للياء أُعربت إعراب المضاف لياء المتكلم بالحركات المقدرة فيما قبل الياء، منع منها اشتغال المحل بحركة المناسبة، نحو: هذا أخي، فمهما أُضيفت لما عدا الياء أُعرِبتْ بالحروف، أُضيفت لظاهرٍ أو ضمير، فتمثيل المصنِّف بها مضافةً للكاف لا يُخصَّص، وشرط الإضافة إنمَّا هو فيما عدا ذو وفو، وإلاَّ فهما لازمان للإضافة، فاشتراطها فيهما من باب تحصيل الحاصل، ثم كما تكون الإضافة ملفوظاً بها، كذلك تكون مقدرة، كقوله[٥]:

..... **خَالَطَ مِنْ سَلْمَىَ خَيَاشِيمَ وَفَا**

الأصل: وفاها، فهو منصوب بالألف معطوف على خياشيم.

{في تثنية}: اعترض بأنَّ التثنية مصدر ثنَّى يثنِّي تثنيةً، والمصدر فعل الفاعل، وفعل الفاعل معنى من المعاني، والألف لا تكون علامة في المعنى، وإنَّما هي علامة في اللفظ الذي هو المثنى، وأُجيبَ بأنَّ المصنف أَطلق المصدر الذي هو التثنية، وأراد اسم المفعول الذي هو

المتكلم لكونه ذكرها كذلك، واسقط المصنف الهَنَّ، تبعا للفراء والزجاجي؛ لأنَّ إعرابه بالحروف لغةٌ قليلة، **{وأما الألف فتكون علامة للرفع في تثنية الأسماء خاصة}** نحو: جاء الزيدان، فالزيدان فاعل وهو مرفوع وعلامة رفعه الألف نيابة عن الضمة.

(١) =: همع الهوامع:١٤٤/١، وحاشية الصبان:١٠٧/١.

(٢) =: كتاب العين:٣١١/٣، والمحكم والمحيط الأعظم:٣١/٤، ولسان العرب:١٩٧/١٤.

(٣) تكسر الكاف؛ لأن الحم يضاف غالباً لضمير المؤنث، فيقال: حموكِ وحماكِ وحميكِ. =: شرح قطر الندى:٤٧، ودليل السالك:٢٨٦/١.

(٤) سورة يوسف، الآية: ٧٨.

(٥) هذا عجز بيت من الرجز، لرؤبة بن العجاج، وصدره: حتى تناهى في صهاريج الصَّفَا

=: مجموع أشعار العرب وهو مشتمل على ديوان رؤبة:٢٥٥/٢، وهو من شواهد: أوضح المسالك:٤١.٤٠/١، والتصريح:٥٨/١، وخزانة الأدب:٤٤٢/٣، والشاهد فيه هو أنه عطف (فا) على قوله: (خياشيم) المنصوب، وأعربه بالحروف دونما إضافة، وقيل: إن التقدير: (فاها) فحذف المضاف إليه للضرورة.

المثنى ـ كما يأتي للأزهري في فصل **[٢٨: ظ]** المعربات[١]ـ وإضافة التثنية للأسماء من إضافة الصفة للموصوف، أي: في الأسماء المثناة[٢]، والمثنى حقيقة: هو الاسم الدال على اثنين بزيادة في آخره [(صالحاً)][٣] للتجريد، وعطف مثله عليه[٤]، فالاسم جنسٌ يصدق بكل اسم، ويخرج به الفعل بناءً على أنَّ الجنس "يخرج"[٥] فلا يثنى الفعل ولا يجمع، وعلة المنع فيه أنَّ مدلوله جنسٌ يصدق بالقليل والكثير، نحو: ضرب زيدٌ، والكثير، نحو: ضرب زيدٌ عمراً، فمدلول ضربَ: الضربُ، وهو يصدق بمرةٍ ومرتين وأكثر، وهذا معنى التثنية والجمع، فلا فائدة حينئذ في تثنيته أو جمعه، وأمَّا الزيدان يقومان، والزيدون يقومون، فيقال لمن صدر منه القيام مرةً أو مرتين أو أكثر، ولو كان مثنى أو مجموعاً لجاز أن تقول: زيدٌ قاما، إذا صدر منه القيام مرتين، وزيدٌ قاموا، إذا صدر منه القيام مراتٍ وهو باطل، وخرج بالدال على اثنين ما دلَّ على واحدٍ "بالزيادة"[٦] كرجلٍ رَجْلانٌ، كسكران: وصف لمن يمشي على رجليه، فهو مرفوع "بضمة"[٧] في آخره على النون، وخرج به أيضاً ما دلَّ على أكثر من اثنين، نحو: صُنوان، إنْ أُريد به الجمع، وخرج بزيادة في آخره ما دلَّ على اثنين "لا بزيادة"[٨] كزوج وشفع، وخرج بصالح للتجريد اثنان واثنتان، فهما ملحقان بالمثنى، وخرج بعطف مثله عليه، القمران للشمس والقمر، والعمران لأبي بكر وعمر، فليس ما ذكر مثنى حقيقة[٩]، "ويشترط"[١٠] في الاسم الذي يثنى شروطاً ثمانيةً جمعها من قال[١١]:

وللـــذي تُثنّـــي قُـــلْ ثَمـــانِ ... مِـــنَ الشُّـــروطِ فُـــزْتَ بالبَيانِ
أوّلُـــها الإعـــرابُ والـتَنْكِـــيرُ ... وعَـــدَمُ التَّـــرْكِيبِ والنَّظِـــيرُ
وأنْ يكـــونَ مفـــرداً وأنْ لا ... يُغنـــيَ عنـــه غـــيرُه عِ نَقـــلا
كذا اتفاقُ[١٢]اللفظِ والمعنى فذي ... شروطُها[١٣]مجموعةٌ للمُحتذي

(١) = ص:١٠٥ من النص المحقق.

(٢) =: حاشية أبي النجا:٢٦ـ٢٧.

(٣) [(...)] زيادة مفيدة من (ب، ج).

(٤) =: الحدود في علم النحو:٤٥٩، وشرح كتاب الحدود ـ للأبدي:٨٧، وشرح كتاب الحدود في النحو ـ للفاكهي:١٠٤.

(٥) في (ب، ج): يخرج <به>.

(٦) في (ب، ج): مع الزيادة.

(٧) في (ب، ج): بضمة <ظاهرة>.

(٨) في (ب، ج): لا بالزيادة.

(٩) =: شرح شذور الذهب:١/١٩١ـ ١٩٢.

(١٠) في (ب، ج): وشرطوا.

(١١) الأبيات من الرجز، مجهولة الناظم.

(١٢) في (ب، ج): كذا اتحاد.

(١٣) في (ب، ج): شروطه.

فيخرج بالمعرب، المبني كأسماء الإشارات والموصولات، وأمَّا ذان وتان واللذان واللتان، "فهي"[١] على صورة المثنى، لا مثنى حقيقي؛ لأنَّ مفردها مبني[٢]، ويخرج العلم الباقي على علميته، ولا يثنى إلاَّ إذا قُدِّر تنكيره، والدليل على التنكير دخول الألف واللام على المثنى[٣]، ويخرج المركب الإسنادي فلا يثنى اتفاقاً، والمزجي كبعلبك [(فلا يثنى)][٤] على الأصحّ، وأمَّا المركب الإضافي فيثنى صدره، وهو المضاف، و(النظيرُ) آخر البيت الثاني، بالرفع، عطفاً على **[٢٩: و]** الإعراب لا بالجر عطفاً على التركيب مدخول لعدم؛ لأنَّه شرط وجودي لا عدمي، ويخرج به ما لا نظير له في الوجود كالشمس والقمر، وأما قولهم: القمران فهو من باب التغليب للقمر على الشمس، وهو ملحق بالمثنى، كما مر، ويخرج غير المفرد فلا يثنى المثنى، ولا الجمع الذي على حده، ويخرج ما إذا استغني عن تثنيته بتثنية غيره كـ(سواء)، فإنهم استغنوا عن تثنيته بتثنية (سي)، فقالوا: سيان، ولم يقولوا: سوآن، ويخرج ما إذا اختلفا في اللفظ، وأما الأبوان للأب والأم، فهو من باب التغليب "ملحق"[٥] بالمثنى، ويخرج ما إذا اتفقا في اللفظ واختلفا في المعنى كالمشترك نحو: عين، إذا أريد بإحداهما الجارحة، وبالأخرى الذهب، فلا يثنى، فإنْ قلت: لِمَ أُعرب المثنى والجمع على حدّه بالحروف؟ قلت: "هما فرعان"[٦] عن الإفراد، والإعراب بالحروف فرع عن الإعراب بالحركات، فأعطى الفرع للفرع، والأصل للأصل.

{ضمير تثنية أو ضمير جمع}: الأولى أن يقول: إذا اتصل به ألف الاثنين، أو واو الجماعة؛ ليشمل ما إذا كانا ضميرين أو حرفين، قول الأزهري **(وتسمى الأفعال الخمسة)**: منهم من سمَّاها ثلاثةً، نظراً لمجرد الصيغ من غير النظر لتاء ولا ياء ولا ضمير ولا حرف، ومنهم من سمَّاها خمسةً، نظراً إلى أنَّ (يفعلان ويفعلون)، إمَّا أنْ يكونا بالياء أو بالتاء من غير نظرٍ

{وأما النون فتكون علامة للرفع في الفعل المضارع إذا اتصل به ضمير تثنية} وهو الألف نحو: يضربان وتضربان، بالتحتانية والفوقانية **{أو ضمير جمع}** لمذكر، وهو الواو، نحو: يضربون و تضربون بالتحتانية والفوقانية **{أو ضمير المؤنثة المخاطبة}** وهي الياء التحتانية، نحو: تضربين، وتسمى الأفعال الخمسة وهي مرفوعة وعلامة رفعها ثبوت النون نيابة عن الضمة،

(١) في (ب، ج): فهو.

(٢) =: سر صناعة الإعراب:٧١٧/٢، وشرح الرضي على الكافية:١٩/٣، وتوضيح المقاصد:٣٢٤/١.

(٣) فيقال في تثنية زيد: الزيدان، وفي تثنية عمر: العمران، =: توضيح المقاصد والمسالك:٣٢٤/١، وشرح شذور الذهب:١٩٤/١، وهمع الهوامع:١٥٦/١.

(٤) [(...)] زيادة مفيدة من (ب، ج).

(٥) في (ب، ج): <فهو> ملحق.

(٦) في (ب، ج): لأنهما فرعان.

لحرفٍ ولا ضمير، (وتفعلين) ولا يكون إلا بالتاء، ومجموع ذلك خمسة، ومنهم من جعلها ثمانيةً، ومنهم من جعلها عشرة، انظر بيان ذلك[١] في حاشيتنا على المكودي[٢]، وكُسرت النون بعد الألف "تشبيهاً بنون"[٣] المثنى، وفتحت بعد الواو والياء تشبيهاً بنون الجمع.

{وللنصب}: قول الأزهري: **(من حيث هو):** أشار بهذا[٤] إلى ما مرَّ مِثلُه في الرفع من أنَّ المصنف إنْ أراد أنَّها خمسةٌ بالنسبة إلى الاسم فقط، فلا يصح؛ لأنَّها بالنسبة إليه أربعة[٥]، وإنْ أراد بالنسبة إلى الفعل فقط، فهي بالنسبة إليه اثنان[٦]، وإنْ أراد بالنسبة لهما تفصيلاً فهي ستة، فأجاب: بأنَّ ذلك إجمالاً من غير اعتبار واحد منهما[٧]، وقوله: **(قدَّم الفتحة):** تقدَّم وجهه، وما في الذي بعده في الرفع، فما قيل في الرفع يقال مثله في النصب وبعضه في الجر والجزم، فلا حاجة للإعادة، وقوله: **(مواضع):** "جَمَعَ مواضع"[٨] باعتبار الأفراد الشخصية الخارجية؛ لأنَّ الألف ليس له إلاَّ موضع واحد، والكسرة كذلك، والياء لها موضعان، ولا يقال

{وللنصب} من حيث هو **{خمس علامات الفتحة والألف والكسرة والياء وحذف النون}** قدم الفتحة؛ لأنها الأصل، وأعقبها بالألف؛ لأنها تنشأ عنها، وثلث بالكسرة؛ لأنها أخت الفتحة في التحريك، وأعقبها بالياء لأنَّها بنت الكسرة، وختم بحذف النون؛ لبعد المشابهة فيها، ولكل من هذه العلامات الخمس مواضع تخصُّها،

(١) في (ب، ج): بيانها.

(٢) قال ابن الحاج في حاشيته على شرح المكودي للألفية، المسماة: الفتح الودودي على المكودي: اللوحة:٣٤/ظ ((منهم من جعلها خمسة وثلاثة وثمانية، والكل صحيح، بل تصل بالاستقراء إلى عشرة، فمن نظر لمجرد الصيغ مقروناً بالواو والألف والياء ولم يعتبر كونه مفتتحاً بتاء ولا ياء جعلها ثلاثة، ومن نظر إلى كون الفعل مفتتحاً بالياء أو التاء في تفعلان وتفعلون ولم ينظر لضمير ولا حرف، وأما تفعلين فلا تكون إلاَّ بالتاء، جعلها خمسة، ومن نظر إلى ما ذكر مع زيادة كون الألف في يفعلان ـ بالياء ـ وتفعلان ـ بالتاء ـ يكون ضميراً وحرفاً، وإلى كون الواو في يفعلون ـ بالياء ـ يكون ضميراً وحرفاً، وإلى كون الواو في تفعلون ـ بالتاء ـ تكون ضميراً، وكون الياء في تفعلين ضميراً جعلها ثمانية، ومن نظر إلى انَّ أنتما تفعلان ـ بالتاء ـ شامل للمثنى المذكر والمثنى المؤنث المخاطبين نحو: أنتما يا هندان تفعلان، فيكون تسعة، وزاد عاشراً وهو ما إذا كان مفتتحاً بالتاء للمؤنثين الغائبين، والألف ضمير نحو: الهندان تفعلان، جعلها عشرة)).

(٣) في (ب، ج): تشبيهاً <لها> بنون.

(٤) في (ب، ج): أشار به.

(٥) وهي الفتحة، والكسرة في الجمع المؤنث، والياء في الجمع المذكر، والألف في المثنى.

(٦) الفتحة وحذف النون من الافعال الخمسة.

(٧) لأنّ الفتحة مشتركة بين الاسم والفعل، فذكرها المصنف مرة واحدة إجمالاً من غير تفصيل.

(٨) في (ب، ج): جَمْعُ موضعٍ.

"أَطلق الجمع وأراد ما زاد"[1] على الواحد؛ **[٢٩: ظ]** لأنَّ ذلك غير مطَّرد بالنسبة للألف والكسرة كما علمت، وقوله: **(الأول)**: تقدَّم ما في مثل هذا، ومثَّل بثلاثة أمثلة إشارةً إلى أنَّه لا فرق بين أن يكون مضافاً أو غيرَه، ظاهرَ الإعراب أو مقدَّره، وكان ينبغي أنْ يأتي بأمثلةٍ للمؤنث مثل ما ذكر في المذكر.

وقوله: **{الذي دخل عليه...إلخ}**: هكذا في غالب النسخ، وفي بعضها: **{إذا دخل عليه ناصب}**، والمناسب لعبارة المصنف النسخة الأولى، وزاد المصنف ذلك للإيضاح، وإلاَّ فمعلوم أنَّه لا ينصب إلا إذا دخل عليه عامل النصب، ولم يُقيَّد بذلك في الرفع؛ لأنَّ العامل معنوي فلا يظهر دخوله[2].

{وما أشبه ذلك} قيل: هذا لا فائدة فيه مع قوله قبل: نحو[3]، والأولى للأزهري أن يحذف (نحو) في قوله: (من نحو)؛ لأنَّه استوفى الأمثلة الخمسة، فلم يبق ما يدخل تحت (نحو)، قول الأزهري: **(وقيل: مفعول مطلق...إلخ)**: الأول: قول الجمهور[4]، والثاني: قول الزمخشري[5] وابن

{فأما الفتحة فتكون علامة للنصب في ثلاثة مواضع} الأول **{في الاسم المفرد}** نحو: رأيت زيداً، وعبد الله والفتى، **{و}** الموضع الثاني في **{جمع التكسير}** نحو: رأيت الزيود والهنود والأسارى والعذارى **{و}** الموضع الثالث في **{الفعل المضارع إذا دخل عليه ناصب ولم يتصل بآخره شيء}** مما تقدم في علامات الرفع نحو: لن يضرب ولن يخشى، **{وأما الألف فتكون علامة للنصب في الأسماء الخمسة}** المتقدمة في علامات الرفع **{نحو: رأيت أباك وأخاك}** فأباك وأخاك: منصوبان برأيت، وعلامة نصبهما الألف نيابة عن الفتحة. **{وما أشبه ذلك}** من نحو: رأيت حماك وفاك وذا مال **{وأما الكسرة فتكون علامة للنصب في جمع المؤنث السالم}** نحو: (خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ) [العنكبوت:٤٤] ، فالسموات مفعول به، وقيل: مفعول مطلق، وهو منصوب بخلق، وعلامة نصبه الكسرة نيابة عن الفتحة؛ لأنه جمع مؤنث سالم.

(١) في (ب، ج): أطلق الجمع على ما زاد.

(٢) قال الشريف الجرجاني في التعريفات:١٤٦((العامل المعنوي: هو الذي لا يكون للسان فيه حظ، وإنما هو معنى يعرف بالقلب)).

(٣) =: حاشية أبي النجا:٢٨.

(٤) أي: قول من أعرب السموات مفعولاً به، =: الجمل في النحو المنسوب للخليل:٢٩٢، وشرح شذور الذهب ـ لابن هشام:٤٩، وأوضح المسالك:٨٦/١، والتصريح:٨٠/١، وحاشية الصبان:١٦١/٢، والفواكه الجنية على متممة الآجرومية ـ للفاكهي، اللوحة:١٢/ظ، وفتح رب البرية:١٧٠، والتحرير والتنوير:٣٥٣/١.

(٥) هو جار الله، محمود بن عمر بن أحمد الزمخشري، (ت:٥٣٨هـ)، = ترجمته في: معجم الأدباء:٢٦٨٧/٦ـ٢٦٨٩، وإنباه الرواة على أنباه النحاة:٢٥٦/٣، ووفيات الأعيان:١٦٨/٥ـ١٦٩، والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة:٢٩٠/١ـ٢٩١، وطبقات المفسرين ـ للداوودي:١٢٠ـ١٢١، و= رأيه في التصريح:٨٠/١.

الحاجب[١] والجرجاني[٢]، "مفرقين بينهما"[٣] بأنَّ الشيء إنْ كان موجوداً قبل الفعل، ثم أوقعت الفعل عليه كـ(زيداً) من (ضربت زيداً) فمفعول به، وإنْ وُجد بالفعل كـ(السمواتِ) فإنَّها وجدتْ بخلق الله لها، فهو مفعول مطلق، ولم يفرق الجمهور هذه التفرقة[٤]، فإنْ قلت: لِمَ نصبوا جمع المؤنث بالكسرة وهَلَّا نصبوه بالفتحة على الأصل؟ قلتُ: فعلوا ذلك ليطابق الفرعَ، وهو جمع المؤنث، أصله: [(الذي)][٥] هو جمع المذكر؛ لأنَّه منصوب بالياء، ولم يعربوه بالحروف كأصله، لأنَّه ليس في آخره حروف تصلح "للإعراب"[٦]، وقوله: **(المفتوح ما قبلها)**: بهذا فرقوا بين المثنى والجمع، لا يقال: لِمَ كسروا نون المثنى وفتحوا نون الجمع، المشار إليهما ببيتين من قول الألفية[٧]:

وَنُونَ مَجْمُوعٍ

مع قوله[٨]:

وَنُونُ مَا ثُنِّيَ.....

لأنَّا نقول: المثنى خفيفٌ؛ لدلالته على اثنين فقط، والجمع ثقيلٌ؛ لدلالته على ثلاثة

{وأما الياء فتكون علامة للنصب في التثنية} نحو: رأيت الزيدين، فالزيدين منصوب برأيت وعلامة نصبه الياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها نيابة عن الفتحة، لأنه مثنى، **{و}** في **{الجمع}** المذكر السالم، نحو: رأيت العمرين، فالعمرين منصوب برأيت وعلامة نصبه الياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها نيابة عن الفتحة، لأنه جمع مذكر سالم، وأطلق الجمع لكونه على حد المثنى فإنه إذا ذكر الجمع مع المثنى انصرف إلى جمع المذكر السالم؛ لأنه أخوه في الإعراب بالحروف، **{وأما حذف النون فيكون علامة للنصب في الأفعال**

(١) = رأيه في: أمالي ابن الحاجب:١٣٥/٢.

(٢) = رأيه في: أسرار البلاغة:٣٦٩.

(٣) في (ب، ج): فارقين بينهما.

(٤) قال ابن هشام في المغني:٨٦٧ ((والصواب أن السَّمَاوَات مفعول مُطلق؛ لِأَن الْمَفْعُول الْمُطلق مَا يَقع عَلَيْهِ اسْم الْمَفْعُول بِلَا قيد نَحْو قَوْلك: ضربت ضرباً، وَالْمَفْعُول بِهِ مَا لَا يَقع عَلَيْهِ ذَلِك إِلَّا مُقَيّدا بِقَوْلِك بِهِ كضربت زيداً، وَأَنت لَو قلت السَّمَاوَات مفعول كَمَا تَقول الضَّرْب مفعول كَانَ صَحِيحاً وَلَو قلت السَّمَاوَات مفعول بهَا كَمَا تَقول زيد مفعول بِهِ لم يَصح)).

(٥) [(...)] زيادة مفيدة من (ب، ج).

(٦) في (ب، ج): للإعراب <بها>.

(٧) باب المعرب والمبني:٥، والبيت بتمامه:

وَنُونَ مَجْمُوعٍ وَمَا بِهِ الْتَحَقْ.....فَافْتَحْ وَقَلَّ مَنْ بِكَسْرِهِ نَطَقْ

(٨) باب المعرب والمبني:٥، والبيت بتمامه:

وَنُونُ مَاثُنِّيَ وَالْمُلْحَقِ بِهْ.....بِعَكْسِ ذَاكَ اسْتَعْمَلُوهُ فَانْتَبِهْ

فأكثر، والفتح خفيفٌ، والكسر ثقيلٌ، فأُعطي الخفيفُ للثقيل، والثقيلُ للخفيف؛ ليقـع التعادل، وقوله: **(وتقدَّم...الـخ)**: لَمْ تتقدَّم لـه هـذه العبارة بنفسها، وإنَّما تقدم ما يفيدها، وقوله: **(مواضع)**: جمع باعتبار الأفراد الشخصية، وإلَّا فالفتحة ليس لها إلَّا موضع واحد.

{المنصرف}: قول الأزهري: **(وهو الاسم المتمكِّن...إلخ)**: هذا تعريف للمنصرف من حيث هو، سواء كان مفرداً أو جمع تكسير، واعلم أنَّ الاسم ثلاثةُ أقسام: متمكنٌ أمكن، أي: معربٌ منصرفٌ، وهو الذي لم يُشبه الحرف فيُبنى، ولا الفعل فيُمنع **[٣٠: و]** من الصرف، كزيد ورجل، الثاني: متمكِّنٌ غير أمكن، أي: معربٌ غير منصرف، وهو الذي أَشبه الفعل، فيما يأتي، فيعرب ولا ينون كمساجد، والثالث: غير متمكِّن ولا أمكن، وهو المبني الذي أشبه الحرف في أحد الوجوه المشار إليها بقول الألفية[١]:

كالشَّبَهِ الْوَضْعِيِّ.....البيتين.

وذلك كالمضمرات، وأسماء الإشارات، وقوله: **(لدخول...إلخ)**: المراد بالدخول اللُّحوق؛ لأنَّ الدخول حقيقةً إنَّما يكون أولاً، والتنوين إنَّما يكون آخراً، وإضافة تنوين إلى الصرف من إضافة المسمى إلى الاسم، أي: التنوين المسمى بالصرف، فيُؤخذ منه أنَّ التنوين هو الصرف، وهو خاص بتنوين التمكين، ولا يُقال لغيره من سائر التنوينات أنَّه تنوين الصرف، وإلى تنوين الصرف أشار في الألفية بقوله[٢]:

الصَّرْفُ تَنْوِينٌ أتَى مُبَيِّنًا

الخمسة التي رفعها بثبات النون} وتقدم أنها كل فعل مضارع اتصل به ضمير تثنية نحو: لن يفعلا ولن تفعلا، أو ضمير جمع نحو: لن يفعلوا، ولن تفعلوا، أو ضمير المؤنثة المخاطبة نحو: لن تفعلي، فهذه منصوبة بلن وعلامة نصبها حذف النون نيابة عن الفتحة، **{وللخفض}** من حيث هو **{ثلاث علامات: الكسرة، والياء، والفتحة}** بدأ بالكسرة؛ لأنها الأصل، وثنى بالياء؛ لأنها بنتها، وختم بالفتحة؛ لأنها أخت الكسرة في التحريك، ولكل واحدة من هذه العلامات الثلاث مواضع تخصها **{فأما الكسرة فتكون علامة للخفض في ثلاثة مواضع}** الأول **{في الاسم المفرد المنصرف}** وهو الاسم المتمكن الأمكن، نحو: مررت بزيد، وسمي منصرفاً؛ لدخول تنوين الصرف عليه، وهو المسمى تنوين التمكين، **{و}** الثاني في **{جمع التكسير المنصرف}** نحو: مررت بزيود وهنود،

(١) هذا جزء شطر من متن الألفية، باب المعرب والمبني:٤. والبيتان بتمامهما:

كالشَّبَهِ الْوَضْعِيِّ فِي اسْمَيْ جِئْتَنَا والمَعْنَوِيِّ في مَتَى وَفِي هُنَا

وَكَنِيابَـةٍ عَـــنِ الفِعْـــلِ بـــلا تَأَثُّـــرٍ وَكافْتِقَـــارٍ أُصِّـلا

(٢) باب ما لا ينصرف:٤٤، وعجزه: مَعْنَىً بِهِ يَكُونُ الِاسْمُ أَمْكَنَا

وقيل: الصرفُ: التنوينُ مع الجرِّ، وقيل: هو تنوين التمكين والعوض والمقابلة[١].

وقوله: **(وسيأتي أنَّ غير المنصرف)**، أي: من النوعين: الاسم المفرد وجمع التكسير، وقوله: **(ولا يكون)**: أشار بهذا "إلى تقييد"[٢] النوعين قبله دونه، بأنَّه لازم للتنوين، فتقييده بذلك من باب تحصيل الحاصل، وهذا مبني على أنَّ تنوين المقابلة يقالُ له: تنوين الصرف، وقد علمت أنَّ الحقَّ خلافه، فعدم التقييد حينئذ ظاهر، وقوله: **(إذا لم يكن علماً...إلخ)**: هذا تقييد لقوله: (ولا يكون إلاَّ منصرفاً) بدليل ما بعده، وقد يُقال: إنَّ الكلام في الجمع، وإذا صار علماً، فهو مفرد فلا حاجة لهذا التقييد إلَّا باعتبار أصله، وقوله: **(فإنْ كان علماً...الخ)** /أي/[٣]: فإن صار علماً وذلك كهندات، بغير (أل) مسمى به، وعَرَفات: اسم لموضع الوقوف[٤].

وقوله: **(جاز فيه الصرف وعدمه)**: اعلم أنَّ العرب في هذا النوع المسمّى به ثلاث فرق: فرقة نوَّنته ونصبته بالكسرة، إجراءً له مجرى أصله، وهي اللغة المشهورة، وفرقةٌ أعربته إعراب ما لا ينصرف، فحذفوا تنوينه ونصبوه وجرُّوه بالفتحة، وفرقةٌ حذفت تنوينه، ونصبته بالكسرة، فالفرقة الأولى: راعت أصله فقط، وهو الجمعية، والثانية: راعت الحالة الراهنة، وهي العلمية دون الجمعية، فمنعته من الصرف؛ للعلمية والتأنيث، والثالثة: راعت الجمعية، فنصبته بالكسرة وراعت العلمية فحذفت تنوينه[٥]، فكأنَّها مركَّبة منهما، واللغات الثلاث إنَّما تجري في المسمى به الغير المقرون بـ(أل)، وأمَّا المقرون بها، فالاتفاق على أنَّه يعامل معاملة الجمع، فينصب ويخفض بالكسرة، فصواب الأزهري **[٣٠: ظ]** أنْ يمثل بغير المقرون بـ(أل) ليتأتَّى له التقييد بقوله: (إذا لم يكن علماً)؛ لأنَّه في المقرون بـ(أل) لا يختلف الجمع مع المسمى به، وقوله: **(المعتلَّة)**: سُمِّيت

وسيأتي أنَّ غير المنصرف يخفض بالفتحة **{و}** الثالث في **{جمع المؤنث السالم}** ولا يكون إلا منصرفاً، نحو: مررت بالهندات إذا لم يكن علماً، فإن كان علماً جاز فيه الصرف وعدمه، **{وأما الياء فتكون علامة للخفض في ثلاثة مواضع}** الأول **{في الأسماء الخمسة}** المعتلة المضافة، نحو: مررت بأبيك وأخيك وحميك وفيك

(١) =: توضيح المقاصد والمسالك:١١٨٩/٣، والحدود في علم النحو:٤٤٩، وشرح الأشموني:١٣٣/٣.

(٢) في (ب، ج): إلى <وجه> تقييد.

(٣) /.../ من استدراك الناسخ على المتن.

(٤) هو واحد بصيغة الجمع، وقول الناس: اليوم يوم عرفة مولَّدٌ ليس بعربي محض، وهو المكان الذي يقف فيه الحجاج؛ لتأدية منسك من مناسك الحج وشعيرة من شعائره، =: معجم البلدان:١٠٤/٤.

(٥) يستشهد النحويون بـ(أذرعات)، وهي اسم مدينة في الشام، حيث قرئت بالوجوه الثلاثة في بيت امرئ القيس في ديوانه:١٣٦: تَنَوّرْتُهَا مِنْ أَذْرُعَاتٍ وَأَهْلُهَا بيَثْرِبَ أَدْنى دَارِهَا نَظَرٌ عَالِ

=: الكتاب:٢٢٣/٣، ومعاني القرآن ـ للأخفش:١٧٧/١، والمقتضب:٣٨/٤، ومعجم البلدان:١٣٠/١، وأوضح المسالك:٦٩/١، وشرح ابن عقيل:٧٦/١، وحاشية أبي النجا:٣٢.

بذلك؛ لأنَّها حالة إضافتها لغير الياء، آخرها واو رفعاً، وألف نصباً، وياء جراً، وهي حروف العلة.

{في الاسم الذي لا ينصرف} أي: ما يصدق عليه الاسم الذي لا ينصرف، لا اللفظ الذي ذكره المصنف، فيصدق بالمفرد، ظاهرُ الإعراب كـ(زينب)، أو مقدَّره كـ(حبلى)، وجمع التكسير كذلك كـ(مساجد وعذارى)، وهذا مفهوم "المنصرف"[1] في الموضعين السابقين، والاسم الذي لا ينصرف: ما فيه علتان فرعيتان، أو علة /واحدة/[2] تقوم مقامهما، ومجموع العلل تسعٌ جمعها ابن النحاس في قوله[3]:

اجْمَعْ وَزِنْ عَادِلاً أَنِّثْ بِمَعَرِفَةٍ رَكِّبْ وَزِدْ عُجْمَةً فَالوَصْفُ قَدْ كَمُلاَ

والمراد بالعلَّة: الخروج عن الأصل، وبيانه: أنَّ الأصل في الاسم أن يكون مفرداً مذكراً نكرةً عربي الوضع، غيرَ وصفٍ ولا مزيداً فيه، ولا معدولَ ولا خارج عن أوزان الآحاد، ولا شبيه بالفعل في وزنه، فان خرج /الاسم/[4] عن الأصل "بفقد اثنين"[5] مما ذُكر، أو فقد واحدة قامت مقام اثنتين منها، مُنِع من الصرف الذي هو التنوين؛ لأنَّه صار شبيهاً بالفعل، ووجه الشبه أنَّ الفعل فيه علَّتان فرعيتان: إحداهما من جهة اللفظ، والأخرى من جهة المعنى، أمَّا التي من جهة اللفظ: فهي اشتقاقه من لفظ المصدر، والمشتق فرع عن المشتق منه، وأمَّا التي من جهة المعنى: فهي احتياجه في حصول الفائدة إلى الفاعل، وما يحتاج فرع عن الاسم الذي لا يحتاج، فإذا شابه اسم

وذي مال، فهذه مخفوضة بالباء الموحدة وعلامة خفضها الياء نيابة عن الكسرة **{و}** الثاني **{في التثنية}** مطلقاً، نحو: مررت بالزيدَينِ والهندَينِ، فالزيدين والهندين مخفوضان بالباء الموحدة وعلامة خفضهما الياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها نيابة عن الكسرة **{و}** الثالث في **{الجمع}** المذكر السالم نحو: مررت بالزيدِينَ، فالزيدِينَ مخفوض بالباء الموحدة وعلامة خفضه الياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها نيابة عن الكسرة **{وأما الفتحة فتكون علامة للخفض في الاسم الذي لا ينصرف}** وهو ما كان على صيغة منتهى الجموع نحو: مررتُ بمساجد ومصابيح،

(١) في نسخة (أ): المصنّف، وهو تصحيف، والتصويب من (ب، ج).

(٢) من استدراك الناسخ على المتن.

(٣) من البسيط، ونسبه الأزهري في التصريح:٣١٦/٢ لبهاء الدين ابن النحاس النحوي، وقد مرت ترجمته، وهو من شواهد: شرح شذور الذهب لابن هشام:٥٨٦، وشرح اللمحة البدرية:٣٥٣/٢، وشرح قطر الندى:٣١٢، وشرح شذور الذهب للجوجري:٨٢٥/٢، وفتح رب البرية:١٩١.

(٤) من استدراك الناسخ على المتن.

(٥) في (ب، ج): لفقد اثنين.

فعلاً في مجرد وجود علتين فرعيتين فيه، أو ما يقوم مقامهما، فلا يوجد فيه الجر والتنوين، كما لا يوجدان في الفعل، فلو كانت العلتان في الاسم من جهة اللفظ فقط، أو من جهة المعنى فقط، فلا أثر لهما، فمثال الأول: (أُجَيْمال) تصغير (أجْمَال) جمع (جَمَل) ففيه علتان من جهة اللفظ، الجمعُ والتصغيرُ، ومثال الثاني: (حائض) ففيه علتان فرعيتان من جهة المعنى فقط، الوصفيةُ والتأنيث، كذا قالوا،[1] فيُجَرَّان حينئذ بالكسرة منونين، قلتُ: والحقُّ أنَّ التأنيث من العلل اللفظية ـ كما يأتي ـ والعلل المعنوية منحصرة في علتين: العلمية والوصف، وهما لا يمكن اجتماعهما في لفظ واحد، ثمَّ إنَّ هذه العلل التسع، منها ما يقوم بنفسه من غير احتياج لعلة أخرى، وهي صيغة منتهى الجموع وألف التأنيث مطلقاً، وباقيها لا بد فيه من وجود علتين، إحداهما: معنوية، وهي لا تكون إلَّا علمية أو وصفاً، والأخرى: لفظية، وهي مع العلمية، أحد أمور ستة: التركيب المزجي أو التأنيث بغير ألف **[٣١: و]** أو العجمة أو وزن الفعل أو زيادة الألف والنون أو العدل، وأمَّا مع الوصف فلا تكون العلَّة الأخرى إلَّا أحد أمور ثلاثة: الوصف مع العدل، أو الوزن، أو زيادة الألف والنون، وقد ذكر الأزهري جميع ذلك مع أمثلتها على هذا الترتيب، فأشار للأوَّل ممَّا فيه علَّة واحدةٌ، وهي صيغة منتهى الجموع بمصابيح ومساجد، فهما مخفوضان بفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنَّهما من الاسم الذي لا ينصرف، منع من صرفه صيغة منتهى الجموع، وهي علَّة واحدة قامت مقام علَّتين، إحداهما: من جهة اللفظ، وهي كونه جمعاً، والأخرى من جهة المعنى، وهي كونه لا نظير له في الآحاد، قاله بعضٌ[2]، "وأتى بوزنين"[3] إشارةً إلى أنَّه لا فرق بين أن يكون بعد الألف حرفان كمساجد، أو ثلاثة، أوسطها ياء ساكنة كمصابيح، ولا فرق بين أن يكون أولهما "ميماً أو لا"[4] كقناديل، وإلى منع صيغة منتهى الجموع، أشار في الألفية بقوله[5]:

وَكُنْ لِجَمْعٍ مُشْبِهٍ مَفَاعِلاَ أَوِ المَفَاعِيْلَ بِمَنْعٍ كَافِلاَ

وسُمِّيت هذه الصيغة صيغة منتهى الجموع؛ لأنَّ جمع التكسير إذا كان على هذه الصيغة فلا يمكن جمعه جمع تكسير بعد ذلك مرة أخرى، لأنَّ هذه الصيغة غاية وأقصى جموع التكسير، وإن كان جمع التكسير على غير هذه الصيغة فيمكن جمعه جمع تكسير مرة أخرى، كـ(أُصُل) بضم الهمزة والصاد، جمع تكسير لأصيل، وأُصُل الجمع يُجمع على آصال، وآصال يجمع على

(١) =: شرح الرضي على الكافية:٩٧/١، والصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية ـ للنيلي:٣٤٤/١، والمطالع السعيدة في شرح الفريدة ـ للسيوطي:١٥٩/١، والنحو الوافي:١٦/٤.

(٢) كالعكبري في اللباب في علل البناء والإعراب:٥٠٣/١، والرضي في شرح الكافية:١٨٨٩/٤، وابن هشام في شرح قطر الندى:٥٢، والأشموني في شرح الألفية:١٤٥/٣.

(٣) في (ب، ج): وأتى بمثالين.

(٤) في (ب، ج): ميماً <كهذا المثال> أم لا.

(٥) باب الممنوع من الصرف:٤٥.

أصائل، وهو "منتهى الجمع"[١]، فلا يجمع جمع تكسير بعد ذلك مرة أخرى، وأمَّا هذه الصيغة فتجمع جمع سلامة، كصواحب، الذي هو على هذه الصيغة جمع على صواحبات جمع مؤنث سالم، وقوله: **(أو كان مختوماً بألف...الخ)**: أشار بهذا إلى النوع الثاني ممَّا فيه علَّة واحدة، ومثَّل بمثالين، إشارةً إلى أنَّه لا فرق بين ألف التأنيث الممدودة والمقصورة، وإلى منع ألف التأنيث مطلقاً، أشار في الألفية بقوله[٢]:

فَألفُ التَّأنيثِ مُطْلَقًا مَنعْ صَرْفَ الَّذِي حَوَاهُ كَيفَمَا وَقَعْ

فصحراء وحُبلى، ممنوعان من الصرف؛ لوجود علَّة واحدة، وهي ألف التأنيث، قامت[٣] مقام علتين، إحداهما: لفظيةٌ، وهي +لزوم+[٤] التأنيث، والأخرى: من جهة المعنى، وهي التأنيث، وقوله: **(أو كان فيه العلمية والتركيب...إلخ)** هذا شروع منه فيما يكون فيه علتان، فمعديكرب ممنوع من الصرف لعلَّتين، لفظية: وهي التركيب، ومعنوية: وهي **[٣١: ظ]** العلمية، وقيَّد التركيب بالمزجي احترازاً من الإضافي، فحكم المضاف إليه ما كان عليه من الصرف كـ(بكر) من أبي بكر، أو منع من الصرف كـ(هُريرة) من أبي هريرة، والمضاف الأول فيهما مصروف تقديراً، وأمَّا المركَّب الإسنادي المجعول علَماً فحكمه الحكاية؛ /لأنَّه مبني/[٥]، ومحل كون المركب المزجي "يُعربُ"[٦] ما لم يكن مختوماً بـ(ويه) كسيبويه، وما لم يركَّب كخمسة عشر[٧]، فالمختوم بويه، يُبنى على الكسر، والثاني يُبنى على الفتح[٨]، وإلى منع العلمية مع التركيب المزجي، أشار في الألفية بقوله[٩]:

وَالْعَلَمَ امْنَعْ صَرْفَهُ مُرَكَّبَا تَرْكِيبَ مَزْجٍ نَحْوُ مَعْدِيكَرِبَا

أو كان مختوماً بألف التأنيث الممدودة، كصحراء أو المقصورة كحبلى، أو كان فيه العلمية والتركيب المزجي نحو: معديكرب،

(١) في (ب، ج): منتهى الجموع.
(٢) باب ما لا ينصرف:٤٤.
(٣) في (ب، ج): <إذا> قامت.
(٤) +...+ ليس في (ب، ج).
(٥) من استدراك الناسخ على المتن.
(٦) في (ب، ج): معرباً.
(٧) في (ب، ج): وما لم يركب <تركيب> خمسة عشر.
(٨) =: شرح الكافية الشافية:١٤٥٥/٣، وتوضيح المقاصد والمسالك:١٢٠٣/٣، وشرح ابن عقيل:٣٢٩/٣، وشرح الأشموني:١٥١/٣، والتصريح:٣٢٩/٢، وحاشية الصبان:٣٦٦/٣.
(٩) باب الممنوع من الصرف:٤٤.

وقوله: **(أو العلمية والتأنيث...الخ)**: مثَّل بمثالين إشارةً إلى أنَّ التأنيث بغير ألفٍ تارةً يكون لفظياً، وهو المختوم بهاء التأنيث، سواء كان ما هي فيه علماً لمؤنث كفاطمة أو لمذكر كطلحة، وتارةً يكون معنوياً، وهو الذي ليس فيه التاء، وشرط منع العاري من التاء أن يكون زائداً على ثلاثة أحرف كزينب، أو يكون محرَّك الوسط كسَقَر، اسم لجهنم ـ أعاذنا الله منها ـ فحركة الوسط قامت مقام الحرف الرابع، أو يكون أعجمياً كـ(جَوْر)، اسم لبلد[1]، أو يكون اسم ذكر في الأصل سُمِّيت[2] به امرأة كزيد[3]، فإن لم يوجد واحدٌ من هذه الأربعة، كـ(هند) فيجوز فيه وجهان: الصرف وعدمه، والمنع أولى، وإلى قسمَي التأنيث وجميع ما ذكر، أشار في الألفية بقوله[4]:

كَـــذَا مُـؤَنَّثٌ بِهَـــاءٍ مُطْلَـــقَاً ... وَشَرْطُ مَنْعِ العَارِ كَوْنُهُ ارْتَقَى
فَوْقَ الثَّلَاثِ أَوْ كَجُوْرَ أَوْ سَقَرْ ... أَوْ زَيْدٍ اسْمَ امْرَأَةٍ لاَ اسْمَ ذَكَرْ
وَجْهَانِ فِـي الْعَادِمِ تَذْكِيراً سَبَقْ ... وَعُجْمَـةً كَهِنْدَ وَالمَـنْعُ أَحَـقّ

ففاطمة وزينب في كلامه ممنوعان من الصرف؛ لعلتين: معنوية وهي العلمية، ولفظية وهي التأنيث اللفظي في الأول، والمعنوي في الثاني، وقوله: **(أو العلمية والعجمة...الخ)**: فإبراهيم ممنوع من الصرف؛ لعلَّتين: لفظية وهي العجمة، ومعنوية وهي العلمية، وجميع الأنبياء من غير العرب إلا أربعةً "المشار"[5] إليهم بحروف (شهصم)، فالشين لشعيب، والهاء لهود، والصاد لصالح، والميم لمحمد(ﷺ)[6]، "فلا تمتنع"[7] هذه الأربعة من الصرف[8]، وزِيدَ: شيث، ونوح، ولوط، فجميع ما يصرف من أسماء الأنبياء سبعة، والى منع العلمية مع العجمة أشار في

أو العلمية والتأنيث نحو: زينب وفاطمة، أو العلمية والعجمة نحو: إبراهيم،

(١) اسم مدينة ببلاد فارس بينها وبين شيراز عشرون فرسخا، =: معجم البلدان:١٨١/٢.
(٢) في (ب، ج): <ثم> سميت.
(٣) في (ب، ج): امرأة <الآن> كزيد.
(٤) باب الممنوع من الصرف:٤٥.
(٥) في (ب، ج): <وهم> المشار.
(٦) في (ب، ج): (ﷺ) <وعليهم أجمعين>.
(٧) في (ب، ج): فلا تمنع.
(٨) جاء في صحيح ابن حبان عن أبي ذرّ (رضي الله عنه) أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قال له ـ أي لأبي ذر ـ ((وَأَرْبَعَةٌ مِنَ الْعَرَبِ هُودٌ وَشُعَيْبٌ وَصَالِحٌ وَنَبِيُّكَ مُحَمَّدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ))، الأحسان في تقريب صحيح ابن حبان ـ لابن بلبان الفارسي:٧٧/٢، و=: حلية الأولياء وطبقات الأصفياء:١٦٧، وكنز العمال:١٣٢/١٦، ولوامع الأنوار البهية:٢٦٤/٢، وحاشية أبي النجا:٣٢.

الألفية بقوله[١]:

وَالْعَجَمِيُّ الْوَضْعِ وَالتَّعْرِيْفِ مَعْ زَيْدٍ عَلَى الثَّلَاثِ صَرْفُهُ امْتَنَعْ

وقوله: **(أو العلمية ووزن الفعل...الخ)**: فأحمد ويزيد، ممنوعان من الصرف؛ لعلتين، لفظية: وهي وزن الفعل، ومعنوية: وهي العلمية، وكان ينبغي[٢] أن يبدل أحد المثالين بنحو: (شمر) اسم فرس[٣]، ليشير [(به)][٤] أنَّه لا فرق **[٣٢: و]** بين أن يكون الوزن خاصاً بالفعل، ولم يستعمل في الاسم إلاَّ شذوذاً كشمر، فهو فعل ماض، أو لم يكن خاصاً بالفعل ولكنَّه غالب فيه كأحمد، ويشترط في هذا الثاني أن يكون في أول الاسم حرف زائدٌ مثل حروف المضارعة الأربعة التي تزاد في أول الفعل [(المضارع)][٥] ففي أول أحمد الهمزة، وفي أول يزيد الياء، وإلى منع العلمية مع وزن الفعل، أشار في الألفية بقوله[٦]:

كَذَاكَ ذُوْ وَزْنٍ يَخُصُّ الْفِعْلاَ أَوْ غَالِبٍ كَأَحْمَدٍ وَيَعْـلَى

وقوله: **(أو العلمية وزيادة الألف...الخ)** فعُثمانُ: ممنوع من الصرف؛ لعلتين، لفظية: وهي الزيادة، ومعنوية: وهي العلمية، وإلى منع العلمية مع زيادة الألف والنون، أشار في الألفية بقوله[٧]:

كَذَاكَ حَـاوِيْ زَائِدَيْ فَعْــلاَنَا كَغَــطَـفَانَ وَكَإِصْبَهَــانَا

وقوله: **(أو العلمية والعدل...الخ)** فعُمَرُ: ممنوع من الصرف؛ لعلتين، لفظية: وهي العدل ومعنوية: وهي العلمية، وعمر معدول عن عامر، وإنَّما ادعينا العدل؛ لأنَّا وجدنا عُمَر ممنوعاً من الصرف، وليس فيه إلَّا العلمية، وهي لا تؤثِّر وحدها، فقدَّرنا العدل؛ لئلَّا يلزم هدم قاعدتهم من أنَّ العلة الواحدة لا تؤثر، وإلى منع العلمية مع العدل، أشار في الألفية بقوله[٨]:

وَالْعَلَمَ امْنَعْ صَرْفَهُ إِنْ عُدِلاَ كَفُعَــلِ التَّوْكِيْـدِ أَوْ كَثُعَلاَ

أو العلمية ووزن الفعل، نحو: أحمد ويزيد، أو العلمية وزيادة الألف والنون نحو: عثمان، أو العلمية والعدل نحو: عمر،

(١) باب الممنوع من الصرف:٤٥.

(٢) في (ب، ج): وكان ينبغي <له>.

(٣) =: أسماء خيل العرب وأنسابها وذكر فرسانها ـ للغندجاني:١٣٦، ولسان العرب:٤/٢٣٢٣.

(٤) [(...)] زيادة للإيضاح من (ب، ج).

(٥) [(...)] زيادة للإيضاح من (ب، ج).

(٦) باب الممنوع من الصرف:٤٥.

(٧) الباب نفسه، ص. ن.

(٨) الباب نفسه، ص. ن.

وقوله: **(أو كان فيه الوصف والعدل...إلخ)**:/هذا شروع منه في الوصف مع أحدى العلل الثلاث التي أولها معه العدل، ثم ذكر/[١] ألفاظ الوصف التي فيها العدل، ولم يأت بمثال تتنزل عليه، ومثالها قوله تعالى: ﴿**أُولِي أَجْنِحَةٍ مَّثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ**﴾[٢] فمَثْنى وما بعده: صفة لـ(أولي)[٣] مخفوضة بالفتحة النائبة عن الكسرة المقدرة في (مَثْنى)، والظاهرة في غيرها، وجميعها ممنوع من الصرف؛ لوجود علتين، معنوية: وهي الوصف، ولفظية: وهي العدل؛ لأنَّها معدولة عن أصول أعدادها المكررة، فمَثْنى: معدول للاختصار عن اثنين اثنين، وثُلاث: معدول ومختصر من ثلاثة ثلاثة، ورُباع [(معدول)][٤] عن أربعة أربعة، وأما قوله تعالى: ﴿**فَانكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاء مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ**﴾[٥] فهي أحوال منصوبة[٦]، وإلى منع العدل مع الوصف في (مَثْنَى) وما بعده، أشار في الألفية بقوله[٧]:

وَمَنْعُ عَدْلٍ مَعَ وَصْفٍ مُعتَبَرْ فِـي لَفْظِ مَثْنَى وَثُلاَثَ وَأُخَـرْ

وقوله: **(أو الوصف ووزن الفعل)**: فـ(أفضل) ممنوع من الصرف؛ لوجود علّتين، معنوية: وهي الوصف، ولفظية: وهي: وزن الفعل الغالب /فيه/[٨]، والى هذا أشار في الألفية بقوله[٩]:

وَوَصْفٌ أصْلِـيٌ وَوَزْنُ أَفْعَلاَ مَمْنُـوعَ تَأْنِيْثٍ بِتَا كَأَشْهَلاَ

وقوله: **(أو الوصف وزيادة...إلخ)**: فسكران فيه أيضاً علَّتان، لفظية: وهي زيادة الألف والنون، ومعنوية: وهي الوصف، وإلى هذا الإشارة بقول الألفية[١٠]:

وَزَائِدَا فَعْلاَنَ فِيْ وَصْفٍ سَلِمْ مِنْ أَنْ يُرَى بِتَاءِ تَأْنِيْثٍ خُتِمْ

أو كان فيه الوصف والعدل، نحو: مثنى، وثلاث، ورباع، أو الوصف ووزن الفعل، نحو: أفضل، أو الوصف وزيادة الألف والنون كسكران، ولها شروط تطلب من المطولات، فهذه كلها تخفض بالفتحة نيابة عن الكسرة

(١) /.../ من استدراك الناسخ على المتن.

(٢) سورة فاطر، الآية:١.

(٣) في (ب، ج): لأولي <أجنحة>.

(٤) [(...)] زيادة لتوضيح السياق من (ب، ج).

(٥) سورة النساء، الآية:٣.

(٦) =: التبيان في إعراب القرآن:٣٢٨/١.

(٧) باب الممنوع من الصرف:٤٥.

(٨) /.../ من استدراك الناسخ على المتن.

(٩) باب الممنوع من الصرف:٤٥.

(١٠) باب الممنوع من الصرف:٤٤.

وقوله: **(ما لم تضف...إلخ)**: هذا تنكيتٌ على المصنف حيث أطلَق، وقد يقال: إنَّ كلام المصنف في غير **[٣٢: ظ]** المنصرف، والمضاف والمقرون بـ(أل) منها منصرف تقديراً على ما هو الحق /من أقوال/[١]، والى التقييد أشار في الألفية بقوله[٢]:

..... **مَا لَمْ يُضَفْ أَوْ يَكُ بَعْدَ أَلْ رَدِفْ**

{وللجزم} الجزم لغةً: القطع، واصطلاحاً: ذهاب الحركة أو الحرف من آخر الفعل المعرب[٣]، قول الأزهري: **(وهو سقوط...إلخ)**: إنْ قلتَ: إذا كان السكون اصطلاحاً الحذف أيضاً؛ لأنَّه مرادف للسقوط، فالأولى للمصنف أنْ يقول: وللجزم الحذف، ويكون الحذف شاملاً لحذف الحركة، ولحذف حرف +العلة+[٤]، قلت: صرَّح بالمقصود زيادةً في التقريب على المبتدىء المقصود بهذه المقدمة، وقوله: **(في الخط)**، أي: من الخط، فيكون ﴿سنَدْعُ﴾[٥]: مرفوعاً وعلامة رفعه الضمة المقدرة "على الواو المحذوفة من الخط تبعاً لحذفها في اللفظ، منع من ظهورها ـ أي الضمة ـ الاستثقال"[٦]، وقوله: **(لالتقاء الساكنين...إلخ)** [(هنا)][٧] نسختان: نسخة بالإثبات، ونسخة بالنفي، بزيادة (لا) النافية، وكلاهما صحيح، فعلى نسخة الإثبات يكون علةً لحذفها في اللفظ، كأنَّه قال: وإنَّما حذفت في اللفظ؛ لدفع التقاء الساكنين، ونسخة النفي راجعة للخطِّ، كأنَّه قال: حذفت في الخطِّ تبعاً للفظ، لا أنَّها حذفت في الخطِّ لالتقاء الساكنين، وأمَّا حذفها في اللفظ فلذلك، والأولى نسخة الإثبات؛ ليفيد علَّة حذفها في اللفظ أيضاً، وقوله: **(فإنَّ النون حُذفت...الخ)**: أصله قبل التوكيد: (تبلوون)[٨] على وزن (تنصرون)، الواو الأولى لام

ما لم تضف أو تتل أل، فإنها حينئذ تخفض بالكسرة على الأصل، نحو: مررت بأفضلكم وبالأفضل، **{وللجزم علامتان: السكون}** وهو حذف الحركة **{والحذف}** وهو سقوط حرف العلة أو نون الرفع للجازم، واحترزت بقولي للجازم من نحو: (سندعُ الزبانية)، فإن الواو حذفت في الخط تبعاً لحذفها في اللفظ؛ لالتقاء الساكنين، ومن نحو: (لتبلون) [آل عمران:١٨٦]، فإن النون حذفت لتوالي النونات، ولكل من السكون

(١) /.../ من استدراك الناسخ على المتن.

(٢) باب المعرب والمبني:٥. وصدره: وَجُرَّ بِالفَتْحَةِ مَا لاَ يَنْصَرِفْ.

(٣) =: الحدود في علم النحو:٤٣٩، والحدود النحوية:١٧١.

(٤) +...+ ليس في (ب، ج).

(٥) سورة العلق، الآية:١٨، والآية بتمامها: ﴿سَنَدْعُ الزَّبَانِيَةَ﴾.

(٦) وقع في نسخة (آ) تقديم وتأخير إذ أصل النص هو: (على الواو منع من ظهورها الاستثقال، المحذوفة من، أي: الواو من الخط تبعاً لحذفها في اللفظ) وأثبتنا ما في نسختي (ب، ج) لأن الكلام فيها مستقيم.

(٧) [(...)] زيادة لتوضيح السياق من (ب، ج).

(٨) في (ب، ج): لتبلوون.

الكلمة، والثانية واو الجمع، ثم تقول: استثقلت الضمة على الواو /الأولى وهي/[1] لام الكلمة فحذفت الضمة، أو تقول: تحركت الواو وانفتح ما قبلها في الأصل، فقلبت الواو ألفاً، فالتقى ساكنان على كلٍّ، فحذفت الأولى التي هي لام الكلمة لذلك، ولم تحذف الثانية؛ لأنَّها كلمة برأسها، ولام الكلمة جزء كلمة، وحذف الجزء أخفُّ من حذف الكلمة، فصار (تَبْلُوْنَ) على وزن (تَفْعُوْنَ) ثم أُكِّد بنون التوكيد الشديدة، فصار تَبْلُوْنَنَّ، فالتقى ثلاثة أمثال: نون الرفع، ونون التوكيد وفيها نونان، فحذفنا نون الرفع؛ لتوالي الأمثال، فالتقى ساكنان: الواو والنون المدغمة، ولا سبيل لحذف "أحدهما"[2]؛ لأنَّ الواو أُتي بها للدلالة على الجمعية، والنون أُتي بها للتوكيد، فحرَّكنا الواو بحركة تناسبها، وهي الضمة، وكيفيَّة إعرابه أنْ تقول: اللام موطئة للقسم، و(تبلوُنَّ) فعل مضارع مرفوع؛ لتجرده عن الناصب والجازم، وعلامة رفعه ثبوت النون المحذوفة؛ لتوالي الأمثال، والواو نائب الفاعل[3]، وقوله: **(مواضع)**: جمع باعتبار الأشخاص كما مر نظيره، وإلَّا فالسكون ليس له إلاَّ موضع واحد، والحذف ليس له إلَّا موضعان، وقوله: **(وعلامة جزمها حذف...إلخ)**: اعلم أنَّهم اختلفوا هل حرف العلة محذوف عند الجازم أو به؟ ذهب سيبويه إلى الأول، فقال: إنَّ الجازم لمَّا دخل حذف الحركة **[٣٣: و]** المقدرة مكتفياً بها، فصارت صورة المجزوم والموقوف واحدة، فحذفوا حرف العلَّة؛ للفرق بين صورة المجزوم والموقوف، فحرف العلَّة

والحذف مواضع تختص به، **{فأما السكون فيكون علامة للجزم في الفعل المضارع الصحيح الآخر}** إذا دخل عليه جازم ولم يتصل بآخره شيء، نحو: لم يضرب، فيضرب مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون، والمراد بالصحيح الآخر: ما لم يكن في آخره ألف ولا واو ولا ياء **{وأما الحذف فيكون علامة للجزم}** في موضعين: الأول **{في الفعل المضارع المعتل الآخر}** وهو ما كان في آخره حرف علة، نحو: لم يدع ولم يخش ولم يرم، فيدع ويخش ويرم أفعال مجزومة بلم، وعلامة جزمها حذف حرف العلة من آخرها نيابة عن السكون، فالمحذوف من آخر يدع الواو والضمة قبلها دليل عليها، والمحذوف من آخر يخش الألف والفتحة قبلها دليل عليها، والمحذوف من آخر يرم الياء والكسرة قبلها دليل عليها، **{و}** الموضع الثاني **{في الأفعال}** الخمسة **{التي رفعها بثبات النون}** وهي كل فعل مضارع اتصل به ضمير تثنية، نحو: لم يضربا ولم تضربا، أو ضمير جمع المذكر، نحو: لم يضربوا ولم تضربوا، أو ضمير المؤنثة المخاطبة نحو: لم تضربي، فهذه الأفعال الخمسة مجزومة بلم وعلامة جزمها حذف النون نيابة عن السكون.

(١) /.../ من استدراك الناسخ على المتن.

(٢) في (ب، ج): احداهما.

(٣) في (ب، ج): نائبة عن الفاعل.

حينئذ محذوف عند الجازم لا به[١]، وذهب ابن السراج إلى الثاني، وقال: إنَّ الحركة في الأفعال لا تقدَّر؛ لأنَّ الإعراب في الأفعال فرعٌ، فلا حاجة لتقديره فيه، فالأفعال المعتلَّة عنده مبنيَّة، فلمَّا دخل الجازم لم يجد حركة مقدرةً، فحذف الحرف؛ لأنَّ الجازم كالدواء المسهِّل، إنْ وجد فضلةً أخذها، وإلَّا أخذ من قوى البدن، فيكون حرف العلة محذوفاً بالجازم لا عنده[٢].

(١) =: الكتاب:٢٣/١.

(٢) =: الأصول في النحو:١٦٤/٢، وقد نقل ابن الأنباري في كتابه أسرار العربية:٢٨٤، رأي ابن السراج مفصلاً فقال: ((وقد حكي عن أبي بكر بن السراج أنه شبه الجازم بالدواء والحركة في الفعل بالفضلة التي يخرجها الدواء، وكما أن الدواء إذا صادف فضلة حذفها وان لم يصادف فضلة أخذ من نفس الجسم فكذلك الجازم إذا دخل على الفعل إن وجد حركة أخذها، وإلا أخذ من نفس الفعل، وسهل حذفها)).

{فــصــل}

الفصلُ لغة: هو الحاجز بين شيئين[١]، واصطلاحاً: اسم لطائفة من المسائل مشتركة مع ما قبلها في الحكم[٢]، فإنْ كانت غير مشتركة فيُعبِّرون [(عنها)][٣] بباب فقط، وهو خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هذا فصلٌ من نمط ما قبله، قول الأزهري: **(في ذكر حاصل)**، أي: محصِّل **(ما تقدَّم)** أي فكأنه قال: لمَّا ذكر علامات الإعراب تفصيلاً أراد أنْ يذكرها إجمالاً، "فكأنَّه"[٤] قيل للأزهري: ولمَ فعل هذا؟ فقال: تمريناً واختباراً للطالب، هل حصَّل شيئاً من باب معرفة علامات الإعراب أم لا؟ وقد كان الراعي[٥] يعترض على المصنف كثيراً في زيادة هذا الفصل، بقوله: إنَّ هذه المقدمة صغيرة لا فائدة في التكرار فيها، ثم ظهر له بعدُ أنَّ الصوابَ ما فعله المصنف؛ نصيحةً للطالب، وقد كان بعض الفضلاء يختم باب معرفة علامات الإعراب من جمل الزجاج[٦] الذي هو كالآجرومية ثلاث مرات، ويقول: إنَّ علم العربية مبني على هذا الباب، فإنْ حصَّله المبتدئ سهَّل عليه غيره، وقوله: **(على عادة المتقدمين...الخ)**: "عادة"[٧] المتقدمين يذكرون

{فصل} في ذكر حاصل ما تقدم من أول باب علامات الإعراب إلى هنا؛ تمرينا للمبتدئ على عادة المتقدمين ـ رحمهم الله تعالى أجمعين ـ

(١) =: الصحاح:٥/١٧٩٠، ولسان العرب:١١/٥٢١، وتعليق الدرة الشنوانية في شرح الآجرومية، اللوحة:٥٠/ظ، وتاج العروس من جواهر القاموس:٣٠/١٦٢.

(٢) =: التعريفات:١٦٧.

(٣) [(...)] زيادة واجبة من (ب، ج).

(٤) في (ب، ج): ثم كأنه.

(٥) هو أبو عبد الله، شمس الدين، محمد بن محمد بن محمد بن إسماعيل الأندلسي الغرناطي، ثم القاهري، المعروف بالراعي، نحوي، ولد وعاش بغرناطة، وحجَّ وسكن القاهرة وتوفي بها سنة (٨٥٣هـ)، له شرح على الآجرومية سمّاه: عنوان الإفادة لإخوان الاستفادة. = ترجمته في: الضوء اللامع:٩/٢٠٣، وبغية الوعاة:١/٢٣٣، وشذرات الذهب:٧/٣٦، والأعلام:٧/٤٧، و= رأيه في عنوان الإفادة، اللوحة:١٠/ظ.

(٦) إبراهيم بن السري بن سهل، أبو اسحاق الزجاج: عالم بالنحو واللغة، ولد في بغداد سنة (٢٤١هـ) ومات فيها سنة (٣١١هـ)، كان في فتوته يخرط الزجاج، ومال إلى النحو فعلمه المبرد، من كتبه: الأمالي في الأدب واللغة. = ترجمته في: مراتب النحويين ـ لأبي الطيب اللغوي:١٣٦، وأخبار النحويين البصريين:١٠٨، والوافي بالوفيات:٢/٢١٩، والبلغة فى تراجم أئمة النحو واللغة:١/٥٩، والأعلام:١/٤٠، وذكرت المصادر أن للزجاج كتاباً عنوانه (الجمل) وقد شرحه غير واحد، منهم: ابن العريف، والشريشي، ومحمد بن عبد العزيز بن عبد السلام الكازروني، =: معجم الأدباء:٣/١١٦٤، والتحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة ـ للسخاوي:٢/٥٢٣، والأعلام:٢/٢٦١، ومعجم المؤلفين:١/٣٠٤، ومعجم حفاظ القرآن عبر التاريخ ـ لمحمد محيسن:٢/٣١٢.

(٧) في (ب، ج): غالب.

الشيء أولاً مجملاً[١]، ثم يذكرونه ثانياً مفصَّلاً[٢]، فيكون أوقع في النفس، وبعضهم يذكر الشيء مفصلاً ثم يذكره مجملاً، كما فعل المصنف؛ اختباراً هل حصَّل القارئ شيئاً ممَّا مرَّ أم لا؟.

{المعربات قسمان}: المعربات: مبتدأ، قسمان: خبره، فإن قلتَ يلزم عليه الإخبار بالمثنى عن الجمع، قلتُ: هو كذلك، ولكن لا بدَّ من التأويل، ثمَّ لك أن تجعل التأويل في المبتدأ بأن تقول: /إنَّ (أل) فيه للجنس، فيصدق باثنين، ولك أنْ تجعل التأويل في الخبر بأنْ تقول:/[٣] هو جمع باعتبار تعدد كل قسم؛ /لأنَّ كلَّ قسم/[٤] تحته أنواع، فهو جمع في المعنى على حدِّ قوله تعالى: ﴿**فَإِذَا هُمْ فَرِيقَانِ يَخْتَصِمُونَ**﴾[٥]، وقوله: **(أو بالسكون)**: أشار به إلى أنَّ قول المصنف (بالحركات) شاملٌ للحركات الوجودية ولعدمها، وهو السكون، وقوله: **(أوبالحذف)**، أي: حذف هذه الأحرف الأربعة في الفعل للجازم، وحذف النون فقط للناصب، "وأشار إلى"[٦] أنَّ الحروف في كلام المصنف: إمَّا وجودية، وإمَّا عدمية[٧].

{وكلها}: قول الأزهري: **(أي: مجموع...الخ)**: اعلم أنَّ (الكل) عند المناطقة قسمان:

وحاصله أن يقال: **{المعربات قسمان: قسم يعرب بالحركات}** الثلاث: الضمة والفتحة والكسرة أو بالسكون **{وقسم يعرب بالحروف}** الأربعة: الواو والألف والياء والنون، أو بالحذف **{فالذي يعرب بالحركات}** إجمالاً **{أربعة أنواع}** نوع من الأفعال وثلاثة من الأسماء، فأنواع الأسماء الثلاثة **{الاسم المفرد}** نحو: جاء زيدٌ، ورأيت زيداً، ومررت بزيدٍ **{وجمع التكسير}** نحو: جاء الرجال، ورأيت الرجال، ومررت بالرجال **{وجمع المؤنث السالم}** نحو: جاءت الهندات، ورأيت الهندات، ومررت بالهندات **{و}** نوع الأفعال **{الفعل المضارع الذي لم يتصل بآخره شيء}** نحو: يضرب ولن يضرب ولم يضرب **{وكلها}** أي: مجموع الأنواع الأربعة لا جميعها؛ لتخلف بعض الأحكام في بعضها، أي: مجموعها **{ترفع بالضمة}** نحو: يضربُ زيدٌ

(١) المجمل: هو ما لا يفهم المراد به إلاَّ بغيره، وقيل ما يتناول جملة الأشياء، أو ينبئ عن الشيء على وجه الجملة دون التفصيل، =: الفروق اللغوية:١٢٩، والتعريفات:٦٣٩، والحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة:٨٠.

(٢) المفصل: هو ما يقابل المجمل، وسمي مفصّلاً؛ لكثرة فصوله وأبوابه، والمفصل يطلق على نوع من السور القرآنية، =: التعريفات:١٩٣، والتوقيف على مهمات التعاريف:١٠٤، وكشاف اصطلاحات الفنون والعلوم:١/٤٩٤.

(٣) /.../ من استدراك الناسخ على المتن.

(٤) /.../ من استدراك الناسخ على المتن.

(٥) سورة النمل، الآية:٤٥.

(٦) في (ب، ج): وأشار <بذلك> إلى.

(٧) المقصود بالحركات الوجودية في كلام الأزهري: الضمة والفتحة والكسرة، والعدمية: السكون، والحروف الوجودية هي: الواو والألف والياء والنون، والعدمية: الحذف للنون ولحروف العلة الثلاثة. =: تعليق الدرة الشنوانية على الآجرومية، اللوحة:٥١/ظ.

جميعي ومجموعي[١]، فإن كان الحكم على كل فرد، فهو جميعي، كقوله تعالى: ﴿**كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ**﴾[٢] وإن كان **[٣٣: ظ]** الحكم على البعض دون البعض، فهو مجموعي، كقولك: كلُّ بني تميمٍ يحملون الصخرة العظيمة، أي: مجموعهم وبعض أفرادهم، وليس المراد الحكم على كل فرد بذلك؛ لأنَّ منهم الضعفاء والنساء والصبيان، وجعل الأزهري كلام المصنف من الكلِّ المجموعي؛ لتخلُّف الأحكام في بعضها، كما سيأتي في قول المصنف: (وخرج...إلخ) ولا يصحُّ ما قال إنَّ الكلَّ مجموعيٌّ إلَّا إنْ قطعنا النظر عن قول المصنف بعدُ (وخرج...الخ)، والصواب أنَّ (الكلَّ) في كلام المصنف جميعي بدليل [(قوله)][٣]: (وخرج...الخ)؛ لأنَّهم لا يُخرجون إلَّا ما دخل، وإلى هذه الكلية، أشار في الألفية بقوله[٤]:

فَارْفَعْ بِضَمٍّ وانْصِبَنْ فَتْحاً وَجُرّ ... كَسْراً كَذِكْرُ اللهِ عَبْدَهُ يَسُرّ

واجْزِمْ بِتَسْكِينٍ.....

وقوله: **(هذا هو الأصل)** أي: هذا المذكور من الرفع بالضمة والنصب فالفتحة، وهكذا هو الأصل.

{أشياء}: جمع شيء، وأصله: (شيآء)[٥]، فكرهوا اجتماع همزتين بينهما حاجز غير حصين، وهو الألف، فقدَّموا الهمزة الأولى (لام الكلمة) على (الفاء والعين) فصار (أشياء)، فهو ممنوع من الصرف؛ لألف التأنيث الممدودة.

{جمع المؤنث السالم}، أي: ما يصدق عليه جمع المؤنث...إلخ، وهو ما جُمع بألفٍ وتاءٍ مزيدتين، لا هذا اللفظ المذكور /عند المصنف/[٦]، وهكذا يقال في نظائره إلى آخر الفصل، وإلى

ورجالٌ ومؤمناتٌ، **{وتنصب بالفتحة}** نحو: لن أضرب زيداً ورجالاً **{وتخفض بالكسرة}** نحو: مررت بزيد ورجال ومؤمنات، **{وتجزم بالسكون}** نحو: لم يضرب، هذا هو الأصل **{وخرج عن ذلك}** الأصل **{ثلاثة أشياء: جمع المؤنث السالم ينصب بالكسرة}** نحو: رأيت الهندات، وكان حقه أن ينصب بالفتحة،

(١) =: الإيضاح في علوم البلاغة:٣٢/٢، وكشاف اصطلاحات الفنون:١٣٧٠/٢، وتعليق الدرة الشنوانية في شرح الآجرومية، اللوحة:٥١/ظ، وحاشية أبي النجا:٣٥.

(٢) سورة الأنبياء، الآية:٣٥.

(٣) [(...)] زيادة لتوضيح السياق من (ب، ج).

(٤) باب المعرب والمبني:٤، والبيت الثاني بتمامه هو:

واجْزِمْ بِتَسْكِينٍ وَغَيْرُ مَا ذُكِرْ.....يَنُوبُ نَحْوُ جَا أَخُو بَنِي نَمِرْ

(٥) وتحول وزنه من فعلاء إلى لفعاء، =: المخصص ـ لابن سيدة:٦٣/٥، وشرح الشافية للرضي:٢١/١، وشذا العرف في فن الصرف:١٦.

(٦) /.../ من استدراك الناسخ على المتن.

نصب "جمع المؤنث"[١] بالكسرة حملاً على الجر بها، أشار في الألفية بقوله[٢]:

وَمَـا بِتَا وَأَلِـفٍ قَـــدْ جُمِـعَا يُكْسَرُ فِي الْجَرِّ وَفِي النَّصْبِ مَعَا

{والاسم الذي لا ينصرف}، أي: ما يصدق عليه ذلك، وإليه الإشارة بقول الألفية[٣]:

وَجُرَّ بِالفَتْحَةِ مَا لاَ يَنْصَــرِفْ

{الآخر}: لزيادة الإيضاح؛ لأنَّ المعتل عند النحاة لا يطلقونه إلاَّ على المعتل الآخر، نعم أهل التصريف يطلقونه على المعتل الفاء، أو العين، أو اللام ، والى كون الفعل المضارع المعتل الآخر يجزم بحذف آخره أشار في الألفية بقوله[٤]:

..... **وَاحْذِفْ جَازِماً ثَلاثَهُنَّ**.....

{والأفعال الخمسة}: سمَّاها خمسة باعتبار ما مرَّ، وإلا فيصحُّ أن يقال: هي أقل أو أكثر كما مرَّ.

{فترفع بالألف...الخ}: والى هذا أشار في الألفية بقوله[٥]:

بِالأَلِفِ ارْفَعِ الْمُثَنَّى.....

مع قوله[٦]:

وَتَخْلُفُ الْيَا فِي جَمِيعِهَا الأَلِفْ جَرًّا وَنَصْباً بَعْدَ فَتْحٍ قَـدْ أُلِـفْ

{والاسم الذي لا ينصرف يخفض بالفتحة} نحو: مررت بأحمد ومساجد، وكان حقه أن يخفض بالكسرة **{والفعل المضارع المعتل الآخر يجزم بحذف آخره}** نحو: لم يغز، ولم يخش، ولم يرم، وكان حقه أن يجزم بالسكون، **{والذي يعرب بالحروف أربعة أنواع}** أيضا ثلاثة من الأسماء ونوع واحد من الأفعال، فأنواع الأسماء الثلاثة **{التثنية}** نحو: جاء الزيدان **{وجمع المذكر السالم}** نحو: قام الزيدون **{والأسماء الخمسة}** وهي: أبوك، وأخوك، وحموك، وفوك وذو مال **{و}** نوع الأفعال **{الأفعال الخمسة وهي يفعلان}** بالياء المثناة تحت **{وتفعلان}** بالتاء المثناة فوق **{ويفعلون}** بالياء المثناة تحت **{وتفعلون}** بالتاء المثناة فوق **{وتفعلين}** بالتاء المثناة فوق لا غير **{فأما التثنية}** بمعنى المثنى من إطلاق المصدر على اسم المفعول **{فترفع بالألف}** نحو:

(١) في (ب، ج): جمع المؤنث <السالم>.

(٢) باب المعرب والمبني:٥.

(٣) باب المعرب والمبني:٥، وعجزه: مَا لَمْ يُضَفْ أَوْ يَكُ بَعْدَ أَلْ رَدِفْ.

(٤) باب المعرب والمبني:٦، والبيت بتمامه:

وَالرَّفْعَ فِيهِمَا انْوِ وَاحْذِفْ جَازِماً ثَلاثَهُنَّ تَقْضِ حُكْماً لازِماً

(٥) باب المعرب والمبني:٥، والبيت بتمامه:

بِالأَلِـفِ ارْفَـعِ الْمُثَنَّـى وَكِـلا إِذَا بِمُضْمَرٍ مُضَافاً وُصِلاَ

(٦) متن الألفية، باب المعرب والمبني:٥.

وكون المثنى معرباً بالحروف هي اللغة المشهورة ، ومنهم من يلزمه الألف في الأحوال كلِّها ويُعربه بالحركات المقدَّرة عليها إعراب المقصور، وعليه خرج ﴿**إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ**﴾[١]، ومنهم من يلزمه الألف ويعربه بالحركات الظاهرة على النون رفعاً ونصباً وجراً مثل: زيد[٢].

{فيرفع بالواو}: وإليه أشار في الألفية بقوله[٣]:

وَارْفَعْ بِوَاوٍ وَبِيَا اجْرُرْ وانْصِبِ سَــالِمَ جَـمْـعِ عَامِــرٍ وَمُـذْنِبِ

{وأما الأسماء الخمسة}: إلى حكمها أشار في الألفية بقوله[٤]:

وَارْفَعْ بَـوَاوٍ وانْصِبَنَّ بِالأَلِـفْ واجْرُرْ بِيَاءٍ مَا مِنَ الأَسْمَا أَصِفْ

{وأما الأفعال الخمسة}: إلى رفعها بالنون أشار في الألفية **[٣٤: و]** بقوله[٥]:

وَاجْـعَلْ لِنَحْـوِ يَفْعَـلاَنِ النُّونَا رَفْـعاً وَتَـدْعِـيـنَ وَتَسْـأَلُـونَا

وإلى حكم نصبها وجزمها بحذفه، أشار في الألفية بقوله[٦]:

وَحَذْفُهَا لِلْجَزْمِ وَالنَّصْبِ سِمَهْ

جاء الزيدان **{وتنصب وتخفض بالياء}** المفتوح ماقبلها المكسور ما بعدها، نحو: رأيت الزيدين ومررت بالزيدين **{وأما جمع المذكر السالم فيرفع بالواو}** نحو: جاء الزيدون **{وينصب ويخفض بالياء}** المكسور ما قبلها المفتوح مابعدها نحو: رأيت الزيدين ومررت بالزيدين **{وأما الأسماء الخمسة فترفع بالواو}** نحو: هذا أبوك وأخوك وحموك وفوك وذو مال **{وتنصب بالألف}** نحو: رأيت أباك وأخاك وحماك وفاك وذا مال **{وتخفض بالياء}** نحو: مررت بأبيك وأخيك وحميك وفيك وذي مال **{وأما الأفعال الخمسة فترفع بالنون}** نحو: يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين، **{وتنصب وتجزم بحذفها}** أي: بحذف النون، نحو: لن يفعلا ولم تفعلا ولن يفعلوا ولم تفعلوا ولن تفعلي ولم تفعلي، وحاصل علامات الإعراب عشرة أشياء: الحركات الثلاث، والسكون، والأحرف الثلاثة وحذفها للجازم، والنون وحذفها للناصب والجازم.

(١) سورة طه، الآية:٦٣، قرأ نافع وابن عامر وحمزة والكسائي بتشديد النون في (إن)، وقرأ ابن كثير وحفص وعاصم بتخفيفها، =: السبعة في القراءات ـ لابن مجاهد:٤١٩، والحجة في القراءات السبع ـ لابن خالويه:٢٤٢.

(٢) اختلف في إعراب المثنى، فجعله بعضهم بالألف في جميع أحواله، أي: في الرفع والنصب والجر، وهي لغة قبائل من العرب، وهم: بنو الحارث بن كعب وكنانة وفزارة وبطون من ربيعة وبكر بن وائل وغيرهم، وعليه خرّج بعضهم قراءة: ﴿إنَّ هذان لساحران﴾، ومنهم من يعربه بالحركات الثلاث على النون رفعاً ونصباً وجراً، =: الإنصاف في مسائل الخلاف:٣١/١، واللمحة في شرح الملحة:١٩٤/١، وشرح شذور الذهب للجوجري:١٩٥/١، وهمع الهوامع:٧٧/١، وحاشية الصبان:١٣٢/١.

(٣) باب المعرب والمبني:٥.

(٤) الباب نفسه، ص. ن.

(٥) باب المعرب والمبني:٦.

(٦) الباب نفسه، ص. ن، وعجزه: كَلَمْ تَكُونِي لِتَرُومِي مَظْلَمَهْ

فقد استوفى المصنف أبواب النيابة، فإن قلتَ: لمَ حملوا النصب في الأفعال الخمسة على الجزم فنصبوها بحذف النون، ولم يفعلوا ذلك في الأفعال المعتلة، بل نصبوها بالفتحة الظاهرة في الواو والياء، والمقدرة في الألف؟ قلتُ: أجيب بتعذُّر الإعراب بالحركات في الأفعال الخمسة بخلافه في الأفعال المعتلَّة، وتأملْهُ.

والله أعلم(١).

(١) في (ب، ج): والله <سبحانه وتعالى> أعلم.

{باب الأفعال}

قدَّم الكلام على الأفعال وإنْ كان شرف الاسم يستدعي تقديمه؛ لأنَّ الكلام في الفعل قصير، وفي الاسم طويل؛ لتنوعه إلى مرفوعات، ومنصوبات، ومخفوضات، وعادتهم غالباً تقديم ما الكلامُ فيه قصير؛ ليتفرغوا لغيره، قول الأزهري **(الاصطلاحية)**: قيّد به لأجل قول المصنف: ثلاثة، احترازاً من الأفعال اللغوية[١]، فلا تنحصر في ثلاثة؛ لأنَّ الفعل لغةً[٢]: الحدث، وهو المعنى الصادر من الشخص، كالقيام، والأكل، والشرب.

{الأفعال}: أظهر في موضع الإضمار تقريباً على المبتدئ، وهو على حذف مضاف تقديره: أنواع الأفعال ثلاثة لا صِيَغُها؛ لأنّها لا تنحصر في ثلاثة؛ لأنَّ منها ثلاثياً وغيره "وصيغها"[٣] كثيرة مختلفة، كما هو معلوم، ودليل حصر القسمة في الثلاثة أنَّ الزمان إمَّا ماضٍ، وإمَّا حال، وإمَّا مستقبل، وفي المعنى قيل[٤]:

هل الدهرُ إلاَّ اليومُ "أو أمسِ"[٥] أو غدُ كذا الدهرُ، فيما بيننا، يتردَّدُ

وما أحسن قول بعضهم[٦]:

مـا مضـــى فـــاتَ والمـؤمَّـــلُ غَـيْـبُ ولك الساعةَ التي أنتَ فيها

فوضعوا الفعل الماضي ليدل على الزمان الماضي، ووضعوا المضارع للحال والاستقبال، ووضعوا الأمر للمستقبل فقط، وكون الأفعال ثلاثة، هو مذهب الجمهور[٧]، وقال الكسائي:

{باب الأفعال} الاصطلاحية **{والأفعال}** جمع فعل، وهي **{ثلاثة}** لا رابع لها.

(١) المقصود بالأفعال اللغوية: الأحداث التي هي المصادر، =: ارتشاف الضرب:٢٢٨٩/٥، والكليات:١٧٧، وكشاف اصطلاحات الفنون:١٢٨٠/٢، وحاشية الصبان:٢٨٩/٣.

(٢) =: القاموس المحيط:١٠٤٣، والحدود النحوية من النشأة إلى الأستقرار:٢٣٩.

(٣) في (ب، ج): وصيغهنَّ.

(٤) البيت من الطويل، وهو لحاتم الطائي في ديوانه:٣٤، والشطر الثاني في رواية الديوان:

كذاك الزمان، بيننا، يتردَّدُ

(٥) في الأصل: "والأمس" والتصويب من ديوان الشاعر، ومن (ب ، ج).

(٦) البيت من الخفيف، وينسب إلى إبراهيم بن يحيى الغَزّي، وليس في ديوانه، وهو من شواهد الكامل في التاريخ:٤٨٨/٤، وسير إعلام النبلاء:٥٥٥/١٩، والبداية والنهاية:٧٤/١١، والكليات:٥٧١.

(٧) قال ابن الأنباري في أسرار العربية:٢٢٦ ((إن قال قائل: لِمَ كانت الأفعال ثلاثة: ماضٍ، وحاضر، ومستقبل؟ قيل: لأنَّ الأزمنة ثلاثة، ولَمّا كانت ثلاثةً، وجب أن تكون الأفعال ثلاثة: ماضٍ، وحاضر، ومستقبل))، و =: اللباب في علل البناء والإعراب:١٣/٢، وشرح شذور الذهب لابن هشام:٢٥، والمساعد على تسهيل الفوائد ـ لابن عقيل:١٠/١، وشرح الأشموني:٤٨/٤، وأقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة ـ فاضل مصطفى الساقي:٦٧.

اثنان[١] "وستعرف ذلك"[٢].

{ماض}: أصله ماضيٌ بياء +مشددة+[٣] منونة، ففعل به ما مرَّ في قاضٍ، وقدَّم هنا الماضي، ثم أعقبه بالمضارع ثم بالأمر اقتداء بقوله تعالى: ﴿**إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَن نَّقُولَ لَهُ كُن فَيَكُونُ**﴾[٤] "فقدم الماضي"[٥] وهو: ﴿أردنا﴾، ثم أتى بالمضارع وهو: ﴿نقول﴾، ثم بالأمر وهو: ﴿كن﴾، +وقيل+[٦] قدَّمه؛ لأنَّه "أصلٌ"[٧]؛ لأنَّ المضارع هو الماضي، لكنْ زيدت عليه حروف المضارعة[٨]، وما لا زيادة فيه أصلٌ لما فيه الزيادة، وما يقال قدَّمه؛ لأنَّ زمانه سابقٌ، غير ظاهر؛ لأنَّه لم يصر ماضياً حتى كان مستقبلاً ثم حالاً، وذكرَ المضارعَ بعده؛ لشرفه بالإعراب، ولأخذ الأمر منه[٩]، وتقدَّم حدُّ الفعل على الإطلاق، وأنَّه كلمةٌ دلَّت على معنى في نفسها **[٣٤: ظ]** وتعرضت بصيغتها للزمان، وأما حدُّ كلِّ نوع بخصوصه: فالماضي، قال الأزهري: **(ما دل على حدث...الخ)**[١٠]، فخرج بـ(على حدث) ما دلَّ على الذات فقط وضعاً كزيد وعمرو، وخرج بـ(مقترن بزمان) ما دل على حدث، ولم يدل على الزمان كالمصدر، واسم الفعل بمعنى الماضي كـ(هيهات)، فإنَّه دلَّ على البُعد، ولم يدل على الزمان، كما صرَّح به غير واحد[١١]، وإنْ قلنا بدلالته على الزمان فيكون خارجاً من قوله: **(وقَبِلَ تاء التأنيث)** وهكذا يقال في المضارع والأمر "من الخروج بالدلالة على الزمان إنْ قلنا اسم الفعل غير دال عليه ولو قبِلَ...الخ، إن قلنا بدلالته عليه"[١٢]، وخرج "بقَبِلَ"[١٣] تاء التأنيث: المضارع المقرون بـ(لم) نحو:

{ماضٍ} وهو ما دل على حدث مقترن بزمان ماض، وقَبِلَ تاء التأنيث الساكنة نحو: ضرَبَتْ.

(١) =: توضيح المقاصد والمسالك:١٥١٨/٣، وشرح ابن عقيل:٢٩٥/٤، والحدود في علم النحو:٤٣١/١، وهمع الهوامع:٤٥/١، وما فات الإنصاف في مسائل الخلاف ـ فتحي بيومي حمودة:٢٠٩/٢.

(٢) في (ب، ج): وسيتبيّن.

(٣) +...+ ليس في (ب، ج).

(٤) سورة النحل، الآية:٤٠.

(٥) في (ب، ج) فقدّم <سبحانه وتعالى> الماضي.

(٦) +...+ ليس في (ب، ج).

(٧) في (ب، ج): أصل <للمضارع>.

(٨) =: شرح شافية ابن الحاجب للرضي:١٤٥/٣، وهمع الهوامع:٤٥/١.

(٩) =: همع الهوامع:٤٥/١.

(١٠) =: التعريفات:١٩٦، وشرح الآجرومية ـ لابن عثيمين:١٥٠.

(١١) =: سر صناعة الإعراب:٣٩٨/٢، وشرح الكافية الشافية:٢١٩/١، وتوضيح المقاصد والمسالك:٢٩٥/١.

(١٢) في (ب، ج): "وخرج بزمان ماضٍ المضارع والأمر".

(١٣) في (ب، ج): <بقوله>: قَبِلَ.

لم يضرب، فإنَّه وإن دلَّ على جميع ما ذكر "فإنَّه"[1] لا يقبل تاء التأنيث، فلا حاجة حينئذ لزيادة وضعاً في التعريف؛ لأنَّ ما خرج به، خرج بقوله: وقَبِلَ تاء التأنيث، فليس قوله: وقَبِلَ..الخ علامة للماضي بعد تمام تعريفه، خلافاً لمن وهم، ثم إنَّ المعتبر كون الفعل يقبل التاء باعتبار الأصل، فلا يرد (أفعل) في التعجب و(خلا، وعدا، وحاشا) في الاستثناء، فان جميعها لا يقبل التاء، مع أنها أفعال ماضوية؛ لأنَّ هذه الأفعال تقبلها باعتبار أصلها، فلما ضمّنت ما ذكر عارضَ قبولَ التاء عارضٌ، وهو أنَّ فاعل (أفعل) في التعجب عائد على (ما) وما بمعنى شيء، وشيء مذكر، وفاعل أدوات الاستثناء عائد على البعض المفهوم من الكلية السابقة، والبعض مذكر، وقوله: **(والمراد بالماضي الأول...الخ)**[2] هو المعرَّف بالفتح المذكور في كلام المصنف، وقوله: **(الاصطلاحي)**: هو المقابل للمضارع والأمر، وقوله: **(وبالثاني)**، أي: في كلامه، وهو المأخوذ في تعريف الاصطلاحي، وقوله: **(اللغوي)**: مراده به ما وقع وانقطع، وقوله: **(فلا دور)**: الدور: هو توقف اللاحق على السابق، والسابق على اللاحق، كتوقف (أ) على (ب) و(ب) على (أ) بأن لا يوجد أحدهما إلاَّ بعد وجود الآخر، وهو محال[3]، وذلك منتف هنا كما /علمت/[4].

{ومضارع}: قول الأزهري: **(أي: مشابه)**: أشار به إلى وجه تسميته مضارعاً بأنّه شبيه بالاسم في اللفظ والمعنى، أما +في+[5] اللفظ فإنَّ المضارع جارٍ على اسم الفاعل في مطلق الحركات والسكنات وعدد الحروف، وأما +في+[6] المعنى فإنَّ المضارع يحتمل الحال والاستقبال، كما أنَّ اسم الفاعل محتمل لذلك، فيضرب مثل ضارب في اللفظ والمعنى، وقوله: **(على حدث)**: خرج به ما خرج بالماضي، وقوله: **(مقترن بأحد...الخ)**: معنى الاقتران: أنَّ الواضع وضع المضارع ليدل على أحد الزمانين لا بعينه، فهو مشترك بينهما اشتراكاً لفظياً حقيقةً فيهما، كما أنَّ

{ومضارع} أي: مُشابه، وهو ما دلَّ على حدث مقترن بأحد زماني الحال و الاستقبال،

(١) في (ب،ج): لكنه.

(٢) هذه العبارة إلى قوله: (فلا دور) لم ترد في متن الأزهري، وقد علق ناشر نسخة (ب) على ذلك بقوله: كتبَ المحشّي هنا على عبارة لم نجدها في نسخ الشرح التي عثرنا عليها، ولعلها زيادة وقعت للمحشي في نسخته فظنها من الشرح، وذكر ناشر نسخة (ج) أيضاً ما نصه: ((وقوله: (والمراد بالماضي) إلى قوله: (فلا دور) غير موجودة في نسخ الشرح)).

(٣) =: التعريفات:١٠٥، والمزهر في علوم اللغة:١٩/١.

(٤) /.../ من استدراك الناسخ على المتن.

(٥) +...+ ليس في (ب، ج).

(٦) +...+ ليس في (ب، ج).

الاسم يكون موضوعاً بلفظ واحد للمعاني العديدة، كالعين للباصرة، وللماء، وللجارحة، وللذهب، وخرج به ما لا يدل على الزمان من المصادر، واسم الفعل بمعنى المضارع كـ(وَيْ) بمعنى أعجبُ، وخرج به أيضاً: الماضي، والأمر، لأنَّ الأول دلَّ على الزمان الماضي، والثاني على خصوص المستقبل، وخرج بقوله: **[٣٥: و] (وقَبِلَ...إلخ)** اسم الفاعل، فإنَّ جميع ما ذكر فيه، لكنَّه لا يقبل (لم)، فلا يحتاج حينئذ لزيادة وضعاً في التعريف؛ لأنَّ ما خرج به خرج بقبول (لم)، ولا يخرج المضارع المقرون بـ(لم)؛ لأنَّ دلالته على الماضي عارضة ما دام مصحوباً بـ(لم) والحال: المقابل للماضي والمستقبل، القدر المشترك بين الزمانين، بأن أخذ طرفاً من الماضي وطرفاً من المستقبل، وبعبارة أخرى الحال: نهاية الماضي وبداية المستقبل، فقولك: زيد يكتب الآن، فوجود هذا اللفظ مقارن لوجود بعض الكتابة لا لجميعها، قاله بعض المحققين(١).

{وأمر}: هو لغةً: ضد النهي(٢)، واصطلاحاً(٣): عرَّفه الأزهري بقوله: **(ما دلَّ على طلب...إلخ)** فخرج بـ(على طلب) حدث الماضي، والمضارع الغير المقرون بلام الأمر و(لا) الناهية؛ لكونهما لا يدلان على الطلب، وخرج بـ: (في زمن الاستقبال): ما دلَّ على الطلب من غير دلالة على الزمان كالمصدر النائب عن فعله، نحو: ضرباً زيداً، واسم الفعل بمعنى الأمر نحو: (صَه) بمعنى اسكت، ثم إن قوله: **(في زمن الاستقبال)**: متعلق بمحذوف صفة لحدث، أي: حدث يقع في زمن الاستقبال، ولا يتعلق بطلب؛ لأنَّ الطلب حاصل في الحال، والحدث يقع بعدَه، مثاله: اضربْ زيداً، فالطلب واقع في الحال، والضربُ يقع بعد ذلك، ولا بد من زيادة في التعريف: بغير واسطة؛ ليخرج المضارع المقرون بلام الأمر نحو: ليضربْ، والمقرون بلا الناهية نحو: لا تضربْ، فإنَّ الأول دلَّ على طلب الفعل، والثاني دل على طلب الترك، ويقبلان الياء، لكن دلالة الأول بواسطة اللام، والثاني بواسطة لا الناهية، وإلى أنواع الأفعال الثلاثة مع علامتها أشار في الألفية بقوله(٤):

.....	**فِعْلٌ مُضَـارِعٌ يَلِـي لَـمْ كَيَشَمْ**
وَمَاضِيَ الأَفْعَالِ بِالتَّا مِزْ وَسِمْ	**بِالنُّونِ فِعْلَ الأَمْرِ إِنْ أَمْرٌ فُهِمْ**

وقَبِلَ لم، نحو: لم يضرب **{وأمر}** وهو ما دل على طلب حدث في زمن الاستقبال، و قَبِلَ ياء المخاطبة نحو:

(١) =: شرح عيون الإعراب ـ للمجاشعي:٥٥، وشرح الرضي على الكافية:٢١٢/٣، والحدود في علم النحو:٤٤٢، والحدود النحوية:٢٥٤.

(٢) =: مقاييس اللغة:١٣٧/١، والقاموس المحيط:٣٤٤/١.

(٣) =: التعريفات:٣٧، والحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة:٨٤، وشرح كتاب الحدود في النحو:١٠١.

(٤) باب الكلام وما يتألف منه:٤، وصدر البيت الأول هو: سِوَاهُمَا الْحَرْفُ كَهَلْ وَفي وَلَمْ.

{فالماضي مفتوح}، أي: مبني على الفتح، وعدّدَ الأمثلةَ إشارةً إلى أنَّه لا فرق بين الثلاثي والرباعي والخماسي والسداسي، وهو منتهاه، فـ(ضَرَبَ) وسائر الأفعال الماضوية مبنية، ولا يُسئل عن علَّة بنائها؛ لأنَّه الأصل[١]، نعم يرد سؤالان [(أحدهما)][٢] بأنْ يُقال: لِمَ بُني على حركة دون السكون مع قول الألفية[٣]:

..... **وَالأَصْلُ فِي الْمَبْنِيِّ أَنْ يُسَكَّنَا**

ثانيهما:[(أن)][٤] يُقال لِمَ كانت [(الحركة)][٥] خصوص فتحة على مذهب الجمهور؟ فقل مجيباً عن الأول: بُني على حركة للمَزيَّة التي حصلت له على فعل الأمر بوقوعه موقع المضارع في كون كل من الماضي والمضارع يقع صلة، وصفة، وخبراً وحالاً وشرطاً وجزاءً[٦]، مثال ما يجمع وقوع الماضي ذلك: (الذي طَلَعَ على سطحٍ بُنِيَ نَزَلَ، وقد كرِهَ إنْ جاءَني أكرمتُه)، فطلع: ماضٍ صلة، وبني: صفة، ونزل: خبر، وكره: حال، وجاء: شرط ، وأكرم: جواب الشرط، والمضارع معرب، فما أشبهه لا أقلَّ أن يُبنى **[٣٥: ظ]** على الحركة، وقل في جواب الثاني: وبُني على خصوص فتحة؛ لخفتها وثقل الفعل، ولو بني على الضم أو الكسر لاجتمع ثقلان ثقل الفعل وثقل الضم أو الكسر[٧]، وقوله: **(فانه يُسَكَّن..الخ)**: اعلم أنهم اختلفوا فقيل الماضي مبني على الفتح دائماً، ثم تارة يكون الفتح ملفوظاً به، وتارة يكون مقدَّراً، وذلك إذا وليه ضمير رفع متحرك نحو: ضربْتُ، أو واو الجمع نحو: ضربُوا، فتقول: "ضربْتُ"[٨] مبني على الفتح المقدر في آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بالسكون العارض لدفع كراهة توالي أربع متحركات فيما هو

اضربي، فهذه حقيقة الأفعال الثلاثة **{نحو: ضربَ و يضربُ واضربْ}** وأما أحكامها **{فالماضي مفتوح الآخر أبداً}** على الأصل نحو: ضرب و دحرج و انطلق و استخرج ما لم يتصل به ضمير رفع متحرك، فإنه يسكن نحو: ضربْتُ،

(١) المراد بالأصل هنا: الغالب، أو ما ينبغي أن يكون الشيء عليه، وما جاء على ما هو الأصل فيه فإنه لا يُسأل عن علته، ولهذا لا يُسأل عن علة بناء الفعل الماضي، وفعل الأمر. =: التصريح:١/٥٤.

(٢) [(...)] زيادة واجبة من (ب، ج).

(٣) باب المعرب والمبني:٤، وصدره: وَكُلُّ حَرْفٍ مُسْتَحِقٌّ لِلْبِنَا.

(٤) [(...)] زيادة واجبة من (ب، ج).

(٥) [(...)] زيادة واجبة من (ب، ج).

(٦) =: توضيح المقاصد والمسالك:١/٣٠٥، وشرح ابن عقيل:١/٣٨، وشرح الأشموني:٤/٢٠، والتصريح:١/٥٠

(٧) =: التصريح:١/٥٠.

(٨) في (ب، ج): فتقول <في> ضربت.

كالكلمة الواحدة؛ لأنَّ ضمير الفاعل وهو (التاء) كالجزء من فعله، وفي ضربُوا مبني على الفتح المقدر في آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة وهي الضمة، وهذا القول هو الحقُّ، وهو صريحُ قولِ المصنفِ: (أبداً)، وقيل مبني على الفتح إن كان ظاهراً أو على السكون في ضربْتُ، وعلى الضم في ضربُوا، "وهو ظاهر الأزهري"[1] حيث عبَّر بـ(يُسكَّن ويُضمُّ وخلاف الأصل).

{والأمر مجزوم أبداً} قول الأزهري: **(عند الكسائي)**، كان ينبغي للأزهري أن يُبين مذهب الجمهور أنَّ الأفعال ثلاثة، ويبين مذهب الكوفيين ورئيسهم الكسائي أنَّ الأفعال فعلان بإسقاط الأمر، ثم يستشعر سؤالاً يرد على ما للكسائي بأن يقال له: ما تقول في المسمَّى عند الجمهور بالأمر كاضرب؟ فيجيب: بأنَّه عند الكسائي والكوفيين مضارع مجزوم بلام الأمر مقدرة إلى آخر كلامه[2]، /ليسهل الأمر على الطالب/[3]، وإلاَّ فكلامه باعتبار أوليته يقتضي أنَّ الكسائي يوافق على أنَّ الأفعال ثلاثة، إلاَّ أنَّ الأمر عنده معرب وليس كذلك، كما علمت، فإن قلتَ: ما الموجب حتى حمل الأزهري كلام المصنف على ما للكسائي دون الجمهور؟ قلتُ: موجبه تعبير المصنف بمجزوم الذي هو من ألقاب الإعراب فيقتضي أنَّه معرب ولم يعربه إلاَّ الكسائي ومن تبعه، وما كان ينبغي للأزهري حمله على هذا مع تصريح المصنف بأنَّ الأفعال ثلاثة، والصواب أنَّ عبارة المصنف مؤولة بأن تؤول مجزوم بصورته صورة مجزوم، أو على حذف مضاف، أي: مثل مجزوم، وقوله: **(عند الاحتياج إليها...الخ)**. بأنْ كان ما بعد حرف المضارعة ساكناً كما في مثاله، فإن كان الحرف الواقع بعد حرف المضارعة المحذوف محركاً نحو: لتقم، "فلما"[4] حذفت

وما لم يتصل به واو الجماعة فإنه يضم نحو: ضربُوا، على خلاف الأصل، **{والأمر مجزوم أبداً}** عند الكسائي بلام الأمر مقدرة، فأصل اضْرِبْ عنده: لِتَضربْ، حذفت اللام تخفيفاً، ثم التاء خوف الالتباس بالمضارع في حالة الوقف، ثم أتي بهمزة الوصل عند الاحتياج إليها،

(١) في (ب، ج): وهو ظاهره.

(٢) ذهب الكوفيون إلى أن فعل الأمر معرب مجزوم بلام الأمر المقدرة، وهو عندهم مقتطع من المضارع، فأصل قم: لتقم؛ فحذفت اللام للتخفيف، وتبعها حرف المضارعة، قال ابن هشام: ((ويقولهم أقول، لأن الأمر معنى فحقه أن يؤدى بالحرف، ولأنه أخو النهي، وقد دل عليه بالحرف))، مغني اللبيب:٣٠٠، و=: الانصاف في مسائل الخلاف:٢/٥٢٤، وشرح الأشموني:١/٤٥.

(٣) /.../ من استدراك الناسخ على المتن.

(٤) في (ب، ج): فإذا.

اللام والتاء بقي قُمْ، فالقاف محركة فلا يحتاج +الأزهري+[1] إلى الهمزة ولا يؤتى بها.

وقوله: **(مبني على السكون...إلخ)**: وحينئذ فلا يسئل عن علَّة بنائه، ولا على بنائه على السكون؛ لأنَّهما أصلان، والسكون إمَّا لفظي كاضربْ، أو تقديري كاضربِ الرجلَ.

{إحدى الزوائد}: جمع زائدة لا زائد بدليل إحدى، وتذكير العدد في الأربع، قاله الشنواني، ونوقش في هذا الأخير[2]، **[٣٦: و]** وسمِّيت زوائد؛ لأنَّ حروف المضارع تزيد على حروف الماضي بواحد منها، وإنَّما زيدت ليحصل الفرق بين الماضي والمضارع، وزيدت في المضارع دون الماضي؛ لأنَّ الماضي في التصريف لفظه سابق على لفظ المضارع، والمجرَّد سابق على المزيد، فأعطى السابق للسابق واللاحق للاحق، وخُصَّت هذه الأحرف بالزيادة؛ لأنَّ الزيادة تستلزم الثقل، وهذه الأحرف أخفُّ من غيرها، ولذلك يُحذف ما عدا التاء للجازم، وأما التاء فقد تكون بدلاً من الواو كما في (اتعد) "أصله"[3] (أوتعد)، وأما الهمزة فهي بصورة الألف التي تحذف للجازم، قول الأزهري: **(بأحرف المضارعة)**: يصحُّ فتح الراء فتكون إضافته إلى (أحرف) من إضافة السبب إلى المسبب، أي: الأحرف التي هي سبب المضارَعة والمشابهة، ويصحُّ كسر الراء فيكون صفة لمحذوف، والأصل بأحرف الكلمة المضارِعة والمشابِهة [(للاسم)][4].

{يجمعها}: قول الأزهري: **(حروف...الخ)**: هذا المضاف لا يصحُّ تقديره لوجهين، أحدهما: أنَّه يُغيّر لفظ المصنف؛ لأنَّ هذه الكلمة التي هي قول المصنف: (قولُك) مرفوعة، فاعل (يجمعها)، فان قُدِّر هذا المضاف صار مجروراً؛ وهم لا يجيزون نحو هذا، ثانيهما: أنَّه يتَّحدُ

وعند سيبويه الأمر مبني على السكون إن كان صحيح الآخر نحو: اضرب، وعلى حذف الآخر إن كان معتلا نحو: اخشَ و اغزُ و ارمِ، و على حذف النون إن كان مسندا لضمير تثنية نحو: اضربا، أو ضمير جمع نحو: اضربوا، أو ضمير المؤنثة المخاطبة نحو: اضربي، وهذا هو المذهب المنصور **{والمضارع ما كان في أوله إحدى الزوائد الأربع}** المسماة بأحرف المضارعة، **{يجمعها}** حروف **{قولك: أَنَيْتُ}** بمعنى أدركت، وحروف أنيت الهمزة

(١) +...+ ليس في (ب، ج).

(٢) قال الشنواني في تعليق الدرة الشنوانية، اللوحة:٦١/ظ ((جمع زائدة لا زائد بدليل إحدى والأربع، وقد صرح المرادي بأن الحروف تذكَّر وتؤنَّث، هذا واعلم أن زيادة التاء للمذكر وتركها للمؤنث إنَّما يجب إذا كان المميز مذكوراً بعد اسم العدد، وأما إذا حُذف أو قُدّم وجُعل اسم العدد صفة له فيجوز في اسم العدد إجراء هذه القاعدة ويجوز تركها، كما في غيرها، فتقول: مسائل تسع ورجال تسعة، وبالعكس، كذا نقله الإمام النووي ـ رحمه الله ـ عن النحاة فاحفظها فإنَّها عزيزة))، و=: حاشية أبي النجا على شرح الأزهري:٤٣.

(٣) في (ب، ج): فأصله.

(٤) [(...)] زيادة لتوضيح السياق من (ب، ج).

لفظ المجتمِع بالكسر والمجتمَع بالفتح؛ لأنَّ الحروف هي مجموع أنيت، وأنيت هو مجموع الحروف، قال هذا الثاني الفيشي[١]، وعبَّر المصنف ـ كما في غالب النسخ ـ بأنيتُ بتقديم الهمزة؛ لحسن اللفظ وللمناسبة، وبيانهما ما ذكره الراعي [(من)][٢] أنَّ بعض أولاد ملوك (سبتة)[٣] ـ أعادها الله للإسلام ـ طلب من الشيخ أبي إسحاق الغافقي[٤] شارح الجمل أن يعلمه ويُلقي عليه ما يلقي على الصبيان الصغار، فقرأ معه "الجمل"[٥] الذي هو كالآجرومية حتى وصل لقوله: يجمعها قولك: نأيت[٦]، بتقديم النون على الهمزة، فقال له التلميذ: يا سيدي ينبغي أن تقدم الهمزة على النون لما في ذلك من حسن اللفظ والمناسبة، أما حسن اللفظ فنأى معناه: بَعُدَ، وأنَّى معناه: قَرُبَ، والتفاؤل بالقرب حسن، وأما المناسبة "فيكون"[٧] لكل واحد من هذه الأحرف ضعف ما قبله، فإنَّ الهمزة لمعنى واحد: للمتكلم وحده، والنون لمعنيين: للمتكلم ومعه غيره، أو للمعظَّم نفسه، فهو ضعف الهمزة، والياء لأربعة معان: للمفرد المذكر الغائب، نحو: زيد يقوم، وللمذكرين الغائبين، نحو: الزيدان يقومان، ولجماعة الذكور الغائبين، نحو: الزيدون يقومون، ولجماعة النسوة الغائبات، نحو: الهندات يقمن، فهي ضعف النون، وأما التاء فهي ضعف الياء لثمان معان: للواحد المخاطب، نحو: تقوم يا زيد، وللواحدة المخاطبة، نحو: تقومين يا هند، وللمذكرين المخاطبين، نحو: تقومان يا زيدان، **[٣٦: ظ]** وللمخاطبتين، نحو: تقومان يا هندان، ولجماعة الذكور المخاطبين، نحو: تقومون يا زيدون، ولجماعة الإناث المخاطبات، نحو: تقمن يا هندات، وللمفردة "المؤنثة"[٨]، نحو: هند تقوم، وللغائبتين، نحو: الهندان تقومان، فلما سمع الشيخ هذا من

(١) =: حاشية الفيشي على شرح قطر الندى:٤٧.

(٢) [(...)] زيادة لتوضيح السياق من (ب، ج).

(٣) مدينة مغربية احتلها الإسبان، ويحيط بها البحر شرقاً وغرباً، وليس لها إلى البر غير طريق واحدة. =: المسالك والممالك ـ لأبي عبيد البكري:٧٧٩/٢، ومعجم البلدان:١٨٢/٣.

(٤) إبراهيم بن أحمد بن عيسى بن يعقوب، ويكنى بأبي إسحاق الغافقي، شيخ النحاة والقراء بسبتة، وحُمل صغيراً إلى سبتة، أخذ العلم عن شيوخها وتقدم في العربية وساد أهل المغرب فيها، له مصنفات منها شرح كتاب جمل الزجاجي وغيره، مات سنة (٧١٠ هـ)، = ترجمته في: أعيان العصر وأعوان النصر ـ للصفدي:٤٨/١ـ٤٩، والوافي بالوفيات:٢٠٥/٥، وبغية الوعاة:٤٠٥/١، والأعلام:٢٩/١.

(٥) في (ب، ج): <كتاب> الجمل.

(٦) ونص كلام الغافقي في هذه المسألة ((والفعل المضارع الذي في أوله أحد حروف (نأيت) فالهمزة الدالة على المتكلم وحده، والنون الدالة على المتكلم ومعه غيره أو المعظم نفسه، والياء الدالة على الغائب، والتاء الدالة على الخطاب والتأنيث))، شرح جمل الزجاجي للغافقي، حققها: حمود الحربي، في رسالة ماجستير:٩، و=: الجمل للزجاجي:٧، والمطالع السعيدة في شرح الفريدة:٢٧١/٢.

(٧) في (ب، ج): <فهي أن> يكون.

(٨) في (ب، ج): المؤنثة <الغائبة>.

التلميذ قال له: مثلك لا ينبغي أن يُشغِلَ غيرَه بل غيره هو الذي يُشغلُه، فلم يعد للقراءة معه، وقوله: **(بشرط أن تكون...إلخ)**: هذا جواب عمَّا يقال لا يصحُّ تعريف المضارع بهذه الزوائد؛ لأنَّها قد تكون أول الماضي، فأجاب: بأن الذي يختص بالمضارع منها هي الزوائد في أول الكلمة التي لها معنى من تكلم، أو خطاب، أو غيبة، وأما زوائد أكرمَ ونرجسَ ويرنأَ وتعلَّمَ فلا تدل على ذلك، وقوله: **(المُعظَّم نفسه)**: التعظيم إمَّا حقيقة كقوله تعالى: ﴿**وَنُرِيدُ أَنْ نَّمُنَّ**﴾[1] أو ادعاءً كقول شخص: نفعلُ، وليس هنالك أحد معه، وقوله: **(بخلاف نون نرجس...الخ)**: يقال: نرجستُ الدواء إذا جعلت فيه النرجس، وهو "نوّار"[2] معلوم[3]، وقوله: **(بخلاف ياء يرنأ...الخ)**: بهمزة مفتوحة آخر الفعل، يقال: يرنأتُ الشيبَ، إذا خضبته باليرنأ، وهي الحناء المعلومة، وقوله: **(بخلاف تاء تَعَلَّمَ...الخ)** يقال لهذه التاء: تاء المطاوعة[4]، "وقوله: **(أو محلاً)**"[5]: أشار به إلى أنَّ حرف المضارعة، لكن "خصوصاً[6] التاء، قد يحذف وإليه الإشارة بقوله في الألفية[7]:

وَمَا بِتَاءَيْنِ ابْتُدِي قَدْ يُقْتَصَرْ فِيــهِ عَلَى تَـا كَتَبَيَّنُ الْعِبَرْ

الأصل: تتبيَّن العبر، فحذفت تاء المضارعة على قولٍ، وهو كثير[8].

بشرط أن تكون للمتكلم وحده نحو: أقوم، بخلاف همزة أَكْرَمَ، والنون بشرط أن تكون للمتكلم ومعه غيره أو المعظم نفسه نحو: نقوم، بخلاف نون نَرْجَسَ، والياء المثناة تحت بشرط أن تكون للغائب نحو: يقوم، بخلاف ياء يَرْنَأَ، والتاء المثناة فوق بشرط أن تصلح للمخاطب نحو: تقوم، بخلاف تاء تَعَلَّمَ، فأقوم ونقوم ويقوم وتقوم

(١) سورة القصص، الآية:٥، والآية بتمامها: ﴿وَنُرِيدُ أَن نَّمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا فِي الأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ الْوَارِثِينَ﴾.

(٢) في (ب، ج): "نور".

(٣) =: الصحاح:١/٨٥.

(٤) ((المطاوعة: هي حصول الأثر عن تعلق الفعل المتعدي بمفعوله، نحو: كسرتُ الإناء فتكسَّرَ، فيكون الفعل: تكسَّرَ مطاوعاً، أي: موافقاً لفاعل الفعل المتعدي، وهو كسرتُ، لكنه يقال لفعل يدل عليه: مطاوَع، بفتح الواو، تسمية للشيء باسم متعلقه)) التعريفات:٢١٨، و=: الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية:٣٩٠.

(٥) في (آ، ب، ج): (وقوله: أو محلاً) المحصور بين قوسين وقع سهواً من الناسخ في هذا الموضع، إذ ليس هذا محله، ولا صلة له بما قبله وبما بعده، وسيُذكر هذا القول في موضعه المناسب بعد قليل، وبدونه يستقيم المعنى؛ لأن التمثيل ببيت الألفية يخص قوله: (بخلاف تاء تعلم..) ولا يخص قوله: (أو محلاً).

(٦) في (ب، ج): "خصوص".

(٧) باب الادغام:٦٦.

(٨) قال ابن عقيل في شرح الألفية:٤/٢٥٢، ((يقال في: تتعلم، وتتنزل، وتتبين ونحوها: تعلم وتنزل وتبين، بحذف إحدى التاءين وإبقاء الأخرى وهو كثير جداً، ومنه قوله تعالى: ﴿تَنَزَّلُ الْمَلائِكَةُ وَالرُّوحُ فِيهَا﴾))، و=: توضيح المقاصد والمسالك:٣/١٦٤٧، وشرح الأشموني:٤/١٦٠، وضياء السالك إلى أوضح المقاصد:٤/٤٢٨.

وقوله: **(المجرَّد من النونين)**: أي: العاري من نون الإناث ومن مباشرة نوني التوكيد، فإن لحقت المضارع نون الإناث بني على السكون، نحو: ﴿**يَتَرَبَّصْنَ**﴾[١]، وإن باشرته، نون التوكيد بُني على الفتح نحو: ﴿**لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُوناً**﴾[٢]، وإلى هذا أشار في الألفية بقوله[٣]:

..... وَأَعْرَبُوا مُضَارِعًا إِنْ عَرِيَا

مِنْ نُونِ تَوْكِيدٍ مُبَاشِرٍ وَمِنْ نُونِ إِنَاثٍ كَيَرُعْنَ مَنْ فُتِنْ

فان لم تباشره، بأن فصل بينهما وبين الفعل فاصل، بقي الفعل على إعرابه، والفاصل إمَّا ملفوظ به كما تقدَّم في (لتبلوُنَّ)، فإنَّ الفاصل هو واو الجمع وهو ملفوظ به، ومنه: (ولا تتبعانِّ)، وتارة يكون مقدراً نحو: هل تقومُنَّ يا زيدون، أصله تقومون مرفوع بثبوت النون، ثم أُكِّد بنون التوكيد الشديدة فالتقى ثلاثة أمثال، حذفنا نون الرفع لتوالي الأمثال، فالتقى ساكنان فحذفنا الواو لذلك والضمة قبلها دالة عليها، فالفاصل، وهو الواو، مقدَّر، فإن قلت: لمَ حذفوا واو الجمع هنا ولم تحذف في لتبلوُنَّ؟ قلت: لأنَّ ما قبل الواو هنا مضموم، والضم يدل على الواو المحذوفة، "وهنالك مفتوح في الحالة الراهنة"[٤] فليس ثمَّ ما يدل عليها، وقوله: **(بالتجرد...الخ)**: ما ذكره من أنَّ الرافع للمضارع معنوي /وهو التجرد/[٥] المشار إليه بقوله في الألفية[٦]:

اِرْفَعْ مُضَارِعاً إِذَا يُجَرَّدُ مِنْ نَاصِبٍ وَجَازِمٍ كَتَسْعَدُ

هو قول الفراء، وهو الحق[٧]، **[٣٧: و]** وقيل: إنَّ رافع المضارع وقوعه موقع الاسم، ونسب

أفعال مضارعة لدلالة الزوائد في أوله على المعاني المذكورة، وأكرم ونرجس ويرنأ وتعلم أفعال ماضية لعدم دلالة الزوائد في أولها على المعاني المذكورة **{وهو}** أي المضارع المجرد من النونين ومن الناصب والجازم، **{مرفوع أبداً}** بالتجرد من الناصب والجازم،

(١) سورة البقرة، الآية:٢٢٨، ومنها: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلاَثَةَ قُرُوَءٍ﴾.

(٢) سورة يوسف، الآية:٣٢، ومنها: ﴿وَلَئِن لَّمْ يَفْعَلْ مَا آمُرُهُ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُوناً مِّنَ الصَّاغِرِينَ﴾.

(٣) باب المعرب والمبني:٤، وصدر البيت الأول: وَفِعْلُ أَمْرٍ وَمُضِيٍّ بُنِيَا

(٤) في (ب، ج): وهنالك في الحالة الراهنة مفتوح.

(٥) /.../ من استدراك الناسخ على المتن.

(٦) باب إعراب الفعل:٤٦.

(٧) قال ابن مالك في شرح الكافية الشافية:١٥١٩/٣ ((وينبغي أن يُعلم أنَّ رافع الفعل معنىً، وهو: إما وقوعه موقع الاسم، وهو قول البصريين، وإما تجرده من الجازم والناصب، وهو قول حذاق الكوفيين، وبه أقول؛ لسلامته من النقض بخلاف الأول فإنه ينتقض بنحو: (هلا تفعل) و(جعلتُ أفعلُ) و(مالك لا تفعلُ) و(رأيتُ الذي يفعلُ)، فإن الفعل في هذه المواضع مرفوع مع أن الاسم لا يقع فيها))، و=: الإنصاف في مسائل الخلاف:٤٤٨/٢، وأسرار العربية:٢٥، وائتلاف النصرة:١٢٧، وشرح شذور الذهب للجوجري:١٥٨/١.

لسيبويه[١]، وقال ثعلب[٢]: رافعه مشابهته للاسم، وقال الكسائي: رافعه حرف المضارعة[٣]، فهذه أقوال أربعة، وقوله: **(فينصبه)**: زاد هذا مع قوله بعد: فيجزمه، احترازاً من الناصب المهمل كـ(أنْ) في قوله تعالى: ﴿**لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ**﴾[٤] في قراءة من قرأ برفع يتمُّ[٥]، فالناصب وهو (أنْ) مهمل، فوجوده كلا وجود، واحترازاً من الجازم المهمل كـ(لم) في قوله[٦]:

..... **لَمْ يُوفُونَ بِالجَارِ**

فالجازم في اللفظ كالعدم؛ فلذا بقي المضارع على رفعه بثبوت النون، وهذا التقييد مأخوذ من المصنف؛ لأنَّ (ناصب): اسمُ فاعل من نصب، و(جازم): اسمُ فاعل من جزم، والوصف حقيقة في التلبس بذلك المعنى.

{عشرة}: قول الأزهري: **(على ما [(ذكر)]**[٧] **هنا)**: ليس المراد أنَّ النواصب أكثر من عشرة، والمصنف اقتصر في هذه المقدمة على عشرة، بل المراد أنَّ المصنف تبع الكوفيين في أنَّها عشرة، وأمَّا البصريون فيقولون النواصب أربعة لا غير؛ ولذا قال الأزهري[٨]: (وفاقاً وخلافاً)،

{مرفوع أبداً} بالتجرد من الناصب والجازم، ويستمر على رفعه **{حتى يدخل عليه ناصب}** فينصبه، **{أو جازم}** فيجزمه، ولكلٍ من النواصب والجوازم عدد يحصره **{فالنواصب}** للمضارع وفاقاً وخلافاً **{عشرة}** على ما ذكر هنا،

(١) =: الإنصاف:٤٤٨/٢، وأسرار العربية:٢٥، والتذييل والتكميل:١٢١/١.

(٢) هو أبو العباس، أحمد بن يحيى، المعروف بثعلب، إمام الكوفيين في النحو واللغة، كان رواية للشعر، محدثاً مشهوراً بالحفظ وصدق اللهجة، توفي سنة (٢٩١هـ)، = ترجمته في: نزهة الألباء في طبقات الأدباء:١٧٤ـ١٧٥، ووفيات الأعيان:١٠٢/١، والوافي بالوفيات:١٥٧/٨، والأعلام:٢٧٦/١، و= رأيه في: توضيح المقاصد والمسالك:١٢٢٨/٣، وشرح الأشموني:١٧٨/٣، وحاشية الصبان:٤٥/٣.

(٣) =: الإنصاف في مسائل الخلاف:٤٤٨/٢، وتوضيح المقاصد والمسالك:١٢٢٨/٣، والتصريح :٣٥٦/٢.

(٤) سورة البقرة، الآية:٢٣٣.

(٥) وهو مجاهد، وابن محيصن، وابن عباس في رواية، =: تفسير البحر المحيط:٤٤٩/٢، ومعجم القراءات ـ عبد اللطيف الخطيب:٣٢١/١، ومعجم القراءات القرآنية ـ عبد العال سالم مكرم، وأحمد مختار عمر:١٧٧/١.

(٦) من البسيط، مجهول القائل، والبيت بتمامه:

لَوْلاَ فَوَارِسُ مِنْ نُعْمٍ وَأُسْرَتُهُم يَوْمَ الصُّلَيْفَاءِ لَمْ يُوفُونَ بِالجَارِ

وهو من شواهد: شرح الكافية الشافية:١٥٧٤/٣، واللمحة في شرح الملحة:٨٥٠/٢، والجنى الداني:٢٧٧، ومغني اللبيب:٣٦٥.

(٧) [(...)] زيادة واجبة من (ب، ج) وكذا هي في متن الأزهري.

(٨) في (ب، ج): قال الأزهري <قبلُ>.

وقوله: **(والمُتَّفق عليها أربعةٌ...الخ)**: بل المتفق عليه واحد، وهو: (أنْ) فقط، والثلاثة أيضاً فيها خلاف، لكن لمَّا كان الراجح في هذه الثلاثة أنَّها الناصبة بنفسها لم يُعتبر الخلاف فيها[١]، وقوله: **(أو محلاً)**: وذلك فيما إذا كان المضارع مبنياً لاتصال نون الإناث به، أو مباشرة نون التوكيد له كما مرَّ، وفي بعض النسخ: (والماضي محلاً)، واعترض هذه النسخة الفيشي[٢] وقال: الصواب أنَّه لا إعراب في الماضي لا لفظاً ولا محلاً، ويمكن الجواب بما يأتي[٣]، وقوله: **(وهي موصول حرفي)**: حقيقته كل حرف أُوِّل ما بعده بمصدر[٤]، والحرف آلة السبك، والموصولات الحرفية ستة جَمَعها من قال[٥]:

موصولُنا الحَرْفِيُّ أنَّ أنْ ولو وكَيْ وما، وفي الذي خُلْفٌ حَكَوْا

وقوله: **(تسبك مع منصوبها...إلخ)**: فيه مسامحةٌ؛ لأنَّ المنسبك هو ما بعدها، لكن لما كانت[٦] آلة للسبك صح ذلك، ومحل تعيين كونها مصدرية إذا وقعت بعد غير (عَلِمَ، ولا ظَنَّ) كمثال الأزهري، فان وقعت بعد (عَلِمَ) تعيَّن أنَّها مخففة من المشددة، فتنصب الاسم وترفع الخبر كقوله تعالى: ﴿**عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَى**﴾[٧] فأنْ مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير الشأن[٨]، والجملة خبرها، وفي الألفية[٩]:

وَإِنْ تُخَفَّفْ أَنَّ فَاسْمُهَا اسْتَكَنْ وَالْخَبَرَ اجْعَلْ جُمْلَةً مِنْ بَعْدِ أَنْ

وإنْ وقعت بعد ما يفيد الظنَّ جاز فيها وجهان، كقوله تعالى: ﴿**وَحَسِبُواْ أَلاَّ تَكُونَ فِتْنَةٌ**﴾[١٠]،

والمتفق عليها أربعة **{وهي أَنْ}** المفتوحة الهمزة الساكنة النون، تنصب المضارع المعرب لفظاً أو محلاً، وهي موصول حرفي تسبك مع منصوبها بمصدر؛ فلذلك تسمى مصدرية، مثال ذلك: عجبت من أن تضرب،

(١) قال ابن مالك في شرح الكافية:١٥٢٠/٣ ((وأما عمل النصب فيه فبـ(أنْ، ولن، وكي، وإذن)، وأنْ هي أقواها، ولذلك تنصب ظاهرةً ومقدرة)). و=: شرح قطر الندى:٥٨، وهمع الهوامع:٢٨١/٢.

(٢) لم نعثر على هذه الحاشية مع طول البحث والتفتيش.

(٣) =: ص:١٣٤ من هذه الاطروحة.

(٤) =: الحدود في علم النحو:٤٧٩.

(٥) من الرجز، ولم نعثر على قائله في المتوافر بين أيدينا من مصادر.

(٦) في (ب، ج): لمّا كانت <هي>.

(٧) سورة المزمل، الآية:٢٠.

(٨) ((ضميرُ الشَّأن والقِصَّة: إذا وَقَعَ قبْلَ الجُملةِ ضَميرٌ غَائِبٌ، فإنْ كان مُذكَّراً يُسمَى ضمير الشَّأْنِ، نحو: (هو زيدٌ مُنْطَلِقٌ) ونحو: ﴿قُلْ هو اللهُ أحدٌ﴾، وإنْ كان مُؤَنَّثاً يُسَمَّى ضميرَ القِصَّة نحو: ﴿فإنَّها لا تَعْمَى الأبْصَار﴾ ويعودُ ضميرُ الشَّأنِ والقصة إلى ما في الذِّهن من شَأْنٍ أو قِصَة)) معجم القواعد العربية ـ عبد الغني الدقر:٢٠٧

(٩) باب إنَّ وأخواتها:١٥.

(١٠) سورة المائدة، الآية:٧١.

قرئ بالرفع على أنَّ (أنْ) مخففة، وبالنصب على أنَّها ناصبة، وهو الأولى[١]، وفي الألفية[٢]:

..... لا بَعْدَ عِلْمٍ وَالّتِي مِنْ بَعْدِ ظَنِ

فَانْصِبْ بِهَا وَالرَّفْعَ صَحِّحْ وَاعْتَقِدْ تَخْفِيفَهَا مِنْ أنَّ فَهْـوَ مُطَّـرِدْ

وقد **[٣٧: ظ]** تكون مفسَّرة وزائدة، وقوله: **(حرف نصب)**: سُمِّيت حرف نصب؛ لعملها النصب، وحرف مصدر؛ لتأويل ما بعدها بمصدر، وحرف استقبال؛ لأنَّ المضارع قبل دخولها كان يحتمل الحال والاستقبال، فلما دخلت عليه (أنْ) عيَّنته للاستقبال.

{لن}: هي بسيطة[٣]، وقال الفراء: هي (لا) النافية قلبت ألفها نوناً[٤]، وقال الكسائي: "مركَّبة"[٥] من: (لا أنْ) فحذفت الهمزة تخفيفاً، ثم الألف لالتقاء الساكنين[٦]، قول الأزهري: **(لنفي المستقبل...إلخ)** أي: لنفي وقوع الحدث في الزمان المستقبل، والنفي بها تارةً يكون له غاية، كالآية التي مثَّل بها الأزهري، أو يكون لا غاية له كقوله تعالى: ﴿**لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَاباً**﴾[٧]، وإلى النصب بـ(أنْ، ولن، وكي) الآتية، أشار في الألفية بقوله[٨]:

وَبِلَنْ انْصِبْهُ وَكَيْ كَذَا بِأَنْ

{وإذن}: قول الأزهري: **(وهي حرف...إلخ)**: كونها حرفاً هو الأصحُّ عند الجمهور[٩]، وقيل:

والتقدير: عجبت من ضربك، فأنْ: حرف نصب ومصدر واستقبال، وتضرب: فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة **{و}** الثاني **{لن}** وهي حرف لنفي المستقبل نحو: لن نبرح، فلن: حرف نفي ونصب، ونبرح: فعل مضارع منصوب بلن وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة **{و}** الثالث **{إذن}** وهي حرف

(١) قرأها أبو عمرو وحمزة والكسائي: ألّا تكونُ بالرفع، وقرأها الباقون: ألاّ تكونَ بالنصب، =: السبعة في القراءات:٢٤٧، والحجة في القراءات السبع:١٣٣، وحجة القراءات ـ لأبي زرعة:٢٣٣، والكنز في القراءات العشر ـ لأبي محمد الواسطي:٧٢/١، وتفسير البحر المحيط:٣٢٧/٤، ومعجم القراءات:٣٢٤/٢.

(٢) باب إعراب الفعل:٤٦، وصدر البيت الأول: وَبِلَنْ انْصِبْهُ وَكَيْ كَذَا بِأَنْ

(٣) ذهب سيبويه والجمهور إلى أنَّ (لن) بسيطة لا مركبة. =: الكتاب:٥/٣، والمقتضب:٨/٢، والأصول في النحو:١٤٧/٢، والجنى الداني:٢٧١، وشرح قطر الندى:٥٨.

(٤) نسب هذا الرأي إلى الفراء، ولم نعثر عليه في كتابه معاني القرآن =: المفصَّل:٤٠٧، والجنى الداني:٢٧٢، وتوضيح المقاصد والمسالك:١٢٢٩/٣، وأوضح المسالك:١٥٠/٤، وشرح شذور الذهب للجوجري:٥١٨/٢.

(٥) <هي> مركبة.

(٦) هذا مذهب الخليل والكسائي. =: كتاب العين:٣٥٠/٨، والكتاب:٥/٣، ومعاني القرآن ـ للكسائي:٧٤، وسر صناعة الإعراب:٣٥٠/١، واللمحة في شرح الملحة:٧٠/١، ومغني اللبيب:٣٧٤.

(٧) سورة الحج، الآية:٧٣، ومنها: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ لَن يَخْلُقُوا ذُبَاباً وَلَوِ اجْتَمَعُوا لَهُ﴾.

(٨) مرَّ الشاهد وعجزه في الهامش رقم (٢) من هذه الصفحة.

(٩) =: المقتضب:٦/٢، وحروف المعاني:٦، والجنى الداني:٣٦١.

اسم، وتنوينها تنوين عوض، والأصل: إذا جئتني أكرمك، ثم حُذفت جملة جئتني وعُوِّض منها التنوين نظير ما مرَّ في يومئذ وحينئذ، فالناصب أنْ مضمرة بعدها، والصحيح أنَّها بسيطة[١]، وقيل: إنَّها مركبة من (إذ أنْ) نقلت حركة الهمزة إلى الذال، ثم حذفت الهمزة تخفيفاً[٢]، والجمهور يكتبونها بالألف[٣]، وقال بعض: اشتهي أن أكوي يد من يكتب (إذن) بالألف؛ لأنَّها بمنزلة (أن ولن)[٤]، وقيل: تُكتب بالنون إن عملت، وبالألف إن أهملت[٥]، وقوله: **(جواب...الخ)**: معنى كونها حرف جواب: أنَّه يُجاب بها [عن][٦] كلام قبلها ملفوظ به أو مقدَّر، ولا تقع في كلام مستأنف، وتسميتها وحدها للجواب مجاز، وإلاَّ فالجملة بتمامها للجواب، وعطف الجزاء على الجواب من عطف المرادف، وردَّه غير واحد[٧]، وقوله: **(وشرط النصب...إلخ)**: هذه الشروط في وجوب نصب المضارع، فإن وجدت كلُّها وجب نصبه ولا يجوز رفعه، وإنْ فقدت كلها أو بعضها وجب الرفع ولا يجوز نصبه، وليست الشروط في الصحة فقط، نعم بعض العرب أجاز إهمالها مع توفر الشروط، قال في التصريح[٨]، ((وهو القياس))، وقوله: **(في صدر الجواب)**: فإنْ تأخَّرت نحو: أكرمك إذن، أو توسطت نحو: أنا إذن أكرمك، ألغيت فيهما ورفع المضارع، وقوله: **(والفعل بعدها مستقبل)**: فلو كان حالاً فإنَّها لا تعمل كقولك لمن يحدثك: إذن تصدقُ، "الآن يعني"[٩]، فيجب الرفع، وقوله: **(متصل بها)**: فلو فصل بغير ما يجوز الفصل به تعين رفع المضارع نحو: إذن زيد يكرمُك، وقوله: **(ولا يضر فصله...الخ)**: وإلى عمل إذن النصب مع توفر الشروط

جواب وجزاء نحو: إذن أكرمَك، جواباً لمن قال: أريد أن أزورك، فإذن: حرف جواب وجزاء ونصب، وأكرمك: فعل مضارع منصوب بإذن وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على الميم، والكاف: مفعول به في محل نصب، وشرط النصب بإذن أن تكون في صدر الجواب والفعل بعدها مستقبل متصل بها ولا يضر فصله منها بالقسم.

(١) =: علل النحو ـ لابن الوراق:١٩٠، واللمع في العربية:١٢٧، ومغني اللبيب:٣٠.

(٢) ينسب هذا الرأي للخليل بن أحمد الفراهيدي، =: الحدود في علم النحو: ٤٦٤، وهمع الهوامع:٢٩٣.

(٣) =: الجنى الداني:٣٦٦، وتوضيح المقاصد:١٤٧٢/٣، وشرح الاشموني:٧/٤، وهمع الهوامع:٥٠١/٣، ومسائل (إذن) ـ لأحمد بن محمد القرشي:٤٣٧.

(٤) نسبت المصادر المتقدمة نفسها هذا القول للمبرد.

(٥) نسبت المصادر المتقدمة نفسها هذا القول للفراء، وهو غير موجود في كتابه معاني القرآن.

(٦) زيادة واجبة للسياق.

(٧) =: شرح الرضي على الكافية:٤٢/٤، ومغني اللبيب:٣٠، والتصريح:٣٦٧/٢، وحاشية أبي النجا:٤٦.

(٨) ٣٧٠/٢.

(٩) في (ب، ج): يعني الآن.

الثلاثة، وجواز الفصل بالقسم أشار في الألفية بقوله[١]:

وَنَصَبُوا بِإِذَنِ الْمُسْتَقْبَلاَ إِنْ صُدِّرَتْ وَالْفِعْلُ بَعْدُ مُوصَلاَ

أَوْ قَبْلَهُ اليَمِينُ

واغتفر الفصل بالقسم؛ لأنه زائد للتوكيد[٢]، وفي المغني[٣]: إنَّ الفصل بلا النافية كالقَسَم، وأجازه بعضهم بهما معاً[٤].

{وكي}: قول الأزهري: **(المصدرية)**: احترازاً من التعليلية، وحاصل كلامه فيهما أنَّه "إنْ وجد"[٥] لام التعليل قبلها لفظاً، تعيَّن كونها مصدرية ناصبة بنفسها، ولا يجوز كونها تعليلية؛ لأنَّ التعليلية حرف جر، [(واللام حرف جر)][٦]، وحرف الجر لا يدخل **[٣٨: و]** على مثله، وإنْ لم توجد اللام في اللفظ، فإنْ قُدِّرت قبلها فهي مصدرية، وإلاَّ فهي تعليلية، والناصب (أنْ) مقدَّرة بعدها، وفيه تفصيل آخر انظره في المطولات[٧].

وقوله: **(بأنْ مضمرة وجوباً)**: هكذا في غالب النسخ، وهو مذهب البصريين، وهو الصواب[٨]،

{و} الرابع **{كي}** المصدرية: وهي الداخلة عليها لام التعليل لفظاً نحو: لكيلا تأسوا أو تقديراً نحو: كي لا تأسوا ـ في غير القرآن ـ إذ قدرت اللام قبلها استغناء عنها بنيتها، فاللام حرف تعليل وجر، وكي حرف مصدري ونصب، ولا حرف نفي، وتأسوا فعل مضارع منصوب بكي، وعلامة نصبه حذف النون، فإنْ لم تتقدم على كي لام التعليل لا لفظاً ولا تقديراً، فكي تعليلية، والمضارع بعدها منصوب بأنْ مضمرة وجوباً، والنواصب المختلف فيها ستة، والأصح أن الناصب بعدها أن مضمرة.

(١) باب إعراب الفعل:٤٦، والبيت الثاني بأكمله:

أَوْ قَبْلَهُ اليَمِينُ وَانْصِبْ وَارْفَعَا إِذَا إِذَنْ مِنْ بَعْدِ عَطْفٍ وَقَعَا

(٢) =: شرح الكافية الشافية:١٥٣٦/٣.

(٣) ٣١.

(٤) =: همع الهوامع:٣٧٤/٢، والمطالع السعيدة:٣٩/٢.

(٥) في (ب، ج): إنْ وجدت.

(٦) [(...)] زيادة واجبة من (ب، ج).

(٧) ذهب سيبويه إلى أن ((بعض العرب يجعل (كي) بمنزلة (حتى)، وذلك أنهم يقولون: (كيمه) في الاستفهام، فيعملونها في الأسماء كما قالوا: حتى مه، وحتى متى، ولمه))، الكتاب:٦/٣، وقال المبرد في المقتضب:٨/٢ـ٩ ((وَأما كي فَفِيهَا قَولَانِ: أما من أَدخل اللَّام فَقَالَ: لكَي تقوم يَا فَتى، فَهِيَ عِنْده وَالْفِعْل مصدر، كَمَا كَانَ ذَلِك فِي (أَنْ) وَأما من لم يدْخل عَلَيْهَا اللَّام فَقَالَ: كيمه، كَمَا تَقول: لمه، فـ(أَنْ) عِنْده بعْدهَا مضمرة؛ لِأَنَّهَا من عوامل الْأَسْمَاء كاللام))، و=: الأصول في النحو:١٤٧/٢، والإنصاف:٤٦٥/٢، وائتلاف النصرة:١٥٠.

(٨) =: الإنصاف في مسائل الخلاف:٤٧٣/٢، وشرح شذور الذهب لابن هشام:٣٧٣، ومغني اللبيب:١٤٢، وائتلاف النصرة:١٥١، وشرح شذور الذهب للجوجري:٥٥٥/٢، وشرح الأشموني:٦٠/٢، والتصريح:٦٣٢/١.

وظهورها في الشعر في قوله[١]:

..... كَيْمَا أنْ تَغَرَّ وتَخْدَعَا.

ضرورةٌ، وفي بعض النسخ جوازاً بدل وجوباً، وهي خلاف الحقِّ، كما علمت.

{ولام كي} قول الأزهري: **(جوازاً)**: محل جوازاً الإضمار، ما لم يقترن الفعل بـ(لا)، وإلاَّ وجب إظهار (أنْ) نحو قوله تعالى: ﴿**لِئَلاَّ يَكُونَ لِلنَّاسِ**﴾[٢][و][٣]: ﴿**لِئَلاَّ يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ**﴾[٤] والأصل: (لأنْ لا) ثم قلبت الهمزة ياءً وأدغمت النون في اللام، وإلى وجوب إظهار أنْ مع الفصل بـ(لا) وجواز الإظهار والإضمار دون فصل، أشار في الألفية بقوله[٥]:

وبَيْـنَ لا ولامِ جَـــرٍّ التُـــزِمْ إظهارُ أنْ ناصِبةً وإنْ عُـدِمْ

لا فأَنَ اعْمِلْ مُظهِراً أو مُضْمَرا

وتساوي (لامُ كي): لامَ العاقبة[٦]، كقوله تعالى: ﴿**لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوّاً وَحَزَناً**﴾[٧] ففرعون التقط موسى؛ ليكون له ولداً شفيقاً فآل أمره إلى أن صار عدواً.

{ولام الجحود}: قول الأزهري: **(أي: لام النفي)**: أشار بهذا إلى أنَّ المصنف أطلق الجحود على مطلق النفي، وإلاَّ فالجُحود لغةً: خاص بنفي ما عُلم، فلا يُقال له جاحداً إلاَّ إذا كان عالماً بالشيء ونفاه[٨]، ومراده هنا اللام الواقعة بعد الكون المنفي بـ(ما) أو (لم) سواء كان بعد العلم أم

{و} هي **{لام كي}** التعليلية وأضيفت إلى كي لأنها تخلفها في إفادة التعليل نحو: جئتك لأزورك، فإنه يصحَّ أن تحذف اللام وتعوض عنها كي وتقول: جئتك كي أزورك، فأزورك منصوب بأن مضمرة بعد اللام جوازاً، وتسمى هذه اللام لام التعليل، **{و}** الثانية **{لام الجحود}** أي لام النفي وهي الواقعة في خبر كان المنفية بما، أو في خبر يكون المنفية بلم نحو: (وَمَا كَانَ اللّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ) [الأنفال:٣٣]،

(١) من الطويل، لجميل بثينة في ديوانه:٧٩، والبيت بتمامه:

أكُلَّ الناسِ أصبحتَ مانحاً لسانك كَيْمَا أنْ تَغَرَّ وتَخْدَعَا

وهو من شواهد: شرح شذور الذهب لابن هشام:٣٧٣، ومغني اللبيب:٢٤٢، والتصريح:٢/٢٣١.

(٢) سورة البقرة، الآية:١٥٠، ومنها: ﴿وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ لِئَلاَّ يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ﴾.

(٣) [...] زيادة يقتضيها السياق.

(٤) سورة الحديد، الآية:٢٩، ومنها: ﴿لِئَلاَّ يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَلاَّ يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ مِّن فَضْلِ اللَّهِ﴾.

(٥) باب إعراب الفعل:٤٦، وعجز البيت الثاني هو: وبعدَ نفيٍ كان حتماً أُضْمِرَا

(٦) ويسمي الكوفيون لام العاقبة: بـ(لام الصيرورة) أو (لام المآل) وهي ناصبة لما تدخل عليه بإضمار (أن)، =: اللامات:١١٩، ومنازل الحروف:٢٢، والجنى الداني:١٢١، ومغني اللبيب:٢٨٢.

(٧) سورة القصص، الآية:٨، وقبلها: ﴿فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوّاً وَحَزَناً﴾.

(٨) =: كتاب العين:٣/٧٢، والصحاح:٢/٤٥١، ولسان العرب:٣/١٠٦.

لا، ولذا قال ابن النحاس: الأولى تسميتها بلام النفي[١]، وإليه الإشارة بقول بعضهم[٢]:

وكلّ لامٍ قبلَــهُ مــا كانا أو لـمْ يَكُنْ فللجُحودِ بانا

وخبر كان الواقعة بعد (ما)، ويكن الواقعة بعد (لم)، محذوفٌ والتقدير ـ والله اعلم ـ في الآية الأُولى: (ما كان الله مريداً لتعذيبهم)، وفي الثانية: (لم يكن الله مريداً لغفرانهم)، وإلى نصب المضارع بعد الكون المنفي وحذف (أنْ) وجوباً، أشار في الألفية بقوله[٣]:

..... **وَبَعدَ نَفْيٍ كانَ حَتماً أُضْمِرَا**

{وحتى}: قول الأزهري: **(الجارة...الخ)**: قيَّد به لأنَّ حتى ـ كما يأتي ـ أقسام: ابتدائية وعاطفة وجارة، والعذر للمصنف في إطلاقه، أنَّ حتى إذا أطلقت في هذا الباب فلا تنصرف إلاَّ للجارة، وقوله: **(أو للتعليل...الخ)**: بأن يكون ما بعدها مُسبباً عمَّا قبلها، /وما قبلها/[٤] "سبباً"[٥] فيما بعدها، وعلامة التعليلية صحَّة وقوع (كي) موقعها، ولا بدَّ أنْ يكون المضارع بعدها مستقبلاً، فلو كان حالاً وجب الرفع، نحو: مَرِضَ زيدٌ حتَّى لا يرجونه، يعني الآن، فيرجون: مرفوع بثبوت النون، وأما قوله تعالى: ﴿**وَزُلْزِلُواْ حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ**﴾[٦] قرئ بالنصب وبالرفع[٧]، فعلى قراءة النصب: فقول الرسول والذين آمنوا معه مستقبل بالنسبة "للزلزلة"[٨]، وعلى قراءة الرفع يكون مؤولاً بالحال، أي: حتى حالة الرسول[٩] والذين آمنوا معه يقولون ذلك، **[٣٨: ظ]** وإلى كون المضارع

﴿لِّمْ يَكُنِ اللّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ﴾ [النساء:١٣٧]، فيعذب ويغفر: منصوبان بأن مضمرة بعد لام الجحود وجوباً، وسميت هذه اللام لام الجحود لكونها مسبوقة بالكون المنفي والنفي يسمى جحوداً. **{و}** الثالثة **{حتى}** الجارة المفيدة للغاية نحو: حتى يرجع إلينا موسى، أو للتعليل نحو: أسلم حتى تدخل الجنة، فيرجع وتدخل: منصوبان

(١) قال الشنواني في تعليق الدرة الشنوانية، اللوحة:٦٩/و ((قال ابن النحاس: والصواب تسميتها بلام النفي؛ لأنَّ الجحد في اللغة إنكار ما تعرفه، لا مطلق الإنكار)).

(٢) البيت من الرجز، ولم نقف على نسبته، وهو من شواهد: التحفة الوسيمة:٣٠.

(٣) مرَّ تخريج البيت في الهامش الخامس من الصفحة:١٢٦.

(٤) /.../ من استدراك الناسخ على المتن.

(٥) في (ب، ج) سببٌ.

(٦) سورة البقرة، الآية:٢١٤.

(٧) قرأها نافع والكسائي ومجاهد، وابن محيصن، وشيبة، والأعرج: (يقولُ) بالرفع، وقرأها الباقون: (يقولَ) بالنصب، =: السبعة:١٨١، والكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ـ لمكي بن أبي طالب:٢٨٩/١، والنشر في القراءات العشر ـ لابن الجزري:٢٢٧/٢، ومعجم القراءات القرآنية:٢٩٥/١.

(٨) في (ب، ج): "للزلزال".

(٩) في (ب، ج): حالة <كون> الرسول.

منصوباً بأنْ مضمرة وجوباً بعد (حتى) وشرط الاستقبال، أشار في الألفية بقوله[١]:

وبَعْد حتّى هكذا إضمارُ أنْ حَتْمٌ كجُدْ حتّى تَسُرَّ ذا حَزَنْ

وتِلْوَ حَتَّى حالاً أو مُؤوَّلا بِهِ ارْفَعَنَّ وانصِبِ المُستقْبِلا

{والجواب بالفاء}: فيه قلب، كما سيُذكر بعدُ عند قول الأزهري: **(المفيدة للسببية)** أي: مع العطف بأن يكون ما بعدها مسبباً عما قبلها، وقوله: **(المفيدة للمعية)**: بأن تفيد أنَّ ما بعدها مصاحب لما قبلها، ووقعا في زمن واحد، وقوله: **(الواقعتين)**: بالتثنية، وهي الصواب، وفي بعض النسخ الواقعة، بالإفراد، وهي غير ظاهرة، وقوله: **(بعد الأمر)**: أشار بهذا إلى أنَّه ليس كل مضارع وقع بعد الفاء أو الواو ينصب، بل محل نصبه إذا وقع بعد طلب أو نفي محضين، وإلى هذا الإشارة في الألفية بقوله[٢]:

وبَعْدَ فا جَوابِ نَفْيٍ أو طَلَبْ مَحْضَيْنِ أنْ وَسَتْرُها حَتْمٌ نَصَبْ

والواوُ كالفا إنْ تُفِدْ مفهومَ مَعْ

فإن كان النفي غير محض، وهو المنتقض نحو: ما أنت إلاَّ تأتينا فتحدثُنا، وجب رفع تحدثُنا، والطلب المحض: هو ما كان بالفعل، فإن كان بغيره كاسم الفعل نحو: صه فأحدثُك، أو بالمصدر نحو: سكوتاً فينامُ الناس، لم يجز النصب عند غير الكسائي، بل يجوز وجهان الرفع والجزم[٣]، وفي الألفية[٤]:

والأَمرُ إنْ كانَ بغيرِ افعَلْ فلا تَنْصِبْ جَوابَهُ وجَزْمَهُ اقْبَلا

وهذه المسألة تسمى عندهم[٥] مسألة الأجوبة التّسعة المذكورة عند الأزهري مع أمثلتها، وهي: الأمر، والنهي، والعرض، والتحضيض، والتمنّي، والترجي، والدعاء، والاستفهام والنفي، ومنهم من جعلها ثمانية بإسقاط الترجي[٦]، ولأجل الخلاف فيه خصَّه في الألفية بالذكر

بأن مضمرة بعد حتى وجوباً **{و}** الرابع والخامس **{الجواب بالفاء}** المفيدة للسببية، **{والواو}** المفيدة للمعية الواقعتين بعد الأمر،

(١) باب إعراب الفعل:٤٧.

(٢) باب إعراب الفعل:٤٧، وعجز البيت الثاني: كلا تَكُنْ جَلدًا وتُظهِرَ الجَزَعْ

(٣) =: الخصائص:٤٩/٣، وارتشاف الضرب:٤٠٨/٣، وتوضيح المقاصد والمسالك:١٢٥٩/٣، وشرح شذور الذهب للجوجري:٥٣٤/٢، والهمع:١١/٢.

(٤) باب إعراب الفعل:٤٧.

(٥) أي: عند النحويين.

(٦) قال ابن مالك في شرح الكافية الشافية:١٥٥٤/٣ ((وألحق الفراء الرجاء بالتمني فجعل له جواباً منصوباً، وبقوله أقول لثبوت ذلك سماعاً، ومنه قراءة حفص عن عاصم: ﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ، أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى﴾)) وقال الأزهري في التصريح:٣٨٦/٢ ((ومذهب البصريين أنَّ الترجي ليس له جواب منصوب، =

حيث قال[1]:

والفِعْلُ بَعدَ الفاءِ في الرَّجا نُصِبْ كنَصْبِ ما إلى التمَنِّي يَنْتَسِبْ

وقوله: **(أقبِلْ فأُحسِنَ...إلخ)** فأُحسِنَ: منصوب بأنْ مضمرة بعد الفاء والواو، وهو مؤول بمصدر عطف على مصدر مؤول مما قبله، والتقدير: [(ليكن)][2] منك إقبال علي فإحسانٌ مني إليك، أو مع إحسان مني إليك، فالإحسان الواقع بعد الفاء مسبب عن الإقبال، وبعد الواو مقارن للإقبال، وهكذا تؤول جميع الأمثلة؛ ليصحَّ العطف والمعية، فيؤوَّل مثاله في النهي بـ: لا تقع مخاصمة زيد فإغضابُه، أو مع إغضابِه، وفي العرض: فليقع عندنا نزول فإصابتُك الخير، أو مع إصابتِك الخير، وفي التحضيض: ليقع إكرام زيد فشكرُه، أو مع شكرِه، وفي التمني: ليتَ كون مال عندي فتصدقٌ منه، أو مع تصدقٍ منه، وفي الترجي: لتقع مراجعة الشيخ فإفهامي، أو مع إفهامي، وفي الدعاء: ليقع توفيقي فعملٌ صالح، أو مع عملٍ صالح، وفي الاستفهام: هل كون زيد في الدار فإمضاءٌ إليه، أو مع إمضاءٍ إليه، وفي النفي: فلا يقع قضاءٌ على زيد، إي: حكمٌ عليه بالموت، فموتُه أو مع موتِه، **[٣٩: و]** والفرق بين العرض والتحضيض: أنَّ العرض طلبٌ برفق ولين، والتحضيض طلبٌ بحثٍّ وإزعاج، فلو كانت (الفاء) لمجرد العطف ولم تفد السببية، أو لم تفد (الواو) المعيةَ وجب رفع المضارع بعدهما، فمثال الفاء قوله تعالى: ﴿**وَلا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ**﴾[3]، ومثال الواو: (لا تأكل السمكَ وتشربِ اللبنَ) بجزم تشرب عطفاً على تأكل إذا كان النهي عنهما مجتمعين ومفترقين، وبالرفع إنْ جعلت الواو للاستئناف، أي: ولك شربُ اللبن، نعم إنْ كان النهي عنهما مجتمعين فقط، تعيَّن النصب حينئذ؛ لأنَّ الواو أفادت المعية.

نحو: أقبل فأُحسِنَ إليك، أو وأُحسِنَ إليك، وبعد النهي نحو: لا تخاصم زيداً فيغضبَ أو التمني نحو: ليت لي مالا فأتصدقَ منه، أو وأتصدقَ منه، وبعد الترجي نحو: لعلي أراجع الشيخ فيفهمَني أو ويفهمَني، وبعد الدعاء نحو: ربِّ وفقني فأعملَ صالحاً أو وأعملَ صالحاً، وبعد الاستفهام نحو:هل زيد في الدار فأمضيَ إليه أو وأمضيَ إليه، وبعد النفي المحض نحو: لا يقضى على زيد فيموتَ أو ويموتَ، فالجواب بعد الفاء والواو في هذه الأمثلة كلها منصوب بأن مضمرة وجوباً،

= وتأولوا قراءة النصب بأنَّ (لعل) أشربت معنى (ليت)؛ لكثرة استعمالها في توقع المرجو، وتوقع المرجو ملازم للتمني))، و=: ارتشاف الضرب:٤١٩/٢، وتوضيح المقاصد والمسالك:١٢٦٠/٣.

(١) باب إعراب الفعل:٤٧.

(٢) في (آ): (ليكون) والتصويب من (ب، ج)، لأن اللام لام الأمر، والفعل بعدها مجزوم بالسكون، وحذفت الواو لالتقاء الساكنين.

(٣) سورة المرسلات، الآية:٣٦.

وقوله: **(لكان أوضح)** الصواب أن يقول: لكان صحيحاً؛ لأنَّه يقتضي +للأزهري+[١] أنَّ نسخة المصنف صحيحة واضحة، إلاَّ أنَّ هذا أوضحُ منها مع أنَّ نسخة المصنف فاسدة، وقوله: **(لا ناصب)** والكلام في النواصب لا في المنصوبات، وما في المعرب هنا غير ظاهر.

{وأو}: هي في محل رفع عطفاً على (الجواب)، أو على أول النواصب وليست في محل جر عطفاً على الفاء والواو، مدخولةً للجواب؛ لأنَّها لا يُجاب بها، وكان اللائق بالمصنف تقديمها؛ ليرتفع الإيهام، قول الأزهري: **(بمعنى إلاَّ)**: الفرق بين (أو) التي بمعنى(إلاَّ) والتي بمعنى (إلى) أنَّ التي بمعنى (إلاَّ) لا يقع "ما بعدها إلاَّ دفعة"[٢] واحدة كالإسلام، والتي بمعنى (إلى) يحتمل وقوعه كذلك أو شيئاً فشيئاً، وهي عاطفةٌ مصدراً مؤولاً على مصدر كذلك، وتقدير المثال الأول: ليكن "مني"[٣] قتلٌ للكافر أو إسلامٌ منه، وتقدير المثال الثاني: ليقع لزومي لك أو "قضائي"[٤] حقي، وقد تكون بمعنى: كي التعليلية نحو: لأطعينَّ الله أو يغفرَ لي، وإلى النصب بعد (أو) بأقسامها أشار في الألفية بقوله[٥]:

كَذاكَ بعد أو إذا يَصْلحُ في موضِعِها حتى أَوِ إلاَّ أَنْ خَفى

فشمل قوله حتى:+(أو)+[٦] التي بمعنى (إلى) والتي بمعنى (كي)، وأما التي بمعنى (إلاَّ) فصرح بها[٧]، وقوله: **(وهي اللام)**: أطلق فيها فيشمل لام كي ولام الجحود، وبه يسقط قول من قال: إنَّ حروف الجر أربعة، وهو قال ثلاثة[٨]، وقوله: **(وكي التعليلية)** هي التي يقدر اللام بعدها، وقد مرت في كلام الأزهري، وتضمر (أنْ) وجوباً في جميع ما مر، إلاَّ مع لام كي فتضمر جوازاً.

ولو قال والفاء والواو في الجواب لكان أوضح؛ لأنَّ الجواب منصوب لا ناصب **{و}** السادسة **{أو}** التي بمعنى إلاَّ، نحو: لأقتلن الكافر أو يسلمَ، أو إلى نحو: لألزمنك أو تقضيني حقي، فيسلمَ وتقضيَ: منصوبان بأن ويغضبَ، وبعد العرض نحو: ألا تنزل عندنا فتصيبَ علماً أو وتصيبَ علماً، وبعد التحضيض نحو: هلا أكرمت زيداً فيشكر أو ويشكرَ، و بعد أن مضمرة بعد أو وجوباً، والحاصل أنَّ (أَنْ) تضمر بعد ثلاثة من حروف الجر وهي: اللام، وكي التعليلية، وحتى، وبعد ثلاثة من حروف العطف وهي: الفاء، والواو، وأو.

(١) +...+ ليس في (ب، ج).

(٢) في (ب، ج): ما بعدها <غالباً> إلاَّ دفعةً.

(٣) في (ب، ج): منك.

(٤) في (ب، ج): قضاءٌ.

(٥) باب إعراب الفعل:٤٦.

(٦) +...+ ليس في (ب، ج).

(٧) =: معاني الحروف:٧٩، وتوضيح المقاصد والمسالك:١٢٤٧/٣، والتصريح:٣٧٣/٢.

(٨) أي إنَّ الأزهري قصد بقوله: (وهي اللام) لام كي، ولام الجحود، فيصبح تعداد الأحرف عنده أربعة.

{والجوازم ثمانية عشر}: قول الأزهري **(ستة)**: جعلها ستةً باعتبار أنَّ (ألم، وألمَّا) قسمان، ولام الدعاء ولام الأمر قسم واحد، و(لا) في النهي و(لا) في الدعاء قسم واحد، كما بيَّنه الأزهري، ومن جعلها ثمانيةً جعل لام الدعاء قسماً بنفسه، و(لا) في الدعاء كذلك، وباعتبار الحقيقة إنَّما هي أربعة؛ لأنَّ (أَلَمْ): هي (لَمْ) زيدت عليها همزة الاستفهام، و(أَلَمَّا) أصلها (لَمَّا) زيدت عليها الهمزة كذلك، ولم يجعلها في الألفية إلا أربعةً حيث قال[1]:

بِلا وَلامِ طَالباً ضَعْ جَزْمَاً فِي الفِعْلِ هَكَذَا بِلَمْ وَلَمَّا

{لم}: قول الأزهري: **(وينفي معناه)** أي: يدل على انتفاء الحدث وعدم وقوعه من الفاعل، ونفيها تارةً [(إمّا أن)][2] يكون متصلاً بالحال **[٣٩: ظ]** كقوله تعالى: ﴿**لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ**﴾[3]، وإمَّا أنْ يكون منقطعاً كقولك: لم يقم زيد، يصح أنْ تقول: ثمَّ قام الآن، وقوله: **(ويقلبه)**، أي: تقلب زمن المضارع إلى الماضي، فيصير دالاً على الزمان الماضي بعد أن كان للحال والاستقبال.

{ولما}: قول الأزهري: **(المرادفة لِلَم)**: احترازاً من (لَمَّا) التي بمعنى (حين)، نحو: ﴿**وَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا**﴾[4]، ومن التي بمعنى (إلاَّ) كما في قوله تعالى: ﴿**إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ**﴾[5]، أي: إلاَّ عليها حافظ، في قراءة من شدَّد الميم[6]، وقد يقال: إنَّ القيد للبيان؛ لأنَّ هاتين لا يقع بعدهما المضارع، وقوله: **(فيما تقدَّم...إلخ)**: أشار بهذا إلى أنَّ (لَمَّا) تشارك (لَمْ) في أمور وتفارقها في أمور، فمِمَّا يشتركان فيه: ما تقدَّم من حرفيةٍ، وجزمٍ، ونفي، وقلب، ومما يفترقان فيه: أنَّ (لمَّا) لا تدخل عليها أداة شرط بخلاف (لَمْ)، قال تعالى: ﴿**فَإِنْ لَّمْ تَفْعَلُواْ**﴾[7]، ومنها: أنَّ

{والجوازم ثمانية عشر} جازما وهي قسمان: ما يجزم فعلاً واحداً، وما يجزم فعلين، فالذي يجزم فعلاً واحداً ستة **{هي لم}** نحو: لم يقم، فلم حرف يجزم المضارع وينفي معناه، ويقلبه إلى المضيِّ، ويقم مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون، **{و}** لثاني **{لمَّا}** المرادفة للم فيما تقدم نحو: لما يضرب، فلما حرف يجزم المضارع، وينفي معناه ويقلبه إلى المضيِّ، ويضرب مجزوم بلما وعلامة جزمه السكون.

(١) باب عوامل الجزم:٤٧.

(٢) [(...)] زيادة واجبة من (ب، ج).

(٣) سورة الإخلاص، الآية:٣.

(٤) سورة هود، الآية:٥٨.

(٥) سورة طارق، الآية:٤.

(٦) قَرَأَ أَبُو عَمْرو، وَنَافِع، والكسائى، وابْن كثير، وخلف: (لَمَا) خَفِيفَة، وَقَرَأَها الباقون: (لَمَّا) بتشديد الميم، =: السبعة في القراءات:٦٧٨، والنشر:٢/٢٩١، و= توجيه القراءة في: الحجة في القراءات السبع:٣٦٨، والحجة للقراء السبعة:٦/٣٩٧، وحجة القراءات:٣٥٢.

(٧) سورة البقرة، الآية:٢٤.

المنفي بـ(لمَّا) لا يكون زمانه إلاَّ متصلاً بالحال بخلاف المنفي بـ(لم) كما مرَّ، ومنها: إنَّ مجزوم (لمَّا) يحذف اختياراً، تقول: قاربت المدينة ولمَّا، أي: ولمَّا أدخلْها، ولا يجوز ذلك مع (لَمْ)، إلاَّ في الضرورة، ولاشتراكهما في أمور وافتراقهما في أمور قيل: الأولى للأزهري أن يعبر بـ(أختها) بدل (المرادفة)؛ لأنَّ المرادفة تستلزم الاشتراك في كل شيء، والأختية لا تستلزم ذلك.

{وألم}: أصلها: (لم)، زيدت عليها همزة الاستفهام، وكذلك (ألمَّا) أصلها: (لمَّا)[1]، قول الأزهري: **(حرف تقرير)**: فيه مسامحة؛ لأنَّ التقرير مأخوذ من الهمزة لا غير، كما أنَّ المسامحة في تسميتها بجملتها /حرف/[2] جزمٍ مع أنَّ الجازم (لم)، وكل ما قيل في (ألم)، يقال في (ألما)، والتقرير: أنْ يكون المخاطب عالماً ثبوت أمر أو نفيه، ثم تذكره له بصيغة الاستفهام ليثبت[3].

{ولام الأمر}، أي: مسمى لام الأمر، وهي شكل (ل) وليس الجزم بالاسم الذي هو لام.

{والدعاء}: اعلم أنَّ الطلب إنْ كان من الأعلى للأدنى فهو أمر، وإنْ كان من الأدنى للأعلى فهو دعاء، وقد مثَّل الأزهري "لهما"[4]، وإنْ كان من مثلك فهو التماسٌ وفي السلم[5]:

أمرٌ مع استعلا وعكسُه دُعا وفي التساوي فالتماسٌ وقَعا

ومثلُ هذا يقال في النهي، لأنَّ الطلب إمَّا طلب الفعل أو الترك.

{ولا}: قول الأزهري: **(المستعملة...إلخ)** أشار بهذا المقدر لأمرين، الأول: أنَّ الأصل في (لا) النفي، ثم استعملت في النهي، والثاني: لبيان أنَّ قول المصنف: **(في النهي)** متعلق بمحذوف، ولكن الأولى تقدير المحذوف نكرة، ويكون حالاً من (لا)، وخرجت لا النافية، والزائدة

{و} الثالث **{ألم}** نحو: ألم نشرح لك، فألم: حرف تقرير وجزم، ونشرح: مجزوم بألم وعلامة جزمه السكون **{و}** الرابع **{ألمّا}**: وهي أختها نحو: ألما أحسن إليك، فألما حرف تقرير وجزم، وأحسنْ مجزوم بألما وعلامة جزمه السكون، **{و}** الخامس **{لام الأمر}** نحو: لينفق ذو سعة، فينفق مجزوم بلام الأمر وعلامة جزمه السكون **{و}** لام **{الدعاء}** وهي لام الأمر في الحقيقة، ولكن سُميت لام الدعاء تأدباً نحو: (ليقضِ علينا ربُّك) فيقض: مجزوم بلام الدعاء وعلامة جزمه حذف الياء، **{و}** السادس **{لا}** المستعملة **{في النهي}** نحو: لا تخف، فلا حرف نهي وجزم، وتخف مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه السكون **{و}** لا المستعملة في **{الدعاء}** وهي لا الناهية في الحقيقة، ولكن سميت دعائية تأدباً نحو: لا تؤاخذنا، فلا: حرف دعاء وجزم، وتؤاخذ: فعل مضارع

(١) =: اللمحة في شرح الملحة:٨٥٢/٢، وهمع الهوامع:٥٤٢/٢.

(٢) /.../ من استدراك الناسخ على المتن.

(٣) =: الجنى الداني:٣٢.

(٤) في (ب، ج): لهما <معاً>.

(٥) =: أي: السلم المنورق في علم المنطق للأخضري، ضمن مجموع مهمات المتون:١٩٦.

فلا يجزمان إلا شذوذاً، وقوله: **(والذي يجزم فعلين...إلخ)**، أي: أصالة وإلاَّ فقد يكون الجواب غير فعل كالجواب بـ(فما نحن) من قوله [(تعالى)][1]: ﴿**وَقَالُواْ مَهْمَا تَأْتِنَا...الآية**﴾[2]، وأول الفعلين يسمى في الاصطلاح فعل الشرط؛ لأنَّه علامةٌ على وجود الثاني[3]، والشرط لغةً: العلامةُ[4]، وثانيهما يسمى جواب الشرط **[٤٠: و]** تشبيهاً له بجواب السؤال، ويُقال له أيضاً: جزاء، وكون الأداة هي الجازمة لهما معاً، هو مذهب الجمهور[5]، واعتُرض بأنَّ الجازم كالجار، فلا يعمل في شيئين[6]، وأجيب: بأنَّه لمَّا كان الجازم لتعليق الجواب على الشرط نزل الشرط والجواب منزلة شيء واحد[7]، وقيل: إنَّ الجازم عمل في الشرط، والشرط عمل في الجواب، كما أنَّ الابتداء عمل في المبتدأ، والمبتدأ عمل في الخبر[8]، وأطلق في الفعلين فيشمل كونهما معاً مضارعين، كما في قوله تعالى: ﴿**وَإِنْ تَعُودُواْ نَعُدْ**﴾[9]، ويشمل كونهما معاً ماضيين، كما في قوله تعالى: ﴿**وَإِنْ عُدتُّمْ عُدْنَا**﴾[10]، وما إذا كان ماضياً ثمَّ مضارعاً نحو: ﴿**مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ**﴾[11]، ومضارعاً ثم ماضياً، وهو قليل، نحو قوله عليه الصلاة

مجزوم بلا الدعائية وعلامة جزمه السكون، والذي يجزم فعلين

(١) [(...)] زيادة من (ب، ج).

(٢) سورة الأعراف، الآية:١٣٢، والآية بتمامها: (وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ).

(٣) =: شرح كتاب الحدود في النحو:٢٧٥.

(٤) =: لسان العرب:٣٢٩/٧، والتعريفات:١٢٥.

(٥) ذهب أكثر البصريين إلى أن العامل في فعل الشرط وجوابه هو أداة الشرط، =: المقتضب:٤٩/٢، والإنصاف:٤٩٣/٢، وارتشاف الضرب:١٨٧٧/٤، وتوضيح المقاصد والمسالك:١٢٧٨/٣، وشرح شذور الذهب للجوجري:٦٠١/٢، وائتلاف النصرة:١٢٨.

(٦) ذهب ابن مالك في شرح التسهيل:٨٠/٤، إلى أنه لا يجوز أن يكون جزم الجواب بالأداة وحدها؛ قال: ((لأن الجزم في الفعل نظير الجر في الاسم، وليس من عوامل الجر ما يعمل في شيئين)).

(٧) =: التصريح:٤٠٠/٢.

(٨) قال سيبويه في الكتاب:٦٢/٣ ((واعلم أن حروف الجزاء تجزم الأفعال وينجزم الجواب بما قبله)) فسره ابن مالك بأن جواب الشرط مجزوم بفعله، قال في شرح التسهيل:٨١/٤: ((وقد دلَّ الدليل على أن جزم الجواب ليس بالأداة والشرط معاً، ولا بالأداة وحدها، فلم يبق ما يحمل عليه قول سيبويه إلا فعل الشرط وحده))، و=: الإنصاف:٤٩٣/٢، وشرح الرضي على الكافية:٩٢/٤، وائتلاف النصرة:١٢٨.

(٩) سورة الأنفال، الآية:١٩.

(١٠) سورة الإسراء، الآية:٨.

(١١) سورة الشورى، الآية:٢٠.

والسلام: **(مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ القَدْرِ، إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ)**[1]، وإلى الأقسام الأربعة أشار في الألفية بقوله[2]:

وماضِـيَيْنِ أو مُضارعَـيْنِ تُلفِيهِمَا أو مُتخالِفَـيْنِ

إلاَّ أنَّ الشرط إنْ كان ماضياً، والجواب مضارعاً، فيحسن رفع الجواب، وإنْ كان الشرط مضارعاً والجواب كذلك، فرفع المضارع الواقع جواباً قبيح، وإليهما أشار في الألفية بقوله[3]:

وبَعْدَ ماضٍ رفعُك الجَزا حَسَنْ ورفعُه بعد مُضارعٍ وَهَنْ

وقوله: **(اثنا عشر)**: بزيادة (كيفما) على ما للكوفيين، والذي للبصريين أنَّها أحد عشر بإسقاط (كيفما)[4] وهو الذي في الألفية، إذ قال[5]:

واجْزِمْ بإنْ ومَنْ وما ومهما أيٍّ متى أيَّانَ أينَ إذْمَا

{إنْ}: قول الأزهري: **(وهي حرف...الخ)** أما (إنْ) فهي حرف اتفاقاً، وكذلك (إذما) لكنَّها على الأصح، وباقي الأدوات أسماء، وفي الألفية[6]:

..... وحَرفٌ إذْمَا كإنْ وباقي الأدوات اسْمَا

وقوله: **(المضارع لفظاً)**: هذا إنْ كان معرباً، فإنْ كان مبنياً جزمت محله، وقوله: **(والماضي محلاً)**: قال بعض: معنى جزمها لمحل الماضي أنَّه لو قدَّرنا فعلاً معرباً محله لكان مجزوماً معرباً، وإلاَّ فالماضي مبني لفظاً ومحلاً[7]، وبه يجاب عن اعتراض الفيشي السابق[8].

{وما}: هي في الأصل موضوعة لما لا يعقل، ثم ضمَّنت معنى الشرط، وهي في هذه

اثنا عشر جازما، **{و}** هي **{إن}** الشرطية بكسر الهمزة وسكون النون، وهي حرف يجزم المضارع لفظاً والماضي محلاً، ويقلب معنى الماضي إلى الاستقبال عكس لم نحو: إن قام زيد قمت، فإنْ حرف شرط وجزم، وقام فعل الشرط في محل جزم بإنْ، وزيد: فاعل قام، وقمت: جواب الشرط، **{و}** الثاني **{ما}** الشرطية نحو: ﴿**وَمَا تَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللّهُ**﴾[سورة البقرة:١٩٧] فما: اسم شرط جازم، وتفعلوا: فعل الشرط مجزوم بما وعلامة

(١) =: السنن الكبرى للنسائي:٤٠٣/٣، وعمدة القاري:٢٢٦/١.

(٢) باب عوامل الجزم:٤٧.

(٣) الباب نفسه:٤٧.

(٤) =: الأصول:١٩٧/٢، والإنصاف:٥٢٩/٢، وتوضيح المقاصد والمسالك:١٢٧٧/٣.

(٥) باب عوامل الجزم:٤٧.

(٦) باب عوامل الجزم:٤٧، والشطر الأول بتمامه هو: وحيثما أنَّى وحَرفٌ إذْمَا

(٧) قال أبو النجا في حاشيته:٤٦ ((قوله: (في محل جزم) أي في محل لو وقع فيه فعل معرب كان مجزوماً، وما ذكره من أنَّ الجزم لمحل الماضي وحده لا لمحل الجملة هو الصحيح)).

(٨) =: ص:١٢٢، من هذه الأطروحة.

الآية[١] في محل نصب مفعول مقدم بـ(تفعلوا)؛ لأنَّ قاعدة إعراب اسم الشرط غالباً: أنَّ فعل الشرط إنْ كان فعلاً متعدياً غير مشغول بشيء، فاسم الشرط معمول له ـ كما في هذه الآية ـ وإنْ كان فعل الشرط متعدياً مشغولاً بغير ضمير اسم الشرط كالآية الممثل بها لـ(مَنْ) بعدُ، فاسم الشرط في محل رفع مبتدأ وما بعده خبر، وإنْ كان فعل الشرط مشغولاً بضمير عائد على اسم الشرط جاز في اسم الشرط وجهان: كونه في محل رفع مبتدأ وما بعده خبر، وكونه في محل نصب معمول لمحذوف يفسره ما بعده كـ(مهما) **[٤٠: ظ]** في آية: ﴿**وَقَالُواْ مَهْمَا تَأْتِنَا**﴾[٢]، وفي الآية هنا حذف (الواو) مع ما عطفت، والتقدير ـ والله أعلم ـ (وما تفعلوا من خير وشر)، وخصَّ الخير بالذكر لشرفه.

{ومَن}: هي في الأصل موضوعة لمَن يعقل، ثم ضمَّنت معنى الشرط، و(مَنْ) في الآية[٣]: مبتدأ؛ لكون ما بعدها متعدياً اشتغل بالعمل في (سوءاً)، والخبر: (الشرطُ) فقط، على الصحيح، وقيل: (الجوابُ) وقيل: هما معاً[٤].

{ومهما}: هي بمعنى (ما)، وهي اسم على الأصح، بدليل عود الضمير في (به) عليها، وهي في الآية[٥] في محل رفع بالابتداء، بمعنى: (أيَّما شيء تأتنا...الخ)، ويصحُّ كونها في محل نصب مفعول، بمحذوف يفسر من معنى ما بعده، تقديره والله أعلم: أيَّما شيء تحضر تأتنا به،

جزمه حذف النون ويعلمه: جواب الشرط وهو مجزوم أيضاً بما، وعلامة جزمه السكون، **{و}** الثالث **{مَنْ}** الشرطية نحو: ﴿**مَن يَعْمَلْ سُوءاً يُجْزَ بِهِ**﴾[سورة النساء:١٢٣]، فمن: اسم شرط جازم، ويعملْ: فعل الشرط وهو مجزوم بمن، ويجز: جواب الشرط، وهو مجزوم أيضاً بمَن، وعلامة جزمه حذف الألف من آخره، **{و}** الرابع **{مهما}** نحو قوله تعالى: ﴿**مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِن آيَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ**﴾[سورة الأعراف:١٣٢]، فمهما: اسم شرط جازم، وتأتنا: فعل الشرط، وهو مجزوم بمهما، وعلامة جزمه حذف الياء، ونا: مفعول به في محل نصب، وبه: جار ومجرور متعلق بتأتنا، ومن آية: بيان لهما في موضع نصب على الحال من الهاء في به، ولتسحرَ: فعل مضارع منصوب بأنْ مضمرة جوازاً بعد لام كي، والفاعل مستتر فيه وجوباً، ونا: مفعول به، وبها: جار ومجرور متعلق بتسحر، وفما: الفاء رابطة للجواب، وما: نافية، ونحن: اسمها في محل رفع إن قُدِّرت حجازية، ولك: جار ومجرور متعلق بمؤمنين،

(١) أي: الآية:١٩٧ من سورة البقرة الواردة في متن الأزهري، وقد قمنا بتخريجها في موضعها.

(٢) سورة الأعراف، الآية:١٣٢، وقد خرجناها في متن الأزهري أيضاً.

(٣) وهي الآية:١٢٣ من سورة النساء، وقد خرجناها في موضعها في متن الأزهري.

(٤) =: المباحث المرضية المتعلقة بـ (مَن) الشرطية ـ لابن هشام:٤٦، والجدول في إعراب القرآن الكريم ـ محمود بن عبدالرحيم صافي:١٦٤/٥، والمجتبى من مشكل إعراب القرآن ـ للخراط:١٩٨/١.

(٥) أي: في الآية:١٣٢، من سورة الأعراف.

فأيَّما: مفعول بـ(تحضر) قُدِّم لصدارته، وأيَّما تفسير لمهما، وقوله: **(في موضع نصب خبر ما)**: هذا إنْ قدرت (ما) حجازية، فإنْ قدرت (ما) تميمية، فـ(نحن): مبتدأ، وما بعده خبر[(١)].

{وإذما}: قول الأزهري: **(كقول الشاعر[(٢)]:**

وإنَّكَ إذْمَا[تَأْتِ مَا أَنْتَ آمِرٌ بِهِ تُلْفِ مَنْ إِيَّاهُ تَأْمُرُ آتِيَا][(٣)])

البيت من الطويل، وإعرابه: إنَّ: حرف توكيد ونصب، والكاف: اسمها، والجملة من الشرط أو الجواب أو هما معاً: خبرها، وتأت: فعل مضارع فاعله ضمير المخاطب، و(ما) من (ما أنت): موصولة في محل نصب مفعول تأتِ، من الإتيان، وأنت: مبتدأ، وآمر: خبره، والجملة "لا محل لها صلة"[(٤)] (ما)، والعائد: المجرور بالباء، وتلف: مضارع ألفى، متعدٍ إلى اثنين، و(مَن): موصولةٌ، مفعول أول، وتأمر: مضارعُ أمرَ وفاعله ضمير المخاطب، وإياه: مفعول مقدَّم بتأمر، وآتيا: مفعول ثان لـ(تلف)، والجملة لا محل لها صلة (مَن)، والعائد (إياه)[(٥)]، وباقي البيت أعربه الأزهري، وفيه الشاهد.

{وأي}: معناه معنى ما تضاف إليه، فإنْ أضيفت لعاقل كانت لعاقل، وإنْ أضيفت لغير عاقل كانت لغير عاقل، وإنْ أضيفت لظرف الزمان كانت ظرف زمان، وإن أضيفت لظرف المكان كانت ظرف مكان وهكذا، قول الأزهري: **(وما: صلة)**، أي: زائدة، وعبَّر بذلك تأدباً، والتقدير ـ والله أعلم: أيَّ اسمٍ تدعو.

وبمؤمنين في موضع نصب خبر ما، وجملة (فما نحن لك بمؤمنين) في موضع جزم جواب شرط **{و}** الخامس **{إذما}** كقول الشاعر:

وإنك إذما تأت ما أنت آمر * به تلف من إياه تأمر آتيا**

فـ**{إذما}**: حرف الشرط على الأصح، و تأت: فعل الشرط وهو مجزوم بإذما، وعلامة جزمه حذف الياء، وتلف جواب الشرط وهو مجزوم وعلامة جزمه حذف الياء أيضاً، **{و}** السادس **{أيُّ}** نحو قوله تعالى: (أيا ما تدعوا فله الأسماء الحسنى)، فأياً: اسم شرط جازم منصوب بتدعوا، وما: صلة، وتدعوا: فعل الشرط مجزوم بـ: أيا، وعلامة جزمه حذف النون، وفله: الفاء رابطة للجواب، وله جار ومجرور خبر مقدم، والأسماء مبتدأ مؤخر،

(١) (ما) الحجازية: هي المشبهة بـ(ليس) والعاملة عملها، أما التميمية: فهي المهملة وما بعدها يعرب مبتدأ وخبراً، =: الكتاب:٣١٦/٢، والجنى الداني:٣٢٩.

(٢) مجهول القائل، وهو من شواهد: اللمحة في شرح الملحة:٨٧٩/٢، وشرح قطر الندى:٨٩، وشرح ابن عقيل:٢٩/٤.

(٣) [...] تكملة البيت من متن الأزهري.

(٤) في (ب، ج): لا محل لها <من الإعراب> صلة.

(٥) في (ب، ج): والعائد <ضمير> إياه.

{ومتى}: هي ظرف لزمان عام، فإنْ ضمَّنت معنى الشرط عملت، فلا تعمل الاستفهامية نحو: (متى نصرُ الله)، قول الأزهري: (**نحو قوله**[1]:

أنا ابنُ جَلَا [وطَلَّاعُ الثَّنَايَا مَتَى أضَعِ العِمَامَةَ تَعْرِفُونِي][2])

البيت من الوافر، وأنا: مبتدأ، وابنُ: خبره، وجلا: مضاف إليه ما قبله عَلَمٌ منقول من الفعل والفاعل المقدَّر، فيكون محكياً، ولا يصحُّ أن يكون معرباً ممنوعاً من الصرف للعلمية ووزن الفعل؛ لأنَّ هذا الوزن غير خاصٍ بالفعل، ولا غالبٍ فيه، ومن شرط ما يمنع من الصرف إذا كان على وزن الفعل أن يكون الوزن خاصاً بالفعل أو غالباً فيه، كما مرَّ، ويصحُّ أنْ يكون (جلا) غير علم، بل باقٍ على فعليته، فهو فعل ماضٍ، وفاعله ضمير عائد على موصوف محذوف، ومفعول (جلا) محذوف أيضاً، والتقدير: أنا ابن رجل جلا الأمور وكشفها وعرفها، و(طَلّاع): مبالغة في طالعَ، يصحُّ جرّه عطفاً على محل (جلا) على الوجه الأول، ويصحُّ أنْ **[٤١: و]** يكون بالرفع، فيكونُ معطوفاً على (ابن)، و(الثنايا): جمع ثنية وهي العقبة الصعبة، و(متى): في محل نصب مفعول مقدم بـ(أضع)، ومعنى أضع: أجعل، وباقي البيت أعربه الأزهري، والعمامة، المراد بها: البيضة من حديد، تجعل على الرأس في الحرب[3]، "والمعنى: في الوقت"[4] الذي "أجعل العمامة"[5] على راسي في الحرب تعرف شجاعتي وصحة ما ادعيته؛ لأنَّ الولد تابعٌ لأبيه غالباً، ويحتمل أنْ يكون المعنى: متى تزل العمامة عن رأسي بالموت، تعرف

والحسنى: نعت للأسماء، وجملة: (فله الأسماء الحسنى) في موضع جزم جواب شرط، **{و}** السابع **{متى}** نحو قوله:

أنا ابنُ جلا وطلاع الثنايا * متى أضع العمامة تعرفوني**

فمتى: اسم شرط جازم، وأضع: فعل الشرط وهو مجزوم بمتى، وعلامة جزمه السكون، وحرك بالكسرة لالتقاء الساكنين، والعمامة: مفعول به، وتعرفوني: جواب الشرط، وهو مجزوم وعلامة جزمه حذف نون الرفع منه، والأصل تعرفونني بنونين: الأولى نون الرفع، والثانية نون الوقاية،

(١) البيت لسحيم بن وثيل اليربوعي، وهو من شواهد الكتاب:٢٠٧/٣، والأصمعيات:١٧، والأغاني:١٤٩/١٣، والمفصل: ١٥٤، وشرح الكافية الشافية:١٤٦٧/٣، وتوضيح المقاصد والمسالك:١٢١٣/٣، وخزانة الأدب:٢٥٥/١.

(٢) [...] تكملة البيت من متن الأزهري.

(٣) =: الصحاح:١٩٩٢/٥، واللسان:١٥٢/١٤.

(٤) في (ب، ج): والمعنى <إني> في الوقت.

(٥) في (ب، ج): أجعل <فيه> العمامة.

فضائلي، فيكون كقول ابن رشد[١]: ((عند الممات تظهر التركات))[٢].

{وأيَّان}: قول الأزهري **(بفتح الهمزة)**: وكسرها لغةُ بعض العرب[٣]، وهي ظرف زمان ضمَّن معنى الشرط، مبنية على الفتح، وناصبها ما بعدها، **(قوله**[٤]:

..... **فأيَّانَ [ما تَعْدِلْ بهِ الرِّيحُ يَنْزِلِ]**[٥])

هذا شطر بيت من الطويل، وما: زائدة للوزن، وينزل: مجزوم وعلامة جزمه السكون في آخره[٦]، منع منه اشتغال المحل بحركة القافية.

{وأين}: ظرف مكان ضمَّن معنى الشرط، وهي في الآية[٧] خبر مقدم عن (تكونوا)، والواو: اسمها، ولا حاجة لكلام بعض هنا[٨].

{و} الثامن **{أيان}** بفتح الهمزة نحو قوله:

فأيَّانَ ما تَعْدِلْ بهِ الرِّيحُ يَنْزِلِ.

فأيان: اسم شرط جازم، وما: زائدة، وتعدل: فعل الشرط وهو مجزوم وعلامة جزمه السكون، وتنزل: جواب الشرط وهو مجزوم وعلامة جزمه سكون آخره وكسره عارض، **{و}** التاسع **{أين}** نحو: ﴿**أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِككُّمُ**

(١) هو أبو الوليد، محمد بن أحمد بن محمد بن رشد، قاضي الجماعة بقرطبة ومن أعيان المالكية، وهو جد ابن رشد الفيلسوف، وله تآليف منها: البيان والتحصيل في الفقه، (ت:٥٢٠هـ)، = ترجمته في: بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس ـ لأبي جعفر الضبي:٥١، وسير أعلام النبلاء:٣٥٨/١٤، وتاريخ قضاة الأندلس ـ للنباهي:٩٩، والأعلام:٣١٦/٥، ومعجم المؤلفين:٢٢٨/٨.

(٢) لم نطَّلع على قوله في المصادر التي وصلت إلينا، لكنّ أبا عبدالله التاودي كان قد ذكر في كتابه: حلى المعاصم لبنت فكر ابن عاصم، اللوحة٣٩/ظ: أن القاضي ابن العربي المتوفى بفاس سنة (٥٤٣هـ) قال لابن رشد في شأن كتابه (البيان والتحصيل): ما حصّلتَ ولا بيَّنتَ، فقال ابن رشد: عند الممات تظهر التركات.

(٣) قَالَ الْفَرَّاءُ في معاني القرآن:٩٩/٢ ((وقرأ أَبو عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمي: ﴿إيّانَ يُبْعَثون﴾، بِكَسْرِ أَلف (إيَّان)، وَهِيَ لُغَةٌ لسُلَيم))، و=: مختار الصحاح:٢٧، وتوضيح المقاصد والمسالك:١٢٧٦/٣، ولسان العرب:٤٥/١٣، وهمع الهوامع:٥٤٦/٢،

(٤) مجهول القائل، وصدره: إذا النَّعْجَةُ الأَدْماءُ باتت بِقَفْرَةٍ

وهو من شواهد: شرح قطر الندى:٨٨، وهمع الهوامع:٥٦٥/٢، وجامع الدروس العربية:١٨٨/٢، وفتح رب البرية:٢٩٥، والتحفة السنية ـ لمحمد محيي الدين عبد الحميد:٦٣.

(٥) [...] تكملة الشطر من متن الأزهري للإيضاح.

(٦) في (ب، ج): السكون <المقدر> في آخره.

(٧) أي الآية:٧٨ من سورة النساء، الواردة في متن الأزهري، وقد قمنا بتخريجها في موضعها.

(٨) ذكر أبو النجا في حاشيته:٤٧، أنَّ (تكونوا) تامة، وقد عدّها بعض مَن شرح الأزهرية ناقصة، قال: ((وهو لايظهر لضياع المعنى؛ لأنَّ المعنى حينئذ: أينما تكونوا مدركاً لكم الموت، وهو خال من الجواب، فليتأمل)).

{وأنى}: ظرف مكان ضمَّن معنى الشرط، قول الأزهري: **(نحو قوله**[١]**:**

فأصبحتَ أنَّى [تأتِها تَسْتَجِرْ بِهَا تَجِدْ حَطَباً جَزْلاً و ناراً تأجَّجا][٢]**)**

البيت من الطويل، وأصبح: من أخوات كان، والتاء المفتوحة: اسمها، وأنَّى: ظرف مكان خبرها، وتجد: مضارع (وجدَ)، بمعنى: أصاب، متعد لمفعول واحد، وحطباً: مفعوله، وجزلاً غليظاً: نعت لخطب، وتأجّجا: مضارع، وفاعله ضمير عائد على النار، والجملة صفة نار، أي: تتوقد، وأصله: تتأججن بتاءين ونون التوكيد الخفيفة، حذفت إحدى التاءين عملاً بقوله[٣]:

وَمَا بِتَاءَيْن ابْتُدِي.....

وأبدلت نون التوكيد في الوقف ألفاً؛ لقول الألفية[٤]:

وَأَبْدِلَنْهَا بَعْدَ فَتْحٍ أَلِفَا وَقْفًا.....

فهو مبني لمباشرة نون التوكيد، وقيل: تأججا ماض، لا حذف فيه، والألف للتثنية عائد على الحطب والنار، وقيل: الألف للإطلاق، والفاعل ضمير يعود على النار، والأصل: تأججت فحذفت تاء التأنيث ضرورة.

الْمَوْتُ﴾[سورة النساء:٧٨]، فأين: اسم شرط جازم، وما: صلة، وتكونوا: فعل الشرط وهو مجزوم وعلامة جزمه حذف النون، ويدرككم: جواب الشرط وهو مجزوم وعلامة جزمه سكون الكاف الأولى، والكاف الثانية في محل نصب على المفعولية، والميم: علامة الجمع، والموت: مرفوع على الفاعلية، **{و}** العاشر: **{أنَّى}** بفتح الهمزة والنون المشددة نحو قوله:

فأصبحت أنَّى تأتها تستجر بها تجد حطباً جزلاً و ناراً تأجَّجا

فأنى: اسم شرط جازم، وتأتها: فعل الشرط، وهو مجزوم وعلامة جزمه حذف الياء، وتستجر: بدل منه، وتجد: جواب الشرط وهو مجزوم وعلامة جزمه السكون،

(١) البيت للبيد بن ربيعة في ديوانه:٤٣، ورواية الديوان تختلف عما في شرح الأزهري، وهي:

فأصْبَحْتَ أنَّى تأتِها تَبْتَئِسْ بِها كلا مَرْكَبَيْها تحتَ رِجليكَ شاجِرُ

وبرواية الديوان استشهد سيبويه في الكتاب:٥٨/٣، والمقتضب:٤٨/٢، وشرح أبيات سيبويه:٥٦/٢، والمفصل:٢١٨، وشرح الكافية الشافية:١٥٨٢/٣، وشرح الرضي على الكافية:٢٠٤/٣، واللمحة في شرح الملحة:٨٧٧/٢، وخزانة الأدب:٩١/٧، وفتح رب البرية:٢٩٤، وبرواية الأزهري استشهد ابن هشام في شرح قطر الندى:٩٠.

(٢) [...] تكملة البيت من متن الأزهري.

(٣) أي بقول ابن مالك في الألفية، باب الإدغام:٦٦، والبيت بتمامه:

وَمَا بِتَاءَيْنِ ابْتُدِي قَدْ يُقْتَصَرْ فِيهِ عَلَى تَا كَتَبَيَّنُ الْعِبَرْ

(٤) باب نوني التوكيد:٤٤، والشطر الثاني بتمامه هو: وَقْفًا كما تَقُولُ في قِفَن قِفَا

{وحيثما}: ظرف مكان ضمن معنى الشرط، قول الأزهري: **(نحو قوله**[١]**:**

حَيْثُمَا تَسْتَقِمْ [يُقَدِّرْ لَكَ اللَّـ ـهُ نَجَاحًا فِي غَابِرِ الأَزْمَانِ][٢]**)**

البيت من الخفيف، ونجاحاً: مفعول (يقدر)، وغابر[٣]: من إضافة/الصفة/[٤] للموصوف، أي: في الزمان الغابر، والنجاح: الظفر بالمقصود، والغابر: بالغين المعجمة، يطلق على المستقبل، وهو المراد هنا، ويطلق على الماضي أيضاً[٥].

{وكيفما}: "على"[٦] ما للكوفيين من أنَّها جازمة، وهي موضوعة للدلالة على الحال، ثم ضمَّنت معنى الشرط، وقال البصريون: لا تعمل؛ لمخالفتها لأدوات الشرط، ولوجوب موافقة جوابها لشرطها في المعنى كمثال الأزهري، فلا يجوز كيفما تجلسْ أذهبْ[٧].

{وإذا في الشعر}: معطوف على (ثمانية عشر)؛ لأنَّ الثمانية عشر تمَّت بدونها، أو معمول لمحذوف تقديره: وأزيدك على الثمانية عشر: إذا في الشعر، وخرج بالشعرِ: النثرُ؛ فإنَّها لا تعمل فيه، والفرق بينها وبين سائر الأدوات حتى عمل سائرها دونها[٨] أنَّ إذا **[٤١: ظ]** تفيد

{و} الحادي عشر **{حيثما}** نحو قوله:

حيثما تستقم يقدر لك اللَّ ـه نجاحاً في غابر الأزمان

فحيثما: اسم شرط جازم، وتستقم فعل الشرط وهو مجزوم وعلامة جزمه السكون، ويقدر جواب الشرط وهو مجزوم وعلامة جزمه السكون أيضا **{و}** الثاني عشر **{كيفما}** نحو: كيفما تجلس أجلس، فكيفما: اسم شرط جازم، وتجلس فعل الشرط وهو مجزوم وعلامة جزمه السكون، وأجلس جواب الشرط وهو مجزوم وعلامة جزمه السكون أيضا، ويوجد في بعض النسخ **{وإذا في الشعر خاصة}** زيادة على الثمانية عشر،

(١) مجهول القائل، وهو من شواهد: اللمحة في شرح الملحة:٨٧٨/٢، وشرح شذور الذهب لابن هشام:٤٣٧، وشرح قطر الندى:٨٩، ومغني اللبيب:١٧٨، والتصريح:٣٩٩/٢، والمطالع السعيدة:١٠٨/٢، وخزانة الأدب:٢٠/٧.

(٢) [...] تكملة البيت من متن الأزهري للإيضاح.

(٣) في (ب، ج): وغابر <الأزمان>.

(٤) /.../ من استدراك الناسخ على المتن.

(٥) =: المصطلح الصرفي في العين والكتاب ودقائق التصريف ـ دراسة موازنة ـ علي جميل عباس السامرائي، أطروحة دكتوراه، جامعة الموصل، كلية الآداب، بإشراف: أ.د. عبد الوهاب محمد علي العدواني:٣٣٠ـ٣٣٣، وإعراب ثلاثين سورة وآية الكرسي من القرآن:٩٣.

(٦) في (ب، ج): <أي> على.

(٧) =: الإنصاف:٥٦٩/٢، وائتلاف النصرة:١٥٦.

(٨) في (ب، ج): سائرها <في النثر> دونها.

التحقيق دائماً، وغيرها من الأدوات الجازمة لا تكون إلاَّ فيما يحتمل الوقوع وعدمه[١]، قول الأزهري: **(نحو قوله[٢]:**

اسْتَغْنِ مَا [أَغْنَاكَ رَبُّكَ بِالْغِنَى وَإِذَا تُصِبْكَ خَصَاصَةٌ فَتَجَمَّلِ][٣])

البيت من الكامل، واستغن: أمر من استغنى مبني على حذف الياء، وما: ظرفية مصدرية، وربك: فاعل بأغنى، وخصاصة: فاعل تصبك، والخصاصة: الفقر والحاجة، فتجمَّل: روي بالجيم، أمرٌ من تجمّلَ، أي: أظْهِرِ الجمالَ، ولا تشتكِ لمخلوق "بربك"[٤]، أو كُلِ "الجَمَل"[٥]، +بفتحتين+[٦]، وهو الشحم المذاب[٧]، وأظهر أنك تأكل كل إدام، وروي: فتحمَّلِ ـ بحاء مهملة ـ أمرٌ من تحمَّلَ، أي: تكلف المشاق العظيمة بالصبر ﴿**فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْراً*إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْراً**﴾[٨]، وعلى كل فهو /أمرٌ/[٩] مبنيٌّ على السكون المقدَّر المانع من ظهوره اشتغال المحل بحركة القافية، وهي الكسرة، والمعنى: استغن مدة إغناء الله لك، وإذا ابتلاك بالفقر فاصبر، وقوله: **(كقول عائشة...الخ)**: بنت أبي بكر الصديق زوج النبي صلى الله عليه وسلم، قالت ذلك

نحو قوله: **واستغن ما أغناك ربك بالغنى وإذا تصبك خصاصة فتجمل**

فإذا: اسم شرط جازم، وتصبك: فعل الشرط وهو مجزوم وعلامة جزمه السكون، وخصاصة: فاعل، وتجمل: فعل أمر وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره: أنت، وهو وفاعله جملة فعلية في موضع جزم على أنها جواب الشرط، وقُرِنَ بالفاء المفيدة للربط؛ لأنه فعل طلب، وإنما عملت إذا ـ وإن كانت شرطاً غير جازم ـ حملاً على متى، كما أهملت متى حملاً عليها، كقول عائشة:

(١) =: الجنى الداني:٣٦٧، ومغني اللبيب:١٢٨.

(٢) البيت لعبد قيس بن خفاف، وروي بالجيم والحاء من (فتجمل) ورواية الحاء من شواهد: شرح الكافية الشافية:١٥٨٤/٣، ومغني اللبيب:١٣١، وهمع الهوامع:١٨٠/٢، وجواهر الأدب في أدبيات وإنشاء لغة العرب ـ لأحمد بن إبراهيم الهاشمي:٤٤٤/٢، رواية الجيم من شواهد: اللمحة في شرح الملحة:٨٨٠/٢، وخزانة الأدب:٢٤٣/٤، وجامع الدروس العربية:١٩٠/٢.

(٣) [...] تكملة البيت من متن الأزهري للإيضاح.

(٤) في (ب، ج): "ربك".

(٥) في (ب، ج): "الجميل".

(٦) +...+ ليس في (ب، ج).

(٧) قال الجوهري في الصحاح:١٦٦٢/٤ ((وجَمَّلَهُ، أي: زَيَّنَهُ، والتَجَمُّلُ: تَكلُّفُ الجَميلِ، وتَجَمَّلَ، أي أكل الجَمِيلَ، وهو الشحم المذاب، قالت امرأة لا بنتها: تجملي وتعففي، أي: كلي الشحم واشربي العُفافَةَ، وهي ما بقي في الضرع من اللبن)).

(٨) سورة الشرح، الآية:٥ـ٦.

(٩) /.../ من استدراك الناسخ على المتن.

لمَّا اشتدَّ وجَعُ النبي صلى الله عليه وسلم، ولم يقدر على الصلاة بالناس فقال: **(مُرُوا أَبَا بَكْرٍ فليُصَلِّ بِالنَّاسِ)**[1]، فقالت ابنته: إنَّ أبا بكر...إلخ، وقالت ذلك خوفاً أن يتكلم الناسُ في أبيها، ومعنى أسيف: رقيق القلب، والشاهد في وقوع (يقوم) مرفوعاً بضمة ظاهرة بعد (متى)، ويُسمع: بضم الياء من (أسمعَ)، وفاعله عائد على أبي بكر، ومفعوله الأول: الناس، والثاني: محذوف، تقديره: صوته أو قراءته، ويحتمل أن يكون (يَسمَع) بفتح الياء والميم، من سَمِعَ، فيكون الناس بالرفع فاعل، ومفعوله محذوف، أي: صوته.

والله أعلم .

رضي الله تعالى عنها: (**إنَّ أبا بكر رجلٌ أسيف، وإنَّه متى يقومُ مقامَكَ لا يُسمعُ الناسَ**) رواه ابن الجوزي في جامع المسانيد كما قال ابن مالك.

(١) الجمع بين الصحيحين ـ لمحمد بن فتوح الأزدي:٢٩٨/١، وعمدة القاري:١٨٦/٥.

{باب مرفوعات الأسماء}

لما فرغ من الأفعال وأقسامها شرع في الأسماء وأقسامها الثلاثة: المرفوعات والمنصوبات والمخفوضات، وقدم المرفوعات؛ لأنَّها عُمَدٌ، ومعنى كونها "عُمَداً"(١): أنَّه لا يمكن خُلُوُّ كلامٍ من مرفوع(٢)، وأتى بعدها بالمنصوبات؛ لأنَّ المجرورات منصوبة المحل، فهي دون المنصوبات لفظاً، وإضافة مرفوعات إلى الأسماء من إضافة الصفة للموصوف، أي: الأسماء المرفوعات، أو الإضافة للبيان، وتقديرها: "مرفوعاتٌ"(٣) التي هي الأسماءُ، أو الإضافة على معنى (مِن) أي: مِن الأسماء، وعلى كلٍّ، فقد احترز "من"(٤) مرفوعات الأفعال [(فإنَّها)](٥) قد تقدمت في قوله: وهو مرفوع أبداً...الخ، وجمع مرفوعات هنا، ومنصوبات ومخفوضات، فيما يأتي، بالألف والتاء مع أنَّ مفردها مذكر، وهو: مرفوع ومنصوب ومخفوض، على الحق؛ لأنَّ هذه الثلاثة صفة ما لا يعقل، وهو لفظٌ، وصفة ما لا يعقل يجوز فيها ذلك بقياس، قال تعالى: ﴿**الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ**﴾(٦) جمع معلوم، صفة لمذكر غير عاقل، وهو أشهُر، جمع شهر، قاله ابن هشام(٧).

{الفاعل}: قدمه بناءً على أنَّه أصلُ المرفوعات، وقيل: المبتدأ هو الأصل، ووجه الأول: بأن عامله لفظي، وعامل **[٤٢: و]** المبتدأ معنوي، وما كان عامله لفظياً أقوى، ووجه الثاني: بأنَّ "ابتدائيته"(٨) ثابتة، تقدَّمَ أو تأخَّرَ، والفاعل ـ إنْ تقدَّم ـ بطل كونه فاعلاً اصطلاحاً، ولمَّا رأى بعضهم أنَّ حجَّة كلٍّ من القولين قويَّة، قال: كلٌّ منهما أصلٌ(٩)، وإلى الأقوال الثلاثة أشار

{باب مرفوعات الأسماء} خاصة **{المرفوعات}** من الأسماء **{سبعة وهي: الفاعل}** نحو: قام زيد **{و}** الثاني: **{المفعول الذي لم يسم فاعله}**، نحو: ضُرِبَ زيد، بضم الضاد وكسر الراء،

(١) في (آ) "عمدة" والتصويب من (ب، ج).

(٢) العمدة: هو الجزء الأساسي من الجملة، الذي لا يمكن الاستغناء عنه، كالمبتدأ والخبر والفاعل. =: الحدود النحوية:٢٣١.

(٣) في (ب، ج): "المرفوعات"

(٤) في (ب، ج): "عن"

(٥) [(...)] زيادة واجبة من (ب، ج)

(٦) سورة البقرة، الآية:١٩٧.

(٧) =: شرح اللمحة البدرية:٣٧٧/١.

(٨) "ابتدائية المبتدأ".

(٩) اختلف العلماء في أصل المرفوعات، فقيل: الفاعل هو الأصل، وهو قول الخليل، وقيل: المبتدأ، وهو منسوب لسيبويه، وقيل: كلاهما أصل، واختاره الرضي، =: الكتاب:٢٧٨/١، والأصول في النحو:١٩/١، وشرح الرضي على الكافية:٧٠/١، والمطالع السعيدة في شرح الفريدة:٢٥٢/١ وهمع الهوامع:٩٣/١.

السيوطي[١] في الفريدة، بقوله[٢]:

واختلفوا فيما لَهُ التأصُّلُ في الرَّفْعِ هل مُبتَدأٌ أو فاعِلُ
وَوَجْـهُ كُلٍّ لاتجاهٍ يَجْلُـو مِن ثَمَّ قالَ البَعضُ كُلٌّ أصْلُ

وأتى بعده بنائبه؛ لأنَّه عِوَضٌ منه، ثمَّ بالمبتدأ؛ لأنَّه فاعل معنى، ثم بالخبر؛ لاحتياج المبتدأ إليه غالباً، ثم اسم كان؛ لأنَّه مبتدأ في الأصل، ثم خبر إنَّ؛ لأنَّ أصله خبر المبتدأ، وأخر التوابع؛ لأنَّها لا تكون إلاَّ بعد المتبوع.

{وهو} أي: التابع، لا بقيد كونه تابع المرفوع.

{أربعة أشياء} بجعل عطف البيان داخلاً في البدل بناءً على قول الرضي[٣]: إنَّ عطف البيان، وبدل الكل من الكل مترادفان دائماً، ومذهب الجمهور أنَّهما مترادفان إلاَّ في موضعين[٤]، وهذا الأخير هو المشار إليه بقول الألفية[٥]:

وَصَالِحَــاً لِبَدَلِيَّــةٍ يُـرَى فِي غَيْرِ نَحْوِ يَا غُلاَمُ يعْمُرَا
وَنَحْوِ بِشْرٍ تَابِعِ البَكْرِيِّ وَلَيْسَ أَنْ يُبْدَلَ بِالمَـرْضِـيِّ

ودليل حصر التوابع، فيما ذكر، أنَّ التابع لا يخلو إمَّا أن يكون بحروف مخصوصة أم لا، الأول: عطف النسق، والثاني: إمَّا أن يكون بألفاظ مخصوصة أم لا، الأول التوكيد، والثاني إمَّا أن يكون مقصوداً بالحكم أم لا، الأول البدل، والثاني: إمَّا أن يكون مشتقاً أم لا، الأول النعت،

{و} الثالث والرابع: **{المبتدأ وخبره}** نحو: زيد قائم **{و}** الخامس **{اسم كان}** واسم **{أخواتها}** نحو: كان زيد قائماً، **{و}** السادس: **{خبر إنَّ و}** خبر **{أخواتها}** نحو: إن زيداً قائمٌ، **{و}** السابع: **{التابع}** للمرفوع. **{وهو أربعة أشياء}** أولها: **{النعت}** نحو: جاء زيد الكاتب **{و}** ثانيها: **{العطف}** نحو: جاء زيد وعمرو **{و}** ثالثها: **{التوكيد}** نحو: جاء زيد نفسه، **{و}** رابعها: **{البدل}** نحو: جاء زيد أخوك.

(١) هو جلال الدين، عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد بن سابق الدين الخضيري السيوطي، إمام حافظ مؤرخ أديب، توفي سنة (٩١١هـ)، = ترجمته في: النور السافر عن أخبار القرن العاشر ـ للعيدروس:٥١، والأعلام:٣٠١/٣، وجلال الدين السيوطي، عصره وحياته وآثاره ـ طاهر سليمان حمودة:٩١.

(٢) ١٣ـ١٤، و=: المطالع السعيدة في شرح الفريدة:٢٥٢/١.

(٣) هو نجم الدين، محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي، توفي سنة (٦٨٦هـ)، = ترجمته في: بغية الوعاة:٥٦٧/١، وشذرات الذهب:٣٩٤/٥، والاعلام:٨٦/٦، و=: رأيه في شرح الكافية:٣٧٩/٢، إذ قال: ((وأنا إلى الآن لم يظهر لي فرقٌ جليٌّ بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان، بل ما أرى عطف البيان إلاَّ البدل)).

(٤) =: توضيح المقاصد والمسالك:٩٩٠/٢، وشرح الأشموني:٣٥٧/٢، والتصريح بمضمون التوضيح:١٥١/٢، وحاشية الصبان:١٢٧/٣.

(٥) باب العطف:٣٧.

والثاني عطف البيان[1]، قول الأزهري: **(على هذا الترتيب)**: بأن قدَّم المصنفُ الفاعل، ثم المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله، وهكذا، ثم إنَّ المصنف رتَّب التوابع على حسب ما ظهر له، وإلاَّ فإنْ اجتمعت التوابع في تركيب، فيجب تقديم النعت، ثم عطف البيان، ثم التوكيد، ثم البدل، ثم عطف النسق، والمثال الجامع لها على ترتيبها: (جاء الرجلُ العاقلُ أبو بكر نفسُه أخوك وعمرو)[2]، ولم يرتبها أيضاً في الألفية، لا في الأبواب، ولا في قوله[3]:

..... **نَعْتٌ وَتَوْكِيدٌ وَعَطْفٌ وَبَدَلْ**

وقوله: **(مقدِّماً...الخ)**: الأولى أنَّه بكسر الدال، اسم فاعل، حالٌ من المصنف المعلوم، ويكون قوله: (الأولَ) ـ بالنصب ـ مفعوله، وهذا الكلام مُستَغنى بما قبله.

+والله اعلم+[4].

وسيأتي تفصيلها في أبواب متفرقة على الأثر على هذا الترتيب بعينه، مقدماً الأول فالأول.

(١) =: شرح شذور الذهب للجوجري:٢/٧٥٨، والتصريح:٢/١٠٧.

(٢) =: شرح اللمحة البدرية:٢/٢٧٥، وشرح الأشموني:١/١٨٩، والمطالع السعيدة في شرح الفريدة:٢/٢٠٩.

(٣) باب العطف:٣٥، وصدر البيت: يَتْبَعُ فِي الإِعْرَابِ الاَسْمَاءَ الأُوَلْ

(٤) ما بين +...+ ليس في (ب، ج).

{باب الفاعل}

قول الأزهري: **(رَسَمَه ببعض...الخ)** الرَّسم: هو التعريف بالأمر الخارج عن الماهية[١]، ولاشك أنَّ كونه مرفوعاً خارج عن الماهية، لا يُقال الرفع ليس خاصة للفاعل، لأنَّه يشمل جميع المرفوعات، وكذلك تقديم الفعل عليه؛ لأنَّه يشمل اسم كان؛ لأنَّا نقول: الخاصَّة عندهم قسمان: ما يختص بالشيء، ولا يكون لغيره كالضاحك للإنسان[٢]، وما يختص بالشيء لخروج بعض الأشياء دون بعض كالماشي **[٤٢: ظ]** للإنسان، فالمشي لا يختص +به+[٣]، لكنه يخرج به ما لا يمشي[٤]، وهذا الثاني هو المراد هنا، فتكون الخاصة التي هي: الرفع والتقديم، إضافية؛ لخروج شيء دون شيء، والتعريف بالخاصة الإضافية صوبه السيد[٥]، وبه يسقط اعتراض من اعترض على الأزهري في قوله: (خواصّه)، ولو أراد المصنف حده بالذاتيات لقال اسم، أو ما في تأويله أسند إليه فعل، أو ما في تأويله على طريقة فعل أو فاعل[٦]،

{هو الاسم}: أطلق فيه فيشمل الاسم الصريح نحو: "زيد"[٧]، والمؤول نحو قوله تعالى: ﴿**أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ**﴾[٨]، ﴿**أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنزَلْنَا**﴾[٩]، فيؤول أن تخشع بـ(خشوع)،

{باب الفاعل} رسَمَه ببعض خواصّه تقريباً على المبتدئ فقال: **{الفاعل هو الاسم**

(١) الحدُّ إمَّا حقيقي، وإمَّا لفظي، وإمَّا رسمي، ((فالحدُّ الرسمي: هو اللفظ الشارح للشيء بتعديد أوصافه الذاتية واللازمة بحيث يطَّرد وينعكس كقوله في حد الخمر: مائع يقذف بالزبد))، روضة الناظر وجنة المناظر ـ لابن قُدامة المقدسي:٦، و=: حاشية أبي النجا على شرح الأزهري للآجرومية:٥٢.

(٢) هذا هو القسم الأول من قسمي الخاصة، ويسمى بالخاصة المطلقة، =: الإشارات والتنبيهات ـ لأبي علي بن سينا:٣٩٨، وحواشي الشرواني على تحفة المحتاج بشرح المنهاج ـ لعبدالحميد الشرواني:٣/٥، وحاشية أبي النجا:٥٣، وجامع العلوم في اصطلاحات الفنون:١٢٦/١.

(٣) +...+ ليس في (ب، ج).

(٤) وهذا هو القسم الثاني من قسمي الخاصة، ويسمى بالخاصة الإضافية، =: الإشارات والتنبيهات:٣٩٨، وحواشي الشرواني على تحفة المحتاج بشرح المنهاج:٣/٥، وحاشية أبي النجا:٥٣، وجامع العلوم في اصطلاحات الفنون:١٢٦/١.

(٥) أي: السيد الشريف الجرجاني؛ قال أبو النجا في حاشيته على الأزهري:٤٨: ((والخاصة الإضافية هي المرادة هنا؛ لأن ما ذكره من كونه مذكوراً قبله فعله يخص الفاعل بالنسبة إلى بعض أغياره كالمبتدأ دون بعض كاسم كان وأخواتها، والتعريف بالخاصة الإضافية كاف كما صوّبه السيد))، و=: تعليق الدرة الشنوانية، اللوحة:٧٠/و.

(٦) =: شرح اللمحة البدرية:٣٨٢/١.

(٧) في (ب، ج): قام زيد.

(٨) سورة الحديد، الآية:١٦.

(٩) سورة العنكبوت، الآية:٥١.

و+أنَّا+[1] أنزلنا بـ(إنزالنا).

{المرفوع}: "لفظاً"[2] أو تقديراً أو محلاً، مثال الأول: قام زيد، ومثال الثاني: قام الفتى والقاضي وغلامي، ومن المقدَّر: الفاعل المجرور في اللفظ بـ(مِن) الزائدة، كقوله تعالى: ﴿**مَا جَاءنَا مِن بَشِيرٍ**﴾[3]، وبالباء الزائدة نحو: ﴿**وَكَفَى بِاللّهِ شَهِيداً**﴾[4]، فـ(بشير) ولفظ (الله) كلاهما مجرور لفظاً، وفي التقدير: هما فاعلان مرفوعان "بضمة في آخرهما"[5] "المانع اشتغال"[6] المحل بحركة حرف الزائد وهو (مِن) في الأولى، والباء في الثانية، ومثال المحلّي ـ وهو ما إذا كان الفاعل مبنياً كما إذا كان اسم إشارة أو موصولاً ـ نحو: هذا، وجاء الذي جاريته ذاهبة، ورفع الفاعل للفرق بينه وبين المفعول، وخصَّ الفاعل بالرفع؛ لأنَّ الرفع أولٌ؛ لأنَّه عمدةٌ، والفاعل أولٌ؛ لأنَّ رتبته سابقة على رتبة المفعول، فأعطى الأولَ للأول، وقد ينصب الفاعل، ويرفع المفعول لفظاً كقولك: خرق الثوبُ المسمارَ، وكسر الزجاجُ الحجرَ، من باب القلب، وأبهم المصنف رافعه؛ ليكون كلامه جارياً على الأقوال في رافعه، فقال هشام[7]: الإسناد، وقال خلف[8]: كونه فاعلاً في المعنى، والصواب: أنَّ رافعه الفعلُ، وما أشبهه من اسم الفعل واسم الفاعل، وأمثلة المبالغة، والصفة المشبهة، واسم التفضيل، والمصدر واسمه، والظرف، والجار والمجرور المعتمدين[9]،

المرفوع}

(١) ما بين +...+ ليس في (ب، ج).

(٢) في (ب، ج): <أي>: لفظاً.

(٣) سورة المائدة، الآية:١٩.

(٤) سورة النساء، الآية:٧٩.

(٥) في (ب، ج): بضمة <مقدرة> في آخرهما.

(٦) في (ب، ج): المانع <من ظهورها> اشتغال.

(٧) هو أبو عبد الله، هشام بن معاوية الضرير، النحوي الكوفي، أحد أعيان أصحاب الكسائي، له من التصانيف: كتاب مختصر النحو، والحدود، والقياس، توفي سنة (٢٠٩هـ)، = ترجمته في: نزهة الألبّاء في طبقات الادباء:١٢٩، وإنباه الرواة على أنباه النحاة:٣٨/٢، وبغية الوعاة:٣٢٨/٢، و= رأيه في: ارتشاف الضرب:١٣٢٠/٣، وهمع الهوامع:٥١٠/١.

(٨) خلف الأحمر: هو خلف بن حسان ويكنى أبا محمد وأبا محرز، كان مولى لبني بردة بن موسى الأشعري، وكان أعلم الناس بالشعر، أخذ عنه عيسى بن عمر وأبو عمرو بن العلاء، مات سنة (١٨٠هـ)، له مقدمة في النحو، = ترجمته في: الشعر والشعراء ـ لابن قتيبة:٧٦٣، مراتب النحويين:٢٦، والأمالي:١٥٦/١، وأخبار النحويين البصريين:٤٠، ومعجم الأدباء:٦٦/١١، و=: رأيه في: شرح التسهيل لابن مالك:١٠٧/٢، وشرح الرضي على الكافية:٢٠٤/١، وارتشاف الضرب:١٣٢٠/٣، والتصريح:٣٩٥/١.

(٩) أي: المعتمدين على نفي، أو استفهام، =: شرح المفصل:٢٠١/١، وارتشاف الضرب:١٣٢٠/٣، وشرح اللمحة البدرية:٣٨٣/١ـ٣٨٥، والتصريح بمضمون التوضيح:٣٩٥/١.

فقول الأزهري: **(بفعله)**، الأولى أن يزيد: (أو ما أشبهه)، والعذرُ له أنَّه خصَّ الفعل؛ لكونه الأصلَ، ولاقتصار المصنِّف عليه في قوله **{المذكور قبله فعله}** "كون"[١] الفعل مذكوراً إما حقيقةً كقام زيدٌ، أو حُكماً كما في قوله تعالى: ﴿**وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ**﴾[٢] فـ(أحدٌ): فاعل بفعلٍ محذوف يفسره (استجارك)، فالفعل ليس مذكوراً؛ لأنَّه عُوِّضَ منه استجارك، والمُعوَّضُ منه غيرُه كالمذكور[٣]، ويخرج بالاسم: الفعلُ والحرفُ، وبالمرفوع: المنصوبُ والمجرورُ، وبالمذكور قبله فعله: غالبُ المرفوعات، فإن قلت: هذا الرسم غير مانع، لأنَّه يشمل اسم كان، وتابع المرفوع بالفعل نحو: قام زيد العاقل، قلت: هذا الحدُّ إنَّما هو للتقريب على المبتدئ، كما قال الأزهري، والشيخ المعلم هو الذي يبيّن له، قول الأزهري **(الصادر منه...الخ)**: إما حقيقةً أو حكماً؛ لأنَّ الفاعل أقسام ثلاثة: فاعلٌ معنى واصطلاحاً كـ: قام زيد، وفاعلٌ **[٤٣: و]** في الاصطلاح فقط، نحو: مات زيد، وما قام زيد، وفاعل في المعنى دون اللفظ، نحو: ﴿**مَا جَاءنَا مِن بَشِيرٍ**﴾[٤]، لأنَّ بشير فاعل معنى، وفي اللفظ مجرور بمن الزائدة، قاله غير واحد[٥]، وقوله: **(فعلم منه)** أي: من تعريف الفاعل المشار إلى تعريفه بجنس المثال في الألفية بقوله[٦]:

اَلْفَاعِلُ الَّذِي كَمَرْفُوعَيْ أَتَى زَيْدٌ مُنِيراً وَجْهُهُ نِعْمَ الْفَتَى

واحترز الأزهري بقوله: **(مع الفعل)** من كونه مع غير الفعل كالمصدر، فقد يكون مجروراً كقوله تعالى: ﴿**وَلَوْلاَ دَفْعُ اللّهِ النَّاسَ**﴾[٧] فـ(دفع) مصدر مضاف إلى الفاعل، وهو (الله)، وقوله: **(ولا يكون إلاَّ مؤخَّراً...الخ)**: إلى هذا أشار في الألفية بقوله[٨]:

وَبَعْدَ فِعْلٍ فَاعِلٌ.....

بفعله**{المذكور قبله فعله}** نحو: قام زيد، فزيد: فاعل وهو اسم مرفوع بفعله الصادر منه وهو قام، وقام مذكور قبل زيد، فعلم منه أنَّ الفاعل لا يكون إلاَّ اسماً، ولا يكون مع الفعل إلاَّ مرفوعاً، و لا يكون إلا مؤخَّراً عن الفعل،

(١) في (ب، ج): <ثم> كون.

(٢) سورة التوبة، الآية:٦.

(٣) =: شرح الرضي على الكافية:٢١٦/١.

(٤) سورة المائدة، الآية:١٩.

(٥) =: الكتاب:٣٨/١، والأصول في النحو:١٠١/١، وأوضح المسالك:٧٨/٢، والتصريح:٣٩٥/١.

(٦) باب الفاعل:١٧.

(٧) سورة البقرة، الآية:٢٥١.

(٨) باب الفاعل:١٧، والبيت بتمامه:

وَبَعْدَ فِعْلٍ فَاعِلٌ فَإِنْ ظَهَرَ فَهْوَ وَإِلاّ فَضَمِيرٌ اسْتَتَرْ

{ظاهرٌ}: يصحُّ جرُّه بدلاً مما قبله، ويصحُّ رفعه على أنَّه خبر لمبتدأ محذوف تقديره: أحدُهما ظاهر، والظاهر: هو الذي لم يدل على تكلُّم ولا خِطاب ولا غَيبة.

{ومضمر}: هو الذي دلَّ على تكلُّم أو خطاب أو غيبة.

{فالظاهر}: قول الأزهري: **(يرفعه الماضي...الخ)** ليس المراد أن كل ماض يرفع الظاهر، بل (أفْعَلَ) في التعجب، و(خلا، وعدا، وحاشا) في الاستثناء لا ترفع إلاَّ الضمير المستتر، وليس المراد أنَّ كل مضارع يرفع الظاهر، بل (لا يكونُ) في قولك: قام القومُ لا يكونُ زيداً، لا يرفع إلاَّ الضمير المستتر، وقوله: **(ولا يرفعه الأمر)**، أي: استقلالاً، وأمَّا تبعاً فيرفعه، نحو قوله تعالى: ﴿**اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ**﴾[1] فزوجك: اسم ظاهر معطوف على الضمير المستتر في اسكن، والعامل في المعطوف وهو (زوجك)، هو العامل في المعطوف عليه المستتر، وأنت +المذكور+[2] توكيد له.

{قام الزيدان ويقوم الزيدان...الخ}: جرَّد الفعل من علامة التثنية والجمع على اللغة الفصحى[3]، المشار إليها بقول الألفية[4]:

وَجَرِّدِ الْفِعْلَ إِذَا مَا أُسْنِدَا لِاثْنَيْنِ أَوْ جَمْعٍ.....

وهنالك لغةٌ أخرى تُلحقُ الفعلَ المسند للمثنى، الألفَ علامةً على التثنية، والمسند للجمع، علامة الجمع وهو الواو والنون، وهذه اللغة يسميها النحاة: لغة (أكلوني البراغيث)[5]، أي: لغة قوم من

{وهو} أي: الفاعل **{على قسمين}** قسم **{ظاهر و}** قسم **{مضمر فالظاهر}** يرفعه الماضي والمضارع إذا أسند إلى غائب ولا يرفعه الأمر، ثم الظاهر على عشرة أقسام، الأول: المفرد المذكر **{نحو قولك: قام زيد، ويقوم زيد و}** الثاني: المثنى المذكر نحو قولك: **{قام الزيدان ويقوم الزيدان و}**، الثالث: جمع المذكر السالم نحو قولك: **{قام الزيدون ويقوم الزيدون و}**، الرابع جمع المذكر المكسر نحو قولك: قام الرجال ويقوم الرجال،

(١) سورة البقرة، الآية:٣٥.

(٢) ما بين +...+ ليس في (ب، ج).

(٣) مذهب الجمهور أَنَّه إذا أسند الفعل إلى ظاهر ـ مثنىً كان، أو جمعاً ـ وَجَبَ تجريده من علامة تدلّ على التثنية، أو الجمع، فيكون حالُه كحالِه إذا أُسند إلى مفرد، =: توضيح المقاصد والمسالك:٢/٥٨٥، والتصريح:١/٤٠٣، والمطالع السعيدة في شرح الفريدة:١/٣٤٨، وضياء السالك:٢/١٢.

(٤) باب الفاعل:١٧، والشطر الثاني بتمامه: لِاثْنَيْنِ أَوْ جَمْعٍ كَفَازَ الشُّهَدَا.

(٥) المتكلمون بهذه اللغة هم بنو الحارث بن كعب، وحسب هذه اللغة يلحق ضميرا التثنية والجمع الفعل الماضي والمضارع مع أنه مسند إلى الفاعل الظاهر، فيقال: قاما الزيدان، وقامتا الهندان، وقاموا الزيدون، وقُمْنَ الهندات. =: الكتاب:١/٧٨، والأصول في النحو:١/٧١، وتوضيح المقاصد والمسالك:٢/٥٨٦، والجنى الداني:١/٢٨، وشرح ابن عقيل:٢/٨٠.

العرب يقولون ذلك، وإليها الإشارة بقول الألفية[١]:

وَقَدْ يُقَالُ سَعِدَا وَسَعِدُوا وَالْفِعْلُ لِلظَّاهِرِ بَعْدُ مُسْنَدُ

قول الأزهري: **(نحو قولك: قامت هند...إلخ)**، بلحاق تاء التأنيث دالةً على تأنيث فاعله، وإليها الإشارة بقول الألفية[٢]:

وَتَاءُ تَأْنِيثٍ تَلِي المَاضِي إِذَا كَانَ لِأُنْثَى.....

وتلزم هذه التاء في موضعين: [(أحدهما)][٣]: إذا كان الفاعل حقيقي التأنيث مفرداً كان نحو: قامت هندٌ، أو مثنى نحو: قامت الهندان، على ما هو الحق في المثنى، ثانيهما: أن يكون الفاعل ضميراً مستتراً عائداً على مؤنث لا فرق بين كونه عائداً على حقيقي التأنيث نحو: هند قامت أو مجازي التأنيث نحو: الشمس طلعت، وإلى لزوم التاء في الموضعين أشار في الألفية بقوله[٤]:

وَإِنَّمَا تَلْزَمُ فِعْلَ مُضْمَرِ مُتَّصِلٍ أَوْ مُفْهِمٍ ذَاتَ حِرِ

[٤٣: ظ] وإنْ كان الفاعل مجازي التأنيث نحو: طلعت الشمس، أو كان الفاعل جمع مؤنث أو ما في معناه جاز فيه وجهان، عملاً بقول الألفية[٥]:

وَالتَّاءُ مَعْ جَمْعٍ سِوَى السَّالِمِ مِنْ مُذَكَّرٍ كَالتَّاءِ مَعْ إِحْدَى اللَّبِنْ

وأما مع جمع المذكر السالم فيتعين التجريد، وقوله: **(العاشر...الخ)**: جعلها عشرةً ـ تقريباً ـ وإلاَّ فأقسام الظاهر لا تنحصر في العشرة؛ لأنَّ "المراد إمَّا"[٦] أن يضاف أو لا، وإنْ أُضيف فتارةً يضاف إلى ضمير متكلم أو مخاطب أو غائب، مفرد أو مثنى أو مجموع، وإلى ظاهر كذلك، قاله الفيشي[٧].

والخامس المفرد المؤنث نحو قولك: قامت هند وتقوم هند والسادس المثنى المؤنث نحو قولك: قامت الهندان وتقوم الهندان والسابع جمع المؤنث السالم نحو قولك: قامت الهندات وتقوم الهندات والثامن جمع المؤنث المكسر نحو قولك: قامت الهنود وتقوم الهنود **{و}** التاسع المفرد المضاف لغير ياء المتكلم من الأسماء الخمسة نحو قولك: **{قام أخوك ويقوم أخوك و}** العاشر المضاف لياء المتكلم نحو قولك: قام غلامي ويقوم غلامي وما أشبه

(١) باب الفاعل:١٧.

(٢) باب الفاعل:١٧، والشطر الثاني بتمامه: كَانَ لِأُنْثَى كَأَبَتْ هِنْدُ الأَذَى

(٣) [(...)]: زيادة واجبة من (ب، ج).

(٤) باب الفاعل:١٧.

(٥) باب الفاعل:١٨.

(٦) في (ب، ج) المراد <أنّه> إمَّا.

(٧) لعلَّ ما قاله الفيشي موجود في حاشيته على شرح الكفراوي للآجرومية، ولم يتيسر لنا الاطلاع على هذه المخطوطة.

{والمضمر}: قول الأزهري: **(اختصاراً)**: بيانه أنَّ أكثر ما وضع عليه الضمير ثلاثة أحرف، وأقله حرف واحد، وأقل ما وضع عليه الظاهر ثلاثة أحرف، وأكثره سبعة، وقوله: **(اثنا عشر قسماً)**: بجعل المثنى قسماً واحداً، لا فرق بين كونه لمذكر أو لمؤنث، وقوله: **(ومجموعها)**: أي: الأقسام، وفي بعض النسخ: ومجموعهما، بضمير التثنية العائد على الحاصلين من ضرب قسمي المتصل والمنفصل في اثني عشر أقسام الضمير، فالمتصل: قول الأزهري: **(هو الذي لا يبتدأ به...الخ)** أي: لا يصحُّ جعله مبتدأ، فيخرج به ضمير الرفع المنفصل، وتبقى ضمائر النصب المنفصلة، نحو: إيَّاي[1]؛ لأنَّها لا يبتدأ بها أيضاً، فأخرجها بقوله: **(ولا يلي إلاَّ...الخ)**، فلا يغني الأول عن الثاني، نعم الثاني يغني عن الأول ولا يضر، وليس المراد بالابتداء وقوعه في أول الكلام حتى يستغني بالأول عن الثاني، وبه يسقط اعتراض الفيشي[2]، وإلى حقيقة المتصل أشار في الألفية بقوله[3]:

وَذُو اتِّصَالٍ مِنْهُ مَالاَ يُبْتَدَا وَلاَ يَلِي إلاَّ اخْتِيَاراً أَبَدَا

واحترز بنفي الاختيار من الاضطرار، فقد يلي المتصل (إلاَّ) فيه، كقول الشاعر[4]:

وَمَا نُبَالِي إِذَا مَا كُنْتِ جَارَتَنَا أَن لاَ يُجَاوِرَنَا إِلاَّكِ دَيَّارُ

وقوله: **(ويرفعه الماضي)**، أي: يرفع محله؛ لأنَّ الضمائر مبنية ـ كما يأتي ـ وليس المراد أنَّه لا يرفعه إلاَّ ما ذكر، بل كذلك ترفعه الصفات كضارب، ومثَّل المصنف للماضي، وسيمثل الأزهري

ذلك، فالفاعل في هذه الأمثلة كلها اسم ظاهر، **{و}** الفاعل **{المضمر}** اثنا عشر ضميراً وهو ما كني به عن الظاهر اختصاراً، وهو قسمان: متصل ومنفصل، وكل منهما إما لمتكلم وحده أو معه غيره، أو لمخاطب أو لمخاطبة أو مثناهما، أو لجميع الذكور المخاطبين، أو لجميع الإناث المخاطبات، أو للمفرد الغائب، أو للمفردة الغائبة، أو للمثنى الغائب مطلقاً، أو لجمع الذكور الغائبين، أو لجمع الإناث الغائبات، وحاصل كل من قسمي الاتصال والانفصال اثنا عشر قسماً، ومجموعها أربعة وعشرون حاصلة من ضرب اثنين في اثني عشر، فالمتصل هو الذي لا يبتدأ به ولا يلي إلاَّ في الاختيار، ويرفعه: الماضي، والمضارع، والأمر، وذلك **{نحو قولك : ضربْتُ}** بسكون الباء، فالتاء المضمومة ضمير المتكلم وحده، محله رفع على الفاعلية بضرب **{وضربْنا}** بسكون الباء، فنا ضمير المتكلم مع غيره أو المعظم نفسه، وموضعها رفع على الفاعلية بضرب

(١) سيذكر المحشي أنواع الضمائر المتصلة والمنفصلة في باب النعت، ص:١٩٧، من هذه الأطروحة.

(٢) لعلَّ ما قاله هو في حاشيته المذكورة آنفاً التي لم يتيسر لنا الاطلاع عليها.

(٣) باب النكرة والمعرفة:٦.

(٤) البيت من البسيط، مجهول قائله، والشاهد فيه قوله: (إلاّك) حيث أوقع الضمير المتصل بعد (إلاَّ) للضرورة الشعرية، والقياس: إلاَّ إياك، وهو من شواهد: الخصائص:٣٠٧/١، والمفصل:١٦٨، والمقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية ـ للعيني:٢٥٣/١؛ وهمع الهوامع:٥٧/١، وخزانة الأدب:٢٧٨/٥.

للمضارع والأمر آخر الباب، وقوله: **(وكان غير ألف...الخ)**: يشمل غير الألف ما إذا كان صحيحاً، نحو: ضربْنا، وما إذا كان معتلاً بغير ألف نحو: غزونا، ورمينا، ومفهومه أنَّه إذا كان نحو: دعانا زيدٌ، ورمانا عمروٌ، فالنون في محل نصب مفعول به، وبقي على الأزهري قيد آخر، وهو أن يكون ما قبل النون من أصول الكلمة؛ احترازاً من نحو قوله تعالى: ﴿**شَغَلَتْنَا أَمْوَالُنَا**﴾[1] فالنون في شغلتنا مفعولةٌ؛ لأنَّ ما قبلها ـ وهو تاء التأنيث ـ وإن كان ساكناً لكنَّه ليس من أصول الكلمة.

{وضربْتِ}: قول الأزهري **(بكسر التاء...الخ)**: إنَّما ضُمَّت التاء مع المتكلم؛ مناسبةً "لحركة الفاعل المفرد"[2]، وفُتحت في خطاب المفرد [(المذكر)][3]، وكُسرت في خطاب المفردة المؤنثة؛ فرقاً بين المتكلم والمخاطب، وخَصُّوا المذكر بالفتح طلباً للتخفيف؛ لأنَّ خطاب المذكر أكثر من خطاب المؤنث **[٤٤: و]** ولأنَّ المذكر أشرف من المؤنث، والفتح أشرف من الكسر، فأعطى الأشرف للأشرف[4].

{وضربتما}: قول الأزهري: **(والميم والألف...إلخ)**: فيه مسامحة؛ لأنَّ الذي يدل على التثنية إنَّما هو الألف، وزيدت الميم في المثنى؛ لئلاَّ يلتبس بخطاب المفرد المذكر، إذ حركة التاء فيه، وهي الفتحة، قد تُشبع فيُنشأ عنها ألف، وزيدت الميم في خطاب جمع المذكر الآتي، ولم يُؤتَ بالواو، لئلاَّ يلتبس بـ(ضربتُ) الموضوع للمتكلم وحده، إذ حركة التاء فيه، وهي الضمة، قد تشبع فينشأ عنها الواو[5]، وزيدت النون المشدَّدة في جمع المؤنث مقابلةً للميم في جمع المذكر،

وهذا حيث سكن ما قبلها وكان غير ألف فإنها فاعلة وإن انفتح ما قبلها فهي مفعولة نحو: ضربَنَا زيد **{وضربتَ}** بفتح التاء للمخاطب المذكر، وموضع التاء رفع على الفاعلية بضرب **{وضربتِ}** بكسر التاء للمخاطبة وموضع التاء رفع على الفاعلية بضرب، **{وضربتُما}** بضم التاء للمثنى المخاطب مطلقاً مذكراً كان أو مؤنثاً فالتاء اسم مضمر في موضع رفع على الفاعلية بضرب، والميم والألف حرفان دالان على التثنية **{وضربتم}** بضم التاء لجمع الذكور والمخاطبين والتاء اسم مضمر في محل رفع على الفاعلية بضرب والميم حرف دال على جمع الذكور المخاطبين، **{وضربتُنَّ}**: بضم التاء لجمع الإناث المخاطبات، والنون المشددة حرف

(١) سورة الفتح، الآية:١١، ومنها: ﴿سَيَقُولُ لَكَ الْمُخَلَّفُونَ مِنَ الأَعْرَابِ شَغَلَتْنَا أَمْوَالُنَا وَأَهْلُونَا فَاسْتَغْفِرْ لَنَا﴾.

(٢) في الأصل: لحركة الفاعل المعرب، والتصويب من (ب، ج).

(٣) [(...)] زيادة لتوضيح السياق من (ب، ج).

(٤) =: شرح الرضي:١٢٢/٢.

(٥) وهذا ما أطلق عليه ابن جني في الخصائص:١٢٣/٣ بمطل الحركات، قال: ((وإذا فعلت العرب ذلك أنشأت عن الحركة الحرف من جنسها، فتنشئ بعد الفتحة الألف، وبعد الكسرة الياء، وبعد الضمة الواو)).

قال جميع ذلك الرضي[1]، وقوله: **(حروف دالة على التثنية والجمع...الخ)**: هذه النسخة هي الصواب، "وفي بعضها"[2] دالة على التذكير والتأنيث والتثنية...الخ، بزيادة التذكير والتأنيث، وهي غير صواب؛ لأنَّه ليس هنالك حرف بعد التاء في خطاب غير المثنى والجمع، وإنَّما يفرَّق فيه بين خطاب المفرد المذكر والمؤنث بفتح التاء وكسرها.

{ضربَ}: قول الأزهري: **(تقديره: هو)**: اعلم أنَّ المستتر ما له صورة في الذهن ولا يمكن النطق به، "والمقدر"[3] يمكن النطق به، إذا علمت الفرق بينهما ظهر لك أنَّ الأزهري أطلق الاستتار في قوله: **(مستتر)**، وأراد به التقدير، بدليل قوله: **(تقديره)**، ومثل هذا يقال في: هندٌ ضربَتْ، المذكور بعد.

{وضربا}: قول الأزهري: **(وهذا المثال ساقط...الخ)**: وجه سقوطه ـ ما مرَّ ـ من أنَّ الأقسام اثنا عشر، بجعل المثنى المذكر والمؤنث قسماً واحداً.

{وضَربُوا} قول الأزهري: **(والألف زائدة)**، أي: في الخطّ بعد الواو؛ لتطرفها، وإنَّما تُزاد بشروط ثلاثة: أنْ تكون بعد واو الجمع، متطرفة، مع الفعل، فخرج بالأول نحو: يغزو ويدعو، وبالثاني نحو: ضربوك، وبالثالث نحو: الزيدون ضاربون، ولا يقال إنَّها غير متطرفة، لأنَّا نقول: النون منزَّلة منزلة التنوين، فالواو وقعت آخراً فلا تلحق الألف هذه الثلاثة،

دال على جمع الإناث، وما ذكرناه من أن التاء في الجميع هي الفاعل وما اتصل بها حروف دالة على التثنية والجمع هو الصحيح، ولا تقع هذه التاء إلا فاعلة، فهذه أمثلة الحاضر وما بقي للغائب **{و}** هو قولك زيد **{ضربَ}** ففي ضرب ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو، عائد على زيد محله رفع على انه فاعل ضرب **{و}** هند **{ضربَتْ}** ففي ضربت ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هي، عائد على هند، مرفوع المحل على الفاعلية والتاء الساكنة المتصلة بالفعل حرف دال على تأنيث الفاعل **{و}** الزيدان **{ضربا}** فالألف ضمير المثنى المذكر الغائب عائد على الزيدان مرفوع المحل على الفاعلية والهندان ضربتا فالألف ضمير المثنى المؤنث الغائب عائد على الهندان والتاء علامة التأنيث وأصلها السكون ولكنها حركت لالتقاء الساكنين وفتحت لمناسبة الألف، وهذا المثال ساقط من أصل المصنف رحمه الله، **{و}** الزيدون **{ضربوا}** فالواو ضمير جماعة الذكور الغائبين يعود على الزيدون في موضع رفع على الفاعلية بضرب والألف زائدة، **{و}** الهندات **{ضربن}** فالنون ضمير جماعة الإناث الغائبات عائد على الهندات في موضع رفع على الفاعلية بضرب، هذا كله حكم الفاعل المضمر المتصل، وأما الفاعل المضمر المنفصل فهو ما يقع بعد إلاَّ

(١) =: شرح الرضي:٢/١٢٢ـ١٢٣.

(٢) في (ب، ج): "وفي بعض النسخ".

(٣) في (ب، ج): "المفرد"، وهو تحريف، والصواب ما أثبتناه.

وقوله: **(أو ما في معناها)**: الذي في معناها هو: (إنَّما)، وقوله: **(ما ضرب إلاَّ أنا...الخ)**: إعراب هذا المثال ـ كما بعده ـ أن تقول: ما نافية، وضرب فعل ماضٍ، وإلاَّ أداة استثناء، ويقال فيها حرف إيجاب، ويقال لها إبطال للنفي السابق، وأنا فاعل، وكذلك نحن، وهكذا، هذا هو الجاري على ألسنة المعربين، وفي الحقيقة أنَّ الضمير المنفصل الواقع بعد (إلاَّ) بدل من مقدَّر تقديره: ما قام أحدٌ إلاَّ أنا، وهذا هو الاستثناء المفرَّغ الآتي، المشار إليه بقول الألفية[1]:

وَإِنْ يُفَرَّغْ سَابِقٌ إلاَّ لِمَا بَعْدُ يَكُنْ كَمَا لَوِ الاَّ عُدِمَا

وقوله: **(وتقول في المضارع مع الاتصال أضربُ ونضربُ...إلخ)** تمامه: تضرب وتضربين وتضربان وتضربون وتضربْنَ، وفي "الغائب"[2] يضربُ وتضربُ، والتاء للتأنيث، ويضربان ويضربون ويضربْنَ **[٤٤: ظ]** وقوله: **(ومع الأمر ولا...الخ)**: ليس المراد أنَّ الأمر يرفع كل ضمير متصل، كان لمتكلم أو لمخاطب أو غائب، بل لا يرفع إلاَّ الذي للمخاطب مستتراً أو بارزاً، ولذلك خصَّصه الأزهري بالأمثلة الخمسة التي للمخاطب.

أو ما في معناها، نحو قولك: ما ضرب إلاَّ أنا، وما ضرب إلاَّ نحن، وما ضرب إلاَّ أنت، وما ضرب إلاَّ أنت، وما ضرب إلاَّ أنتما، وما ضرب إلاَّ انتم، وما ضرب إلاَّ أنتنَّ، وما ضرب إلاَّ هو، وما ضرب إلاَّ هي، وما ضرب إلاَّ هما، وما ضرب إلاَّ هم، وما ضرب إلاَّ هنَّ، وتقول: إنما ضرب أنا، وإنما ضرب نحن، وكذا الباقي، هذا كله مع الماضي، وتقول في المضارع مع الاتصال: اضرب ونضرب إلى آخره، وفي الانفصال ما يضرب إلاَّ أنا، وإنما يضرب أنا، إلى آخرها، ومع الأمر ولا يكون إلاَّ متصلاً اضرب اضربا اضربوا اضربي اضربن، وما أشبه ذلك.

(١) باب الاستثناء:٢٣.

(٢) في الأصل: "غالب" والتصويب من (ب، ج).

{باب المفعول الذي لم يسم فاعله}

هذه عبارة المتقدمين، وتبعهم أبو حيان، وتبعه تلميذه ابن آجروم، وعبَّر ابن مالك بالنائب عن الفاعل(١)، وعبارته أحسن من وجوه، منها: أنَّها أخصر من عبارتهم، ومنها: أنَّها جامعة لكل ما ينوب، وعبارتهم غير جامعة؛ لأنَّها تقتضي أنَّ النائب لا يكون إلاَّ مفعولاً به مع أنَّه يكون غير مفعول به، بأن يكون واحداً مما أشار له في الألفية بقوله(٢):

وَقَابِلٌ مِنْ ظَرْفٍ أوْ مِنْ مَصْدَرِ أَوْ حَرْفِ جَرٍّ بِنِيَابَةٍ حَرِي

ومنها أنَّ عبارته مانعة وعبارتهم غير مانعة؛ لأنَّها تشمل المفعول الثاني من نحو: أُعطِيَ زيدٌ درهماً، مع أنَّه غير مقصود(٣)، وإن أجيب عنه بأنَّ الكلام في المرفوعات، قول الأزهري: **(الذي صدر منه الفعل...الخ)**: الذي صدر منه الفعل هو الذات، وليست مُرادةً، بل المراد اللفظ الذي يقال له فاعل في الاصطلاح، ولما كان اللفظ واقعاً على الذات، صحَّ ذلك، والمراد بالصدور مطلق التعليق، فيصدق بمن صدر منه كضُرِبَ زيدٌ، ونحو: ما ضُرِبَ زيدٌ، وقوله: **(ورسمه ببعض خواصه...الخ)**: يأتي هنا ما مرَّ في الفاعل.

{وهو الاسم}: أطلق في الاسم، فيشمل الصريح، نحو: ضُرِبَ زيدٌ، والمؤول به نحو: ﴿**قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ**﴾(٤) فيؤول (أنَّه استمع) بـ: استماع.

{المرفوع}: أطلق فيه فيشمل المرفوع لفظاً كضُرِبَ زيدٌ، أو تقديراً كضُرِبَ موسى، أو محلاً في المبني، كضُرِبَ هذا.

{الذي لم يذكر معه فاعله}: بأن ترك ولم يقصد الآن، لا لفظاً ولا تقديراً، فيخرج بالاسم

{باب المفعول الذي لم يسم فاعله} أي الذي لم يذكر معه فاعله الذي صدر منه الفعل، ورسمه بذكر بعض خواصه تقريباً على المبتدئ، فقال: **{وهو الاسم المرفوع الذي لم يذكر معه فاعله}**

(١) اصطلح القدماء على تسمية هذا الباب بالمفعول الذي لم يسم فاعله، قال أبو حيان في ارتشاف الضرب:١٣٢٥/٣ ((واصطلح ابن مالك على أن سمى هذا الباب باب النائب عن الفاعل))، و=: شرح الكافية الشافية:٦٠٢/٢، وشرح التسهيل لابن مالك:١٢٤/٢، والمساعد:٣٩٧/١، والتصريح:٤٢١/١، وحاشية الصبان:٨٧/٢.

(٢) باب النائب عن الفاعل:١٩.

(٣) قال ابن هشام في شرح شذور الذهب:١٩١((الثاني من المرفوعات نائب الفاعل، وهو الذي يعبرون عنه بمفعول ما لم يسم فاعله، والعبارة الأولى أولى لوجهين، أحدهما: إن النائب عن الفاعل يكون مفعولاً وغيره، والثاني: أن المنصوب في قولك: أُعطي زيدٌ ديناراً، يصدُقُ عليه أنَّه مفعول الذي لم يُسمَّ فاعله، وليس مقصوداً لهم))، و=: شرح التسهيل:١٢٩/٢، وشرح اللمحة البدرية:٣٩١/١، وشرح شذور الذهب للجوجري:٣٣٣/١.

(٤) سورة الجن، الآية:١.

الجملة، والفعل، والحرف، إلاَّ إنْ قُصد لفظ واحد من هذه الثلاثة، نحو: كُتِبَ قام زيدٌ، أو كُتِبَ ضَرَبَ، أو كُتِبَ في، والأصل: كَتَبْتُ قامَ زيدٌ، أي: هذا اللفظ، ثم حذف الفاعل، وأقيم المفعول مقامه، وهكذا يقال فيما بعده، وكذلك إن جعلت الثلاثة أعلاماً فيصحُّ نيابتها؛ لصيرورتها أسماءً حينئذ، ويخرج بالمرفوع المنصوب والمجرور، وأما الجار والمجرور الواقع نائباً في نحو قوله تعالى: ﴿**وَلَمَّا سُقِطَ فِي أَيْدِيهِمْ**﴾[١] فهو في محل رفع[٢]، ويخرج بالذي لم "يسم"[٣]...إلخ، سائر المرفوعات، قول الأزهري: **(لقيامه مقامه...إلخ)**: لو قال: لقيامه مقامه في جميع أحكامه لكان أخصر وأشمل؛ لأنَّ الأحكام لا تنحصر فيما ذكر، بل أحكامها سبعة[٤]، وإلى هذا العموم أشار في الألفية بقوله[٥]:

يَنُوبُ مَفْعُولٌ بِهِ عَنْ فَاعِلِ فِيما لَهُ.....

وقوله: **(والأصل...إلخ)**: أشار به إلى أنَّ صيغة المبني للفاعل، أصل لصيغة المبني للمفعول، وهو مذهب البصريين، وقال الكوفيون: كل منهما أصل، ونسب لسيبويه[٦]، وقوله: **(لغرض من الأغراض...الخ)**: **[٤٥: و]** كالخوف على الفاعل أو منه، والأغراض أحد عشر جمعها أبو حيان في قوله[٧]:

وحذفُهُ للخَـوفِ والإبهَامِ والوَزنِ والتَّحقِيرِ والإعظَامِ
والعِلمِ والجَهْلِ والاقتِصَارِ والسَّـجْـعِ والوِفَـاقِ والإيثَارِ

لقيامه مقامه في رفعه وعمديته، ووجوب تأخيره عن الفعل، وتأنيث الفعل لتأنيثه، وذلك نحو قولك: ضُرِبَ زيدٌ، والأصل: ضَرَبَ عمرٌو زيداً، فحذف عمرو الذي هو فاعل ضَرَبَ؛ لغرض من الأغراض،

(١) سورة الأعراف، الآية:١٤٩.

(٢) لأنَّ الجار والمجرور مفعول به في المعنى، فصحّ نيابته عن الفاعل، وهذا مذهب الجمهور، =: أوضح المسالك:١٣٨/٢، والتصريح بمضمون التوضيح:٤٢٢/١.

(٣) في (ب، ج): "يذكر".

(٤) وهذه الأحكام بعد ـ تغيير صيغة الفعل ـ هي أحكام الفاعل نفسها التي مرّت في باب الفاعل، وهي: أن يُرفع، وأن يتأخر عن عامله، فلا يجوز تقدمه عليه، وأنه يكون عمدة وجزءاً أساسياً في الجملة، وتأنيث عامله أحياناً، وتجرد عامله من علامة تثنية أو جمع، وأن لا يكون جملة، وإلى غير ذلك مما يأخذه النائب عن الفاعل، =: توضيح المقاصد والمسالك:٥٩٨/٢، وشرح اللمحة البدرية:٣٩٧/١، وشرح ابن عقيل:١١٢/٢، وشرح شذور الذهب للجوجري:٣٤٤/١، وشرح الأشموني:٤١٤/١، ودليل السالك:٣٤٠/١.

(٥) باب النائب عن الفاعل:١٨، والشطر الثاني بتمامه: فِيما لَهُ كَنِيلَ خَيْرُ نَائِلِ

(٦) =: توضيح المقاصد:١٥١٧/٣، وشرح الأشموني:٤٧/٤، والتصريح:٤٤٠/١، وإتحاف الفاضل بالفعل المبني لغير الفاعل ـ للبكري:٢٩.

(٧) ارتشاف الضرب من لسان العرب:١٣٢٥/٣.

انظر حاشيتنا على المكودي تستفد[1]، وقوله: **(في الإسناد إليه...الخ)**: الأولى في جميع أحكامه لا في خصوص الإسناد، كما ذكر مثله، إلاَّ أنَّ الإسناد فيهما مختلف، لأنَّ الإسناد للفاعل من جهة صدور الفعل منه أو قيامه به، وإلى النائب من جهة وقوعه عليه أو فيه، وقوله: **(فالتبس...الخ)**: توطئة لقول المصنف: (فإن كان الفعل ماضياً...الخ)، وقوله: **(في الماضي والمضارع)**: خصَّ رافع النائب بالفعل ـ تبعاً للمصنف ـ وإلاَّ فكما يرفعه [(الفعل يرفعه)][2] اسم المفعول نحو: (عبدُه)، من نحو: زيد مضروب عبدُه، وفي الألفية[3]، (فهو) أي: اسم المفعول:

...كَفِعْلٍ صِيغَ لِلْمَفْعُولِ فِي مَعْنَاهُ.....

أي: وعمله.

{فإن كان الفعل ماضياً}: قول الأزهري: **(أو تقديراً)**: راجع للضم والكسر بالنسبة لِقِيلَ وبِيْعَ؛ لأنَّ كلاً منهما مقدَّرٌ فيهما، وراجع للكسر فقط بالنسبة لشُدَّ، لأنَّ الضم ملفوظٌ به، وأصل قيل: قُوِلَ ـ بضم القاف وكسر الواو ـ تقول: استثقلت الكسرة تحت الواو فنقلت إلى القاف بعد سلب حركتها، ثم قلبت الواو ياءً لسكونها وكسر ما قبلها، وأصل بِيْعَ: بُيِعَ ـ بضم الباء وكسر الياء ـ

فبقي الفعل محتاجاً على ما يسند إليه، فأُقِيم المفعول به مقام الفاعل في الإسناد إليه، فصار مرفوعاً بعد أن كان منصوباً، فالتبس بالفاعل صورةً، فاحتيج إلى تمييز أحدهما من الآخر، فأبقى الفعل مع الفاعل على أصله وغير مع نائبه في الماضي والمضارع، **{فإن كان الفعل ماضياً ضم أوله وكسر ما قبل آخره}** تحقيقاً كضُرِبَ، أو تقديراً: كـ: قِيْلَ وبِيْعَ وشُدَّ.

(١) ذكر ابن الحاج في حاشيته المسماة: الفتح الودودي على المكودي:٩٣/و: ((فالخوف منه، أو عليه، فمثال الأول، قول من خاف الحَجَّاج: قُتِل سعيد بن جُبير، ومثال الثاني، قول والد قاتل زيد: قُتِل زيد، ومثال الإبهام، قول المتصدق الذي يخفي صدقته: تُصدقَ بصدقة على مسكين، ومثال الوزن:

عُلِّقْتُهَا عَرَضاً وَعُلِّقَتْ رَجُلاً غَيْرِى وَعُلِّقَ أُخْرَى ذَلِكَ الرَّجُلُ

ومثال التحقير: طُعِنَ عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ ومثال الإعظام، أي: التعظيم بأن لا يذكر معه الفاعل، نحو قوله عليه الصلاة والسلام: (من ابتُلِي منكم بشيء من هذه القاذورات فليستتر) إذ الفاعل: الله، ومثال العلم: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ﴾، إذ من المعلوم أنّ الفاعل أصله هو الله، ومثال جهل الفاعل: سُرِقَ المتاعُ إذا لم يدر من السارق، ومثال الاختصار: ﴿فَإِذَا حُيِّيتُم﴾، لأنّه ليس المقصود فاعلاً مخصوصاً، ومثال السجع: من طابت سريرته حُمدت سيرته، ومثال الوفاق قوله: (ولا بُدَّ من يومٍ تُرَدُّ فيه الودائعُ)، ومثال الإيثار، كراهية سماع ذكر الفاعل، نحو: ضُرِبَ زيدٌ)).

(٢) [(...)] زيادة واجبة من (ب، ج).

(٣) باب إعمال اسم الفاعل:٣١، والبيت بتمامه:

فَهُوَ كَفِعْلٍ صِيغَ لِلْمَفْعُولِ فِي مَعْنَاهُ كَ الْمُعْطَى كَفَافاً يَكْتَفِي

فنقلت الكسرة للباء بعد سلب حركتها، وبقيت الياء ساكنة، واعلم أنَّ في فاء الفعل الثلاثي المعتل العين المبني للمفعول ثلاث لغات: إخلاص الكسر في الفاء والإشمام فيها[١]، والعمل في الفعل فيهما +ما+[٢] مر، والثالثة: إخلاص الضم، فتقول في قُولَ وبُيِعَ: استثقلت الكسرة تحت العين فيهما فحذفت الكسرة وبقيت الواو ساكنة في الأول، وقلبت الياء واواً في الثاني، فصار بوع، والى اللغات الثلاث أشار في الألفية بقوله[٣]:

وَاكْسِرْ أَوَ اشْمِمْ فَا ثُلاَثِيٍّ أُعِلّ عَيْنَاً وَضَمٌّ جَا كَبُوعَ فَاحْتُمِلْ

وأصل شُدَّ: شُدِدَ ـ بضم الشين وكسر الدال الأولى ـ اجتمع مثلان في كلمة "وأدغمنا"[٤] أحد المثلين في الآخر.

{وإن كان مضارعاً}: قول الأزهري **(أو تقديراً):** هذا راجع للفتح فقط، وإلاَّ فالضم ملفوظ به، وأصل يُقال ويُباع: يُقْوَلُ ويُبْيَعُ ـ بضم الأول وفتح ما قبل الآخر فيهما ـ ثم "قُل"[٥]: تحركت الواو والياء في الأصل، وانفتح ما قبلهما في الحالة الراهنة بعد النقل، ويُشَدَّ أصله: يُشْدَدُ ـ بضم الياء وفتح الدال الأولى ـ "فأدغمنا"[٦] أحد المثلين في الآخر وجوباً، وإلى هذا الحكم في الماضي والمضارع أشار في الألفية بقوله[٧]:

فَأَوَّلَ الْفِعْلِ اضْمُمَنْ وَالمُتَّصِلْ بِالآخِرِ اكْسِرْ فِي مُضِيٍّ كَوُصِلْ

وَاجْعَلْـهُ مِـنْ مُضَـارِعٍ مُنْفَتِحَا

وقوله: **(لأنَّه لا يبني للمفعول...الخ):** علة **[٤٥: ظ]** عدم صحة بنائه للمفعول أمران، أحدهما:

{وإن كان مضارعاً ضم أوله وفتح ما قبل آخـره} تحقيقاً نحـو: يُضْرَبُ، أو تقديراً نحـو: يُقَالُ ويُبَاعُ ويُشَدُّ، وسكت عن فعل الأمر، لأنه لا يبنى للمفعول. **{وهو}**، أي: المفعول الذي لم يسم فاعله

(١) الإشمام: إشارة الشفتين إلى الضمة، بعد الوقف بالسكون مباشرة، من غير تصويت بالحركة، ضعيف أو قويّ، وذلك بأن تضمَّ شفتيك بعد إسكان الحرف، وتدع بينهما بعض انفراج يخرج منه النفسُ، فيراهما الرائي مضمومتين، فيعلم أنك أردت بضمهما الحركة المضمومة، وهذا إنما يراه البصير، لا الأعمى، وهو في الحقيقة وقف بإسكان الحرف، والضمةُ إنما يشار إليها بالشفتين، =: الخصائص:٣٢٨/٢، وتوضيح المقاصد والمسالك:٦٠١/٢، والتصريح:٤٣٧/١، وجامع الدروس العربية:١٣٠/٢.

(٢) +...+ ليس في (ب، ج).

(٣) باب النائب عن الفاعل:١٨.

(٤) في (ب، ج): وأدغم.

(٥) في (ب، ج): تقول.

(٦) في (ب، ج): فأدغم.

(٧) باب نائب الفاعل:١٨، وعجز البيت الثاني: كَيَنْتَحِي الْمَقُولِ فِيهِ يُنْتَحَى

فساد اللفظ "بوقوعه"[1] في اللبس وذلك نحو: أكرِمْ، أمرٌ من أكرَمَ، لو بنيتَهُ للمفعول ضممتَ الأول، فإنْ كُسِرَ ما قبل الآخر التبس بالماضي، وإنْ فتحته التبس بالمضارع، ثانيهما: فساد المعنى، وذلك /أنَّ/[2] الأمر يدل على الإنشاء، والمبني للمفعول يدلُّ على الخبر، وهما متنافيان.

{نحو قولك: ضُرِبَ زيدٌ}: قول الأزهري **(وإعرابه)**: أي: تطبيق المثال على القواعد الكلية التي لا تختلف وإلاَّ فضُرِبَ لا إعراب فيه.

{ويضرب زيد}: قول الأزهري: **(أو للمجهول...إلخ)**، أي: لمجهولٍ فاعله، ثم إنَّ هذه التسمية غير مطردة، لأنَّ الفاعل قد يكون غير مجهول، وأجيب: بأنَّ المراد بالمجهول ما يمكن فيه الجهل، جُهِل أم لا.

{نحو قولك: ضُرِبْتُ} أصله: ضربَني فلانٌ، ثم حذف فلان الفاعل، وأقيم المفعول، وهي الياء، مقامه، وهي لا تصلح لأن تكون في محل رفع، فأتينا بضمير مرادف لها في المعنى يكون في محل رفع وهو التاء، ثم غيرت الصيغة.

{وضُربنا} أصله: ضَرَبَنا فلانٌ، فحذف فلان الفاعل، وأقيم **(نا)** مقامه بعد تسكين ما قبله، لأنَّ (نا) يصلح للرفع والنصب والجر، وفي الألفية[3]:

لِلرَّفْعِ وَالنَّصبِ وَجَرٍّ نَا صَلَحْ

{على قسمين ظاهر ومضمر} كما تقدم في الفاعل **{فالظاهر}** المسند إليه الماضي **{نحو قولك: ضُرِب زيد}** بضم الضاد وكسر الراء، وإعرابه: ضُرب فعل ماض مبني لما لم يسم فاعله، وزيد: مفعول لما لم يسم فاعله، ويسمى أيضاً نائب الفاعل، **{و}** المسند إليه المضارع نحو قولك: **{يُضرَب زيدٌ}** بضم أوله وفتح ما قبل آخره، وإعرابه: يُضرب فعل مضارع مبني لما لم يسم فاعله، وإن شئت قلت مبني للمفعول أو للمجهول، وزيد نائب عن الفاعل، أو مفعول لما لم يسم فاعله. **{و}** لا فرق في الفعل بين أن يكون مجرداً كما مر، أو مزيداً نحو قولك: **{أُكرِم عمرو}** بضم الهمزة وكسر الراء **{ويُكرَم عمرو}** بضم الياء وفتح الراء، وإعرابهما على أوزان ما مر قبلهما، وقس ما بقي على أقسام الظاهر المتقدمة في باب الفاعل. **{و}** المفعول الذي لم يسم فاعله **{المضمر}** قسمان متصل ومنفصل فالمتصل **{نحو قولك: ضُرِبتُ}** بضم الضاد وكسر الراء، وإعرابه: ضُرِبَ فعل ماض مبني للمفعول، والتاء المضمومة ضمير المتكلم وحده في موضع رفع على أنها مفعول لما لم يسم فاعله. **{وضُرِبْنا}** بضم الضاد وكسر الراء، وإعرابه: ضرب فعل ماض مبني للمفعول، ونا: ضمير المتكلم مع غيره أو المعظم نفسه في موضع رفع على أنها مفعول لما لم يسم فاعله.

(١) في (ب، ج): لإيقاعه.

(٢) /.../ من استدراك الناسخ على المتن.

(٣) باب النكرة والمعرفة:٦، وتكملته: كَاعْرِفْ بِنَا فَإِنَّنَا نِلْنَا الْمِنَحْ.

ولا يكون في محل رفع إلاَّ "أن يسكن"[1] ما قبله[2].

{وضُرِبْتَ} أصله: ضَرَبَكَ، بفتح الكاف، فلانٌ.

{وضُرِبْتِ} أصله: ضَرَبَكِ فلانٌ، بكسر الكاف.

{وضُرِبْتُما} أصله: ضَرَبَكُما فلانٌ.

{وضُرِبْتُم} أصله: ضَرَبَكُم فلانٌ.

{وضُرِبْتُنَّ} أصله: ضَرَبَكُنَّ فلانٌ.

قول الأزهري: **(ومناسبة كل بما اختص به...الخ)**: قد مرَّ ذلك في باب الفاعل بعبارة قريبة؛ لأنَّ المناسب ذكره هنالك.

{وضُرِبَ} أصله: زيدٌ ضَرَبَهُ فلانٌ.

{وضُرِبَتْ} أصلُه: هندٌ ضَرَبَها فلانٌ.

{وضُرِبتَ} بضم الضاد وكسر الراء وفتح التاء المثناة فوق، وإعرابه: ضُرِبَ فعل ماضٍ مبني للمفعول، والتاء المفتوحة ضمير المخاطب في موضع رفع على أنها مفعول لما لم يسم فاعله **{وضُرِبتِ}** بضم الضاد وكسر الراء والتاء المثناة فوق، وإعرابه: ضرب فعل ماض مبني للمفعول والتاء المكسورة ضمير المخاطبة في موضع رفع على أنها مفعول لما لم يسم فاعله. **{وضُرِبتُما}** بضم الضاد وكسر الراء وضم التاء المثناة فوق وإعرابه: ضُرِب فعل ماض مبني للمفعول، والتاء المضمومة المتصلة بالفعل ضمير المثنى المخاطب مطلقاً في موضع رفع على أنها مفعول لما لم يسم فاعله، والميم والألف علامة على التثنية. **{وضُرِبتُم}** بضم الضاد وكسر الراء وضم التاء المتصلة بالميم، وإعرابه: ضُرب فعل ماض مبني للمفعول، والتاء المضمومة ضمير جمع الذكور المخاطبين في موضع رفع على النيابة عن الفاعل، والميم علامة الجمع. **{وضُرِبتُنَّ}** بضم الضاد وكسر الراء وضم التاء المتصلة بالنون، وإعرابه: ضرب فعل ماض مبني للمفعول، والتاء المضمومة ضمير جمع المؤنث الحاضر، والنون المشددة علامة جمع الإناث المخاطبات، والحاصل أنَّ الفعل في الجميع مضموم الأول مكسور ما قبل الأخر، وأنّ التاء في الجميع مفعول لما لم يسم فاعله، إلاّ أنّها لما وضعت مشتركة بين المتكلم والمخاطب والمخاطبة والمفرد والمثنى والمجموع احتيج إلى تمييز كل منها عن الآخر، فضموها في المتكلم وفتحوها في المخاطب المذكر، وكسروها في المخاطبة المؤنثة، وزادوا الميم والألف في خطاب المثنى مطلقاً، والميم وحدها في خطاب الجمع في التذكير، والنون المشددة في خطاب الجمع في التأنيث، ومناسبة كل بما اختص به تطلب من المطولات، هذا كله في الحاضر. **{و}** تقول في الغائب **{ضُرِبَ}** بضم أوله وكسر ما قبل آخره، وإعرابه: ضرب فعل ماض مبني للمفعول وفيه ضمير مستتر جوازاً مرفوع المحل على أنه مفعول لما لم يسم فاعله تقديره: هو وهو ضمير المفرد الغائب. **{وضُرِبَتْ}** بضم الضاد وكسر الراء وسكون التاء، وإعرابه: ضرب فعل ماض مبني للمفعول والتاء الساكنة في

(١) في (ب، ج): إنْ سكن.

(٢) في (ب، ج): ما قبله <كما مرَّ>.

{وضُرِبَا} أصلُه: الزيدان ضَرَبَهُما عمروٌ، وقول الأزهري: **(وأُخِلَّ بضُرِبَتَا...الخ)**، قال الفيشي[1]: فيه نظرٌ؛ لأنَّ الألف هي الضمير، وأما التاءُ فهي للتأنيث، وضُرِبَتا مثلَ ضُرِبَا، وأصلُه: الهندانِ ضَرَبَهما عمروٌ.

{وضُرِبُوا} أصلُه: الزيدون ضَرَبَهم عمروٌ.

{وضُرِبْنَ} أصله: الهنداتُ ضَرَبَهُنَّ عمروٌ، ففعل بجميع ما مرَّ، عدا ضُرِبْنا الثاني، ما فعل بضُرِبْت الأول، من حذف ضمير النصب، والإتيان بما يرادفه من ضمائر الرفع.

وقول الأزهري: **(ما ضُرِبَ إلاَّ أنا...الخ)** أصلُه: ما ضُرِبَ فلانٌ إلاَّ إياي، ثم حذف (فلانٌ) الفاعل، وأُنيبَ الضمير المنصوب منابَه، وهو لا يصلح أن يكون في محل رفع ، فيُؤتى بضمير مرفوع منفصل مرادف له في المعنى، وهو (أنا)، وهكذا يُقال في جميع الضمائر المنفصلة.

وقوله: **(وقس "على ذلك ما أمكنك"[2]...الخ)**: ليس المراد أنَّ بعضها يمكن في المضارع، وبعضها لا يمكن، بل كلها ممكنة، بل المراد قس ما أمكنك استحضاره.

"والله تعالى أعلمُ"[3].

آخره حرف تأنيث، ومفعول لما لم يسم فاعله ضمير مستتر جوازاً في ضربت تقديره: هي وهي ضمير المفردة المؤنثة الغائبة. **{وضُرِبَا}** بضم أوله وكسر ما قبل آخره، وإعرابه: ضرب فعل ماض مبني لما لم يسم فاعله، والألف المتصلة بالفعل ضمير المثنى المذكر الغائب في موضع رفع على أنه مفعول لما لم يسم فاعله، وأخلَّ بضربتا لمثنى المؤنث الغائب، وإعرابه: ضُرب فعل ماض مبني للمفعول والتاء حرف تأنيث والألف ضمير المثنى المؤنث الغائب في موضع رفع على النيابة عن الفاعل. **{وضُرِبوا}** بضم أوله وكسر ما قبل آخره، وإعرابه: ضرب فعل ماض مبني للمفعول، والواو ضمير الجماعة المذكرين الغائبين في موضع رفع على النيابة عن الفاعل، والألف حرف زائد. **{وضُرِبْنَ}** بضم الضاد وكسر الراء وسكون الباء الموحدة، وإعرابه: ضُرب فعل ماض مبني لما لم يسم فاعله، والنون ضمير جماعة الإناث الغائبات في موضع رفع على أنه مفعول لما لم يسم فاعله، وهذا كله في المتصل، وتقول في المنفصل: ما ضرب إلاّ أنا وما ضرب إلاّ نحن وما ضرب إلاّ أنت وما ضرب إلاّ أنتِ وما ضرب إلاّ أنتما وما ضرب إلا أنتم وما ضرب إلاّ أنتنّ وما ضرب إلاّ هو وما ضرب إلاّ هي وما ضرب إلاّ هما وما ضرب إلاّ هم وما ضرب إلاّ هنّ، وكذلك تقول: إنما ضرب أنا وإنما ضرب نحن إلى آخره. والفعل في الجميع مضموم الأول مكسور ما قبل الآخر، وقس على ذلك ما أمكن في المضارع فلا نطوّل بذكره.

(١) لعلَّ ما قاله موجود في حاشيته على شرح الكفراوي للآجرومية، التي لم يتيسر لنا الاطلاع عليها.

(٢) في (ب، ج): "عليه ما أمكن" وكذا في متن الأزهري.

(٣) في (ب، ج): والله <سبحانه> وتعالى أعلم.

{باب المبتدأ والخبر}

جمَعَهما في بابٍ واحدٍ؛ لأنَّ الخبر لازمٌ للمبتدأ، وإنْ كان المبتدأ لا يلزم الخبر، لأنَّ المبتدأ على قسمين: رافعٌ للخبر، ووصفٌ رافعٌ لمكْتَفَىً به عن الخبر، نحو: أقائم الزيدان؟ فقائمٌ: مبتدأ، والزيدان: فاعلٌ أغنى عن الخبر، وفي الألفية[1]:

وَأَوَّلٌ مُـبْتَــدَأٌ وَالثَّانِـــي فَاعِلٌ أَغْنَى فِي أَسَارٍ ذَانِ

[٤٦: و] وسُمّي الجزء الأول مبتدأ، لأنَّ الجملة ابتدأت به لفظاً أو تقديراً، أو رتبةً إن تأخَّر؛ لأنَّ رتبته التقديم، وسُمِّي الجزءُ الثاني خبراً من تسمية الجزء باسم الكل؛ إذ مجموعهما هو الخبر الذي حصلت به الفائدة؛ أو لأنَّه هو الجزء المستفاد من الجملة[2].

قول الأزهري **(وهو)**، أي: ما ذُكِر [(من المبتدأ والخبر، وما ذكر)][3] يصدق بالمثنى، فلذلك صحَّ عَوده على المثنى، وهما: المبتدأ والخبر، والإخبار عنه بالمثنى وهما: الثالث والرابع[4]، وقوله: **(الصَّريحُ)**: هو الذي لا يحتاج في كونه اسماً إلى تأويل، فيصدق بالظاهر، نحو: زيدٌ، والمضمر، نحو: أنتَ، و**(المؤولُ)**: هو الذي يحتاج في كونه اسماً إلى تأويل، وسيمثلُ الأزهريُّ لهما معاً[5]، وقوله: **(لفظاً أو محلاً)**: أطلق اللفظ على ما يشمل المقدَّر، نحو: موسى قائمٌ، بدليل مقابلته بالمحل، والفرق بين التقديري والمحلّي: أنَّ الأوَّلَ: الكلمةُ [(معه)][6] معربةٌ ولا مُوجبَ لبنائها، والمانعُ من ظهور الإعراب فيها، كونُ الحرف الأخير الذي يكون الإعرابُ عليه لا يَقبلُ الحركة أصلاً؛ لكونه ألفاً: كمُوسى يخشى، أو يقبلها ولكنها ثقيلة؛ لكونها ياءً، نحو: يأتي القاضي، أو واواً كيدعو ـ كما مرـ وأنَّ الثاني المحلي: المانع فيه قائم بجملة الكلمة، وهو

{بابُ المبتدأ والخبر}، وهو الثالث والرابع من المرفوعات **{المبتدأ هو الاسم}** الصريح أو المؤول **{المرفوع}** لفظاً أو محلاً،

(١) باب الابتداء:١٠.

(٢) قال الرضي في شرح الكافية:١/٢٥٦ـ٢٥٧: ((إنما كان أصل المبتدأ التقديم؛ لأنه المحكوم عليه، ولابد من وجوده قبل الحكم، فقُصِد في اللفظ أيضاً أن يكون ذكْرُه قبل ذكر الحكم عليه)).

(٣) [(...)] زيادة لتوضيح السياق من (ب، ج).

(٤) أي: عنوان الباب المؤلف من كلمتي المبتدأ والخبر، يجوز أن نقول فيه: هو المبتدأ والخبر، بجعل الضمير عائداً على الباب أو هما المبتدأ والخبر بجعله عائداً على المثنى الذي هو مجموع المبتدأ والخبر.

(٥) سيمثل لهما في شرحه بقوله: ((مثال الاسم الصريح الواقع مبتدأ: زيدٌ قائمٌ، ومثال الاسم المؤول الواقع مبتدأ: ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾)) البقرة:١٨٤، =: ص:١٦٥، من هذا الباب.

(٦) [(...)] زيادة لتوضيح السياق من (ب، ج).

المبني، نحو: هذا[١]، وقوله: **(بالابتداء)**: سيعرفه الأزهري بعدُ، وأشار بهذا إلى القول الصحيح من أنَّ رافعَ المبتدأ الابتداءُ، ورافعَ الخبر المبتدأُ ـ كما سيذكره ـ وإلى ذلك أشار في الألفية بقوله[٢]:

وَرَفَـعُـوا مُـبْتَدَأً بالإِبْتِـدَا كَذَاكَ رَفْعُ خَبَرٍ بِالْمُبْتَدَا

وهذا مذهب سيبويه[٣]، وقيل: إنَّ المبتدأ رفعَ الخبرَ، والخبر رفعَ المبتدأ[٤]، وقيل: الابتداءُ رفع المبتدأ، والابتداءُ والمبتدأُ رفعا الخبر، وقيل: الابتداءُ رفعهما معاً[٥]، فهذه أقوال أربعة، وأبهم المصنف رافعه[٦]؛ ليكون كلامُه جارياً على الأقوال الأربعة، وقوله: **(أي: المجرد)**: ليس المرادُ أنَّ العوامل كانت فيه، ثُمَّ أُزيلت ـ كما يقتضيه التعبير بالمجرد ـ بل المرادُ أنَّه خالٍ منها، فعبارةُ المصنِّف بـ(العاري) أحسنُ من تفسير الأزهري له بـ(المجرد)، لأنَّها لا إيهامَ فيها، وقوله: **(غيرِ الزائدة...الخ)**: هذا مخرجٌ من اللفظية، فلا يضر وجوده، ثمَّ إنَّ هذا القيد يحتمل أن يكون [(بياناً لمراد المصنف بناءً على جعل (أل) في العوامل للكمال؛ لأنَّ الزائد غير كامل، ويحتمل أن يكون)][٧] اعتراضاً عليه، بناءً على جعل (أل) للاستغراق[٨]، والحرفُ الزائد أو شبهه: هو الذي

بالابتداء **{العاري}** أي: المجرد **{عن العوامل اللفظية}** غير الزائدة وما أشبهها،

(١) قال الصبان في حاشيته على شرح الأشموني:١٧/١ ((والفرق بين التقديري والمحلي: أنَّ المانع في الأول من ظهور الإعراب قائم بآخر الكلمة، وفي الثاني قائم بالكلمة بتمامها)).

(٢) باب الابتداء:١٠.

(٣) مذهب سيبويه ـ رحمه الله ـ وجمهور البصريين: أنَّ المبتدأ مرفوع بالابتداء، وأنَّ الخبر مرفوع بالمبتدأ، فالعامل في المبتدأ معنوي، وهو كون الاسم مجرداً عن العوامل اللفظية غير الزائدة، وما أشبهها، والعامل في الخبر لفظي، وهو المبتدأ، =: الكتاب:١٢٧/٢، والإنصاف في مسائل الخلاف:٣٨/١، واللمحة في شرح الملحة:٢٩٣/١، واوضح المسالك:١٩٣/١، والتصريح:١٩٦/١، والمطالع السعيدة:٢٥٦/١، وقال ابن عقيل:٢٠١/١ ((وأعدل هذه المذاهب مذهب سيبويه، وهو الأول)).

(٤) وهذا مذهب الكوفيين، وحجتهم أن كل واحد منهما مفتقر إلى الآخر، فكان كل واحد منهما عاملاً في صاحبه، =: الإنصاف في مسائل الخلاف:٣٨/١، وشرح التسهيل لابن مالك:٢٧٠/١، وأوضح المسالك:١٩٣/١، وشرح ابن عقيل:٢٠١/١، والتصريح:١٩٦/١، وهمع الهوامع:٣١١/١.

(٥) =: أوضح المسالك:٤٧٣/١، والمطالع السعيدة:٢٥٦/١، وهمع الهوامع:٣١١/١.

(٦) أي: إنَّ ابن آجروم تعمّد عدم ذكر رافع المبتدأ، بينما ذكر الأزهري رافعه.

(٧) [(...)] زيادة واجبة من (ب، ج)، ساقطة من (أ).

(٨) (أل) الاستغراقية: هي التي تكون لإستغراق جميعِ أفرادِ الجنس، كقوله تعالى ﴿وخُلِقَ الإنْسَانُ ضَعِيْفاً﴾، وعلامةُ (ألْ) الإستغراقية أن يَصلُحَ وقوعُ (كلٍّ) موقعَها، =: جامع الدروس العربية:١٤٨.

لا يتعلَّقُ بشيء، وقد مثَّلَ الأزهريُّ للزائد: (بحسبِكَ درهمٌ)[١]، فحسبك، في اللفظ: مجرورٌ بالباء، وفي التقدير: مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة في آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحرف الزائد، ودرهمٌ: خبره، وقال السيوطي تبعاً لشيخه: الصوابُ أنَّ درهمٌ: مبتدأٌ، وحسبك: خبر؛ لأنَّ (درهم) هو المخبر عنه في المعنى بالكفاية[٢]، ومثلُه شبه الزائد [(كقوله)][٣]:

..... **لَعَلَّ أَبِي الْمِغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ**[٤]

فلعلَّ: حرفُ ترَجٍ وجر، وأبي: مجرور في اللفظ بـ(لعل) بالياء النائبة عن الكسرة، وفي التقدير مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الواو النائبة عن الضمة المقلوبة ياءً؛ لأجل الحرف الشبيه بالزائد، وهو: لعل، وقريبٌ: ـ بالرفع ـ خبرُ المبتدأ، وليست لعلَّ من أخوات إنَّ، وإلاَّ لقال: **[٤٦: ظ]** لعلَّ أبا ـ بالألف ـ والفرق: بين الزائد وشبهه ـ وإنْ كان كلٌّ منهما لا يتعلق ـ إنَّ الزائد لا يتوقف المعنى عليه، فوجوده وعدمه سيان، وشبه الزائد يتوقف المعنى عليه[٥]، ألا ترى أنَّ لعلَّ في المثال السابق تُفيدُ الترجي، فالقربُ إلى الآن لم يقع، فلو حذفتها، وقلت: أبو المغوار منك قريبٌ؛ لتُوهِم أنَّ القربَ وقعَ مع أنَّه إلى الآن لم يقع، (فيختل)[٦] المعنى بحذفها، وقوله: **(فخرجَ بالاسم: الفعلُ...الخ)**: محل خروجهما إذا بقيا على معناهما ولم يُنسب إليهما، وإلاَّ فإنْ نسبتَ إليهما نحو: قامَ فعلٌ ماضٍ، ومِن: حرفُ جر، فهما حينئذ اسمان، فتعرب (قامَ) أو (مِن): مبتدأ، ولك فيه وجهان: إمَّا أنْ تقول: إنَّه محكيٌّ قصد لفظه، وإمَّا أنْ تُعربه بالضمة المقدرة في آخره، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركةِ أو سكونِ الحكاية، لا الضمة الظاهرة خلافاً،

فخرج بالاسم: الفعل والحرف، وبالمرفوع: المنصوب والمجرور بغير زائد أو شبهه، وبالعاري عن العوامل اللفظية:

(١) لم يمثل الأزهري للزائد بـ (بحسبك درهمٌ) في الشرحين اللذين اعتمدناهما، ولكنه كان قد مثّل لذلك في كتابيه: موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب:٧٧، والتصريح:١/١٩٠.

(٢) قال السيوطي في الهمع:١/٣٠٩ ((فَإِن شَيخنَا الكافِيَجيّ اخْتَار أَن بحسبك دِرْهَم خبر مقدم وَأَن الْمُبْتَدَأ دِرْهَم نظراً للمعنى؛ لِأَنَّهُ محطّ الْفَائِدَة، إِذْ الْقَصْد الْإِخْبَار عَن دِرْهَم بِأَنَّهُ كافيه، وَمَا قَالَه شَيخنَا هُوَ الصَّوَاب)).

(٣) [(...)] زيادة واجبة من (ب، ج).

(٤) هذا عجز بيتٍ من الطّويل، لكعب بن سعد الغنويّ، في الأصمعيات:٩٦، وسر صناعة الإعراب:١/٤٠٧، وخزانة الأدب:١٠/٤٢٦، وبلا نسبة في: الجنى الداني:٥٨٤، ومغني اللبيب:٣٧٧، والتصريح:١/١٩٠، والهمع:٢/٤٥٧، وصدره: فَقُلْتُ: ادْعُ أُخْرَى وَارْفَعِ الصَّوْتَ جَهْرَةً

والشّاهدُ فيه: (لعلّ أبي المغوار) حيث جرّ بالحرف الشبيه بالزائد، وهو(لعلّ) لفظ (أبي) على لغة عُقَيْلٍ.

(٥) =: أوضح المسالك:١/١٨٧، ومغني اللبيب:٣٧٧، وحاشية العلامة الشيخ إسماعيل الحامدي على شرح الكفراوي للآجرومية:٦٦.

(٦) في الاصل: فيحتمل، وهو تحريف، والتصويب من (ب، ج).

لبعضهم[١]، وفي الكافية[٢]:

وَإِنْ نَسَبْتَ لِأَدَاةٍ حُكْمَا فَاحْكِ أَوِ اعْرِبْ وَاجْعَلَنْهَا اسْمَا

وما بعدَه خبرٌ، وقوله: **(الفاعل)**: كما يخرج الفاعل، يخرج النائب، وخبر (إنَّ)، وسائر المرفوعات، وقوله: **(والابتداءُ: عبارةٌ)** أي: معبَّرٌ به، فهو من إطلاق المصدر وإرادة اسم المفعول، ثم فسَّرَ معنى الاهتمام بقوله: **(وجعلِهِ أولاً لثانٍ)**: فيكون (وجعلِهِ) ـ بالجر ـ عطفاً على (الاهتمام) عطفَ تفسير، ولا نلتفتُ لما في الفيشي وغيره[٣]، والمراد بالشيء في قوله: عن الاهتمام بالشيء، وجعله أولاً:/المبتدأ/[٤]، وبالثاني، في لثانٍ: الخبر، وقوله: **(بحيث يكون الثاني خبراً عن الأول...الخ)** مراده بقوله خبراً: مخبرٌ به ـ ولو حُكْماً ـ ليدخل الفاعل الذي سد مسد الخبر، فيما إذا كان المبتدأ وصفاً ـ كما مر[٥]ـ فلا يُعترض على الأزهري بأنَّ تعريفَه للابتداء غيرُ جامعٍ؛ لقصوره على المبتدأ الذي له خبر، وقوله: **(والتقدير: وصومُكم...الخ)**: أو صيامُكم، ثمَّ لا فرق بين أنْ يكون السابكُ ملفوظاً به ـ كالآية[٦] ـ أو مقدَّراً، نحو : **(تسمعَ بالمعيدي خيرٌ من أنْ تراه)**[٧]، فـ(تسمعَ) منصوبٌ بأنْ مُضمرة، مؤولٌ بمصدر، أي: سماعُك، وخيرٌ: خبره، وأشار في الألفية إلى تعريف المبتدأ بالمثال، حيث قال[٨]:

مُبْتَدَأ زَيْدٌ وَعَاذِرٌ خَبَرْ إِنْ قُلْتَ زَيْدٌ عَاذِرٌ مَنِ اعْتَذَرْ

الفاعل، واسم كان وأخواتها؛ لكون عاملها لفظياً، وهو الفعل، مثال الاسم الصريح الواقع مبتدأ: زيدٌ قائمٌ، فزيدٌ: مبتدأ، وهو مرفوع بالابتداء، والابتداء عبارةٌ عن الاهتمام بالشيء وجعلِه أولاً لثانٍ بحيث يكون الثاني خبراً عن الأول، وقائمٌ: خبره، وهو مرفوع بالمبتدأ، ومثال الاسم المؤول الواقع مبتدأ: ﴿**وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ**﴾[البقرة:١٨٤] فأنْ تصوموا: في تأويل مصدر مرفوع على الابتداء، وخيرٌ: خبره، والتقدير: وصَومُكم خيرٌ

(١) قال الأزهري في التصريح:٣٣/١، ((فعلى الحكاية تبقيها على ما كانت عليه من حركة أو سكون، وعلى الإعراب ترفعها على الابتداء))، و=: وحاشية إسماعيل الحامدي على شرح الكفراوي للآجرومية:٦٥.

(٢) أي: الكافية الشافية لابن مالك، =: شرح الكافية الشافية:١٧١٦/٤.

(٣) لعلَّ رأيه موجود في حاشيته على شرح الكفراوي للآجرومية، أو حاشيته على شرح خالد الأزهري على متن الآجرومية، ولم يتيسر لنا الاطلاع على هاتين المخطوطتين.

(٤) /.../ من استدراك الناسخ على المتن.

(٥) مر الكلام عليه في بداية هذا الباب، ص:١٦٢.

(٦) أي: المصدر المنسبك من (أن والفعل) في قوله تعالى: ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾، الواردة في متن الأزهري.

(٧) هذا المثل ينسب للمنذر بن ماء السماء ويضرب لمن خَبَرُه خَيْرٌ من مَرْآه، =: جمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري:٢٦٦/١، ومجمع الأمثال للميداني:١٢٩/١.

(٨) باب الابتداء:١٠.

{والخبر} قول الأزهري **(الأصلي)**: وهو المفرد، فإنْ قلت: الخبرُ كما يكون مفرداً يكون جملةً ـ كما يأتي ـ فلِمَ خَصَّهُ الأزهري بالمفرد؟ قلتُ: حَمَلَهُ على خُصوص المفردِ؛ لأجل قولِ المصنف: (هو الاسم)؛ لأنَّه لا يصدق حقيقة إلاَّ بالمفرد، ويكون على هذا الحملِ المصنفُ ساكتاً "على"[1] تعريف الخبر الواقع جملة، والصوابُ حذف قوله: (الأصلي)؛ ليكون كلام المصنف شاملاً للخبر المفرد وللجملة، ويكون قول المصنف: (الاسم) شاملاً للاسم حقيقةً ـ وهو المفرد ـ وللاسم تأويلاً ـ وهو الجملة، والظرف والجار والمجرور إن تعلقا باسم ـ فهما من قبيل المفرد، وإنْ تعلقا بفعل فهما من قبيل الجملة.

{المرفوع}: "لفظاً"[2] أو تقديراً أو محلاً، وتدخلُ [(الجملةُ)][3] في المحل.

{المسند إليه}: **[٤٧: و]** المسند هو الخبر إلى المبتدأ، وخرج به جميع المرفوعات[4]، وإلى تعريف الخبر أشار في الألفية بقوله[5]:

وَالْخَبَرُ الْجُزْءُ الْمُتِمُّ الْفَائِدَهْ

{والمبتدأ}: قول الأزهري **(من حيث هو...إلخ)** أي: لا بقيد كونه ظاهراً ولا مضمراً، وإن اعتبرتَ أحدهما لزم تقسيمُ الشيء إلى نفسه وغيره.

{وهي: أنا}: حاصل الضمائر المرفوعة المنفصلة اثنا عشر، الاثنان الأولان: للمتكلم،

لكم، **{والخبر}** الأصلي **{هو الاسم المرفوع}** بالمبتدأ **{المسند إليه}** أي: إلى المبتدأ، ثم تارةً يكون المبتدأ والخبرُ مفردين لمذكر **{نحو قولك: زيد قائم}** فزيدٌ: مبتدأ مرفوع بالابتداء، وقائمٌ: خبره مرفوع بالمبتدأ، **{و}** تارةً يكونان مثنيين لمذكر نحو قولك: **{الزيدان قائمان}** فالزيدان مبتدأ مرفوع على الابتداء وعلامة رفعه الألف، وقائمان: خبره وهو مرفوع وعلامة رفعه الألف أيضاً، **{و}** تارةً يكونان مجموعين لمذكر جمع تصحيح نحو قولك: **{الزيدون قائمون}** فالزيدون: مرفوع على الابتداء وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة، وقائمون: خبره، وهو مرفوع وعلامة رفعه الواو أيضاً نيابة عن الضمة، وتارةً يكونان مجموعين لمذكر جمع تكسير نحو قولك: الزيود قيام، وتارةً يكونان مفردين لمؤنث نحو: هند قائمة، وتارةً يكونان مثنيين لمؤنث نحو: الهندان قائمتان، وتارةً يكونان مجموعين لمؤنث جمع تصحيح نحو: الهندات قائمات، وتارةً يكونان مجموعين جمع تكسير لمؤنث نحو: الهنود قيام، **{والمبتدأ}** من حيث هو **{قسمان}**: قسمٌ **{ظاهر، و}** قسم **{مضمرٌ فالظاهر ما تقدَّم ذكره}** من نحو قولك: زيدٌ قائمٌ، والزيدان قائمان، والزيدون قائمون، وما أشبه ذلك، **{و}** المبتدأ **{المضمر اثنا عشر}** ضميراً منفصلاً، **{وهي أنا}** للمتكلم وحده. **{ونحن}** للمتكلم مع غيره أو المعظم

(١) في (ب، ج): "عن".
(٢) في (ب، ج): <أي>: لفظاً.
(٣) [(...)] زيادة واجبة من (ب، ج).
(٤) =: أوضح المسالك:١/١٩٤، والتصريح:١/١٩٨.
(٥) باب الابتداء:١٠، وعجزه: كَاللهُ بَرٌّ وَالأَيَادِي شَاهِدَه

وخمسةٌ بعدهما: للمخاطب، والخمسةُ الأخيرة: للغائب، ويُؤخذ من المصنف حيث ذكر الظاهر معرفةً، والضميرُ لا يكون إلاَّ معرفة، وأنَّ المبتدأ لا يكون إلاَّ معرفة، ولا يجوز أنْ يكونَ نكرةً إلاَّ بمسوِّغٍ(١)، وفي الألفية(٢):

وَلاَ يَجُــوزُ الابْتِدَا بِالنَّكِرَهْ مَا لَمْ تُفِدْ.....

وقوله: **(بما يُطابقها)** أي: يُساويها في المعنى تذكيراً أو تأنيثاً، إفراداً وتثنيةً وجمعاً، ومن غير الغالب أن لا تقع المطابقةُ، كما إذا أُخبر عن المبتدأ باسم التفضيل مضافا إلى نكرة، نحو: أنتِ ـ بكسر التاء ـ أفضلُ امرأةٍ، وأنتما أفضلُ رجلين، وأنتم أفضلُ رجال، وأنتنّ أفضلُ نسوة، أو كان مجرداً من (أل) والإضافة، نحو: أنتِ ـ بكسر التاء ـ أفضلُ، وأنتما أفضلُ، وأنتم أفضلُ، وأنتنَّ أفضلُ، فيلزم في اسم التفضيل في الوجهين عدم المطابقة، عمَلاً بقول الألفية(٣):

وإنْ لِمَنْكُورٍ يُضَفْ أو جُرِّدَا أُلـزِمَ تَذْكيـرًا وأنْ يُوَحَّـدا

وكما إذا أَخبرتَ بمصدرٍ، نحو: أنتَ عدلٌ، وأنتما[(عدلٌ)](٤)، وأنتم عدلٌ، وأنتنَّ عدلٌ(٥)، وقوله: **(مبنيّ)**، سيأتي في باب النعت وجه بناء الضمائر من حيث هي(٦).

نفسه، **{وأنتَ}** بفتح التاء للمخاطب، **{وأنتِ}** بكسر التاء للمخاطبة، **{وأنتُما}** بضم التاء للمثنى مطلقاً، **{وأنتُم}** بضم التاء لجمع الذكور المخاطبين، **{وأنتن}** لجمع الإناث المخاطبات، **{وهو}** للمفرد الغائب، **{وهي}** للمفردة الغائبة، **{وهما}** للمثنى الغائب مطلقاً مذكراً كان أو مؤنثاً، **{وهم}** لجمع الذكور الغائبين، **{وهن}** لجمع الإناث الغائبات، وتسمى هذه الضمائر: ضمائر الرفع المنفصلة، والغالبُ فيها إذا وقعت مبتدآت أن يُخبر عنها بما يطابقها في المعنى، **{نحو قولك: أنا قائمٌ}** فأنا: ضميرُ رفع منفصل في محل رفع بالابتداء، وقائم: خبره، **{ونحن قائمون}** فنحن: مبتدأ، وهو ضمير رفع مبني على الضم لا يظهر فيه إعراب؛

(١) ذكر ابن هشام الأنصاري في مغني اللبيب:٦٠٩ـ٦١٣ أن هذه المسوغات منحصرة في عشرة أمور، وأوصلها ابن عقيل إلى أربعة وعشرين موضعاً، =: شرح ابن عقيل:١/٢١٦ـ٢٢٦.

(٢) باب الابتداء:١١، وتكملة الشطر الثاني: كَعِنْدَ زَيْدٍ نَمِرَهْ

(٣) باب أفعل التفضيل:٣٤.

(٤) [(...)] زيادة واجبة من (ب، ج).

(٥) قال ابن جني: ((ومنها اجتماع المذكَّر والمؤنَّث في الصفة المذكرّة، وذلك نحو: رجلٌ خَصْمٌ وامرأةٌ خَصْمٌ، ورجلٌ عَدْلٌ وامرأة عدلٌ، ورجل ضيفٌ وامرأة ضيفٌ، ورجلٌ رِضاً وامرأةٌ رضاً، وكذلك ما فوق الواحد نحو: رجلين رضاً وعدلٌ، وقومٌ رضا وعدلٌ، قال زُهيَر :

متى يَشْتجِرْ قوم يَقُلْ سَرَواتُهمْ ... همُ بيننا فهمْ رضًا وهمُ عدلُ)).

الخصائص:٢/٢٠٢، و=: وحاشية أبي النجا، الورقة٥٥.

(٦) =: ص:١٩٧، من النص المحقق.

وقوله: **(هو أنْ فقط)** والألف زائدة في (أنا) للإشباع، وإنَّما حُرِّكت النون فرقاً بين أنْ الضمير، والناصبة، والمخفَّفة، والزائدة، وقال الكوفيون: الجميعُ هو الضميرُ، وأمَّا (نحنُ) فالجميعُ ضميرٌ اتفاقاً، وأمَّا (هو)، وما بعده، فالمختار أنَّ الضميرَ هو: (الهاء) في الجميع، وقيل: الجميعُ أيضاً[1].

{قسمان: مفرد}: إلى هذا التقسيم، أشار في الألفية بقوله[2]:

وَمُفْرَداً يَأْتِي وَيَأْتِي جُمْلَهْ

قولُ الأزهري: **(هنا)**: احترازاً من المفرد في باب الإعراب، ومنه في المنادى، واسم (لا)، وقد تقدَّم جميع ذلك، ثمَّ المفردُ قسمان: مشتقٌ وجامدٌ، فالمشتق ما تحمَّلَ ضميراً يعود على المبتدأ، كمثال المصنف، ومثالي الأزهري، والجامدُ فارغٌ من الضمير، نحو: زيدٌ أخوك، إلاَّ إنْ أُوِّلَ بالمشتق، فيتحمَّلُ ضميراً نحو: زيدٌ تميمي، أي: منسوبٌ [(إلى تميم)][3]، وإلى قسمَي المفرد، أشار في الألفية بقوله[4]:

والمُفْـرَدُ الجَامِدُ فَـارِغٌ وَإنْ يُشْتَقَّ فَهْوَ ذُو ضَمِيرٍ مُسْتَكِنْ

{وغير المفرد}: قول الأزهري **(هو الجملة...الخ)**: في هذا إشارة إلى أنَّ الأَولى للمصنف أن يقول: شيئان، بدل "أشياء أربعة"[5]، والعذر للمصنف أنَّ الجملة لمَّا كانت شاملةً للاسمية

لأنه ضمير، ومحله رفع، وقائمون: خبره، مرفوعٌ بالواو نيابة عن الضمة، **{وما أشبه ذلك}** من نحو: أنتَ قائمٌ، وأنتِ قائمةٌ، وأنتُما قائمان، وأنتُم قائمون، وأنتُنَّ قائماتٌ، وهو قائمٌ، وهي قائمةٌ، وهما قائمان، وهم قائمون، وهنَّ قائماتٌ، فالمبتدأ في هذه الأمثلة كلّها مضمرٌ مبنيٌّ لا يدخل فيه إعراب، والصحيح في أنا وأنت وأنتما وأنتم وأنتنَّ، أنَّ الضمير هو أنْ فقط، وأنَّ اللواحق لها حروفٌ تدلُّ على المعنى المراد، **{والخبر}** من حيث هو **{قسمان}** قسم **{مفرد و}** قسمٌ **{غير مفرد}**، والمراد بالمفرد هنا: ما ليس بجملة ولا شبهها، ولو كان مثنى أو مجموعاً، فإنَّه في هذا الباب يُسمَّى مفرداً، **{فالمفرد نحو قولك: زيدٌ قائمٌ}** والزيدان قائمان، والزيدون قائمون، فالخبرُ في هذه الأمثلة، مفرد لأنَّه ليس جملةً ولا شبهها، **{وغير المفرد}** هو الجملة وشبهها، ومجموعُ ذلك: **{أربعة أشياء}**، شيئان في الجملة، وشيئان في شبهها،

(١) =: الإنصاف:٥٧٧/٢، وشرح المفصل:٣٠٧/٢، وشرح الرضي على الكافية:١٢٩/٢-١٣٠، ومدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ـ د. مهدي المخزومي:١٩٢-١٩٥.

(٢) باب الابتداء:١٠، وعجزه: حَاوِيَةً مَعْنَى الَّذِي سِيقَتْ لَهْ

(٣) [(...)] زيادة واجبة من (ب، ج).

(٤) باب الابتداء:١٠، و=: أوضح المسالك:١٩٤/١، ودليل السالك:٩٤/١.

(٥) في (ب، ج): "أربعة أشياء".

والفعلية، وشبهها قسمان أيضاً، صحَّ ذلك.

{الجار والمجرور} قول الأزهري: **(التامان...الخ)**: التام منهما: هو الذي **[٤٧: ظ]** تَتَمُّ به الفائدةُ من غير ملاحظة المتعلق به المقدر، بأن يكون متعلَّقه المحذوف كَوْناً عاماً، والناقص: هو الذي لا تتمُّ به الفائدةُ إلاَّ مع ملاحظة المتعلق به المقدر، فلا يجوزُ الإخبارُ بالناقص، نحو: زيدٌ بكَ، "ومكاناً"(١)، ولم يُقيِّدْهُما المصنفُ؛ لأنَّهما إذا أُطلقا لا ينصرفان إلاَّ للتام.

{مع فاعله}: الأولى أنْ يقولَ: معَ مرفوعه؛ لِيشملَ النائبَ عن الفاعل، نحو: زيدٌ يُضرَبُ أبوه، واسم كان، نحو: زيدٌ كان أبوه قائماً، ويُجابُ بأنَّه يُطلَقُ عليهما فاعلٌ مجازاً، قول الأزهري: **(الظَّاهر)**: مثالُه: زيدٌ قام أبوه، وقوله: **(أو المضمر)**: نحو: زيدٌ قام.

{مع خبره}: الأَولى أيضاً أنْ يقولَ: مع مرفوعه؛ لِيشملَ الخبرَ، ويشملَ الفاعلَ الذى أغنى عن الخبر، نحو: عمرٌو ضاربُه الزيدان، فعمروٌ: مبتدأ أول، وضاربُه: مبتدأ ثانٍ، والزيدان: فاعلٌ بالثاني أغنى عن الخبر، والثاني وفاعله: خبرٌ عن المبتدأ الأول، ثم الجملة الواقعة خبراً لا بُدَّ لها من رابطٍ يربُطُها بالمبتدأ، والروابطُ، قيل: أمورٌ عشرةٌ(٢) غالبُها الضميرُ ـ كما في مثالي المصنف ـ ومنها اسم الإشارة، ومنه قوله تعالى: ﴿**وَلِبَاسُ التَّقْوَىَ ذَلِكَ خَيْرٌ**﴾(٣)، ومنها تكرارُ المبتدأ بعينه، نحو: ﴿**الْحَاقَّةُ * مَا الْحَاقَّةُ**﴾(٤)، ومحلُّ كَوْنِ الجملةِ تَحتاجُ إلى الرابط إذا لم تكن نفسَ المبتدأ في المعنى، وإلاَّ فلا تحتاجُ لرابطٍ، نحو: مَنطُوقِيَ اللهُ حَسْبي، فمنطوقي: مبتدأ أول، والله: مبتدأٌ ثانٍ، وحسبي: خبر عن الثاني، والجملة من الثاني وخبره: خبرٌ عن الأول، ولا تحتاجُ لرابطٍ؛ لأنَّها نفسُ المبتدأ في المعنى، وإلى احتياج الجملة لرابطٍ، أشار في الألفية بقوله(٥):

..... **حَاوِيَةً مَعْنَى الَّذِي سِيقَتْ لَهْ**

وقال: معنى، ولم يقل: ضميراً؛ ليشمل الربط بجميع ما يكون الربط به، وإلى كون الجملة التي

فالشيئان في شبه الجملة هما: **{الجار والمجرور والظرف}** التامان **{و}** الشيئان في الجملة **{هما الفعل مع فاعله}** الظاهر أو المضمر، **{والمبتدأ مع خبره}** المفرد أو غيره، فالجار والمجرور، **{ نحو قولك: زيد في الدار و}**، الظرف نحو قولك: **{زيدٌ عندك}**،

(١) في (ب، ج): أو زيدٌ مكاناً.

(٢) =: ارتشاف الضرب:٣/١١١٥ـ١١١٦، والمساعد على تسهيل الفوائد:١/٢٣١، وشرح الأشموني:١/١٩٧، والتصريح:١/١٦٢، وهمع الهموامع:١/٣١٨ـ٣٢٠.

(٣) سورة الاعراف، الآية:٢٦.

(٤) سورة الحاقة، الآيتان:١ـ٢.

(٥) باب الابتداء:١٠، وصدره: وَمُفْرَداً وَيَأْتِي جُمْلَهْ

هي نفس المبتدأ في المعنى /لا تحتاج لرابط/[1] أشار في الألفية بقوله[2]:

وَإنْ تكُنْ إيَّاهُ مَعْنىً اكْتَفَى بِهَا.....

ويُشترَطُ في الجملة أنْ تكون خبريةً، والإنشائيةُ نحو: اضرِبْهُ، لا تقعُ خبراً ـ على مذهب الجمهور ـ وإنْ وردَتْ فتُؤوَّلُ بحذف (القول)[3]، وقوله: **(لا هُما)** أي: وحدهما أو مع المتعلق، ففي المسألة أقوال ثلاثة: أصحُّها ما قال الأزهري، ولا يَنبني على هذا الخلاف شيء؛ لأنَّ المقدَّرَ لا بدَّ من اعتباره على كلّ، وقوله: **(وأنَّ تقديرَهُ...إلخ)**: معطوفٌ على أنَّ الخبر مدخولٌ للصحيح[4]، لكنْ يجب تأويل الصحيح في هذا الأخير بالأرجح؛ لأنَّ تقديره: فعلاً أو اسماً كل منهما متفق عليه، والخلاف إنَّما هو في المختار، وإنْ أبقيتَ العبارةَ على ظاهرها اقتضتْ أنَّه لا يجوز تقديره فعلاً، وليس كذلك[5]، وإلى كون الخبر متعلق الظرف والجار والمجرور، واختيار تقديره مفرداً أشار في الألفية بقوله[6]:

وَأَخْبَرُوا بِظَرْفٍ أوْ بِحَرْفِ جَرْ نَاوِينَ مَعْنَى كَائِنٍ أَوِ اسْتَقِرْ

والصحيح أنَّ الخبر متعلقُ الجار والمجرور والظرف المحذوف لا هما، وأنَّ تقديره: كائن أو مستقر، لا كان أو استقرَّ،

(١) /.../ من استدراك الناسخ على المتن.

(٢) باب الابتداء:١٠، وتكملة الشطر الثاني: كَنُطْقِي اللهُ حَسْبِي وَكَفَى.

(٣) وإلى هذا ذهب ابن السراج في كتابه الأصول في النحو:١٧٢/٢، فقال: ((لأن المبتدأ ينبغي أن يكون خبره يجوزُ فيه الصدق والكذب، والأمر والنهي ليسا بخبرين والدعاء كالأمر، وإنما قالوا: زيدٌ قم إليه، وعمرٌو اضربْهُ اتساعًا كما قالوا: زيدٌ هَلْ ضربتَهُ، فسدّ الاستفهام مسد الخبرِ وليس بخبر على الحقيقة))، وردَّ عليه ابن مالك في شرح التسهيل:٣٠٩/١ـ٣١٠، بقوله: ((وهذا نظرٌ واهٍ؛ لأن خبر المبتدأ لا خلاف في أن أصله أن يكون مفرداً، والمفرد من حيث هو مفرد لا يحتمل الصدق والكذب))، ونعت الرضي هذا الرأي أيضاً بالوهم في شرح الكافية:٢٦٧/١، بقوله: ((وهو وهمٌ)) وأبطله ابن هشام في المغني:٥٣٦، بقوله: ((واختُلف في نحو: زيدٌ اضربْهُ، وعمرٌو هل أتاك؟ فقيل: محل الجملة التي بعد المبتدأ رفع على الخبرية، وهو صحيح، وقيل: نصب بقول مضمر هو الخبر، بناءً على أن الجملة الإنشائية لا تقع خبراً، وقد مرَّ إبطاله))، و=: أوضح المسالك:١٩٦/١، وشرح ابن عقيل:١٩٩/٣، والمطالع السعيدة في شرح الفريدة:٢٥٩/١، وهمع الهوامع:٣٦٨/١.

(٤) أي: معطوف على: (أنّ الخبر)، من قول الأزهري السابق: (والصحيح: أنَّ الخبر...).

(٥) قال ابن هشام في شرح اللمحة البدرية:٤١٥/١: ((ولا خلاف عند المقدّرين في جواز كون المقدّر فعلاً نحو: (استقرَّ) و(حصلَ) أو اسماً نحو: (مستَقَرٌّ) و(حاصلٌ)، وإنّما الخلاف في الراجح منهما، فمن رجح الأول فحجته أنَّ المحذوف عامل في الظرف والمجرور، والأصل في العمل للأفعال، ومن رجَّح الثاني فحجته أن المحذوف هو الخبر، والأصل في الخبر للإفراد)).

(٦) باب الابتداء:١١.

فلمَّا قدَّم (كائِن) على (استقرَّ) علمنا أنَّ المختار تقديره: مفرداً[1]، وكائن المقدر اسم فاعل من كان التامَّة، **[٤٨: و]** ولا يجوز أن تكون ناقصةً؛ لأنَّه يكون الجار والمجرور والظرف خبرها، ويتعلق بكائنٍ آخر، ويلزم التسلسل، فإنْ قلتَ: ما فائدة إفراد الجار والمجرور والظرف بالذكر، مع أنَّه إنْ قُدِّر عاملهما اسماً كانا من قبيل الإخبار بالمفرد، "وإنْ قُدِّر"[2] عاملهما فعلاً كانا من قبيل الإخبار بالجملة ـ كما مر ـ قلتُ: لمَّا لم يتمحَّضا "لجهة واحدة"[3] أُفردا بالذكر، وسُمِّيا بشبه الجملة.

{زيد قام أبوه}: قول الأزهري: **(والمضاف إليه...الخ):** يقتضي أنَّ المضاف إليه له مدخل في الخبرية، وليس كذلك، والعذر له أنَّه لمَّا كان رابطاً صحَّ أنْ يُعدّ من جملة الخبر، والمختار عند النحويين في نحو: زيدٌ ضربتُه، أنَّ الخبرَ إنَّما هو الفعلُ والفاعل، وأمَّا المفعول وسائر المنصوبات فإنَّما هي من تتمات الفعل.

"والله أعلم"[4].

{و} الفعل مع فاعله نحو قولك: **{زيدٌ قام أبوه}**، فزيدٌ: مبتدأ، من الفعل والفاعل والمضاف إليه، في موضع رفع خبرٌ عن زيد، والرابط بينهما: الهاء، مِن أبوه، **{و}** المبتدأ مع خبره نحو قولك: **{زيد جاريته ذاهبة}**، فزيدٌ: مبتدأ أول، وجاريته: مبتدأٌ ثانٍ، وذاهبةٌ: خبرُ المبتدأ الثاني، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في موضع رفع: خبرُ المبتدأ الأول، والرابطُ بين المبتدأ الأول وخبره: الهاءُ مِن جاريته، والله تعالى أعلم.

(١) =: توضيح المقاصد والمسالك:٤٧٩/١، وشرح الأشموني:١٨٩/١، والتصريح:٢٠٧/١، والمطالع السعيدة في شرح الفريدة:٢٦١/١، وفتح رب البرية:٣٤٠.

(٢) في (ب، ج): وإن كان.

(٣) في (ب، ج): بجهة واحدة.

(٤) في (ب، ج): والله <سبحانه وتعالى> أعلم.

{بابُ العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر}

لمَّا علِمتَ أنَّ المبتدأَ مرفوعٌ بالابتداء، والخبرَ مرفوعٌ بالمبتدأ، أراد أنْ يُبيِّن لك بعض العوامل اللفظية المحترز عنها ـ فيما مرَّ ـ التي تدخلُ على المبتدأ والخبر، فتزيلُ عمل الابتداء والمبتدأ، ويَصيرُ العملُ لها، قولُ الأزهري: **(وتُسمَّى: النواسخ)**: جمعُ ناسخ، مأخوذ من النسخ الذي هو الإزالة، يُقالُ: نَسَخَتِ الشَّمسُ الظِّلَّ إذا أزالتْهُ عن مكانه[١]، وتسميتها بذلك ظاهرة؛ لأنَّها أزالتْ عملَ الابتداء والمبتدأ، وإنَّما أزالته؛ لأنَّها عاملٌ لفظي، والابتداء معنوي، واللفظي أقوى من المعنوي[٢]، وقوله: **(هنا)** أي: في هذا الكتاب، قيلَ: لا حاجةَ إليه؛ لأنَّها في كل كتاب ثلاثةٌ، وأمَّا ما ذُكِرَ في غير هذا الكتاب، من أفعال المقاربة ومن (ما ولا ولات، وإنْ) المشبهات بليس، فهو داخل في أخوات كان، قلتُ: يُجاب عن الأزهري بأنَّه جعل ما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل كـ(أعلم وأرى) قسماً رابعاً، فيكون عنه احترز، وهو ظاهر، وكونها ثلاثةً باعتبار عملها، وأمَّا باعتبار ذاتها فهي قسمان: أفعالٌ، وهي: كان وظنَّ وأخواتهما، وحروفٌ، وهي: إنَّ وأخواتها، وقدَّم كان واخواتها؛ لأنَّها أفعالٌ، والأصلُ في العمل للأفعال، وقال: (كان) وأخواتها، ولم يقل: (أمسى) وأخواتها مثلا؛ لأنَّ (كان) هي أمُّ الباب، ولذلك اختصَّتْ بأمورٍ منها: ما أشار إليه في الألفية بقوله[٣]:

وَقَدْ تُزَادُ كَانَ فِي حَشْوٍ.....

وقدَّم (إنَّ وأخواتها) على (ظنَّ)، وإنْ كانت أفعالاً؛ لأنَّ أحد الجزأين مع (إنَّ) مرفوعٌ، وإنْ كان الرفع جديداً، وأمَّا (ظنَّ) فالجزءان "معها"[٤] منصوبان، فخرجا معاً عن أصلهما، وقوله: **(أي: المبتدأ)** أي: الذي كان قبل دخولها يُسمَّى مبتدأً، ويُؤخذ منه أنَّ الرفع جديدٌ، فهو غيرُ الرفع الذي كان حيث كان مبتدأ، هذا مذهب البصريين، وقال الكوفيون: إنَّ المبتدأ باقٍ على رفعه، وهو مرفوعٌ **[٤٨: ظ]** بما كان مرفوعاً به قبل دخول كان، وكان غير عاملة، ورُدَّ باتصال الضمير بها

{بابُ العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر}وتسمى النواسخُ **{وهي}** هنا أقسام **{ثلاثة}** الأول: **{كان وأخواتها و}** الثاني: **{إنَّ وأخواتها و}** الثالث: **{ظننتُ وأخواتها}**، وهذه الأقسام الثلاثة عملها مختلف، **{فأمَّا كان وأخواتها، فإنَّها ترفع الاسم}** أيّ: المبتدأ،

(١) =: مقاييس اللغة:٥/٤٢٤، والمحكم والمحيط الأعظم:٥/٨٤.

(٢) =: شرح قطر الندى:١٢٧، وشرح اللمحة البدرية:٢/٦، وحاشية ابي النجا:٦١.

(٣) باب كان وأخواتها:١٢، وهو صدر بيت غير مكتمل، والبيت بتمامه:

وَقَدْ تُزَادُ كَانَ فِي حَشْوٍ كَمَا كَانَ أَصَحَّ عِلْمَ مَنْ تَقَدَّمَا

(٤) في (ب، ج): معاً.

في نحو: (كُنْتُهُ)، والضميرُ لا يتَّصِلُ إلاَّ بعامله[1]، وقوله: **(ويُسَمَّى: اسمها)** أي: يُسمِّي النحاةُ المرفوعَ بها اسمها حقيقةً، ويُسَمَّى فاعلُها مجازاً، كما أنَّ المنصوبَ يُسمُّونه خبراً حقيقةً، ومفعولاً مجازاً، والتسميةُ في كلٍّ اصطلاحية خاليةٌ عن المعنى، وإلاَّ فـ(زيدٌ) من قولك: كان زيدٌ قائماً، وضَعَهُ الواضعُ اسماً للذات لا لـ(كان)؛ لأنَّ اسم (كان): اللفظُ المخصوصُ، وهو (الكاف والواو /والنون/[2])، لأنَّ أصله: (كَوْنٌ) وقائماً ليس خبراً في المعنى عن كان؛ لأنَّ (كان) فعلٌ، والافعال لا يُخبَرُ عنها، فالإضافة في كلٍّ لأدنى ملابسة، وهي كونها تعمل فيه، وإلى عمل (كان) أشار في الألفية بقوله[3]:

تَرْفَعُ كَانَ الْمُبْتَدَا اسْمًا والْخَبَرْ تَنْصِبُهُ

وقوله: **(وإنَّما لم يُسمُّوا المرفوع بها فاعلاً)**، أي: اصطلاحاً، وإلاَّ فيُسمَّى فاعلاً مجازاً، كما أنَّ المنصوب بها يُسَمَّى مفعولاً مجازاً ـ كما علمت ـ وقوله: **(تَجَرَّدَتْ...الخ)**: بيانُه أنَّ كلَّ فعلٍ تامٍ له مدلولان: الحدثُ والزمانُ، كـ(ضَرَبَ) في قولك: ضَرَبَ زيدٌ عمراً، فإنَّه يدلُّ على الحدث، وهو الضَّرْبُ الصادر من الفاعل، ووقع على المفعول، ويدلُّ على الزمان الماضي، وهذه إنَّما دلَّتْ على الزمان دون الحدث، فلذلك قيل: لها نواقص، وهذا الذي قاله الأزهري هو قول سيبويه، وأكثر البصريين[4]، وردَّه ابن مالك في شرح التسهيل بوجوه عشرة، وقال: الصوابُ أنَّها دالةٌ على الحدث العام، ومعنى نقصانها حينئذٍ أنَّها لا تكتفي بالمرفوع[5]، وهو الذي تقتضيه عبارته في

ويسمى اسمها، **{وتنصب الخبر}** أيّ: خبر المبتدأ، ويُسمى خبرها، وإنَّما لم يُسمُّوا المرفوع بها فاعلاً، والمنصوب مفعولاً؛ لأنَّ هذه الأفعال في حال نقصانها تجرَّدت عن الحدث الذي من شأنه أن يصدر عن الفاعل ويقع على المفعول،

(١) كان وأخواتها ترفع المبتدأ تشبيهاً بالفاعل ويسمى اسمها، ويسمى فاعلاً مجازاً؛ لشبهها به، وتنصب خبره تشبيهاً بالمفعول ويسمى خبرها، هذا مذهب البصريين، وذهب الكوفيون إلى أنها لا تعمل في المرفوع شيئاً، وإنما هو مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخولها، ثم اتفقوا جميعاً على نصبها للخبر. =: الأصول في النحو:٣٦١/٢، والإنصاف:٦٨٦/٢، وارتشاف الضرب:١١٤٦/٣، وتوضيح المقاصد والمسالك:٤٩٢/١، والمساعد على تسهيل الفوائد:٢٤٨/١، والتصريح:٢٣٣/١، وهمع الهوامع:٣٥٣/١، وحاشية الصبان:٣٥٦/١.

(٢) /.../ من استدراك الناسخ على المتن.

(٣) باب (كان وأخواتها):١٢، والشطر الثاني بتمامه هو: تَنْصِبُهُ كَكَانَ سَيِّداً عُمَرْ

(٤) =: الكتاب:٢٦٤/١، والمقتضب:٨٧/٤، والأصول في النحو:٨٢/١، والإنصاف:٦٨٠/٢، وشرح الرضي على الكافية:١٩٢/٤، وارتشاف الضرب:١١٥١/٣، والتصريح:٢٤٩/١، وهمع الهوامع:٣٥٣/١، وحاشية أبي النجا على شرح الأزهري، الورقة:٦٢، وفتح رب البرية:٣٥١.

(٥) =: شرح التسهيل:٣٣٧/١ـ٣٤١.

الألفية إذ قال[1]:

..... وَذُو تَمَامٍ مَا بِرَفْعٍ يَكْتَفِي

وقوله: **(كالرَّوابط)**[2] أي: من حيث كونها تجمع بين معمولين، كما أنَّ الحرف يربط اللازم ويوصله إلى المعمول، وقوله: **(ومن ثَمَّ)**: ـ بفتح الثاء المثلثة ـ بمعنى: هنالك، أيّ: من أجل كونها مجرَّدةً عن الحدث، وصيرورتها كالحروف الرابطة والموصولة لمعاني الأفعال إلى الأسماء سمَّاها...إلخ[3]، والصوابُ: أنَّها أفعالٌ ـ كما علمت ـ وقوله: **(هنا)** أي: في هذه المقدمة، وإلاَّ ففي غيرها من المطولات أكثر، ولم يذكر في الألفية ـ في باب كان ـ إلاَّ ما ذكره المصنف هنا، نعم زاد في الألفية: (ما، ولا، ولات، وإنْ) المشبهات بليس، وأفعال المقاربة.

{كان}: قول الأزهري: **(وهي لاتِّصاف...إلخ)**: حاصلُ ماحقَّقوه هنا: أنَّ (كان) من قولك: كانَ زيدٌ قائماً تدلُّ على زمن معينٍ وهو الماضي، وعلى حدثٍ مبهمٍ، وهو الكون، ووجه إبهامه: صدقُهُ بالقيام والقعود والأكل والشرب مثلاً، وقد عيَّنه الخبر الذي هو قائماً، وقائماً يدلُّ على حدث معين، وهو: القيام، وعلى زمن مبهمٍ؛ لصدقه بالماضي والحال والاستقبال، وقد عينته (كان)، والحاصل أنَّ الحدث المُبهم في (كان) عيَّنَهُ الخبرُ، والزمانُ المبهمُ في الخبر عينته (كان)، والمراد بـ(المخبر عنه) اسمها، (والاتِّصافُ) من جهة المعنى، وكذا يقال في سائر هذه الأفعال، قاله بعضٌ[4] وتأمله، وهذا مبنيٌّ على دلالة هذه الأفعال على حدث، لكنه مبهم،

فصارت كالروابط ومن ثَمَّ سمَّاها الزجاجي: حروفاً، **{وهي}**: ثلاثة عشر فعلاً ـ على ما ذكره هنا ـ وإلاَّ فهي أكثر من ذلك، الأول: **{كان}**، وهي: لاتصاف المخبَر عنه بالخبر في الماضي، إمَّا مع الدوام والاستمرار، نحو: ﴿**وَكَانَ اللّهُ غَفُوراً رَّحِيماً**﴾ [النساء:٩٦] وإمَّا مع الانقطاع، نحو: كان الشيخُ شاباً، **{و}** الثاني: **{أمسى}**، وهي لاتِّصاف المخبر عنه بالخبر في المساء، نحو: أمسى زيدٌ غنياً، **{و}** الثالث: **{أصبح}**، وهي لاتصاف المخبر عنه بالخبر في الصباح، نحو: أصبحَ البردُ شديداً، **{و}** الرابع: **{أضحى}**، وهي لاتصاف المخبر عنه بالخبر في الضُّحى، نحو: أضحى الفقيهُ ورعاً.

(١) باب كان وأخواتها:١٢، وصدر البيت: وَمَنْعُ سَبْقِ خَبَرٍ لَيْسَ اصْطُفِي

(٢) في (ب، ج): <فصارت> كالروابط.

(٣) سماها الزجاجي حروفاً، وأفرد لها باباً أطلق عليه: باب الحروف التي ترفع الأسماء وتنصب الأخبار، =: الجمل في النحو:٤١، وأسرار العربية:١٣٢.

(٤) قال أبو حيان في ارتشاف الضرب:٣/١١٥١ـ١١٥٢، ((والمشهور والمتصور أنها تدل على الحدث والزمان، وأنَّ الحدث مسند إلى الجملة، وهل تنصبه فتقول: كان زيدٌ قائماً كوناً أجازه بعضهم، وبه قال السيرافي، ومنعه الجمهور))، وقال السيوطي في همع الهوامع:١/٣٥٢: ((واختُلف في دلالة هذه الأفعال على الحدث، فمنعه قوم))، وذهب ابن عصفور إلى أنها مشتقة من أحداث لم ينطق بها، =: شرح الجمل:١/٣٨٥.

وهو **[٤٩: و]** الحقُّ ـ كما علمت[١] ـ لكنَّه خلافُ ما مَرَّ للأزهري[٢].

{وظلَّ}: قول الأزهري: **(بالظاء المشالة)**، أي: التي شيلت /عليها/[٣] شكلة تشبه الألف، للفرق بينها وبين الضاد.

{وبات}: قول الأزهري: **(بات زيدٌ مفطراً)**: الأولى أنْ يُبدِلَ مفطراً، بنحو: مُصلِّياً؛ لأنَّ الخبر لا فائدة فيه؛ لأنَّ من المعلوم أنْ يَبيتَ الإنسانُ مُفطراً.

{وصار}: قول الأزهري: **(والانتقال)**: عطف تفسير على ما قبله، ثم تارةً يكون من ذات إلى ذات، نحو: صار الطينُ إبريقاً، أو من صفةٍ [(إلى صفة)][٤]، كمثال الأزهري، ونحو: صار الفقيرُ غنياً.

{وليس}: قول الأزهري: **(لنفي الحال)** أي: لنفي زمن الحال والتكلم، وقوله: **(عند الإطلاق)**: فسَّره بقوله: والتجرد عن القرينة، أي: بأن كان التركيب خالياً عمَّا يفيد الدلالة على الزمان الماضي والمستقبل، ومفهومه أنَّه إذا كان في التركيب قرينة تدل على الماضي كـ(أمس)، أو تدلُّ على الحال كـ(الآن)، أو على المستقبل كـ(غداً) عمل عليها، ولا إشكال حينئذ.

{ومازال}: قول الأزهري: **(بما النافية)**: ليس الشرط تقدُّم (ما) خُصوصاً ـ كما يوهمه ـ بل الشرط تقدُّم النفي بـ(ما) أو غيرها، بل لا فرق بين أن يكون النفي بالحرف ـ كما مثَّل ـ أو بالاسم، نحو: غيرُ مُنفكٍ زيدٌ عن القيام، فمنفك: اسم فاعل من انفكَّ، وزيدٌ: اسمها، وعن القيام: خبرُها، أو بالفعل نحو: ليس يَنفكُّ زيدٌ جالساً، والنافي إمَّا ملفوظٌ به ـ كما ذُكر ـ أو مقدَّرٌ كقوله تعالى: ﴿**قَالُواْ تَاللهِ تَفْتَأُ**﴾[٥] أي: لا تفتؤ، لكنْ لا يحذف إلاَّ بشروط ثلاثة[٦]: كون

{و} الخامس: **{ظل}** ـ بالظاء المشالة ـ وهي لاتصاف المخبر عنه بالخبر نهاراً، نحو: ظلَّ زيدٌ صائماً، **{و}** السادس: **{بات}**، وهي لاتصاف المخبر عنه بالخبر ليلاً، نحو: بات زيدٌ مفطراً، **{و}** السابع: **{صار}** وهي للتحويل والانتقال، نحو: صار السعرُ رخيصاً، **{و}** الثامن: **{ليس}**، وهي لنفي الحال عند الإطلاق والتجرد عن القرينة، نحو: ليس زيدٌ قائماً، أيّ الآن، **{و}** التاسع والعاشر والحادي عشر والثاني عشر: **{ما زال وما انفك وما فتيء وما برح}** مقرونةً بما النافية أو شبهها، كالنهي والدعاء،

(١) أي: كما علمنا ذلك من رد ابن مالك بالوجوه العشرة على من قال بعدم دلالتها على الحدث.

(٢) معناه أن الأزهري ذهب إلى عدم دلالتها على الحدث، كما مرّ في قوله: (تجرّدت عن الحدث).

(٣) /.../ من استدراك الناسخ على المتن.

(٤) زيادة واجبة من (ب، ج).

(٥) سورة يوسف، الآية:٨٥.

(٦) =: الصفوة الصفية:٢١/٢، وأوضح المسالك:٢٣٠/١، والتصريح:٢٣٥/١.

الفعل مضارعاً في جواب قسم، والنافي (لا)، ومِثْلُ تقدُّمِ النفي تقدُّمُ شبهه، وهو النهي والدعاء، فمثال النهي:

صَاحِ شَمِّرْ وَلاَ تَزَلْ ذَاكِرَ الْمَوْ تِ فَنِسْيَانُهُ ضَلاَلٌ مُبِينُ(١)

فصاحِ: منادى مرخم صاحب على غير قياس، لأنَّ ترخيم الخالي من التاء شرطوا له أربعة شروط من جملتها: العلمية(٢)، وصاحب ليس بعلم، وإنَّما هو صفة، ولا: ناهية، وتزل: مضارع زال من أخوات كان، وفيه ضمير مستتر اسمها، وذاكرَ ـ بالنصب ـ خبرها، ومثالُ الدعاء:

..... **ولا زالَ مُنْهَلًّا بِجَرْعَائِكِ القَطْرُ**(٣)

ف(لا): حرف دعاء، وزال: من أخوات كان، والقطر: اسمها، ومنهلاًّ: من أنهلَّ المطرُ إذا نزل: خبرها، وهو دعاء للمحبوبة بدوام المطر الذي يدوم معه الخير، وقوله: **(وهذه...الخ)**: مبتدأ، والأفعال: ـ بالرفع ـ نعت أو بدل، والأربعة: نعت للأفعال، ولملازمة: متعلق بمحذوف خبر: هذه، وقوله: **(على حسب ما يقتضيه الحالُ)**: فإنْ أقتضى الحال +أنَّ خبرها ثابتٌ لاسمها دائماً، فهي للدوام، نحو: ما زال زيدٌ حياً، وإنْ اقتضى الحال+(٤) ثبوت مدلول خبرها لاسمها في بعض الأزمنة دون بعض، فعلى"ما اقتضته"(٥) نحو: ما زال زيدٌ عالماً، أي: منذ صَلُحُ للعلم، وليس ذلك على سبيل الدوام، فالحال تشهدُ بأنَّه قبل قبوله للعلم لم يكن عالماً.

{ومادام}: قول الأزهري: **(لنيابتها عن الظرف)**: والظرف الذي نابت عنه هو: (مُدَّة)، ومعنى نيابتها عنه أنَّها **[٤٩: ظ]** استُعملت في موضعٍ يُستعمَلُ فيه الظرف، وأشار الأزهري بهذا إلى دفع ما قد يُقال إنَّ (ما) حرفٌ، والظرفُ لا يكونُ إلاَّ اسماً، وحاصلُه أنَّها ليست ظرفاً بنفسها،

وهذه الأفعال الأربعة لملازمة الخبر المخبر عنه على حسب ما يقتضيه الحال، نحو: مازال زيدٌ عالماً، وما انفك عمرٌو جالساً، وما فتِيء بكرٌ محسناً، وما برحَ محمدٌ كريماً، وما أشبه ذلك، **{و}** الثالث عشر: **{ما دام}** مقرونةً بما الظرفية المصدرية وهي لاستمرار الخبر، نحو: لا أصحبُك ما دام زيدٌ متردداً إليك، وسُمِّيتْ ما هذه ظرفيةً؛ لنيابتها عن الظرف،

(١) البيت من الخفيف، ولم أقف على قائله، وهو من شواهد اللمحة في شرح الملحة:٥٧٠/٢، وتخليص الشّواهد وتلخيص الفوائد ـ لابن هشام الأنصاري:٢٣٠، وأوضح المسالك:٢٣٤/١، وشرح ابن عقيل:٢٤٧/١، والمقاصد النّحويّة:١٤/٢، وشرح الأشمونيّ:٢٢٨/١، والتّصريح بمضمون التوضيح:١٨٥/١، وهمع الهوامع:٦٥/٢.

(٢) وهذه الشروط هي: أن يكون الاسم: منادى، مفردًا، علماً، زائداً على ثلاثة أحرف، =: الإنصاف:٢٨٦/١، وحاشية الخضري على ابن عقيل:٢٥٧/١، ودليل السالك:٣١٤/١.

(٣) البيت من الطويل، وهو لذي الرُّمّة في ديوانه:١٠٢، وصدره: أَلاَ يا اسْلَمي يا دارَ مَيَّ، عَلى الْبَلى

(٤) المحصور بين +...+ ليس في (ب، ج).

(٥) في (ب، ج): ما اقتضاه.

وإنَّما استعملت في موضعه، وقوله: **(لتأويلها مع...الخ)**: فيه مسامحةٌ؛ لأنَّ المؤوَّل هو ما بعدها، لكنَّها لمَّا كانت آلةً للسبك صَحَّ اسنادُ التأويل لها مجازاً، فلو لم تكن قبلها (ما) فهي تامَّة بمعنى بَقي، والمنصوب بعدها حال، نحو: دُمْتَ صحيحاً، وكذلك يُعرب المنصوب حالاً إنْ "تقدمتها"[١] (ما)، وكانت مصدرية غير ظرفية، نحو: يُعجبني ما دمت صحيحاً، أي: دوامك صحيحاً، وأمَّا كونها ظرفية غير مصدرية فلا يمكن، فتحصَّل ممَّا ذُكِرَ أنَّ هذه الأفعال ثلاثة أقسام، منها: ما يعمل بدون شرط، وهي ثمانية: (كان وليس، وما بينهما)، ومنها ما يعمل بشرط تقدُّم نفيٍ أو شبهه، وهي أربعة: (زالَ وبَرِحَ وفَتِىءَ وأنْفَكَ)، ومنها ما يعمل بشرط تقدُّم (ما) الظرفية المصدرية، وهي: (دامَ) خاصَّةً، وإلى تعداد هذه "الأفعال"[٢]، وتقسيمها للأقسام الثلاثة، أشار في الألفية بقوله[٣]:

كَكَانَ ظَلَّ بَاتَ..... الأبيات الثلاثة.

{وما تصرف منها}: لمَّا ذَكَرَ هذه الأفعال بلفظِ الماضي، وكان غير الماضي يعمل عملَ الماضي، نبَّه عليه بقوله: (وما...إلخ) وما: معطوفة على كان، ويصحُّ أنْ تكون مبتدأً، والخبر محذوف، تقديره: كذلك، ومعنى التصرف: ـ هنا، وفي باب المصدر ـ تحوُّلُ الفعل إلى أمثلةٍ مختلفةٍ، وليس المراد به الاشتقاق؛ لأنَّ المختارَ أنَّ أصلَ المشتقات المصدرُ[٤]، وفي الألفية[٥]:

..... **وَكَوْنُهُ أَصْلاً لِهذَيْنِ انْتُخِبْ**

ومصدريةً؛ لتأويلها مع صلتها بمصدر، والتقدير: مدَّةَ دوام زيدٍ متردداً إليك، **{وما تصرف منها}** أي: والذي تصرّف من كان وأخواتها يعمل عمل ماضيها، فالمتصرِّف **{نحو: كان}** في الماضي، **{ويكون}** في المضارع، **{وكن}** في الأمر، **{و}** نحو: **{أصبحَ}** في الماضي، **{ويُصبحُ}** في المضارع، **{وأصبِحْ}** في الأمر، **{تقول}** في عمل الماضي مِن كان **{كان زيدٌ قائماً}** وإعرابه: كان فعلٌ ماضٍ ناقصٌ، وزيدٌ: اسمها، وقائماً: خبرُها، وتقولُ في عمل المضارع مِن كان: يكون زيدٌ قائماً، وإعرابه: يكون فعل مضارع ناقص، وزيدٌ: اسمها، وقائماً: خبرها،

(١) في (ب، ج): "تقدمها".

(٢) في الأصل: "الحروف" وهو خطأ، والتصحيح من (ب، ج).

(٣) باب كان وأخواتها:١٢، وهو صدر بيت غير مكتمل، والأبيات الثلاثة بتمامها هي:

كَكَانَ ظَلَّ بَاتَ أَضْحَى أَصْبَحَا أَمْسَى وَصَارَ لَيْسَ زَالَ بَرِحَا

فَتِىءَ وَانْفَكَّ وَهذِه الأَرْبَعَة لِشِبْهِ نَفْيٍ أَوْ لِنَفْيٍ مُتْبَعَة

وَمِثْلُ كَانَ دَامَ مَسْبُوقاً بِمَا كَأَعْطِ مَادُمْتَ مُصِيباً دِرْهَما

(٤) مسألة خلافية بين البصريين والكوفيين، فقد ذهب البصريون إلى أنَّ المصدر أصلُ المشتقات، وذهب الكوفيون إلى أنَّ الفعل أصلٌ، =: الإنصاف في مسائل الخلاف:١/١٩٠، وائتلاف النصرة:١١١.

(٥) باب المفعول المطلق:٢١، وصدره: بِمِثْلِهِ أَوْ فِعْلٍ أَوْ وَصْفٍ نُصِبْ

قول الأزهري: **(والذي لا يتصرف منها...الخ)**: اعلم أنَّ هذه الأفعال ـ باعتبار التصرف وعدمه ـ أقسام ثلاثة، منها: ما لا يتصرف أصلاً، وهو (ليس) اتفاقاً، و(دام) على الأصح، ومنها: ما يتصرف تصرفاً ناقصاً، وهو (زال وأخواته)؛ لأنَّه ليس له أمر ولا مصدر، ومنها: ما يتصرف تصرفاً تاماً، وهو الباقي، فيستعمل منه جميع التصاريف إلاَّ "اسم مفعول"[1]؛ لأنَّه إنَّما يُصاغُ من التام، وقد مثَّلَ المصنف للماضي، ومثَّل الأزهري للمضارع والأمر، ومثال المصدر: يُعجبني كونُ زيدٍ قائماً، فكونُ: مصدرُ (كان) الناقصة، وزيدٍ: أسمها، وقائماً: خبرها، ومثال اسم الفاعل:

وَمَا كُلُّ مَنْ يُبْدِي البْشَاشَةَ كَائِناً أَخَاكَ..... [2]

فكائناً: اسم فاعل، وفيه ضمير مستتر ـ يعود على (مَنْ) ـ اسمها، وأخاك: خبرها، ومَن أراد استيفاء مصادر هذه الأفعال، فعليه بالشريف[3] في هذا المحل، فقد بيَّنها مع أمثلتها، وإلى عمل غير الماضي، أشار في الألفية بقوله[4]:

وَغَيْرُ مَاضٍ مِثْلَهُ قَدْ عَمِلاَ

وهذه الأفعال تُستعمل تامَّةً مكتفيةً بالمرفوع إلاَّ ثلاثةً منها لا تُستعمل إلاَّ ناقصة، وهي: فتئ وليس وزال، وإلى القسمين أشار في الألفية بقوله[5]:

..... وَذُو تَمَـامٍ مَا بِرَفْـعٍ يَكْتَفِـي
وَمَا سِوَاهُ نَاقِصٌ والنَّقْصُ فِي فَتِـيءَ لَيْسَ زَالَ دَائِمـاً قُفِـي

وتقول في عمل الأمر مِن كان: كُنْ قائماً. وإعرابه: كُنْ فعلُ أمرٍ ناقص، واسمه مستتر فيه وجوباً تقديره: أنتَ، وقائماً: خبره. وتقول: أصبح زيدٌ قائماً، ويصبح زيدٌ قائماً، وأصبح قائماً، وإعرابه: على أوزان ما قبله، والذي لا يتصرف منها دام وليس، تقول: لا أكلمُك مادام زيدٌ قائماً،

(١) في (ب، ج): اسم المفعول.

(٢) من الطّويل، ولم أقف على قائله، والشطر الثاني بتمامه: أَخَاكَ إِذَا لَمْ تُلْفِهِ لَكَ مُنجِدَا

والشّاهدُ فيه: (كائنًا أخاك) حيث عمل اسم الفاعل (كائن) عمل فعله في رفع المبتدأ ونصب الخبر، وهو من شواهد: أوضح المسالك:١٦٨/١، وشرح ابن عقيل:٢٥٠/١، والمقاصد النّحويّة:١٧/٢، وشرح الأشمونيّ:٢٣١/١، والتّصريح:١٨٧/١، وهمع الهوامع:٧٨/٢.

(٣) هو أبو عبد الله، محمد بن أحمد بن يوسف بن يعلى، الشريف الحسني الفاسي، (ت:٧٢٣هـ) اشتغل بشرح الآجرومية حتى أكمله، وسماه: الدرّة النحوية في شرح الآجرومية، ولم يتيسر لنا الاطلاع عليه، وذُكر أنه من أهل القرن الثامن الهجري، = ترجمته في: جذوة الاقتباس:٢٤٤، ودرة الحجال في أسماء الرجال ـ لابن القاضي المكناسي:١٤٥/٢، وسلوة الأنفاس:١٣٤/٢، وجامع الشروح والحواشي ـ لعبدالله محمد الحبشي:١٦/١.

(٤) باب كان وأخواتها:١٢، وعجزه: إِنْ كَانَ غَيْرُ الْمَاضِي مِنْه اسْتُعْمِلاَ.

(٥) باب كان وأخواتها:١٢، وصدر البيت الأول هو: وَمَنْعُ سَبْقِ خَبَرٍ لَيْسَ اصْطُفِي

{شاخصاً} معناه: "ذاهب أو حاضر"[١]، فإنَّ الشُّخوص يكون بمعنى الذهاب، وبمعنى الحضور[٢].

{وترفع الخبر} يأتي في تسميته الاسمُ اسماً، والخبرُ خبراً، ما مرَّ في (كان)، **[٥٠: و]** وما ذكره من أنَّ الخبر مرفوع بها، هو مذهب البصريين، وقال الكوفيون: هو مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخولها، واستدلُّوا على ذلك بأنَّها أضعفُ من الأفعال، فلا تعملُ في منصوب ومرفوع[٣]، وإلى عملِ إنَّ وأخواتها، أشار في الألفية بقوله[٤]:

إِنَّ أَنَّ لَـيْتَ لَـكِنَّ لَعَــلّ كَأَنَّ عَكْسُ مَا لِكَانَ منْ عَمَلْ

وقوله: **(لابدَّ أن يطلبها عامل...الخ)**: يجب تقييدُ العامل بغير القول، فإنْ كان العاملُ قولاً وجب الكسر، وإلى ما تُفتح فيه همزة إنَّ، و+ما+[٥] تُكسر فيه، أشار في الألفية بقوله[٦]:

وَهَمْــزَ إِنَّ افْتَــحْ لِسَدِّ مَصْــدَرِ مَسَدَّهَا وَفِي سِوَى ذَاكَ اكْسِرِ
فَاكْسِرْ فِي الابْتِدَا وَفِي بَدْءِ صِلَهْ وَحَـيْـثُ إِنَّ لِـيَـمِـينٍ مُكْمِلَــهْ
أَوْ حُكِيَتْ بِالْقَوْلِ أَوْ حَلَّتْ مَحَـلّ حَالٍ

{وليس عمرٌو شاخصاً، وما أشبه ذلك} من الأمثلة. **{وأما}** القسم الثاني من النواسخ، وهو: **{إنَّ وأخواتها، فإنَّها تنصب الاسم}** أي: المبتدأ ويسمى اسمها، **{وترفع الخبر}** أي: خبر المبتدأ ويسمى خبرها،**{وهي}**: ستة أحرف، **{إنَّ}** بكسر الهمزة وتشديد النون، وهي أمُّ الباب، **{وأنّ}** بفتح الهمزة وتشديد النون،**{وكأنَّ ولكنَّ}** بتشديد النون فيهما، **{وليتَ}** بفتح التاء المثناة فوق، **{ولعلَّ}** بتشديد اللام الأخيرة، **{تقول: إنَّ زيداً قائمٌ}**، وإعرابه: إنَّ حرفُ توكيد ونصبٍ، تنصب الاسم وترفع خبرها، وزيداً اسمها، وقائمٌ خبرها. وتقول بلغني أنَّ زيداً منطلقٌ، وإعرابه: بلغ: فعل ماض، والنون: للوقاية، والياء: مفعول به، وأنَّ: حرفُ توكيدٍ ونصبٍ، وزيداً: اسمها، ومنطلقٌ: خبرها، وأنَّ واسمها وخبرها في تأويل مصدر مرفوع على أنه فاعل بلغني، والتقدير: بلغني انطلاقُ زيدٍ، وتمتاز أنَّ المفتوحة الهمزة بكونها لابدَّ أن يطلبها عامل كما مثَّلنا بخلاف إنَّ المكسورة، وتقولُ: كأنَّ زيداً أسدٌ، ولكنَّ عمراً جالسٌ،

(١) في (ب، ج): ذاهباً أو حاضراً.
(٢) =: الصحاح:١٠٤٣/٣، ولسان العرب:٤٦/٧.
(٣) =: الإنصاف في مسائل الخلاف:١٥٣.
(٤) باب إنَّ وأخواتها:١٤.
(٥) +...+ ليس في (ب، ج).
(٦) باب إنَّ وأخواتها:١٤، وعجز البيت الثالث بتمامه هو: حَالٍ كَزُرْتُهُ وَإِنِّي ذُو أَمَلْ
وقد أجمل ابن هشام مواضع كسْرِ همزة إنَّ في عشرة مواضع، وفتْحِ همزتها في تسعة مواضع في كتابه: أوضح المسالك:٣٣٤/١ـ٣٣٨.

وقوله: **(وإعرابه: على وزن...إلخ)**: نعم يجبُ تقديم الاسم، وتأخير الخبر، إلاَّ "إنْ كان"[١] الخبر ظرفاً، أو جاراً ومجروراً، فيجوزُ التقديمُ، نحو[قوله تعالى][٢]: ﴿**إِنَّ لَدَيْنَا أَنكَالاً**﴾[٣]، و ﴿**إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً**﴾[٤]، وإلى ذلك الإشارة بقول الألفية[٥]:

وَرَاعِ ذَا التَّـرْتِيبَ إلاَّ فِــي الَّذِي كَلَيْتَ فِيهَا أوْ هُنَا غَيْرَ الْبَذِي

وقوله: **(لاختلاف ألفاظها...الخ)**: اللامُ ليست للتعليل؛ لأنَّ العلة تدور مع المعلول وجوداً وعدماً، فيقتضي أنَّه مهما اختلف اللفظ إلاَّ ويختلف المعنى، وليس كذلك؛ إذ الغالبُ اختلاف المعنى لاختلاف اللفظ، نحو: إنَّ، ولكنَّ، وقد يختلف اللفظ ولا يختلف المعنى، كما في: إنَّ وأنَّ ـ باعتبار فتح الهمزة وكسرها ـ والأولى أنَّها ظرفية[٦] بمعنى: (وقت)، كأنَّه قال: وإنَّما يختلف المعنى وقت اختلاف اللفظ، فيؤخذ منه أنَّه مهما اختلف المعنى إلاَّ ويختلف اللفظ، ولا عكس، وهو المراد، وقوله: **(وإنما عَمِلَتْ...الخ)**: هذا جوابٌ عن سؤال مقدَّر بأنْ يُقال: الأصلُ في الحرف إذا اختصَّ بالاسم أنْ يعملَ عملاً خاصاً، وهو الجر، فلِمَ عمِلَت هذه الأحرفُ النصبَ والرفعَ؟ فأجاب بقوله: وإنَّما عملت...إلخ، وقدَّم منصوبها على مرفوعها؛ ليُعلَم أنَّها فرعٌ في العمل على عكس الأفعال المتعدية، وقوله: **(ودلالتها على المعاني...الخ)** أي: الآتية، لا معنى كان وأخواتها، فوجه الشبه: كونُ كلّ منهما دلَّ على معنى، لكنَّه غير المعنى الذى دلَّ عليه الآخر، ولذلك بيَّنه الأزهري بقوله: **("فمعنى كان"[٧]...الخ)**.

{للتوكيد}: لام الجرّ هنا، وفي الألفاظ المذكورة بعدُ: زائدةٌ في الخبر قطعاً، ولا معنى لجواب بعض بقوله، للتوكيد: خبر متعلق بخاص، تقديره: مصروف للتوكيد؛ لأنَّه يقتضي أنَّ الأصل فيهما غير التوكيد، ثمَّ استُعملا في التوكيد، وليس كذلك، والتوكيدُ: تقوية الحكم عند المخاطب

{وليت عمراً شاخصٌ، وما أشبه ذلك} ولعلَّ الحبيبَ قادمٌ، وإعرابه: على وزن ما تقدَّم، لا يختلف عملها، وإنَّما تختلف معانيها لاختلاف ألفاظها، وإنَّما عمِلت هذا العمل؛ لشبهها بالفعل الماضي، نحو: كان، في البناء على الفتح ودلالتها على المعاني، فمعنى كان: اتصاف المخبر عنه بالخبر في الماضي ـ كما تقدم ـ **{ومعنى إنَّ}** المكسورة، **{وأنَّ}** المفتوحة **{للتوكيد}** أي: تأكيد النسبة،

(١) في (ب، ج): إذا كان.

(٢) [...] زيادة واجبة للسياق.

(٣) سورة المزمل، الآية:١٢.

(٤) سورة آل عمران، الآية:١٣.

(٥) باب المبتدأ والخبر:١٤.

(٦) يعني: والأولى أن اللام ظرفية.

(٧) في (ب، ج) فمعنى إنَّ.

إيجاباً، نحو: إنَّ زيداً قائمٌ، أو نفياً، نحو: إنَّ زيداً ليس بقائمٍ، وقد مرَّ في الكلام على الخطبة أنَّ السامعَ إنْ كان خالي الذهن يُلقى إليه الكلام من غير تأكيد، وإنْ كان شاكّاً في النسبة فالأحسن التأكيد، وإنْ كان منكراً فيجب التأكيد. **[٥٠: ظ]**.

{للاستدراك}: قول الأزهري: **(وهو تعقيب الكلام...إلخ)**، أي: الإتيان بها عقب كلامٍ تامٍ مغاير لما بعدها إيجاباً، أو نفياً، وهي متوسطة بينهما، وقوله: **(برفع ما يتوهم ثبوته...الخ)** أي: من الكلام الواقع قبلها، كما إذا قلت: زيدٌ شجاعٌ، فيتوهمُ المتوهمُ أنَّه كريمٌ، لأنَّ مَن جاد بنفسه يجودُ غالباً بماله من باب أحرى، فإذا أردت رفعَ ذلك التوهُّم، قلتَ بعد ذلك الكلام: لكنَّه بخيلٌ، وقوله: **(أو نفيه)**: اعتُرِضَ بأنَّه لم يوجد مثالٌ يختصُّ به، بل كل مثال له هو داخل فيما قبله، وهو كذلك، فإذا قلتَ: ما زيدٌ بكريمٍ؛ لتُوهِّم أنَّه غيرُ شجاعٍ؛ لأنَّ البُخلَ والجُبنَ متلازمان غالباً، فإذا أردتَ رفع ذلك التوهُّم قلتَ: لكنَّه شجاعٌ، فيقال لهذا: رفعٌ للجبن الذي تُوهِّم ثبوته، ويقالُ له أيضاً: ثبوتٌ للشجاعة التي تُوهم نفيها، فالأوَّلُ يُغني عن الثاني، وانظر ما معنى كلام الفيشي هنا[١].

{للتشبيه}: قول الأزهري: **(وهو الدلالة...الخ)**: هذا تفسير للتشبيه، واعتُرِض بأنَّ التشبيه من فِعْلِ المتكلم، والدلالةُ وصفُ اللفظ الدالّ على التشبيه، كالكاف، ولا يصحُّ أنْ يُفسَّرَ فِعلُ المتكلم ـ وهو التشبيه ـ بوصف اللفظ ـ وهو الدلالة ـ ولا العكس، وأُجيب: بأنَّ في الكلام حذفاً، والتقدير: وهو الحكم بالدلالة، ولا شكَّ أنَّ الحكمَ من فِعْل المتكلم، ولابد من زيادةٍ في التعريف بالكاف ونحوها؛ لإخراج نحو: عمرو، من قولك: جاء زيدٌ وعمرو، فإنَّه يَصدق عليه مشاركة أمرٍ لأمرٍ في معنى ـ وهو المجيء ـ ولإخراج نحو: قابلَ زيدٌ عمراً.

{للتمني}: قول الأزهري: **(وهو طلب ما لا طمع فيه...الخ)**: "أصلاً"[٢]، ولا يمكن وجوده، وهو المستحيل، كقوله[٣]:

أَلاَ لَيْتَ الشَّبَابَ يَعُودُ يَوماً فَأُخْبِرَهُ بِمَا فَعَلَ المَشِيبُ

{و} معنى، **{لكنَّ للاستدراك}** وهو تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته أو نفيه،**{و}** معنى **{كأنَّ للتشبيه}** وهو الدلالة على مشاركة أمرٍ لأمر في معنى، **{و}** معنى **{ليت للتمني}** وهو طلب ما لا طمع فيه

(١) لعلَّ ما قاله في حاشيته على شرح الكفراوي للآجرومية، ولم يتيسر لنا الاطلاع على هذه المخطوطة، و= رأيه في: حاشية أبي النجا:٥٩.

(٢) في (ب، ج): <أي> أصلاً.

(٣) من الوافر، لأبي العتاهية في ديوانه: ٤٦، والمحشي ذكر هذا البيت على سبيل التمثيل للمعنى لا للاحتجاج النحوي؛ لأن القائل أبا العتاهية خارج عن النطاق الزمني للاستشهاد.

وقوله: **(أو ما فيه عُسْرٌ)**، أي: يمكن وجوده، ولكنَّه عسيرٌ، كقول الفقير: ليتَ لي قِنْطاراً من ذهبٍ، فوِجدانُ الفقير "للقنطار"[1] عسيرٌ، وليس بمُحالٍ عقلاً، ويمتنع طلب الواجب لذاته كقولك: ليت غداً يجيءُ.

{للترجي}: قول الأزهري: **(بالإشفاق في المكروه)** أي: الخوف من الوقوع في المكروه، وقيل: التوقع أعمُّ من المحبوب والمكروه، "والمحبوبُ"[2] يُسمَّى ترجِّياً، والمكروهُ إشفاقاً، ثمَّ إنَّ الترجِّي أخصُّ من التمنِّي، لأنَّ التمنِّي يكون في المستحيل والممكن، والترجِّي لا يكونُ الاَّ في الممكن، ولا يكون في المستحيل، فلا يُقال: لعلَّ الشبابَ عائدٌ، وأمَّا قولُ فرعون: ﴿**لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ**﴾[3]، وبُلوغُهُ لأَسبابِ السماواتِ مُحالٌ، فهو جهلٌ منه.

{على أنَّهما مفعولان لها}: هذا مذهبُ البصريين، وقال الكوفيون: الثاني منصوبٌ على الحال[4]، وإلى عمل ظَنَّ وأخواتها، وعددها أشار في الألفية بقوله[5]:

انْصِبْ بِفِعْلِ الْقَلْبِ جُزْأَيِ ابْتِدا أعْنِي رأَى.....الخ.

قول الأزهري: **(وحيثُ لا مانعَ)**: المانعُ عندهم أمران: إلغاءٌ وتعليقٌ، فالإلغاءُ[6] **[٥١: و]** تركُ العملِ جوازاً لغير موجبٍ لفظي +لفظاً+[7] ومحلاً؛ لضعف العامل، إمَّا بتوسُّطه، نحو: زيدٌ ظننتُ قائمٌ، وإمَّا بتأخُّره، نحو: زيدٌ قائمٌ ظننتُ، فيجوز في كل منهما العملُ والإلغاءُ، إلاَّ أنَّ

أو ما فيه عُسْرٌ، **{و}** معنى **{لعل للترجي}** وهو طلب الأمر المحبوب، **{والتوقع}** وهو المعبَّر عنه عند قوم بالإشفاق في المكروه نحو: لعل زيداً هالكٌ، والترجي في المحبوب نحو: لعل الله يرحمني؛ فإن الهلاك مما يُكرَه والرحمة مما يُحَبُّ، **{وأما}** القسم الثالث من النواسخ وهو: **{ظننتُ وأخواتها، فإنَّها تنصب المبتدأ}** ويُسمَّى مفعولها الأول، **{و}** تنصب **{الخبر}** ويسمى مفعولها الثاني، وإنما تنصبهما **{على أنهما مفعولان لها}** وحيث لا مانع،

(١) في (ب، ج): لقنطارٍ <من الذهب>.

(٢) في (ب، ج): ولكنَّ المحبوب.

(٣) سورة غافر، الآية:٣٦.

(٤) ذهب الكوفيون إلى أن خبر (كان) والمفعول الثاني لـ(ظننت) نُصبا على الحال؛ لأنَّ (كان) فعل غير متعد، فالمنصوب بعدها على الحال لا على المفعولية، وذهب البصريون إلى أنَّ نَصْبَهما على المفعولية لا على الحال؛ لأنهما يقعان ضميراً في نحو قولهم: كُنَّاهُم، =: الإنصاف:٢/٦٧٦-٦٧٧، وائتلاف النصرة:١٢١-١٢٢.

(٥) باب ظن وأخواتها:١٦، وتكملة الشطر الثاني: خَالَ عَلِمْتُ وَجَدَا.

(٦) =: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور:١/٣١٤، واللمحة في شرح الملحة:١/٣٣٨، وشرح شذور الذهب:٣٦٤، والتصريح:١/٣٦٩، والكليات:٢٥٥، والحدود النحوية من النشأة إلى الاستقرار:١٣٨-١٣٩.

(٧) المحصور ما بين +...+ ليس في (ب، ج).

المتوسط يجوزُ فيه العملُ والإلغاءُ على حدّ سواء، وقيل: العملُ أقوى، والإلغاءُ في التأخُّرِ أقوى، وإنْ تقدَّمَ العاملُ على كل شيء، فلا يجوز إلغاؤه، نحو: ظننتُ زيداً قائماً، وإنْ تقدَّمَ على المعمولين وتقدَّمَ غيره عليه، نحو: متى ظننتَ زيداً قائماً؟، ففي جواز الإلغاء في هذه الصورة خلاف، وظاهرُ عبارةِ الألفية ـ كما قال المكودي[١] ـ جوازُ الإلغاء في هذه الصورة أيضاً، حيث قال مشيراً بجميع الصور[٢]:

وَجَوِّزِ الإِلْغَاءَ لا فِي الابْتِدَا

والتعليقُ[٣]: تركُ العمل لفظاً لا محلاً؛ لتوسُّطِ واحدٍ ممَّا لهُ الصدارةُ بين العاملِ والمعمولين، أو أحدهما، والأشياءُ التي تُعلّقُ أشار إليها [(بقوله)][٤] في الألفية[٥]:

..... **وَالْتَزِمِ التَّعلِيقَ قَبْلَ نَفْـيٍ مَا**

وَإِنْ وَلا لامُ ابْتداءٍ أوْ قَسَمْ كَذَا والاستِفْهَامُ ذَا لَهُ انْحَتَمْ

نحو: علمتُ لَزيدٌ قائمٌ ، فجملة: لَزيدٌ قائمٌ، في محل نصب سدَّ مسد مفعولَي (عَلِمَ)، كذا عمَّمَ بعضُهم في المانع في كلام الأزهري، والظاهر تخصيص المانع في كلامه بالإلغاء؛ لأنَّ العمل معه متروكٌ لفظاً ومحلاً، فهو الذي ينبغي أنْ يُعَدَّ مانعاً، وأمَّا التعليقُ فالعملُ في المحلِّ موجودٌ، فلا ينبغي أنْ يُعَدَّ مانعاً، وقوله: **(وذَكَرَ مِن ذلك عشرةُ...الخ)**: أشار بهذا الكلام إلى أنَّ المصنف لم يستوفِ جميعَ أخواتِ ظَنَّ ـ وهو كذلك ـ فقد بقي عليه من الثلاثةَ عشرَ المذكورةَ في الألفية، خمسةٌ: عدَّ، وحجا، ودرى، وهَب، وتعلَّم، وزاد هنا على ما في الألفية: سمعتُ، وأمَّا اتَّخذتُ، فليس من زيادته على الألفية؛ لأنَّها من أفعال التصيير، فهي داخلة في قوله:[٦]:

.....**وَالَّتِي كَصَيَّرَا أيْضاً بِهَا انْصِبْ مُبْتَدَاً وَخَبَرَا**

وذكر من ذلك عشرة أفعال:

(١) قال المكودي في شرحه على ألفية ابن مالك:١/٢٥٣ـ٢٥٤ ((وفُهِمَ من قوله: (لا في الابتدا) ثلاث صور: أن يتأخَّر عنهما نحو: زيدٌ قائمٌ ظننتُ، أو يتوسط بينهما نحو: زيدٌ ظننتُ فاضلٌ، أو يتقدّم على المفعولين، ويتقدَّم عليه غيره، نحو: متى ظننتَ زيدٌ قائمٌ؟ وفي جواز الإلغاء في هذه الصورة الثالثة خلاف، وظاهر كلامه جوازه؛ لأنَّ الفعل ليس في الابتداء، ولم يتعرض الناظم إلى الأرجح)).

(٢) باب ظن وأخواتها:١٦، وعجزه: وانْوِ ضَمِيرَ الشَّانِ أوْ لامَ ابْتِدَا.

(٣) =: شرح جمل الزجاجي – لابن عصفور:١/٣١٩، واللمحة في شرح الملحة:١/٣٣٩، وأوضح المسالك:١/٣١٦، والتصريح بمضمون التوضيح:١/٣٧٠، والحدود النحوية من النشأة إلى الاستقرار:١٥٧.

(٤) [(...)] زيادة واجبة من (ب، ج).

(٥) باب ظنَّ وأخواتها:١٦، وصدر البيت الأول: فِي مُوهِمٍ إلْغَاءَ مَا تَقَدَّمَا

(٦) باب ظنَّ وأخواتها:١٦، والشطر الأول بتمامه: وَهَبْ تَعَلَّمْ وَالَّتِي كَصَيَّرَا

وقوله: **(تُفيدُ تَرجيح...الخ)**: بمعنى: أنَّها تَدُلُّ على رجحان وقوع المفعول الثاني غالباً، ومحلُّ كون ظَنَّ تتعدى لمفعولين إذا لم تكن بمعنى: اتَّهم، وإلاَّ تعدَّت لواحدٍ فقط، نحو: ظننتُ زيداً على المال، أي: اتهمته، ويأتي نص الألفية[١].

{ورأيتُ}: كون رأى لليقين غالبٌ، ومن غير الغالب إفادتُها الظَّنَّ، وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿**إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيداً * وَنَرَاهُ قَرِيباً**﴾[٢]، أي: يظنُّون يومَ القيامةِ بعيداً، ونعلمُه قريباً، وتفيدُ رأى بما إذا لم تكن بمعنى: ذَهَبَ، وإلاَّ تعدَّتْ لواحدٍ فقط، نحو: رأى أبو حنيفة حليةَ كذا، ورأى الشافعي حُرْمَتَهُ[٣]، وكذلك إذا كانت بمعنى أبصَرَ، نحو: رأيتُ الهلالَ، أي: أبصرتُهُ.

{وعلمت}: كونُها لليقين غالبٌ، ومن غير الغالب إفادتُها الظنَّ، نحو قوله تعالى: ﴿**فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ**﴾[٤]، أي: ظننتموهنَّ؛ لأنَّ الإيمان محلُّه القلب، فلا **[٥١: ظ]** يمكن فيه إلاَّ الظنُّ، ومحلُّ تعديتها للمفعولين إذا لم تكن بمعنى عَرَفَ، وإلاَّ تعدَّتْ لواحدٍ، نحو: عَلِمْتُ الحقَّ، بمعنى: عَرَفْتُه، وإلى [(كون)][٥] (عَلِمَ) بمعنى: (عَرَفَ)، و(ظَنَّ) بمعنى: (اتَّهم) المتقدمة، أشار في الألفية بقوله[٦]:

لِعِلْمِ عِرْفَانٍ وَظَنِّ تُهَمَـة تَعْـدِيـةٌ لِـوَاحِـدٍ مُلْتَزَمَـــة

{ووجدتُ}: محلُّ تعدِّي وَجَدَ لمفعولين إذا لم تكن بمعنى: أصابَ[٧]، وإلاَّ تعدَّت لواحدٍ نحو:

أربعة منها تفيد ترجيح وقوع المفعول الثاني **{وهي: ظننت}** نحو: ظننتُ زيداً قائماً، **{وحسبتُ}** نحو: حسبتُ بكراً صديقاً، **{وخِلْتُ}** نحو: خِلْتُ الهلالَ لائحاً، **{وزعمتُ}** نحو: زعمتُ زيداً صادقاً، وثلاثةٌ منها تفيد تحقيق وقوع المفعول الثاني، **{و}** هي **{رأيت}** نحو: رأيتُ المعروفَ محبوباً، **{وعلمتُ}** نحو: علمتُ زيداً صادقاً، **{ووجدتُ}** نحو: وجدتُ العلمَ نافعاً؛ واثنان منها يُفيدان التصيير والانتقال من حالة إلى أخرى،

(١) أي: ويأتي بيت الألفية التالي موضحاً لهذه المسألة، وهي كون تعدية ظنَّ لمفعولين، إذا لم تكن بمعنى: اتَّهم.

(٢) سورة المعارج، الآية:٦ـ٧.

(٣) تأتي رأى بمعنى الرأي، أي: المذهب، فتتعدى لمفعول واحد، قال ابن هشام في أوضح المسالك:٤٨/٢: ((وتقول: رأى أبو حنيفةَ حِلَّ كذا، ورأى الشافعي حرمته)) أي: هذا هو رأيُ أو مذهب كل واحد منهما.

(٤) سورة الممتحنة، الآية:١٠.

(٥) ما بين [(...)] زيادة واجبة من (ب، ج).

(٦) باب ظن وأخواتها:١٦.

(٧) فإن لم تكن بمعنى (أصاب) تعدت لمفعولين كقول الشاعر:

وجدتُ اللهَ أكبرَ كلِّ شَيْء محاولةً وَأَكْثَرَهم جُنُودا

أي: علمت الله، =: الفروق اللغوية:٩١، واتفاق المباني وافتراق المعاني ـ لتقيّ الدين الدقيقي المصري:٢١١.

وَجَدَ زيدٌ ضالَّتَهُ، أي: أصابَها، ومحلُّ كونِها متعدِّيةً إذا لم تكن بمعنى: حَزِنَ، وإلاَّ كانت لازمةً، نحو: وَجَدَ زيدٌ على عمرٍو، بمعنى: حَزِنَ عليه، وقوله: /**(حصولَ النسبة)**، أي: استقرارها في السمع، وقوله/[1]: **(إذا دخلت على ما لا يسمع)**: أي: وكان ما بعدها يسمع ـ كما في المثال المذكور ـ فإنَّ ذات النبي لا تُسمع، والقول المذكور بعدُ يُسمع، فلو كان الأوَّل ممَّا يسمع نحو: سمعتُ قولَ النبي (صلى الله عليه وسلم)، تعدَّت لواحدٍ اتفاقاً، وكذلك إنْ كان الأوَّل والثاني مِمَّا لا يمكن سماعُهما نحو: سمعتُ النبي (صلى الله عليه وسلم) يأكلُ أو يذهبُ، لأنَّ التقدير: سمعتُ قولَ النبي في حال أكله أو ذهابه تعدَّت لواحدٍ أيضاً، وقوله: **(بعد سلب حركتها)**: وهي الفتحة، فالتقى ساكنان: الياء، واللام، فحُذِفت الياء؛ لدفع التقاء الساكنين، وكذا يُقال في كل معتل العين مهما أسندت إلى التاء أو (نا)، نحو: بعتُ، وبعنا، وقلتُ وقلنا، لكن بعد نقل هذا الأخير من (فَعَلَ) "المفتوح العين"[2] إلى (فَعُلَ) المضموم، وقوله: **(ليس داخلاً)**، أي: ليس منها، فيقال حينئذ: ما وجهُ ذكره فيها؟ فأجاب: بأنَّه ذكره فيها استطراداً؛ لتمام النواسخ، والاستطراد: ذكرُ الشيء في غير محله لمناسبة[3]، ومحل ظنَّ وأخواتها: المنصوباتُ، كما أنَّ ذِكْرَ خبرِ كان واسمِ إنَّ "استطرادي"[4] [(أيضاً)][5] تتميماً لعملهما، وفي بعض النسخ: وهذا القسم "داخل"[6] في

{و} هما **{اتخذتُ}** نحو: اتخذتُ زيداً صديقاً، **{وجعلتُ}** نحو: جعلتُ الطينَ إبريقاً، وواحدٌ يفيد حصول النسبة في السمع، **{و}** هو: **{سمعتُ}** نحو: سمعتُ النبيَّ ـ صلى الله عليه وسلم ـ يقول، فالنبيُّ مفعول أول، وجملة: يقول، مفعولٌ ثانٍ، هذا على رأي أبي علي الفارسي في قوله: إنَّ (سمعتُ) إذا دخلت على ما لا يسمع تعدَّت لاثنين، والجمهور على أن جملة: يقول، ونحوها في موضع نصبٍ على الحال من المفعول، لأنَّ أفعال الحواس لا تتعدى إلاَّ إلى مفعول واحد، **{تقول}** في إعراب **{ظننتُ زيداً منطلقاً}** ظننتُ: فعلٌ وفاعلٌ، وزيداً مفعولٌ أوّلٌ، ومنطلقاً: مفعول ثانٍ، **{و}** في إعراب **{خلتُ عمراً شاخصاً}** خِلْتُ: فعلٌ وفاعلٌ، وأصلُ خِلْتُ: خَيِلْتُ ـ بكسر الياء ـ نقلت الكسرة الى الخاء بعد سلب حركتها، ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين، وعمراً مفعول أول، وشاخصاً مفعولٌ ثانٍ، **{وما أشبه ذلك}** من أمثلة ما يفيد الرجحان، ومن أمثلة ما يفيد التحقيق ومن أمثلة ما يفيد التصيير بلا فرق، وهذا القسم – أعني ظنَّ وأخواتها – دخيلٌ في المرفوعات، وحقُّه أنْ يذكر في المنصوبات، ولكنه ذكره استطراداً؛ لتتميم بقية النواسخ.

(١) /.../ من استدراك الناسخ على المتن.

(٢) في (ب، ج): مفتوح العين.

(٣) =: الكليات: ١١٠.

(٤) في الأصل: "استطراداً" والصواب ما أثبتناه من (ب، ج).

(٥) [(...)] زيادة واجبة من (ب، ج).

(٦) في (ب، ج): دخيل.

المرفوعات بالإثبات، وهي صحيحة، ويكون المعنى: وهذا القسم أدخله المصنف في المرفوعات، "وكان حق المصنف...الخ"[١]، ويجاب بالاستطراد كما قال، "والله أعلم"[٢].

(١) في (ب، ج): وكان حقه أن يذكر في المنصوبات.

(٢) في (ب، ج): والله <سبحانه وتعالى> أعلم.

{باب النعت}

لمَّا فرغَ من المرفوعات +الستَّة+[1] التي تُعربُ على غير وجه التبعية، شَرَعَ فيما يُعرب على وجه التبعية، وبدأ منها بالنعت، وتقدّم عددها، ووجه حصرها، وما يُقدّم منها عند اجتماعها في باب مرفوعات الأسماء، والنَّعتُ: عبارةُ الكوفيين، وعبارة البصريين: الوصفُ والصفة[2]، وهي ألفاظٌ مترادفةٌ على ما هو الحق، خلافاً لمن قال: إنَّ النَّعت خاصٌ بما يتغير، والوصف خاص بما لا يتغير، قيل: ولذا يُقال: أوصاف الله، ولا يُقال: نعوت الله[3]، قول الأزهري: **(رَسَمَه ببعض خواصِّه...الخ)**: قال بعضٌ: الصوابُ أنَّ قول المصنف: **{تابعٌ}**، ليس برسم ولا حدّ، بل لبيان بعض أحكامه[4]، والنعت لغةً: وصف الشيء بما هو فيه[5]، واصطلاحاً: ما أشار إليه في الألفية بقوله[6]:

فَالنَّعْتُ تَابِعٌ مُتِمٌّ مَا سَبَقْ بِوَسْمِهِ أَوْ وَسْمِ مَا بِهِ اعْتَلَقْ

فتابعٌ: جنسٌ يصدق بجميع التوابع، ومعنى متمٌّ: مكَمِّلٌ لمتبوعه، وموضِّحٌ له ـ إنْ كان معرفةً ـ "كجاء زيدٌ"[7] العاقلُ، ومخصَّصٌ للمنعوت ـ إنْ كان نكرةً ـ نحو: جاء رجلٌ عاقلٌ، و(بوسمه) أي: بعلامة تكون في المتبوع نفسه، **[٥٢: و]** وذلك إذا كان النعت حقيقياً، نحو: جاء زيدٌ الفاضلُ، أو بعلامة تكون فيما يتعلق بالمتبوع، وذلك إذا كان سببياً، نحو: جاء زيدٌ الفاضلُ أبوه، فيكون الحدُّ شاملاً للحقيقي والسببي[8]، فتابعٌ: جنسٌ، ومُكَمِّلٌ: مُخرجٌ لعطف النسق وللبدل؛ لأنَّهما لم يُقصد بهما مجرَّدَ الإيضاح والتخصيص، بل كل منهما مقصودٌ في نفسه، وخرج بقوله: بوسمه...إلخ: عطفُ البيان والتوكيدُ، أمَّا عطفُ البيان؛ فلأنَّ الثاني عينُ الأول، لا معنى قائمٌ به فقط، وكذلك التوكيد؛ فلأنَّه يكون بالنفس، ونفسُ الشيء هو الشيء لا معنى فيه،

{باب النعت}: رَسَمَهُ ببعض خواصِّه تقريباً على المبتدئ، فقال: **{النعت تابع للمنعوت**

(١) +...+ ليس في (ب، ج).

(٢) =: المصطلح النحوي، نشأته وتطوره حتى نهاية القرن الثالث الهجري:١٦٦.

(٣) =: الفروق اللغوية:٣٠، وحاشية الصبان:٣/٨٣، والمصطلح النحوي:١٦٦.

(٤) قال الشنواني في تعليق الدرة الشنوانية، اللوحة:٨٧/ظ: ((قوله: (رسمه ببعض خواصه...الخ) فيه نظر؛ لأنَّ الظاهر أنّ قوله: (النعت تابع للمنعوت...الخ) ليس وارداً مورد التعريف، بل هو بيان حكم من أحكام النعت، فتأمّل))، و=: حاشية أبي النجا:٦٥.

(٥) =: الصحاح:١/٢٦٩.

(٦) باب النعت:٣٥، و=: وشرح كتاب الحدود في النحو:١٠٤ ، والحدود النحوية:٣٢٧.

(٧) في (ب، ج): "كزيد".

(٨) =: توضيح المقاصد والمسالك:٢/٩٤٧، وحاشية الصبان:٣/٨٦.

واعترض ابن هشام هذا الحدَّ بأنَّه غيرُ جامعٍ[١]، ورُدَّ اعتراضُه في التصريح، فانظرهما تستفد[٢].

{في رفعه} أي: في رفعه المطلق، لا في شخصه؛ ليشمل ما إذا كان رفع المنعوت والنعت ظاهراً، نحو: جاء زيدٌ الفاضلُ، أو مقدَّراً، نحو: جاء يحيى القاضي، "ويشمل ما إذا رفع أحدهما"[٣] ظاهراً والآخر مقدراً، نحو: جاءَ موسى العاقل، وجاءَ زيدٌ القاضي، ويشمل ما إذا كان رفعهما معاً بالحركة ـ كما مثَّل ـ أو أحدهما بالحركة والآخر بالحروف، نحو: جاء أخوك العاقلُ، وما إذا كانا مرفوعين بالحروف، نحو: جاء الزيدون العاقلون، وهكذا يُقال في النصب والجر.

{وتعريفه} أي: مطلقُ التعريف، لا في الشخص؛ ليشملَ ما إذا كان تعريف المنعوت والنعت من جهة واحدة، نحو: جاء الرجلُ الفاضلُ، فكل من المنعوت والنعت تعرَّفَ بـ(أل)، ويشملُ ما إذا كان تعريفُهما من جهتين، نحو: جاء زيدٌ العاقلُ، فالمنعوت تعرَّف بالعلمية، والنعت تعرف بـ(أل)، نعم يجب أن يكون المنعوت مساوياً للنعت في التعريف ـ كما في المثال الأول ـ أو يكون المنعوت أعرفَ من النعت ـ كما في المثال الثاني ـ ولا يجوزُ أن يكونَ النعتُ أعرفَ من المنعوت، فإنْ ورد ما يُوهمه وجَبَ إعرابه بدلاً، نحو: يا رجلُ العاقلُ، لأنَّ الأوَّلَ تعرَّف بالنداء، /والثاني/[٤] تعرَّفَ بـ(أل)، /والمعرف بـ(أل)/[٥] أعرفُ من المعرف بالنداء[٦]، قول الأزهري: **(سواء كان النعتُ حقيقياً...الخ)** حمَّل كلامَ المصنف على ما يشمل القسمين: الحقيقي والسببي، وهو الصوابُ، لأنَّهما يشتركان في الخمسة المذكورة، لكن كان ينبغي للمصنِّف أنْ يأتي

في رفعه} إن كان المنعوت مرفوعاً **{ونصبه}** إن كان المنعوت منصوباً **{وخفضه}** إنْ كان المنعوت مخفوضاً **{وتعريفه}** إن كان المنعوت معرفة. **{وتنكيره}** إن كان المنعوت نكرة، سواء أكان النعت حقيقياً أم سببياً،

(١) قال في أوضح المسالك٣/٣٠٢: ((وهذا الحدُّ غير شاملٍ لأنواع النعت، فإن النعت قد يكون لمجرَّدِ المدح كـ﴿الْحمْدُ للهِ رَبِّ العَالَمِينَ﴾ [الفاتحة:٢] أو لمجرَّدِ الذم نحو: (أَعُوذُ باللهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ) أو للترَحُّمِ، نحو: (اللَّهُمَّ أَنَا عَبْدكُ المِسكِينُ) أو للتوكيد، نحو: ﴿نفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾ [الحاقة:١٣]))

(٢) قال الأزهري في التصريح:٢/١٠٩((وجوابه أن الأصل في النعت أن يكون للإيضاح أو للتخصيص، وكونه لغيرهما إنما هو بطريق العرض مجازاً عن استعمال الشيء في غير ما وضع له)).

(٣) في (ب، ج): ويشمل ما إذا <كان> رفع أحدهما.

(٤) /.../ من استدراك الناسخ على المتن.

(٥) /.../ من استدراك الناسخ على المتن.

(٦) قال ابن مالك في شرح التسهيل:٣/٣٠٧: ((والأكثر أن يكون النعت دون المنعوت في الاختصاص أو مساوياً له، فالأول، نحو: رأيتُ زيداً الفاضلَ، والثاني، نحو: رأيتُ الرجلَ الصالحَ))، و=: شرح شذور الذهب للجوجري:٢/٧٧٤، والتصريح بمضمون التوضيح:٢/١٠٨، والمطالع السعيدة:٢/٢١٢.

بمثالٍ للسببي، وقوله **(تَبعه أيضاً في تذكيره...إلخ)** أي: تبعه في اثنين من خمسةٍ زيادةً على ما ذكر المصنف، فإن قلتَ: قد بقي على المصنف حينئذ ما يزيد به الحقيقي على السببي من الأشياء الخمسة المذكورة عند الأزهري، قلتُ: أُجيبُ بأنَّ ذلك مأخوذٌ من تمثيله، أو يُقال: إنَّ المعلمَ نائبٌ عن المصنف، فهو الذي يُبيِّنُ ذلك للمتعلِّم، وإلى كون النعت يتبع /منعوته/[١] في التعريف والتنكير ـ [سواء][٢] كان النعت حقيقياً أو سببياً ـ أشار في الألفية بقوله[٣]:

وَلْيُعْطَ في التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ مَا لِمَا تَلاَ.....

وقوله: **(ويكمل له حينئذ أربعةٌ من عشرةٍ...الخ)**: واحدٌ من الرفع، والنصب، والخفض، وواحدٌ من التعريف والتنكير، وواحدٌ من التذكير والتأنيث، وواحدٌ من الإفراد والتثنية والجمع، وإنَّما لم تكمل له جميع العشرة في وقت واحد؛ لأنَّ الاسم لا يكون **[٥٢: ظ]** مرفوعاً منصوباً مخفوضاً مرة واحدة؛ لمَّا بينهما من التضادِّ، ولا معرفةً نكرةً، كذلك ولا مذكراً مؤنثاً، ولا مفرداً مثنى مجموعاً، وقوله: **(وإن رفع)**: فاعل رَفَعَ عائدٌ على النعت، وسببيٌ: مفعولُ رَفَعَ، والمنعوت: مضاف إليه، والظاهرَ: ـ بالنصب ـ نعتٌ لسببي، والمراد بالظاهر في كلام الأزهري: ما قابل المستتر بدليل مقابلته به، فيدخل فيه ما إذا رفع ضميراً بارزاً، فيكونُ من قبيل النعت السببي، نحو: جاءَ زيدٌ الضاربُهُ أنا، وقوله: **(وتبعه في اثنين من خمسة...إلخ)**: هي المذكورة في كلام المصنف، واحدٌ من الرفع والنصب والجر، وواحدٌ من التعريف والتنكير، وقوله: **(ويُسمَّى النعت حينئذ)** أي: حين رفع الاسم الظاهر "الملتبس"[٤] بضمير الموصوف، وقوله: **(سببياً)** نسبة إلى السبب، "وهو الذي"[٥] بينه وبين المنعوت علاقةٌ ككونه أباً للمنعوت، أو عبداً له[٦].

وقوله: **{تقول}**: **(في النعت الحقيقي...الخ)** حاصل ما ذكره الأزهري هنا أنَّ صور النعت التي مثَّل لها، حقيقي أو سببيٌ "اثنان"[٧] وسبعون صورةً، وبيانُها إجمالاً أن تقول: النعتُ إمَّا أن

ثم إنْ رفع النعتُ ضميرَ المنعوت المستتر تبعه أيضاً في تذكيره وتأنيثه وإفراده وتثنيته وجمعه، ويكمل له حينئذ أربعة من عشرة، ويسمى النعت حينئذ حقيقياً، وإن رفعَ سببيٌ المنعوتَ الظاهرَ اقتصر فيه على ما ذكره المصنف، وتبعه في اثنين من خمسةٍ ويُسمَّى النعت حينئذ سببياً، **{تقول}** في النعت الحقيقي الرافع لضمير

(١) /.../ من استدراك الناسخ على المتن.

(٢) [...] زيادة واجبة لتوضيح السياق.

(٣) باب النعت:٣٥، والشطر الثاني بتمامه هو: لِمَا تَلاَ كَامْرُرْ بِقَوْمٍ كُرَمَا

(٤) في (ب، ج): المتلبس.

(٥) في (ب، ج): و<النعت السببي> هو الذي.

(٦) =: شرح كتاب الحدود في النحو:٢٥٢.

(٧) في (ب، ج): اثنتان.

يكونَ مفرداً أو مثنى أو مجموعاً، وكل من الثلاثة إمَّا مذكَّرٌ وإمَّا مؤنَّثٌ، وذلك ستٌ، وكلٌّ من الست إمَّا مرفوعٌ أو منصوبٌ أو مخفوضٌ، وذلك ثمان عشرةَ، وكلٌّ إمَّا معرفةٌ أو نكرةٌ، ومجموع ذلك ستٌّ وثلاثون، وكلٌّ إمَّا حقيقيٌ وإما سببيٌ، ومجموعُ ذلك "اثنتان"[١] وسبعون، وقد استوفى الأزهري ـ رحمه الله ـ مُثُلها، وكونها "اثنتين"[٢] وسبعين فقط، مبني على أنَّ جمع المذكر السالم مع المكسر قسم واحد، كما أنَّ جمع المؤنث والمكسر منه كذلك في الحقيقي والسببي، والحقُّ أنَّ كلاً من السالم والمكسر قسمٌ برأسه في جميع ما ذكر، فتكون الصور حينئذ ستاً وتسعين صورةً، حاصلُها أنَّ النَّعت إمَّا مذكَّرٌ أو مؤنَّثٌ، وكلٌّ منهما إمَّا مفردٌ أو مثنى أو جمعُ سالمٍ أو جمع تكسير، فذلك ثمان، وكل من الثمان إما معرفةٌ أو نكرةٌ، وذلك ستٌّ عشرة، وكلٌّ منهما إمَّا مرفوعٌ أو منصوبٌ أو مخفوضٌ، وذلك ثمان /وأربعون/[٣] ـ من ضرب ثلاثة في ست عشرة ـ وكلٌّ إمَّا حقيقيٌ وإمَّا سببيٌ، وذلك ست وتسعون، وقد مثَّل الأزهري "لاثنين"[٤] وسبعين وبقي عليه أربع وعشرون، وسأبينها لك في مواضعها قريباً ـ إن شاء الله تعالى ـ وقوله: **(وتقول في جمع المذكر مع التنكير...الخ)** بقي عليه هنا ست صور، كان ينبغي له أن يذكرها قبل قوله: (وتقول...إلخ)، ثلاثٌ منها لجمع المذكر السالم مع التنكير، نحو: جاء زيدون عاقلون، ورأيت زيدين عاقلين، ومررت بزيدين عاقلين، لأنَّه لا يُجمع العَلَم حتى يُقدِّر تنكيره، وثلاثٌ من جمع المذكر المكسَّر مع التعريف، نحو: جاء الرجالُ العقلاءُ، ورأيتُ الرجالَ العقلاءَ، ومررتُ بالرجالِ العقلاءِ،

المنعوت المستتر في الرفع مع الافراد والتعريف والتذكير **{قام زيد العاقل و}** في النصب **{رأيت زيداً العاقل و}** في الخفض **{مررت بزيد العاقل}** وتقول مع التنكير والإفراد: جاء رجل عاقل، ورأيت رجلاً عاقلاً، ومررت برجل عاقل، وتقول في تثنية المذكر مع التعريف: جاء الزيدان العاقلان، ورأيت الزيدين العاقلين، ومررت بالزيدين العاقلين، وتقول في تثنية المذكر مع التنكير: جاء رجلان عاقلان، ورأيت رجلين عاقلين، ومررت برجلين عاقلين، وتقول في جمع المذكر مع التعريف: جاء الزيدون العاقلون، ورأيت الزيدين العاقلين، ومررت بالزيدين العاقلين، وتقول في جمع المذكر مع التنكير: جاء رجالٌ عقلاء، ورأيت رجالاً عقلاء، ومررت برجالٍ عقلاء، وتقول في المفردة المؤنثة مع التعريف: جاءت هندٌ العاقلة، ورأيت هنداً العاقلة، ومررت بهند العاقلة، ومع التنكير: جاءت امرأة عاقلة، ورأيت امرأة عاقلة، ومررت بامرأة عاقلة، وتقول في مثنى المؤنث مع التعريف: جاءت الهندان العاقلتان، ورأيت الهندين العاقلتين، ومررت بالهندين العاقلتين، ومع التنكير: جاءت امرأتان

(١) في (آ): اثنان، والتصويب من (ب، ج).

(٢) في (آ): اثنين، والتصويب من (ب، ج).

(٣) /.../ من استدراك الناسخ على المتن.

(٤) في (ب، ج): لاثنتين.

وقوله: **(ومع التنكير: جاءت نساءٌ...الخ)** الأَوْلى أن يُبدل نساء بهندات؛ لأنَّ نساء ليس جمعاً، وإنَّما هو اسم جمع لا مفرد له من لفظه، وإنَّما له مفرد من معناه، وهو: امرأة، وبقي عليه أيضاً ست صور كان **[٥٣: و]** الواجب ذكرها قبل قوله: **(فالنعت في هذا...الخ)**: ثلاثٌ منها لجمع المؤنث المكسر +مع التعريف+[١]، نحو: جاء الهنودُ الحبليات، ورأيتَ الهنودَ الحبليات، ومررتُ بالهنود الحبليات، وثلاث لجمع المؤنث +المكسر+[٢] مع التنكير، نحو: جاءت هنودٌ حبلياتٌ، ورأيتُ هنوداً حبلياتٍ، ومررتُ بهنودٍ حبلياتٍ، فصُوَر الحقيقي ثمان وأربعون، ست وثلاثون ذكرها، وبقي عليه اثنتا عشرة قد علمتها، وقوله: **(وتقول في جمع المذكر مع التعريف:...الخ)**: بقي عليه ست صور كان الواجبُ ذكرها قبل قوله: (وتقولُ)، ثلاثٌ منها لجمع المذكر مع التعريف، نحو: جاء الزيدون القائمُ آباؤهم، ورأيتُ الزيدِينَ القائمَ آباؤهم، ومررتُ بالزيدِينَ القائمِ آباؤهم، وثلاثٌ فيه أيضاً مع التنكير، نحو: جاء زيدون قائمٌ آباؤهم، ورأيت زيدِينَ قائماً آباؤهم، ومررت بزيدِينَ قائمٍ آباؤهم، وقوله: **(ومع التنكير جاءت نساءٌ...الخ)** يأتي فيه ما مرَّ في

عاقلتان، ورأيت امرأتين عاقلتين، ومررت بامرأتين عاقلتين، وتقول في جمع المؤنث مع التعريف: جاءت الهندات العاقلات، ورأيت الهندات العاقلات، ومررت بالهندات العاقلات، ومع التنكير: جاءت نساء عاقلات، ورأيت نساء عاقلات، ومررت بنساء عاقلات، فالنعت في هذا كله رافع لضمير المنعوت المستتر، وتقول في ما إذا رفع سببي المنعوت الظاهر في الإفراد مع التعريف: جاء زيد القائم أبوه، ورأيت زيداً القائم أبوه، ومررت بزيد القائم أبوه، ومع التنكير: جاء رجل قائم أبوه، ورأيت رجلاً قائماً ابوه، ومررت برجل قائم ابوه، وتقول في تثنية المذكر مع التعريف: جاء الزيدان القائم أبواهما، ورأيت الزيدين القائم أبواهما، ومررت بالزيدين القائم أبواهما، ومع التنكير: جاء رجلان قائم أبواهما، ورأيت رجلين قائماً أبواهما، ومررت برجلين قائم أبواهما، وتقول في جمع المذكر مع التعريف: جاءني الرجال القائم آباؤهم، ورأيت الرجال القائم آباؤهم، ومررت بالرجال القائم آباؤهم، ومع التنكير: جاءني رجال قائم آباؤهم، ورأيت رجالاً قائماً آباؤهم، ومررت برجال قائم آباؤهم، وتقول في المفردة المؤنثة مع التعريف: جاءت هند القائم أبوها، ورأيت هنداً القائم أبوها، ومررت بهند القائم أبوها، ومع التنكير: جاءتني امرأة قائم أبوها، ورأيت امرأة قائماً أبوها، ومررت بامرأة قائم أبوها، وتقول في تثنية المؤنث مع التعريف: جاءت الهندان القائم أبواهما، ورأيت الهندين القائم أبواهما، ومررت بالهندين القائم أبواهما، ومع التنكير: جاءت امرأتان قائم أبواهما، ورأيت امرأتين قائماً أبواهما، ومررت بامرأتين قائم أبواهما، وتقول في جمع المؤنث مع التعريف: جاءت الهندات القائم آباؤهم، ورأيت الهندات القائم آباؤهنّ، ومررت بالهندات القائم آباؤهن، ومع التنكير: جاءت نساء قائم آباؤهنَّ، ورأيت نساءً قائماً آباؤهنَّ، ومررت بنساء قائم آباؤهنَّ،

(١) ما بين+...+ ليس في (ب، ج).

(٢) ما بين+...+ ليس في (ب، ج).

الحقيقي، وبقي عليه ست صور كان الواجب ذكرها قبل قوله: **(فالنعت في هذا...الخ)**، ثلاثٌ منها لجمع المؤنَّث المكسَّر مع التعريف، نحو: جاءت الهنودُ القائمُ آباؤهنَّ، ورأيتُ الهنودَ القائمَ آباؤهنَّ، ومررتُ بالهنودِ القائمِ آباؤهنَّ، وثلاثٌ فيه أيضاً مع التنكير، نحو: جاءت هنودٌ قائمٌ آباؤهنَّ، ورأيتُ هنوداً قائماً آباؤهنَّ، ومررتُ بهنودٍ قائمٍ آباؤهنَّ، فصُوَر السببي ثمان وأربعون، ذكر الأزهري منها ستاً وثلاثين، وبقي عليه اثنتا عشرة ـ كما علمت ـ فصُور الحقيقي والسببي ـ من حيث هما ـ ستٌّ وتسعون، هذا إن كان النعت باسم الفاعل، فإن كان باسم المفعول، بأنْ تجعل المضروب بدلَ العاقل، أو القائم ـ /فيما مر/[1]ـ أو بالصفة المشبهة، بأن تجعل الحسن بدلاً من العاقل، أو القائم، بلغَتْ الصور م+ئتين وثماناً وثمانين، وقوله: **(فالنعتُ في هذا القسم)** أعني: السببي يلزمه الإفراد، أي: ولو كان المنعوت مثنى أو مجموعاً، وإنَّما لزمه الإفراد؛ لأنَّ النَّعتَ الرافعَ للاسم الظاهر منزَّلٌ منزلةَ الفعل الرافع للظاهر أيضاً، فكما أنَّ الفعل إذا أُسند إلى مثنى أو مجموع يُجرَّدُ من علامة التثنية والجمع، فكذلك الوصفُ[2]، وهذا على اللغة المشهورة المشار إليها بقول الألفية[3]:

وَجَرِّدِ الْفِعْلَ إِذَا مَا أُسْنِدَا لِاثْنَيْنِ أَوْ جَمْعٍ.....

وأمَّا على اللغة التي تلحق الفعلَ علامةُ التثنية[4]، نحو: قاما الزيدان، أو علامة جمع، نحو: قاموا الزيدون، المشار إليها بقوله[5]:

وَقَدْ يُقَالُ سَعِدَا وَسَعِدُوا

فيُقال عليها هنا: جاء الزيدان العاقلان أبواهما، وجاء الزيدون العاقلون آباؤهم، فتكون الألفُ حرفاً دالاً على التثنية، والواوُ حرفاً دالاً على الجمع، وقوله: **(والتذكير)** أي: إذا كان **[٥٣: ظ]** الفاعلُ مذكَّراً ـ ولو كان المنعوتُ مؤنثاً ـ كقولك: جاءتْ هندٌ القائمُ أبوها، وسائر أمثلة المؤنث

فالنعت في هذا القسم يلزمه الإفراد والتذكير دائماً

(١) /.../ من استدراك الناسخ على المتن.

(٢) قال ابن هشام في شرح اللمحة البدرية:٢/٢٨٢: ((وتقول: مررتُ بامرأةٍ قائمٍ أبوها، فلا يتبعه في التأنيث، وبرجل قائمةٍ أمُّه، فلا يتبعه في التذكير، وبرجلين قائمٍ ابوهما، وبرجالٍ قائمٍ أبوهم، فلا يتبعه في التثنية والجمع، وذلك لأنك لو وضعت الفعل هنا قلت: قام أبوها وقامت أمه وقام أبوهما وأبوهم))، و=: شرح المفصل:٢/٢٤٥، وشرح الرضي على الكافية:١/٩٩٣، وشرح شذور الذهب للجوجري:٢/٧٧٤، والمطالع السعيدة:٢/٢١٢.

(٣) باب الفاعل:١٧، والشطر الثاني بتمامه هو: لِاثْنَيْنِ أَوْ جَمْعٍ كَفَازَ الشُّهَدَا

(٤) يقصد بها: لغة يتعاقبون عليكم ملائكة، أو لغة أكلوني البراغيث، =: المطالع السعيدة:٢/٢١٢، واللهجات العربية في التراث ـ لأحمد علم الدين الجندي:١/٢٠٦.

(٥) باب الفاعل:١٧، وعجز البيت هو: وَالْفِعْلُ لِلظَّاهِرِ بَعْدُ مُسْنَدُ

السابقة، وإذا كان الفاعل مؤنثاً أُنِّثَ الوصف، ولو كانَ المنعوتُ مُذكَّراً، نحو: جاء زيدٌ العاقلةُ أمُّه، لأنَّ الوصفَ تابعٌ للفعل، وحكمُ الفعل أنَّه إن أُسند لمذكر ذُكِّر، وإنْ أُسند لمؤنث أُنِّث، وإلى كون النعت الحقيقي يطابق منعوته في الإفراد والتذكير وفروعهما، والسببي لا يطابق فيما ذكر، أشار في الألفية بقوله[1]:

وَهْوَ لَدَى التَّوْحِيدِ وَالتَّذْكِيرِ أَوْ سِوَاهُمَا كَالْفِعْلِ فَاقْفُ مَا قَفَوْا

فسوى التذكير: هو التأنيث، وسوى التوحيد: /هو/[2] التثنية والجمع، وأحال في ذلك على الفعل، فعُلِم أنَّ الحقيقي يُطابق المنعوتَ في الإفراد والتذكير وفروعهما، والسببي لا يطابق المنعوت فيما ذكر، وقوله: **(مع غير الجمع)**: غير الجمع هو المفرد والمثنى، وقوله: **(ويضعف تصحيحه...الخ)** أي: جمعه جمع سلامة، نحو: جاء رجالٌ قائمون آباؤهم، ووجه ضعفه أنَّه تابعٌ للفعلِ، والفعل يُجرَّدُ على اللغة الفُصحى، فكذلك ما أشبهه وهو الوصف ـ كما مر ـ فتحصّل أنَّ الوصف مع الجمع يُختار تكسيره ثم إفراده ثم جمعه جمع تصحيح[3]، **وقوله: (هذا إذا نعتَّ...الخ)**: الإشارةُ عائدةٌ على لزوم الإفراد في السببي مع غير الجمع، وقوله: **(هذا الاستعمال)**: هو رفعه للاسم الظاهر، ولزوم إفراده في السببي، وأمَّا إذا كان النعت بهما حقيقياً فتلزم مطابقتهما كاسم الفاعل من غير إشكال، وقوله: **(عن السببي الظاهر)** وهو: العبدُ والوجهُ في المثالين بعد، والمناسبُ تقديمهما هنا؛ ليتنزَّلَ ما ذكر عليهما، ويبين أصلهما، وحاصل ذلك أنَّ أصلهما: جاء زيدٌ المضروبُ عبدُه، والحَسَنُ وجهُهُ، فالمضروبُ والحسنُ: نعتان لزيد، وعبدُه: مرفوع على النيابة عن الفاعل بمضروب، ووجهُه: مرفوع على أنَّه فاعل بالحَسَن، فالنعت فيهما سببي؛ لرفعهما الاسم الظاهر المتلبس بضمير الموصوف، ثم حول الإسناد عن الظاهر الذي هو: العبدُ والوجهُ، إلى المضاف إليه الذي هو: (الهاء) العائدة على الموصوف، وصار الضَّرْبُ مسنداً إلى ضمير زيد مجازاً، وكذلك الحُسْنُ؛ لأنَّ مَن ضُرِبَ عبدُه أو حَسُنَ وجهُه صَحَّ

مع غير الجمع، وأما مع الجمع، فيختار تكسيره على إفراده، نحو: مررتُ برجالٍ قيامٍ آباؤهم، ويضعف تصحيحه، هذا إذا نَعَتَّ باسم الفاعل، فإنْ نعَتَّ باسم المفعول أو الصفة المشبهة، جاز فيه هذا الاستعمال، وجاز فيه أن يحول الإسناد عن السببي الظاهر إلى ضمير المنعوت،

(١) باب النعت:٣٥.

(٢) /.../ من استدراك الناسخ على المتن.

(٣) أي: الأفصح أن يقال: جاء رجالٌ قيامٌ آباؤهم، ثم يقال: قائم آباؤهم، وأضعفها أن يقال: قائمون آباؤهم، ولذلك قال ابن مالك في شرح التسهيل:٣/٣٠٧: ((وتكسير ما رفع جمعاً أولى من إفراده، نحو: مررتُ برجلٍ حِسانٍ أبناؤه))، وقال الرضي في شرح الكافية:١/٩٩٤: ((وضعُفَ: جاءني رجلٌ قاعدون غلمانه، لأنه بمنزلة: يقعدون غلمانه، ولحاق علامتي التثنية والجمع في الفعل المسند إلى ظاهر المثنى والمجموع ضعيف)).

أن يُسند الضَّربُ إليه أو الحُسن إليه مجازاً، ثم انتصب الاسم الظاهر الذي كان مرفوعاً على التشبيه بالمفعول به[1]، فوقع هنالك قبحُ إجراءِ الوصف المتعدي لواحدٍ مَجرى الوصف المتعدي لاثنين، في الأول الذي هو مضروبٌ؛ فإنَّه اسم مفعول من ضُرِبَ، وهو إنَّما يتعدَّى لواحدٍ، وهنا تعدَّى الوصف منه الذي هو: مضروبٌ إلى اثنين، صورةُ أحدهما النائب عن الفاعل، والآخر المنصوبُ على التشبيه بالمفعول به، فجَرَّ العبدَ، وكذلك الوجهُ في المثال الثاني نُصِبَ على التشبيه بالمفعول به، فوقع فيه قبحٌ أيضاً، وهو إجراءُ الوصف القاصر الذي هو الحُسن؛ لأنَّه من **[٥٤: و]** حَسُن، وفَعُل المضموم لا يكون إلاَّ لازماً، مجرى الوصف المتعدي لواحد، فجرَّوه بالإضافة، فالجرُّ فيهما من نصْبٍ لا من رفْعٍ، لئلاَّ يلزم إضافة الشيء إلى نفسه[2]، و(أل) في العبد والوجه؛ لتزيين اللفظ لا غير، وليست خلَفاً عن الهاء المضاف إليه؛ لأنَّ الهاء لم تُحذف وإنَّما هي مستترة في الوصف ـ كما علمت ـ وحيث حوَّل الإسناد فيهما وجب في النعت المطابقة، نحو: جاء الزيدان المضروبان العبدَ، وجاء الزيدون الحسنون الوجهَ، بنصب العبد والوجه أو جرهما مع حذف +النون، والالف في المضروبان فاعل، وكذلك الواو في الحسنون+[3].

وقوله: **(فيستتر)** أي: الضمير الذي كان بارزاً متَّصلاً بالاسم الظاهر، وقوله: **(وينصب السببي)** أي: الذي كان سبباً متحمِّلاً للضمير، وإلاَّ فالضمير الآن انتقل للوصف، وصار الوصف مسنداً للضمير لا للظاهر، ونصبه على التشبيه بالمفعول به إن كان معرفةً، أو على التمييز إن كان نكرةً، وظاهره أنَّ النصبَ والجرَّ على حد سواء، وليس كذلك، بل الجرُّ أولى؛ لرفع القُبح ـ كما علمت ـ وقوله: **(وحينئذ)**، أي: حين تحويل الإسناد عن الظاهر إلى الضمير، وصيرورة الظاهر منصوباً أو مجروراً، وقوله: **(إلى القسم الأول)** وهو الحقيقي، ومعنى

فيستتر في النعت وينصب السببي على التشبيه بالمفعول به، أو يخفض بإضافة النعت إليه، وحينئذ يطابق منعوته في التأنيث والتثنية والجمع، ويرجع إلى القسم الأول،

(١) أي: إن كان معمولُ الصفةِ المُشبَّهة معرفةً، فحقُّهُ الرفعُ، لأنه فاعلٌ لها، غيرَ أنهم إذا قصدوا المبالغةَ حوَّلوا الإسنادَ عن فاعلها إلى ضميرٍ يسْتَتِرُ فيها يعود الى ما قبلها، ونَصبوا ما كان فاعلاً، تشبيهاً له بالمفعول به، فقالوا: زيدٌ حَسَنٌ وجهَه، بنصبِ الوجه على التَّشبيه بالمفعول به، وليس مفعولاً به، لأنّ الصفةَ المشبَّهة قاصرةٌ غيرُ متعديةٍ، =: شرح شذور الذهب لابن هشام:٥١٠، وشرح شذور الذهب للجوجري:١٠٦/١.

(٢) ذهب البصريون إلى منع عطف الشيء على نفسه، وذهب الكوفيون إلى جواز ذلك في حال اختلاف اللفظين، =: الإنصاف:٣٥٦/٢، وائتلاف النصرة:٥٤.

(٣) ما بين+...+ ليس في (ب، ج).

رجوعه له "أنَّها"[١] تتعين فيه المطابقة، وليس المراد أنَّ النعت يصير حينئذٍ جارياً على مَن هو له كالحقيقي[٢].

{والمعرفة}: لمَّا قدَّم المصنف في كلامه ذِكْرَ التعريف والتنكير، كأنَّ قائلاً قال له: ما هي المعرفة وما هي النكرة؟ فشرع يُبيِّنُهما، فإن قلت: كما قدَّم التعريف والتنكير، قدَّم الرفع والنصب والخفض، فلِمَ تكلَّم على الأولين، وسكتَ عمَّا عداهما؟ قلتُ: استغنى عن الكلام في الرفع والنصب والخفض؛ لتقدُّمِ الكلام عليها في باب معرفة علامات الإعراب، ثمَّ المناسب تقديم النكرة على المعرفة؛ لكون المعرفة فرعاً عنها[٣]؛ لكونها تحتاجُ والنكرةُ لا تحتاجُ، وما لا يحتاج أصلٌ لما يحتاج، وأُجيبَ: بأنَّه قدَّمها لشَرَفها بدلالتها على شيء معين، ثمَّ القاعدة +عندهم+[٤] أنَّ الشيء إذا كان محصوراً بالعدِّ استغنوا عن حدِّه، ولمَّا كانت المعرفة محصورةً بالعدِّ لم يَحتج المصنف لحدِّها، بل قيل: حدُّها غير ممكن؛ لقول ابن مالك في شرح التسهيل[٥]: من أراد أن يحدَّ المعرفةَ من دون اعتراض عليه فقد عجز عن الوصول إليها، قول الأزهري: **(من حيث هي)** أي: لا بقيد كونها ضميراً أو عَلَماً...الخ؛ لئلاَّ يلزم +عليه+[٦] تقسيم الشيء إلى نفسه وغيره، ولا بقيد كونها لا يُنعت ولا يُنعت بها، "إلى آخره على ما للأزهري"[٧].

{خمسةٌ}: الحقُّ أنَّها سبعةٌ، جمعها ابن مالك في الكافية بقوله، مقدماً

مثاله: جاء زيدٌ المضروبُ العبدَ أو الحسَنُ الوجهَ ـ بنصب العبد والوجه أو جرهما ـ وكذا تفعل في كل مثال بما يناسبه، **{والمعرفة}** من حيث هي **{خمسة أشياء}**

(١) في (ب، ج): أنَّه.

(٢) حاصل ما أراده المحشي هنا: هو أن مطابقة النعت لمنعوته لا تجب إن كان رافعاً له وهو النعت السببي، وأما فيما عدا ذلك فالمطابقة مشروطة، قال ابن مالك في شرح التسهيل:٣٠٧/٣: ((إنَّ موافقة النعت لمنعوته تجبُ إن كان معناه له، كرأيتُ رجلاً طويلاً وامرأةً طويلةً، وكذا إن كان معناه لما بعده ولم يرفعه، كمررتُ برجلٍ كريمِ الأبِ، حسنٍ وجهاً، وبامرأةٍ كريمةِ الأبِ، حسنةٍ وجهاً، وكذا التوافق في التثنية والجمع))، و=: توضيح المقاصد والمسالك:٩٥٢/٣، والمساعد على تسهيل الفوائد:٤٠٢/٢.

(٣) مَذْهَب سِيبَوَيْهِ وَالْجُمْهُور أَن النكرَة أصل والمعرفة فرع، وَخَالف الْكُوفِيُّونَ وَابْن الطراوة فقَالُوا: لِأَن من الْأَسْمَاء مَا لزم التَّعْرِيف كالمضمرات وَمَا التَّعْرِيف فِيهِ قبل التنكير كمررت بزيد وَزيد آخر، =: شرح الرضي على الكافية:١٥/٢، وهمع الهوامع:٢١٩/١.

(٤) ما بين+...+ ليس في (ب، ج).

(٥) =:١١٥/١، والكلام منقول بتصرف يسير، ونص كلامه في شرح التسهيل هو: ((من تعرض لحد المعرفة فقد عجز عن الوصول إليه دون استدراك عليه؛ لأنَّ من الأسماء ما هو معرفة معنىً نكرة لفظاً، وعكسه)).

(٦) ما بين+...+ ليس في (ب، ج).

(٧) في (ب، ج): إلى آخر ما يأتي للأزهري.

الأعرف فالأعرف[١]:

فَمُضْمَرٌ أَعْرَفُهَا ثُمَّ العَلَمْ واسمُ إِشَارَةٍ ومَوصُولٌ مُتَمْ
وذُو أَدَاةٍ، أو مُنَادَى عُيِّنَا أو ذُو إِضَافَــةٍ بِهَــا تَبَيَّنَا

[٥٤: ظ] وبقي على المصنف من السبعة: الموصولُ، كما بقي عليه وعلى الألفية في قولها[٢]:

.....كَهُمْ وَذِي وَهِنْدَ وَابْنِي وَالغُلامِ وَالَّذِي

النكرةُ المقصودة بالنداء نحو: يا رجلُ، لِمُعَيَّنٍ[٣]، وأجيب عن المصنف بأنه مرَّ على أنَّ الموصولَ داخلٌ في القسم الثالث، وهو المبهم، ووجه إبهامه أنَّ (الذي) يقعُ على كل "مفردٍ"[٤] /مذكَّرٍ/[٥] غالباً، وإنْ كان قد يقع على "الله"[٦] وهو لا يوصف بذكورة ولا غيرها، وأنَّ (التي) تقع على كل مفرد مؤنث وهكذا، /وقيل: إنَّ الموصول تعرف بـ(أل) الموجودة في الذي والتي/[٧] وتثنيتهما وجمعهما، والمقدرة فيما عداها إلاَّ "أياً"[٨] فهي معرَّفة بالإضافة، وأجيب عن المصنف، وعن الألفية بأنَّ النكرةَ المقصودة تعرَّفت بما تعرَّف به اسم الإشارة وهو الحضور، وقيل: تعريفه بـ(أل) محذوفة ناب عنها حرف النداء.

{المضمر}[٩]: بدأ به؛ لأنَّه أعرف المعارف بعد اسم الجلالة، وقد ورد أنَّ سيبويه رُؤي بعد موته، فقيل له: ما فعل الله بك؟ فقال: غفر لي، فقيل له: بمَ؟ قال: بقولي أعرفُ المعارف الضميرُ بعد اسم الجلالة[١٠]، وكما يُقال له المضمر، يُقال له الضمير، ويسمِّيه الكوفيون: الكناية

الأول **{الاسم المضمر}**

(١) =: شرح الكافية الشافية:١/٩٠.

(٢) باب النكرة والمعرفة:٦، وصدر البيت بتمامه هو: وَغَيْرُهُ مَعْرِفَةٌ كَهُمْ وَذِي

(٣) أي: النكرة المقصودة بخلاف قول الأعمى: يارجلُ خذ بيدي، ولا يقصد به رجلاً معيناً، =: شرح التسهيل:١/١١٦، وارتشاف الضرب:٣/٩٠٩، وشرح الاشموني:١/٤٧، والتصريح:١/٩٦.

(٤) في (ب، ج): فرد.

(٥) /.../ من استدراك الناسخ على المتن.

(٦) في (ب، ج): الله <تعالى>.

(٧) /.../ من استدراك الناسخ على المتن.

(٨) في الأصل: ابن، والتصويب من (ب، ج).

(٩) ((المضمر مشتق من الإضمار، وهو الإخفاء من قولهم: أضمر الشيء في نفسه إذا أخفاه))، الصفوة الصفية:٢/٥٨٦، و=: التعريفات:٢١٧.

(١٠) =: الإنصاف في مسائل الخلاف:٢/٥٨١، واللباب في علل البناء والإعراب:١/٤٩٤، وشرح الرضي على الكافية:٢/٥٤٦، وشرح قطر الندى:٢٣٦، والتصريح:٢/٢٧٧، وفتح رب البرية:٤٢٧.

والمَكني[1]، وهو قسمان: بارز ومستتر، فالبارز: ما له صور في اللفظ، والمستتر: ضده، وهو قسمان: مستتر وجوباً، وهو ما لا يخلفه ظاهر، وذلك في عشرة مواضع: فعلُ الأمر للواحد المذكر، نحو: افعَلْ، والمضارع المبدوء بهمزة المتكلم، نحو: أوافقُ، والمبدوء بنون المتكلم، نحو: نغتبطُ، والمبدوء بتاء الخطاب، نحو: تَشكرُ، وإلى هذه الأربعة أشار في الألفية بقوله[2]:

وَمِنْ ضَمِيرِ الرَّفْعِ مَايَسْتَتِرُ كافْعَلْ أُوَافِقْ نَغْتَبِطْ إِذْ تَشْكُرُ

واسم فعل الأمر للواحد المذكر، نحو: نَزالِ، واسم فعل المضارع، نحو: وَيْ، بمعنى أعجبُ، والمصدر المبدل من فعله، نحو: ضَرْباً زيداً، وأفعَل في التعجب، نحو: ما أحسنَ زيداً، وأفعَلُ التفضيل، نحو: زيدٌ أفضَلُ من عمرو، وفاعلُ خلا، وعدا، وحاشا في الاستثناء، ومستتر جوازاً: وهو ما يخلفه الظاهر في مثال آخر، نحو: زيدٌ قام، فيجوز أن يقال: قام زيدٌ فيخلفه الظاهر[3]، والبارز قسمان: متَّصلٌ ومنفصلٌ، وقد تقدَّم تعريفهما، وأقسام الضمير ـ كما مر ـ: اثنا عشر، اثنان للمتكلم، وخمسة للمخاطب، وخمسة للغائب، ثم المتصل يكون في محل رفع، وفي محل نصب، وفي محل خفض، والمنفصل: لا يكون إلاَّ في محل رفع، أو نصب، ولا يكون في محل خفض، فبالضرورة تعلمُ أنَّ مجموع الضمائر ستون: أربعة وعشرون للمرفوع، ومثلها للمنصوب، واثنا عشر للمخفوض.

(أمثلة):

ضمائر الرفع المتصلة: ضربتُ، ضربْنا، ضربتَ ضربتِ، ضربتُما، ضربتُم، ضربتُنَّ، ضربَ، ضربَتْ، ضرَبَا، ضربُوا، ضربْنا.

ضمائر الرفع المنفصلة: أنا، نحن، أنتَ، أنتِ، أنتُما، أنتم، أنتُنَّ، هو، هي، هما، هم، هنَّ، فهذه أربع وعشرون.

ضمائر النصب المتَّصلة: أكرمَني، أكرمَنا، أكرمَكَ، أكرمَكِ، أكرمَكُما، أكرمَكُم، أكرمَكُنَّ، أكرمَهُ، أكرمَها، أكرمَهما، أكرمَهم، أكرمَهُنَّ.

ضمائر النصب المنفصلة: إيَّاي، إيَّانا، إيَّاكَ، إيَّاكِ، إيَّاكُما، إيَّاكُم، إيَّاكُنَّ، إيَّاه، إيَّاها، إيَّاهما، إيَّاهم، إيَّاهُنَّ[4]، فهذه أربعة **[٥٥: و]** وعشرون في المنصوب.

ضمائر الجرِّ، ولا تكون إلا متَّصلةً: غُلامي، غُلامُنا، غُلامُكَ، غُلامُكِ، غلامُكما، غُلامُكم،

(١) =: المصطلح النحوي:١٧٤.

(٢) باب النكرة والمعرفة:٧.

(٣) =: توضيح المقاصد والمسالك:١/٣٦٤، والمساعد:١/٨٢.

(٤) قال ابن هشام في أوضح المسالك:١/٨٩: ((المختار أن الضمير هو نفس (إيّا)، وأن اللواحق لها حروف تكلُّم وخطاب وغيبة)).

غُلامُكُنَّ، غُلامُهُ، غلامُها، غُلامُهما، غُلامُهم، غُلامُهُنَّ. ومجموع ذلك ستون، يزاد عليها ضمير المؤنثة المخاطبة، نحو: تقومين يا هند، فمجموع الضمائر: أحدٌ وستون، وقد ذكرها السوداني[١] إلاَّ أنَّه قال: مجموعها سبعة وستون، وهو تحريف من ناسخ المبيضة، والصواب: إبدال سبعة بأحد، ومعنى التفريع والتأصيل اللذين ذكرهما السوداني، أنَّ من الضمائر أصولاً، وذلك (أنا)، وله فرع واحد، وهو: نُحن، والأصل الثاني: أنتَ، بفتح التاء، وله فروع: أنتِ بكسر التاء، وأنتما، وأنتم، وأنتُنَّ، والأصل الثالث: (هو)، وله فروع: هي، وهما، وهم، وهنَّ، و(إيَّاي) هو الأصل، وله فرع واحد، وهو: إيَّانا[٢]، وقس ذلك على ما قبله، وكلُّها مبنية وفي الألفية[٣]:

وَكُلُّ مُضْمَـرٍ لَـهُ الْبِنَا يَجِبْ

وذكر في التسهيل لبنائه أربعة أسباب[٤]، "أصحُّها"[٥]: الشبه الوضعي في جميعها، لأنَّ منها ما هو موضوع على حرف واحد، ومنها ما هو موضوع على حرفين فقط على الأصح، إلاَّ (نحن) فهو موضوع على ثلاثة، وبُني حملاً على سائر الضمائر طرداً للباب، قول الأزهري: **(ما دل على متكلم...الخ)** أي: وضعاً لإخراج نحو قول رجلٍ اسمه زيد: جاء زيدٌ، يعني نفسه، لأنَّ اسم الظاهر موضوعٌ للغيبة، ولا بدَّ من تقييد الخطاب والغيبة بالوضع أيضاً.

{والاسم العَلَم} بفتح العين واللام، مشتقٌّ من العِلْم بكسر العين وبسكون اللام؛ لأنَّ العِلْم، بالكسر، يقتضي الإحاطة بجميع أوصاف المعلوم، والعَلَم، بالفتح، يقتضي الإحاطة بجميع أوصاف الذات، قاله الرضي[٦]، وقيل: من العَلَم، بفتحتين، الذي هو الجبل، وهو لغةً: العلامة[٧]

وهو ما دلّ على متكلم **{نحو: أنا و}** نحن، او مخاطب، نحو: **{انتَ}** وأنتِ وأنتما وأنتم وأنتنَّ، أو غائب، نحو: هو وهي وهما وهم وهنّ، **{و}** الثاني **{الاسم العلم}**

(١) هو أبو العباس، أحمد بابا بن أحمد بن أحمد بن عمر التكروري التبنبكتي السوداني، مؤرخ وعالم في النحو وأصول الدين، وهو ليس من السودان، بل من صنهاجة بالمغرب من قبيلة يقال لها مسوفة، من تصانيفه شرح الآجرومية، ولم يتيسر لنا الاطلاع عليه، (ت١٠٤٤هـ)، = ترجمته في: معجم المطبوعات العربية والمعربة:٣٧٩/١، والأعلام:١٠٢/١، ومعجم المؤلفين:٩٥/١، والدليل إلى المتون العلمية:٤٩٢.

(٢) =: توضيح المقاصد والمسالك:٣٦٥/١، وأوضح المسالك:٨٩/١.

(٣) باب النكرة والمعرفة:٧، والشطر الثاني هو: وَلَفْظُ مَا جُرَّ كَلَفْظِ ما نُصِبْ

(٤) قال ابن مالك في التسهيل:٢٩ ((وبُني المضمر لشبهه بالحرف وضعاً وافتقاراً وجموداً أو للاستغناء باختلاف صيغه لاختلاف المعاني)).

(٥) في (ب، ج): أحدها.

(٦) =: شرح الرضي على الكافية:٥٠٣/٢.

(٧) =: تهذيب اللغة:٤١٩/٢، ومختار الصحاح:٢١٧، وتاج العروس من جواهر القاموس:١٢٣/٣٣.

واصطلاحاً[١]: عرَّفه الأزهري باعتبار شموله لعلم الشخص ولعلم الجنس بقوله: **(ما عُلِّق...الخ)**: فـ(ما) بمعنى: لفظ، وعُلِّق بمعنى: دَلَّ، وهو الموجود في بعض النسخ بدل: عُلِّقَ، ولم يُعبِّر بـ(وَضَعَ)؛ لأنَّ الأعلام قسمان: منقولٌ[٢] ومرتجلٌ[٣]، ولو عبّر بـ(وَضَعَ) "ما شمل"[٤] المنقول، فما: جنسٌ، وعُلِّق على شيء بعينه: مخرجٌ للنكرات، وخرج بغير متناول...الخ، سائر المعارف[٥]؛ لأنَّ العَلَم جزئي وضعاً واستعمالاً، بمعنى أنَّ العرب وضعت العَلَم لشيء بعينه، واستعمل في شيء بعينه، وسائر المعارف وُضِعتْ كلِّيات، واستعمل جزئيات، ألا ترى +أنَّ+[٦] اسم الإشارة، نحو: ذا، فإنَّ الواضع وضعه لكلِّ مفرد مذكر، فهو كلِّي، وعند استعماله في الإشارة يتعيَّنُ به فردٌ خاصٌ[٧] وهكذا، هذا هو الذي حرره السَّعْدُ[٨]، ورَجَّحَ السَّيِّدُ[٩] خلاف هذا، **(سواء كان علَم شخص...الخ)**: الفرقُ بين عَلَم الشخص وعَلَم الجنس تقريباً، أنَّ عَلَم الشخص يُعيِّن[١٠] المسمى ذهناً وخارجاً كزيد يُعيِّن ذاته المسماة +به+[١١] في الذهن وكذلك في الخارج في العيان

وهو ما عُلِّق على شيء بعينه غير متناول ما أشبهه سواء كان علم شخص لعاقل **{نحو: زيد}** وهند،

(١) =: شرح كتاب الحدود في النحو:١٤٦.

(٢) وهو ما لم يستعمل من أول الأمر علماً، ولكنه صُيِّر بالنقل علماً، وهو منقول، إما من مصدر كفضل أو اسم عين كأسد أو اسم فاعل كحارث أو اسم مفعول كمسعود أو صفة مشبهة كسعيد أو فعل ماض كشمر علم على فرس، أو مضارع كيزيد أو جملة من فعل وفاعل ظاهر كبرقَ نحرُه، =: شرح التسهيل:١/١٧٠، والتعريفات:٢٣٣، والكليات:٨٦٦، والحدود النحوية:٢٣١.

(٣) وهو مالم يسبِق له استعمالٌ قبل العلميّة في غيرها، بل استُعمل من أول الأمر علماً كسعادَ وعُمرَ، =: التعريفات:٢١٠، والتوقيف على مهمات التعاريف:٣٠٢، والكليات:٨٤٣، والحدود النحوية:٢٣٠.

(٤) في (ب، ج): لما شمل.

(٥) =: شرح الرضي على الكافية:٢/٥٠٣، وشرح اللمحة البدرية:١/٣٤٤، وحاشية أبي النجا:٦٤.

(٦) ما بين+...+ ليس في (ب، ج).

(٧) في (ب، ج): <كل> فرد خاص.

(٨) هو سعد الدين، مسعود بن عمر بن عبدالله التفتازاني، ولد بقرية في تفتازان بخراسان سنة (٧١٢هـ)، وكان إماماً من أئمة التحقيق والتدقيق والفقه والاصول والبلاغة، فقد انتهت إليه رئاسة العلم في زمانه، وفاق الأقران، توفي سنة (٧٩٢هـ)، ورأيه في كتابه المطول ص:٢١٦ـ٢١٨، و=: ترجمته في: بغية الوعاة:٢/٢٨٥، والبدر الطالع:٢/٣٠٣، والأعلام:٧/٢١٩، ومعجم المؤلفين:١٢/٢٨٨.

(٩) أي: الأزهري، قال أبو النجا في حاشيته:٦٤((لأنَّ العلم جزئي وضعاً واستعمالاً، وبقية المعارف كليات وضعاً، فيتناول كل واحد منها ما أشبهه بحسب الوضع جزئيات استعمالاً، كذا قيل، وهو مذهب السعد، والراجح هو مذهب السيد أنها جزئيات وضعاً واستعمالاً)).

(١٠) في (ب، ج): <اسم> يعين.

(١١) ما بين +...+ ليس في (ب، ج).

لا يتناول عمراً مثلاً في الذهن ولا في الخارج[١]، وعلَم /الجنس/[٢] يُعيِّن مسمَّاه ذِهناً لا خارجاً كأسامة، فإنَّه يُعيِّن مسمَّاه **[٥٥: ظ]** الذي هو الحقيقة في الذهن، فلا يشمل في الذهن حقيقة الفرس مثلاً، وفي الخارج لا يختصُّ به واحدٌ من أفراد هذه الحقيقة، بل يُطلق على كل واحدٍ من هذا الجنس[٣] لفظ أسامة مثلاً[٤]، وعلم الجنس هو كعلم الشخص في اللفظ، فتجري عليه الأحكام اللفظية، فيقع مبتدأ، نحو: أسامةُ "أجْرى"[٥] من ثُعالة، وتأتي منه الحال في فصيح الكلام، نحو: هذا أسامةُ مقبلاً، وفي المعنى مدلوله كالنكرة، لأنَّه لا يختصُّ به واحدٌ دون آخر[٦]، وفي الألفية[٧]:

وَوَضَعُوا لِبَعْضِ الأَجْنَاسِ عَلَمْ كَعَلَمِ الأَشْخَاصِ لَفْظاً وَهْوَ عَمْ

وأمَّا اسم الجنس: فهو ما وُضع للحقيقة، ولا يحصل به التعيين لا ذهناً ولا خارجاً كأسد[٨]، وقوله: **(نحو: عَدَن):** اسمُ بلد بساحل اليمن[٩]، وقوله: **(كشذقم):** الشنواني: بالذال المعجمة[١٠]، والذي في الصحاح[١١]، وذكره ابن هشام أنَّه بالمهملة: اسم جمل كان للنعمان ابن المنذر، وإليه تنتسب الإبل الشذقمية[١٢]، وقوله: **(وهيلة: اسم شاة)** كانت لبعض نساء العرب، وقيل: اسم

أم غير عاقل، أما للمكان، نحو: عدن **{ومكة}** أو لغيره كشدقم، اسم جمل، وهيلة: اسم شاة، أو علم جنس

(١) =: شرح شذور الذهب لابن هشام:١٧١، وشرح اللمحة البدرية:١/٣٤٥، وشرح شذور الذهب للجوجري:١/٢٨٩، والكواكب الدرية على متممة الآجرومية ـ للحطاب الرعيني:١١٤.

(٢) /.../ من استدراك الناسخ على المتن.

(٣) في (ب، ج): <أفراد> هذا الجنس.

(٤) =: شرح شذور الذهب لابن هشام:١٧١، وشرح اللمحة البدرية:١/٣٤٥، وشرح شذور الذهب للجوجري:١/٢٨٩، والكواكب الدرية على متممة الآجرومية:١١٤.

(٥) في (ب، ج): أجرأ.

(٦) شرح اللمحة البدرية: ١/٣٤٥، وشرح شذور الذهب للجوجري:١/٢٩٠، والمطالع السعيدة:١/٢٢٠، والكواكب الدرية على متممة الآجرومية:١١٦.

(٧) باب العلم:٨، و=: توضيح المقاصد والمسالك:١/٤٠٠، وشرح ابن عقيل:١/١٢٦ـ١٢٧، والتصريح بمضمون التوضيح:١/١٤٠.

(٨) =: شرح الرضي على الكافية:٢/٥٠٣، وشرح شذور الذهب للجوجري:١/١٩١، والتصريح بمضمون التوضيح:١/١٢٤، والمطالع السعيدة:١/٢٢٠.

(٩) =: معجم البلدان:٤/٨٨.

(١٠) =: تعليق الدرة الشنوانية في شرح الآجرومية، اللوحة:٨٩/و.

(١١) =: الصحاح:٥/١٩٥٩.

(١٢) =: الصفوة الصفية:٢/٥٧٥، وأوضح المسالك:١/١٢٣، وحاشية أبي النجا:٦٤.

صنم كان لبعض العرب[١]، وقوله: **(حُضاجر)** بضم الحاء المهملة، وضاد معجمة غير مشالة، وبعد الألف جيم[٢]، وقوله: **(كسبحان)** هو عَلَمٌ لجنس التسبيح، ثمَّ قيل: محلٌّ كونه علَماً إذا كان غير مضاف فإنْ أُضيفَ ـ كما هو الغالب فيه ـ نحو: سُبحانَ الله، فلا يكون علماً، لأنَّ الأعلام لا تُضاف، ورُدَّ بأنَّ الإضافة التي تمنع في العلم هي التي تكون للتعريف أو للتخصيص، فإنْ كانت للبيان فلا تمنع كـ(فرعون موسى) و(حاتم طيء)، ومنه ما هنا[٣].

{والاسم المبهم} قول الأزهري: **(وأراد به اسم الإشارة)**: حمَلَه على خصوص +اسم+[٤] الإشارة؛ ليوافق أمثلة المصنف، والأَولى أنَّ المُرادَ بالمبهم /ما يشمل/[٥] اسم الإشارة والموصول، لكنْ كان ينبغي للمصنف أن يأتي بمثال للموصول، نحو: الذي[٦]، وقوله: **(ووجه إبهامه...الخ)** لا مُنافاةَ بين كون اسم الإشارة معرفةً، وبين كونه مبهماً، لأنَّ تعريفَه حين استعماله في مشار إليه مُعيَّن وإبهامه، باعتبار وضعه ـ كما مرَّ ـ[٧] وقوله: **(وصلاحيَّتُه)** ـ بالرفع ـ عطفُ تفسير على عُمومه، والصلاحيَّةُ باعتبار الوضع، وقيل: الاستعمالُ ـ كما علمت ـ.

{نحو: هذا}: قول الأزهري **(للمفرد المذكر)**، أي: غالباً، وإلاَّ فقد يكون لمَن لا يُوصف "بتذكير ولا تأنيث"[٨] كالباري ـ تعالى ـ كما في: ﴿**ذَلِكُمُ اللّهُ رَبُّكُم**﴾[٩]، ثمَّ اسم الإشارة إنَّما هو:

إما لحيوان، نحو: حضاجر، علم للضبع، وأسامة علم للأسد، أو لمعنى كسبحان، وبرة **{و}** الثالث **{الاسم المبهم}** وأراد به اسم الإشارة، ووجه إبهامه عمومُه وصلاحيتُه للإشارة به إلى كل جنس وإلى كل شخص، **{نحو: هذا}** حيوان وجماد وفرس ورجل وزيد، وهو أقسام: فهذا للمفرد المذكر،

(١) = شرح الشافية:٢٥١/١، وحاشية الصبان:٢١٢/١، ومعجم القواعد العربية:٤١٦/١.

(٢) قال الجوهري في الصحاح:٦٣٤/٢: ((حضاجر: الضبع، سميت بذلك لعظم بطنها، وهو معرفة))، و=: مقاييس اللغة:١٤٨/٢.

(٣) =: شرح الرضي على الكافية:٥٠٦/٢، والتصريح بمضمون التوضيح:١٤٠/١-١٤١.

(٤) ما بين +...+ ليس في (ب، ج).

(٥) /.../ من استدراك الناسخ على المتن.

(٦) قال الكفراوي في شرح الآجرومية:٧٩ : ((واقتصار المصنف على اسم الإشارة ليس بجيد، لأن الاسم المبهم شامل لاسم الإشارة وللموصول، لكن اسم الإشارة أقوى من الموصول)).

(٧) قال الشنواني في تعليق الدرة الشنوانية في شرح الآجرومية، اللوحة:٨٩/ظ: ((الظاهر أن المصنف أراد بالاسم المبهم الموصولات وأسماء الإشارة لا أسماء الإشارة فقط ـ كما قاله الشارح ـ وإنّما سُمّيت مبهمة لأنّه لا يُعلم معانيها منها بالتعيين، وإن اعتبر في معانيها الإشارة إلى التعيين، وإنّما تُعرف معانيها من الإشارة والصلة)).

(٨) في (ب، ج): بذكورة ولا أنوثة.

(٩) سورة الأنعام، الآية:١٠٢.

ذا، وأمَّا "(الهاءُ)"[١] فهي حرف تنبيه، وإلى الإشارة بـ(ذا) أشار في الألفية بقوله[٢]:

بِــذَا لِمُفْـرَدٍ مُذَكَّـرٍ أشِـرْ

{وهذه}: لا يَختصُّ المؤنث بهذا اللفظ بل يُشار له بألفاظ عشرة: ذي، وتي، ذهي، وتهي، ذهِ، وتهِ، ذِهْ وتِهْ وتا، وذات[٣]، واقتصر في الألفية على أربعة من العشرة، أشار إليها بقوله[٤]:

..... بِذِي وَذِهْ تِي تَا عَلَى الأُنْثَى اقْتَصِرْ

{وهؤلاء}: قول الأزهري: **(بالمد على الأفصح...الخ)** إلى هذا أشار في الألفية بقوله[٥]:

وَبِأُولَى أشِرْ لِجَمْعٍ مُطْلَقَا وَالمَدُّ أوْلَى

"وبلغة أهل الحجاز جاء التنزيل"[٦]، قال تعالى: ﴿**هَاأَنتُمْ أُوْلاء**﴾[٧]، والقَصْرُ لغةُ بني تميم[٨]، ثمَّ اعلم أنَّ مراتب الإشارة عند الجمهور ثلاثةٌ، قريبةٌ: ويُشار لها بأسماء الإشارة مجرَّدةً من الكاف، سواء كانت مقرونةً بـ(هاء التنبيه)، نحو: هذا، أو مجرَّدةً **[٥٦: و]** منها، نحو: ذا، ومتوسطةٌ: ويُشار إليها بزيادة (الكاف) على أسماء الإشارة دون اللام، وبعيدةٌ: ويشار لها بثَمَّ ـ بفتح الثاء المثلثة ـ أو بزيادة اللام مع الكاف، نحو: ذلك[٩]، ولا يجوز الجمع بين الهاء واللام، وفي الألفية[١٠]:

..... واللامُ إنْ قَدَّمْتَ هَــا مُمتَنِعهْ

{وهذه} للمفردة المؤنثة، وهذان للمثنى المذكر وهاتان للمثنى المؤنث بالألف رفعاً وبالياء فيهما نصباً وجراً **{وهؤلاء}** بالمد على الأفصح، لجمع المذكر والمؤنث،

(١) في (ب، ج): (ها).

(٢) باب اسم الإشارة:٨، وشطره الثاني هو: بِذِي وَذِهْ تِي تَا عَلَى الأُنْثَى اقْتَصِرْ

(٣) قال أبو حيان في ارتشاف الضرب٢/٩٧٥: ((وللمؤنث القريب: تِيْ وتِهْ وتا وذِيْ وذِهْ وتِهِ وتِهي وذِهِ وذِهي وذات)) فهذه عشرة، خمسة بالذال وخمسة بالتاء، و=: شرح الرضي على الكافية:١٨٩/٢، وتوضيح المقاصد والمسالك:٣٠٩/١، وأوضح المسالك:١٣٤/١، والتصريح:١٤٢/١، وهمع الهوامع:٢٩٥/١.

(٤) باب اسم الإشارة:٨، وصدر البين هو: بِــذَا لِمُفْـرَدٍ مُذَكَّـرٍ أشِـرْ

(٥) باب اسم الإشارة:٨، والشطر الثاني بتمامه هو: وَالمَدُّ أوْلَى وَلَدَى البُعْدِ انْطِقَا

(٦) في (ب، ج): وهي لغة أهل الحجاز، وبها جاء التنزيل.

(٧) سورة آل عمران، الآية:١١٩.

(٨) =: المقتضب:٢٧٨/٤، وشرح الكافية الشافية:١٣٤/١، وشرح شذور الذهب للجوجري:٢٩٧/١.

(٩) =: شرح التسهيل:٢٥٠/١، وشرح الكافية الشافية:١٣٦/١، وشرح اللمحة البدرية:٣٤٧/١، والمطالع السعيدة:٢٣٢/١.

(١٠) باب اسم الإشارة:٨، وصدر البيت هو: بِالْكَاف حَرْفاً دون لامٍ أوْ مَعَهْ

وعند ابن مالك: اسم الإشارة مرتبتان: قريبةٌ وبعيدةٌ[١]، وجميعُ ألفاظ الإشارة مبنيَّةٌ، إلاَّ: ذان وتان ـ للمثنى ـ فهُما مُعربان بالإلف رفعاً وبالياء جرَّاً ونصباً، وفي الألفية[٢]:

وذَانِ تَانِ لِلمُثَنَّى المُــرْتَفِــعْ وَفِي سِوَاهُ ذَيْنِ تَيْنِ اذْكُرْ تُطِعْ

{الذي فيه الألف واللام}: يُؤخذ منه أنَّ الألف واللام معاً للتعريف، وهو مذهب الخليل وسيبويه، إلاَّ أنَّ الخليل قال: إنَّ الهمزةَ همزةُ قطعٍ، وحُذفَتْ في الدَّرْجِ؛ لكثرة الاستعمال، وقال سيبويه: إنَّ الهمزةَ همزةُ وصلٍ، وقيل: اللام وحدها للتعريف[٣]، "وإلى الأقوال الثلاثة"[٤] أشار في الألفية بقوله[٥]:

أَلْ حَرْفُ تَعْرِيفٍ أو اللَّامُ فَقَطْ

وقيل: الهمزة للتعريف، وأتى باللام للفرق بين همزة التعريف وهمزة الاستفهام[٦]، قول الأزهري: **(للتعريف)**: احترازاً من الزائدة فلا تُعرَّف، وقوله: **(والرَّجُلَةُ)**: هي المرأةُ الكاملة التي فيها بعض أوصاف الرجال[٧].

{وما أُضيف}: يُشترط في كون المضاف يتعرَّفُ بالمضاف إليه شروط ثلاثةٌ: أنْ يكون المضاف غير متوغِّلٍ في الإبهام، فإنْ كانَ مُتوغِّلاً في الإبهام، كـ(مثل وغير) فلا تفيد إضافته تعريفاً، وأن لا يكون واقعاً موقع "نكرة"[٨]، وإلاَّ فلا يتعرف، نحو: وحده، من قولك: جاء زيدٌ

{و} الرابع **{الاسم الذي فيه الألف واللام}** للتعريف **{نحو: الرجل}** والرجلة **{والغلام}** والغلامة. **{و}** الخامس **{ما أُضيف إلى واحد من هذه الأربعة}** المذكورة تقول في المضاف إلى المضمر: غلامي وغلامها،

(١) =: شرح الكافية الشافية:١/١٣٦.

(٢) باب اسم الإشارة:٨، و=: شرح الرضي على الكافية:٢/١٨٥، وشرح ابن عقيل:١/١٣١.

(٣) اختلف النحويون في أداة التعريف (أل)، فذهب الخليل إلى أن المعرّف هو (أل) برمتها، والهمزة أصلية، أي: همزة قطع، وقال سيبويه: المعرف هو (أل) برمتها، والهمزة زائدة اجتلبت للنطق بالساكن، وعلى هذا تكون الهمزة همزة وصل، وقال كثير من النحويين: المعرّف هو (اللام) وحدها، وذهب المبرد إلى أن الهمزة للتعريف واللام زائدة فرقاً بينها وبين همزة الاستفهام، =: الكتاب:٣/٣٢٤، والمقتضب:١/٢٢١، واللامات:٤١، واللباب في علل البناء والإعراب:١/٤٩٠، وشرح التسهيل:١/٢٥٣، وشرح الرضي على الكافية:٣/٢٤١، وتوضيح المقاصد والمسالك:١/٤٦٠، وشرح ابن عقيل:١/١٧٧، وشرح الأشموني:١/١٦٥، والتصريح:١/١٨٠، ومسائل خلافية بين الخليل وسيبويه:٣٩ـ٤٠.

(٤) في (ب، ج): وإلى هذين القولين.

(٥) باب المعرّف بأداة التعريف:٩، وعجز البيت هو: فَنَمَطٌ عَرَّفْتَ قُلْ فِيهِ النَّمَطْ

(٦) =: شرح التسهيل:١/٢٥٣، وارتشاف الضرب:٢/٩٨٥، والجنى الداني:١٣٨.

(٧) =: مقاييس اللغة:٢/٤٩٣، ولسان العرب:١١/٢٦٧.

(٨) في (ب، ج): النكرة .

وحدَه، فوحده بمعنى: منفرداً حالٌ، والحالُ لازمٌ للتنكير، وأنْ تكون الإضافةُ معنويةً، فإن كانت لفظيةً فلا تُفيد التعريف كإضافة الوصف، نحو: ضاربٌ[1]، وفي الألفية[2]:

وَإِنْ يُشَابِهُ الْمُضَافَ يَفْعَلُ وَصْفًا فَعَنْ تَنْكِيرِهِ لَا يُعْزَلُ

وأُخِذَ من المصنف أنَّ المضاف إلى غير واحد من هذه الأربعة لا يتعرَّفُ، نحو: غلامُ رجلٍ، وهو كذلك، قول الأزهري: **(فهو في درجة العلم...الخ)** إنَّما قالوا: إنَّه في درجة العَلَم، ولم يقولوا: في درجة الضمير، لأنَّهم أطلقوا في قولهم: إنَّ الضمير أعرفُ المعارف، ولو كان ما أُضيف إليه في مرتبته لقالوا: إنَّ أعرف المعارف شيئان، وقوله: **("الضمير"[3] لا يُنعت ولا يُنعت به...الخ)**: فلا تقولُ: رأيتُه الكريمَ ـ بالنصب ـ على أنَّه نعتٌ للضمير، ولا رأيتُ زيداً إيَّاه، "بأن يكون"[4] إيَّاه نعتاً لزيد، وعلَّة عدم صحة نعته أنَّ ضميري المتكلم والمخاطب أعرف المعارف، ووصف المعارف يكون للتوضيح، وتوضيح الواضح تحصيل الحاصل[5]، وما أحسن قول أبي حفص سيدي عمر الفاسي[6]:

أضمرتُ فِي الْقلبِ هوى شادنٍ مُشتغِلٍ فِي النَّحْو لَا يُنصِفُ
وصفتُ مَا أضمرتُ يَوْماً لَـهُ فَقَالَ لي الْمُضمرُ لَا يُوصفُ[7]

وعلة عدم النعت به أنَّ النعت لا يكون إلاَّ بما هو مساوٍ للمنعوت في التعريف، أو أدْوَنُ

وفي المضاف إلى العلم: غلام زيد وغلام مكة، وفي المضاف إلى الاسم المبهم: غلام هذا، وغلام هذه، وفي المضاف إلى الاسم الذي فيه الألف واللام: غلام الرجل، وغلام المرأة، وما أضيف إلى واحد من هذه الأربعة فهو في درجة ما أضيف إليه، إلا المضاف إلى المضمر فهو في درجة العلم، وإنما قُيدت المعرفة بالحيثية المطلقة؛ لأنَّ المعارف التي ذكرها بالنسبة إلى كونها تُنعت ويُنعت بها أقسام، الأول: المضمر، لا يُنعت ولا يُنعت به،

(١) =: أوضح المسالك:٣/٨٦ـ٨٩.

(٢) باب الإضافة:٢٧، و=: توضيح المقاصد والمسالك:٢/٧٨٥، وشرح ابن عقيل:٣/٤٥.

(٣) في (ب، ج): (المضمر).

(٤) في (ب، ج): على أن يكون.

(٥) =: مغني اللبيب:٤٩، وهمع الهوامع:١/٢٧٥، وحاشية الصبان:٣/١٢٩.

(٦) هو أبو حفص، سيدي عمر بن عبدالله بن عمر بن يوسف بن العربي الفاسي، ولد سنة (١١٢٥هـ) وتوفي سنة (١١٨٨هـ)، =: سلوة الأنفاس بمن أقبر من العلماء بفاس:١/٣٨٠ـ٣٨٣، والأعلام:٥/٥٣، ومعجم المؤلفين:٧/٢٩٤.

(٧) البيتان من السريع، ولم نجد أحداً من أصحاب التراجم نسبهما لأبي حفص الفاسي، ونسبت في أكثر من مصدر لعلي بن داود الملقب بنجم الدين القحفازي المتوفي سنة(٧٤٤هـ)، =: فوات الوفيات:٣/٢٥، والوافي بالوفيات:٢١/٥٩، والدرر الكامنة:٤/٥٧، وبغية الوعاة:٢/١٦٦.

منه في **[٥٦: ظ]** التعريف ـ كما علمت ـ ولا يكون النعتُ أعرفَ من المنعوت، والضميرُ اعرفَ المعارف، وأجاز الكسائي وصف ضمير الغائب في نحو قوله تعالى: ﴿**لاَ إِلَـهَ إِلاَّ هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ**﴾(١)، فقال: إنَّ العزيز والحكيم صفتان لـ(هو)(٢)، والجمهور يُحمِّلون هذا على البدلية(٣)، وقوله:(**العلم يُنعت ولا يُنعت به...إلخ**): إنَّما صحَّ نعتُه، لأنَّه قد يفتقر إلى الإيضاح، لرفع الاشتراط، وأمَّا كونُه لا يُنعت به؛ فلأنَّ النعتَ إنَّما يكونُ بمشتق، والعَلَم في الغالب لا يكون إلاَّ جامداً(٤)، وقوله: (**اسم الإشارة**): مثال النعت به قوله تعالى: ﴿**إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ**﴾(٥)، ومثال نعته قولك: مررتُ بهذا الفاضلِ، ومثال كون المقرون بـ(أل) منعوتاً ونعتاً، قولك: مررتُ بالرجلِ العاقلِ.

{والنكرة}: قول الأزهري: (**بل بالحدِّ**): قيل: لا يمكن حدُّها أيضاً، لعدم انضباط أقسامها، ولكنْ حدَّها المصنفُ تقريباً على المبتدئ(٦).

{شائع}: شيوع النكرة باعتبار مدلولاتها لا باعتبار لفظها، وإلاَّ فرجلٌ +مثلاً+(٧) لا شيوعَ في لفظه(٨)، قول الأزهري: (**الشامل له ولغيره**): أشار بهذا إلى أنَّ المراد بالجنس ما صدق على متعدِّدٍ، فيصدق بالجنس المصطلح عليه كحَيَوان، وبالنوع كإنسان، وبالصنف كعربيٍّ وعجميٍّ.

{لا يختص به واحد}: هذا تفسير لقوله: شائعٌ في جنسه لا قيد زائد، فإنَّ التعريف تم بدونه، ثم الباء في (به) داخلةٌ على المقصور، والغالبُ دخولها على المقصور عليه، وهو واحدٌ في كلام

الثاني: العلَم يُنعت ولا ينعت به، الثالث والرابع والخامس: اسم الإشارة، والمعرَّف بالألف واللام، والمعرَّف بالإضافة، تُنعت ويُنعت بها، **{والنكرة}** لا تنحصر بالعدِّ بل بالحدِّ، وحدّها **{كل اسم شائع في}** أفراد **{جنسه}** الشامل له ولغيره **{لا يختصّ به واحد}** من أفراد جنسه، **{دون آخر}** نحو: رجلٌ، فإنَّه شائع في

(١) سورة آل عمران، الآية:٦.

(٢) معاني القرآن:٩٦.

(٣) =: التبيان في إعراب القرآن:١/١٣٣، وشرح الرضي على الكافية:٢/٣١٠، ومغني اللبيب:٥٩٣.

(٤) =: نتائج الفكر في النحو:١/٤٢، وحاشية الصبان:٣/١٠٦.

(٥) سورة القصص، الآية ٢٧.

(٦) النكرة: نقيض المعرفة، والنكرة من الأسماء ما ليس فيه تخصيص لأحد دون أحد، نحو: رجل وغلام، =: اللمع في العربية:١/٩٨، والصحاح:٢/٨٣٦، وشمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم:١٠/٦٧٤٢، ولسان العرب:٥/٢٣٣، والتعريفات:٢٤٦، والكليات:١/٨٩٤.

(٧) ما بين +...+ ليس في (ب، ج).

(٨) =: شرح الكافية الشافية:١/٢٢٢، وحاشية أبي النجا على شرح الأزهري:٦٧.

المصنف، كأنَّه قال: لا يختصُّ بواحد بعينه دون آخر، قول الأزهري: **(من أفراد)**: زاد لفظ أفراد إشارةً إلى أنَّ الشيوع إنَّما هو في أفراد الجنس، وأما الجنسُ فلا شيوع فيه[١]، وقد علمت ذلك. وقوله: **(على سبيل البدل)** أي: يُطلق على هذا ثمَّ هذا بدله[٢]، ولا يطلق على جميع أفراد الجنس دفعةً واحدةً، فخرج بكل اسمٍ، الفعلُ والحرفُ، فلا يكونان نكرتين وهذا مذهب الأصوليين في الفعل، وأنَّه لا يوصف بتنكير ولا تعريف، والذي للنحاة أنَّه نكرة، وقد بيَّنا ذلك في حاشيتنا على المكودي عند قول المتن: **(نَكِرَةٌ قَابِلُ أَلْ مُؤَثِّرَا...الخ)**[٣]، وخرج بشائع في جنسه: المعرفةُ، فإنَّها تُفيد التعيين إمَّا من أصل الوضع كـ(العلَم) أو عند الاستعمال كسائر المعارف، وقوله: **(فيه غُموض)** ـ بضم الغين ـ أي: خَفاءٌ.

{صلُح} أي: لغةً لا عقلاً، وإلاَّ فالعقلُ يَجوز دخول (أل) على كل لفظٍ، والمراد: صلُح بنفسه أو بمرادفه ليشمل (ذو) بمعنى صاحب ونحوها، فإنَّها نكرةٌ ولا تقبل (أل)، لكنَّها في موضع ما يقبلها وهو صاحب، فيكون موافقا لقول الألفية[٤]:

نَكِـــرَةٌ قَابِلُ أَلْ مُـــؤَثِّـــرَا أَوْ وَاقِعٌ مَوْقِعَ مَا قَدْ ذُكِرَا

كذا قالوا، والأَولى إبقاءُ كلامِ المصنِّف على ظاهره، وأنَّ المراد به الدخول بالفعل، ولو عمَّمنا لكان فيه الانتقال من غموض إلى غموض فلا يكون تقريباً، ولا يضرُّ جهل المبتدئ لِما وقع موقع ما يقبلها لقلته.

{دخول الألف واللام}، أي: التي للتعريف؛ ولذا قال في الألفية: مؤثراً، أي: للتعريف

جنس الرجال الصادق على كل حيوان، ذكر ناطق بالغ من بني آدم، لا يختصُّ لفظُ رجلٍ بواحد من أفراد الرجال دون آخر، بل هو صادق على كل فرد من أفراد جنسه على سبيل البدل، وهذا الحدُّ فيه غموض، **{وتقريبه}** أي: تقريب حدّ النكرة على المبتدئ **{كل ما}** أي: كل اسم **{صلح}** بفتح اللام وضمها،**{دخول الألف واللام عليه}**

(١) في (ب، ج): وأما الجنس <نفسه> فلا شيوع فيه.

(٢) =: حاشية أبي النجا:٦٧.

(٣) قال ابن الحاج في الفتح الودودي على المكودي، اللوحة٣٧/و: ((الأفعال نكرات؛ لأنها مصوّغة للخبر، وحقه أن يكون نكرة، إذ لو كان معرفةً لم يكن للمخاطب فيه فائدة، إذ الخبر هو الجزء المستفاد من الجملة، فإن قلتَ: إذا كانت نكرات، فهل تُعرّف كما يعرّف الاسم النكرة؟ قلتُ: تعريفها محال، لأنها لا يُضاف إليها؛ لأنها جُمل، ولذلك لا تدخل عليها (أل) ودخولها على الجمل محال، وهذا على ما للنحويين، والذي للأصوليين: أنّ الفعل لا يوصف لا بتعريف ولا بتنكير، فإن قلت: يرد علينا العَلَم كزيد وعمرو، فإنّه يقبل (أل) عند تثنيته وجمعه، قلتُ: العَلم لا يثنى ولا يجمع إلا بعد تقدير تنكيره، فهو عند إرادة تثنيته وجمعه نكرة)).

(٤) باب النكرة والمعرفة:٦.

بخلاف الزائدة فإنَّها تدخل على المعرفة[1]، نحو: العبَّاس والضحَّاك، فعبَّاس وضحَّاك **[٥٧: و]** هما معرَّفتان بالعلمية، فـ(أل) الداخلة عليهما زائدة للمح الأصل[2]، وتدخل على لازم التنكير، نحو: وطِبْتَ النفسَ، فالنفسُ تمييز نكرة و(أل) فيه زائدة، قول الأزهري: **(في فصيح الكلام)**: قيَّد به لإخراج (أل) الداخلة على الفعل المضارع في قوله[3]:

ما أنتَ بالحَكَم التَرضى حُكومتُهُ

فـ(أل) في (الترضى) دخلت على الفعل المضارع، والأَولى حذفُ هذا الكلام؛ لأنَّ كلامَنا في المعرفة، و(أل) هذه زائدة، وقوله: **(رجل وفرس)** أخرج عبارة المصنف عن ظاهرها؛ لأنَّ عبارة المصنف تقتضي أنَّ الرجل والفرس المقرونين بـ(أل) تدخل (أل) أخرى عليهما، وذلك ليس بمراد، فأجاب بأنَّ أصلهما رجل وفرس، ثم دخلت (أل) عليهما فنطق المصنف بهما على الحالة التي صار اليها.

"والله اعلم"[4].

في فصيح الكلام فهو نكرة **{نحو}** رجل وفرس، فإنَّهما يصلح دخول الألف واللام عليهما فتقول: **{الرجل والفرس}**.

(١) =: اللمحة في شرح الملحة:١/١١٩.

(٢) لمح الأصل: أن ينظر ويلمح أصله المنقول عنه، قبل أن يكون علماً، لتكون هنالك صلة معنوية بين المعنى القديم والجديد، فإن كان يقبل (أل) بأن لم يكن فعلاً دخلت (أل) عليه، وأكثر وقوع ذلك في المنقول عن صفة كـ: حارث، وقاسم، وحسن، وحسين، وعباس، وضحاك، وقد يقع في المنقول عن مصدر كـ: فضل، أو اسم عين كـ: نعمان، =: شرح الرضي على الكافية:١/٣٦٨، وأوضح المسالك:١/١٨٤، وشرح ابن عقيل:١/١٨٥.

(٣) هذا صدر بيت منسوب للفرزدق وقد مر البيت بتمامه في ص:٥٣، من النص المحقق، الهامش الأول.

(٤) في (ب، ج): والله <سبحانه وتعالى> أعلم.

{باب العطف}

هذا هو الثاني من التوابع، والعطفُ لغةً: الرجوعُ إلى الشيء بعد الانصراف عنه[١]، واصطلاحاً قسمان: عطفُ بيانٍ[٢] وعطفُ نَسَقٍ[٣]، ولم يتكلَّم المصنِّفُ على عطف البيان؛ بناءً على أنَّه مرادفٌ للبدل ـ كما مر ـ ومَن قال: إنَّهما غيرُ مترادفين، عرّف عطف البيان بتعريف خاص أشار له في الألفية بقوله[٤]:

فَذُو البَيَانِ تَابِعٌ شِبْهُ الصِّفَةْ حَقِيقَةُ القَصْدِ بِهِ مُنْكَشِفَةْ

فتابعٌ: جنسٌ، وشبه الصفة: مخرجٌ لسائر التوابع، فأمَّا التوكيد والبدل وعطف النسق فهي غير شبيهة بالصفة، وأمَّا النعت، فلأنَّ المشبه بالشيء غير ذلك الشيء، فكأنَّه قال: تابعٌ غير صفة، وحقيقة القصد: لا يخرج به شيءٌ خلاف ما في التصريح[٥] والمكودي[٦]، بل هو لبيان معنى شبه الصفة، فكأنَّه قال: شبيه بالصفة في كونه يوضِّح متبوعه إنْ كان معرفةً نحو: أقسَمَ بالله أبو حفصٍ عمرُ، فعمرُ معطوفٌ عطفَ بيانٍ على أبو حفص للإيضاح، ويُخصِّصه إنْ كان نكرةً نحو: ﴿**مِنْ مَاءٍ صَدِيدٍ**﴾[٧]، فـ(صديد) عطفُ بيانٍ، وكونه لإيضاح المعارف متَّفقٌ عليه، وكونه

{باب العطف}

(١) يأتي العطف في اللغة بمعنى الإمالة، ويأتي بمعنى الشفقة ايضاً إذا عُدّي بـ(على)، وقيل: العطفُ لغةً: الردُّ، من قولهم: عطفتُ عنان فرسي، أي: صرفته، ورددته، =: الصحاح:٤/١٤٠٥، وتاج العروس:٢٤/١٦٥.

(٢) قال ابن يعيش في شرح المفصل:٢/٢٧١ـ٢٧٢: ((عطف البيان مجراه مجرى النعت، يؤتى به لإيضاح ما يجري عليه، وإزالة الاشتراك الكائن فيه، فهو من تمامه كما أن النعت من تمام المنعوت، نحو قولك: مررتُ بأخيك زيدٍ، بيَّنتَ الأخ بقولك: زيدٍ، وفصلته من أخ آخر ليس بزيد، كما تفعل الصفة في قولك: مررتُ بأخيك الطويلِ، تفصله من أخ آخر ليس بطويل، ولذلك قالوا: إن كان له إخوةٌ، فهو عطف بيان، وإن لم يكن له أخٌ غيره، فهو بدل))، وسمي عطف بيان؛ لأنه تكرار للأول بمرادفه؛ لزيادة البيان، فكأنك عطفته على نفسه، =: أوضح المسالك:٣/٣٤٦، والتصريح:٢/١٤٧، وشرح كتاب الحدود في النحو:٢٥٤.

(٣) هو تابع يتوسط بينه وبين متبوعه أحد حروف العطف العشرة، كقام زيدٌ وعمرو، =: التعريفات:١٥١، وشرح كتاب الحدود في النحو:٢٥٤، والتوقيف على مهمات التعاريف:٥١٧، والكليات:٦٠٥.

(٤) باب العطف:٣٧.

(٥) قال الأزهري في التصريح:٢/١٤٧: ((فخرج بـ(المشبه للصفة) النعت؛ لأن المشبه للشيء، غير ذلك الشيء، فكأنه قال: تابع غير صفة، وخرج بذكر الإيضاح والتخصيص: التوكيد والنسق والبدل)).

(٦) قال المكودي في شرحه للألفية:٢/٥٥٦ـ٥٥٧: ((وحقيقة القصد به منكشفة، مُخرجٌ للنعت، فإنَّ النعت يوضّح متبوعه (بوسمه أو وسم ما به اعتلق)، وعطف البيان يوضحه بنفسه، فلذلك قال: حقيقة القصد به منكشفة)).

(٧) سورة إبراهيم، الآية:١٦.

لتخصيص النكرات نفاه البصريون وحمَّلوا ما أوهمه على البدلية[١]، ويوافق متبوعه في أربعة من عشرة كالنعت الحقيقي[٢]، والى ذلك أشار في الألفية بقوله[٣]:

فَـأَوْلِيَنْـهُ مِـنْ وِفَـاقِ الأَوَّلِ مَا مِنْ وِفَاقِ الأَوَّلِ النَّعْتُ وَلِي

وقوله: **(ومرادُه: عطفُ النَّسَق)**: قرينةُ هذا المراد أنَّ المصنف لم يذكر غيره مع قوله: (وحروف العطف عشرة) والنسَقُ لغةً: الجمْعُ والنَّظْمُ، يُقال: نسقتُ العِقد إذا جمعتُ يواقيته[٤]، واصطلاحاً +ما+[٥] أشار إليه في الألفية بقوله[٦]:

تَالٍ بِحَرْفٍ مُتْبِعٍ عَطْفُ النَّسَقْ

فتالٍ، أي: تابع جنس، وبحرفٍ: مخرج لجميع التوابع ما عداه، لكن يقيد الحرف بغير (أي) التفسيرية، والا فالمتبوع بها كقولك: عَسْجدٌ، أي: ذهبٌ، يقال له عطفُ بيانٍ لا نسقٍ، وذهبَ الكوفيون إلى أنَّ المعطوف بها عطفُ نسق لا عطفُ **[٥٧: ظ]** بيان[٧].

{وحروفُ العطف عشرة}[٨]: هذا غيرُ مناسبٍ للترجمة، والمناسبُ تعريف العطف ثم يَذكر

ومراده عطف النسق، وهو العطف بحروف مخصوصة، **{وحروف العطف عشرة}** على القول بأنَّ إمّا المكسورة الهمزة عاطفة،

(١) يُشترط عند البصريين في عطف البيان أن يكون بالمعرفة على المعرفة ولا يجوز بالنكرات، وقال الكوفيون يكون بالمعارف والنكرات أيضاً، بدليل قوله تعالى: ﴿مِنْ مَاءٍ صَدِيْدٍ﴾، ورُدَّ ذلك بأنه بدل، =: ائتلاف النصرة:١٠١، وصحح ابن مالك في شرح الكافية الشافية:١١٩٤/٣ مذهب الكوفيين فقال: ((وقد جعل في الكشاف (صديداً) من: ﴿وَيُسْقَى مِنْ مَاءٍ صَدِيدٍ﴾ عطف بيان، فعلم أنه لا يلتزم فيه التعريف، وهو الصحيح))، و=: شرح التسهيل:٣٢٥/٣، وتوضيح المقاصد والمسالك:٩٨٨/٣، وشرح ابن عقيل:٢١٨/٣، وشرح الأشموني:٤١٢/٢، والتصريح:١٤٧/٢.

(٢) لمَّا كان عطف البيان بمنزلة النعت، وجب أن يوافق متبوعه في أربعة من عشرة كالنعت الخالص، فيوافقه في الرفع أو النصب أو الجر، والتعريف أو التنكير، والإفراد أو التثنية أو الجمع، والتذكير أو التأنيث، =: توضيح المقاصد والمسالك:٩٨٨/٣، والمساعد على تسهيل الفوائد:٤٢٣/٢.

(٣) باب العطف:٣٧.

(٤) =: كتاب العين:٨١/٥.

(٥) +...+ ليس في (ب، ج).

(٦) باب العطف:٣٧، وشطره الثاني هو: كَاخُصُصْ بِوُدٍّ وَثَنَاءٍ مَنْ صَدَقْ

(٧) =: شرح التسهيل:٣٤٧/٣، ومغني اللبيب:٩٠، والتصريح بمضمون التوضيح:١٥٣/٢.

(٨) وعدَّها غير واحد من النحاة تسعة بحذف (إمَّا) من عداد حروف العطف، =: الإيضاح العضدي:٢٨٥، وأسرار العربية:٢١٩، وشرح المفصل:٥/٥، وشرح جمل الزجاجي ـ لابن عصفور:٣٢٣/١، وشرح التسهيل:٣٤٤/٣، وشرح الرضي على الكافية:١٣٠٤/٢، والجنى الداني:٥٢٩.

+حروفه+[1]، وأُجيبَ بأنَّ في الترجمة حذف الواو مع ما عطفت، والتقدير: بابُ العطف وحروفه، وحروف العطف قسمان: قسمٌ يُشرك في اللفظ، أي: الإعراب دون المعنى، وهي ثلاثة: (بل ولكنْ ولا) وإليها أشار في الألفية بقوله[2]:

وَأَتْبَعَتْ لَفْظاً فَحَسْبُ بَلْ وَلاَ لَكِنْ

وقسمٌ يُشرك ما بعده لما قبله في اللفظ والمعنى وهو باقيها[3]، وقوله: **(والتحقيقُ خلافه)**: أي: والقولُ الحقُّ أنَّ العاطفَ إنَّما هو الواو قبلها، لأنَّ الواو حرفُ عطف، والعاطف لا يدخل على مثله، ولا يلزم من كونها بمعنى (أو) أن تكون عاطفة، ألا ترى +إلى+[4] أنَّ (أنْ) مصدرية و(ما) مصدرية، والأُولى تنصب والثانية لا تنصب، وإذا قلنا إنَّ (إمَّا) عاطفة فالواو قبلها زائدة، وقوله: **(لمطلق الجمع)**: المراد بالجمع الاجتماع، أي: اجتماع المعطوف والمعطوف عليه في الحكم، ولا فرق في المعنى بين مطلق الجمع والجمع المطلق، والتفرقة بينهما اصطلاح فقهي في مطلق الماء، والماء المطلق[5]، ومن فرَّق بينهما هنا فقد خلط بين الاصطلاحين[6].

والتحقيق خلافه، **{وهي}** أي: حروف العطف العشرة **{الواو}** لمطلق الجمع على الصحيح،

(١) +...+ ليس في (ب، ج).

(٢) باب العطف:٣٧، وتكملة الشطر الثاني هو: كَلَمْ يَبْدُ امْرُؤٌ لَكِنْ طَلاَ

لم يُختلف في (بل، ولا)، أمّا (لكن) فقد اختلف البصريون والكوفيون في جعلها حرف عطف في الإيجاب، قال أبو البركات الأنباري في الإنصاف:٣٩٦/٢ ما نصه: ((وذهب الكوفيون إلى أنه يجوز العطف بـ(لكن) في الإيجاب، نحو: أتاني زيد لكن عمرو، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز العطف بها في الإيجاب، فإذا جيء بها في الإيجاب وجب أن تكون الجملة التي بعدها مخالفة للجملة التي قبلها، نحو: أتاني زيد لكن عمرو لم يأت، وما أشبه ذلك، وأجمعوا على أنه يجوز العطف بها في النفي)).

(٣) وهي: (الواو، والفاء، وثُمَّ، وحتى)، وهي تجمع بين المعطوف والمعطوف عليه في حكم واحد، وهو الاشتراك في الفعل كقولك: قام زيدٌ وعمروٌ، فالقيام قد وجب لهما، وكذلك الفاء وثُمَّ وحتى يجب بهنَّ مثل هذا المعنى، والثلاثة التي تليها هي (أو وأم وإمّا)، متواخية في العدة من جهة أنها لأحد الشيئين أو الأشياء، =: شرح المفصل:٥/٥.

(٤) +...+ ليس في (ب، ج).

(٥) قال السبكي في الإبهاج في شرح المنهاج:٣٤٠/١: ((الفرق بين مطلق الماء والماء المطلق بما حاصله أن الحكم المعلق بمطلق الماء يترتب على حصول الحقيقة من غير قيد، والمرتب على الماء المطلق مرتب على الحقيقة بقيد الإطلاق، ولا يلزم من توقف الحكم على مطلق الحقيقة توقفه على الحقيقة المقيد بقيد الإطلاق)).

(٦) قال الأزهري في التصريح:١٥٦/٢ ((والتعبير بمطلق الجمع مساو للتعبير بالجمع المطلق من حيث المعنى، ولا التفات لمن غاير بينهما بالإطلاق والتقييد، وقد أطال الناس في الاختلاف في ذلك حتى أفردوه بالتصنيف))، و=: شرح الرضي للكافية:١٣٠٥/٢.

وقوله: **(من غير ترتيب)**: بين المعطوفين أو المعاطيف، فيحتمل تقدم المعطوف بها وتأخره ومصاحبته، وهو تفسيرٌ لمطلق الجمع فتعطف اللاحق على السابق، نحو: ﴿**وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحاً وَإِبْرَاهِيمَ**﴾[1]، فإبراهيم مؤخَّرٌ في الوجود والرسالة على نوح، وتعطف المصاحب نحو: ﴿**فَأَنجَيْنَاهُ وَأَصْحَابَ السَّفِينَةِ**﴾[2]، فأصحابُ السفينة معطوفٌ على (الهاء) العائدة على نوح، ونوح وأصحاب السفينة كانوا متصاحبين، وتعطف السابق على اللاحق نحو: ﴿**كَذَلِكَ يُوحِي إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكَ**﴾[3]، وفي الألفية[4]:

فَاعْطِفْ بِوَاوٍ سَابِقاً أَوْ لاَحِقَاً فِي الْحُكْمِ أَوْ مُصَاحِباً مُوَافِقَاً

واختار غير واحد أنَّها تُفيد الترتيب[5].

{والفاء}: قول الأزهري: **(للترتيب...إلخ)**: الترتيبُ كونُ[6] هذا بعد هذا، ثم تارة يكون في اللفظ والمعنى، نحو: جاء زيدٌ فعمرو، إذا كان مجيء زيد قبل مجيء عمرو، وتارة يكون في الذِّكْر دون المعنى، كقوله تعالى: ﴿**وَنَادَى نُوحٌ رَّبَّهُ فَقَالَ...إلخ**﴾[7]، فجملة قال: معطوفة على جملة: نادى، والفاء للترتيب في الذِّكْر؛ لأنَّ نداء نوح هو قوله: ﴿**رَبِّ إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي**﴾، وقوله: **(والتعقيب)**: هو وقوع المعطوف بعد المعطوف عليه بلا مهلة، والتعقيب في كل شيء بحسبه، تقول: تزوَّج فلانٌ فوُلِدَ له، إذا لم يكن بين التزوُّج والولادة إلاَّ أمدُ الحمل، وإلى الفاء أشار في الألفية بقوله[8]:

وَالْفَــاءُ لِلتَّـرْتِيـبِ بِاتِّصَـــالِ

ثم إنَّ التعقيب أخصُّ من الترتيب؛ لأنَّ الترتيب يصدق بالتعقيب وبالمهلة، فلذكره بعد الترتيب فائدةُ التخصيص.

من غير ترتيب، نحو: جاء زيدٌ وعمرٌو، قبله أو بعده أو معه، والفاء للترتيب والتعقيب، نحو: جاء زيد فعمرو، إذا كان عمرو جاء عقب مجيء زيد، من غير ترتيب، نحو: جاء زيدٌ وعمرو قبله أو بعده أو معه، **{والفاء}** للترتيب والتعقيب، نحو: جاء زيد فعمرو، إذا كان عمرو جاء عقب مجيء زيد،

(١) سورة الحديد، الآية:٢٦.

(٢) سورة العنكبوت، الآية:١٥.

(٣) سورة الشورى، الآية:٣

(٤) باب عطف النسق:٣٧.

(٥) منهم الفراء، وهشام، وثعلب من الكوفيين، وقطرب من البصريين، =: معاني القرآن للفراء:٣٩٦/١، وشرح المفصل:٧/٥، وشرح التسهيل:٣٤٩/٣-٣٥٠، وشرح ابن الناظم:٣٧١، والتصريح:١٥٦/٢.

(٦) في (ب، ج): <هو> كون.

(٧) سورة هود، الآية:٤٥.

(٨) باب عطف النسق:٣٧، وعجز البيت هو: وَثُمَّ لِلتَّرْتِيبِ بِانْفِصَالِ.

{وثُمَّ}: قول الأزهري: **(للترتيب والتراخي)**: كونُ ثُمَّ للترتيب والتراخي، هو الذي عليه الجمهور، لكنَّ ذلك غالبٌ، ومن غير الغالب كونُها بمعنى الواو، كقوله تعالى في الزمر: ﴿**خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا**﴾(١)، **[٥٨: و]** للتصريح بالواو موضعها في الأعراف حيث قال: ﴿**خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا**﴾(٢)، والقصة واحدة، واعتُرِض الترتيب بنحو قوله تعالى: ﴿**وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلآئِكَةِ اسْجُدُواْ لآدَمَ**﴾(٣)، فإنَّ السجود سابقٌ على الخَلْق، فليس هنالك ترتيبٌ، وأُجيب عنه: بأنَّ التقدير ـ والله أعلم ـ ولقد قدَّرنا خلقكم في الأزل، ولا شك أنَّ السجود لآدم متأخِّرٌ عن تقدير الله، فالترتيب موجود(٤)، وإلى (ثُمَّ) أشار في الألفية بقوله(٥):

..... **وَثُـمَّ لِلتَّـرْتِيبِ بِانْـفِصَــالِ**

{وأو}: قول الأزهري: **(للتخيير، أو الإباحة بعد الطلب...إلخ)**: أُخذ منه أنَّ (أو) الواقعة بعد الطلب تارةً تكون للتخيير، وتارةً تكون للإباحة، والفرق بينهما أنَّ (أو) التي للتخيير لا يصحُّ الجمع بين معطوفيها كهند وأختها، والتي للإباحة يصحُّ الجمع بين معطوفيها كالعباد والزهاد(٦)، وقوله: **(نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ﴾(٧))**: الشاهد في (أو) الأولى، والثانية كما للدماميني(٨)،

{وثُمَّ} بضمّ المثلثة، للترتيب والتراخي، نحو: جاء زيدٌ ثُمَّ عمرٌو، إذا كان مجيء عمرو بعد مجيء زيد بمهلة،**{وأو}** للتخيير أو الإباحة بعد الطلب، نحو: تزوَّجْ هنداً أو أُختَها، وجالسِ العُبَّادَ أو الزُّهَّادَ، وللإبهام أو الشك بعد الخبر، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ [سبأ:٢٤]،

(١) الآية:٦.

(٢) الآية:١٨٩.

(٣) سورة الأعراف، الآية:١١.

(٤) قال ابن هشام في مغني اللبيب:٣٥: ((وأما الترتيب: فخالف قوم في اقتضائها إياه، تمسكاً بقوله تعالى: ﴿خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾)).

(٥) باب عطف النسق:٣٧، وقد مر صدره في الهامش الثامن من الصفحة السابقة.

(٦) =: شرح التسهيل:٣/٣٦٤، ومغني اللبيب:٧٤، والتصريح:٢/١٧٣.

(٧) سورة سبأ، الآية:٢٤، والآية بتمامها: ﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِيْ ضَلَالٍ مُّبِيْنٍ﴾.

(٨) هو بدر الدين محمد بن أبي بكر المعروف بالدماميني، عالم بالشريعة واللغة والأدب، ولد في الإسكندرية، واستوطن القاهرة، ومات بالهند سنة (٨٢٧هـ)، =: ترجمته في: بغية الوعاة:١/٦٦، والأعلام:٦/٥٧، ومعجم المؤلفين:٩/١١٥، و= رأيه في كتابه: شرح الدماميني على مغني اللبيب:٢٤٥، حيث علَّق على قول ابن هشام في المغني:٨٧، ((وتفيد (أو) الإبهام نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾، الشاهد في الأولى))، فقال الدماميني: ((ولا أدري لِمَ لمْ يكن الشاهد في (أو) الثانية، والمعنى: وإنّ أحد الفريقين منا ومنكم لثابت له أحد الأمرين: كونه على هدى، أو كونه في ضلال مبين)).

والفرق بين الإبهام والشك: أنَّ المتكلِّم إنْ كان عالماً بالحكم، وأراد أن يُبهم الأمر على المخاطب، فهي للإبهام ـ كما في هذه الآية[١] ـ فإن النبي (ﷺ) يعلم أنَّه على الحق، والكفار على الباطل، ولكنه أراد أن يُبهم الأمر عليهم؛ ليتألَّفهم للإسلام، وإن كان المتكلم شاكّاً في الحكم، فهي للشك[٢]، كقول أهل الكهف: ﴿**لَبِثْنَا يَوْماً أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ**﴾[٣]؛ لأنَّهم شكّوا في مدة بقائهم في الكهف، هل [(هي)][٤] يوم أو بعضه؟ وقد قال تعالى: ﴿**وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِئَةٍ سِنِينَ وَازْدَادُوا تِسْعاً**﴾[٥]، وتكون (أو) للتقسيم[٦] نحو: الكلمة اسمٌ أو فعلٌ أو حرفٌ، وتكون للإضراب[٧] نحو: ﴿**وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ**﴾[٨]، أي: بل يزيدون، وإلى (أو) أشار في الألفية بقوله[٩]:

خَيِّــرْ أَبِــحْ قَسِّــمْ بِأَوْ وَأَبْهِـمِ وَاشْكُكْ وَإِضْرَابٌ بِهَا أَيْضَاً نُمِي

{وأم}: قول الأزهري: **(لطلب التعيين...إلخ):** أم العاطفة قسمان: متصلة ومنقطعة، فالمتصلة:[١٠] هي الواقعة بعد همزة الاستفهام، فيطلب بها، وبهمزة الاستفهام ما يطلب بأي الاستفهامية، وهو التعيين، ولا تقع (أم) هذه إلاَّ بين مفردين كمثال الأزهري، ولا تُجاب إلاَّ بتعيين

ونحو: ﴿لَبِثْنَا يَوْماً أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾ [الكهف:١٩]، **{وأم}** لطلب التعيين، نحو: أعندك زيدٌ أم عمروٌ، إذا كنت عالماً بأن أحدهما عند المخاطب ولكنك لا تعرف عينه، وطلبتَ منه تعيينه،

(١) أي: الآية:٢٤، المارة من سورة سبأ.

(٢) =: شرح الرضي على الكافية:٢/١٣٢٥ـ١٣٢٦، وتوضيح المقاصد والمسالك٢/١٠٠٩، والمساعد:٢/٤٥٧، وشرح الأشموني على الألفية:٢/٤٢٣، والتصريح:٢/١٧٣.

(٣) سورة الكهف، الآية:١٩.

(٤) [(...)] زيادة واجبة من (ب، ج).

(٥) سورة الكهف، الآية:٢٥.

(٦) =: شرح الكافية الشافية:٤/٥٤٧، والمساعد:٢/٤٧٥، وشرح شذور الذهب للجوجري:٢/٨٠٢، والتصريح:٢/١٧٣.

(٧) مجيء (أو) للإضراب فيه خلاف، حاصله: أن الكوفيين يجيزون أن تأتي (أو) للإضراب بمعنى بل، ووافقهم ابن مالك، ومنع البصريون أن تكون (أو) للإضراب إلاَّ بعد النهي أو النفي، وأنكر المبرد مجيء (بل) للإضراب أصلاً، =: الكتاب:٣/١٨٨، ومعاني القرآن للفراء:٢/٣٩٣، والمقتضب:٣/٣٠٤، والإنصاف:٢/٤٩٨، والمساعد:٢/٤٥٧، وشرح الأشموني:٣/١٠٦.

(٨) سورة الصافات، الآية:١٤٧.

(٩) باب عطف النسق:٣٨.

(١٠) =: أسرار العربية:٣٠٥، والصفوة الصفية:٢/٧٦٥، وتوضيح المقاصد:٢/١٠٠٣، وشرح قطر الندى:٣٠٦، وشرح ابن عقيل:٣/٢٢٩، وشرح الأشموني:٢/٢٧٢، وحاشية الصبان:٣/١٤٦.

أحد المجهولين بأن تقول: "زيد أو عمرو"[١] مثلاً، ولا تُجاب بـ: نعم أو "بـ: لا"[٢]، لأنَّه لا فائدة في جوابها بهما، أو الواقعة بعد همزة التسوية ولا يستحق ما بعدها جواباً؛ لأنَّ الكلام معها خبر، والكثير وقوع هذه بين جملتين فعليتين، كقوله تعالى: ﴿**وَسَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ**﴾[٣]، فأنذرتهم في تأويل مصدر، وهو إنذار مبتدأ، وأم عاطفة، ولم تنذرهم معطوف على المبتدأ، وسواءٌ خبر مقدم، ويستوي في الإخبار بسواء المفرد وغيره، والتقدير: إنذارُك وعدمُه سواءٌ، وسُمِّيت (أم) في القسمين متصلة؛ لأنَّها لا يُستغنى بما قبلها عما بعدها ولا العكس، وإلى قسمي المتصلة أشار في الألفية بقوله[٤]:

وَأَمْ بِهَا اعْطِفْ إِثْرَ هَمْزِ التَّسْوِيَه أَوْ هَمْزَةٍ عَنْ لَفْظِ أَيٍّ مُغْنِيَه

والمنقطعة[٥]: هي الواقعة بين جملتين **[٥٨: ظ]** كل منهما "مستقلة"[٦]، وعلامتها أن لا تتقدم عليها الهمزتان ومعناها معنى (بل) وهو الإضراب، مثالها قوله تعالى: ﴿**لاَ رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ الْعَالَمِينَ* أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ**﴾[٧]، أي: بل يقولون افتراه، وسُمِّيت منقطعة لعدم توقف ما قبلها على ما بعدها ولا العكس، وإلى المنقطعة أشار في الألفية بقوله[٨]:

وَبِانْقِطَاعٍ وَبِمَعْنَى بَلْ وَفَتْ إِنْ تَكُ مِمَّا قُيِّدَتْ بِهِ خَلَتْ

{وإمَّا}: قول الأزهري: **(المكسورة الهمزة)**: احترازاً من المفتوحة فهي حرف شرط دائماً وتفصيل غالباً، وقوله: **(مثل أو في معناها)** أي: في غالب معانيها لا في جميعها، لأنَّ (أو) تكون بمعنى الواو وللإضراب، و(إمَّا) لا تكون لذلك، وهي في الآية للتخيير[٩]، وتارةً تكون للإباحة، ويُفرَّق بينهما بما مر في (أو)، وتكون للتقسيم، نحو: الكلمة إمَّا اسمٌ وإمَّا فعلٌ وإمَّا

{وإمَّا} المكسورة الهمزة، المسبوقة بمثلها، مثل أو في معناها، نحو: ﴿فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنّاً بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاء﴾ [محمد:٤]، وقس الباقي.

(١) في (ب، ج): زيد أم عمرو.

(٢) في (أ، ب، ج): (بلى)، بالألف المقصورة، والصواب ما أثبتناه بالألف القائمة؛ لأنها تقابل (نعم).

(٣) سورة ياسين، الآية:١٠.

(٤) باب عطف النسق:٣٨.

(٥) = أسرار العربية:٣٠٥، وشرح الكافية الشافية:٥٤٦/٤، وشرح اللمحة البدرية:٣١٩/٢-٣٢٠، ومغني اللبيب:٥٦، والتصريح:١٧١/٢.

(٦) في (آ) مستقل، والتصويب من (ب، ج).

(٧) سورة يونس، الآيتان:٣٧-٣٨.

(٨) باب عطف النسق:٣٨.

(٩) أي: في قوله تعالى: ﴿فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنّاً بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاء﴾ من سورة محمد، الآية:٢٤.

حرفٌ، وتكون للإبهام أو الشك، ومثالهما: قام إمَّا زيدٌ وإمَّا عمرو، والفرقُ بينهما ما مر في (أو)، ومذهب الجمهور أنَّها غير عاطفة، والعاطف الواو[١]، وهو الذي في الألفية إذ قال مؤلفها[٢]:

وَمِثْلُ أَوْ فِي الْقَصْدِ إِمَّا الثَّانِيَهْ

لأنَّ المراد بقوله في القصد: في المعنى، فيُؤخذ منه أنَّها ليست مثلها في العطف.

{وبل} قول الأزهري: **(للإضراب)**: اعلم أنَّ بل تارةً تقع بعد الخبر المثبت أو الأمر، وتارةً تقع بعد النفي أو النهي، فإنْ وقعت بعد الأولين فهي للإضراب والانتقال، أي: سلب الحكم عن الأول وجعله للثاني على ما قيل، ومذهب المحققين أنَّ الأول يبقى مسكوتاً عنه[٣]، فمثال الخبر: قام زيدٌ بل عمرٌو، وقد مثَّل الأزهري للأمر، فالحكم الذي كان للأول وهو القيام في مثالنا، والضرب في مثال الأزهري، نقل عنه إلى الثاني المعطوف بـ (بل)، والى وقوع بل بعد الخبر المثبت والأمر، أشار في الألفية بقوله[٤]:

وَانْقُلْ بِهَـا لِلثَّانِ حُكْـمَ الأَوَّلِ فِي الْخَبَرِ الْمُثْبَتِ وَالأَمْرِ الْجَلِي

وإن وقعت بعد نفي أو نهي فهي كـ(لكن) في تقرير حكم ما قبلها وجعل ضده لما بعدها، نحو: ما قام زيدٌ بل عمرو، فيكون القيام منفياً عن زيد ثابتاً لعمرو، ومثال النهي: لا تضربْ زيداً بل عمراً، فزيدٌ نهاك عن ضربه، وعمرو أمرك بضربه، والى ذلك أشار في الألفية بقوله[٥]:

وَبَـلْ كـ: لكِنْ بَعْـدَ مَصحُوبَيْها

ومصحوبا (لكن) هما النفي والنهي.

{ولا}: للعطف بها شروط أربعة: إفراد معطوفيها، وأن لا يصحبها عاطفٌ آخر، وأن لا يصدق أحد معطوفيها على الآخر، وأن تُسبق بأمرٍ أو إيجاب ـ اتفاقاً ـ أو نداءٍ على الأصح[٦]، فمثالُ الأمر: اضرب زيداً لا عمراً، ومثال الايجاب: قام زيدٌ لا عمرو، ومثال النداء: يا زيدُ لا

{وبل} للإضراب، نحو: اضربْ زيداً بل عمراً، **{ولا}** للنفي، نحو: جاء زيدٌ لا عمروٌ،

(١) =: شرح الكافية الشافية:٤/٥٥٠، وشرح الرضي على الكافية:٢/١٣٣٠.

(٢) باب عطف النسق:٣٨، وعجزه: فِي نَحْوِ إِمَّا ذِي وَإِمَّا الثَّانِيَهْ

(٣) =: شرح المفصل:٥/٢٦ـ٢٧، وشرح التسهيل:٣/٣٦٨ـ٣٦٩، وشرح الكافية الشافية:٤/٥٥٣، وشرح الرضي على الكافية:٢/١٣٥٢.

(٤) باب عطف النسق:٣٨.

(٥) باب عطف النسق:٣٨، وعجز البيت هو: كَلَمْ أكنْ في مَرْبعٍ بلْ نَيْها

(٦) وهو مذهب سيبويه ـ رحمه الله ـ قال في الكتاب:٢/١٨٦: ((وتقول يا زيدُ وعمرٌو، ليس إلاَّ لأنهما قد اشتركا في النداء في قوله: (يا) وكذلك يا زيدُ وعبد الله ويا زيد لا عمروٌ)).

عمرو، فـ(لا) في هذه الأمثلة عاطفة، لأنَّ الشروط كلها متوفرة[١]، وإلى العطف بلا أشار في الألفية بقوله[٢]:

.....وَلاَ نِدَاءً اوْ أَمْرَاً أَوِ اثْبَاتَاً تَلاَ

{ولكنْ}: قول الأزهري: **(بسكون النون)**: احترازاً من لكنَّ المشددة، فقد مرَّ أنَّها من أخوات (إنَّ)، ومعنى لكنِ العاطفة: تقريرُ حكم ما قبلها وجعل ضده لما بعدها، وشروط العطف بها ثلاثة: إفراد معطوفيها، وأن تسبق بنفي، أو نهي، وأن لا تقترن بالواو، فمثال النفي: ما قام زيدٌ لكن عمرو، ومثال النهي: لا تضربْ زيداً لكن عمراً، **[٥٩: و]** والى العطف بلكنْ أشار في الألفية بقوله[٣]:

وَأَوْلِ لكِنْ نَفْيَاً أوْ نَـهْيَاً.....

{وحتى}: هي كالواو، فلا تفيد الترتيب على الأصحّ، ويعطف بحتى بشروط ثلاثة: أن يكون ما بعدها بعضاً مما قبلها، نحو: أعجبتني الجاريةُ حتى وجهُها، أو مثل بعضه، نحو: أعجبتني الجاريةُ حتى كلامُها، فالكلام ليس بعضاً، وإنما هو كالبعض، والشرط الثاني أن يكون المعطوف بها غايةً، إمَّا في الشرف، نحو: مات الناسُ حتى الأنبياءُ، أو عدمه نحو: غلبَهُ الناسُ حتى النساءُ، والثالث: أن يكون المعطوف بها ظاهراً، فلا يُقال: قام الناسُ حتى أنا، ويؤخذ من الشرط الأول كون المعطوف بها لا يكون إلا مفرداً فلا حاجة لعدّه شرطاً رابعاً[٤]، وإلى حتى أشار في الألفية بقوله[٥]:

بَعْضَاً بِحَتَّى اعْطِفْ عَلَى كُلٍّ وَلاَ يَكُـونُ إلاَّ غَايَـةَ الَّذِي تَـــلاَ

{في بعض المواضع}: قيَّدها المصنف بذلك إشارة إلى أنَّ العطف بها قليلٌ، وبعض الحروف المتقدمة كـ(لا ولكنْ)، وإن كان إنّما يُعطف بها في بعض المواضع أيضاً، لكنَّ العطف بها كثير، فهذا وجه تخصيص قوله: (في بعض المواضع) بحتى، وهنالك احتمال آخر لا نلتفت

{ولكن} بسكون النون، للاستدراك، نحو: لا تضربْ زيداً لكن عمراً، **{وحتى في بعض المواضع}** تكون عاطفةً،

(١) =: ارتشاف الضرَب:١٩٩٦/٤، وتوضيح المقاصد والمسالك:١٠١٩/٢، ومغني اللبيب:٢٦٩، وشرح شذور الذهب للجوجري:٨١١/٢، وشرح الأشموني:٣٨٨/٢.

(٢) باب عطف النسق:٣٨، والشطر الأول بتمامه: وَأَوْلِ لكِنْ نَفْيَاً اوْ نَـهْيَاً وَلاَ.

(٣) الباب نفسه، ص. ن.

(٤) =: الإيضاح العَضدي:٢٥٧/١، وشرح الكافية الشافية:٥٥٤/٤، وشرح الرضي على الكافية:١١٥٣/٢، والمطالع السعيدة:٢٣٧/٢.

(٥) باب عطف النسق:٣٨.

إليه[١]، قول الأزهري: **(ومعناها التدريج والغاية...إلخ)**: التدريج انقضاء المعطوف عليه شيئاً فشيئاً إلى أن يبلغ الغاية والمسافة بالمعطوف كالأمثلة السابقة[٢]، وقوله: **(تكون ابتدائية)**: معنى كونها حرف /ابتداء/[٣]، إنَّ الجملة الواقعة بعدها لا ارتباط لها بما قبلها في الإعراب، وإن كانت مرتبطة بها من جهة المعنى، وليس المراد بكونها ابتدائية أنَّها تدخل على المبتدأ والخبر فقط، بل كما تدخل عليها في مثل: **(حتى ماءُ دجلةَ أشكلُ)**، وهو بعضُ بيتٍ وأصلُه[٤]:

فَمَا زَالَتِ القَتلَى تَمُجُّ دِمَاءَها بِدِجْلَةَ حَتَّى مَاءُ دِجْلَةَ أشكَلُ

فما: نافية، وزالَ: فعل ماضٍ ناقص، والقتلى: اسمها، وتمجُّ: مضارع مجّ، ودماءَها: ـ بالنصب ـ مفعوله، ودجلةَ: اسم نهر ببغداد، وحتَّى: حرف ابتداء، وماءُ: مبتدأ، ودجلةَ: مضاف إليه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث، وأشكلُ: خبر ماء، ومعنى أشكلُ: أبيضٌ مخلوطٌ بحُمرة من كثرة الدماء[٥]، وتدخل أيضاً على الماضي، كقوله تعالى: ﴿**حَتَّى عَفَواْ**﴾[٦]، وتدخل على المضارع كقوله تعالى: ﴿**حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ**﴾[٧]، [(بالرفع)][٨] في قراءة نافع[٩].

ومعناها التدريج والغاية، نحو: مات الناسُ حتى الأنبياءُ، وفي بعض المواضع تكون ابتدائية، نحو:

حتّى ماءُ دجلةَ أشكلُ

(١) قال المكودي في شرح متن الآجرومية:٩٠: (((وحتى في بعض المواضع)، يعني أنّ العطف بحتى قليل، نحو: قام الناسُ حتى زيدٌ، والأكثر فيها أن تكون حرف جر، أو حرف ابتداء))، و=: تعليق الدرة الشنوانية في شرح الآجرومية: اللوحة:١٠٥/و، وشرح الكفراوي على الآجرومية:٨٤، وحاشية أبي النجا:٧٧.

(٢) قال ابن هشام في شرح القطر:٣٠٣ ((وحتى للغاية والتدريج، ومعنى الغاية: آخر الشيء، ومعنى التدريج أنّ ما قبلها ينقضي شيئاً فشيئاً إلى أن يبلغ إلى الغاية، وهو الاسم المعطوف))، و=: الجنى الداني:٥٤٥.

(٣) /.../ من استدراك الناسخ على المتن.

(٤) البيت من الطويل، وهو لجرير من قصيدة يهجو بها الأخطل، والبيت في ديوانه:٣٦٧، ورواية البيت في الديوان هي: ومَا زَالَتِ القَتلَى تَمُورُ دِمَاؤها بِدِجْلَةَ حَتَّى مَاءُ دِجْلَةَ أشكَلُ

(٥) =: الصحاح:١٧٣٦/٥، والمحكم والمحيط الأعظم:٦٨٦/٦.

(٦) سورة الأعراف، الآية:٩٥، وحتى في هذا الموضع حرف جرٍ أيضاً؛ لأنها دخلت على جملة فعلية مصدَّرة بفعلٍ ماضٍ، =: الجنى الداني:٥٥٢، توضيح المقاصد والمسالك:١٢٤٩/٣، وهمع الهوامع:٤٢٧/٢.

(٧) سورة البقرة، الآية:٢١٤.

(٨) [(...)] زيادة واجبة من (ب، ج).

(٩) هو أبو عبد الرحمن، نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم القارئ، كان أحد القراء السبعة المشهورين، اشتهر في المدينة وانتهت إليه رئاسة القراءة فيها، وأقرأ الناس أكثر من سبعين سنة، وتوفي بالمدينة سنة (١٦٩هـ)، = ترجمته في: مشاهير علماء الأمصار ـ لابن حبان:٢٢٤، وغاية النهاية في طبقات القراء ـ لابن الجزري:٣٣٠/٢، والأعلام:٥/٨، و= توجيه القراءة في: السبعة في القراءات:١٨١، والحجة في القراءات السبع:٩٦، والتيسير في القراءات السبع ـ لأبي عمرو الداني:٤٤٤، ومعجم القراءات القرآنية:١٦٥/١.

وقوله: **(تكون ناصبة...إلخ)**[1]: هذا على ما مرَّ للمصنف من أنَّ الناصب هو (حتى)، والحقُّ أنَّ الناصب (أنْ) مضمرةٌ بعدها، و(حتى) بمعنى: (إلى أو إلاّ أو كي) ـ كما مرَّ ـ وقوله: **(فحتى حرف ابتداء)**: ورأسُها مبتدأ، والخبر محذوف تقديره: كذلك، وقوله: **(فحتى حرف جر)**: بمعنى: إلى، والغاية داخلة، فيكون الرأس مأكولاً[2]، وقوله: **(مع اختلاف معانيها)** أي: غالباً وإلا فمعاني (أو وإمَّا) متَّحدان غالباً ـ كما مر ـ.

{فإنْ عطفتَ}: قول الأزهري: **(أنتَ)**: رفع به ما يتوهم من أن التاء في عطفتَ ساكنةٌ للتأنيث عائدةٌ على الأحرف، فيقتضي أنها هي العاملة وهو **[٥٩: ظ]** قول[3]، والمشهور أنَّ العامل في التابع هو العامل في المتبوع، وقوله: **(والمضمر على المضمر)**: نحو: أكرمني وإياه، وقوله: **(والظاهر على المضمر)**: تارةً يكون الضميرُ منصوباً فيعطف عليه الظاهر من غير شرط، نحو: رأيتك وزيداً، وتارةً يكون مرفوعاً فلا بد من الفصل بالضمير المنفصل، نحو: ﴿**اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ**﴾[4]، فزوجك معطوف على الضمير المتصل المستتر، وفصل بالضمير المنفصل

وفي بعض المواضع تكون جارّةً، نحو قوله تعالى: (حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ) [القدر:٥] فتحصّل أنَّ لحتى ثلاثة أوجه مختلفة، وربَّما تعاقبت هذه الأوجه على شيءٍ واحدٍ في بعض المواضع بحسب الإرادة، كما إذا قلتَ: أكلتُ السمكة حتى رأسها، فإن رفعت الرأس فحتَّى حرف ابتداء، وإنْ نصبتها فحتى حرف عطف، وإن جررتها فحتى حرف جرّ، وهذه الحروف العشرة مع اختلاف معانيها تشرك ما بعدها لما قبلها في إعرابه، **{فإنْ عطفتَ}** أنتَ **{بها على مرفوعٍ رفعت}** المعطوف **{أو على منصوبٍ نصبت}** المعطوف **{أو على مخفوضٍ خفضتَ}** المعطوف **{أو على مجزوم جزمت}** المعطوف **{تقول}** في عطف الاسم على الاسم في الرفع: **{جاء زيدٌ وعمروٌ و}** في النصب **{رأيتُ زيداً وعمراً و}** في الخفض **{مررتُ بزيدٍ وعمروٍ}**، وتقول في عطف الفعل على الفعل في الرفع: يقوم ويقعد زيدٌ، وفي النصب: لن يقومَ ويقعدَ زيدٌ، وفي الجزم: لم يقمْ ويقعدْ زيدٌ، وقس سائر حروف العطف على هذا، وفُهم من إطلاقه أنَّه يجوز عطف الظاهر على الظاهر، والمضمر على المضمر، والظاهر على المضمر، وعكسه، والنكرة على النكرة، والمعرفة على المعرفة، والمعرفة على النكرة، وعكسه،

(١) في نسخة بولاق (آ) تعليق للناشر نصّه: ((قول المحشي: (قوله: تكون ناصبة...الخ) كذا بالأصل، وهو سبق قلم؛ إذ ليس في كلام الأزهري هنا أنَّ حتى تكون ناصبة، فالمناسب حذفه)).

(٢) ((حَتَّى فِيهِ ثَلَاث لُغَات: أكلت السَّمَكَة حَتَّى رَأسَهَا، وَحَتَّى رَأسُهَا، وَحَتَّى رَأسِهَا، النصب حَتَّى أكلتُ رَأسَهَا، وَالرَّفْع حَتَّى بَقِي رَأسُهَا، والخفض حَتَّى وصلتُ إِلَى رَأسِهَا، وأكلت السَّمَكَة مَعَ رَأسِهَا، وَإِن شِئْت قلت رَأسُهَا على الِابْتِدَاء))، الجمل في النحو للخليل:٢٠٤ـ٢٠٥، واللمحة في شرح الملحة:٢٢٨/١، والجنى الداني:٥٤٤.

(٣) قال الشنواني في تعليق الدرة الشنوانية، اللوحة:٩٧/ظ، ((إنما قال: أنتَ؛ دفعاً لتوهم أنّكَ عطفت ماض مسند إلى ضمير الأحرف)).

(٤) سورة البقرة، الآية:٣٥.

على ما هو الحق في هذه الآية[١]، فإن قلت: العامل في المعطوف هو العامل في المعطوف عليه، والعامل هو فعل الأمر وهو: اسكن، فيلزم أنْ يرفع فعل الأمر الاسم الظاهر، قلتُ: أُجيبَ عنه بأنَّه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع، أو بفاصل، أيّ فاصل كان، نحو قوله تعالى: ﴿**جَنَّاتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ**﴾[٢]، فمن: معطوفةً على الواو والفاصل (ها)[٣]، وقد يأتي العطفُ دون فصل، وإلى ما ذكر أشار في الألفية بقوله[٤]:

وَإِنْ عَلَى ضَمِيرِ رَفْعٍ مُتَّصِلْ عَطَفْتَ فَافْصِلْ بِالضَّمِيْرِ المُنْفَصِلْ
أَوْ فَاصِلٍ مَا وَبِلاَ فَصْلٍ يَرِدْ فِي النَّظْمِ فَاشِياً وَضَعْفَهُ اعْتَقِدْ

وتارةً يكون العطف على الضمير المجرور، فلا بدَّ من إعادة الخافض نحو: مررتُ بك وبزيدٍ[٥]، وقد ورد العطفُ من دون إعادة الخافض، كما في قراءة حمزة: ﴿**وَاتَّقُواْ اللّهَ الَّذِي تَسَاءلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ**﴾[٦]، بجرِّ (الأرحام) عطفاً على الهاء في (به)، وبهذه القراءة مثّل غيرُ واحدٍ[٧]، واستشكلت بأنَّ الرواية أنَّ حمزة يقف على الهاء في (به)، فيكون والأرحامِ مستأنفاً، والواو حرف قسم، والأرحامِ مُقسَمٌ به، فلا شاهد فيها إلاَّ لو كان لا يقف على هاء (به)، وفي الألفية[٨]:

وَعَوْدُ خَافِضٍ لَدَى عَطْفٍ عَلَى ضَمِيرِ خَفْضٍ لاَزِماً قَدْ جُعِلاَ
وَلَيْسَ عِنْدِيْ لاَزِمَاً إِذْ قَدْ أَتَى فِيْ النَّظْمِ وَالنَّثْرِ الصَّحِيحِ مُثْبَتَا

(١) قال ابن جني في اللمع:٩٦((فان كَانَ الْمُضمر مَرْفُوعاً مُتَّصِلاً لم تعطف عَلَيْهِ حَتَّى تؤكده، تَقول: قُم أَنْت وَزيدٌ، وَلَو قلت: قُم وَزيدٌ، من غير توكيد، لم يحسن، قَالَ الله سُبْحَانَهُ: ﴿اسْكُنْ أَنْتَ وزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾))، و=: أوضح المسالك:٣/٣٩٠، والمساعد:٢/٤٦٩.

(٢) سورة الرعد، الآية:٢٣.

(٣) =: شرح الكافية الشافية:٣/١٢٤٤، وشرح شذور الذهب لابن هشام:٤٥٤، وشرح ابن عقيل:٣/٢٣٧.

(٤) باب عطف النسق:٣٨.

(٥) مذهب جمهور النحويين أن إعادة الجار لازمة إلاّ في الضرورة، أما الكوفيون فقد أجازوا العطف على الاسم المجرور من دون إعادة حرف الجر، =: الكتاب:٢/٣٨١، والإنصاف:٢/٣٧٩، وشرح شذور الذهب للجوجري:٢/٨١٧، وهمع الهوامع:٢/١٣٩.

(٦) سورة النساء، الآية:١.

(٧) قرأ حمزة وحده من السبعة: (والأرحامِ) بالخفض، وقرأ الباقون: (والأرحامَ) بالنصب، =: السبعة:٢٢٦، والتيسير:٩٣، ومعجم القراءات القرآنية:٢/١٠٤، وقال أبو علي في الحجة للقراء السبعة:٣/١٢١: ((من نصب الأرحام احتمل انتصابه وجهين: أحدهما: أن يكون معطوفاً على موضع الجار والمجرور، والآخر: أن يكون معطوفاً على قوله: واتقوا، والتقدير: اتقوا الله الذي تساءلون به، واتقوا الأرحامَ، أي: اتقوا حقّ الأرحام فصلوها ولا تقطعوها، وأمّا من جرّ الأرحام، فإنّه عطفه على الضمير المجرور بالباء، وهذا ضعيف في القياس، وقليل في الاستعمال، وما كان كذلك فترك الأخذ به أحسن)).

(٨) باب عطف النسق:٣٨.

وقوله: **(تطابقاً وتخالفاً)**: مصدران منصوبان على المفعولية المطلقة وعاملهما محذوف أي: ويطابق ذلك تطابقاً ويخالف تخالفاً، وقيل فيهما تمييز، ومن أراد استيفاء أمثلة هذه الصور فعليه بالشنواني[1].

والله أعلم.

والمفرد والمثنى والمجموع، والمذكر والمؤنث بعضها على بعض، تطابقاً وتخالفاً.

(١) قال الشنواني في تعليق الدرة الشنوانية في شرح الآجرومية، اللوحة:١٠٦/ظ ـ١٠٧/و: ((اعلم أنه يجوز العطف على الظاهر والضمير المنفصل والضمير المتصل المنصوب بلا شرط كـ: قام زيدٌ وعمرو، وأنا وعمرو ذاهبان، وإيّاك والأسدَ، ونحو: ﴿جَمَعْنَاكُمْ وَالأَوَّلِينَ﴾ [المرسَلات: ٣٨]، نعم لا يجوز عطف الضمير على الظاهر المجرور إلا بإعادة الجار، نحو: مررتُ بزيدٍ وبك، ولا يحسن العطف على المرفوع المتصل بارزاً كان أو مستتراً إلا بعد توكيده بضمير منفصل، نحو: ﴿لَقَدْ كُنْتُمْ أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ﴾ [الأنبياء:٥٤]، أو وجود فاصل، أي فاصل كان، بين المتبوع والتابع، نحو: ﴿يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ﴾ [الرعد:٢٣]، أو فصل بـ(لا) بين العاطف والمعطوف، نحو: ﴿مَا أَشْرَكْنَا وَلا آبَاؤُنَا﴾ [الأنعام:١٤٨]، وقد اجتمع الفصلان في نحو: ﴿مَا لَمْ تَعْلَمُوا أَنْتُمْ وَلَا آبَاؤُكُمْ﴾ [الأنعام:٩١]، ويضعف بدون ذلك كـ: مررتُ برجلٍ سواءٍ والعدمُ، أي: مستوٍ هو والعدمُ، وهو فاشٍ في الشعر كقوله:

وَرَجَا الأُخَيْطِلُ من سَفَاهَةِ رَأْيِهِ ما لم يكن وأبٌ له لِيَنَالَا

ولا يكثر العطف على الضمير المخفوض إلاَّ بإعادة الخافض، نحو: ﴿فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ﴾ [فصلت:١١]، ﴿قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ﴾ [البقرة:١٣٣]، وليس بلازم، وفاقاً ليونس والأخفش والكوفيين، بدليل قراءة ابن عباس والحسن وغيرهما: ﴿تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ﴾ [النساء:١]، وحكاية قطرب: ما فيها غيره وفرسِه)).

{باب التوكيد}

هذا هو الثالث من التوابع، قول الأزهري **(يُقرأ بالواو...إلخ)**: أشار إلى أنَّ فيه ثلاث لغات أفصحها التوكيد ـ بالواو ـ من وكَّد، وهي لغة القرآن، قال تعالى: ﴿**بَعْدَ تَوْكِيدِهَا**﴾(١)، ثم يليها التأكيد بالهمزة، من أكَّد، ثم التاكيد بقلب الهمزة ألفاً؛ لأنَّ الهمزة إنْ كانت ساكنة أُبدلت من جنس حركة ما قبلها(٢)، والتوكيد لغةً: التقوية(٣)، واصطلاحا قسمان: لفظي، ومعنوي، فاللفظي إعادةُ الأول بلفظه، ولا يختصُّ بلفظٍ، ويكون في الأسماء كقولك(٤):

أخاكَ أخاكَ.....

فأخاك الثاني: توكيد للأول، ويكون في الأفعال نحو(٥):

..... **أتاكِ أتاكِ اللاحقونَ احبسِ احبسِ**

فأتاك الثاني توكيد للأول، وكذلك احبس الثاني توكيد للأول، ويكون في الحروف "كقولك"(٦):

لا لا أبوح بحب بثنة(٧).....

{باب التوكيد} يقرأ بالواو وبالهمزة وبالألف، **{التوكيد}** بمعنى المؤَكِّد، بكسر الكاف، **{تابعٌ للمؤكَّد}**، بفتح الكاف، **{في رفعه}** إن كان مرفوعاً، نحو: جاء زيدٌ نفسه، وجاء القومُ كلُّهم، **{و}** في **{نصبه}** إن كان منصوباً، نحو: رأيتُ زيداً نفسَه، ورأيتَ القومَ كلَّهم، **{و}** في **{خفضه}** إن كان مخفوضاً، نحو: مررتُ بزيدٍ نفسه، ومررتُ بالقوم كلِّهم،

(١) سورة النحل، الآية:٩١.

(٢) =: شرح شذور الذهب للجوجري:٧٥٩/٢، والتصريح:١٣٢/٢، وهمع الهوامع:١٣٦/٣.

(٣) =: كتاب العين:٤٤٨/١، والصحاح:١٠/٣.

(٤) هو بعض بيت من الطويل، وأصله:

أخاكَ أخاكَ إنَّ مَن لا أخاً له كساعٍ إلى الهيجا بغير سلاحِ

وهو لمسكين الدارمي في ديوانه:٣٣، وهو من شواهد: الخصائص:٤٨٢/٢، وأوضح المسالك:٧٥/٤، والخزانة:٤٦٥/١.

(٥) هذا عجز بيت من الطويل، مجهول القائل، وصدره: فأينَ إلى أينَ النجاءُ ببغلتي

وهو من شواهد: شرح الكافية الشافية:٦٤٢/٢، وتوضيح المقاصد والمسالك:٦٣٢/٢، وأوضح المسالك:١٧٢/٢، والمقاصد النحوية:٩/٣، وخزانة الأدب:٣٥٣/٢.

(٦) في (ب، ج): كقوله.

(٧) هذا بعض بيت من الكامل، وهو لجميل بثينة في ديوانه:٧٩، والبيت بتمامه:

لا لا أبوحُ بحبِّ بَثْنَةَ إنّها أخذَتْ عليَّ مواثقاً وعهودا

وهو من شواهد: أوضح المسالك:٣٣٨/٣، والمقاصد النحوية:١١٤/٤، وشرح الأشموني:٤١١/٢، والتصريح:١٤٣/٢، وهمع الهوامع:١٢٥/٢، وخزانة الأدب:٣٥٣/٢.

فلا الثانية توكيد للأولى، ويكون في الجمل نحو[١]:

قُـــمْ قائـماً قُـــمْ قائـــماً

وإلى التوكيد اللفظي **[٦٠: و]** أشار في الألفية بقوله[٢]:

وَمَا مِنَ التَّوكِيدِ لَفْظِيٌّ يَجِي مُكَرَّراً كَقَوْلِكَ ادْرُجِي ادْرُجِي

والمعنوي: تابع يُقصد به رفعُ احتمال إرادة غير الظاهر[٣]، ولا يكون إلاَّ في الأسماء، قيل: خصوص المعارف منها، وقيل: مطلقاً ـ كما ستعرفه ـ ولمَّا كان محصوراً بالعدِّ لم يحتج في الألفية إلى "حده"[٤].

{وتعريفه}: قول الأزهري: **(لأنَّ ألفاظ التوكيد...الخ)**: هي معارف بالإضافة إلى الضمير الملفوظ به في النفس والعين وكل، أو المقدر كما في أجْمَعَ وما بعده[٥]، وهذا مذهب سيبويه[٦] من أنَّ أجْمَع وما بعده "تعرَّف بالإضافة"[٧]، وقيل: تعريفها كتعريف علم الجنس، نحو: أسامة، لأنَّ كلاً منهما علم على معنى الإحاطة، فهي معرفة بالعلمية، فلا حاجة لتقدير الضمير[٨]، وقوله: **(كما عليه البصريون...الخ)**: مذهب البصريين أنَّ النكرة لا تُؤكَّد مطلقاً، مؤقتة كشهر أو غير مؤقتة كوقت وحين، وقال الكوفيون: إنَّ النكرة تؤكَّدُ مطلقاً[٩]، وقال ابن مالك: إنْ أفاد توكيد النكرة جاز كما في قول عائشة رضي الله عنها: **(ما صامَ رسولُ الله (ﷺ) شهراً كلَّه إلاَّ**

{و} في **{تعريفه}** إن كان معرفة ـ كما تقدَّم من الأمثلة ـ فإنَّ زيداً والقوم معرفتان، الأوَّل بالعلمية، والثاني بالألف واللام، ونفسه وكلهم معرَّفتان بالإضافة إلى الضمير، ولم يقل: وتنكيره ـ كما قاله في النعت ـ لأنَّ ألفاظ التوكيد كلها معارف، فلا تتبع النكرات ـ كما عليه البصريون ـ

(١) هو شطر بيت من الرجز، وعجزه: رأيتُ عبداً نائما، وهو من الأبيات التي لم تنسب لقائل، وهو من شواهد: الخصائص:١٠٣/٣، والصاحبي في فقه اللغة ـ لابن فارس:٥٩/١، وخزانة الأدب:٣١٧/٩، ونسب لامرأة من العرب في المقاصد النحوية:١٨٤/٣، والهمع:١٤٥/٣.

(٢) باب التوكيد:٣٦.

(٣) =: شرح التسهيل:٢٨٩/٣، وشرح اللمحة البدرية:٢٨٨/٢.

(٤) في (ب، ج): تعريفه.

(٥) أي: أكتع وأبصع.

(٦) =: الكتاب:٢٠٣/٣.

(٧) في (ب، ج): تعرف <بِنيَّة> الإضافة.

(٨) =: النكت الحسان ـ لأبي حيان الأندلسي:١٢٢، وأوضح المسالك:٣٢٨/٣، وشرح اللمحة البدرية:٢٩٣/٢، والمساعد:٣٨٨/٢،

(٩) =: الانصاف في مسائل الخلاف:٣٦٩/٢، وأوضح المسالك:٣٢٨/٣، والتصريح:٣٢٨/٣.

رمضان)[١]، فـ(كلَّه) توكيد لشهر، وفي الألفية[٢]:

وَإِنْ يُفِدْ تَوْكِيدُ مَنْكُورٍ قُبِلْ وَعَنْ نُحَاةِ البَصْرَةِ الْمَنْعُ شَمِلْ

{ويكون}: قول الأزهري: **(المعنوي)**: احترازاً من اللفظي فلا يختصُّ بألفاظ معلومة ـ كما علمت ـ ثم إنَّ ألفاظ التوكيد المعنوي على قسمين: منها ما يكون لرفع احتمال المجاز، ومنها ما يكون للإحاطة والشمول، وقد أشار إلى الأول بقوله: وهي النفس والعين، بشرط اتصالهما بضمير يطابق المؤكَّد ـ بالفتح ـ في الإفراد والتذكير وفروعهما، وإلى ذلك "أشار"[٣] في الألفية بقوله[٤]:

بِالنَّفْسِ أَوْ بِالعَيْنِ الاِسْمُ أُكِّدَا مَــعَ ضَمِيرٍ طَابَـقَ الْمُؤَكَّـدَا

فتقول في الإفراد مع التذكير: قام زيدٌ نفسُه أو عينُه، ومع التأنيث: قامت هندٌ نفسُها أو عينُها، فإنْ كان المؤكَّد مثنى أو مجموعاً، وأردت تأكيدهما [(بهما)][٥]، فاجمع النفس أو العين على أفْعُل، فتقول: قام الزيدان أو الهندان أنفُسُهما أو أعيُنُهما، وقام الزيدون أنفُسُهم أو أعيُنُهم، وقامت الهندات أنفسُهُنَّ أو أعينُهُنَّ، وإلى ذلك أشار في الألفية بقوله[٦]:

وَاجْمَعْهُمَا بِأَفْـعُـلٍ إِنْ تَبِعَـا مَا لَيْسَ وَاحِـداً تَكُـنْ مُتَّبِعَا

فإنْ قلتَ: لمَ قيل في المثنى "أنفسُهم أو أعينُهم"[٧] بالجمع، ولم يقولوا نفساهما أو عيناهما بالتثنية؟ قلتُ: لو قيل ذلك لاجتمع ضميران[٨]، الأول: الألف في (نفسا وعينا)، والثاني: (هما)، وكل منهما للمثنى وذلك ثقيل[٩]، وفسَّر الأزهري النفس والعين بالذات؛ احترازاً ممَّا إذا أُريد بالنفس الدَّمُ، نحو: أرَقْتُ زيداً نفسَه، أي: دمَه، وممَّا إذا أُريد بالعينِ الجارحةُ، نحو: أصبتُ زيداً

{ويكون} أي: التوكيد المعنوي، **{بألفاظ معلومة}** عند العرب لا يعدل عنها إلى غيرها، **{و}** تلك الألفاظ المعلومة هي **{النفس}** ـ بسكون الفاء ـ أي: الذات، **{والعين}** المعبِّر بها عن الذات مجازاً من باب التعبير

(١) =: الجمع بين الصحيحين:١٥٤/٤، وشرح الكافية الشافية:١١٧٧/٣.

(٢) باب التوكيد:٣٦.

(٣) في (ب، ج) الإشارة.

(٤) باب التوكيد:٣٦.

(٥) [(...)] زيادة واجبة من (ب، ج).

(٦) باب التوكيد:٣٦.

(٧) في (ب، ج): أنفسهما أو أعينهما.

(٨) في نسخة (آ) تعليق للناشر نصّه: ((قوله لاجتمع ضميران...الخ، صوابه لاجتمع علامتا تثنية في كلمة واحدة الأول...الخ)).

(٩) =: أوضح المسالك:٣٢٨/٣، والمساعد:٣٨٥/٢، والتصريح:١٣٣/٥.

عينَه، فلا تكونان حينئذٍ للتوكيد، بل هما بدلان مما قبلهما، بدل بعض من كل[١]، وقوله: **(لرفع المجاز)**: أي لرفع قوة المجاز وثبوت قوة الحقيقة، وأمَّا المجاز من أصله فلا يرتفع؛ لاحتمال أن يكون الكلام على حذف مضاف، والأصل مثلاً: جاء كتابُ زيدٍ نفسُه، فيكون حينئذٍ نفسُه توكيد الكتاب، ثم **[٦٠: ظ]** حُذف المضاف الذي هو كتاب، وأُقيم المضاف إليه الذي هو زيدٌ مقامه، ويؤيِّدُه زيادة التوكيد وإلاَّ لو ارتفع المجاز من أصله ما احتيج لزيادة التوكيد، وقيل: يرتفع المجاز من أصله، وهو ظاهر الأزهري[٢]، وأشار إلى الثاني: وهو ما يكون للإحاطة والشمول بقوله: **{وكل وأجمع}**: قول الأزهري: **(والشمول)**: عطف تفسير على الإحاطة، والمعنى يؤكد بهما؛ لثبوت العموم ونفي احتمال الخصوص بالبعض[٣]، وإلى كون (كل) للشمول، أشار في الألفية بقوله[٤]:

وَكُـلاًّ اذْكُـرْ فِي الشُّمُـولِ وَكِلاَ

ولا يؤكد بـ(كل وأجمع) إلا ذو أجزاء، إمَّا حقيقةً بأن يصحَّ انفصال الأجزاء بعضها من بعض كمثال الأزهري بالقوم، فإنَّ القوم عبارةٌ عن أشخاص مجموعةٍ يصحُّ افتراقها، وإمَّا حُكماً نحو: اشتريتُ العبد كلَّه، فالعبدُ ليس ذا أجزاء حقيقة، بل هو ذو أجزاء حكماً، باعتبار نصفه وثلثه وربعه، فلا يقال: جاء زيدٌ كلُّه، ثم إنَّ (كل) لا يختلف لفظه باعتبار الإفراد والجمع، وإنَّما يختلف لذلك الضمير المضاف إلى (كل) العائد على المؤكد ـ بالفتح ـ[٥] ولا يؤكد بـ(كل) المثنى استغناء بكلا وكلتا، وأمَّا لفظ (أجمَع) فيختلف، فيؤكد المفرد المذكر ذو الأجزاء بأجمع، نحو: جاء الجيش أجمَعُ، ويؤكد المفرد المؤنث بجمعاء، نحو: جاءت القبيلةُ جمعاءُ، ويؤكد جمع المذكر بأجمعون فيقال: جاء الزيدون أجمعون، ويؤكد جمع المؤنث بجُمَع فيقال: جاءت الهندات جُمَعُ، ويستغنى

بالبعض عن الكل، ويؤكد بهما لرفع المجاز عن الذات، فإن قلتَ: جاء زيدٌ، احتمل أن تكون أردتَ كتابَه أو رسولَه أو ثقلَه، فإذا قلت: جاء زيدٌ نفسه أو عينه ارتفع المجاز وثبتت الحقيقة، **{وكل وأجمع}** يؤكد بهما للإحاطة والشمول، فإذا قلت: جاء القوم، احتمل أن الجائي بعضهم وأنك عبّرت بالكل عن البعض، فإذا أردت التنصيص على مجيء الجميع، قلت: جاء القوم كلهم أجمعون، وقد يحتاج المقام إلى زيادة التوكيد فيؤتى بألفاظ أخر معلومة،

(١) =: شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ـ لابن مالك:٥٥٥/١، وشرح اللمحة البدرية:٢٨٨/٢.

(٢) =: شرح اللمحة البدرية:٢٨٨/٢، وشرح شذور الذهب للجوجري:٧٦٠/٢، وهمع الهوامع:١٣٦/٣.

(٣) =: شرح شذور الذهب:٧٦١/٢، وهمع الهوامع:١٣٧/٣.

(٤) باب التوكيد:٣٦، وهو صدر بيت، وعجزه: كِلْتَا جَمِيعَاً بِالضَّمِيرِ مُوصَلاَ

(٥) =: شرح ابن عقيل:٢٠٧/٣ـ٢٠٨، وشرح الأشموني:٣٣٦/٢، وحاشية الصبان:١٠٩/٣.

أيضاً في توكيد التثنية عن أجمعان وجمعاوان بكلا وكلتا[١]، وفي الألفية[٢]:

وَاغْنَ بِكِلْتَا فِي مُثَنًّى وَكِلاَ عَنْ وَزْنِ فَعْلاَءَ وَوَزْنِ أَفْعَلاَ

{وتوابع أجمع}: ذِكْرُ توابع أجمع من زيادة الآجرومية على الألفية ـ كما مر ـ وإنَّما تركها في الألفية، لأنَّ التوكيد بها قليل، قول الأزهري: **(لا تتقدَّم عليه)**: هذا مأخوذ من تسميتها توابع أجمع، كما يُؤخذ منه أنَّه لا يُؤكد بها إلاَّ بعد أجمع ولا يؤكد بها استقلالاً إلاَّ شذوذاً[٣]، وقوله: **(من تكتع +الجلد إذا اجتمع+)**[٤]، أي من مصدر تكتع، وفيه إشارة إلى أن المؤكَّد ـ بالفتح ـ اجتمعت أجزاؤه ولم تفترق[٥]، وقوله: **(من البتْع)**: ـ بسكون التاء[٦] ـ وهو طول العنق[٧]، فإنْ قلتَ: ما معنى الاجتماع في هذا اللفظ؟ قلتُ: الدابَّة إذا طال عُنُقها جمعت ما حولها من المرعى، فهذا معنى الاجتماع فيه، وقوله: **(بشرط تقدّم النفس...الخ)**: وجه ذلك أنَّ النفس موضوعةٌ للذات حقيقة، والعينُ إنَّما تُطلق على الذات مجازاً، والحقيقة مقدمةٌ على المجاز،

{و} تسمى تلك الألفاظ **{توابع أجمع}**، وتوابع أجمع لا تتقدم عليه **{وهي}** أي: توابع أجمع **{أكتع}** مأخوذ من تكتع الجلد إذا اجتمع **{وأبتع}** مأخوذ من البتع، وهو طول العنق، **{وأبصع}** ـ بالصاد المهملة ـ مأخوذ من البصع، وهو العرق المجتمع، والأصل إفراد النفس عن العين، وكل عن أجمع، وأجمع عن توابعه، **{تقول}** في إفراد النفس عن العين في الرفع **{قام زيدٌ نفسه و}** في إفراد كل عن أجمع في النصب **{رأيت القوم كلهم و}** في إفراد أجمع عن توابعه في الخفض **{مررت بالقوم أجمعين}** وتقول في اجتماع النفس والعين: جاء زيد نفسه عينه، وفي اجتماع كل وأجمع: رأيت القوم كلهم أجمعين، وفي اجتماع أجمع وتوابعه: مررت بالقوم أجمعين أكتعين أبتعين أبصعين، لكن بشرط تقدم النفس على العين، وكل على أجمع، وأجمع على توابعه.

(١) وهذا ما ذهب إليه غير واحد، منهم ابن هشام في توضيح المقاصد والمسالك:٩٧٧/٢، أما ابن مالك فكان له رأي آخر حيث قال في شرح التسهيل:٢٩٣/٣: ((وأجاز الكوفيون وبعض أصحابنا تثنية أجمع وجمعاء)).

(٢) باب التوكيد:٣٦.

(٣) قال ابن جني في اللمع في العربية:٦٧: ((ويتبع أجْمَع: اكْتَع وأبْصَع))، وقال ابن هشام في شرح اللمحة البدرية:٢٩٢/٢ـ٢٩٣: ((زعم قوم أنَّ هذه الألفاظ كلها أصلها أجمع، ولكنهم غيّروا بعض الحروف خشية ثقل التكرار، وأن مثل ذلك قولهم للشيطان لَيْطانٌ، وحَسَنٌ بَسَنٌ)).

(٤) +...+ ليس في (ب، ج).

(٥) =: المحكم والمحيط الأعظم:٢٦٧/١، ولسان العرب:٣٠٥/٨.

(٦) علق ناشر نسخة (ب) بقوله: ((صوابه: بفتحتين)).

(٧) قال الجوهري في الصحاح:١١٨٣/٣: ((البَتَعُ: طولُ العنُقِ مع شِدَّةِ مَغرِزِه.. وأبتع: كلمةٌ يُؤَكَّدُ بها، تقول: جاؤوا أجمعون أكتعون أبتعون)).

ووجبَ تقديم النفس والعين على كل؛ لأنَّ كلاً للإحاطة +والشمول+[1]، والإحاطة وصفٌ للنفس، والشيء مقدَّم على صفته، وقدَّم [(كل)][2] على أجمع؛ لأنَّ (كلاً) لا يلزم التوكيد، بل يُستعمل مبتدأ بخلاف أجمع فهو لازم للتوكيد، فـ(كل) أشرف من (أجمع)، وقدَّم أجمع على توابعه؛ لأنَّه يدلُّ على الجمع بلفظه ومعناه بخلاف توابعه، فإنَّها تدلُّ عليه بمعناها فقط.

والله أعلم.

(١) +...+ ليس في (ب، ج).

(٢) [(...)] زيادة واجبة من (ب، ج).

{باب البدل}

هذا هو الرابع من التوابع، والبدلُ لغةً: العِوَضُ[١]، قال تعالى: ﴿**عَسَى رَبُّنَا أَن يُبْدِلَنَا**﴾[٢] أي: يعوّضنا، واصطلاحاً: ما أشار إليه في الألفية بقوله[٣]: **[٦١: و]**

التَّابِعُ المَقْصُـودُ بِالحُكْمِ بِـلاَ وَاسِطَـةٍ هُـوَ المُسَمَّـى بَدَلاَ

فالتابع: جنسٌ، والمقصود بالحكم: مخرجٌ للتوكيد والبيان والنعت؛ لأنَّها ليست مقصودة بالحكم، وإنما هي مكمِّلات، وبلا واسطة: أخرج به عطف النسق ـ على خلاف بين الشارح[٤] والمرادي[٥] "مبسوطٍ"[٦] في محله ـ وكما يسمى بالبدل يسمى بالترجمة والتبيين والتكرير[٧]، قول الأزهري: **(على المشهور)**: أتى به لأمرين، الأول: الرد على من يقول: إنَّ بدل البعض وبدل الاشتمال يرجعان إلى بدل الكل، وقال هذا القائل[٨]: إن العرب تتكلم بالعام وتريد به الخاص، وتحذف المضاف وتنويه، فإذا قلت: نفعني زيدٌ علمُه، لم ترد من أول الأمر أن زيداً نفعك من كل جهة، بل من أول الأمر أردت أنَّه نفعك باعتبار علمه، فتكون أطلقت العام وأردت الخاص، فيكون بدل

{باب البدل} البدل تابع للمبدل منه في رفعه ونصبه وخفضه وجزمه، وهذا معلوم من قوله: **{إذا أُبدِلَ اسمٌ مِن اسم أو فعلٌ مِن فعلٍ تَبِعَهُ في جميع إعرابِهِ.}** من رفع ونصب وخفض وجزم، **{وهو}** أي: بدل الاسم من الاسم والفعل من الفعل **{على أربعة أقسام}** على المشهور،

(١) =: الصحاح:١٦٣٢/٤.

(٢) سورة القلم، الآية:٣٢، والآية بتمامها: ﴿عَسَى رَبُّنَا أَن يُبْدِلَنَا خَيْراً مِّنْهَا إِنَّا إِلَى رَبِّنَا رَاغِبُونَ﴾.

(٣) باب البدل:٣٩.

(٤) أي: ابن مالك في شرحه للكافية الشافية:٥٧٤/٤ـ٥٧٥ حيث قال: ((وقلت: بلا واسطة: ليخرج المعطوف بـ(بل ولكن) فإنهما مقصودان بالحكم))، وخالفه المرادي في توضيح المقاصد والمسالك:١٠٣٦/٣، فقال: ((وبلا واسطة: مخرج لعطف النسق، وتخصيص الشارح المعطوف بـ(بل) وبـ(لكن) ـ كما في شرح الكافية ـ يقتضي حمل المقصود على المستقل بالقصد، وإلاَّ فلا وجه للتخصيص)).

(٥) هو أبو محمد، بدر الدين، الحسن بن قاسم بن عبد الله المرادي المصري، المعروف بابن أم قاسم، مفسر ونحوي وأديب، مولده بمصر وشهرته وإقامته بالمغرب، توفي سنة (٧٤٩هـ)، = ترجمته في: بغية الوعاة:٥١٧/١، وشذرات الذهب:١٥٩/٦، والأعلام:٢١١/٢.

(٦) في الاصل: مبسوطاً، والصواب ما اثبتناه من (ب، ج)؛ لأنه نعت لـ (خلاف).

(٧) البدل تسمية البصريين، والكوفيون يسمونه الترجمة والتبيين، والتكرير، =: ارتشاف الضرب:١٩٦٢/٤، والموفي في النحو الكوفي ـ للكنغراوي:٣٤٢، والمصطلح النحوي:١٦٣.

(٨) كالسهيلي في نتائج الفكر في النحو:٢٣٩، حيث قال: ((وهما جميعاً يرجعان في المعنى والتحصيل إلى بدل الشيء من الشيء، وهما لعين واحدة))، و=: توضيح المقاصد والمسالك:١٠٣٩/٣، وهمع الهوامع:١٤٧/٣.

كل من كل، وكذلك نحو: أكلتُ الرغيفَ ثلثَه، لم تطلق الرغيف أولاً على كلّه، وإنما أطلقته على الثلث، فيكون ثلثه بدل "كل من كل"[١]، والحقّ أنّ أقسام البدل أربعة كما قال المصنف، وأشار إليها في الألفية بقوله[٢]:

مُطَابِقَاً أَوْ بَعْضَاً اوْ مَا يَشْتَمِلْ عَلَيهِ يُلفَى أَوْ كَمَعْطُوفٍ بِبَلْ

والأمر الثاني: الرد على من يقول إنَّها خمسة، بزيادة بدل الكل من البعض، ومثَّلوا له بنحو قوله تعالى: ﴿**يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ شَيْئاً* جَنَّاتِ عَدْنٍ**﴾[٣] فجعلوا جنات بدلاً من الجنة، بدل كل من بعض؛ لأنَّ الأول مفرد والثاني جمع، والحقّ أنَّ الثاني بدل من الأول، بدل بعض من كل؛ لأنَّ (أل) في الجنة للجنس[٤].

{بدل الشيء}: قول الأزهري: **(مساوٍ له في المعنى...الخ):** بأن يُراد بالثاني ما يراد بالأول، وإن تغايرا من جهة المفهوم كزيد وأخ، فإنَّ زيداً يدلُّ على الذات، وأخ يدل على الأخوة ومصدوقهما واحد، وردَّ الأزهري بقوله: (مساوٍ له...الخ)، ما يرد على قول المصنف: (بدل الشيء من الشيء) أنَّ جميع أقسام البدل يقال فيها بدل الشيء من الشيء، وحاصل جواب الأزهري أن المصنف أراد بالشيء: المساوي له، فيخرج ما عدا بدل الكل من الكل[٥].

{وبدل الاشتمال}: قول الأزهري: **(وهو أن يشتمل المبدل منه...الخ):** هذا الكلام لا يتنزل إلاّ على المثال، فإذا قلت: نفعني زيدٌ علمُه، فالمبدل منه هو زيد، والبدل هو علمه، فإذا قلت: نفعني زيدٌ وسَكَتَّ، فيكون المبدل منه الذي هو زيد اشتمل على البدل وغيرِه، لأنَّه يحتمل أن

الأول **{بَدَلُ الشيء مِن الشيء}** أي: بدل شيء من شيء هو مساوٍ له في المعنى، **{و} الثاني {بَدَلُ البَعضِ مِن الكُلِّ}** أي: بدل الجزء من كله، قليلاً كان ذلك الجزء أو كثيراً أو مساوياً للجزء الآخر، **{و}** الثالث **{بَدَلُ الإشتِمَال}** وهو أن يشتمل المبدل منه على البدل اشتمالاً بطريق الإجمال

(١) كذا في (آ) وفي (ب، ج): بعض من كل، والصواب ما أثبتناه؛ لأنه أراد أن بدل البعض من الكل وبدل الاشتمال راجع في حقيقته إلى بدل الكل من الكل.

(٢) باب البدل:٣٩.

(٣) سورة مريم، الآيتان:٦٠-٦١.

(٤) قال السيوطي في همع الهوامع:٣/١٥٠((والمختار خلافاً للجمهور إثبات بدل الكل من البعض؛ لوروده في الفصيح نحو قوله تعالى: (يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ شَيْئاً* جَنَّاتِ عَدْنٍ)، فجنات إعربت بدلاً من الجنة، وهو بدل كل من بعض، وفائدته: تقرير أنها جنات كثيرة، لا جنة واحدة))، و=: توضيح المقاصد والمسالك:٢/١٠٣٩، وحاشية الخضري:٢/١٧٠، والنحو الوافي:٣/٦٧٤.

(٥) بدل الشيء من الشيء هو أن تبدل اللفظ من اللفظ بشرط أن يكون اللفظان واقعين على معنى واحد، =: شرح جمل الزجاجي ـ لابن عصفور:١/٢٨١.

الذي "نفعك هو"[1] علمه أو جاهه أو ذاته أو ماله أو عبده أو دابته، فهذا إجمال، فتبقى النفس متشوقةً لذكر البدل، فإذا قلتَ: علمُه، صار كأنَّه من ذكر خاص بعد عام، فقد علمت أن المبدل منه الذي هو زيدٌ اشتمل على البدل بطريق الاجمال؛ لأنَّه احتمله وغيره كما علمت[2]، وقوله: **(لا كاشتمال...الخ)**: ليس المراد أنه لا يصح، بل المراد أنه لا يشترط[3]، بل تارة يكون المبدل منه مشتملاً على البدل اشتمال الظرف على المظروف، كقوله تعالى: ﴿**يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ**﴾[4]، فقتالٍ: بدل اشتمال من الشهر، والشهر: المبدل منه، مشتمل على **[٦١: ظ]** القتال اشتمال الظرف على المظروف، وتارة لا يشتمل عليه اشتمال الظرف على المظروف كالمثال الأول.

{وبدل الغلط}: هذا هو أحد الأقسام الثلاثة في بدل المباين؛ وذلك لأنَّ المتكلم إنْ أراد أنْ يُخبر بشيءٍ ثم يبدو له الإخبار بآخر من غير نقض الحكم عن الأول، فيقال له: بدلُ الإضراب وبدل البداء، وإن لم يقصد الأول بالكلية، ولكن سبقه لسانه إليه فبدل غلط، وإن اردتَ التكلم بالأول ثم تبين لك فساد ما قصدتَ فأتيت بالثاني فيقال فيه: بدل نسيان، مثال ما يترتب عليه ذلك قولك: تصدَّقْ بدرهمٍ دينارٍ، فإن أراد أن يأمره بالتصدق بدرهم ثم بدا له أن يأمره بالدينار من غير سلب الحكم عن الدرهم فبدل إضراب، وإن أراد الإخبار بالدينار فسبقه لسانه بالدرهم فبدل غلط، وإن أراد الإخبار بالدرهم ثم تبين له فساد قصده فأبدل منه دينار فبدل نسيان.

{نحو قولك}: قول الأزهري: **(بالبدل المطابق)** هذه التسمية أولى؛ لوقوعه في أسماء الله نحو قوله تعالى: ﴿**صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ*اللهِ**﴾[5] في قراءة (الله) بالجر بدل[6]، فلا يقال فيه بدل

لا كاشتمال الظرف على المظروف، **{و}** الرابع **{بَدَلُ الغَلَطِ}** أي: بدلٌ من اللفظ الذي ذُكِرَ غَلَطاً، لا أنَّ البدلَ نفسَه هو الغلط، كما قد يُتوهم، كذا حرره في التوضيح، فمثال بدل الشيء من الشيء في الاسم، **{نحو قولك: جاءَ زيدٌ أخوكَ}** وإعرابه، جاء: فعل ماض، وزيدٌ: فاعل، وأخوك: بدل من زيد، بدل شيء من شيء، ويسمّى بدل كل من كل، ويسمّيه ابن مالك بالبدل المطابق،

(١) في (ب، ج): نفعك <به> هو.

(٢) =: شرح عمدة الحافظ:٥٨٠/٢، وشرح شذور الذهب للجوجري:٧٨٨/٢، وشرح كتاب الحدود في النحو:٢٦٥.

(٣) في (ب، ج): لا يشترط <خصوص ذلك>.

(٤) سورة البقرة، الآية:٢١٧.

(٥) سورة إبراهيم، الآيتان:١-٢.

(٦) وهي قراءة عاصم، والكسائي، وحمزة بن حبيب الزيات، وأبي عمرو بن العلاء، وقرأها الباقون من السبعة: (اللهُ) بالرفع، =: السبعة:٣٦٢، والتيسير:١٣٤، ومعجم القراءات القرآنية:٢٢٧/٣.

كل، لأنَّ الله لا يُوصف بكلية ولا جزئية[1]، وقوله: **(ومنع المحققون...الخ)**: هذا اعتراض على المصنف، حيث أدخل (أل) على (كل وبعض)، ووجه المَنْعِ أنَّهما لازمان للإضافة لفظاً أو تقديراً، و(أل) والإضافة لا يجتمعان، وجوز دخول (أل) عليهما الزمخشري[2] "والزجاجي"[3]، وهو الجاري على ألسنة متأخري المغاربة؛ وإياهم تبع المصنف.

{فأبدلت زيداً منه}: قول الأزهري: **(أيّ: عوضت)**: أخرج عبارة المصنف عن ظاهرها، لأنَّ عبارة المصنف تقتضي أنَّ زيداً بدلٌ، مع أنه مبدل منه، والفرس هو البدل، وحاصل جواب الأزهري أنَّ المراد بالبدل: البدلُ لغةً، وهو العوض، فلذلك قال قبلُ: فجعلتَ زيداً مكانه، فيكون المتكلم أولاً إنَّما أراد النطق بالفرس، فسبقه لسانه إلى ذكر زيد، ثم أبدل الفرس منه، وقوله: **(فقال الشاطبي**[4]**)** أي: النحوي ونسبه إليه؛ لأنهم اعترضوا عليه بأنَّ من جملة أقسام البدل، بدل البعض من الكل، وبدل الاشتمال، ولا بد فيهما من ضمير يعود على المبدل منه، وهو الفعل

{و} مثال بدل البعض من الكل **{أكلتُ الرغيفَ ثُلُثَهُ}** أو نصفَه أو ثُلُثَيه، وإعرابه، أكلت: فعل وفاعل، والرغيف: مفعول به، وثلثَه: بدل من الرغيف، بدل بعضٍ من كل، ومنع المحقّقون دخول (أل) على كل وبعض، **{و}** مثال بدل الاشتمال: **{نفعني زيدٌ علمه}** وإعرابه، نفعني: فعل ومفعول، وزيدٌ: فاعل، وعلمه: بدل من زيد، بدل اشتمال، **{و}** مثال بدل الغلط: **{رأيتُ زيداً الفرسَ}** وإعرابه، رأيتُ: فعل وفاعل، وزيداً: مفعول به، والفرس: بدل من زيد، بدل غلط، وذلك أنك **{أردت أن تقول}** رأيتُ **{الفرسَ}** ابتداءً **{فغلطتَ}** فجعلت زيداً مكانه، وهذا معنى قوله: **{فأبدلتَ زيداً منه}** أي: عوّضت زيداً من لفظ الفرس، فهذه أمثلة أقسام البدل الأربعة في الاسم، وأما في الفعل فقال الشاطبي: تجري فيه الأقسام الأربعة،

(١) تسمية البدل المطابق أطلقها ابن مالك على بدل الكل من الكل، حيث قال في شرح الكافية الشافية:٤/٥٧٥: ((وذكرُ المطابقة أَولى، لأنَّها عبارة صالحة لكل بدل يساوي المبدل منه في المعنى، بخلاف العبارة الأخرى فإنها لا تصدق إلاَّ على ذي أجزاء، وذلك غير مشترط للإجماع على صحة البدلية في اسماء الله تعالى)).

(٢) =: المفصل في صنعة الإعراب:٣٩.

(٣) في الأصل وفي (ب، ج): (الزجاج) وهو تصحيف، والصواب ما أثبتناه؛ لأن الزجاجي قد قال في كتابه الجمل:٢٤ـ٢٥ ما نصه: ((وإنما قلنا: البعض والكل مجازاً على استعمال الجماعة له مسامحةً))، وهذا ما كان قد ذكره النحويون، منهم ابن هشام في شرح قطر الندى:٣٠٩، حيث قال: ((وإنّما لم أقل: بدل الكل من الكل، حذراً من مذهب مَن لا يُجيز إدخال (أل) على (كل) وقد استعمله الزجاجي في جملهِ، واعتذر عنه بأنه تسامحَ فيه موافقةً للناس)).

(٤) هو أبو إسحاق، إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي، الشهير بالشاطبي، من أهل غرناطة، له مؤلفات كثيرة من أهمها شرح ألفية ابن مالك الذي سماه: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، قال التنبكتي لم يؤلف على الألفية شرح مثله بحثاً وتحقيقاً، توفي سنة (٧٩٠هـ)، = ترجمته في: نيل الابتهاج بتطريز الديباج للتنبكتي:٤٩، وفهرس الفهارس:١/١٢٩، والأعلام:١/٧٥، ومعجم المؤلفين:١/٥١.

هنا، والضمير لا يعود إجماعاً إلاَّ على الأسماء، وأجاب الشاطبي: بأن هذا الشرط الذي هو عود الضمير خاص ببدل الاسم من الاسم[1]، وقوله: **(فإن معنى مضاعفة العذاب...الخ)**: الفيشي: فيه نظر، لأنَّ لقيّ الآثام يحصل بأول جزء من العذاب، والمضاعفة والتكثير للعذاب أمرٌ زائدٌ فالمضاعفة أخصُّ من اللقيّ[2]، وقوله[3]:

(إنَّ عليَّ اللهَ...الخ)

البيت من الرجز، وقائله رجل تقاعد عن مبايعة أمير، ثم ظهر له أنَّ مبايعته واجبةٌ عليه، و(إنَّ): حرف توكيد ونصب، و(عليَّ): جار ومجرور، خبرها مقدم على اسمها، و(الله) منصوب على إسقاط حرف القسم، "و(أنْ): حرف نصب ومصدر"[4] و(تبايع): منصوب بالفتحة، والألف لإطلاق القافية، وفاعل تبايع ضمير عائد على نفس الشاعر المبايِع، بالكسر، فهي المخاطبة **[٦٢: و]** والمفعول محذوف، وتبايعَ مؤول بمصدر اسم إنَّ، والتقدير: إنَّ مبايعتكِ يانفسي فُلاناً واجبةٌ عليَّ، ثم أبدل من تبايعَ، تُؤخذَ أيتها النفس كَرهاً ـ بفتح الكاف ـ ضد الطَّوْع، وهو مفعول مطلق، أي: أخذاً كرهاً، أو حال على التأويل باسم الفاعل، أي: في حال كونها كارهة، أو تجيء في حال كونك مطيعة، وحذف التاء حينئذٍ من طائعة ضرورة، وقوله: **(إنْ تَأتِنا تَسْأَلْنا...الخ)**: أراد من أول الأمر أن يقول: إنْ تَسْأَلْنا نُعْطِكَ، فسبقه لسانه إلى إنْ تَأتِنا، ثم أبدلَ تسألْنا من

مثال بدل الشيء من الشيء في الفعل: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا * يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ﴾ [سورة الفرقان، الآيتان:٦٨ـ٦٩]، فإنَّ معنى مضاعفة العذاب هو لقي الآثام، ومثال بدل البعض من الكل: إنْ تُصلِّ تسجدْ لله يرحمْكَ، ومثال بدل الاشتمال قوله:

إنَّ علـــيَّ اللهَ أن تُبايِعــا تُؤخَذَ كَرْهاً أو تَجِيءَ طائعا

لأنَّ الأخذ كرهاً والمجيء طائعاً من صفات المبايعة، ومثال بدل الغلط: إنْ تأتنا تسألْنا نُعطِكَ، هذا ملخَّص كلامه والدرك عليه،

(١) =: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية:٥/٢٢٧ـ٢٣٢.

(٢) لم نعثر على حاشية الفيشي على الأزهري، ويفنِّد مذهب الفيشي ما قاله سيبويه:٣/٨٧: من أنه سأل الخليل عن قوله جلَّ وعزَّ: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا*يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ﴾ (الفرقان:٦٨ـ٦٩) ((فقال: هذا كالأول؛ لأن مضاعفة العذاب هو لُقِيُّ الآثام)).

(٣) هو بعض بيت من الرجز، والبيت بأكمله هو:

إنَّ علـــيَّ اللهَ أن تُبايِعــا تُؤخَذَ كَرْهاً أو تَجِيءَ طائعا

وهو من شواهد سيبويه الخمسين التي لا يُعرف لها قائل، =: الكتاب:١/١٥٦، والمقتضب:٢/٦٢، والأصول:٢/٤٨، وشرح جمل الزجاجي ـ لابن عصفور:١/١١٨، والخزانة:٢/٣٧٣.

(٤) في (ب، ج): وأن حرف مصدري ونصب.

تأتِنا، فالمبدل منه هو الذي ذُكر غَلَطاً[1]، وإلى بدل الفعل من الفعل أشار في الألفية بقوله[2]:

ويُبْدَلُ الفِعْلُ مِنَ الفِعْلِ كَمَنْ يَصِلْ إلَيْنَا يَسْتَعِنْ بِنَا يُعَنْ

وقوله: **(من جهة الحساب...الخ)** أي: العقل لا من جهة الوجود في الخارج، وإلاَّ فهي أقل، وقوله: **(لأنَّهما)** أي: المبدل منه والبدل، **(إمَّا مَعْرفتان)** نحو: جاء زيدٌ أخوك، ومثال كونهما نكرتين: جاءني رجلٌ شخصٌ صالح، +ومثال كون الأول معرفة والثاني نكرة: مررت بزيد أخٍ لك+[3]، ومثال كون الأول نكرة والثاني معرفة: رأيت رجلاً أخاكَ، وقد ذكر الشنواني بعض أمثلة ما يمكن من الصور، فانظره[4].

وقوله: **(وتفاصيلها)**: جمع تفصيل، وحاصله أن الظاهر يبدل من الظاهر، والمضمر لا يبدل من المضمر، وأما نحو: قمتَ أنتَ، فمن قبيل التوكيد، ولا يبدل مضمر من ظاهر، وأما إبدال

وأوجه بدل الاسم من الاسم على ما يقتضيه الضرب من جهة الحساب أربعة وستون، حاصلةٌ من ضرب أربعة في ستة عشر، وذلك لأنهما إمَّا معرفتان أو نكرتان، أو الأول معرفة والثاني نكرة أو بالعكس، فهذه أربعة، وكل منها إمَّا مضمر أو مظهر أو مختلفاهما، فهذه ستة عشر، وكل منهما إمَّا بدل شيء من شيء، أو بدل بعض من كل، أو بدل اشتمال، أو بدل غلط، فهذه أربعة وستون، وتفاصيلها من الجواز والامتناع مذكورة في المطولات.

(١) =: الأصول في النحو:٤٨/٢، والبسيط في شرح الجمل:٣٩٣/٢، واللمحة في شرح الملحة:٧١٦/٢، وتوضيح المقاصد والمسالك:١٠٤٠/٢.

(٢) باب البدل:٣٩.

(٣) ما بين +...+ ليس في (ب، ج).

(٤) ذكر الشنواني أمثلة صور البدل مفصلة في تعليق الدرة الشنوانية على الآجرومية: اللوحة:١٠٢/ظ ـ١٠٣/و، فقال: ((أمثله المعرفتين في الأقسام الأربعة للبدل وهي: بدل الشيء وبدل البعض وبدل الاشتمال وبدل الغلط، نحو: جاءني زيدٌ أخوك، وضربت زيداً رأسَه، وسُلب زيدٌ ثوبُه، ورأيت زيداً الحمارَ، وأمثلة النكرتين في هذه الأقسام: جاءني شخصٌ رجلٌ صالح، وضربتُ رجلاً رأساً له، وسُلب رجلٌ ثوبٌ له، ورأيتُ رجلاً حماراً، وأمثلة المختلفين في هذه الأقسام: مررتُ بزيدٍ أخٍ لك، وبرجلٍ أخيك، وبزيدٍ رأسٍ له، وبرجلٍ رأسِهِ، وبزيدٍ علمٍ له، وبرجلٍ علمِهِ، وبزيدٍ حمارٍ، وبرجلٍ الحمارِ، وأمثلة المضمرين في هذه الأقسام: ضربتُه إيّاه ورأس زيدٍ ـ بأن يكون ضمير ضربته راجعاً إلى زيد وضمير إياه إلى الرأس ـ وعلمُ زيدٍ أعجبني هو ـ بأن يكون فاعل أعجبني راجعاً إلى زيد، وضمير هو راجعاً إلى علمه ـ ورأيته إياه ـ فيما إذا سبق ذكر زيدٍ وحمار ـ ويكون الضمير الأول راجعاً إلى زيد والثاني إلى الحمار، وأمثلة المختلفين في بدل الكل: اخوك لقيتُ زيداً إيّاه، وأخوك لقيته زيداً، والأخ هو زيد، وفي بدل البعض: كسرتُ يد زيد وقطعتُ زيداً إيَّاها، وزيداً قطعته يده، وفي بدل الاشتمال: وزيد كرهته جهالته، وفي بدل الغلط: كرهتُ زيداً إيَّاها ـ مع تقدّم ذكر الدابة ـ)).

الظاهر من المضمر الغائب، نحو: ﴿**وَأَسَرُّواْ النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُواْ**﴾[١]، /فجائز/[٢]، فالذين: بدل من الواو في أسروا[٣]، وإما إبداله من الحاضر- وهو ضمير المتكلم والمخاطب - ففيه تفصيل نبَّه عليه في الألفية بقوله[٤]:

وَمِنْ ضَمِيرِ الْحَاضِرِ الظَّاهِرَ لاَ تُبْدِلْـهُ إِلاَّ مَـا إِحَاطَـةً جَـلاَ

أوِ اقْتَضَـى بعضـاً أوِ اشْتِمـالا

"والله اعلم"[٥].

(١) سورة الأنبياء: الآية:٣.

(٢) /.../ من استدراك الناسخ على المتن.

(٣) قال سيبويه:٤١/٢ ((وأما قوله جل ثناؤه: (وأسَرّوا النجوى الذين ظلموا)، فإنما يجيء على البدل، وكأنه قال: انطلقوا فقيل له: مَن؟ فقال: بنو فلان))، و=: مغني اللبيب:٤٣٩.

(٤) باب البدل:٣٩، وعجز البيت الثاني هو: كأنَّكَ ابْتِهاجَكَ اسْتَمَالا

(٥) في (ب، ج): والله <سبحانه وتعالى> أعلم.

{باب منصوبات الأسماء}

قول الأزهري: **(وتقدَّمت منصوبات الأفعال)** أي في قوله: (حتى يدخلَ عليه ناصب)[١].

{خمسة عشر}: بجعل التوابع قسماً واحداً، فإن قلتَ: لم يذكر بعدُ إلاَّ أربعة عشر، ولم يذكر الخامس عشر؟ قلتُ: هو كذلك، واختلف الشُرَّاح في الخامس عشر ما هو؟ فالذي في الأزهري: أنه خبر (ما) الحجازية وأخواتها؛ لأنَّه قال فيما يأتي: وقد أخل بذكر خبر (ما) الحجازية[٢]، خلافَ قول السوداني أنَّ المأخوذ من الأزهري أنَّ الخامس عشر هو مفعولا ظَنَنْتُ؛ لأنَّ الأزهري فيما يأتي أجاب عن عدم ذكرهما بتقدمهما في المرفوعات أو بدخولهما في المفعول به[٣]، وكون الخامس عشر خبر (ما) الحجازية غير ظاهر؛ لأنَّ المصنف لم يذكره سابقاً ولا لاحقاً، وقيل: الخامس عشر هو المخفوض بالحرف الذي هو أحد أقسام المخفوضات الآتية؛ لأنَّه وإنْ كان مجروراً في اللفظ فهو في محل نصب[٤]، والحقُّ الصوابُ أنَّ الخامس عشر مفعولا ظننتُ، وهو المناسب لذكر خبر كان واسم إنَّ، فيكون المصنف نَسِيَهُ، وقد ذكر بعض من شرح هذه المقدمة أنه وجد الخامس عشر مفعولي **[٦٢: ظ]** ظننت في نسخة بخط المؤلف، فيكون زاده المصنف بعد أن نَسِيه وسارت النسخ على إسقاطه[٥]، وقوله: **(على سبيل الإجمال)**، أي: على طريق هي الإجمال الذي هو مقابل التفصيل، ولا شك أن المصنف ذكرها هنا إجمالاً، وسيفصلها بعد، وعطف التعداد على الإجمال عطف تفسير، قاله الشنواني[٦].

{باب منصوبات الاسماء} وتقدمت منصوبات الأفعال **{المنصوبات}** من الاسماء **{خمسة عشر}** منصوباً **{وهي}** على سبيل الإجمال والتعداد، **{المفعول به} نحو: ضربتُ زيداً.**

(١) يعني في قول المصنف في باب الأفعال: ص:١٢١ من النص المحقق.

(٢) وقال المكودي أيضاً في شرح متن الآجرومية:٩٦: ((ويمكن أن يكون الخامس عشر الذي تركه، خبر (ما) الحجازية، نحو: ﴿مَا هَذَا بَشَراً﴾ [يوسف:٣١]))، و=: الفواكه الجنية على متممة الآجرومية، اللوحة:٢٦/ظ، ومتممة الآجرومية في علم العربية ـ للحطاب:٧٣.

(٣) لعل ما نقله عنه موجود في حاشيته على الآجرومية التي لم نطلع عليها.

(٤) قال الشنواني في تعليق الدرة الشنوانية في شرح الآجرومية، اللوحة:١٠٣/ظ ((ويمكن أن يُقال على بعدٍ أنّه عدَّ المخفوض بالحرف منصوباً، وإنْ كان بواسطة))

(٥) قال السنهوري في شرح الآجرومية:١٩٦: ((وأقول لم يبيِّن المنصوب الرابع عشر، قال بعض الشارحين: وهو ساقط من أصل المؤلف، وإنّما أسقطه سهواً، قال: وأظنُّ أنه خبر (ما) الحجازية، وأقول: ثبت في نسخ المتن أنه مفعول ظننتُ وأخواتها، وعلى هذا يكون زاده بعد أن نسيه، وسارت النسخ على الوجه الأول)).

(٦) قال الشنواني في شرح الآجرومية:١٩٦: ((والمشهور إطلاق الإجمال والمجمل مقابلةً للتفصيل والمفصّل، والظاهر أن عطف التعداد على الإجمال تفسيري)).

{والمصدر}: قول الأزهري: **(المنصوب على المفعولية...الخ)**: ستعلم ما قيل في ذلك في بابه(١).

{والمستثنى}: قول الأزهري: **(في بعض أحواله)**: قيد المستثنى بذلك؛ لأنَّه يكون منصوباً وغيرَه، وكلامُنا في المنصوبات، لكنْ كان ينبغي حيث قيَّد المستثنى أن يُقيِّد المنادى، لأنَّه يكون منصوباً أيضاً في بعض أحواله، وفي بعضها يكون مبنياً على ما يُرفع به، ويُجاب بأنَّ المنادى وإن بُني على الضم أو ما ينوب منابه في اللفظ، فهو منصوب المحل بفعل محذوف قام مقامه حرف النداء.

{والمفعول من أجله}: قول الأزهري: **(نحو: جئتك قراءةً للعلم)**: هذا المثال مبني على أنَّ المفعول من أجله يكون غير قلبي؛ لأنَّ القراءة من أفعال الجوارح، والحقُّ أنَّه لا يكونُ إلاَّ قلبياً، أي: معناه راجع للقلب، فالأولى التمثيل بنحو: قصدتُك ابتغاءَ معروفك(٢).

{واسم إنَّ}: قول الأزهري: **(وخبر ما...الخ)**: (ما) هذه هي العاملة عمل ليس، ترفع الاسم وتنصب الخبر، فـ(هذا) في الآية عند الأزهري اسمها، و(بشراً) خبرها، ولعملها شروط أشار إليها في الألفية مع عملها بقوله(٣):

إِعْمَالَ لَيْسَ أُعْمِلَتْ مَا دُونَ إِنْ مَـعَ بَقَا النَّفْي وَتَرْتِيبٍ زُكِـنْ

{والمصدر} المنصوب على المفعولية المطلقة، نحو: ضربتُ ضرباً **{وظرف الزمان}** نحو: صمتُ يوماً **{وظرف المكان}** نحو: جلست أمام الشيخ، وهذان الظرفان هما المسميان بالمفعول فيه **{والحال}** نحو: جاء زيدٌ راكباً **{والتمييز}** نحو: طبت نفساً، **{واسم لا}** النافية للجنس، نحو: لا غلامَ سفرٍ حاضرٌ **{والمستثنى}** في بعض أحواله، نحو: جاء القوم إلاَّ زيداً، **{والمنادى}** نحو: يا عبدالله **{والمفعول من أجله}** نحو: جئتك قراءةً للعلم **{والمفعول معه}** نحو: سرت والنيلَ **{وخبر كان وأخواتها}** نحو: ﴿وَكَانَ اللّهُ غَفُوراً رَّحِيماً﴾ [النساء:٩٦] **{واسم إنَّ وأخواتها}** نحو: إنَّ زيداً قائم، وخبر ما الحجازية، نحو: ﴿مَا هَذَا بَشَراً﴾ [يوسف:٣١]،

(١) =: باب المصدر: ص:٢٤١ من النص المحقق.

(٢) =: تعليق الدرة الشنوانية:١٠٤/و، وحاشية أبي النجا على الأزهري:٨٢.

(٣) فصل في (ما ولا ولات وإنْ المشبهات بليس):١٣.

وتسمى (ما) الحجازية؛ لأنَّ الحجازيين يُعملونها بكثرة، وأهملها بنو تميم، ولإعمالها عند الحجازيين شروط هي: أن لا يُزاد بعدها (إنْ) فإن زيدت بطل عملها، وأن لا ينتقض النفي بإلاَّ، نحو: ما زيدٌ إلاَّ قائمٌ، وأن لا يتقدم خبرها على اسمها، وهو غير ظرف ولا جار ومجرور، فإن تقدم وجب رفعه، نحو: ما قائمٌ زيدٌ، وأن لا يتقدم معمول الخبر على الاسم، فإن تقدم بطل عملها، نحو: ما طعامك زيد آكلٌ، وأن لا تتكرر (ما)، فإن تكررت بطل عملها، نحو: (ما ما قام زيدٌ)، وألاَّ يبدل من خبرها موجب، فإن أبدل بطل عملها، نحو: (ما زيدٌ بشيءٍ إلاَّ شيءٌ لا يعبأ به)، ومعنى زُكِن: عُلم =: توضيح المقاصد والمسالك:٥٦/١-٥٧، وشرح ابن عقيل:٣٠١/١-٣٠٣.

والمراد بأخواتها: (لا، ولات، وإنْ)، وقوله: **(وقد أخلَّ بذكره)**: قد علمت ما فيه، وقوله: **(لتقدُّم ذكرهما)**: بضمير التثنية العائد على المفعولين، وفي بعض النسخ لتقدُّم ذكرها ـ بضمير التأنيث العائد على (ظنَّ) ـ وهذا التعليل ليس بشيء؛ لأنَّه يقال عليه أنَّ خبر (كان) واسم (إنَّ) والتوابع قد تقدمت في المرفوعات أيضاً، فلِمَ لم يستغن عنها؟[1]، وقوله: **(أو لكونهما...الخ)**: نسختان كالذي قبله، وهذا التعليل +أيضاً+[2] غير ظاهر؛ لأنَّه يقال عليه +إنَّ+[3] المنادى داخلٌ في المفعول به، فلِمَ لم يستغن عنه؟ وما يُقال إنَّ المنادى اقتصر على المفعول به بأحكام، يقال كذلك مفعولا ظننت، وقد علمت أنَّ الحقَّ أنَّ الخامس عشر هو مفعولا ظننت، وأن الصواب التعليل بالنسيان، وقوله: **(متعددةٍ)**: بالجر نعت أبواب، ويصحُّ نصبه حالاً من الضمير في (ستمرُّ) العائد على المنصوبات[4]، وقوله: **(باباً باباً)**: قيل: إنَّ الأول حال من أبواب؛ لوصفه بمتعددة، وباباً الثاني صفةٌ للأول على حذف مضاف تقديره "مفارق"[5] باب، وقيل: الثاني توكيد للأول[6]، والحق أنَّ مجموعهما حال من أبواب، والتقدير: حالَ كونِ الأبوابِ "مفترقةً"[7]، وقوله: **(على ترتيبها في التعداد)**، أي: العدّ، واستُشكل بأن اسم (لا) مقدَّم هنا على المستثنى، وفي الأبواب المستثنى مقدَّم على اسم (لا)، وأجيب: بأنَّ الترتيبَ غالبٌ.

وقد أخلَّ بذكره، ومفعولا ظننتُ وأخواتها، نحو: ظننتُ زيداً قائماً، وإنَّما أسقطهما لتقدم ذكرهما في المرفوعات، أو لكونهما داخلين في قسم المفعول به، **{والتابع للمنصوب وهو أربعة أشياء}** كما تقدم في المرفوعات **{النعت والعطف والتوكيد والبدل}** وستمرُّ بك في أبوابٍ متعددة، باباً باباً على ترتيبها في التعداد.

(١) قال الشنواني في تعليق الدرة الشنوانية:١٠٤/و: ((يرد عليه أنه لو كان ما ذكره للإسقاط لأسقط خبر كان وأخواتها، واسم إنَّ وأخواتها، والتابع؛ لتقدم ذكرهما في المرفوعات)).

(٢) ما بين +...+ ليس في (ب، ج).

(٣) ما بين +...+ ليس في (ب، ج).

(٤) =: حاشية أبي النجا:٨٣.

(٥) في (ب، ج): مقارب.

(٦) =: حاشية أبي النجا:٨٣.

(٧) في (ب، ج): مرتبة.

{باب المفعول به}

بدأ به؛ لأنَّه أكثر استعمالاً **[٦٣: و]** من غيره؛ ولأنَّه أحوج للإعراب؛ للفرق بينه وبين الفاعل[١]، قول الأزهري: **(الهاء من به...الخ)**: وذلك أن "(أل) موصول"[٢] وصلتها (مفعول)، وفي الألفية[٣]:

وَصِفَةٌ صَرِيحَةٌ صِلَةُ أَلْ

وبه: هو النائب عن الفاعل بـ(مفعول)، والباء بمعنى (على) والتقدير "باب الذي"[٤] فعل به، أي: وقع الفعل عليه، واعترض بأنَّ الذي وقع عليه الفعل، أي: الحدث، هو الذات، وكلامنا ليس في الذات، وإنَّما هو في اللفظ الواقع اسماً لها، وأجيب: بأنَّ في كلامه حذف مضاف بين الجار والمجرور، والتقدير: باب اللفظ الذي وقع الفعل على مسماه[٥]، وهذا التأويل لا بدَّ منه في كلام المصنف بعد.

{هو الاسم}: الاسم إما "صريحاً"[٦] ـ كما مثل المصنف[٧] ـ أو "مؤولاً"[٨]، نحو قوله تعالى: ﴿**وَتَوَدُّونَ أَنَّ غَيْرَ ذَاتِ الشَّوْكَةِ تَكُونُ لَكُمْ**﴾[٩]، فما بعد (أنْ) يسبك بمصدر، تقديره، والله أعلم: تودون عدم كون ذات[١٠]...الخ.

{المنصوب}: لفظاً ـ كما مثل المصنف ـ أو تقديراً، نحو: ضربت الفتى، أو محلاً، نحو: ضربت هذا، ثم إنَّ ناصبه أحد أمور أربعة، أحدها: الفعل المتعدي ـ كما مثل المصنف ـ

{باب المفعول به} الهاء من به تعود إلى (أل) الموصولة في المفعول، **{المفعول به هو الاسم المنصوب الذي يقع به}**

(١) =: شرح شذور الذهب للجوجري:٤٠٥/٢.

(٢) في (ب، ج): أل <اسم> موصول.

(٣) باب الموصول:٩، وشطر البيت الثاني هو: وَكَوْنُهَا بِمُعْرَبِ الأَفْعَالِ قَلّْ

ويعني أنَّ الألف واللام لا توصل إلا بالصفة الصريحة كاسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة.

=: توضيح المقاصد والمسالك:٤٤٥/١، وشرح ابن عقيل:١٥٦/١.

(٤) في (ب، ج): باب <الفعل> الذي.

(٥) =: شرح شذور الذهب للجوجري:٤٠٧/٢،

(٦) في (ب، ج): صريحٌ.

(٧) بقوله: ضربت زيداً.

(٨) في (ب، ج): مؤولٌ.

(٩) سورة الأنفال: الآية:٧.

(١٠) =: حاشية الآجرومية ـ لعبد الرحمن النجدي:٩٦.

وعلامة المتعدي أشار إليها في الألفية بقوله[١]:

عَلاَمَةُ الْفِعْلِ الْمُعَدَّى أَنْ تَصِلْ هَا غَيْرِ مَصْدَرٍ بِهِ نَحْوُ عَمِلْ

ثم أشار إلى كونه ينصب "المفعول"[٢] بقوله[٣]:

فَانْصِبْ بِهِ مَفْعُولَهُ.....

ثانيها: الوصف، نحو: ﴿**إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ**﴾[٤]، فأمرهِ مفعول بالِغ، وإليه أشار في الألفية بقوله[٥]:

كَفِعْلِهِ اسْمُ فَاعِلٍ فِي الْعَمَلِ

ثالثها: المصدر، نحو: ﴿**وَلَوْلاَ دَفْعُ اللّهِ النَّاسَ**﴾[٦]، فالناس مفعول دفع، وإليه أشار في الألفية بقوله[٧]:

بِفِعْلِهِ الْمَصْدَرَ أَلْحِقْ فِي الْعَمَلْ

رابعها: اسم المصدر، نحو: **(مِنْ قُبْلَةِ الرَّجُلِ امْرأَتَهُ الْوُضُوءُ)**[٨]، فقُبلة: اسم مصدر[٩] قَبَّلَ، وامرأتَه ـ بالنصب ـ مفعوله، وإلى عمل اسم المصدر أشار في الألفية بقوله:[١٠]

..... **وَلاسْمِ مَصْدَرٍ عَمَلْ**

(١) باب تعدي الفعل ولزومه:٢٠.

وعلامة الفعل المتعدي أن تتصل به هاء تعود على غير المصدر وهي هاء المفعول به، نحو: البابَ أغلقته، واحترز بهاء غير المصدر من هاء المصدر، فإنها تتصل بالمتعدي واللازم فلا تدل على تعدي الفعل، فمثال المتصلة بالمتعدي: الضربَ ضربته زيداً، أي: ضربت الضربَ زيداً، ومثال المتصلة باللازم: القيامَ قمته، أي: قمتُ القيامَ، =: توضيح المقاصد والمسالك:٦٢٠/٢، وشرح الأشموني:٤٣٨/١، والتصريح:٤٦٢/١.

(٢) في (ب، ج): المفعول <به>.

(٣) باب تعدي الفعل ولزومه:٢٠، والبيت بتمامه:

فَانْصِبْ بِهِ مَفْعولَهُ إِنْ لَمْ يَنُبْ عَنْ فَاعِلٍ نَحْوُ: تَدَبَّرْتُ الْكُتُبْ

(٤) سورة الطلاق، الآية:٣.

(٥) باب إعمال اسم الفاعل:٣٠، وعجز البيت هو: إِنْ كَانَ عَنْ مُضِيِّهِ بِمَعْزِلِ

(٦) سورة البقرة: الآية:٢٥١.

(٧) باب إعمال المصدر:٣٠، وعجز البيت هو: مُضَافاً اَوْ مُجَرَّداً أَوْ مَعَ أَلْ

(٨) القول منسوب في الموطأ:٦٠/٢، إلى عبد الله بن مسعود، و=: سنن الدارقطني:١٣٦/١، ومعرفة السنن والآثار ـ للبيهقي:٣٧٢/١.

(٩) هو ما ساوى مصدره في الدلالة على معناه ولكن خالفه بخلوه من بعض ما في فعله، نحو: توضَّأ وضوءاً، =: شرح شذور الذهب لابن هشام:٤٩٢، وشرح كتاب الحدود في النحو:١٨٤، الحدود النحوية:١٠٧.

(١٠) باب إعمال المصدر:٣٠، والبيت بتمامه:

إِنْ كَانَ فِعْلٌ مَعَ أَنْ أَوْ مَا يَحُلّ مَحَلَّـهُ وَلاسْمِ مَصْـدَرٍ عَمَـلْ

وأبهم المصنف ناصبه، والصحيح ما ذكرنا، وقوله: **(أيّ: عليه)**: أشار به إلى أن الباء بمعنى (على) على حذف مضاف، أي: على مسماه ـ كما علمت ـ، وقوله: **(الصادر من الفاعل)**: أشار به إلى أن المراد بالفعل في كلام المصنف: اللغوي، وهو الحدث، ثم إنَّ المراد بالوقوع مطلق التعلق؛ ليشمل التعلق على سبيل الثبوت ـ كما مثَّل ـ أو الانتفاء، نحو: ما ضربتُ زيداً، فخرج بالاسم الفعل والحرف، فلا يكونان مفعولين به، ولكن ما لم يحكم على لفظهما ـ كما مر ـ وإلاَّ جاز، كقولك: كتبتُ قامَ أو قد[1]، وخرج بالمنصوب المرفوع والمجرور، فإن رفع المفعول بأن ناب عن الفاعل، نحو: ضُرِبَ زيدٌ، أو جرَّ، نحو: أعجبني ضربُك زيدٍ، لم يُسمَّ مفعولاً به اصطلاحاً، بل يُسمَّى الأول نائباً عن الفاعل، والثاني مضافاً إليه، وخرج بالذي يقع به...الخ، جميع المنصوبات، وقوله: **(بالرسم)**، أي: بخاصة من خواصه، وعارض من عوارضه وهو

أي: عليه **{الفعل}** الصادر من الفاعل **{نحو: ضربتُ زيداً}** فزيداً اسم منصوب وقع عليه الفعل، وهو الضرب، وهذا تعريف بالرسم ـ كما مرّ ـ **{وركبتُ الفرس}** فالفرس مفعول به؛ لأنَّه وقع عليه فعل الفاعل وهو الركوب **{وهو}** أي: المفعول به **{قسمان}** قسم **{ظاهر و}** قسم **{مضمر، فالظاهر ما تقدم ذكره}** من نحو: ضربتُ زيداً وركبتُ الفرسَ **{والمضمر قسمان}** أيضاً قسم **{متصل و}** قسم **{منفصل فالمتصل}** هو الذي لا يتقدم على عامله، ولا يفصل بينه وبينه بإلاَّ، وهو **{اثنا عشر}** نوعاً، الأول: ضمير المتكلم وحده **{نحو قولك: ضربني}** زيدٌ، فالياء من ضربني مفعول به، وهو مبني لا يدخله إعراب **{و}** الثاني ضمير المتكلم ومعه غيره او المعظم نفسه، نحو قولك: **{ضربَنا}** زيدٌ، فنا مفعول به محله نصب؛ لأنه اسم مبني **{و}** الثالث ضمير المخاطب المذكر، نحو قولك: **{ضربك}** زيدٌ، فالكاف من ضربك مفعول به مبني محله نصب، وفتحته فتحة بناء لا فتحة إعراب، **{و}** الرابع ضمير المؤنثة المخاطبة، نحو قولك **{ضربكِ}** زيدٌ، فالكاف المكسورة من ضربك مفعول به، وهو مبني لا إعراب فيه **{و}** الخامس، ضمير المخاطب في التثنية مطلقاً، نحو قولك: **{ضربكما}** زيدٌ، فالكاف ضمير المفعول به في موضع نصب، والميم والألف علامة التثنية، **{و}** السادس، ضمير جمع الذكور المخاطبين، نحو قولك: **{ضربكم}** زيدٌ، فالكاف ضمير المفعول به في موضع نصب، والميم علامة الجمع في التذكير، **{و}** السابع ضمير جمع المؤنث في الخطاب، نحو قولك: **{ضربكُنَّ}** زيدٌ، فالكاف وحدها ضمير المفعول به في محل نصب، والنون المشددة علامة جمع الإناث في الخطاب، **{و}** الثامن ضمير المفرد المذكر الغائب، نحو قولك: زيدٌ **{ضربه}** عمرو، فالهاء في موضع نصب على المفعولية، مبني لا إعراب فيه، **{و}** التاسع ضمير المفردة الغائبة، نحو قولك هندٌ **{ضربها}** زيدٌ، فالهاء ضمير المفعول به المؤنث وموضعها نصب على المفعولية وفتحتها فتحة بناء لا فتحة إعراب، **{و}** العاشر ضمير المثنى الغائب مطلقاً، نحو قولك: الزيدان **{ضربهما}** عمروٌ، فالهاء ضمير المفعول به موضعها نصب والميم والألف علامة التثنية،

(١) =: باب المفعول الذي لم يسم فاعله: ص١٥٦، من النص المحقق.

النصب، وقوله: **(ولا تقع الكاف والهاء...إلخ)**: قال الفيشي[1]: أي أصالة، [٦٣: ظ] وإلا فبحسب العروض يقعان، وذلك إذا وقعا فاعلين بالمصدر، نحو: أعجبني ضربُك زيداً أو ضربُه زيداً، أو تقول: لا يقعان مرفوعين مع الفعل، وأما مع الاسم فيقعان، والله أعلم.

{و} الحادي عشر، ضمير جمع الذكور الغائبين، نحو قولك: الزيدون **{ضربهم}** عمروٌ، فالهاء مفعول به والميم علامة الجمع في التذكير، **{و}** الثاني عشر، ضمير جمع الإناث الغائبات، نحو قولك: الهندات **{ضربهنَّ}** عمروٌ، فالهاء ضمير المفعول به والنون المشددة علامة جمع الإناث، وما ذكرناه من أنَّ الكاف أو الهاء وحدهما هو الضمير هو الصحيح، ولا تقع الكاف والهاء المتصلتان في موضع الرفع أصلاً، وإنَّما يقعان في موضع النصب أو الخفض فقط، **{و}** الضمير **{المنفصل}** وهو الذي يتقدَّم على عامله أو يقع بعد إلاَّ أو ما في معناها، **{اثنا عشر}** نوعاً أيضاً، الأول: ضمير المتكلم وحده **{نحو قولك: إيَّاي}** أكرمتَ، أو ما أكرمتَ إلاَّ إيَّاي، فإيَّا وحدها فيهما ضمير المتكلِّم في موضع نصب على المفعولية، والياء المتصلة بها حرف تكلم، **{و}** الثاني: ضمير المتكلم ومعه غيره أو المعظم نفسه، نحو قولك: **{إيَّانا}** أكرمتَ، أو ما أكرمتَ إلاَّ إيَّانا، فإيَّا وحدها ضمير المفعول به في موضع نصب ونا المتصلة بها علامة الجمع من المتكلم مع المشاركة أو التعظيم، **{و}** الثالث ضمير المفرد المخاطب، نحو قولك: **{إيَّاك}** أكرمتُ أو ما أكرمتُ إلاَّ إيَّاك، فإيَّا ضمير المفعول به والكاف المفتوحة المتصلة به حرف خطاب **{و}** الرابع ضمير المفردة المخاطبة، نحو قولك: **{إيَّاكِ}** أكرمتُ أو ما أكرمتُ إلاَّ إيَّاكِ، فإيَّا ضمير المفعول به، والكاف المكسورة حرف خطاب **{و}** الخامس ضمير المثنى المخاطب مطلقاً، نحو قولك: **{إيَّاكما}** أكرمتُ، أو ما أكرمتُ إلاَّ إيَّاكما، فإيَّا ضمير المفعول به، والكاف والميم والألف علامة المثنى، **{و}** السادس ضمير جمع الذكور المخاطبين، نحو قولك: **{إيَّاكم}** أكرمتُ، أو ما أكرمتُ إلاَّ إيَّاكم، فإيَّا ضمير المفعول به، والكاف حرف خطاب، والميم علامة الجمع، **{و}** السابع ضمير جمع المؤنث المخاطب، نحو قولك: **{إيَّاكنَّ}** أكرمتُ، أو ما أكرمتُ إلاَّ إيَّاكُنَّ، فإيَّا ضمير المفعول به والكاف حرف خطاب والنون المشددة حرف دال على جمع المؤنث في الخطاب، **{و}**الثامن ضمير المفرد المذكر الغائب، نحو قولك: **{إيَّاه}** أكرمتُ، أو ما أكرمتُ إلاَّ إيَّاه، فإيَّا ضمير المفعول به والهاء علامة على الغيبة في المذكر، **{و}** العاشر ضمير المثنى الغائب مطلقاً، نحو قولك: **{إيَّاهما}** أكرمتُ، أو ما أكرمتُ إلاَّ إيَّاهما، فإيَّا ضمير المفعول به، والهاء والميم والألف علامة التثنية في الغيبة، **{و}** الحادي عشر ضمير جمع الذكور الغائبين، نحو قولك: **{إيَّاهم}** أكرمتُ، أو ما أكرمتُ إلاَّ إيَّاهم، فإيَّا ضمير المفعول به، والهاء والميم علامة الجمع في التذكير، **{و}** الثاني عشر ضمير جمع المؤنث الغائب، نحو قولك: **{إيَّاهُنَّ}** أكرمتُ، أو ما أكرمتُ إلاَّ إيَّاهُنَّ، فإيَّا ضمير المفعول به والهاء والنون المشددة علامة جمع الإناث في الغيبة، وما ذكرته من أنَّ إيَّا وحدها هي الضمير، واللواحق لها حروف تكلم وخطاب وغيبة وتثنية وجمع هو الصحيح.

(١) مر سابقاً أننا لم نعثر على حاشية الفيشي على شرح الأزهري للآجرومية.

{باب المصدر}

هذا هو الثاني من المنصوبات، قول الأزهري **(المنصوب على المفعولية...الخ)**: يؤخذ منه أنَّ المصدر يكون مفعولاً مطلقاً وغيره، وأنَّ مراد المصنف هنا بالمصدر، المنصوب على المفعولية المطلقة لا مطلق المصدر، وهو كذلك؛ لأنَّ المصدر يكون مرفوعاً ومجروراً، فلا يكون مفعولاً مطلقاً[١]، والذي يقتضيه قول الألفية /في الترجمة/[٢] المفعول المطلق، ثم فسره بقوله[٣]:

اَلْمَصْدَرُ اسْمُ مَا سِوَى الزَّمَانِ مِنْ مَدْلُولَيِ الْفِعْلِ.....

إنهما مترادفان، والحقُّ أنَّ بين المصدر والمفعول المطلق، عموماً وخصوصاً، من وجه يجتمعان في نحو: ضربتُه ضرباً، وينفرد المفعول المطلق في نحو: ضربتُه سَوْطاً، فسوطاً: مفعول مطلق وليس بمصدر، لأنه اسم آلة[٤]، وينفرد المصدر في نحو: أعجبني ضربُك، فضربُك: فاعل مصدر غير مفعول مطلق، لأنه غير منصوب[٥].

{المصدر هو الاسم}: اعلم أنَّ المصدر حقيقةً من حيث هو اسم الحدث المشتمل على حروف فعله، فخرج باسم الحدث ما عدا المصدر واسمه، وبالمشتمل...الخ، اسم المصدر؛ لأنَّ المصدر يجري على حروف فعله، نحو: اغتسل اغتسالاً، واسم المصدر واسم الحدث الغير الجاري على حروف فعله، نحو: اغتسل غسلاً[٦]، والمصنف عرَّفه تقريباً على المبتدئ.

{المنصوب}: لم يبين ناصبه، والمشهور أنه أحد أمور ثلاثة، أشار اليها في الألفية بقوله[٧]:

بِمِثْلِهِ أَوْ فِعْلٍ اوْ وَصْفٍ نُصِبْ

{باب المصدر} المنصوب على المفعولية المطلقة **{المصدر هو الاسم المنصوب**

(١) =: شرح ابن الناظم على الألفية:١٩١، وشرح الأشموني:٤٦٧، والتصريح:١/٤٩٠، ودليل السالك:١/٣٩٠.

(٢) /.../ من استدراك الناسخ على المتن.

(٣) باب المفعول المطلق:٢١، والشطر الثاني بتمامه هو: مَدْلُولَيِ الْفِعْلِ كَأَمْنٍ مِنْ أَمِنْ

(٤) ضربته سَوْطاً، أي: ضربته ضرباً بسَوْطٍ، فبسوطٍ: صفة المصدر المحذوف، ثم حذف حرف الجر، وأقام السوط مُقام المصدر، أو يكون التقدير: ضربته ضرباً ذا سوطٍ، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه، =: شرح الرضي على الكافية:١/٣٥٠، والصفوة الصفية:٢/٤٥١، والمساعد:١/٤٦٨.

(٥) قال المرادي في توضيح المقاصد:٢/٦٤٤: ((فإن قلت: هل المفعول المطلق والمصدر مترادفان؟ قلت: لا، بل بينهما عموم من وجه وخصوص من وجه، فقد يكون المفعول المطلق غير مصدر، بل جارياً مجراه كاسم المصدر والآلة، وغير ذلك وقد يكون المصدر غير مفعول مطلق نحو: يعجبني ذهابك)).

(٦) =: شرح اللمحة البدرية:٢/١٥٧، وشرح ابن عقيل:٢/١٦٩، والمساعد:١/٤٦٣، وشرح شذور الذهب للجوجري:٢/٤٢٦، والتصريح:١/٤٢٠.

(٧) باب المفعول المطلق:٢١، والشطر الثاني هو: وَكَوْنُهُ أَصْلاً لِهَذِينِ انْتُخِبْ

فمثال نصبه بمصدر آخر مماثل له، قوله تعالى: ﴿**فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَآؤُكُمْ جَزَاءً**﴾[١] فجزاء: مفعول مطلق عامله جزاؤكم، ومثال المنصوب بالفعل +قوله تعالى: ﴿**وَكَلَّمَ اللّهُ مُوسَى تَكْلِيماً**﴾[٢] ومثال المنصوب بالوصف+[٣] قوله تعالى: ﴿**وَالصَّافَّاتِ صَفّاً**﴾[٤] فصفاً: مفعول مطلق عامله الصافات، جمع صافَّة، اسم فاعل من صَفَّ[٥].

{الذي يجيء ثالثاً}: فإن قلت: ليس من ضروريات المصدر أن يجيء ثالثاً في تصريف الفعل، فقد يمكن أن يأتي ثانياً وثالثاً ورابعاً، وهكذا بحسب ما يريد الناطق فتقول: ضَرَبَ ضرباً، وضَرَبَ يَضْرِبُ ضَرْباً، +وضَرَبَ يَضْرِبُ+[٦] فهو ضاربٌ ضَرْباً وهكذا، قلت: أجيب عنه: بأنَّ أهل التصريف اصطلحوا على أن يجعلوه ثالثاً مقدماً على الأوصاف؛ لأنَّ العامل فيه أكثر ما يكون فعلاً، لكن يقال لِمَ قدموه على فعل الأمر؟ وأجيب عنه: بأنَّ الأمر مقتطفٌ من المضارع، فكأنَّه هو، فلذا لا يذكرونه، وإنما يقولون مثلاً: ضَرَبَ يَضْرِبُ ضَرْباً فهو ضاربٌ ومَضروبٌ[٧].

(لطيفة): قال الراعي: قَدِمَ على الأندلس طالبٌ من فاس، وكان كثيرَ الجدال، فجعل فيه بعض الطلبة بيتين وجعلهما في ورقة "وألصقها أعلى الموضع"[٨] الذي يدرس فيه، ونص البيتين[٩]: **[٦٤: و]**

أتانا طالبٌ من أهلِ فاسِ ... يُجادلُ في الكتابِ وفي القياسِ
وما فاسَ ببلدتهِ ولكنْ ... فَسَا يَفْسُو "فُسُوّاً"[١٠] فهو فاسي

الذي يجيء} حال كونه **{ثالثاً في تصريف الفعل}** كما إذا قيل لك: صرِّفْ **{نحو: ضربَ}** فإنك تقول: ضرَبَ **{يضربُ ضرْباً}** فضرْباً مصدرٌ جاء ثالثاً في تصريف الفعل؛ لأنَّ ضرَبَ هو الأوَّل، ويضرِبُ هو الثاني، وضرْباً هو الثالث، **{وهو}** أي: المصدر المنصوب الواقع مفعولاً مطلقاً، **{على قسمين}** قسم **{لفظي و}** قسمٌ **{معنوي}** لأنَّه لا يخلو إمَّا أن يوافق لفظ المصدر لفظ فعله الناصب له أو لا،

(١) سورة الإسراء، الآية:٦٣، والآية بتمامها: ﴿قَالَ اذْهَبْ فَمَن تَبِعَكَ مِنْهُمْ فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَآؤُكُمْ جَزَاءً مَّوْفُوراً﴾.

(٢) سورة النساء، الآية:١٦٤.

(٣) ما بين +...+ ليس في (ب، ج).

(٤) سورة الصافات، الآية:١.

(٥) =: الصفوة الصفية:٤٤٨/٢، والمساعد على تسهيل الفوائد:٤٦٤/١ـ٤٦٥، والتصريح:٤٩٠/١.

(٦) ما بين +...+ ليس في (ب، ج).

(٧) =: تعليق الدرة الشنوانية:١٠٨/و.

(٨) في (ب، ج): وألزقهما على الموضع.

(٩) البيتان من الوافر، ولم نعثر عليهما في شرح الراعي على الآجرومية الموسوم بـ (عنوان الإفادة لأخوان الاستفادة)، ولعله في كتاب نحوي آخر لم نطلع عليه.

(١٠) في (ب، ج): فساءً.

والمراد بالتصريف هنا ـ كما مر ـ التحويل من صيغة إلى صيغة لا الاشتقاق، وإلاَّ فضَرْبُ: المصدرُ أصلٌ باعتبار الاشتقاق لِضَرَبَ: الفعلُ، على المختار(١)، وفي الألفية(٢):

..... وَكَوْنُــهُ أَصْــلاً لِهَـذِينِ انْتُخِــبْ

وقوله: **(في تحريك عينه)**، "أي: مطلق الحركة لا شخصها"(٣)؛ لأنَّ فَرِحَ الفعلَ مكسورُ العين وفَرَحاً المصدر مفتوحُها، وقوله: **(لأنَّ القعود والجلوس بمعنى...الخ)**: هذا مذهب الجمهور(٤)، وذكر في المصابيح(٥) أنَّ القُعود يكون من الاضطجاع، والجلوس يكون من قيامٍ، وقيل بالعكس(٦).

وقوله: **(الجيم واللام...إلخ)**، أي: مُسمَّى الجيم وهو (ج)، ومسمى اللام "وهو (ل)"(٧) هكذا وإلاَّ فالجيم اسم لا حرفٌ.

{فإن وافق لفظه} أي: المصدر **{لفظ فعله}** في حروفه الأصول ومعناه **{فهو}** أي: المصدر **{لفظي}**، سواء وافقه مع ذلك في تحريك عينه، نحو: فَرِحَ فَرَحَاً، أو لا **{نحو: قتلته قتلاً}** فحروف قَتَلَ هي حروف قتْلاً بعينها إلاَّ أنَّ الفعل مفتوح العين والمصدر ساكن العين **{وإن وافق}** أي: المصدر **{معنى فعله}** الناصب له **{دون}** موافقة **{لفظه}** في حروفه **{فهو}** أي: المصدر **{معنوي}** لموافقته للفعل في المعنى دون الحروف **{نحو: جلستُ قعوداً وقمتُ وقوفاً}** فإنَّ المصدر الذي هو قعوداً موافق لفعله الذي هو جلس في معناه دون لفظه؛ لأنَّ القعود والجلوس بمعنى واحد وحروفهما متغايرة، فحروف جلس: الجيم واللام والسين، وحروف قعوداً: القاف والعين والواو والدال، وكذا تقول في الوقوف والقيام، وهذا التقسيم الذي ذكره المصنف إنَّما يتمشى على مذهب المازني القائل: بأنَّ المصدر المعنوي ينصب بالفعل المذكور معه، وأمَّا على مذهب من يقول: إنَّه منصوب بفعل مقدَّر من لفظه، فتقدير جلستُ قعوداً: جلستُ وقعدتُ قعوداً فلا، وتمثيله في اللفظي بالمتعدي وفي المعنوي باللازم للإيضاح لا للتخصيص،

(١) =: الإنصاف:١٩٠/١، وشرح التسهيل:١٧٨/٢، وتوضيح المقاصد والمسالك:٢١٧/١. والمطالع السعيدة:٣٩٢/١.

(٢) باب المفعول المطلق:٢١، والشطر الثاني هو: بِمِثْلِهِ أَوْ فِعْلٍ اوْ وَصْفٍ نُصِبْ

(٣) في (ب، ج) أي: <في> مطلق الحركة لا <في>شخصها.

(٤) =: الكتاب:٨١/٤، وشرح المفصل:٢٧٦/١.

(٥) أي: مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح ـ للهروي القاري:٢٠٤/١.

(٦) =: الفروق اللغوية ـ لأبي هلال العسكري:١٦٤.

(٧) في (ب، ج): وهو <شكل> (ل).

وقوله: **(على مذهب المازني[1])**: وكذلك المبرد[2] والسيرافي[3]، قال الرضي: وهو الأولى؛ لأنَّ الأصلَ عدمُ التقدير، ولا ضرورة تلجئ إليه[4]، وقوله: **(إذ كل منهما يجري...الخ)**: مثَّل في اللفظي بالمتعدي، ومثال اللازم فيه: قمتُ قياماً، ومثَّل في المعنوي باللازم، ومثال المتعدي فيه: أحببته مَقَةً، أي: مَحَبَّةً.

"والله أعلم"[5].

إذ كل منهما يجري مع المتعدي واللازم.

(١) هو أبو عثمان، بكر بن محمد المازني، من بني مازن بن شيبان من أهل البصرة، أخذ عن أبي عبيدة والأصمعي، وأخذ عنه أبو العباس المبرد، توفي سنة (٢٤٩هـ)، = ترجمته في: اخبار النحويين البصريين:١/٥٨ـ٦٢، ونزهة الألباء في طبقات الأدباء:١/١٤٠ـ١٤٥، ووفيات الأعيان:١/٢٨٣ـ٢٨٥، والأعلام:٢/٦٩، و= رأيه في: الأصول في النحو:١/١٩١، والمساعد على تسهيل الفوائد:١/٤٦٧، وهمع الهوامع:٢/٧٤.

(٢) أبو العباس، محمد بن يزيد المبرِّد، إمام العربية ببغداد في زمانه، أخذ عن المازني وأبي حاتم السجستاني، توفي سنة (٢٨٥هـ)، = ترجمته في: أخبار النحويين البصريين:١/٧٣ـ٧٤، والوافي بالوفيات:٥/١٤١ـ١٤٢، وبغية الوعاة:١/٢٦٩، والأعلام:٧/١٤٤، و = رأيه في: المقتضب:١/٧٣ـ٧٤.

(٣) هو أبو سعيد، الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي نسبة إلى سيراف من بلاد فارس، أخذ اللغة عن أبي زيد والنحو عن ابن السراج، له كتاب أخبار النحويين البصريين وشرح كتاب سيبويه، وشرح أبيات سيبويه، توفي سنة (٣٦٨هـ)، = ترجمته في بغية الوعاة:١/٥٠٧، وشذرات الذهب:٤/٣٦٧، والأعلام:٢/١٩٥ـ١٩٦، و= رأيه في: شرح أبيات سيبويه:١/٢٥.

(٤) =: شرح الكافية:١/٣٥٢.

(٥) في (ب، ج): والله <سبحانه وتعالى> أعلم.

{بابُ ظرفِ الزَّمانِ وظرفِ المكان}

هذا هو الثالث والرابع من المنصوبات، والظرف لغةً: الوعاءُ[١]، واصطلاحاً: يأتي للمصنف، وجمَعَهما في باب واحد؛ لاشتراكهما في كونهما على معنى (في)، وأفردَ المصنِّف كل واحد بتعريف خاص[٢]، تقريباً على المبتدئ، قول الأزهري: **(المسميين بالمفعول...الخ)**: أشار إلى أنَّ من النحاة من يسميهما "بظرف"[٣] الزمان والمكان، ومنهم من يقول: المفعول فيه، ومؤداهما واحد[٤].

{المنصوب}: قول الأزهري: **(باللفظ الدال...الخ)**: أخرج عبارة المصنف عن ظاهرها المقتضية أنَّ النصب على إسقاط الخافض الذي هو (في)، وعبَّر الأزهري باللفظ؛ ليشمل ما إذا كان الناصب فعلاً كسائر أمثلة الأزهري، أو غير الفعل مما يعمل فيه كاسم الفاعل، نحو: أنا سائرٌ غداً، فالعامل في غداً هو سائر، وهو دال على المعنى الواقع في ذلك الزمان، وهو السير، والسير مظروف في غدٍ، فهو على معنى (في)، ثم إنَّ العامل كما يكون مذكوراً ـ كما مثَّل ـ يكون محذوفاً، نحو: يومَ الجمعة، جواباً لمن قال: متى قدمتَ؟ وإلى تقسم الظرف إلى زمان ومكان وتعريفهما، أشار في الألفية بقوله[٥]:

الظَّرْفُ وَقْتٌ أَوْ مَكَانٌ ضُمِّنَا ... فِي بِاطِّرَادٍ كَهُنَا امْكُثْ أَزْمُنَا

"وإلى ناصبه مذكوراً أو محذوفاً أشار"[٦] بقوله[٧]:

فَانْصِبْهُ بِالْوَاقِعِ فِيهِ مُظْهَرَا ... كَانَ وَإِلاَّ فَانْـــوِهِ مُقَـــــدَّرَا

فخرج باسم الزمان، اسمُ المكان والحالُ، فإنهما وإن كانا بمعنى (في) فليسا باسم زمان، وخرج

{باب ظرف الزمان وظرف المكان} المسميين بالمفعول فيه **{ظرف الزمان هو اسم الزمان المنصوب}** باللفظ الدال على المعنى الواقع فيه

(١) وسمّي بالوعاء لشبهه به، وجمعه ظروف، =: لسان العرب:٤/٢٧٤٧.

(٢) عرف المصنف كل واحدٍ منهما في متن الآجرومية:١٨، بقوله: ((ظرفُ الزمان هو: اسم الزمان المنصوب بتقدير (في) نحو: اليومَ، والليلةَ، وغَدْوَةً، وبُكْرَةً، وسَحَرَاً، وغَدَاً، وعَتَمَةً، وصباحاً، ومساءً، وأبَدَاً، وأمَدَاً، وحيناً، وما أشبه ذلك، وظرف المكان هو: اسم المكان المنصوب بتقدير (في) نحو: أمامَ، وخَلْفَ، وقُدَّامَ، ووراءَ، وفَوْقَ، وتَحتَ، وعِندَ، ومَعَ، وإزاء، وحِذَاءَ، وتِلقَاءَ، وهنا، وثَمَّ، وما أشبه ذلك)).

(٣) في (ب، ج): بظرفي.

(٤) =: شرح قطر الندى:٢٢٩، والتعريفات:٢٢٤، وشرح كتاب الحدود في النحو:٢١٨، والحدود النحوية:٢١٧.

(٥) باب المفعول فيه، وهو المسمى ظرفاً:٢٢.

(٦) في (ب، ج): وإلى ناصبه مذكوراً أو محذوفاً أشار حفي الألفية>.

(٧) باب المفعول فيه، وهو المسمى ظرفاً:٢٢.

بالمنصوب، اسمُ الزمان المجرور والمرفوعُ، فلا يقال لهما ظرف زمان اصطلاحاً، وخرج بتقدير معنى (في)، اسمُ الزمان المنصوب الذي ليس على تقدير حرف أصلاً، نحو قوله تعالى: ﴿**وَيَخَافُونَ يَوْماً كَانَ شَرُّهُ مُسْتَطِيراً**﴾[1] فيوماً مفعول به لا ظرف، **[٦٤: ظ]**؛ لأنهم لا يخافون شيئاً في اليوم، وإنما يخافون نفس اليوم[2].

وقوله: **(معنى) {في}**: قدر الأزهري هذا المضاف الذي هو: (معنى)، إشارة إلى أنَّه لا يصرح بـ(في)، فإنْ صرَّح بها وصار اسم زمان مجروراً خرج عن الظرفية اصطلاحاً[3]، وقوله: **(الدالة على الظرفية)**: لبيان الواقع، وإلاَّ فكل ما يخرج به خرج بقوله: اسم الزمان، خلافاً لبعض[4]، وقوله: **(سواء في ذلك المبهم...الخ)**، أي: اسم الزمان ينصب على الظرفية مطلقاً، لا فرق بين كونه مبهماً أو مختصاً، قال الرضي: المبهم من الزمان ما لا حدَّ له يحصره، سواء كان نكرةً كحين وزمان، أو معرفةً كالحين والزمان، والمختص منه ما له نهاية تحصره نكرةً كان نحو: يوم وليلة وشهر، أو معرفةً، نحو: يوم الجمعة وليلة القدر وشهر رمضان[5]، وإلى كون ظرف الزمان ينصب على الظرفية مبهماً أو مختصاً، أشار في الألفية بقوله[6]:

وَكُلُّ وَقْتٍ قَابِلٌ ذَاكَ.....

{نحو: اليوم}: قول الأزهري: **(من طلوع الفجر...الخ)**: هذا هو اليوم في الشرع، "ولا

{بتقدير} معنى **{في}** الدالة على الظرفية، سواء في ذلك المبهم والمختص **{نحو: اليوم}** وهو من طلوع الفجر إلى غروب الشمس، تقول: صمت اليوم أو يوماً أو يوم الخميس، **{والليلة}** وهي من غروب الشمس إلى طلوع

(١) سورة الإنسان، الآية:١٠.

(٢) قال ابن هشام في شرح قطر الندى:٢٣٠ ((ليس من الظروف (يوماً) و (حيثُ) من قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَخَافُ مِن رَّبِّنَا يَوْماً عَبُوساً قَمْطَرِيراً﴾ [الإنسان:١٠]، وقوله تعالى: ﴿اللّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾ [سورة الأنعام:١٢٤]، فإنهما وإن كانا زماناً ومكاناً فإنهما ليسا على معنى (في) وإنما المراد أنهم يخافون نفس اليوم، وأن الله تعالى يعلم نفس المكان المستحق لوضع رسالته فيه، فلهذا أعرب كل منهما مفعولاً به، وعامل (حيث) فعل مقدر دلَّ عليه (أعلم)، أي: يعلم حيث يجعل رسالته))، و=: التصريح بمضمون التوضيح:٥١٨/١.

(٣) =: الأصول في النحو:٢٠٢/١، وشرح الرضي على الكافية:٥٧٨/١، وشرح الأشموني:٤٨٥/١.

(٤) قال ابن مالك في شرح الكافية الشافية:٦٧٥/٢: ((وذِكْر مقارنة المعنى أجود من ذِكر (تقدير في)؛ لأن تقدير (في) يوهم جواز استعمال لفظ (في) مع كل ظرف، وليس الأمر كذلك؛ لأنّ من الظروف ما لا يدخل عليه (في) كـ(عند) و(مع)، ولكنها مقارن لمعناها مادام ظرفاً))، و=: فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية:٥١٧.

(٥) =: شرح الكافية:٥٧٩/١.

(٦) باب المفعول فيه، وهو المسمى ظرفاً:٢٢، والبيت بتمامه:

وَكُلُّ وَقْتٍ قَابِلٌ ذَاكَ وَمَا يَقْبَلُهُ الْمَكَانُ إِلاَّ مُبْهَمَا.

إشكال، وفي اللغة على قول"[1]، وقيل: اليوم لغة: من طلوع الشمس إلى غروبها[2]، والليلة من غروب الشمس إلى طلوعها، وقيل: الليلة من غروب الشمس إلى طلوع الفجر[3]، وما بين طلوع الفجر وطلوع الشمس ليس من اليوم ولا من الليلة.

{وغدوة}: قول الأزهري: **(وبعدمه مع التعريف...الخ):** ويكون حينئذ ممنوعاً من الصرف للعلمية والتأنيث اللفظي، ومثل هذا يقال في بُكرةَ بعدها[4]، وقوله: **(وهي من صلاة الصبح)** أي: من وقت صلاة الصبح.

{وسَحَراً}: قول الأزهري: **(بالتنوين إذا...الخ):** فيكون ممنوعاً من الصرف؛ للعلمية، والعدل عن السَّحَر بالألف واللام، وفي الألفية[5]:

وَالْعَدْلُ وَالتَّعْرِيفُ مَانِعَاً سَحَرْ إِذَا بِهِ التَّعْيِينُ قَصْداً يُعْتَبَرْ

وقوله: **(أو سَحَرَ يومِ الجُمعة):** أي: سَحَر ليلةِ يومِ الجمعة، لما مرَّ أنَّ اليوم من طلوع الفجر والسَّحَر آخر الليل.

{وغداً}: قول الأزهري: **(بعد يومك):** الأولى أن يقول: عَقِبَ يومك؛ لأنَّ **(بعد)** ظرف متسع، وغداً اسمٌ لليوم الموالي.

الفجر، تقول: اعتكفتُ الليلة أو ليلةً أو ليلة الجمعة، **{وغدوةً}** ـ بالتنوين مع التنكير، وبعدمه مع التعريف ـ وهي من صلاة الصبح إلى طلوع الشمس، تقول: أزورك غدوةً أو غدوة يوم الاثنين **{وبكرةً}** ـ بالتنوين وتركه على ما تقدَّم في غدوة ـ وهي أول النهار، وأوَّل النهار من طلوع الفجر على الصحيح، وقيل: من طلوع الشمس، تقولُ: أجيئك بكرةً أو بكرة النهار، **{وسحراً}** بالتنوين إذا لم ترد به سحر يوم بعينه، وبلا تنوين إذا أردت به ذلك، وهو آخر الليل قبيل الفجر، تقول: أجيئك يوم الجمعة سحراً أو سحر يوم الجمعة، أو أجيئك سحراً من الأسحار،**{وغداً}** وهو اسم اليوم الذي بعد يومك الذي أنت فيه تقول: أكرمك غداً، **{وعتمة}** وهي ثلث الليل الأول، تقول: آتيك عتمةً أو عتمة ليلة الخميس، **{وصباحاً}** وهو أول النهار، تقول: انتظرك صباحاً أو صباح يوم الجمعة، **{ومساء}** ـ بالمد ـ وهو من الظهر إلى آخر النهار، تقول: أجيئك مساءً أو مساء يوم الخميس،

(١) في نسخة (ج): ولا إشكال في اللغة على قول.

(٢) اليوم شرعاً : زمان ممتد من طلوع الفجر الثاني إلى غروب الشمس، بخلاف النهار فإنه زمان ممتد من طلوع الشمس إلى غروبها، ولذلك يقال: صمتُ اليومَ، ولا يقال: صمت النهار، =: المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للحموي:٦٨٢/٢، والتوقيف على مهمات التعاريف:٣٣١، والكليات:٩٨١، وتاج العروس:١٤٣/٣٤

(٣) =: المحكم والمحيط الأعظم:٣٩٦/١٠، ولسان العرب:٤١١٥/٥.

(٤) =: شرح التسهيل:٢٠٢/٢، وتوضيح المقاصد والمسالك:١٢١٧/٣.

(٥) باب ما لا ينصرف:٤٦.

{وأبداً}: قول الأزهري: **(أوْ أبَدَ الآبدين)** أي: لا أكلمه ما دام الناس موجودين في الدهر.

{وما أشبه ذلك}: قول الأزهري: **(وساعة)**، أي: باعتبار اللغة، وأما عند الفلكيين فهي مخصوصة بقدر معلوم [(فالليل)][1] مع النهار منها أربع وعشرون، وقوله: **(ما هو ثابت التصرّف...الخ)**: بأن يُستعمل مبتدأ وخبراً وفاعلاً ومفعولا...الخ، وإلى تعريف المتصرف منها أشار في الألفية بقوله[2]:

وَمَا يُرَى ظَـرْفَاً وَغَيْرَ ظَـرْفِ فَذَاكَ ذُو تَصَرُّفٍ فِي الْعُرْفِ

وقوله: **(والانصراف)**: هو الذي فيه تنوين التمكين كما مرَّ، وقوله: **(ما هو منفي التصرف)**: وهو الذي يلزم النصب على الظرفية أو يخرج عنها إلى حالة تشبهها وهو الجر بـ(من)، وإليه أشار في الألفية بقوله[3]:

وَغَيْرُ ذِي التَّصَرُّفِ الَّذِي لَزِمْ ظَرْفِيَّةً أَوْ شِبْهَهَا مِنَ الْكَلِمْ

وقوله: **(نحو: غُدْوة وبُكْرة...الخ)**: يؤخذ منه أنَّ غيرهما موجود، وهو كذلك فمنها: شعبان ورمضان خلافاً لمن أنكر وجود غيرهما[4].

{وظرف المكان}: قول الأزهري: **(المبهم...الخ)**: المبهم من المكان ما ليست له صورة ولا

أنت فيه تقول: أكرمك غداً، **{وعتمة}** وهي ثلث الليل الأول، تقول: آتيك عتمةً أو عتمة ليلة الخميس، **{وصباحاً}** وهو أول النهار، تقول: انتظرك صباحاً أو صباح يوم الجمعة، **{ومساء}** ـ بالمد ـ وهو من الظهر إلى آخر النهار، تقول: أجيئك مساءً أو مساء يوم الخميس، **{وأبداً}** وهو الزمان المستقبل الذي لا غاية لمنتهاه، تقول لا أكلِّم زيداً أبداً أو أبد الآبدين، **{وأمداً}** وهو ظرف لزمن مستقبل، تقول: لا أكلِّم زيداً أمداً أو أمد الدهر أو أمد الداهرين، **{وحيناً}** وهو اسم لزمن مبهم، تقول: قرأتُ حيناً أو حين جاء الشيخ، **{وما أشبه ذلك}** من أسماء الزمان المبهمة، نحو: وقت وساعة وأوان، والمختصَّة، نحو: ضحى وضحوة، واعلم أنَّ هذه الأمثلة منها ما هو ثابت التصرف والانصراف كيوم وليلة ومنها ما هو منفي التصرف والانصراف نحو: سحر إذا كان ظرفاً ليوم بعينه فإنه لا ينوّن لعدم انصرافه، ولا يفارق النصب على الظرفية لعدم تصرفه، ومنها ما هو ثابت التصرف منفي الانصراف نحو: غدوة وبكرة علمين، ومنها ما هو ثابت الانصراف منفي التصرف، نحو: عتمة ومساء، **{وظرف المكان هو اسم المكان}** المبهم **{المنصوب}** باللفظ الدال على المعنى الواقع فيه **{بتقدير}** معنى **{في}** الدالة على الظرفية **{نحو: أمام}** وهو بمعنى قدّام، تقول: جلستُ أمام الشيخ،

(١) في الأصل: (في الليل)، وهو وهمٌ من الناسخ، والتصويب من (ب، ج).

(٢) باب المفعول فيه، وهو المسمى ظرفاً:٢٢.

(٣) باب المفعول فيه، وهو المسمى ظرفاً:٢٢.

(٤) وهو ابن مالك في شرح التسهيل:٢٠٢/٢، و=: شرح الأشموني:٤٨٩/١، وحاشية أبي النجا:٨٦.

حدود محصورة ـ كما مثَّل المصنف ـ "والمختص ما"[١] له صورةٌ وحدودٌ محصورةٌ كالدار والبيت والمسجد، وفي تقييد الأزهري بالمبهم إشارةٌ إلى **[٦٥: و]** أنَّه لا يُنصب، إلاَّ إذا كان مُبهماً، وإن كان مختصَّاً فلا يُنصب على الظرفية[٢]، وفي الألفية[٣]:

.....وَمَا يَقْبَلُهُ الْمَكَانُ إِلاَّ مُبْهَمَا

{ومع}: قول الأزهري: **(وهو اسمٌ لمكان الاجتماع):** هذا هو الحق خلافاً لمن قال: إنها تكون ظرف زمان ومكان، وليست حرفاً بدليل (معاً) بالتنوين ودخول (مِن) عليها.

{وهُنا}: قول الأزهري **(بضم الهاء...الخ):** ضبطه بذلك لأجل قوله: (اسم إشارة للمكان القريب)، وإلا فيقال هَنّا ـ بفتح الهاء وتشديد النون ـ ويقال هِنّا ـ بكسر الهاء وتشديد النون أيضاً ـ لكنهما يشار بهما للمكان البعيد، وإلى ما يُشار به للمكان القريب، مع ما يشار +به للمكان+[٤] البعيد، أشار في الألفية بقوله[٥]:

وبِهُنَا أَوْ هَاهُنا أَشِرْ إلى دَاني المَكانِ.... البيتين

"والله أعلم"[٦].

أي: قدّامه، **{وخلف}** وهو ضدّ قدّام، تقول: جلستُ خلفك، **{وقدَّام}** وهو مرادف لأمام، تقول: جلست قدّام الأمير، **{ووراء}** ـ بالمدّ ـ وهو مرادف لخلف، تقول: جلستُ وراءك، **{وفوق}** وهو المكان العالي، تقول: جلستُ فوق المنبر، **{وتحت}** وهو ضد فوق، تقول: جلستُ تحت الشجرة، **{وعند}** وهو لما قرب من المكان، تقول: جلستُ عند زيدٍ، أي: قريباً منه، **{ومع}** وهو اسم لمكان الاجتماع، تقول: جلست مع زيد، أي: مصاحباً له، **{وإزاء}** وهو بمعنى مقابل، تقول: جلست إزاء زيدٍ، أي: مقابله، **{وحذاء}** بالذال المعجمة والمد بمعنى قريباً، تقول: جلستُ حذاء زيدٍ، أي: قريباً منه، **{وتلقاء}** بمعنى إزاء، تقول: جلستُ تلقاء الكعبة، **{وهُنا}** بضم الهاء وتخفيف النون، اسم إشارة للمكان القريب، تقول: جلستُ هنا، أي: في المكان القريب، **{وثَمَّ}** ـ بفتح الثاء المثلثة ـ اسم إشارة للمكان البعيد، تقول: جلستُ ثَمَّ، أي: هنالك في المكان البعيد،**{وما أشبه ذلك}** من أسماء المكان والأمكنة المبهمة، نحو: يمين وشمال وما أشبههما.

(١) في (ب، ج): والمختص <هو> ما.

(٢) =: شرح قطر الندى:٢٣١.

(٣) مر البيت بتمامه في الهامش السادس، ص:٢٤٦.

(٤) +...+ ليس في (ب، ج).

(٥) باب اسم الإشارة:٨، والبيتان بتمامهما هما:

وَبِهُنَا أَوْ هاهُنَا أَشِرْ إِلى دَانِى الْمكَانِ وَبِهِ الْكَافَ صِلاَ

فِي البُعْدِ أَوْ بِثَمَّ فُهْ أَوْ هَنَّا أَوْ بِهُنَالِكَ انْطِقَنْ أَوْ هِنَّا

(٦) في (ب، ج): والله <سبحانه وتعالى> أعلم.

{باب الحال}

هذا هو الخامس من المنصوبات، وقدَّمه على التمييز، وإن كان التمييز مبيِّناً للذات، والحال مبيِّنٌ للهيئة، والذات ومبيِّنها مقدَّمان على الهيئة ومبيِّنها؛ لأنَّ الحال قريبٌ من العمدة؛ لكونه لا يكون إلاَّ منصوباً، بخلاف التمييز، [(فإنّه)][1] يكون منصوباً ومجروراً، وهو مشتق من التحوُّل والانتقال، وتُذكَّر فيقال: حالٌ حسنٌ، وتؤنَّث، فيقال حالٌ حسنةٌ[2]، ثم الحال لغةً: هيئة الإنسان التي هو عليها من خير أو شر[3]، واصطلاحاً: ما ذكره المصنف بقوله: **{هو الاسم}**[4]: فإن قلت: الحال كما يكون اسماً صريحاً، نحو: جاء زيدٌ راكباً، يكون جملةً اسميةً، نحو: ﴿**وَهُمْ أُلُوفٌ**﴾[5]، فجملة: وهم ألوفٌ حالية من الواو في (خرجوا)، وتكون فعليةً، نحو: ﴿**وَجَاؤُواْ أَبَاهُمْ عِشَاء يَبْكُونَ**﴾[6]، فجملة يبكون حالية + من الواو في (جاؤوا)+[7]، وقد يكون جاراً ومجروراً، أو ظرفاً فلِمَ خصَّ المصنف ذلك بالاسم؟ قلت: الجملة الواقعة حالاً في تأويل مفرد، ويدلُّك للتأويل تعبير الألفية بموضع، حيث قال مؤلفها[8]:

وَمَوْضِعَ الْحَالِ تَجِيءُ جُمْلَةْ

والظرف وعديله إن تعلقا باسم فهما من قبيل الحال بالاسم الصريح، وإن تعلقا بفعل فهما من قبيل الجملة المؤولة بالمفرد[9]، قول الأزهري: **(الفضلة)**: المراد بها ما يأتي بعد تمام الكلام، بأنْ أخذ الفعل فاعله والمبتدأ خبره، كما يأتي للأزهري، وليس المراد بها ما يستغنى الكلام عنه، فلا يرد نحو: ﴿**لَاعِبِيْنَ**﴾[10] من الآية الآتية عند الأزهري.

{باب الحال}:**{الحال هو الاسم}** الفضلة

(١) [(...)] زيادة واجبة للسياق من (ب، ج)

(٢) =: شرح التسهيل:٣٢٢/٢، والصفوة الصفية:٤٨٠/٢، وارتشاف الضرب:١٥٥٧/٣، والتصريح:٥٦٩/١، وهمع الهوامع:٢٢٣/٢.

(٣) =: الصحاح:١٦٨٠/٤.

(٤) عرفه المصنف في متن الآجرومية:١٦، بقوله: هو الاسم المنصوب المفسر لما انبهم من الهيئات، نحو: جاء زيدٌ راكباً، و=: الجمل في النحو للزجاجي:٣٥، والتعريفات:٨١، والكليات:٣٦١، والحدود النحوية:١٨٨.

(٥) سورة البقرة، الآية:٢٤٣، وبدايتها: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُواْ مِن دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ الْمَوْتِ﴾.

(٦) سورة يوسف، الآية:١٦.

(٧) ما بين +...+ ليس في (ب، ج).

(٨) باب الحال:٢٥، وعجز البيت هو: كَجَاءَ زَيْدٌ وَهْوَ نَاوٍ رِحْلَةْ

(٩) =: شرح الأشموني:٢٩/٢، وحاشية الصبان:٢٧٧/٢، ودليل السالك:٣٦٥/١.

(١٠) سورة الدخان، الآية:٣٨، والآية بتمامها: ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَاعِبِينَ﴾.

{المنصوب}: إن قلت: النصب حكم أدخله في الحدِّ، وفي السلم[١]:

وَعِنْدَهُمْ مِـنْ جُمْلَةِ المَـرْدُودِ أَنْ تَدْخُلَ الأَحْكَامُ فِي الحُدُودِ

قلت: الممنوع هو إدخال اللفظ على أنَّه حكمٌ، وأمَّا إن "أُدخل"[٢] على أنَّه جزءٌ من الماهية فلا يُمتنع، قول الأزهري **(وشبهه):** المراد به: اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل، والمصدر واسمه[٣]، لكنْ إنْ نُصب بفعل متصرف أو صفةٍ شبيهة بالمتصرف جاز تقديمه، وإلاَّ فلا، وفي الألفية[٤]:

وَالْحَالُ إِنْ يُنْصَبْ بِفِعْلٍ صُرِّفَا أَوْ صِفَــةٍ أَشْبَهَتِ الْمُصَــرَّفَا

فجائِزٌ تَقْدِيْمُهُ.....

{لما انبهم}: "وخفي"[٥] **[٦٥: ظ]** واستتر على من لم يعلم تلك الهيئة، واعترض الشيخ الراعي تعبير النحاة التابع لهم المصنف بـ(انبهم) بأنَّه غير موجود في اللغة، والموجود إنَّما هو استبهم[٦].

{من الهيئات}: جمع هيئة وهي الصِّفة، ثمَّ إنَّ الصفة تكون محسوسةً مشاهدةً بحاسة البصر، نحو: جاء زيدٌ راكباً أو غيرَ محسوسةٍ، نحو: مات مؤمناً، فالإيمان ليس بمحسوس، وإلى تعريف الحال أشار في الألفية بقوله[٧]:

الْحَالُ وَصْفٌ فَضْلَةٌ مُنْتَصِبُ مُفْهِمُ فِي حَالِ.....

فخرج بالاسم: الفعلُ والحرفُ، وبالفضلةِ: الذي زاده الأزهري المنصوب العمدة، كخبر كان واسم إنَّ، وخرج بالمنصوب: المرفوعُ والمجرور، وبالمفسر لما انبهم من الهيئات: التمييز، نحو: رطلٌ زيتاً، وكذلك نعت النكرة المنصوبة، نحو: ركبت فرساً قصيراً، فالتمييز ونعت النكرة المنصوبة قد

{المنصوب} بالفعل وشبهه **{المفسر لما انبهم من الهيئات}** أي: الصفات اللاحقة للذوات العاقلة وغيرها،

(١) أي: السلم المنورق في المنطق للأخضري:١٩٦.

(٢) في (ب، ج): أخذ، وهو تحريف.

(٣) يعني بشبه الفعل: ما يعمل عمل الفعل، وهو من تركيبه، كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة، =: شرح الكافية للرضي:١/٦٤٠.

(٤) باب الحال:٢٥، والبيت الثاني بأكمله هو:

فَجائِزٌ تَقْدِيْمُه كَمُسْرِعَا ذَا رَاحِلٌ وَمُخْلِصًا زَيْدٌ دعَا

(٥) في (ب، ج): أي: خفي.

(٦) قال الراعي في عنوان الإفادة لإخوان الاستفادة، اللوحة:٥٤/و: ((وإنّما قلنا: استبهم، ولم نتبع النحويين في قولهم: انبهم؛ لأنَّ البهم لم يأت في اللغة)).

(٧) باب الحال:٢٥، والشطر الثاني بكامله: مُفْهِمُ فِي حَالِ كَفَرْدَاً أَذْهَبُ

فسرا الذات[١]، قول الأزهري: **(من الفاعل نصاً)** أي: غير محتمل ما سواه؛ لأنَّه لم يوجد إلاَّ هو، ولا فرق بين أن يكون الفاعل ظاهراً ـ كما مثَّل ـ أو مقدراً، نحو: زيدٌ جاء راكباً، فراكباً حال "من الضمير في (جاء) الفاعل"[٢]، وقوله: **(من المفعول)**، قالوا: ومنه المنادى، لأنه مفعول به، نحو: يا ربنا منعماً[٣]، وتأتي من المفعول معه، نحو: سرت والنيلَ جارياً، ومن المفعول المطلق، نحو: ضربت الضربَ شديداً، وقوله: **(محتملةً)**: بالنصب معطوف على نصاً، ولا يصحُّ أن تكون منهما معاً، وإلاَّ لقال: راكبَيْنِ، وقوله: **(من المبتدأ)**: على مذهب الجمهور، وأجاز سيبويه إتيانها منه[٤]، وتأتي من الخبر، نحو: هذا زيدٌ قائماً[٥]، وفي مجيئها من اسم "كأنَّ"[٦] خلاف[٧]،

وتجيء الحال من الفاعل نصّاً، **{نحو: جاء زيدٌ راكباً}** فراكباً: حال من زيد، وزيد فاعل بجاء، **{و}** من المفعول نصّاً، نحو: **{ركبتُ الفرس مُسرجاً}** فمسرجاً حال من الفرس، والفرس مفعول بركبتُ، **{و}** محتملة لأن تكون من الفاعل أو من المفعول، نحو: **{لقيتُ عبدالله راكباً}** فراكباً حال محتملة لأن تكون من التاء التي هي فاعل (لقي) أو من عبد الله الذي هو مفعول(لقي)، **{وما أشبه ذلك}** من الأمثلة، ولا تجيء الحال من المبتدأ، وتجيء من الفاعل والمفعول، كما تقدم،

(١) =: توضيح المقاصد والمسالك:٦٩٢/٢، وشرح قطر الندى:٢٣٤، وأوضح المسالك:٢٥٠/٢، والتصريح بمضمون التوضيح:٥٧٠/١.

(٢) في (ب، ج): من الضمير الفاعل في جاء.

(٣) =: شرح الرضي على الكافية:٦٤٠/١.

(٤) أجاز سيبويه ذلك على قبح، فقال في كتابه:١٢٣/٢: ((هذا باب ما ينتصب؛ لأنه قبيح أن يوصف بما بعده ويُبنى على ما قبله، وذلك قولك: هذا قائماً رجلٌ، وفيها قائماً رجلٌ، لما لم يجز أن توصف الصفة بالاسم، وقبح أن تقول: فيها قائمٌ، فتضع الصفة موضع الاسم، كما قبح مررت بقائمٍ وأتاني قائمٌ، جعلت القائم حالاً وكان المبني على الكلام الأول ما بعده)).

(٥) =: نتائج الفكر في النحو:١٨٢، واللمحة في شرح الملحة:٣٨٨/١، والمساعد على تسهيل الفوائد:١٨/٢، وشرح الأشموني:١١/٢.

(٦) في الأصل وفي (ب) و(ج): كان، وهو تصحيف، والصواب: كأنَّ؛ لأنَّ النحاة لم يذكروا إعمال كان الناقصة في الحال، والدليل على صحة تصويبنا أن الأزهري في التصريح:٥٩٧/١ استشهد بقول امرئ القيس:

كأنَّ قلوبَ الطيرِ رَطْباً ويابساً لدى وكْرِها العِنَّابُ والحَشَفُ البالي

وقال: ((فرطباً ويابساً حالان من قلوب، والعامل فيهما (كأنَّ) لما فيه من معنى (أشبهَ) وليس فيه حروفه))، ولو كان المقصود به الفعل الناقص (كان) لما استشهد بهذا البيت.

(٧) قال أبو حيان في ارتشاف الضرب:١٥٨٥/٣ ((وأما حرف التمني والترجي، وهما ليت ولعلَّ، فنصَّ الزمخشري على أنهما و(كأنَّ) ينصبن الحال، والصحيح أن ليت ولعل لا يعملان في الحال، وفي كأنَّ خلاف، والصحيح أنها تعمل في الحال))، و=: توضيح المقاصد والمسالك:٧١٠/٢، وهمع الهوامع:٢٤٢/٢

وقوله: **(من المجرور بالحرف)**: في تقديم الحال على المجرور بالحرف خلافٌ[١]، وصحَّ في الألفية الجواز، ونصها[٢]:

وَسَبْقَ حَالٍ مَا بِحَرْفٍ جُرَّ قَدْ أَبَـوْا وَلاَ أَمْنَعُـهُ فَقَــدْ وَرَدْ

وقوله: **(ومن المجرور بالمضاف...الخ)**: وهو المضاف إليه بشرط أن يكون المضاف يصح أن يعمل في الحال، نحو قول الله تعالى: ﴿**إِلَى اللهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعاً**﴾[٣]، فجميعاً حال من الكاف المضاف إليه والمضاف، وهو **(مرجع)**، مصدر ميمي يصح أن يعمل في الحال[٤]، أو يكون المضاف جزءاً من المضاف إليه كمثال الأزهري، فإنَّ اللحم جزءٌ من الأخ، أو يكون كجزئه في صحة حذف المضاف والاستغناء عنه بالمضاف إليه، نحو: ﴿**أَنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفاً**﴾[٥]، فحنيفاً حال من إبراهيم، وليس المضافُ ـ الذي هو ملة ـ جزءاً من إبراهيم، ولكنه كجزئه، فيصح أن يقال في غير التنزيل: واتبع إبراهيم حنيفاً[٦]، وإلى جواز إتيان الحال من المضاف إليه في المواضع الثلاثة أشار في الألفية بقوله[٧]:

وَلاَ تُجِزْ حَالاً مِنَ الْمُضَافِ لَهْ إِلاَّ إِذَا اقْتَضى الْمُضَافُ عَمَلَهْ

أَوْ كَانَ جُــزْءَ مَالَــهُ أُضِيفَا أَوْ مِـثْلَ جُـزْئِهِ فَــلاَ تَحِيفَــا

فلو كان المضاف إليه غير ما ذكر امتنع إتيان الحال منه، نحو: جاءَ غلامُ هندٍ منطلقةً[٨]،

وتجيء من المجرور بالحرف، نحو: مررت بهندٍ جالسةً، ومن المجرور بالمضاف نحو قوله تعالى: ﴿أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتاً﴾ [الحجرات:١٢] فميتاً حال من أخيه،

(١) منع أكثر النحويين تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر أصلي ، نحو : مررت ضاحكةً بهند ، وهو قول سيبويه، وأكثرِ البصريين، =: الكتاب:٢/١٢٤، والمقتضب:٤/١٧١، والأصول في النحو:١/٢١٩، واللمع:١١٨، وأوضح المسالك:٢/٣٢٤، وذهب أبو علي الفارسي في المسائل الحلبيات:١٨٣، إلى جواز ذلك وتبعه ابن مالك في شرح التسهيل:٢/٣٣٦ـ٣٣٧، و=: شرح الكافية للرضي:١/٦٦٠، وتوضيح المقاصد والمسالك:٢/٧٠٥، والتصريح:١/٥٩٠.

(٢) باب الحال:٢٤.

(٣) سورة المائدة، الآية:٤٨.

(٤) قال ابن مالك في شرح الكافية:٢/٣٣٦: ((يجوز كون المضاف إليه صاحب الحال إذا كان المضاف عاملاً فيها، بلا خلاف)).

(٥) سورة النحل، الآية: ١٢٣.

(٦) =: التبيان في إعراب القرآن:١/١٢٠، وشرح الرضي على الكافية:١/٦٦١، وتوضيح المقاصد والمسالك:٢/٧٠٧، وشرح ابن عقيل:٢/٢٦٨، وشرح شذور الذهب للجوجري:٢/٣٥٣.

(٧) باب الحال:٢٤ـ٢٥.

(٨) =: شرح التسهيل:٢/٣٤٢.

وقوله: **(والغالب أنَّ الحال...الخ)**: المراد بالمشتق: اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة، وإنَّما كان الغالب فيها ذلك؛ لأنَّها وصفٌ لصاحبها في المعنى، والوصف لا يكون إلاَّ بالمشتق أو شبهه، وقوله: **(منتقلة)** أي: غير لازمةٍ لصاحبها؛ لأنَّ الحال عرضٌ يطرأ على الذوات، والأعراض منتقلة، ولا فائدة في الوصف **[٦٦: و]** بالشيء اللازم، نحو: جاء زيدٌ طويلاً، وإلى كون الغالب في الحال الاشتقاق والانتقال، أشار في الألفية بقوله[١]:

وَكَوْنُــهُ مُنْتَقِــلاً مُشْتَقَّــا يَغْلِــبُ لَـكِنْ لَيْسَ مُسْتَحَقَّـا

{ولا تكون إلاَّ نكرةً}: لأنَّ المقصود بالحال بيان الهيئة، وذلك حاصل بلفظ التنكير، فلا حاجة لتعريفه صوناً للفظ عن الزيادة والخروج عن الأصل لغير غرض[٢].

{ولا يكون صاحبها إلاَّ معرفةً}: لأنَّه محكوم عليه، وحقُّ المحكوم عليه أن يكون معرفة؛ لأنَّ الحكم على المجهول لا يُفيد، ولا يكون صاحب الحال نكرة إلاَّ بمسوغ من المسوغات المشار إليها بمفهوم قول الألفية[٣]:

وَلَمْ يُنكَّرْ غَالِباً ذُو الْحَالِ إِنْ لَمْ يَتَأَخَّرْ أَوْ يُخَصَّصْ أَوْ يَبِنْ

مِنْ بَعْدِ نَفْيٍ أَوْ مُضَاهِيهِ...

وقوله: **(بمعنى متفرّقين)**: أشار بهذا إلى أنَّه إن كان غير مشتقٍ في اللفظ فهو مشتقٌ في المعنى، و﴿**ثُبَاتٍ**﴾[٤]: حال من الواو في ﴿**فَانفِرُوا**﴾، منصوب بالكسرة النائبة عن الفتحة؛ لأنَّه جمع مؤنث سالم، ويكثر الجمود فيما أشار إليه في الألفية بقوله[٥]:

وَيَكْثُرُ الْجُمُودُ فِي سِعْرٍ وَفِـي مُبْــدِي تَأَوُّلٍ بِــلاَ تَكَلُّــفِ

والغالب أنَّ الحال لا تكون إلاَّ مشتقَّة منتقلة. **{ولا تكون}** الحال **{إلاَّ نكرةً ولا تكون إلاَّ بعد تمام الكلام ولا يكون صاحبها إلاَّ معرفة}** ـ كما تقدّم من الأمثلة ـ من ذلك: جاء زيدٌ راكباً، فراكباً حال مشتقة من الركوب، ومنتقلة غير لازمة، وواقعة بعد تمام الكلام، ونكرة، وصاحبها زيد وهو معرفة بالعلمية، وقد يتخلف جميع ذلك، فمن تخلف الاشتقاق قوله تعالى: ﴿فَانفِرُواْ ثُبَاتٍ﴾[النساء:٧١] فثبات بمعنى متفرقين حال جامدة،

(١) باب الحال:٢٤.

(٢) =: المقتضب:٤/١٥٠، والأصول في النحو:١/٢١٤، وفتح رب البرية:٤٦٠.

(٣) باب الحال:٢٤، والبيت الثاني بتمامه هو:

مِنْ بَعْدِ نَفْيٍ أَوْ مُضَاهِيهِ كَلاَ يَبْغِ امْرُؤٌ عَلَى امْرِىءٍ مُسْتَسْهِلاَ

(٤) من الآية:٧١، من سورة النساء، والآية بتمامها: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ خُذُواْ حِذْرَكُمْ فَانفِرُواْ ثُبَاتٍ أَوِ انفِرُواْ جَمِيعاً﴾.

(٥) باب الحال:٢٤.

وقوله: **(وهي بمعنى منفرداً)**: أشار بهذا إلى أنَّ الحال إن عُرِّف لفظاً فهو بمعنى النكرة، وإليه الإشارة بقول الألفية[١]:

وَالْحَالُ إِنْ عُرِّفَ لَفْظاً فَاعْتَقِدْ تنْكِيرَهُ مَعْنَى.....

وقوله: **(فكيف حال)** أي: حال من زيد، وهي مبنية على الفتح؛ لأنَّها أشبهت الحرف في المعنى الذي "هو الاستفهام"[٢]، وخصَّت بالفتحة لخفتها، ووجب تقديمها، لأنَّ لها صدر الكلام، والقاعدة فيها أنَّها إن دخلت على جملة مستقلة ـ كما هنا ـ فهي حال[٣]، وإن دخلت على مفرد فهي خبر مقدم، نحو: كيف زيدٌ؟ وقوله: **(ومن تخلف تعريف...الخ)**، أي: بأن يأتي صاحبُ الحال نكرةً، وهذا مفهوم غالباً في قول الألفية[٤]:

وَلَمْ يُنكَّرْ غَالِباً...الخ.

وقول أبي حيان: إنَّ هذا الحديث لا شاهد فيه، لاحتمال أن يكون مروياً بالمعنى، باطلٌ[٥].

"والله أعلم"[٦].

ومن تخلف الانتقال: ﴿هُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقاً﴾ [فاطر:٣١] فمصدقاً حال لازمة غير منتقلة، ومن تخلف التنكير: جاء زيدٌ وحده، فوحده حال معرفة، وهي بمعنى منفرداً، ومن تخلف وقوع الحال بعد تمام الكلام، نحو: كيف جاء زيدٌ؟ فكيف حال متقدمة على تمام الكلام، والمراد بتمام الكلام أن يأخذ المبتدأ خبره والفعل فاعله سواء توقف حصول الفائدة على الحال، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَواتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَاعِبِينَ﴾ [الدخان:٣٨] أم لا، نحو: جاء زيدٌ راكباً، ومن تخلف تعريف صاحب الحال، نحو: (وصلى وراءه رجالٌ قياماً)، والمراد بصاحب الحال: مَن الحالُ وصفٌ له في المعنى، ألا ترى أنَّ راكباً في قولنا: جاء زيدٌ راكباً وصف لزيد في المعنى.

(١) باب الحال:٢٤، والشطر الثاني بتمامه هو: تنْكِيرَهُ مَعْنى كَوَحْدَكَ اجْتَهِدْ.

(٢) في (ب، ج): هو <في> الاستفهام.

(٣) =: أوضح المسالك:٢٧٢/٢، وشرح الأشموني:٢٥/٢، والتصريح:٥٩٥/١.

(٤) باب الحال:٢٤، والبيت بتمامه:

وَلَمْ يُنكَّرْ غَالِباً ذُو الْحَالِ إِنْ لَمْ يَتَأَخَّرْ أَوْ يُخَصَّصْ أَوْ يَبِنْ

(٥) من شروط صاحب الحال أن لا يأتي نكرة إلاَّ بمسوغ، وقد يقع نكرة بغير مسوغ كما في حديث: (صلى رسول الله ـ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ في بيته، وهو شاكٍ، فصلى جالساً، وصلى وراءه قوم قياماً فأشار إليهم أن اجلسوا)، =: عمدة القاري:٢١٧/٥، والشاهد فيه قوله: (قياماً) حال من (قوم) وهو نكرة بلا مسوغ. ولم نعثر على رأي أبي حيان في المتوافر بين أيدينا من مصادره.

(٦) في (ب، ج): والله <سبحانه وتعالى> أعلم.

{باب التمييز}

هذا هو السادس من المنصوبات، ويُقال له التمييز، والمميِّز، والتفسير والمفسَّر، والتبيين والمبيَّن[١]، وهو لغةً: فصل الشيء من غيره، قال تعالى: ﴿**وَامْتَازُوا الْيَوْمَ أَيُّهَا الْمُجْرِمُونَ**﴾[٢] أي: انفصلوا من المؤمنين[٣]، واصطلاحاً: أشار إليه المصنف بقوله: **{هو الاسم}** أي: الصريح؛ لأنَّ التمييز لا يكون جملةً، وهذا أحد الوجوه التي خالف فيها التمييز الحال[٤]، قول الأزهري: **(أو من النِّسَب...الخ)** أشار بهذا إلى أنَّ في كلام المصنف حذف الواو مع ما عطفت، ويدل لهذا المقدر التمثيل بعد، فيؤخذ منه أنَّ التمييز قسمان: تمييز ذات وتمييز نسبة، وهو مذهب الجمهور[٥]، ويمكن إبقاء كلام المصنف على ظاهره، ويكون ماشياً على ما للرضي[٦] من أنَّ التمييز لا يكون إلاَّ تمييز ذات، والذات إمَّا ملفوظٌ بها كقولك: رطلٌ زيتاً أو مقدرةٌ كقولك: طابَ محمدٌ نفساً، والأصل: طاب **[٦٦: ظ]** شيءٌ محمد، فنفساً تمييز شيءٍ المقدر، فخرج بـ**(الاسم)**: الفعلُ والحرفُ، وبـ**(المنصوب)**: المرفوعُ مطلقاً والمجرور إذا لم يدل على مقدار +من+[٧] مساحة أو وزن أو كيل، نحو: زيدٍ، من قولك: غلام زيدٍ، فهو غير تمييز قطعاً، وإن وقع بعد مساحة، نحو: شبرُ أرضٍ، أو بعد ما يدل على الوزن، نحو: رطلُ زيتٍ، أو الكيل، نحو: قفيزُ بُرّ، فهو تمييز مجرور بالإضافة إلى ما قبله عملاً بقول الألفية[٨]:

وَبَعْدَ ذِي وَشِبْهِهَا اجْرُرْهُ إِذَا أَضَفْتَهَا.....

فالإشارة تعود إلى الثلاثة التي ذكرنا، ويجوز نصبها أيضاً، وهو الأصل، وقد مثَّل بها في الألفية

{باب التمييز} أي: التفسير **{التمييز هو الاسم المنصوب المفسر لما انبهم من الذوات}** أو من النسب،

(١) =: المصطلح النحوي:١٦٤، والحدود النحوية:١٥٩.

(٢) سورة يس، الآية:٥٩.

(٣) =: العين:٣٦٤/٧، والصحاح:٨٩٧/٣، وشمس العلوم:٦٤٢٨/٩.

(٤) سيفصّل المحشّي في الفرق بين التمييز والحال في نهاية هذا الباب.

(٥) مذهب الجمهور أن التمييز قسمان: تمييز ذات ويسمى تمييز مفرد أيضاً، ويقع بعد ما يدل على مساحة أو وزن أو كيل أو عدد، وتمييز نسبة ويسمى أيضاً تمييز جملةٍ، وهو ما رفع إبهام نسبة في جملة، مثل: طاب زيدٌ نفساً، =: الأنموذج في النحو ـ للزمخشري:١٨، وشرح التسهيل:٣٧٩/٢، والصفوة الصفية:٥٠٨/٢، وارتشاف الضرب:١٦٢١/٣، وتوضيح المقاصد والمسالك:٧٢٦/٢، وشرح اللمحة البدرية:١٩٠/٢، والهمع:٢٦٣/٢ـ٢٦٦، وحاشية الصبان:٢٨٩/٢، وتعجيل الندى بشرح قطر الندى ـ للفوزان:٢٣٥.

(٦) =: شرح الكافية:٦٩٤/١.

(٧) +...+ ليس في (ب،ج).

(٨) باب التمييز:٢٦، وتكملة الشطر الثاني: كَمُدٌّ حِنْطَةٍ غِذَا.

منصوبةً حيث قال[١]:

كَشِبْرٍ أَرْضاً وَقَفِيزٍ بُرّا وَمَنَوَيْنِ عَسَلاً وَتَمْرا

ويجوز أيضاً جرها بـ(مِن) عملاً بقول الألفية[٢]:

وَاجْرُرْ بِمِنْ إِنْ شِئْتَ غَيْرَ ذِي الْعَدَدْ

مما قررنا تعلم أنَّ مفهوم المصنف فيه تفصيل، فلا اعتراض، وخرج بـ(المفسر...الخ) الحالُ، فإنَّه مفسر لما انبهم من الهيئات ـ كما علمت ـ، ثم إنَّ هذا الحد غير مانع؛ لدخول نعت النكرة المنصوبة، نحو: ركبتُ فرساً قصيراً أو طويلاً، وإلى تعريف التمييز أشار في الألفية بقوله[٣]:

اسمٌ بِمَعْنَى مِنْ مُبِينٌ نَكِرَةْ

[قول][٤] المصنف: **{نحو: تصبب}**: أي تحدَّر وسال.

{وتَفقّأ بَكْرٌ}: بفتح الباء، "وهو الفتى والفصيل من الإبل"[٥]، وفسر الأزهري تَفَقَّأَ بامتلأَ، وفسره غيره بتشقَّقّ[٦]، وكلاهما غير ظاهر؛ لأنَّ الأصل: تفقَّأ شحمُ بكر، فإن فسرناه بامتلأ اقتضى أنَّ الشحم هو الذات الممتلئة، والغير هو الذي ملأها مع أنَّ الأمر ليس كذلك؛ لأنَّ الشحم هو الذي ملأ الذات، ولا يصح تفسيره بتشقق؛ لأنَّ المقصود بهذا الكلام الإخبار عن سمنه، ومَن تشقق شحمه مات، قاله الفيشي[٧].

وقوله: **(فعَرَقاً تمييز لإبهام نسبة)**: اعلم أن تمييز النسبة قسمان: محوَّل عن أصل، وغير مُحوَّل، والمحوَّل أقسامٌ ثلاثة، [الأول][٨]: محوَّل عن الفاعل كهذه الأمثلة في كلام المصنف،

فالثاني **{نحو قولك: تصبَّبَ زيدٌ عَرَقاً، وتفقأ}** أي: امتلأ **{بكرٌ شحماً وطاب محمدٌ نفساً}** فعرقاً تمييز لإبهام نسبة التصبب إلى زيد، وشحماً تمييز لإبهام نسبة التفقؤ إلى بكر، ونفساً: تمييز لإبهام نسبة الطيب إلى محمد، وأصل الكلام: تصبب عرق زيد، وتفقأ شحم بكر، وطابت نفس محمد، فحوّل الإسناد عن المضاف إلى المضاف إليه، فحصل إبهام في النسبة فجيء بالمضاف الذي كان فاعلاً وجعل تمييزاً،

(١) باب التمييز:٢٥.

(٢) باب التمييز:٢٦، وشطره الثاني هو: وَالْفَاعِلِ الْمَعْنَى كَطِبْ نَفْساً تُفَدْ

(٣) باب التمييز:٢٥، وشطره الثاني هو: يُنْصَبُ تَمْيِيزاً بِمَا قَدْ فَسَّرَهْ

(٤) [...] زيادة واجبة.

(٥) في (ب، ج): وهو ولد الناقة أو الفتى من الإبل، و=: الصحاح:٢/٥٩٥.

(٦) = الصحّاح:١/٦٣، ولسان العرب:١/١٢٣.

(٧) مر آنفاً بأننا لم نطلع على حاشية الفيشي على شرح الكفراوي على مقدّمة الآجُرّوميّة، وهو مخطوط محفوظ في مكتبة وزارة الشّؤون الدّينية بالجزائر.

(٨) [...] زيادة واجبة للسياق.

وقد بيَّن الأزهري أصلها، وقرِّرْه أنت هنا، ومنه: ﴿**وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْباً**﴾[١] الأصل: واشتعل شيب الرأس، فحُذِف المضاف الذي هو شيب، "وأقيم الرأس الذي هو المضاف إليه مقامه"[٢]، فارتفع ارتفاعه، فوقع هنالك إبهام في نسبة الاشتعال للرأس، فأتى بذلك المحذوف تمييزاً محولاً عن الفاعل، الثاني: أن يكون محولاً عن المفعول، نحو: قول الله تعالى: ﴿**وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُوناً**﴾[٣]، الأصل: وفجَّرنا عيونَ الأرض، فحول الإسناد عن المضاف الذي هو عيون إلى الأرض، إلى آخر ما مرَّ مثله، الثالث: أن يكون محولاً عن المبتدأ كمثالي المصنف بعد: بزيدٍ أكرمُ منكَ أباً وأجملُ منكَ وجهاً، وقد بين الأزهري أصلهما، والقسم الثاني: الذي لا تحويل فيه، نحو: زيدٌ أكرمُ الناس رجلاً، فلا يمكن أن يكون محولاً عن شيء، وأما تمييز الذات، ويقال له تمييز مفرد، فهو ما رفع إبهاماً واقعاً في اسم قبله، ويكون بعد العدد كمثالي المصنف بـ(اشتريت عشرين...الخ). ومنه قوله تعالى: ﴿**إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَباً**﴾[٤] وبعد المقادير مما يدل على مساحة أو وزن أو كيل ـ كما مر ـ أو ما جرى مجراها، هذا حاصل التمييز من حيث هو، وقوله: **(والباعث على ذلك) [٦٧: و]** أي: على تحويل الإسناد، وقوله: **(أنَّ ذِكْرَ الشيءِ مُبْهماً)**: بيانه أنَّك لما قلت مثلاً: طابَ محمدٌ، وقع هنالك إبهام في نسبة الطيب لمحمد هل من جهة الأبوَّة أو "النبوَّة"[٥] أو النفس، فتتشوق النفس لما يرفع الإبهام، فأتى بالتمييز رافعاً له، وقوله: **(ومنه)** أي: من تمييز الذات ـ وقد علمت ذلك ـ فيُؤخَذ من هنا ومن قوله بعد: (والمقادير)، حيث عَطَفَها على الأعداد، أنَّ الأعداد ليست من المقادير، وهو مذهب المحققين[٦]؛ لأنَّ العدد لا يمكن فيه إلاَّ التحقيق

والباعث على ذلك أنَّ ذِكْرَ الشيء مبهماً ثم ذِكْرَهُ مفسّراً أوقع في النفس، والناصب للتمييز في هذه الأمثلة هو الفعل المسند إلى الفاعل، **{و}** مثال الأول، أعني تمييز الذوات، نحو قولك: **{اشتريت عشرين غلاماً وملكتُ تسعين نعجةً}** فغلاماً تمييز للإبهام الحاصل في ذات عشرين، ونعجة تمييز للإبهام الحاصل في ذات تسعين، لأنَّ أسماء الأعداد مبهمة، لكونها صالحة لكل معدود، ومنه تمييز المقادير، كرطلٍ زيتاً وقفيز بُرّاً وشبر أرضاً، وما أشبه ذلك، الأعداد مبهمة، لكونها صالحة لكل معدود، ومنه تمييز المقادير، كرطلٍ زيتاً وقفيز بُرّاً وشبر أرضاً، وما أشبه ذلك،

(١) سورة مريم، الآية:٤

(٢) في (ب، ج): وأقيم المضاف إليه الذي هو الرأس مقامه.

(٣) سورة القمر، الآية:١٢.

(٤) سورة يوسف، الآية:٤.

(٥) في (ب): البنوَّة.

(٦) =: شرح قطر الندى:٢٣٩، والتصريح:٦١٩/١.

فتقول: ملكت تسعين غلاماً، ولا تقول: عندي مقدارُ تسعين رجلاً بخلاف المقادير، فإنك تقول: عندي رطل زيتاً أو مقدار رطلٍ زيتاً، وقوله: **(ما يدل على عدد...إلخ)**: وهو لفظ عشرون أو ثلاثون مثلاً، ولفظ ما دل على المقادير كرطل وشبر، وإلى ذلك أشار في الألفية بقوله[1]:

..... **يُنْصَبُ تَمْيِيزَاً بِمَا قَدْ فَسَّرَهْ**

{وزيدٌ أكرم}: قول الأزهري: **(فكان حقُّه...إلخ)**: قد يقال: إنَّ المصنف أخَّر هذا إلى هنا؛ لأنَّ في نصبه شرطاً خاصاً به، وصرح به الأزهري في قوله: **(وشرط نصب...الخ)**.

وقوله: **(ألا ترى...الخ)**: هذا علامة لكون التمييز فاعلاً في المعنى، فلو لم يكن التمييز "فاعلاً"[2] بأن كان لا يصحُّ فيه ما ذُكِر، فيجب جره بإضافة (أفعل) إليه، نحو: أنت أفضلُ رجلٍ، إذ لا يصحُّ أن تقول: أنت فَضْلُ رجلٍ؛ لأنَّه لا معنى له[3]، وفي الألفية[4]:

وَالْفَاعِلَ الْمَعْنِي انْصِبَنْ بِأَفْعَلاَ

والناصب للتمييز بعد الأعداد والمقادير ما يدل على عدد أو مقدار،**{و}** قوله: **{زيدٌ أكرم منك اباً وأجمل منك وجهاً}** ليس من هذا القسم، وإنَّما هو من قسم تمييز النسبة، فكان حقه أن يقدم على ذكر العدد، وشرط نصب التمييز الواقع بعد اسم التفضيل أن يكون فاعلاً في المعنى كما في هذين المثالين، ألا ترى أنَّك لو جعلت مكان اسم التفضيل فعلاً وجعلت التمييز فاعلاً وقلت: زيد كرم أبوه وجمل وجهه لصحَّ، وإنَّما قلنا إنهما من باب تمييز النسبة؛ لأنَّ الأصل أبو زيد أكرم منك ووجهه أجمل منك، فحول الإسناد عن المضاف إلى المضاف إليه وجعل المضاف تمييزاً، فصار زيدٌ أكرم منك أباً وأجمل منك وجهاً، فزيد مبتدأ وأكرم خبره ومنك جار ومجرور ومتعلق بأكرم، وأباً منصوب على التمييز، وأجمل معطوف على أكرم، ومنك جار ومجرور متعلق بأجمل، ووجهاً تمييز،

(١) باب التمييز:٢٥، وصدره: اسمٌ بِمَعْنَـى مِـنْ مُبِينٌ نَكِـرَةْ

(٢) في (ب، ج): فاعلاً <في المعنى>.

(٣) قال المرادي في توضيح المقاصد والمسالك:٢/٧٣٠: ((النكرة الواقعة بعد أفعل التفضيل نوعان، أحدهما: فاعل في المعنى وهو السببي، وعلامته أن يصلح للفاعلية عند جعل أفعل التفضيل فعلاً، نحو: أنت أعلى منزلًا، فإنه يصلح لذلك فتقول: علا منزلك، فهذا النوع ينصب على التمييز، والآخر: أن يكون فاعلاً في المعنى، وهو ما أفعلُ التفضيل بعضُه، وعلامته أن يحسن وضع (بعض) موضع (أفعل) ويضاف إلى جمعٍ قائمٍ مقام النكرة، نحو: أنت أفضلُ فقيهٍ، فإنه يحسن فيه ذلك فتقول: أنت بعضُ الفقهاء، فهذا النوع يجب جره بالإضافة، إلاَّ أن يكون أفعل التفضيل مضافا إلى غيره، فينصب نحو: أنت أكرمُ الناس رجلًا))، و=: شرح ابن عقيل:٢/٢٨٩، وشرح الأشموني:٢/٤٨، والتصريح:١/٦٢٣، وحاشية الصبان:٢/٢٩٤.

(٤) باب التمييز:٢٦، وشطره الثاني هو: مُفَضِّلاً كَأَنْتَ أَعْلَـى مَنْزِلاً

قول المصنف: **{ولا يكونُ إلاَّ نكرةً}**: علَّتُه ما مرَّ في الحال[1]، قول الازهري: **(وطِبْتَ النَّفْسَ)**: هذا بعض بيت قاله راشد اليشكري[2]، والبيت كلُّه[3]:

رأيتُــك لمَّــا أنْ عَــرَفْــتَ وُجُــوهَــنَا صَدَدتَ وَطِبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرِو

(تتمَّة): يشترك الحال والتمييز في أمور خمسة: كونهما اسمين نكرتين فضلتين منصوبين رافعين للإبهام، ويفترقان في أمور سبعة: كون الحال قد تكون جملة، والتمييز لا يكون إلاَّ مفرداً، والحال قد يتوقف المعنى عليه كـ﴿**لاعِبِيْنَ**﴾ في الآية المارة[4]، والتمييز لا يتوقف المعنى عليه، والحال مبين للهيئة، والتمييز مبين للذات، "والحال تتعدد"[5]، وفي الألفية[6]:

وَالْحَــالُ قَــدْ يَجِــيءُ ذَا تَعَدُّدِ

والتمييز لا يتعدد، والحال قد تتقدم على عاملها المتصرف ـ كما مر ـ والتمييز لا يتقدم إلاَّ على الفعل المتصرف بقلَّة[7]، وفي الألفية[8]:

وَعَامِـلَ التَّمْيِيزِ قَــدِّمْ مُطْلَقَــا وَالْفِعْلُ ذُو التَّصْرِيفِ نَزْراً سُبِقَا

{ولا يكون} التمييز **{إلاَّ نكرة}** خلافاً للكوفيين، ولا حجة له في قوله: وطبت النفس؛ لإمكان حمل (أل) على الزيادة.

(١) =: باب الحال: ص٢٥٤، الهامش الثاني.

(٢) هو راشد بن شهاب اليشكري، شاعر جاهلي، لم يعرف تاريخ وفاته، =: شرح ديوان الحماسة:١٠٨/٢ـ١١٣، والأعلام:١٢/٣.

(٣) البيت من الطويل، وهو من شواهد: المفضليات:٣١٠، وشرح التسهيل:٣٨٦/٢، وشرح الكافية الشافية:٣٣٤/١، والمقاصد النحوية:٥٠٢/١، والشاهد فيه قوله: (وطبتَ النفسَ)، والأصل: (وطبت نفساً) فزاد الألف واللام، هذا تخريج البصريين، لأنهم لا يرون أن التمييز يكون معرفة، فهو محمول على زيادة (أل)، وذهب الكوفيون إلى جواز وقوع التمييز معرفةً، تمسكاً بظاهر هذا البيت، فالألف واللام عندهم غير زائدة، =: الإنصاف:١١٠/١.

(٤) أي في قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَاعِبِينَ﴾، من سورة الدخان، الآية:٣٨، والمارة في باب الحال: ص٢٥٠، الهامش العاشر.

(٥) في (ب، ج): والحال <قد> تتعدد.

(٦) باب الحال:٢٥، وشطره الثاني هو: لِمُفْرَدٍ فَاعْلَمْ وَغَيْرِ مُفْرَدِ

(٧) مذهب سيبويه ـ رحمه الله ـ أنه لا يجوز تقديم التمييز على عامله سواء كان متصرفاً أم غير متصرف، فلا تقول: نفساً طابَ زيدٌ، ولا عندي درهماً عشرون، =: الكتاب:٢٠٥/١، وأجاز المبرد تقديمه، فقال في المقتضب:٣٦/٣: ((وَاعْلَم أَن التَّبْيِين إِذا كَانَ الْعَامِل فِيهِ فعلا جَازَ تَقْدِيمه؛ لتصرف الْفِعْل، فَقلت: تفقأت شحماً، وتصببت عرقاً، فَإِن شِئْت قدمت، فَقلت: شحماً تفقأت، وعرقاً تصببت وَهَذَا لَا يُجِيزهُ سِيبَوَيْهِ))، وذهب ابن مالك إلى جواز تقديمه على عامله في الفعل المتصرف فقط، =: شرح التسهيل:٣٨٩/٢.

(٨) باب التمييز:٢٦.

والحال مشتقَّة والتمييز جامد، والحال +قد+[1] تكون مؤكدة نحو: ﴿**وَلَّى مُدْبِراً**﴾[2] وفي الألفية[3]:

وَعَامِلُ الْحــالِ بِهَـا قَـدْ أُكِّدَا

والتمييز لا يكون للتوكيد.

"والله أعلم"[4].

(١) ما بين +...+ ليس في (ب، ج).

(٢) سورة القصص:٣١، وقبلها: ﴿وَأَنْ أَلْقِ عَصَاكَ فَلَمَّا رَآهَا تَهْتَزُّ كَأَنَّهَا جَانٌّ وَلَّى مُدْبِراً﴾.

(٣) باب الحال:٢٥، وشطره الثاني هو: فِي نَحْوِ لاَ تَعْثَ فِي الأرضِ مُفْسِدَا

(٤) في (ب، ج): والله <سبحانه وتعالى> أعلم.

{بَابُ الاسْتِثْناءِ}

هذا هو السابع من المنصوبات، والاستثناء: مصدر استثنى يستثني استثناءً، والمصدر: معنى من المعاني، والذي يُنصَب إنَّما هو اللفظ المستثنى، وأجيب: بأنَّ المصنف أطلق المصدر وأراد اسم المفعول، قول الأزهري: **(وهو الإخراج...الخ)**: المراد بالإخراج: أنَّ السامع قبل **[٦٧: ظ]** ذكر المستثنى كان يتوهَّم أنَّه داخل في حكم المستثنى منه، فلما استثناه المتكلم علم السامع أنَّ المتكلم لم يقصد دخوله فيما قبل الأداة، وليس المراد أنَّ المتكلم قصد إدخال المستثنى في الحكم، ثم أخرجه؛ لأنَّ هذا تناقض وتكاذب، ثم الإخراج جنس يصدق بجميع المخرجات، فيصدق بالإخراج بالبدل، نحو: أكلتُ الرغيفَ ثلثَهُ، فأخرج الثلثين، وبالصفة، نحو: أعتِقْ رقَبَةً مُؤمنةً، فأخرج الكافرة، وبالشرط، نحو: اقتلِ الذِّمِيَّ إنْ حاربَ، فأخرج غير المحارب، وبالاستثناء، نحو: قام القومُ إلاَّ زيداً، فأخرج زيداً من القوم، وقوله: **(بإلاَّ أو إحدى أخواتها)**: مخرج لما عدا المخرج بالاستثناء، وقوله: **(ما...الخ)**: في محل نصب مفعول بالإخراج، بناءً على جواز إعمال المصدر المحلى بـ(أل) وهي واقعة على المستثنى، وقوله: **(لولاه...الخ)**: لولا حرف جر، والضمير مجرور بها، وقع موقع ضمير الرفع الذي هو لفظ (هو) المبتدأ، والخبر محذوف، وفي الألفية[١]:

وَبَعْدَ لَوْلا غَالِباً حَذْفُ الْخَبَرْ حَتْمٌ.....

والتقدير: لولا هو، أي: الإخراج موجود، هذا مذهب سيبويه[٢]، وقال الأخفش[٣]: لولا غير جارة والضمير في محل رفع بالابتداء، والخبر محذوف[٤]، والأول أولى؛ لأنَّها (لو) كانت غير جارة لأتى من أول الأمر معها بـ(هو) ضمير الرفع[٥]، وقوله: **(لدخل)**: فاعل (دخل) يعود على (ما)، أي: لتوهَّم السامع دخول المستثنى في حكم ما قبل أداة الاستثناء.

{باب الاستثناء} وهو الإخراج بإلاَّ أو إحدى أخواتها ما لولاه لدخل

(١) باب الابتداء:١١، والشطر الثاني بتمامه هو: حَتْمٌ وَفِي نَصِّ يَمِينٍ ذَا اسْتَقَرّ

(٢) =: الكتاب:٣٧٦/٢.

(٣) أبو الحسن الأخفش: هو سعيد بن مسعدة المعروف بالأخفش البصري، وهو الأخفش الأوسط أحد أئمة النحاة من البصريين، أخذ النحو عن سيبويه، وإن كان أكبر منه، وكان ثعلب يقول فيه: هو أوسع الناس علماً، وقال المبرد: أحفظُ مَن أخذ عن سيبويه الأخفشُ، توفي سنة (٢١٥ هـ)، =: ترجمته في مراتب النحويين:١١١، وطبقات النحويين:٧٢، وإنباه الرواة:٣٦/٢، ومعجم الأدباء:٢٤٤/١، وبغية الوعاة:٥٩٠/١.

(٤) = رأي الأخفش في: المقتضب:٧٣/٣، والجنى الداني:٦٠٤، ومغني اللبيب:٥٧٦، وشرح ابن عقيل:٧/٢، وشرح الأشموني:٦٣/٢.

(٥) =: الإنصاف في مسائل الخلاف:٥٦٤/٢.

وقوله: **(في الكلام السابق)**، أي: في منطوقه أو +في+[1] مفهومه، فالأوَّل إذا كان الاستثناء متَّصلاً، والثاني فيما إذا كان منقطعاً، وذلك أنك إذا قلت: جاء القومُ، فُهِم من الكلام أنَّه جاء كلُّ ما يتبعهم، ومن جملة ما يتبعهم حمارٌ كان السامع ينتظر مجيئه مثلاً، فرفعت هذا المفهوم بقولك: إلاَّ حماراً، فيكون حدُّ الأزهري شاملاً للمستثنى المتصل والمنقطع، فالمتصل ما كان من جنس المستثنى منه، نحو: قام القومُ إلاَّ زيداً، فزيداً من جنس القوم، والمنقطع ما كان المستثنى من غير جنس المستثنى منه كالحمار في المثال السابق، فليس من جنس القوم، وقوله: **(أي: أدواته)**: المراد بالأدوات الآلات.

{ثمانية}: باعتبار جعل كل لغة من لغات سوى أداة مستقلة،[2] وإلاَّ فهي ستة، قول الأزهري: **(تغليباً)** أي: فيما يقع الاستثناء به؛ لأنَّ الاستثناء غالباً إنَّما يقع بإلاَّ ـ وهي حرف ـ لا في الأدوات، إذ لا تغليب فيها؛ لأنَّ الأسماء أربعة والحروف أربعة.

وقوله: **{وهي}**: قول الأزهري: **(في الحقيقة)**، أي: في نفس الأمر، وقوله: **(ثلاثة أقسام)**: باعتبار ما هو مذكور في هذا الكتاب، وإلاَّ فهي أربعة [(أقسام)][3] بزيادة ما يكون فعلاً خالصاً وهو: (ليس، ولا يكون)، والمستثنى بهما لا يكون إلاَّ منصوباً على أنَّه خبرهما[4].

{يُنصَبُ إذا كان...الخ}: وجوب النصب عام في المتصل والمنقطع، وكان ينبغي للمصنف أن يأتي بمثال للمنقطع، لكن خصَّ المتصل تقريباً على المبتدئ، وإلى وجوب نصب الموجب

في الكلام السابق، **{وحروف الاستثناء}** أي: أدواته **{ثمانية}** وسمَّاها حروفاً تغليباً،**{وهي}** في الحقيقة ثلاثة أقسام، حرف باتفاق وهو **{إلاَّ}** واسم باتفاق **{و}** هو **{غير وسِوى}** كرِضى **{وسُوى}** كهُدى **{وسَواء}** كسَماء، ومتردد بين الفعلية والحرفية **{و}** هو **{خلا وعدا وحاشا}** وللمستثنى بهذه الأدوات حالات **{فالمستثنى بإلاَّ يُنصب}** وجوباً **{إذا كان الكلام}** قبلها **{تاماً موجباً}** والمراد بالتام أن يذكر فيه المستثنى منه، والمراد بالموجب ـ بفتح الجيم ـ ما لا يسبقه نفي ولا شبهه، وذلك **{نحو}** قولك: **{قام القوم إلاَّ زيداً}** فقام فعل ماض، والقوم فاعل، وإلاَّ حرف استثناء، وزيداً منصوب بإلاَّ على الاستثناء، **{و}** مثله **{خرج الناس إلاَّ عمراً}** فخرج فعل ماض، والناس فاعل، وإلاَّ حرف استثناء، وعمرا منصوب بإلاَّ على الاستثناء، والاستثناء في هذين المثالين من كلام تام موجب، أمّا كونه تاماً فلذكر المستثنى منه، وهو القوم في المثال الاول،

(١) +...+ ليس في (ب، ج).

(٢) فقد قيل في (سوى) أربع لغات هي: (سِوى كـ: رِضى)، و(سُوى كـ: هُدى)، و(سَواء كـ: سَماء)، و(سِواء كـ: بِناء)، =: المقرب:١/١٦٦، والاستغناء في الاستثناء ـ لشهاب الدين القرافي:٢٩، وأوضح المسالك:٢/٢٤٩، والتصريح:١/٥٣٧، ودليل السالك:١/٤٣٠.

(٣) [(...)] زيادة واجبة من (ب، ج).

(٤) =: الأصول في النحو:١/٢٨٧، وشرح الكافية الشافية:٢/٧٢١، والاستغناء في الاستثناء:٢٩.

التام، أشار في الألفية بقوله[1]:

مَا اسْتَثْنَتِ الاَّ مَعْ تَمَامٍ يَنْتَصِبْ

إذ في كلام ابن مالك حذف الواو مع ما عطفت، تقديره: بعد تمام وإيجاب، ويدل لهذا المحذوف قوله بعد[2]:

..... **وَبَعْدَ نَفْيٍ أَوْ كَنَفْيٍ...الخ**

{وإن كان الكلام}: قول الأزهري: **[٦٨: و] (بأن تقدم عليه نفي أو شبهه)**: وهو النهي والاستفهام، وقد مثل للنفي، ومثال النهي: لا يقمْ أحدٌ إلاَّ زيدٌ، ومثال الاستفهام: هل قام أحدٌ إلاَّ زيدٌ؟

{جاز فيه البدل}: بل هو الراجح ـ كما في نص الألفية بعدُ ـ وهذا إن كان الاستثناء متصلاً، فإن كان منقطعاً بأن كان لا يمكن تسلط العامل على ما بعد إلاَّ، وجب النصب على الاستثناء اتفاقاً من سائر العرب، نحو: ما زاد هذا المالُ إلاَّ النقصَ، فلا يصحُّ رفع النقص على البدلية؛ لأنَّ البدل على نية تكرار العامل، والعامل المكرر هو زاد، ولا يصح تسلطه على النقص؛ لفساد المعنى فلا يقال: زاد النقص[3]، وإن أمكن تسلط العامل على ما بعد إلاَّ، نحو: ما جاء أحدٌ إلاَّ حماراً، فأهل الحجاز يوجبون النصب أيضاً، وبنو تميم يرجحونه[4]، وإلى حكم وقوع المستثنى مطلقاً بعد نفي أو شبهه، أشار في الألفية بقوله[5]:

..... **وَبَعْدَ نَفْيٍ أَوْ كَنَفْيٍ انْتُخِبْ**

إتْبَاعُ مَا اتَّصَلَ وَانْصِبْ مَا انْقَطَعْ وَعَنْ تَمِيمٍ فِيهِ إِبْدَالٌ وَقَعْ

والناس في المثال الثاني، وأمّا كونه موجباً، فلأنَّه لم يسبق بنفيٍ ولا شبهه، **{وإن كان الكلام}** الذي قبل إلاَّ **{منفياً}** بأن تقدَّم عليه نفي أو شبهه وكان **{تاماً}** بأن ذكر المستثنى منه، **{جاز فيه}** أي: في المستثنى **{البدل}** من المستثنى منه، بدل بعض من كل، سواء كان المستثنى منه مرفوعاً أو منصوباً أو مخفوضاً. **{و}** جاز أيضاً **{النصب}** بإلاَّ **{على الاستثناء نحو}** قولك **{ما قام القوم إلاَّ زيدٌ}** بالرفع على البدل من القوم،

(١) باب الاستثناء:٢٣، وعجز البيت هو: وَبَعْدَ نَفْيٍ أَوْ كَنَفْيٍ انْتُخِبْ

(٢) الباب نفسه، ص. ن.

(٣) =: شرح المفصل:٨١/٢، وأوضح المسالك:٢٦١/٢.

(٤) قال سيبويه في الكتاب:٣١٩/٢ ((هذا بابٌ يختار فيه النصب؛ لأن الآخِر ليس من النوع الأول وهو لغة أهل الحجاز، وذلك قولك: ما فيها أحدٌ إلا حماراً، جاؤوا به على معنى ولكن حماراً، وكرهوا أن يُبدلوا الآخِر من الأول، فيصيرَ كأنه من نوعه، فحُمل على معنى: ولكن))، و=: شرح الكافية الشافية:٧٠١/٢، وأوضح المسالك:٢٦١/٢، وشرح الأشموني:٥٠٧/١، والتصريح:٥٤٦/١.

(٥) باب الاستثناء:٢٣، وصدر البيت الأول هو: مَا اسْتَثْنَتِ الاَّ مَعْ تَمَامٍ يَنْتَصِبْ

وقوله: **(على الصحيح عند ابن مالك)**: هو المأخوذ من نسبة الاستثناء لـ(إلاَّ)[1] في قوله في الألفية[2]:

مَا اسْتَثْنَتِ الاَّ.....

[قول][3] المصنف **{على حسب العوامل}**: قول الأزهري: **(وألغى عمل إلاَّ)**: وأما معناها فهو معتبر، وهكذا يقال فيما بعد.

{ما مررت إلاَّ بزيدٍ} قول الأزهري: **(ويُسَمَّى الاستثناء حينئذ)**، أي: حين كان ناقصاً منفياً، وقوله: **(لأن ما قبل إلاَّ...الخ)**: (ما) واقعة على العامل، ومعنى تفريغه أنَّه لم يجد معمولاً قبل (إلاَّ) يشتغل به في اللفظ، وأما في التقدير: فما بعد إلاَّ بدلٌ من مقدَّر، فأصل قولك: ما قام إلاَّ زيدٌ: ما قام أحدٌ إلاَّ زيدٌ، ويؤخذ من هذا أنَّ العامل هو المفرغ، فتسميتهم الاستثناء مفرغاً

ويجب في بدل البعض من الكل اتصاله بضمير المبدل منه لفظاً أو تقديراً، وهو هنا مقدر، وتقديره: إلاَّ زيد منهم. **{و}** يجوز **{إلاَّ زيداً}** بالنصب على الاستثناء ونحو قولك: ما مررت بالقوم إلاَّ زيد ، بالجر على البدل، وإلاَّ زيداً، بالنصب على الاستثناء، ونحو قولك: ما رأيتُ القوم إلاَّ زيداً، بالنصب لا غير، سواء جعلته بدلاً من المنصوب أو منصوباً بإلاَّ على الاستثناء، ويظهر أثر الاحتمالين في الناصب له ما هو، وفي تقدير الضمير وعدمه، فعلى تقدير أن يكون بدلاً فالناصب له رأيت مقدراً بناءً على أن البدل على نية تكرار العامل، وهو الصحيح، ويجب تقدير الضمير معه على ما مر، وعلى تقدير أن يكون منصوباً على الاستثناء يكون الناصب له (إلاَّ) على الصحيح عند ابن مالك ولا يحتاج إلى تقدير ضمير **{وإن كان الكلام}** منفياً **{ناقصاً}** بأن لم يذكر المستثنى منه، وتقدم عليه نفي أو شبهه **{كان}** المستثنى **{على حسب العوامل}** المقتضية له من رفع ونصب وخفض، وألغي عمل إلاَّ، فإن كان ما قبل إلاَّ يطلب فاعلاً رفعت المستثنى على الفاعلية، نحو: ما قام إلاَّ زيدٌ، فزيدٌ مرفوع على الفاعلية بقام وإلاَّ ملغاة، وإن كان ما قبل إلاَّ يطلب مفعولاً نصبت المستثنى على المفعولية **{نحو: ما ضربت إلاَّ زيداً}** فزيداً منصوب على المفعولية بضرب، وإلاَّ ملغاة، **{و}** إن كان ما قبل إلاَّ يطلب جاراً ومجروراً يتعلق به خفضت المستثنى بحرف جر نحو **{ما مررت إلاَّ بزيدٍ}** فزيد مخفوض بالباء متعلق بمرَّ، وإلاَّ ملغاة ويسمى الاستثناء حينئذ مفرغاً، لأنَّ ما قبل إلاَّ من العوامل تفرغ للعمل فيما بعدها،

(١) ذهب ابن مالك إلى أن العامل في المستثنى هو (إلاَّ)، وذكر أنه مذهب سيبويه والمبرد، قال في شرح التسهيل:٢/٢٧١: ((ثم قلتُ: (بها لا بما قبلها) مشيراً إلى الخلاف في ناصب المستثنى بـ(إلاَّ)، واخترتُ نصبه بها نفسها وزعمتُ في ذلك أني موافق لسيبويه والمبرد والجرجاني، وقد خفي كون هذا مذهب سيبويه على جمهور الشرّاح لكتابه))، و=: الكتاب:٢/٣١٠، والمقتضب:٤/٣٩٠، والإنصاف في مسائل الخلاف:١/٢١٢، وشرح الرضي على الكافية:١/٧٢١، وتوضيح المقاصد والمسالك:٢/٦٧٤، وشرح ابن عقيل:٢/٢١١،

(٢) مر البيت بكامله في الصفحة السابقة، الهامش رقم:١

(٣) [...] زيادة واجبة للسياق.

مجازٌ[١]، وإلى الاستثناء المفرغ أشار في الألفية بقوله[٢]:

وَإِنْ يُفَــرَّغْ سَابِـقٌ إلاَّ لِمَا بَعْدُ يَكُنْ كَمَا لَوِ الاَّ عُدِمَا

[قول][٣] المصنف: **{لا غيرَ}**: قول الأزهري: **(تشبيهاً بقبل وبعد)**: وجه الشبه إبهام الجميع وحذف المضاف إليه، ونية معناه في كلّ، وهذه هي صورة البناء المشار إليها بقول الألفية[٤]:

وَاضْمُمْ بِنَاءَ غَيْراً اِنْ عَدِمْتَ مَا لَهُ أُضِيفَ نَاوِياً مَا عُدِمَا

وقد نص ابن هشام على أن قولهم: (((لا غير) لحن))[٥]، وأجازه غيره[٦]، ثم اختلفوا في (لا) الداخلة على غير، فقيل: عاملة عمل ليس، وغير اسمها مبني ـ لما مر ـ وخبرها محذوف، والتقدير: "لا غيرُ الجر موجوداً"[٧]، وقيل: عاملة عمل إنَّ، وغير في محل نصب اسمها، وخبرها محذوف، أي: موجودٌ ـ بالرفع ـ وقوله: **(لكن على الحال...الخ)** معناه: أنَّ غير وما بعدها إذا نصبت، فإنها تنصب على الحال، نحو: قام القومُ غيرَ زيدٍ، فغير منصوب على الحال، وقام القوم غيرَ حمارٍ، وقوله: **(ومن جواز الاتباع...الخ)** نحو: ما قام أحدٌ غيرُ زيدٍ، فإن رفعت غير كان بدلاً من أحد، وإن نصبته فعلى الحال، وقوله: **(ومن الإجراء على حسب العوامل)**: فإن كان العامل يطلب الرفع رفعت غير، نحو : ما قام غيرُ زيدٍ، وإن كان العامل يطلب النصب نُصِبَ نحو: ما رأيت غيرَ زيدٍ، وإن كان يطلب الجر جُرَّ، نحو: ما مررت بغيرِ زيدٍ[٨]، **[٦٨: ظ]** وإلى

هذا حكم المستثنى بإلاَّ. **{و}** أمَّا **{المستثنى بغير وسِوى}** ـ بكسر السين ـ **{وسُوى}** ـ بضمها مع القصر فيهما ـ **{وسَواء}** ـ بالمد وفتح السين أفصح من كسرها ـ فهو **{مجرور}** بإضافة غير وسِوى وسُوى وسواء إليه **{لا غير}** أي: لا يجوز فيه غير الجر، وحذف ما أضيف إليه غير، وبناؤها على الضم تشبيهاً بقبل وبعد، وتعطى غير وسِوى وسُوى وسواء ما يعطاه الاسم الواقع بعد إلاَّ من وجوب النصب بعد الكلام التام الموجب لكن على الحال، ومن جواز الاتباع بعد التام المنفي ومن الإجراء على حسب العوامل في الناقص المنفي. **{والمستثنى بخلا وعدا وحاشا يجوز نصبه وجره}** على تقدير الحرفية والفعلية

(١) =: شرح الكافية للرضي:٧٤٧/١، وارتشاف الضرب:١٥٠٢/٣.

(٢) باب الاستثناء:٢٣.

(٣) [...] زيادة واجبة لاستقامة السياق.

(٤) باب الإضافة:٢٩.

(٥) مغني اللبيب:٢٠٩.

(٦) =: القاموس المحيط:٤٥٣، وشرح الأشموني:١٦٥/٢، وهمع الهوامع:١٩٩/٢.

(٧) في (ب، ج): ليس غيرُ الجر موجوداً.

(٨) =: شرح عمدة الحافظ:٣٨٢، وارتشاف الضرب:١٥٢٤/٣، وشرح اللمحة البدرية:٢٢٦/٢.

غير وسوى بلغاتها أشار في الألفية بقوله[1]:

وَاسْتَثْنِ مَجْرُوراً بِغَيْرٍ مُعْرَبَا بِمَـا لِمُسْتَثْنَـىً بِإلاَّ نُسِبَـا

وَلِسِوىً سُوىً سَواءٍ اجْعَـلاَ عَلَى الأَصَحِّ مَا لِغَيْرٍ جُعِـلاَ

قول المصنف: **{نحو: قام القومُ}**: قول الأزهري: **(وفاعله ضمير مستتر فيه)**: يعود على البعض المفهوم من الكل السابق، كأنه قال: قام القوم خلا بعضُهم زيداً، وإنما وجب استتار الفاعل بهذه الأفعال؛ ليكون "المستثنى"[2] متصلاً بأداته، فيكون شبيهاً بالمستثنى بإلاَّ، وإلى حكم المستثنى بخلا وعدا وحاشا مع زيادة (ليس ولا يكون) أشار في الألفية بقوله[3]:

وَاسْتَثْنِ نَاصِباً بِلَيْسَ وَخَـلاَ وَبِعَـدَا وَبِيَـكُونُ بَعْـدَ لاَ

إلى آخر الأبيات الثلاثة بعد هذا البيت.

{نحو: قام القوم خلا زيداً} بالنصب على أن خلا فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً، وزيداً مفعول به، **{و}** خلا **{زيد}** بالجر على أن خلا حرف جر، وزيد مجرور بخلا **{وعدا عمراً}** بالنصب على أن عدا فعل ماض، وفاعله مستتر فيه وجوباً، وعمراً مفعول به، **{و}** عدا **{عمرو}** بالجر على أن عدا حرف جر، وعمرو مجرور بعدا **{وحاشا زيداً وزيدٍ}** بالنصب والجر على أوزان ما قبله.

(١) باب الاستثناء:٢٤.

(٢) في (آ): الاستثناء، والتصويب من (ب، ج).

(٣) باب الاستثناء:٢٤، والأبيات الثلاثة بعد هذا البيت هي:

وَاجْرُرْ بِسَابِقَيْ يَكونُ إِنْ تُرِدْ وَبَعْدَ مَا انْصِبْ وَانْجِرَارٌ قَدْ يَرِدْ

وَحَيْثُ جَـرَّا فَهُمَـا حَـرْفَانِ كَمَا هُمَـا إِنْ نَصَـبَا فِعْـلاَنِ

وَكَخَلاَ حَاشَا وَلاَ تَصْحَبُ مَا وَقِيلَ حَاشَا وَحَشَا فَاحْفَـظْهُـمَا

{باب لا}

هذا هو الثامن من المنصوبات، وهو على حذف مضاف تقديره: هذا باب منصوب لا؛ لأنَّ كلامنا في المنصوبات، ثم الأصل في(لا) أن لا تعمل شيئاً؛ لعدم اختصاصها بالأسماء، لكن حملوها على إنَّ، فـ(لا) لتوكيد النفي، و(إنَّ) لتأكيد الإيجاب، والشيء يحمل على نقيضه كما يحمل على نظيره[1]، قول الأزهري **(النافية للجنس)** أي: النافية لحكمه لا له، فإذا قلت: لا رجلَ في الدار، دل على نفي الكينونة عن جنس الرجال لا عن الذوات، إذ من المعلوم أن الذوات لا تُنفى بالأداة، وإنما تُنفى بها المعاني، ثم إنَّ (لا) على قسمين: تارةً تكون عاملة عمل ليس، وتارةً تكون عاملة عمل إنَّ، فالعاملة عمل إنَّ لا تكون إلاَّ لنفي الجنس نصاً، فإذا قلت: لا رجلَ في الدار، فالمراد نفي هذا الجنس الصادق بالواحد والمتعدد، فلا يصح أن تقول بعد ذلك بل رجلان، والعاملة عمل ليس تحتمل نفي الوحدة والجنس، وغلط من قال: إنَّها لا تكون إلاَّ لنفي الوحدة[2]، فيخرج بالنافية الزائدة والناهية، وبالجنس العاطفة، ولا بدَّ من زيادة: (نصَّاً)؛ لإخراج العاملة عمل ليس.

{اعلم}: إنَّما أمَرَكَ بالعلم هنا فقط مع أنَّ المطلوب من الإنسان أن يعلم جميع ما في الكتاب، إشارةً إلى أنَّه أراد أن يذكر أمراً صعباً، فتفطَّنْ له.

{تنصب النكرات}: قول الأزهري: **(وجوباً)**: قيَّد به لأجل قول المصنف، ولم تتكرر (لا)، وأما إن كُرِّرت "جاز النصب والرفع"[3]، وهذا مبني على أنَّ (لا) إذا لم تكرر وجب إعمالها عمل (إنَّ)، والحقُّ أنَّه يجوز عملها عمل ليس مطلقاً، مفردةً أو مكررةً، وإلى عمل (لا) عمل (إنَّ) أشار في الألفية بقوله[4]:

عَمَلَ إِنَّ اجْعَلْ لِلاَ فِي نَكِرَةْ مُفْــرَدَةً جَاءَتْكَ أَوْ مُكَــرَّرَةْ

وقوله: **(لفظاً أو محلاً)**، هذا تعميم للحكم، وفيه إجمال، لكن بيَّنه بعدُ، وليس المراد بقوله: لفظاً أنَّه ينصب اللفظ فقط دون المحل، بل ينصب لفظه ومحله، وإنما عبَّر بذلك لأجل أنَّ الثاني إنَّما ينصب محله بغير تنوين، لكنَّ ذلك مخصوصٌ بغير الشبيه بالمضاف، وأمَّا

{باب لا} النافية للجنس **{اعلم}** ـ بكسر الهمزة ـ فعل أمر من علم يعلم **{أنَّ لا تنصب النكرات}** وجوباً لفظاً أو محلاً،

(١) =: شرح المفصل:٩١/٢، والمقرب:١٩٠/١، والصفوة الصفية:٨٦/٢، والتصريح:٣٣٦/١

(٢) =: مغني اللبيب:٣١٦.

(٣) في (ب، ج): فإنّه يجوز النصب والرفع.

(٤) باب (لا) التي لنفي الجنس:١٥.

الشبيه به فينوَّن كما سيذكر.

{إذا باشرت النكرة}: من جملة الشروط أن لا يدخل عليها حرف جر، وإلاَّ حُكم بزيادتها ووجب جر ما بعدها، نحو: جئتك بلا زادٍ، فزاد مجرور بالباء، قول الأزهري: **(إذا كانت النكرة مضافة...الخ)** أي: أو شبيهة بالمضافة في اتصال اسمها بشيء، مفهمُ ذلك **[٦٩: و]** الشيء تمامُ المعنى، كما سيعرفه الأزهري في الباب بعد، وكان ينبغي أن يقدمه هنا، وقد ذكره هنا دون تعريف في قوله: **(وشبهها)**، نحو: لا طالعاً جبلاً في الدار، ولا ماراً بزيدٍ [(عندنا)][(١)]، ولعله خصَّ المضاف لأجل قول المصنف: **(بغير تنوين)**؛ لأنَّ الشبيه بالمضاف منوَّن، وإلى المضاف والشبيه به أشار في الألفية بقوله[(٢)]:

فَانْصِبْ بِهَا مُضَافاً اوْ مُضَارِعَهْ

[قول][(٣)] المصنف: **{لا رجلَ في الدار}**: قول الأزهري: **(وهو ظاهر كلام المصنف)** أي: حيث عبر بـ(تنصب) الذي هو من ألقاب الإعراب، لكنَّ الأزهري لم يقرره على ظاهره، بل قرره على ما للجمهور حيث زاد فيما سبق (أو محلاً)، وحمل مثال المصنف بـ(لا رجلَ...الخ) عليه[(٤)].

{ووجب تكرار لا}، أي: في صورتَي عدم مباشرتها النكرة، ودخولها على معرفة، وإنَّما وجب التكرار؛ لأنَّها لمَّا دخلت على المعرفة لا يمكن أن تكون لنفي الجنس، فجبروا كسرها بتكرارها؛ ولأنَّها لمَّا فُصلت من النكرة لم تبق لنفي الجنس نصاً، فجبروا كسرها أيضاً بالتكرار[(٥)]،

{بغير تنوين إذا باشرت} لا **{النكرة}** بأن لم يفصل بينهما فاصل **{ولم تتكرر لا}** فتنصب النكرة لفظاً إذا كانت النكرة مضافة لمثلها، نحو: لا غلامَ سفرٍ حاضرٌ، وتنصب النكرة محلاً إذا كانت النكرة مفردةً عن الإضافة وشبهها، **{نحو: لا رجلَ في الدار}** فـ(لا): حرف نفي، ورجل اسمها مبني معها على الفتح، وموضعه نصب بـ(لا)، وفي الدار خبرها، وذهب طائفة من البصريين إلى أن رجلاً ونحوه منصوب لفظاً من غير تنوين ـ وهو ظاهر كلام المصنف ـ ونسب إلى سيبويه، هذا إن باشرت لا النكرة، **{فإن لم تباشرها}** بأن فصل بينهما بفاصل أو دخلت لا على معرفة **{وجب الرفع}** على الابتداء **{ووجب}** عند غير المبرد وابن كيسان **{تكرار لا نحو: لا في الدار رجل ولا امرأة}** ويجوز: لا زيد في الدار ولا عمرو **{وإن تكررت}** لا مع مباشرة النكرة **{جاز إعمالها وإلغاؤها فإن شئت قلت}** على الإعمال **{لا رجل في الدار ولا امرأة}** بفتح رجل ورفع امرأة

(١) [(...)] زيادة واجبة من (ب، ج).

(٢) باب (لا) التي لنفي الجنس:١٥، والشطر الثاني هو: وَبَعْدَ ذَاكَ الْخَبَرَ اذْكُرْ رَافِعَهْ

(٣) [...] زيادة واجبة للسياق.

(٤) =: الكتاب:٢/٢٨٣ـ٢٨٤، وشرح المفصل:٢/١٠٦، وشرح التسهيل:٢/٥٨.

(٥) =: شرح المفصل:٢/١١٣، وشرح التسهيل:٢/٦٥، وارتشاف الضرب:٣/١٣٠٩، وشرح قطر الندى:١٦٦.

وقوله:**(خمسة أوجه...الخ)**: هي المشار إليها بقول الألفية[1]:

وَرَكِّبِ الْمُفْـرَدَ فَاتِـحَاً كَـــلاَ حَوْلَ وَلاَ قُوَّةَ وَالثَّانِ اجْعَلاَ

مَرْفُوعَاً اوْ مَنْصُوباً اوْ مُرَكَّبَا وَإِنْ رَفَـعْـتَ أَوَّلاً لاَ تَنْصِبَا

وقوله: **(وتوجيه كل...الخ)**: حاصلة بتقريب أنك إن فتحتهما فـ(لا) عاملة عمل إنَّ فيهما، وإن نصبت الثاني مع فتح الأول، فالثاني معطوف على محل اسم(لا)؛ لأنَّ محله نصب بـ(لا)، ولا الثانية زائدة، وإن رفعته مع فتح الأول فهو معطوف على محل (لا) مع اسمها؛ "لأنَّهما"[2] في محل رفع بالابتداء عند سيبويه[3]، ولا الثانية زائدة، أو على أنَّ الثانية عاملة عمل ليس، وإن رفعتهما معاً فهما مبتدآن، ولا زائدة للنفي فيهما أو مرفوعان على أنَّ (لا) عاملة فيهما عمل ليس، أو أحدهما مبتدأ والآخر مرفوع على أن (لا) عاملة عمل ليس، وإن رفع الأول وفتح الثاني، فالأول إما مبتدأ، أو (لا) عاملة عمل ليس فيه، وأما الثاني فـ(لا) عاملة عمل إنَّ، ولا يجوز نصب الثاني مع رفع الأول؛ لأنَّ نصبه بالعطف على محل اسم (لا)، وقد علمت أنَّ محله هنا رفع بالابتداء، أو على أنَّها عاملة عمل ليس، فلا وجه له[4]، "والله أعلم"[5].

وفتحهما أو نصبهما، **{وإن شئت قلت}** على الإلغاء **{لا رجل في الدار ولا امرأة}** برفع رجل ورفع امرأة أو فتحهما، والحاصل أن للنكرة بعد لا الثانية خمسة أوجه: ثلاثة مع فتح النكرة الأولى واثنان مع رفعها، وتوجيه كل منها مذكور في المطولات.

(١) باب (لا) التي لنفي الجنس:١٥.

(٢) في (ب، ج): لأنَّها.

(٣) =: الكتاب:٣٤٥/١.

(٤) =: شرح المفصل:١١٤/٢، وشرح عمدة الحافظ:٢٥٨ـ٢٥٩، وشرح الكافية الشافية:٥٢٦/١، وارتشاف الضرب:١٣١٠/٣، وشرح قطر الندى:١٦٨.

(٥) في (ب، ج): والله <سبحانه وتعالى> أعلم.

{باب المنادى}

هذا هو التاسع من المنصوبات، والمنادى في الأصل اسم مفعول، وهو مشتق من النِّداء بكسر النون والمد، وهو الأفصح، ويقال: النِّدا بالكسر والقصر، وهي تليها، ويقال النُّداء بالضم والمد، وهو أضعفها(١)، قول الأزهري: **(بفتح الدَّال)**: احترازاً من المُنادِي بكسر الدال، اسم فاعل، فهو الشخص الذي يطلب الإقبال.

{المنادى}: قول الأزهري: **(هو المطلوب إقباله...الخ)**: هذا تعريفٌ للمنادى باعتبار معناه، وكلام النحاة إنَّما هو في الألفاظ، ولو أراد تعريف اللفظ لقال: هو الاسم الذي يدخل عليه (يا) أو إحدى أخواتها، ويؤخذ من قوله المطلوب إقباله أنه لا ينادى إلا العاقل أو ما هو منزَّلٌ منزلته(٢). وقوله: **(أو إحدى أخواتها...الخ)**: **[٦٩: ظ]** اعلم أنَّ المنادى تارةً يكون بعيداً أو ما في حكمه كالساهي والنائم، ويُناديان بأحد حروفٍ خمسةٍ(٣) عَمَلاً بقول الألفية(٤):

وَلِلْمُنَـادَى النَّـاءِ أَوْ كَالنَّـاءِ يَا وَأَيْ وَآ كَـذَا أَيَـا ثُـمَّ هَيَـا

وتارة يكون قريباً ويُنادَى بالهمزة وحدها دون مدّ، وإليه الإشارة بقول الألفية:(٥)

وَالهَمْزُ لِلدَّانِي.....

وقد يكون مندوباً فيندب بـ(وا) مطلقاً أو (يا) عند أمن اللبس، وفي الألفية(٦):

.....وَوَا لِمَـنْ نُـدِبْ أَوْ يَا وَغَيْرُ وَا لَدَى اللَّبْسِ اجْتُنِبْ

{والنكرة غير المقصودة}: قول الأزهري: **(بالذات...الخ)**: أشار به إلى الجواب عما يقال

{باب المنادى} بفتح الدال، **{المنادى}** هو المطلوب إقباله بـ(يا) أو إحدى أخواتها، وهو **{خمسة أنواع المفرد العلم}** والمراد بالمفرد هنا، وفي باب لا السابق، ما ليس مضافاً ولا شبيهاً به، **{والنكرة المقصودة}** بالنداء دون غيرها **{والنكرة غير المقصودة}** بالذات وإنَّما المقصود واحد من أفرادها،

(١) =: المقصور والممدود ـ للفراء:٧، والارتشاف:٤/٢١٧٩، والمساعد:٢/٤٨٠، وحاشية الصبان:٣/١٩٧.

(٢) =: الأنموذج في النحو:٣٢، وشرح اللمحة البدرية:٢/٢٣، والمساعد:٢/٤٨٠، والتعريفات:٢٣١، والتوقيف على مهمات التعاريف:٣١٦، وجامع العلوم في اصطلاحات الفنون:٣/٢٤٢.

(٣) في الكتاب:٢/٢٢٩ـ٢٣٠: ((فأما الاسم غيرُ المندوب فينبَّه بخمسة أشياء: بيا، وأيا، وهَيا، وأي، وبالألف، نحو قولك: أحارِ بنَ عمرٍو. إلا أنَّ الأربعة غير الألف قد يستعملونها إذا أرادوا أن يمدوا أصواتهم للشيء المتراخي عنهم، والإنسان المعرض عنهم، الذي يرَون أنه لا يُقبل عليهم إلاَّ بالاجتهاد، أو النائم المستثقل))، و=: الأصول في النحو:١/٣٢٩، والأنموذج:٣٢، والمقرب:١/١٧٥، وشرح اللمحة البدرية:٢/٢٣.

(٤) باب النداء:٣٩.

(٥) باب النداء:٣٩، والبيت بتمامه هو: وَالهَمْزُ لِلدَّانِي وَوَا لِمَنْ نُدِبْ أَوْ يَا وَغَيْرُ وَا لَدَى اللَّبْسِ اجْتُنِبْ

(٦) الباب نفسه، ص. ن.

أنَّه لا يُنادَى إلاَّ ما قُصِدَ، فكيف يقال إنَّها غير مقصودة؟ وحاصل الجواب أن يقال: النكرةُ باعتبار قصد فرد واحد منها هي مقصودة بالنداء، وباعتبار كون الفرد غير معين فهي غير مقصودة فانفكَّت الجهة(١).

{والمشبه بالمضاف}: قول الأزهري: **(وهو ما اتصل به...الخ)**: (ما) نكرة موصوفة بمعنى لفظ في محل رفع خبر (هو)، وجملة (اتصل) في محل رفع صفتها، و(شيء) أي: لفظ، فاعل اتصل، و(من تمام) على حذف مضاف بين الجار والمجرور، والتقدير: والشبيه بالمضاف هو اللفظ الذي اتصل به لفظ آخر من فهم تمام معنى اللفظ الأول، وهذا أولى من جعل (ما) واقعة على المعنى، فلكونه عمل فيما بعده كالمضاف "عامل"(٢) في المضاف إليه، وكون ما بعده من تمام معناه كالمضاف إليه، فهو من تمام المضاف سُمِّي شبيهاً بالمضاف.

{فأما المفرد العلم}: محل تعيين بناء المفرد العلم على الضم ما لم يكن موصوفاً بابن مضاف إلى علم، وإلاَّ جاز في العلم وجهان: البناء على الضم، والنصب نحو: (زيد) من قولك: أزيدُ بن سعيد(٣)، وإلى ذلك الإشارة بقول الألفية(٤):

وَنَحْوَ زَيْدٍ ضُمَّ وَافْتَحَنَّ مِنْ نَحْوِ أَزَيْدَ بْنَ سَعِيدٍ لاَ تَهِنْ

{على الضم} أي: أو نائبه ففي كلامه حذف الواو مع ما عطفت؛ ليشمل المبني على الألف نحو: يا زيدان، والمبني على الواو نحو: يا زيدون(٥)، وعبارة الألفية شاملة للضم ونائبه إذ قال مؤلفها(٦):

وَابْنِ المُعَرَّفَ المُنَادَى المُفْرَدَا عَلَى الَّذِي فِي رَفْعِهِ قَدْ عُهِدَا

{والمضاف} إلى غيره، **{والمشبه بالمضاف}** وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه **{فأمَّا المفرد العلم والنكرة المقصودة فيبنيان على الضم من غير تنوين}**

(١) =: التصريح بمضمون التوضيح:٢/٢٠٥، وحاشية أبي النجا:٩٣.

(٢) في (ب، ج): "عمل".

(٣) قال العكبري في اللباب:١/٣٣٩: ((إذا كَانَ المنادى علما أَو كنية وَوصف بـ(ابْن) مضافٍ إِلَى علم أَو نكرَة جَازَ فِيهِ الضمّ على الأَصْل وَالْفَتْح إتباعاً لفتحة نون ابْن، وَلَا يكون ذَلِك فِي غير هَذَا الْموضع؛ لأَنَّ الْعلم والكنية يكثر استعمالهما مَعَ الْوَصْف بـ(ابْن) للْحَاجة إِلَى التَّعْرِيف بِالنّسَبِ فَيصير الْمَوْصُوف وَالصّفة كشيء وَاحِد فيفتحان كالمركَّب))، و=: شرح ابن عقيل:٣/٢٦١، وشرح الأشموني:٣/٢٤، والتصريح:٢/٢١٦.

(٤) باب النداء:٤٠.

(٥) قال الرضي في شرح الكافية:١/٤١٠ ((إنما قال: يُبنى على ما يُرفع به؛ ليكون أعمّ من قولهم: يُبنى على الضمّ، فإنَّ نحو: يا زيدان ويا زيدون خارجٌ منه، وما يُرفع به الاسم: الضمُّ والألفُ والواو))، و=: الهمع:٢/٢٩.

(٦) باب النداء:٣٩.

فإن قلتَ: ما وجه بناء المفرد العلم؟ وما وجه بنائه على الحركة؟ وما وجه كونها خصوص ضمة؟ قلتُ: بُني لشبهه بضمير المخاطب في الإفراد والتعريف والخطاب، وبني على حركة تنبيهاً على أنَّ البناء عارضٌ، وبُني على خصوص الضمّ؛ لأنَّه لو بُني على الفتح أو الكسر لالتبس بالمنادى المضاف إلى ياء المتكلم في لغتين من لغاته(١).

لا يقال: في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم لغة البناء على الضم ومنه قراءة: ﴿**قَالَ رَبِّ احْكُمْ بِالْحَقِّ**﴾(٢) بضم الباء(٣)، فبناء المنادى على الضم يلتبس بها؛ لأنَّا نقول: لما كانت لغة الضم في المضاف إلى ياء المتكلم أضعف اللغات لم يعتبر اللبس بها، وحملت النكرة المقصودة على المفرد العلم، ثم إنَّ الضم الذي يبنى عليه تارة يكون ملفوظاً به كما في: يا زيدُ، وتارة يكون مقدراً كما في المبني قبل النداء، نحو: يا سيبويه(٤)، وفي الألفية(٥): **[٧٠: و]**

وَانْوِ انضِمَامَ مَا بَنَوا قَبْلَ النِّدَا وَلْيُجْرَ مُجْرَى ذِيْ بِنَاءٍ جُدِّدَا

قول الأزهري: **(في حالة الاختيار)**، أي: وأما في حالة الضرورة، فيجوز تنوينه، وإذا نون فللشاعر بناؤه على الضم ونصبه؛ لأنَّهما مرويان فمن المبني على الضم مع التنوين قوله(٦):

سَلامُ اللهِ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا

فنوَّن مطر مع ضمه.

في حالة الاختيار،

(١) لأنه لو بُني على الكسر لالتبس بالمنادى المضاف إلى ياء المتكلم عند حذف يائه اكتفاءً بالكسرة، نحو: يا أبتِ والأصل: يا أبتي، أو على الفتح لالتبس به عند حذف ألفه اكتفاءً بالفتحة، نحو: يا أبتَ والأصل: يا أبتا، =: شرح جمل الزجاجي ـ لابن عصفور:٨٦/٢، وشرح التسهيل:٣٩٦/٣، وتوضيح المقاصد والمسالك:١٠٥٩/٣، وأوضح المسالك:٢٨/٤، وحاشية الصبان:٢٠٣/٣، وحاشية أبي النجا:٩٣.

(٢) سورة الأنبياء، الآية:١١٢.

(٣) قرأ بها أبو جعفر وابن محيصن وابن كثير في رواية، وابن جماز عن نافع، =: مختصر في شواذ القراءات من كتاب البديع ـ لابن خالويه:٩٥ـ٩٦، والمبسوط في القراءات العشر ـ للنيسابوري:١٢٨، والمحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات ـ لابن جني:١٩/١، ومعجم القراءات القرآنية:١٥٦/٤.

(٤) =: أوضح المسالك:١٨/٤، وشرح ابن عقيل:٢٥٩/٣، وشرح الأشموني:٢٢/٣، والتصريح:٢١١/٢.

(٥) باب النداء:٣٩:

(٦) من الوافر، وهو للأحوص الأنصاري، وشطره الثاني هو: وليسَ عليكَ يَا مَطَرُ السَّلامُ.

=: شعر الأحوص الأنصاري:٢٣٦، والشّاهدُ فيه هُنا قولُه: (يا مطرٌ) حيث نوّن العلَم المنادى للضّرورة الشّعريّة، والقياسُ: يا مطرُ، وهو من شواهد سيبويه:٣١٣/١، والإنصاف:٢٥٣/١، وشرح الرضي على الكافية:٤١٣/١، وهمع الهوامع:١٧٣/١، وخِزانة الأدب:١٥٠/٢.

ومن سماعه منصوباً قوله[1]:

..... يَا عَدِياً لَقَدَ وَقَتْكَ الأَوَاقِي

فنَوَّنَ عدياً ونصَبَه، وإلى ذلك الإشارة بقول الألفية[2]:

وَاضْمُمْ أَوِ انْصِبْ مَا اضْطِرَاراً نُوِّنَا مِمَّا لَـــهُ اسْتِحْقَاقُ ضَمٍّ بُيِّنَا

{يا رجلُ}: قول الأزهري: **(المُعَيَّن)**: أي حال كونه مقولاً لمُعيِّنٍ، وإنما قيد به؛ لأنَّه إذا كان لغير مُعَيَّن فهو نكرة غير مقصودة فيجب نصبه، وقوله: **(فالعرب تُؤْثِر نصبها على ضمها...الخ)**: تُؤْثر بسكون الواو بمعنى تختار، ثم ما مشى عليه الأزهري هو الذي للكسائي، وظاهر التسهيل[3] والذي لسيبويه والجمهور تعيين النصب[4]، وقوله: **(يا رجلاً كريماً)**: إن قلت: فيه وصف المعرفة الذي هو رجل المعرف بالقصد والإقبال بالنكرة وهي كريم، قلت: أجيب عنه بأن النكرة المقصودة صارت في هذه الحالة كأنها غير معرفة؛ نظراً إلى اللفظ؛ لظهور نصبها وتنوينها، وإن كانت في المعنى معرفة بالقصد، وإنما اعتبر اللفظ دون المعنى؛ لأنَّ اللفظ أقوى، وقوله: **(يرجى لكل عظيم)**: محل جواز الوجهين إذا أعربت الجملة صفة، فإن أعربت حالاً وجب نصب المنادى؛ لأنَّه يصير حينئذ شبيهاً بالمضاف.

فمثال المفرد العلم **{نحو: يا زيدُ و}** مثال النكرة المقصودة نحو: **{يا رجلُ}** لمعيَّن، هذا إذا لم تكن النكرة المقصودة موصوفة، فإن كانت موصوفة، فالعرب تؤثر نصبها على ضمها، يقولون: يا رجلاً كريماً أقبل، ومنه الحديث: (يا عظيماً يرجى لكل عظيم)، نقله ابن مالك عن الفراء وأقرّه عليه، **{والثلاثة الباقية}** التي هي

(١) من الخفيف، ينسب لعدي بن ربيعة، وصدر البيت هو: رَفَعتْ رَأْسَهَا إليَّ وقَالَتْ

والشّاهد فيه: (يا عديّاً) حيث اضطرّ الشّاعر إلى تنوين المنادى فنوّنه، ولم يكتف بذلك بل نصبه مع كونه مفرَدًا علَمًا؛ تشبيهًا بالمنادى المعرب المنوّن، =: المقتضب:٤/٢١٤، والأغاني:٤/١٤٧، وسرّ صناعة الإعراب:٢/٨٠٠، واللمحة في شرح الملحة:٢/٦٠٥، وشرح شذور الذّهب لابن هشام:١١٠، والمقاصد النّحويّة:٤/٢١١، والتّصريح:٢/٣٧٠، وخزانة الأدب:٢/١٤٣.

(٢) باب النداء:٤٠.

(٣) قال ابن مالك في شرح التسهيل:٣/٣٩٢، ((ويجوز في المفرد المعرف بالقصد والإقبال إجراؤه مجرى العلم المفرد في البناء، وإجراؤه مجرى النكرة في النصب، قال الفراء: النكرة المقصودة الموصوفة المناداة تؤثر العرب نصبها، يقولون: يا رجلاً كريماً أقبل، فإذا أفردوا رفعوا أكثر ما ينصبون، قلتُ: ويؤيد قول الفراء ما روي عن النبي (صلى الله عليه وسلم) في سجوده: يا عظيماً يرجى لكل عظيم))، و=: معاني القرآن للفراء:٢/٣٧٥، والتصريح:٢/٢١٥.

(٤) =: الكتاب:٢/١٨٢، وشرح جمل الزجاجي ـ لابن عصفور:٢/٩٢، وشرح الرضي على الكافية:١/٤٠٩، والمساعد:٢/٤٩٢، وهمع الهوامع:٢/٣٧.

{منصوبة}، أي: لفظاً ومحلاً، وإلاّ فالمفرد العلم والنكرة المقصودة منصوبان في المحل أيضاً بفعل قام مقامه حرف النداء، وإنما وجب /نصب/[1] هذه الثلاثة لعدم شبهها لضمير الخطاب؛ لأنَّ المضاف والمضاف إليه كلمتان والضمير كلمة، وأما الشبيه به فهو كالمضاف والمضاف إليه، وأما النكرة الغير المقصودة فلم تشبه الضمير أصلاً، لأنها نكرة وهو معرفة.

وقوله: **(فيمن سميته بذلك)**، أي: بكل من المعطوف والمعطوف عليه، ونصب الجزء الأول؛ لأنه شبيه بالمضاف، ونصب الثاني لأنه معطوف على الأول باعتبار الأصل وقبل العلمية ، وأما الآن فهو جزء من العلم، ومفهومُ فيمن سميته بذلك: أنك إذا ناديت جماعة هذه عدتها فليس الحكم وجوب النصب مطلقاً، بل إذا كانت الجماعة غير معينة وجب النصب أيضاً؛ لأنَّها نكرة غير مقصودة، فإن كانت معينة ضممتَ الأول وقرنت الثاني بـ(أل) ونصبته أو رفعته، فإن أعدت معه (يا) وجب حذف (أل)، وبناؤه على الواو، هذا حاصل ما لابن هشام[2]، وانتقده بعض من حشَّى عليه، انظر ذلك في حاشيتنا على المكودي[3].

"والله اعلم"[4].

النكرة غير المقصودة والمضاف والمشبه بالمضاف **{منصوبة}** وجوباً **{لا غير}** أي: لا يجوز فيها غير النصب، مثال النكرة غير المقصودة قول الواعظ: يا غافلاً والموت يطلبه، إذ لم يقصد غافلاً بعينه، ومثال المضاف، نحو: يا عبدَ الله، ومثال المشبه بالمضاف، نحو: يا حسناً وجهه، ويا طالعاً جبلاً، ويا رفيقاً بالعباد، ويا ثلاثةً وثلاثين، فيمن سمّيته بذلك.

(١) /.../ من استدراك الناسخ على المتن.

(٢) أي: إذا ناديت جماعة تدعى (ثلاثة وثلاثين)، فإذا كانت هذه الجماعة غير معينة وجب النصب، فنقول: ياثلاثةً وثلاثين، أما إذا كانت معينة أي: كانت نكرة مقصودة فنقول يا ثلاثةُ والثلاثون أو الثلاثين، بالعطف على لفظ المنادى أو محله، أما إذا تكررت (يا) مع المعطوف فنقول: ياثلاثةُ وياثلاثون، =: أوضح المسالك:٤/١٦، وشرح قطر الندى:٢١٢.

(٣) =: الفتح الودودي على المكودي: اللوحة:١٨٠/ظ.

(٤) في (ب، ج): والله <سبحانه وتعالى> أعلم.

{باب المفعول من أجله}

هذا هو العاشر من المنصوبات، قول الأزهري: **(ويسمى المفعول له...الخ)**: أشار بهذا إلى أنَّ له أسماءً ثلاثةً ومعناها واحد(١).

{وهو الاسم}: قول الأزهري: **(المصدر)**: أشار بهذا إلى أنَّه لا يكون إلاَّ مصدراً، ويخرج به نحو: **[٧٠: ظ]** جئتك للسمنِ والعسلِ، فلا يجوز نصبهما؛ لأنَّهما اسما عين(٢).

{المنصوب}: أبهم ناصبه؛ ليكون كلامُه جارياً على الخلاف، ومذهبُ الجمهور أنَّه منصوبٌ بـ(الفعل) على تقدير لام العلة، وقال الزجاج والكوفيون: إنَّه مفعول مطلق(٣).

{الذي يُذكر بياناً}: احترازاً ممَّا إذا كان مصدراً منصوباً، لكنَّه لا يفيد التعليل، نحو: ضربته ضرباً، فهو مفعول مطلق(٤)، وهذا التعريف مثلُ قول الألفية(٥):

يُنْصَبُ مَفْعُولاً لَهُ الْمَصْدَرُ إِنْ أَبَانَ تَعْلِيلاً.....

ومن جملة الشروط أن يكون معناه راجعاً للقلب، فلا يجوز: جئتك قراءةَ العلم، ولا قتلاً للكافر؛ لأنَّ القراءة من أفعال اللسان، والقتل من أفعال اليد، ومن جملة الشروط اتحاد وقته ووقت عامله وفاعلهما، وفي الألفية(٦):

وَهْوَ بِمَا يَعْمَلُ فِيهِ مُتَّحِدْ وَقْتاً وَفَاعِلاً.....

{باب المفعول من أجله} ويسمى المفعول له والمفعول لأجله، **{وهو الاسم}** المصدر **{المنصوب الذي يذكر}** علَّةً و**{بياناً لسبب وقوع الفعل}** الصادر من فاعله، **{نحو قولك: قام زيدٌ إجلالاً لعمروٍ}** فإجلالاً

(١) ويسمى المفعول له، والمفعول لأجله، ومن أجله، =: أوضح المسالك:١٩٧/٢، وشرح قطر الندى:٢٢٦، وشرح شذور الذهب للجوجري: ، وشرح الأشموني:٤٨٠/١.

(٢) =: الأصول في النحو:٢٠٦/١، واللمع في العربية:٥٨، وشرح المفصل:٤٤٩/١، والمساعد:٤٨٤/١.

(٣) اختلف العلماء في ناصب المفعول له، فذهب سيبويه وجمهور البصريّين إلى أنّ ناصبه الفعل على تقدير لام العلّة، وخالفهم الزّجّاج والكوفيّون فزعموا أنّه مفعولٌ مطلَق؛ ثم اختلفوا، فقال الزّجّاج: ناصبه فعل مقدَّر من لفظه، ففي نحو: (جئتك إكرامًا)، تقدير الفعل: جئتك أكرمك إكرامًا، وقال الكوفيّون: ناصبه الفعل المتقدِّم عليه؛ لأنّه ملاقٍ له في المعنى، وإنْ خالفه في الاشتقاق، مثل: (قعدتُ جلوساً)، =: الكتاب:٣٦٧/١، والأصول:٢٠٦/١، واللمع:٥٨، وشرح المفصل:٥٢/٢، وشرح الرضي على الكافية:٦٠٨/١-٦٠٩، واللمحة في شرح الملحة/٣٦١/١، والارتشاف:٢٢١/٢، والمساعد:٤٨٤/١، والتصريح:٥٠٩/١، والهمع:١٣٠/٢-١٣١، وحاشية الصبان١٧٩/٢.

(٤) =: التصريح:٥١١/١، وشرح الأشموني:٤٨٠/١، وحاشية الصبان:١٧٩/٢، والنحو الوافي:٢٣٩/٢.

(٥) باب المفعول له:٢٢، والشطر الثاني بتمامه هو: أَبَانَ تَعْلِيلاً كَجُدْ شُكْرَاً وَدِنْ

(٦) باب المفعول له:٢٢، والشطر الثاني بتمامه هو: وَقْتَاً وَفَاعِلاً وَإِنْ شَرْطٌ فُقِدْ

وفاعلهما[١]، وفي الألفية[٢]:

وَهْوَ بِمَا يَعْمَلُ فِيهِ مُتَّحِدْ وَقْتَاً وَفَاعِلاً.....

وهذه الشروط /الباقية/[٣] مأخوذة من مثالي المصنف، والشروط ليست في وجوب النصب بل في جوازه، وفي الألفية[٤]:

.....وَلَيْسَ يَمْتَنِعْ مَعَ الشُّرُوطِ.....

وإن اختل واحد منها وجب الجر، وفي الألفية[٥]:

.....

فَاجْرُرْهُ بِاللَّامِ[٦]..... وَإِنْ شَرْطٌ فُقِدْ

.....

قول الأزهري: **(بين الفعل المتعدي)**: كالمثال الثاني[٧]، وقوله: **(واللازم)**: كالمثال الأول[٨]، وقوله: **(المصدر المضاف)**: كالمثال الثاني، وقوله: **(وغيره)**: كالمثال الأول.

مصدر منصوب ذكر علةً وسبباً لوقوع الفعل الصادر من زيد، فإنَّ سبب قيام زيد لعمرو هو إجلاله وتعظيمه، وإعرابه، قام زيدٌ: فعل وفاعل، وإجلالاً: مفعول لأجله، ولعمرو: جار ومجرور، متعلق بإجلالاً، **{وقصدتك ابتغاء معروفك}** فابتغاء مصدر منصوب، ذكر علةً لبيان سبب القصد، وإعرابه، قصدتك: فعل وفاعل ومفعول، وابتغاء: مفعول لأجله، ومعروفك: مضاف إليه، ونبه بهذين المثالين على أنه لا فرق في ذلك بين الفعل المتعدي واللازم ولا بين المصدر المضاف وغيره.

(١) قال الزمخشري في المفصل:٨٧: ((وفيه ثلاث شرائط: أن يكون مصدراً، وفعلاً لفاعل الفعل المعلل، ومقارناً له في الوجود، فإن فقد شيء منها فباللام، كقولك جئتك للسمن واللبن ولإكرامك الزائر، وخرجت اليوم لمخاصمتك زيداً أمس))، و=: شرح المفصل:٤٥١/١، وشرح التسهيل:١٩٦/٢، وشرح الرضي على الكافية:٦١٣/١، واللمحة في شرح الملحة:٣٦١/١، وأوضح المسالك:١٩٧/٢.

(٢) باب المفعول له:٢٢، والشطر الثاني بتمامه هو: وَقْتَاً وَفَاعِلاً وَإِنْ شَرْطٌ فُقِدْ

(٣) /.../ من استدراك الناسخ على المتن.

(٤) باب المفعول له:٢٢، والبيت بأكمله هو:

فَاجْرُرْهُ بِالْحَرْفِ وَلَيْسَ يَمْتَنِعْ مَعَ الشُّرُوطِ كَلِزُهْدٍ ذَا قَنِعْ

(٥) باب المفعول له:٢٢، وشطر البيت الأول مع تكملة الشطر الثاني هو:

وَهْوَ بِمَا يَعْمَلُ فِيهِ مُتَّحِدْ وَقْتَاً وَفَاعِلاً.....

(٦) في (آ ، ب ، ج): فَاجْرُرْهُ بِاللَّامِ، وفي متن الألفية: فَاجْرُرْهُ بِالْحَرْفِ، والبيت بأكمله مر في الهامش الرابع.

(٧) وهو قول المصنف: قصدتك ابتغاء معروفك.

(٨) وهو قول المصنف: قام زيدٌ إجلالاً لعمرو.

{باب المفعول معه}

هذا هو الحادي عشر من المنصوبات.

{هو الاسم} أي: الصريح، لأنَّ المفعول معه لا يكون إلاَّ اسماً صريحاً، وأطلق فيه فيشمل المفرد والمثنى والمجموع، وأخرج به الفعل الواقع بعد واو المعية، نحو: لا تأكلِ السمكَ وتشربَ اللبنَ، والجملة الواقعة بعد واو المعية، نحو: سرتُ والنهارُ مُضيءٌ.

{المنصوب}: أبهم ناصبه، والحقُّ أنَّ ناصبه الفعلُ وما أشبهه لا الواو(١)، وفي الألفية(٢):

بِمَــا مِــنَ الْفِـعْـلِ وَشِبْهِــهِ سَبَــقْ ذَا النَّصْبُ لاَ بِالْوَاوِ فِي الْقَوْلِ الأَحَقْ

وخرج به المرفوعُ، نحو: اشترك زيدٌ وعمروٌ، والمجرور نحو: جلستُ بين زيدٍ وعمروٍ.

قول الأزهري: **(بعد واو المعية)** أي: الدالة على المصاحبة من غير اشتراط تشريك في الحكم، وهو مخرج لسائر [(الأسماء)](٣) المنصوبات، وإلى تعريفه أشار في الألفية بقوله(٤):

يُنْصَـبُ تَالِـي الـوَاوِ مَفْعــولاً مَعَــهْ

قول المصنف: **{لبيان مَن فعل معه الفعلَ}** أي: لبيان الذات التي صاحبت الفاعل الذي قبل الواو في الفعل اللغوي وهو كالمجيء والسير، هذا معنى كلام الأزهري.

{واستوى}: معنى استوى ارتفع، أي: ارتفع الماءُ حتى وصل إلى الخشبة، وصاحبَها في

{باب المفعول معه} المفعول معه **{هو الاسم المنصوب}** بعد واو المعية **{الذي يُذكر لبيان مَن فعل معه الفعل}** أي: المذكور لبيان من صاحب معمول الفعل **{نحو قولك: جاء الأميرُ والجيشَ}** فالجيش اسم منصوب مذكور لبيان من صاحب الامير في المجيء، **{واستوى الماء والخشبةَ}** فالخشبة اسم منصوب

(١) هذا مذهب البصريين، وذهب الكوفيون إلى أنه منصوب على الخلاف، أي: خالف الثاني الأول فانتصب، وهو عند الجرجاني منصوب بالواو لا بالفعل، وعند الزجاج عامله محذوف، وتقدير الكلام في مثل: سرت والنيلَ، هو: سرتُ ولابستُ النيلَ، فيكون حينئذ مفعولاً به، والصواب هو مذهب سيبويه، =: الكتاب:٢٩٧/١، والأصول في النحو:٢٠٩/١، والإنصاف في مسائل الخلاف:٢٠٠/١، وشرح المفصل:٤٤٠/١، وشرح التسهيل:٢٤٨/٢، وشرح الرضي على الكافية:٦١٩/١، والجنى الداني:١٥٥، واللمحة في شرح الملحة:٣٦٨/١، وأوضح المسالك:٢١٤/٢، والمساعد:٥٤٠/١، وشرح الأشموني:٤٩١/١، والمطالع السعيدة:٤٣٧/١.

(٢) باب المفعول معه:٢٣.

(٣) [(...)] زيادة واجبة من (ب، ج).

(٤) باب المفعول معه:٢٣، وعجز البيت هو: فِي نَحْوِ سِيرِي وَالطَّرِيقَ مُسْرِعَهْ

قال المبرد في اللمع:٥١: ((الْمَفْعُول مَعَه: هُوَ كل مَا فعلت مَعَه فعلاً وَذَلِكَ قَوْلك: قُمْت وَزيداً، أَي: مَعَ زيد، واستوى الماءُ والخشبةَ، أَي: مَعَ الْخَشَبَة))، و =: المفصل:٥٦، وشرح الكافية الشافية:٣٠٨/١، وارتشاف الضرب:١٤٨٣/٣، وشرح قطر الندى:٢٣١، والحدود النحوية:٣٠٥.

الارتفاع، والخشبةُ مقياسٌ معلومٌ يَعرفُ "بها"[1] أهل مصر قدر ارتفاع الماء وقت زيادته في النيل، وقوله: **(وقد يجوز عطفه على ما قبله...الخ)**: اعلم أنَّ الاسم الواقع بعد الواو من حيث هو له خمس حالات:

أولها: جواز العطف والنصب على المعية والمختار العطف، نحو: جاء الأمير والجيش، فيجوز في الجيش الرفع والنصب، والمختار الرفع؛ لأنَّه الأصل، وقد أمكن بلا ضعف[2]، وفي الألفية[3]:

وَالْعَطْفُ إِنْ يُمْكِنْ بِلاَ ضَعْفٍ أَحَقْ

ثانيها: جواز الوجهين، والراجح النصب على المعية؛ لضعف **[٧١: و]** العطف، نحو: قمتُ وزيداً، فيجوز +في زيد+[4] الرفعُ والنصب، والمختار النصب، وفي الألفية[5]:

..... **وَالنَّصْبُ مُخْتَارٌ لَدَى ضَعْفِ النَّسَقْ**

ووجه ضعف "الرفع"[6] أنه يلزم عليه العطف على الضمير المرفوع المتصل من دون فصل وهو ضعيف[7].

ثالثها: وجوب النصب على المعية، نحو: استوى الماءُ والخشبةَ، فلا يجوز الرفع في الخشبة؛ لفساد المعنى؛ لاقتضائه أنَّ الخشبة ترتفع مع أنَّ الخشبة لازمة في موضعها[8]، وفي الألفية[9]:

وَالنَّصْبُ إِنْ لَمْ يَجُزِ الْعَطْفُ يَجِبْ

رابعها: ما يتعين فيه العطف، نحو: اشترك زيدٌ وعمروٌ، فلا يجوز نصب عمرو، لأنَّه يصير

مذكور لبيان مَن صاحبَ الماءَ في الاستواء، ونبّه بهذين المثالين على أنَّ المنصوب بعد الواو قد يجوز عطفه على ما قبله كالجيش وقد لا يجوز كالخشبة،**{وأمّا خبر كان و}** خبر **{أخواتها}** نحو: كان زيدٌ قائماً، **{واسم إنَّ و}** اسم **{أخواتها}** نحو: إنَّ زيداً قائمٌ **{فقد تقدَّم ذكرهما في المرفوعات}** استطراداً عقب باب المبتدأ والخبر فلا حاجة إلى إعادتهما، **{وكذلك التوابع}** المنصوبة **{قد تقدمت هناك}** في أبواب أربعة عقب النواسخ، ومن

(١) في (ب، ج): به.

(٢) =: شرح الكافية الشافية:١/٣١٠، والمساعد:١/٥٤٤، والتصريح:١/٥٣٣، والمطالع السعيدة:١/٤٣٩.

(٣) باب المفعول معه:٢٣، والشطر الثاني هو: وَالنَّصْبُ مُخْتَارٌ لَدَى ضَعْفِ النَّسَقْ

(٤) +...+ ليس في (ب، ج).

(٥) باب المفعول معه:٢٣، وصدره: وَالْعَطْفُ إِنْ يُمْكِنْ بِلاَ ضَعْفٍ أَحَقْ

(٦) في (ب، ج): النصب، وهو سهو من الناسخ.

(٧) =: شرح عمدة الحافظ:٤٠١، والمساعد:١/٥٤١، والتصريح:١/٥٣٤، وهمع الهوامع:٢/١٨١.

(٨) =: شرح الكافية الشافية:١/٣١٠، وارتشاف الضرب:٣/١٤٨٧، والمطالع السعيدة:١/٤٣٨.

(٩) باب المفعول معه:٢٣، والشطر الثاني هو: أَوِ اعْتَقِدْ إِضْمَارَ عَامِلٍ تُصِبْ

فضلةً يصحُّ الاستغناء عنها مع أنَّ الاشتراك من الأمور النسبية التي لا تقوم إلاَّ بين اثنين فأكثر، ولم يذكر ابن مالك هذا القسم في باب المفعول معه(١).

خامسها: ما لا يصح فيه الرفع ولا النصب على المعية، نحو(٢):

عَلَفْتُها تِبْناً وَمَاءً بَارِداً

فلا يصح أن يكون وماءً معطوفاً على تبناً؛ لأنَّ الماء لا يُعلف، وإنَّما يُشرب، ولا يصحَّ أن يكون مفعولاً معه، لأنَّ الماء لا يكون مع التبن دفعةً واحدةً، فوجب أن يكون ماء معمولاً لمحذوف تقديره وسقيتها، وفي الألفية(٣):

..... **أَوِ اعْتَقِدْ إِضْمَارَ عَامِلٍ تُصِبْ**

وقيل: يؤول علفتها بعامل يصح تسلطه على التبن والماء كناولتها، وحينئذ فلا حذف(٤)، "والله أعلم"(٥).

جملتها تابع المنصوب المقصود بالذكر هنا، ومثاله في النعت: رأيت زيداً العاقل، وفي العطف: رأيت زيداً وعمراً، وفي التوكيد: رأيت زيداً نفسه، وفي البدل: رأيت زيداً أخاك، وما أشبه ذلك.

(١) =: ارتشاف الضرب:١٤٨٦/٣، والمساعد:٥٤١/١، والتصريح:٥٣٣/١، والمطالع السعيدة:٤٣٨/١.

(٢) من الرجز، مجهول قائله، والشطر الثاني منه هو: حتى شَتَتْ هَمَّالَةً عَيْنَاهَا

وهو من شواهد: المقتضب:٢٢٣/٤، والخصائص:٤٣٣/٢، والإنصاف:٦١٢/٢، وشرح المفصل:٨/٢، وتوضيح المقاصد:٦٦٧/٢، وأوضح المسالك:٢٤٥/٢، المقاصد النحوية:١٠١/٣، والتصريح:٥٣٥/١، وهمع الهوامع:١٣٠/٢، والخزانة:٤٩٩/١.

(٣) باب المفعول معه:٢٣، والشطر الأول هو: وَالنَّصْبُ إِنْ لَمْ يَجُزِ الْعَطْفُ يَجِبْ

(٤) =: شرح المفصل:٤٤٢/١، وشرح التسهيل:٢٥٤/٢، وشرح الرضي على الكافية:٦٢٢/١-٦٢٣، وارتشاف الضرب:٤٩١/٣.

(٥) في (ب، ج): والله <سبحانه وتعالى> أعلم.

{باب مخفوضات الأسماء}

قد مرَّ أنَّ الأسماء مرفوعات، ومنصوبات، ومخفوضات، ولمَّا فرغ من الأوَّلين شرع في الثالث، والمخفوضات: جمع مخفوض، اسم مفعول من خَفَضَهُ يَخفِضُهُ إذا أنزله من أعلى إلى أسفل، والخَفْضُ اصطلاحاً ـ كما مر[١] ـ : تغيير مخصوص علامته كسرة، أو ما ناب منابها، بناءً على أنَّ الإعراب معنوي، وعلى أنَّه لفظي: هو نفس الكسرة ونفس ما ناب منابها، وإضافة مخفوضات للأسماء ـ كما مر[٢] ـ إمَّا للبيان، أي: مخفوضاتٌ هي الأسماء، أو على معنى مِن، أي: من الأسماء، أو من إضافة الصفة للموصوف، أي: الأسماء المخفوضات، وعلى كلٍّ فهي للبيان لا للاحتراز كما قال الأزهري؛ لأنَّ المخفوضات لا تكون إلاَّ من الأسماء.

{المخفوضات}: قول الأزهري: **(المشهورة)**: احترازاً من غير المشهورة، وذلك نوعان: مخفوض بالمجاورة، ومخفوض بالتوهّم، وقد مرَّا صدرَ الكتاب عند قوله: (بالخفض...إلخ) فراجع ذلك[٣].

{ومخفوض بالإضافة}: الإضافة لغةً[٤]: مطلق الإسناد، تقول: أضفت ظهري إلى الحائط، أي: أسندته إليه، ومنها اشتُقَّ الضيف؛ لأنَّه "يستند"[٥] إلى مَن ينزل عنده، وأصلها: إضيافاً، بكسر الهمزة، فنقلوا حركة الياء إلى الساكن قبلها فانقلبت الياء ألفاً، فاجتمع ألفان حذفت إحداهما وعوض منها هاء التأنيث، واصطلاحاً[٦]: نسبة تقييدية بين اسمين توجب جرَّ الثاني منهما أبداً، فنسبة: جنسٌ، وتقييدية: مخرجٌ للإسنادية كزيد قائم، وبين اسمين: مخرج للتقييدية التي **[٧١: ظ]** بين الحال وعاملها، نحو: جاء زيدٌ راكباً، فإنَّها بين فعل واسم، وتوجب جر الثاني: مخرج لنعتي المرفوع والمنصوب، وأبداً: مخرج لنعت المجرور، فإنَّ جرَّه غير دائم؛ لفقده

{باب مخفوضات الأسماء} بإضافة باب إلى المخفوضات وإضافتها إلى الأسماء لبيان الواقع، وهي خاتمة الكتاب، **{المخفوضات}** المشهورة على **{ثلاثة}** أقسام، قِسم **{مخفوض بالحروف}** نحو: بزيدٍ، **{و}** قِسْم **{مخفوض بالإضافة}** نحو: غلام زيدٍ،

(١) =: باب الإعراب، ص:٧٧.

(٢) =: باب مرفوعات الأسماء: ص:١٤٣.

(٣) =: خطبة الكتاب، ص:٤٨.

(٤) =: الصحاح:١٣٩٢/٤، واللباب في علل البناء والإعراب:١١٨، ولسان العرب:٢٠٨/٩، والقاموس المحيط:٨٣٠، ومعجم المصطلحات والألفاظ الفقهية ـ محمود عبد الرحمن عبد المنعم:٢٠٨/١.

(٥) في (ب، ج): يسند.

(٦) =: الارتشاف:١٧٩٩/٤، وشرح اللمحة البدرية:٢٦٧/٢، والتعريفات:٢٣، وشرح الشذور للجوجري:٥٦٩/٢، والتصريح:٢٤/٢، والكليات:٢٠٦/١، والحدود النحوية:١٢٥.

عند الرفع والنصب، ثم ظاهر عبارة المصنف أنَّ الإضافة هي العاملةُ الجرَّ في المضاف إليه[١]، وهو قول من أقوال ثلاثة، ثانيها: العاملُ الحرفُ الذي على نيَّته[٢]، ثالثها: المضافُ[٣]، وهو المشهور المأخوذُ من مواضع من الألفية، منها قولة[٤]:

كَذَاكَ حَذْفُ مَا بِوَصْفٍ خُفِضَا

ومنها قوله في الإضافة[٥]:

وَأَلْزِمُوا إِضَافَةً لَدُنْ فَجَرّْ

نكرةً، ومنها قوله في أعمال المصدر[٦]:

وَبَعْدَ جَرِّهِ الَّذِي أُضِيفَ لَهْ

قيل: ويمكن تمشية المصنف على هذا القول بأن تقول إنَّ الباء في: (بالإضافة) للسببية أي: +إنَّ+[٧] الإضافةَ سببٌ لجرِّ المضاف إليه، ولا يلزم من كونها سبباً كونُها عاملةً، إذ كون الشيء سبباً أعمُّ من كونه عاملاً،[٨] أو تقول: إنَّه أطلق الإضافة (المصدر)، وأراد به المضاف (اسم المفعول)[٩]، والصحيح أنَّ الاسم الأول هو المضاف، والثاني هو المضاف إليه، وقيل: العكس، وقيل: يصحُّ أن يُقال في كل منهما مضافٌ ومضافٌ إليه[١٠].

{و} قسم **{مخفوض بالتبعية}**، على راي الأخفش والسهيلي،

(١) اختُلف في عامل الجرّ في المضاف إليه: فقيل: هو مجرورٌ بالإضافة، وهو قول الأخفش والسهيلي وأبي حيان، =: معاني القرآن للأخفش:٧٦/١، ونتائج الفكر في النحو:١٩٢، والنكت الحسان:١١٧.

(٢) ذهب الزّجّاج إلى أنّه مجرور بحرف جرٍّ مقدّر، =: ارتشاف الضرب:١٧٩٩/٤، وهمع الهوامع:٤١٢/٢.

(٣) ذهب سيبويه والجمهور إلى أنّه مجرورٌ بالمضاف، =: الكتاب:٤١٩/١، وشرح عمدة الحافظ:٤٨١/١، وشرح الكافية الشافية:٩٠٢/٢، والبسيط:٨٨٦/٢، وتوضيح المقاصد والمسالك:٧٨٣/٢، وأوضح المسالك:١٦٧/٢، والتصريح:٦٧٤/١.

(٤) باب الموصول:٩، والشطر الثاني منه هو: كَأَنْتَ قَاضٍ بَعْدَ أَمْرٍ مِنْ قَضَى.

(٥) باب الإضافة:٢٩، والشطر الثاني منه هو: وَنَصْبُ غُدْوَةٍ بِهَا عَنْهُمْ نَدَرْ.

(٦) باب إعمال المصدر:٣٠، والشطر الثاني منه هو: كَمِّلْ بِنَصْبٍ أَوْ بِرَفْعٍ عَمَلَهْ.

(٧) +...+ ليس في (ب، ج).

(٨) قال أبو النجا في حاشيته على الأزهري:٩٦ ((قوله: (بالإضافة) أي: بسببها، أي: إنَّ الإضافة سبب لجر المضاف إليه، ولا يلزم من كونها سبباً كونها عاملة؛ لأنَّ كون الشيء سبباً أعمّ من كونه عاملاً، وحينئذٍ يكون جارياً على الصحيح، وهو أنَّ المضاف إليه مجرور بالمضاف لا بالإضافة ولا بالحرف المنوي))

(٩) =: تعليق الدرة الشنوانية في شرح الآجرومية، اللوحة:١٢٦/ظ.

(١٠) لم نعثر على كتاب نحوي يعضد هذه الأقوال في المصادر التي رجعنا إليها.

وقوله: **(وهو ضعيف)**: والصحيح أنَّ العامل في التابع هو العامل في المتبوع، إلاَّ البدل فهو على نية تكرار العامل(١)، وقوله **(وقد اجتمعت الثلاثة في البسملة)**: فـ(اسم): مجرور بالحرف، و(الله) بـ(اسم) المضاف، و(الرحمن الرحيم) بالتبعية على القول بها، أو بـ(اسم) المضاف أيضاً(٢).

{فأمَّا المخفوض بالحرف}: وتسمى تلك الحروف: حروف الجر ـ كما مرَّ ـ؛ لأنَّها تجر معاني الأفعال، أو ما في معناها إلى الأسماء، أو لأنَّها تعمل الجر كحروف النصب، سُمِّيت بذلك لعملها النصب، وحروف الجزم لعملها الجزم، وتسمى حروف الإضافة؛ لأنَّها تضيف معاني الأفعال إلى الأسماء ، وتسمى حروف الصفات؛ لأنَّها تُحدث في الاسم صفات من ظرفية وتبعيض وغير ذلك(٣)، وحاصل ما ذكره من حروف الخفض هنا أربعة عشر حرفاً لا خمسة عشر؛ لأنَّ الباء مكررة على ما في بعض النسخ، أحد عشر منها قد مرَّت في أول الكتاب(٤)، وزاد هنا ثلاثة: واو رب ومذ ومنذ، وسيأتي الكلام عليها، وقد ذكر في الألفية عشرين حرفاً حيث قال(٥):

هَاكَ حُرُوفَ الجَرِّ وَهْيَ مِنْ إِلَى

وقد بقي على المصنف من العشرين سبعة لا ستة؛ لأنَّه لم يُجعل في الألفية (واو رُبَّ) من جملة حروف الجر، بل جُعل الجرُّ برُبَّ مقدرة بعد الواو، والباقية على المصنف: حتى وخلا وحاشا وعدا وكي ولعل ومتى، وأجيب عن المصنف بأنه أسقط (حتى) لتقدم الكلام عليها في باب

وهو ضعيف، وهو مراد المصنف بقوله: **{وتابع للمخفوض}** نحو: بزيدٍ العاقل، وقد اجتمعت الثلاثة في البسملة، **{فأمَّا المخفوض بالحرف: فهو ما يختصُّ بمِن}**

(١) وهذا مذهب سيبويه والمبرد، =: الكتاب:١/١٥٠، والمقتضب:٤/٢٩٥، وشرح التسهيل:٣/٢٢١، وشرح شذور الذهب للجوجري:٢/٧٥٧، والتصريح:٢/٢٢٩، وحاشية الصبان:١/٤٥، وحاشية أبي النجا:٩٦، وحاشية الآجرومية:١١٨.

(٢) مر الكلام على إعراب البسملة في خطبة هذا الكتاب، ص:٥ـ٧.

(٣) =: حروف المعاني:٧٧، وشرح الرضي على الكافية:٤/٢٦١، والبسيط في شرح الجمل:٢/٨٣٨، والحدود في علم النحو:٤٣٨، والتصريح:١/٦٣٠، والكليات:٣٩٥.

(٤) حروف الخفض التي ذكرها المصنف في أول الكتاب هي: (من، إلى، عن، على، في، رب، الباء، الكاف، اللام، الواو، التاء)، = الصفحات من (٥٥) ـ (٦٠).

(٥) باب حروف الجر:٢٦، والشطر الثاني منه: حَتَّى خَلاَ حَاشَا عَدَا فِي عَنْ عَلَى.
والبيت الثاني الذي يلي هذا لبيت، وبه يكتمل العدُّ، هو:

مُذْ مُنْذُ رُبَّ اللَّامُ كَيْ وَاوٌ وَتَا وَالْكَافُ وَالبَا وَلَعَلَّ وَمَتَى

العطف، وعن خلا وعدا وحاشا بأنَّها قد تقدمت في باب الاستثناء، وأسقط كي ولعل ومتى؛ لأنَّ الجر بها قليل، قول الأزهري: **(وهي أم حروف...الخ)**: هذه الزيادة توجد في بعض النسخ، ومعنى كونها أمّاً أنَّها أقوى **[٧٢: و]** حروف الجر، ولذلك تنفرد بجر ظروف لا تتصرف كـ(قبل وبعد وعند ولَدُن ومع)، وقد مر أول الكتاب بعض معاني حروف الجر التي ذكرت هناك والإتيان بشواهد الألفية(١).

{وبواو رُبَّ}: ما ذكره من أنَّ الجر بـ(واو رُبَّ)، هو مذهب الكوفيين والمُبرّد(٢)، والصحيح أنَّ الجر برُبَّ محذوفة(٣)، وفي الألفية(٤):

وَحُذِفَتْ رُبَّ فَجَرَّتْ.....

ثم أنَّ رُبَّ تُحذف بعد الواو كثيراً كقوله(٥):

وَلَيْلٍ كَمَوْجِ الْبَحْرِ.....

أي: ورُبَّ ليلٍ، وبعد الفاء وبل قليلاً، فمثالها بعد الفاء قوله(٦):

فَمِثْلِكِ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعٍ

وهي أمّ حروف الخفض، نحو: من البصرة، **{وإلى}** نحو، إلى الكوفة، **{وعن}** نحو: عن زيدٍ، **{وعلى}** نحو: على السطح، **{وفي}** نحو: في المصحف، **{ورُبَّ}** ـ بضم الراء ـ نحو: رُبَّ رجلٍ كريمٍ، **{والباء}** نحو: بالمنديل، **{والكاف}** نحو: كالأسد، **{واللام}** نحو: لبلدٍ، **{و}** ما يخفض بـ**{حروف القسم}** أي: اليمين **{وهي: الواو والباء والتاء}** نحو: والله وبالله وتالله، **{وبواو رُبَّ}** نحو: وليلٍ، أي: وربَّ ليلٍ،

(١) =: ص:٥٥ وما بعدها من النص المحقق.

(٢) قال المبرد في المقتضب:٣٤٦/٢-٣٤٧ ((وَاحْتَجُّوا بإضمار رُبَّ فِي قَوْله: (وبَلَدٍ لَيْسَ بِهِ أنيسٌ ...) وَلَيْسَ كَمَا قَالُوا؛ لِأَن الْوَاو بدل من رُبَّ كَمَا ذكرت لَك))، و=: الإنصاف:٣١١/١، وارتشاف الضرب:١٧١٧/٤، ومغني اللبيب:٤٧٣، وشرح الأشموني:٣٠٠/٢، والتصريح:٦٧٠/١.

(٣) قال ابن جني في سر صناعة الإعراب:٦٣٧/٢ ((فإن قيل فبِمَ الجر فيما بعد واو رب، أبِرُبَّ المحذوفة أم بالواو النائبة عنها؟ فالجواب أن الجر بعد هذه الواو إنما هو بِرُبَّ المرادة المحذوفة تخفيفا لا بالواو))، و=: اللباب في علل البناء والإعراب:٣٦٦/١، وشرح التسهيل:١٨٩/٣، والجنى الداني:١٥٤، وتوضيح المقاصد والمسالك:٧٧٧/٢.

(٤) باب حروف الجر:٢٧، والبيت بتمامه هو:

وَحُـذِفَتْ رُبَّ فَجَـرَّتْ بَعْـدَ بَلْ وَالْفَا وَبَعْدَ الوَاوِ شَاعَ ذَا الْعَمَلْ

(٥) من الطويل، وهو لامرئ القيس في ديوانه:٤٨، والبيت بتمامه هو:

وَلَيْلٍ كَمَوْجِ الْبَحْرِ أَرْخى سُدُولَهُ عَلَـيَّ بِأَنْـواعِ الهُمـومِ لِيَبتَلـي

(٦) من الطويل، وهو لامرئ القيس في ديوانه:٣٠، والشطر الثاني منه هو: فألْهَيتُها عن ذي تمائمَ مُحْوِلِ

ومثالها بعد بل قوله[1]:

..... **بَـلْ بَلَـدٍ مِـلْـئِ الفِجَـاجِ قَتَمُـهْ**

وحذْفُ رُبَّ بدون ما ذكر أقلُّ كقوله[2]:

رَسْـمِ دَارٍ وَقَـفْـتُ في طَـلَـلِـهْ

أي: رُبَّ رَسْمُ دارٍ.

{وبمذ ومنذ}: الجمهورُ على أنَّ كلاً منهما أصلٌ بنفسه بسيط[3]، وقيل في (مذ) إنَّها مختصرة من (منذ)[4] ولا يَجُرَّان إلاَّ ما دلَّ على الوقت، وفي الألفية[5]:

وَاخْصُصْ بِمُذْ وَمُنْذُ وَقْتاً.....

ويستعملان اسمين، وذلك في موضعين، أحدهما: أنْ يَرفعا ما بعدهما، نحو: ما رأيته منذ أو مذ يومان، فمذ أو منذ: مبتدأ، ويومان: خبر، ثانيهما: أنْ يَدخلا على جملةٍ فعليةٍ، نحو[6]:

مَـا زَالَ مُـذْ عَـقَـدَتْ يَـدَاهُ إِزَارَهُ

أو اسمية، نحو: ما زلتُ أبغي المالَ مُذْ أنا يافعٌ، وهما حينئذ ظرفان مضافان إلى الجملة بعدهما، وقيل: مضافان إلى زمن مقدر مضاف إلى الجملة[7]، وإلى هذين الموضعين أشار في الألفية بقوله[8]:

وَمُذْ وَمُنْذُ اسْمَانِ حَيْثُ رَفَعَا أَوْ أُوْلِيَا الفِعْلَ.....

{وبُمذ ومُنذ} نحو: مُذ يوم الخميس، ومنذ يوم الجمعة،

(١) عجز بيت من الرجز، وهو لرؤبة بن العجاج في ديوانه:١٥٠، وصدره: واعتَلَّ أديانُ الصِّبا ودِجْمُهُ

(٢) من المنسرح، وقائله هو جميل بثينة، في ديوانه:٥٣، وعجزه: كِدْتُ أَقْضِي الحياةَ من جَلَلِهْ

(٣) قال المالقي في رصف المباني:٣٢١: ((والصحيح أنه ـ أي: مذ ـ إذا كان اسماً فهو مقتطع من (منذ) بدليل التصغير، والتصغير يرد الأشياء إلى أصولها، وأما إذا كان حرفاً فهو لفظ قائم بنفسه))

(٤) ذهب الرماني في معاني الحروف:١٠٣، وابن جني في اللمع:٦٢: إلى أن أصل مذ (منذ) فحذفت النون تخفيفاً، وهذا ما ذهب إليه ابن مالك في شرح التسهيل:٢/٢١٦، ونسبه المرادي في الجنى الداني:٣٠٤، إلى الجمهور، و=: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور:١/٤٧٤، وارتشاف الضرب:٣/١٤١٥، ومغني اللبيب:٤٤٢.

(٥) باب حروف الجر:٢٦، والبيت بتمامه هو:

وَاخْصُصْ بِمُذْ وَمُنْذُ وَقْتاً وَبِرُبْ مُنَكَّرَاً وَالتَّاءُ للهِ وَرَبْ

(٦) من الكامل للفرزدق في ديوانه:٣٧٨، والشطر الثاني منه هو: فَسَمَا فَأَدْرَكَ خَمْسَةَ الأَشْبَارِ

(٧) =: اللمع في العربية:٦١، وشرح التسهيل:٢/٢١٦، وشرح عمدة الحافظ:١/٢٦٢، والبسيط في شرح الجمل:٢/٨٥٤، وأوضح المسالك:٣/٦٠ـ٦١، وشرح شذور الذهب للجوجري:٢/٥٥٥، والمطالع السعيدة:٢/٧٤ـ٧٥.

(٨) باب حروف الجر:٢٧، والشطر الثاني بتمامه هو: أَوْ أُوْلِيَا الفِعْلَ كَجِئْتُ مُذْ دَعَا

{غلام زيد}: اعلم أنَّ الاسم النكرة إن أضيف إلى معرفة، فإنَّه يكتسب التعريف كهذا المثال، وإن أضيف إلى نكرة فإنَّه يكتسب التخصيص نحو: غلامُ رجلٍ، وفي الألفية[١]:

.....وَاخْصُصْ أَوَّلاَ أَوْ أَعْطِهِ التَّعْرِيفَ بِالَّذِى تَلاَ

ومحل كون المضاف يكتسب التعريف أو التخصيص إذا كان غير وصف، وإلاَّ فلا يكتسب شيئاً نحو: ضاربُ زيدٍ[٢]، وفي الألفية[٣]:

وَإِنْ يُشَابِهُ الْمُضَافَ يَفْعَلُ وَصْفاً فَعَنْ تَنْكِيرِهِ لَا يُعْزَلُ

والإضافة في الذي يكتسب يقال لها محضة ومعنوية، وفي الذي لا يكتسب يقال لها غير محضة ولفظية[٤]، وفي الألفية[٥]:

وَذِي الإِضَافَةُ اسْمُهَا لَفْظِيَّهْ وَتِلْكَ مَحْضَةٌ وَمَعْنَوِيَّهْ

[قول][٦] المصنف: **{ما يقدَّر باللام}** أي: ما تكون فيه الإضافة على معنى اللام، ولا يلزم من كون الإضافة بمعنى اللام أنَّه يصحُّ التلفُّظ بها أو تقديرها، وإلاَّ كان الجر باللام لا بالمضاف، وهكذا يقال في كون الإضافة على معنى (مِن) أو (في).

قول الأزهري: **(الدالة على بيان الجنس)**: "أشار إلى أنَّ (مِن) التي الإضافة على معناها (مِن) البيانية، وضابط الإضافة على معنى مِن **[٧٢: ظ]** أن يكون"[٧] المضاف بعضاً

{وأما ما يخفض بالإضافة، فنحو قولك: غلام زيدٍ} فزيد مخفوض بإضافة غلام إليه، **{وهو}** أي: المخفوض بالإضافة **{على قسمين}** القسم الأول **{ما يقدّر باللام}** الدالة على الملك **{نحو: غلام زيد}** أو الاختصاص، نحو: باب الدار، **{و}** القسم الثاني **{ما يقدّر بمِن}** الدالة على بيان الجنس،

(١) باب الإضافة:٢٧، والشطر الأول بتمامه هو: لِمَا سِوَى ذَيْنِكَ وَاخْصُصْ أَوَّلاَ

(٢) =: توضيح المقاصد والمسالك:٢/٧٨٥، وشرح ابن عقيل:٣/٤٤، وشرح شذور الذهب للجوجري:٢/٥٧٠، وشرح الأشموني:٢/١٢٤، والتصريح:١/٦٨٠، وحاشية الصبان:٢/٣٦٠.

(٣) باب الإضافة:٢٧.

(٤) قال ابن يعيش في شرح المفصل:٢/١٢٦-١٢٧: ((الإضافة التي تفيد التعريف والتخصيص تسمى المحضة، أي: الخالصة بكون المعنى فيها موافقاً للفظ، وإذا أضفته لمعرفة تعرّف، وذلك نحو قولك: غلام زيدٍ، فغلام نكرة ولما أضفته إلى زيد اكتسب منه تعريفاً))، ثم قال: ((والإضافة اللفظية: أن تضيف اسما إلى اسم لفظاً، والمعنى على غير ذلك، ويقال لها غير محضة، وإنَّما يُحصَّلُ ثَمَّ اتصالٍ وإسنادٍ من جهة اللفظ لا غير))، و=: ارتشاف الضرب:٤/١٨٠٢، وشرح قطر الندى:٢٥٣، وشرح شذور الذهب للجوجري:٢/٥٧٤-٥٧٥.

(٥) باب الإضافة:٢٨.

(٦) [...] زيادة واجبة لتوضيح السياق.

(٧) في (ب، ج): أشار به إلى أنَّ الإضافة التي على معنى (مِن) هي البيانية، وضابط هذه الإضافة أن يكون.

من المضاف إليه، ويصحُّ الإخبار بالمضاف إليه عن المضاف، ولا شكَّ "أنَّ (ثوب)"[١] من قول المصنف: (ثوبُ خزٍّ) وباب من (بابُ ساجٍ) وخاتم من (خاتمُ حديدٍ) هي بعضٌ من المضاف إليه، ويصح الإخبار فيها بالمضاف إليه عن المضاف، فيقال: هذا الثوبُ خزٌّ، وهذا البابُ ساجٌ، وهذا الخاتمُ حديدٌ، فلو انتفى القيدان معاً، نحو: ثوبُ زيدٍ، أو الأول فقط نحو: يومُ الجمعةِ، أو الثاني فقط نحو: رِجْلُ زيدٍ، كانت الإضافة على معنى اللام في الثلاثة، إلاَّ أنَّ اللام في الأول للمُلك، وفي الأخيرين للاختصاص، وقوله: **(وزاد ابن مالك[٢]...إلخ)**: أشار إلى الإضافات الثلاث في الألفية بقوله[٣]:

.....وَانْوِ مِنْ أَوْ فِي إِذَا لَمْ يَصْلُحِ الاَّ ذَاكَ وَاللاَّمَ خُذَا

لِمَا سِوَى ذَيْنِكَ[٤].....

وضابط الإضافة التي على معنى (في) أن يكون المضاف إليه ظرفاً وقع فيه المضاف، والمضاف إليه إما زمان كمثاليه أو مكان، نحو قوله تعالى: ﴿**يَا صَاحِبَيِ السِّجْنِ**﴾[٥]، والجمهور وسيبويه منعا كون الإضافة على معنى (في)[٦] "والله أعلم"[٧].

{نحو: ثوب خزٍّ وباب ساجٍ وخاتم حديدٍ} أي: ثوبٌ من خزٍّ، وباب من ساج، وخاتم من حديد، والخزّ نوع من الحرير، والساج نوع من الخشب، وزاد ابن مالك تبعاً لطائفةٍ قسماً ثالثاً وهو ما يقدّر بفي الدالة على الظرفية، نحو: ﴿مَكْرُ اللَّيْلِ﴾، [سبأ:٣٣] أي: مكرٌ في الليل، و﴿تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ﴾ [البقرة:٢٢٦]، **{وما أشبه ذلك}** من أمثلة القسمين الأولين أو الثلاثة، وأمّا تابع المخفوض فقد تقدَّم في المرفوعات، فليُراجَع جميع ذلك، والله أعلم بالصواب، وهذا آخر ما أردنا ذكره على هذه المقدمة، وقد تم بحمد الله وعونه، والحمد لله رب العالمين، **{قال مؤلفه}**: وكان الفراغ من تصنيف هذا الشرح بعد عصر الجمعة، أول يوم من رجب الفرد، سنة سبع وثمانين وثمانمائة من الهجرة الشريفة النبوية، على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التسليم، وسلام على جميع الأنبياء والمرسلين، والحمد لله ربّ العالمين.

(١) في (ب، ج): أنَّ <لفظ> ثوب.

(٢) =: شرح التسهيل:٢١٢/٣.

(٣) باب الإضافة:٢٧، والشطر الأول بتمامه هو: وَالثَّانِيَ اجْرُرْ وَانْوِ مِنْ أَوْ فِي إِذَا

(٤) باب الإضافة:٢٧، والبيت بأكمله هو:

لِمَا سِوَى ذَيْنِكَ وَاخْصُصْ أَوَّلاَ أَوْ أَعْطِهِ التَّعْرِيفَ بِالَّذِى تَلاَ

(٥) سورة يوسف، الآية:٣٩.

(٦) =: الكتاب:١٧٦/١، وشرح الرضي على الكافية:٨٨٠/١، وشرح ابن الناظم:٢٧٢، وارتشاف الضرب:١٨٠٠/٤، والنكت الحسان:١١٨، وتوضيح المقاصد والمسالك:٧٨٣/٢، وشرح اللمحة البدرية:٢٦٩/٢، وشرح ابن عقيل:٤٢/٣، وشرح الأشموني:١٢١/٢، والتصريح:٦٧٦/١، وهمع الهوامع:٤١٣/٢.

(٧) في (ب، ج): والله <سبحانه وتعالى> أعلم.

خاتمة

ختم الله لنا بالسعادة، وجعلنا من أهل الحسنى والزيادة، قد ختم المصنف هذه المقدمة بالمخفوضات إشارةً إلى أنَّه ينبغي لمن أهَّله الله للتعليم والتأليف ألاَّ ينظر لعلمه وعمله بعين الرضا والكمال، بل ينبغي له ـ وإن بلغ ما بلغ ـ التواضعُ وتركُ الدعوى في الفعل والمقال؛ فإنَّ الدعوى سبب الهلاك في الحال وفي المآل، فقد ذكر الشيخ زَرُّوق[١] في بعض وصاياه بعد كلام ما نصه: ((إياكم والدعوى، أو يقولَ أحدُكم أنا عالمٌ، أو أنا خيرٌ منك، فقد هلك بهذه الكلمات ثلاثةُ أشخاص، أوَّل من قالها إبليس قال: ﴿**أَنَاْ خَيْرٌ مِّنْهُ خَلَقْتَنِي مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُ مِن طِينٍ**﴾[٢]، والثاني فرعون قال: ﴿**أَنَا رَبُّكُمُ الْأَعْلَى**﴾[٣]، والثالث قارون قال: ﴿**إِنَّمَا أُوتِيتُهُ عَلَى عِلْمٍ عِندِي**﴾[٤]))[٥]، وأخرج الطبراني[٦] في الأوسط[٧]، وأبو يعلى[٨] عن عمر بن الخطاب (ﷺ) أنَّ رسولَ الله (ﷺ) قال: **يَظْهَرُ قَوْمٌ يَقْرَؤونَ الْقُرْآنَ، يَقُولُونَ: مَنْ أَقْرَأُ مِنَّا؟ مَنْ أَفْقَهُ مِنَّا؟ مَنْ أَعْلَمُ مِنَّا؟ ثُمَّ قَالَ لِأَصْحَابِهِ: هَلْ فِي أُولَئِكَ مِنْ خَيْرٍ؟ قَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: أُولَئِكَ مِنْكُمْ مِنْ**

(١) هو أحمد بن أحمد بن محمد بن عيسى البرنسي الفاسي، أبو العباس المعروف بزرّوق، ولد بفاس بالمغرب سنة (٨٤٦هـ)، وزروق هو لقب جده الذي كان بِعينه زُرقة، ومن ثَمَّ أطلق هذا اللقب على ذريته من بعده، ومن كتبه: شرح مختصر خليل في فقه المالكية، والنصيحة الكافية لمن خصه الله بالعافية، والقواعد في التصوف، وشرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني، توفي بمدينة مسراتة غرب ليبيا سنة (٨٩٩هـ)، = ترجمته في: الضوء اللامع:٢٢٢/١، وجذوة الاقتباس:١٢٨ـ١٢٩، وشذرات الذهب:٣٦٣/٧، وديوان الإسلام ـ لابن الغزي:٣٧٢/٢، وفهرس الفهارس:٤٥٥/١، والأعلام:٩١/١، ومعجم المؤلفين:١٥٥/١

(٢) سورة الأعراف، الآية:١٢.

(٣) سورة النازعات، الآية:٢٤.

(٤) سورة القصص، الآية:٧٨.

(٥) لم نعثر على هذا النص في كتبه المذكورة آنفاً.

(٦) هو أبو القاسم، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، من كبار المحدثين، أصله من طبرية الشام وإليها نسبته، ولد بعكا سنة (٢٦٠هـ)، وتوفي بأصبهان سنة (٣٦٠هـ)، له تصانيف من جملتها المعجم الكبير والأوسط والصغير في علم الحديث، = ترجمته في: تاريخ أصبهان ـ لأبي نعيم الأصبهاني:٣٩٣/١، وطبقات الحنابلة ـ لابن أبي يعلى:٥٠/٢، ووفيات الأعيان:٤٠٧/٢، والأعلام:١٢١/٣.

(٧) أي: المعجم الأوسط.

(٨) هو أحمد بن علي بن المثنى التميمي، أبو يعلى من أهل الموصل، حافظ في الحديث، ثقة مشهور، نعته الذهبي بمحدث الموصل، له كتب منها المعجم في الحديث والمسند الكبير والمسند الصغير، توفي بالموصل سنة (٣٠٧هـ)، = ترجمته في: الثقات ـ لابن حبان:٥٥/٨، وسير أعلام النبلاء:١٠٧/١١، وطبقات الحفاظ:٣٠٩/١، وديوان الإسلام:٤٠٢/٤، والأعلام:١٧١/١، ومعجم المؤلفين:١٧/٢.

هَذِهِ الْأُمَّةِ، فَأُولَئِكَ هُمْ وَقُودِ النَّارِ)[1].

وقد قال مالك (ﷺ): ((ينبغي للعالم إذا أعطاه الله علماً، وكان يُشار إليه بالأصابع أن يضع التراب على رأسه إذا خلا بنفسه ولا يفرح بالرياسة، "فإذا اضطجع"[2] في قبره ساءه ذلك))[3] انتهى.

على أنَّ الإنسان "لو بلغ ما بلغ"[4] ففوقه من هو أعلم منه، **[٧٣: و]** قال تعالى: ﴿**وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ**﴾[5]، ومنتهى العلم إلى الله العظيم، وفي المعنى قيل[6]:

وَقُلْ لِمَنْ يَدَّعِي فِي العِلْمِ مَنْزِلَةً عَلِمْتَ شَيْئاً وَغَابَتْ عَنْكَ أَشْيَاءُ

وإيَّاك يا أخي والحسد، فإن الحسود لا يسود، قال تعالى في ذم الحاسد: ﴿**وَمِن شَرِّ حَاسِدٍ إِذَا حَسَدَ**﴾[7]، وقال تعالى: ﴿**أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ عَلَى مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِن فَضْلِهِ**﴾[8]، وفي التسهيل[9]: ((وإذا كانت العلوم مِنَحاً إلهية ومواهب اختصاصية، فغير مستغرب أن يُدخَّر لبعض المتأخرين ما عسر فهمه على كثير من المتقدمين))، وفي الحديث: **(الْحِكْمَةُ ضَالَّةُ الْمُؤْمِنِ يَلْتَقِطُهَا حَيْثُ وَجَدَهَا)**[10].

وبالجملة فبالتواضع وعدم الحسد واجتناب الدعوى يُنال المرغوبُ، وقد وصل الأقدمون بذلك ونالوا المطلوب حتى أدركوا ما لا يدركه غيرهم اليوم، فقد ورد أن محمد بن جرير الطبري[11] ألَّف تفسيراً في ألف مجلَّد ضخمة، وكان يحفظ من متن العلوم نحو حمل مئة

(١) =: مسند أبي يعلى:٥٦/١٢، والمعجم الأوسط:٢٢١/٦.

(٢) في (ب، ج): <فإنه> إذا اضطجع.

(٣) لم نعثر على هذا النص للإمام مالك، إلاَّ في كتاب الجوهر المنظوم في ختم مقدمة ابن آجروم للعلامة أحمد سكيرج:٧.

(٤) في (ب، ج): لو بلغ <من العلم> ما بلغ.

(٥) سورة يوسف، الآية:٧٦.

(٦) البيت من البسيط، وهو لأبي نواس في ديوانه:٢٣٥، ورواية الديوان هي:

فَقُلْ لِمَنْ يَدَّعِيْ فِيْ الْعِلْمِ فَلْسَفَةً حَفِظْتَ شَيْئاً وَغَابَتْ عَنْكَ أَشْيَاءُ

(٧) سورة الفلق، الآية:٥.

(٨) سورة النساء، الآية:٥٤.

(٩) أي: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد:٢.

(١٠) =: مصنف ابن أبي شيبة:٢٤٠/٧، وسنن ابن ماجة:٢٦٩/٥، وسنن الترمذي:٣٤٨/٤.

(١١) هو الإمام المفسر أبو جعفر، محمد بن جرير بن يزيد بن غالب الطبري، ولد في طبرستان سنة (٢٢٤هـ)، ويعدّ من أكثر العلماء تأليفاً وتصنيفاً، له أكبر كتابين في التفسير والتاريخ هما: تفسير الطبري المسمى بجامع البيان، وتاريخ الطبري المسمى بتاريخ الأمم والملوك، توفي في بغداد سنة (٣١٠هـ)، = ترجمته في: تاريخ بغداد:٥٤٨/٢، والوافي بالوفيات:٢١٢/٢، والأعلام:٦٩/٦.

بعير، وقال ابن شاهين[١]: (لو كتب ما في صدري ما وسعه مركِب)، وقد ذكر السيوطي[٢] أنَّ ابن شاهين هذا ألَّف ثلاثمئة وثلاثين تأليفاً منهم التفسير في ألف مجلد، والمسند في خمسمئة جزء، والتاريخ في مئة وخمسين مجلداً، وكان ابن الأنباري[٣] يحفظ في كل جمعة ألف كُرَّاس، وكان الشافعي[٤] (ﷺ) مهما سمع شيئاً كيفما كان حفظه في مرة، وحفظ ابن سينا الحكيم[٥] القرآن في ليلة واحدة، إلى غير ذلك، ومَن لم يتواضع هلك حالاً ومآلاً، وألجمه مَن دونه، فقد ورد أنَّ الحسن البصري[٦] اجتمع في مجلسه خمسمئة محبرة تكتب عنه العلم، فوقع في نفسه شيءٌ فقال: (لا تسألوني عن شيء إلاَّ أخبرتكم به)، فقام صبي صغير وقال: يا سيدي هل للناموسة كرش ومصران؟ فتغير لون الشيخ وحُمل مغشياً عليه إلى داره ومات بعد ثلاثة أيام، وروي: أنَّ

(١) هو أبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان البغدادي، محدث العراق المعروف بابن شاهين، الواعظ المفسر الحافظ، ولد سنة (٢٩٧هـ)، وتوفي ببغداد سنة (٣٨٥هـ)، وقد بالغ المؤرخين في عدد مصنفاته حتى روي عنه أنه قال: صنفت ثلاثمئة وثلاثين مصنفاً، منها التفسير الكبير في ألف جزء والمسند في ألف وثلاثمئة جزء والتاريخ في مئة وخمسين جزءً والزهد في مئة جزء، = ترجمته في: تاريخ إربل ـ للإربلي:٥١٣/٢، وتذكرة الحفاظ للذهبي:١٢٩/٣، وسير أعلام النبلاء:٤٠٢/١٢، والأعلام:٤٠/٥.

(٢) لم نعثر على هذا الكلام للسيوطي في كتبه التي رجعنا إليها.

(٣) هو أبو بكر، ابن الأنباري، محمد بن القاسم بن محمد، النحوي اللغوي، من أعلم أهل زمانه بالأدب واللغة، ومن أكثر الناس حفظاً للشعر والأخبار، قيل: كان يحفظ ثلاثمئة ألف شاهد في القرآن، ولد في الأنبار سنة (٢٧١هـ) وتوفي ببغداد سنة (٣٢٨هـ)، وكان يتردد إلى أولاد الخليفة الراضي باللَّه، يعلمهم، ومن كتبه: الزاهر في معاني كلمات الناس، وشرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، وإيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عزوجل، وغيرها، = ترجمته في: معجم الأدباء:٢٦١٤/٦، وتاريخ إربل:٦٤١/٢، والوافي بالوفيات:٢٤٥/٤، وبغية الوعاة:٢١٢/١، والأعلام:٣٣٤/٦.

(٤) هو أبو عبد الله، محمد بن إدريس الشافعي، أحد الأئمة الأربعة، وإليه ينسب المذهب الشافعيّ، ولد في غزّة بفلسطين سنة (١٥٠هـ) وتوفي بمصر سنة (٢٠٤هـ)، وقبره معروف في القاهرة، كان من أشعر الناس وأعرفهم بالفقه والقراءات، = ترجمته في: تاريخ بغداد:٣٩٢/٢، وطبقات الفقهاء:٧١/١، ووفيات الأعيان:١٦٣/٤، والأعلام:٢٥/٦.

(٥) هو أبو علي، الحسين بن عبد الله بن سينا، الملقب بالفيلسوف الرئيس والحكيم المشهور، صاحب التصانيف في الطب والمنطق، مات بهمذان سنة (٤٢٨هـ)، = ترجمته في: معجم الأدباء:١٠٧١/٣، ووفيات الأعيان:١٥٧/٢، والوافي بالوفيات:٢٤٢/١٢، والأعلام:٢٤١/٢.

(٦) هو أبو سعيد، الحسن بن يسار البصري، تابعي، كان إمام أهل البصرة، وهو أحد الفقهاء الفصحاء، ولد بالمدينة سنة (٢١هـ) في خلافة عمر بن الخطاب (رضي الله عنه)، وسكن البصرة وتوفي بها سنة (١١٠هـ)، = ترجمته في: معجم الأدباء:١٠٢٣/٣، والوافي بالوفيات:١٩٠/١٢، وديوان الإسلام:١٢١/٢، والأعلام:٢٢٦/٢، وفتح الباب في الكنى والألقاب: أطروحة دكتوراه، دراسة وتحقيق: عبد العزيز عبيد الله الرحماني، إشراف: د. عبد الوهاب فايد:١٦٣.

مقاتل بن سليمان[١] دخلته يوماً أُبَّهة العلم فقال: سلوني عمَّا تحت العرش إلى أسفل الثرى، فقام رجل وقال: لا أسألك عمَّا تحت العرش ولا عمَّا أسفل الثرى، ولا أسألك إلاَّ عمَّا ذكر الله في كتابه، أخبرنا عن كلب أصحاب الكهف ما كان لونه؟ فقال: لا أدري وأفحمه.

وقد ورد أنَّ ابن العربي[٢] كان راكباً في سفينة فهاج البحر فقال: (اسكنْ يا بحرُ فإنَّ عليك بحرين: بحراً من الولاية، وبحراً من العلم)، فأخرجت دابَّةٌ رأسها من البحر وقالت له: يا شيخ ما نقول في امرأة مُسِخَ زوجها أتعتدُّ عدَّة الوفاة أم عدَّة الطلاق؟ فلم يدرِ جواباً، فقالت له: **[٧٣: ظ]** اتَّخذني "مَشْيَخَةً"[٣] في هذه وأنا أبيِّنُها لك، فقال لها: نعم، فقالت له: إن مُسِخَ من جنس ما فيه روحٌ أعتدت عدَّة الطلاق، وإن مُسِخَ من جنسِ ما لا روحَ له كالحجر أعتدت عدة الوفاة، وتذكَّرْ "قصَّةَ"[٤] الخضر مع موسى (عليهما السلام)، وينبغي للعالم إذا سُئل عن علم لا يعلمه أن يقول: لا أدري، فإن لا أدري نصف العلم أو ثلثه، فقد ورد أنَّه "عليه السلام"[٥] قال: **(الْعِلْمُ ثَلَاثَةٌ: كِتَابٌ نَاطِقٌ، وَسُنَّةٌ مَاضِيَةٌ، وَلَا أَدْرِي)**[٦]، أيّ: قول العالم لمن سأله عمَّا لا يعلمه: لا أدري، ولمَّا سُئِل (عليه الصلاة والسلام) عن خير البقاع وشرِّها، فقال: (لا أدري) فسأل النبي (ﷺ) جبريل فقال: لا أدري حتى أسأل ربَّ العزة، فسأله فأعلمه الله أنَّ **(خَيْرَ الْبِقَاعِ الْمَسَاجِدُ، وَشَرَّهَا الْأَسْوَاقُ)**[٧].

(١) هو أبو الحسن، مقاتل بن سليمان بن بشير البلخي، أصله من بلخ، انتقل إلى البصرة ودخل بغداد فحدّث بها، وهو من أعلام المفسرين وصاحب التفسير المشهور والوجوه والنظائر ومتشابه القرآن، توفي بالبصرة سنة (١٥٠هـ)، = ترجمته في: تاريخ بغداد:١٥/٢٠٧، ووفيات الأعيان:٥/٢٥٥، والأعلام:٧/٢٨١، ومعجم المؤلفين:١٢/٣١٧.

(٢) محي الدين محمد بن علي بن محمد بن عربي الحاتمي الطائي الأندلسي ، أحد أشهر المتصوفين لقبه أتباعه وغيرهم من الصوفية بالشيخ الأكبر، ولد في مرسية في الأندلس وتوفي في دمشق سنة ٦٣٨هـ، ودفن في سفح جبل قاسيون، = ترجمته في: فوات الوفيات:٢/٤٢٨، والأعلام:٦/٢٨١.

(٣) في (ب، ج): شيخة.

(٤) في (ب، ج): قضية.

(٥) في (ب، ج): عليه <الصلاة> والسلام.

(٦) =: المعجم الأوسط:١/٢٩٩، وجامع بيان العلم وفضله ـ للقرطبي:١/٧٥٣، ومجمع الزوائد ومنبع الفوائد:١/١٧٢، والفتح الكبير في ضم الزيادة إلى الجامع الصغير:٢/٢٣٨.

(٧) =: الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان:٤/٤٧٦، والمغني عن حمل الأسفار في الأسفار:٨٤، ومرقاة المفاتيح:٢/٦٢١، وتخريج أحاديث إحياء علوم الدين ـ للحداد:١/٢٠٥.

وكان ابن عمر يُسأل عن عشر مسائلَ فيُجيب عن واحدة ويسكت عن الباقي، وعن ابن عون[١] أنَّه قال: كنت عند القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق، أحد الفقهاء السبعة، فجاءه رجلٌ فسأله عن شيء فقال: لا أدري، فقال: رفعتُ إليك من مسيرة شهر ولا أعرف غيرك، فقال له القاسم: لا تنظر لطول لحيتي ولا لاجتماع الناس حولي، فوالله لا أحسنه[٢]، وسئل مالك عن مسائل فأجاب عن بعض، وقال في غالبها لا أدري، وسأله سائلٌ يوماً عن مسألة فقال: لا أدري فقال: إنِّي رفعت إليك من مسافة بعيدة، فقال له: إذا رجعت إلى أهلك فقل: قال مالك: لا أدري.

وفي قول المصنف **{خاتم}** براعة الاختتام، إشارةً إلى أنَّه ختم هذه المقدمة، وفي قوله: **{حديد}**: إشارة إلى أنَّ قلبه كان حادّاً، أي: قاطعاً وجازماً بأنَّ هذا التأليف خالص لوجهه الكريم لا رياء فيه ولا سمعة، وهو صادق رحمه الله، والله أعلم في مقالته هذه، يدلُّك على صدقه أنَّ الله "جعل الإقبال عليه"[٣]، وقد علمت أنَّ العمل إذا كان غير خالص لوجه الله لا يقبل من صاحبه، وإن كان خالصاً قبله الله، فيضع الإقبالَ عليه في عباده.

ولنختم ببعض فضائل العلم والعلماء والمتعلمين، رجاء أن يحشرنا الله في زمرتهم، فإنَّ العلماء ورثة الأنبياء والمرسلين.

[(فنقول)][٤]: اعلم أنَّ العلماء العاملين هم سادات الناس بالإطباق، كما أنَّ الإنسان هو "سيِّدُ الحيوانات"[٥] على الإطلاق، فهم أحياء وإن دخلوا الثرى، والجاهلون أمواتٌ وإن كانوا يمشون في القُرى، وفي المعنى قال ابن السِّيْد البطليوسي[٦]:

أَخُــو الْعِلْـمِ حَــيٌّ خَالِـدٌ بَعْدَ مَـوْتِـهِ ... وَأَوْصَـالُـــهُ تَحْتَ التُّـرَابِ رَمِيـــمُ

وَذُو الْجَهْلِ مَيْتٌ وَهُوَ مَاشٍ عَلَى الثَّرَى ... يُعَـدُّ مِـــنَ الْأَحْيَاءِ وَهُـــوَ عَدِيـــمُ

(١) هو عبد الله بن عون بن أرطبان المزني ولاءً، شيخ أهل البصرة، ومن حفاظ الحديث وثقة في كل شيء، وكان اعلمُ مَن في العراق بالسنة، روى عن القاسم بن محمد والحسن البصري وابن سيرين، توفي سنة (١٥١هـ)، = ترجمته في: الثقات لابن حبان:٣/٧، ومشاهير علماء الأمصار:٢٣٨، وسير أعلام النبلاء:٣٦٤/٦، والأعلام:١١١/٤.

(٢) لم نعثر على هذا الخبر في كتب السير والتراجم.

(٣) في (ب، ج): جعل الإقبال على متنه والنفع به عاماً.

(٤) [(...)] زيادة واجبة من (ب، ج).

(٥) في (ب، ج): سيد <سائر> الحيوانات.

(٦) أبو محمد، عبد الله بن محمد بن السِّيْد البَطليوسي النحوي ـ والسِّيْد: بكسر السين المهملة وسكون الياء ـ كان عالماً بالآداب واللغات متبحِّراً فيهما، مقدماً في معرفتهما وإتقانهما، له كتاب الاقتضاب في شرح أدب الكتَّاب، وكتاب الحلل في شرح أبيات الجمل، والخلل في أغاليط الجمل، توفي سنة (٥٢١هـ) بمدينة بلنسية، والبيتان من الطويل ولم نعثر عليهما في المتوافر بين أيدينا من مؤلفاته، = ترجمته في: معجم الأدباء:١٥٢٨/٤، ووفيات الأعيان:٣/٩٦ـ٩٨، والوافي بالوفيات:١٧/٣٠٧ـ٣٠٨، وبغية الوعاة:٢/٥٥ـ٥٦، والأعلام:١٢٣/٤.

[٧٤: و] فمن فضلهم ما ورد أنَّه (عليه السلام) قال: **(العلماءُ إذا أتوا على الصِّراطِ تكونُ وجوهُهم كالشَّمسِ الضَّاحيةِ ونورُهم يَسعى بين أيديهم، وبين يَدَيْ كلِّ عالمٍ لواءٌ من نورِ الجنَّةِ يُضيء مسيرةَ خمسمئة عام، وتحتَ لواءِ كلِّ عالمٍ مَن أحبَّه ومُنادٍ يُنادي: هؤلاء أولياءُ الله هؤلاءِ الذين علَّموا عبادَ الله، هؤلاء الذين حَفِظُوا حدودَ الله، هؤلاء مصابيحُ الله، فإذا أتوا على الصِّراطِ يُوضَعُ على رأس كل واحدٍ منهم [(تاجٌ لو وضع ذلك التاجُ في السَّماء لَخَرَقَ الأرضَ السابعةَ السفلى ويُكسى كلُّ واحدٍ منهم)]**[١] **حُلَّةً من حُلَلِ الجَنَّةِ لو عُلِّقَتْ تلك الحُلَّةُ بين السَّماءِ والأرضِ لَقَطَعَ نورُها نورَ الشمسِ)**[٢]، وقال (عليه السلام): **[(مَنْ أَكْرَمَ عَالِمًا فَقَدْ أَكْرَمَ سَبْعِينَ نَبِيّاً، وَمَنْ أَكْرَمَ مُتَعَلِّماً فَقَدْ أَكْرَمَ سَبْعِينَ شَهِيداً، وَمَنْ أَحَبَّ الْعِلْمَ وَالْعُلَمَاءَ لَمْ تُكْتَبْ عَلَيْهِ خَطِيئَةٌ أَيَّامَ حَيَاتِهِ)**[٣]، وعنه عليه الصلاة والسلام)]**[٤]: (من طلب العلم لغير الله لم يخرج من الدنيا حتى يرده العلم إلى الله، ولباب من أبواب العلم يتعلمه الرجل خير له من جبل أبي قُبيس ذهباً ينفقه في سبيل الله)**[٥]، وقال (عليه السلام): **(مَنْ زَارَ عَالِما فَكَأَنَّمَا زَارَنِي، وَمَنْ صَافَحَ عَالِماً فَكَأَنَّمَا صَافَحَنِي، وَمَنْ جَالَسَ عَالِماً فَكَأَنَّمَا جَالَسَنِي، وأَجْلَسَهُ اللهُ مَعِي يَوْمَ القِيَامَةِ)**[٦]، وعن أبي الدرداء (رضي الله عنه)، أنَّ رسول الله (صلى الله عليه وآله) قال: **(مَنْ سَلَكَ طَرِيقًا يطلب به عِلْمًا سَلَكَ الله بِهِ طَرِيقًا إلى الجنة، وَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ لَتَضَعُ أَجْنِحَتَهَا لِطَالِبِ الْعِلْمِ رِضاً بما يصنعُ، وَإِنَّ الْعَالِمَ لَيَسْتَغْفِرُ لَهُ كلُّ شيءٍ حتَّى الحيتانُ في البحر، وإنَّ فَضْلَ الْعَالِمِ عَلَى الْعَابِدِ كَفَضْلِ الْقَمَرِ عَلَى سَائِرِ الْكَوَاكِبِ، وإنَّ الْعُلَمَاءَ وَرَثَةُ الْأَنْبِيَاءِ، ولا يَرِثُون منهم لا ديناراً ولا دِرهماً، وإنَّما يَرِثون منهم العِلمَ)**[٧]، إلى غير ذلك مما لا يحصى.

(١) ما بين [(...)] زيادة من (ب، ج) سقطت من (أ) ربما بسبب تحويل النظر من الناسخ.

(٢) لم نعثر على سند لهذا القول الذي نسبه المحشّي إلى الرسول (عليه الصلاة والسلام) سوى في كتاب: بستان الواعظين ورياض السامعين ـ لجمال الدين الجوزي:٧٢، وفيه يقول: ذُكِر في بعض الأخبار أن العلماء إذا أتوا... ويكمل القول.

(٣) =: مشيخة أبي طاهر ـ لمحمد اللخمي:٢٨٠، والفردوس بمأثور الخطاب ـ لأبي شجاع شيرويه الديلمي:٥٧٦/٢، معجم مشايخ محمد بن عبد الواحد الدقاق:٢٨٠، والإيماء إلى زوائد الأمالي والأجزاء:٤٦٩.

(٤) ما بين [(...)] زيادة أضفناها من (ب، ج)، ربما سقطت سهوا من (أ) بسبب تحويل النظر.

(٥) لم نعثر على هذا الحديث في كتب الحديث التي رجعنا إليها.

(٦) =: المقاصد الحسنة:٦٤١، والجد الحثيث في بيان ما ليس بحديث ـ لأحمد بن عبد الكريم الغزي:٢٢٦، وكشف الخفاء ومزيل الإلباس ـ لأبي فداء الدمشقي:٢٨٨/٢، وأسنى المطالب في احاديث مختلفة المراتب ـ لأبي عبد الرحمن الشافعي:٢٦٧.

(٧) =: جمع الفوائد من جامع الأصول ومجمع الزَّوائِد ـ لابن طاهر السوسي:٤١/١.

وقد ورد في الختم آثار منها ما رواه الترمذي[١] وغيره، أنَّ رسول الله (ﷺ) قال: **(ما جلسَ أحدٌ فِي مَجْلِسٍ فَكَثُرَ فِيهِ لَغَطُهُ فَقَالَ قَبْلَ أَنْ يَقُومَ مِنْ مَجْلِسِهِ: سبحانك ربي إنِّي ظلمتُ نفسي وعمِلْتُ سوءاً فاغفر لي، فإنَّه لا يغفرُ الذنوبَ إلاَّ أنت، إلاَّ غُفِرَ لَهُ مَا كَانَ فِي مَجْلِسِهِ)**[٢]، وعن علي +(كرَّم الله وجهه)+[٣]: **(من أراد أَنْ يَكْتَالَ بِالْمِكْيَالِ الْأَوْفَى فليكن آخر كلامه إذا قام من مجلسه: سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ وَسَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ وَالْحَمْدُ لِلهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ)**[٤].

وكان الفراغ من تأليف هذه الحاشية يوم الأحد ثاني جمادى الثانية عام تسعة وستين ومئتين وألف، وفي الختم قلت:

قد فاحَ مسكٌ مِن خِتامِ حَاشِيةْ ... لِسِرِّ شرحِ الأزهـريِّ فاشيةْ
فيها الأماني والتَّهاني والمُنى ... فيها الوفاءُ والشِّفاءُ والهَنا
قُطُوفُها للمُعتنِي لا تَمْتَنِعْ ... ثِمَارُها عن مُقْتَنٍ لا تَرْتَفِعْ
جَعَلَها المَولَى الكريمُ الأكرمُ ... "خالصةً لوجههِ المُكَرَّمُ"[٥]
نافِعَةً لقَارِئٍ وسامِعِ ... وكاتبٍ وناظرٍ مُطَالِعِ
بجاهِ خيرِ المُرسلينَ المُصطفى ... وآلِهِ وصَحْبِهِ أُولِي الوَفَا
صَلَّى عليهم ربُّنا وسَلَّمَا ... ما لاحَ نجمٌ في السَّماءِ وسَمَا

انتهت
الحاشية المسماة
بالعِقْدِ الجوهري في
حلِّ شرح الأزهري على مقدِّمة
ابن آجروم بحمد الله وحسن عونه وتوفيقه الجميل.

(١) أبو عيسى، محمد بن عيسى بن سورة بن موسى السلمي البوغي الترمذي، من أئمة علماء الحديث وحفاظه، من أهل ترمذ، تتلمذ للبخاريّ، وشاركه في بعض شيوخه، وقام برحلة إلى خراسان والعراق والحجاز وعمي في آخر عمره، وكان يضرب به المثل في الحفظ، توفي سنة (٢٧٩هـ). = ترجمته في: الأعلام:٦/٣٢٢.

(٢) =: مسند أحمد ـ لأحمد بن حنبل:٢/٤٩٤، وشرح معاني الآثار ـ للطحاوي:٤/٢٨٩، والمعجم الأوسط:١/٣١، والإحسان في تقريب صحيح ابن حبان:٢/٣٥٤.

(٣) +...+ ليس في (ب، ج).

(٤) =: حلية الأولياء وطبقات الأصفياء:٧/١٢٣، وشعب الإيمان:٣/٨٧، وفتح الباري:١١/١٦٧، وكنز العمال في سنن الأقوال والأفعال:٤٩٣.

(٥) في (ب، ج): خالصةً بها الثوابَ نغنمُ.

ثبت الفهارس الفنية

ثبت الآيات القرآنية

ثبت القراءات القرآنية

ثبت الأحاديث النبوية

ثبت الأشعار والأرجاز

ثبت الأقوال والأمثال

ثبت الأعلام

ثبت المصادر والمراجع

ثبت الآيات القرآنية

نص الآية	اسم السورة	رقم الآية	الصفحة
﴿فَإِنْ لَّمْ تَفْعَلُواْ﴾	البقرة	٢٤	١٣١
﴿اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾	البقرة	٣٥	١٤٩
﴿لِئَلاَّ يَكُونَ لِلنَّاسِ﴾	البقرة	١٥٠	١٢٦
﴿ثُمَّ أَتِمُّواْ الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾	البقرة	١٨٧	٥٦
﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ﴾	البقرة	١٩٧	١٤٣
﴿أَلَدُّ الْخِصَامِ﴾	البقرة	٢٠٤	٥٣
﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾	البقرة	٢١٧	٢٢٩
﴿يَتَرَبَّصْنَ﴾	البقرة	٢٢٨	٦٧
﴿وَهُمْ أُلُوفٌ﴾	البقرة	٢٤٣	٢٥٠
﴿وَلَوْلاَ دَفْعُ اللّهِ النَّاسَ﴾	البقرة	٢٥١	٢٤٨
﴿تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾	البقرة	٢٥٣	٥٢
﴿لاَ إِلَـهَ إِلاَّ هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾	آل عمران	٦	٢٠٥
﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً﴾	آل عمران	١٣	١٨٠
﴿هَاأَنتُمْ أُوْلاء﴾	آل عمران	١١٩	٢٠٢
﴿فَانكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاء مَثْنَى وَثُلاَثَ وَرُبَاعَ﴾	النساء	٣	١٠١
﴿أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ عَلَى مَا آتَاهُمُ اللّهُ مِن فَضْلِهِ﴾	النساء	٥٤	٢٨٩
﴿وَكَفَى بِاللّهِ شَهِيداً﴾	النساء	٧٩	١٤٧
﴿وَسَوْفَ يُؤْتِ اللّهُ الْمُؤْمِنِينَ أَجْراً عَظِيماً﴾	النساء	١٤٦	٦١
﴿أُوْلَـئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْراً عَظِيماً﴾	النساء	١٦٢	٦١
﴿وَكَلَّمَ اللّهُ مُوسَى تَكْلِيماً﴾	النساء	١٦٤	٢٤٢
﴿وَامْسَحُواْ بِرُؤُوسِكُمْ﴾	المائدة	٦	٥٨
﴿مَا جَاءنَا مِن بَشِيرٍ﴾	المائدة	١٩	١٤٧
﴿إِلَى اللهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعاً﴾	المائدة	٤٨	٣١
﴿ذَلِكُمُ اللّهُ رَبُّكُم﴾	الأنعام	١٠٢	٢٠١
﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلآئِكَةِ اسْجُدُواْ لآدَمَ﴾	الأعراف	١١	٢١٢
﴿أَنَاْ خَيْرٌ مِّنْهُ خَلَقْتَنِي مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُ مِن طِينٍ﴾	الأعراف	١٢	٢٨٨
﴿وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ﴾	الأعراف	٢٦	١٦٩

﴿حَتَّى عَفَواْ﴾	الأعراف	٩٥	٢١٧
﴿وَقَالُواْ مَهْمَا تَأْتِنَا...الآية﴾	الأعراف	١٣٢	١٣٣
﴿وَقَالُواْ مَهْمَا تَأْتِنَا﴾	الأعراف	١٣٤	١٣٥
﴿وَلَمَّا سُقِطَ فِي أَيْدِيهِمْ﴾	الأعراف	١٤٩	١٥٦
﴿قَالَتْ أُمَّةٌ﴾	الأعراف	١٦٤	٦٢
﴿خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾	الأعراف	١٨٩	٢١٢
﴿وَتَوَدُّونَ أَنَّ غَيْرَ ذَاتِ الشَّوْكَةِ تَكُونُ لَكُمْ﴾	الأنفال	٧	٢٣٧
﴿وَإِنْ تَعُودُواْ نَعُدْ﴾	الأنفال	١٩	١٣٣
﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾	التوبة	٦	٧٠
﴿مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ﴾	التوبة	١٠٨	٥٦
﴿لاَ رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ الْعَالَمِينَ * أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ﴾	يونس	٣٧–٣٨	٢١٤
﴿وَنَادَى نُوحٌ رَّبَّهُ فَقَالَ﴾	هود	٤٥	٢١١
﴿وَلَمَّا جَاء أَمْرُنَا﴾	هود	٥٨	١٣١
﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَباً﴾	يوسف	٤	٢٥٨
﴿وَجَاؤُواْ أَبَاهُمْ عِشَاء يَبْكُونَ﴾	يوسف	١٦	٢٥٠
﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُوناً﴾	يوسف	٣٢	١٢٠
﴿يَا صَاحِبَيِ السِّجْنِ﴾	يوسف	٣٩	٢٨٧
﴿إِنَّ لَهُ أَباً﴾	يوسف	٧٨	٨٨
﴿قَالُواْ تَاللهِ تَفْتَأُ﴾	يوسف	٨٥	١٧٥
﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾	يوسف	٧٦	٢٨٩
﴿جَنَّاتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ﴾	الرعد	٢٣	٢١٩
﴿مِنْ مَاءٍ صَدِيدٍ﴾	إبراهيم	١٦	٢٠٨
﴿وَأَلْقَى فِي الأَرْضِ رَوَاسِيَ﴾	النحل	١٥	٥٣
﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَن نَّقُولَ لَهُ كُن فَيَكُونُ﴾	النحل	٤٠	١١٢
﴿بَعْدَ تَوْكِيدِهَا﴾	النحل	٩١	٢٢١
﴿أَنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفاً﴾	النحل	١٢٣	٢٥٣
﴿وَإِنْ عُدتُّمْ عُدْنَا﴾	الإسراء	٨	١٣٣
﴿فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَآؤُكُمْ جَزَاءً مَّوْفُوراً﴾	الإسراء	٦٣	٧١

﴿قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَى شَاكِلَتِهِ﴾	الإسراء	٨٤	٥٢
﴿لَبِثْنَا يَوْماً أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾	الكهف	١٩	٢١٣
﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَداً* إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾	الكهف	٢٣-٢٤	٢٧
﴿وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِئَةٍ سِنِينَ وَازْدَادُوا تِسْعاً﴾	الكهف	٢٥	٢١٣
﴿وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْباً﴾	مريم	٤	٢٥٨
﴿يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ شَيْئاً*جَنَّاتِ عَدْنٍ﴾	مريم	٦٠-٦١	٢٢٨
﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيّاً﴾	مريم	٦٥	١١
﴿إِنْ كُلُّ مَن فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتِي الرَّحْمَنِ عَبْداً﴾	مريم	٩٣	١٤
﴿إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾	طه	٦٣	١٠٩
﴿وَأَسَرُّواْ النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾	الأنبياء	٣	٢٣٣
﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾	الأنبياء	٣٥	١٠٧
﴿لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَاباً﴾	الحج	٧٣	١٢٣
﴿إِنَّهُ مِن سُلَيْمَانَ وَإِنَّهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾	النمل	٣٠	٥
﴿فَإِذَا هُمْ فَرِيقَانِ يَخْتَصِمُونَ﴾	النمل	٤٥	١٠٦
﴿وَنُرِيدُ أَنْ نَّمُنَّ﴾	القصص	٥	١١٩
﴿لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوّاً وَحَزَناً﴾	القصص	٨	١٢٦
﴿إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ﴾	القصص	٢٧	٢٠٥
﴿وَلَّى مُدْبِراً﴾	القصص	٣١	٢٦١
﴿إِنَّمَا أُوتِيتُهُ عَلَى عِلْمٍ عِندِي﴾	القصص	٧٨	٢٨٨
﴿فَأَنجَيْنَاهُ وَأَصْحَابَ السَّفِينَةِ﴾	العنكبوت	١٥	٢١١
﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنزَلْنَا﴾	العنكبوت	٥١	١٤٦
﴿هَذَا خَلْقُ اللَّهِ﴾	لقمان	١١	٣١
﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ﴾	سبأ	٢٤	٢١٢
﴿أُولِي أَجْنِحَةٍ مَّثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ﴾	فاطر	١	١٠١
﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَنتُمُ الْفُقَرَاءُ إِلَى اللَّهِ﴾	فاطر	١٥	١٤
﴿وَسَوَاء عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾	ياسين	١٠	٢١٤
﴿إِنَّا إِلَيْكُم مُّرْسَلُونَ﴾	ياسين	١٤	٢٤
﴿مَا أَنتُمْ إِلاَّ بَشَرٌ مِّثْلُنَا﴾	ياسين	١٥	٢٤

﴿إِنَّا إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ﴾	ياسين	١٦	٢٤
﴿وَامْتَازُوا الْيَوْمَ أَيُّهَا الْمُجْرِمُونَ﴾	ياسين	٥٩	٢٥٦
﴿وَالصَّافَّاتِ صَفّاً﴾	الصافات	١	٢٤٢
﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾	الصافات	١٤٧	٢١٣
﴿خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَمِنْهَا زَوْجَهَا﴾	الزمر	٦	٢١٢
﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ﴾	غافر	٣٦	١٨٢
﴿قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ﴾	فصلت	١١	٦٢
﴿كَذَلِكَ يُوحِي إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكَ﴾	الشورى	٣	٢١١
﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ﴾	الشورى	٢٠	١٣٣
﴿لَاعِبِيْنَ﴾	الدخان	٣٨	٢٥٠
﴿شَغَلَتْنَا أَمْوَالُنَا﴾	الفتح	١١	١٥٢
﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا﴾	الحجرات	١٤	٦٢
﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُون﴾	الذاريات	٥٦	٢
﴿وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُوناً﴾	القمر	١٢	٢٥٨
﴿وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ﴾	الواقعة	٨٤	٥١
﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ﴾	الحديد	١٦	١٤٦
﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحاً وَإِبْرَاهِيمَ﴾	الحديد	٢٦	٢١١
﴿لِئَلاَّ يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾	الحديد	٢٩	١٢٦
﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ﴾	الممتحنة	١٠	١٨٤
﴿إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ﴾	الطلاق	٣	٢٣٨
﴿عَسَى رَبُّنَا أَن يُبْدِلَنَا﴾	القلم	٣٢	٢٢٧
﴿الْحَاقَّةُ * مَا الْحَاقَّةُ﴾	الحاقة	١-٢	١٦٩
﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيداً * وَنَرَاهُ قَرِيباً﴾	المعارج	٦-٧	١٨٤
﴿رَبِّ اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ﴾	نوح	٢٨	٢٩
﴿قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ﴾	الجن	١	١٥٥
﴿إِنَّ لَدَيْنَا أَنكَالاً﴾	المزمل	١٢	١٨٠
﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَى﴾	المزمل	٢٠	١٢٢
﴿كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولاً * فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ﴾	المزمل	١٥-١٦	٤٧

﴿عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ﴾	المدثر	٣٠	٤
﴿وَيَخَافُونَ يَوْماً كَانَ شَرُّهُ مُسْتَطِيراً﴾	الإنسان	١٠	٢٤٦
﴿وَلا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾	المرسلات	٣٦	١٢٩
﴿أَلْفَافاً﴾	النبأ	١٦	٥٥
﴿أَنَا رَبُّكُمُ الْأَعْلَى﴾	النازعات	٢٤	٢٨٨
﴿عَبَسَ وَتَوَلَّى* أَن جَاءهُ الْأَعْمَى﴾	عبس	١-٢	٢٣
﴿فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْراً*إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْراً﴾	الشرح	٥-٦	٤٧
﴿لَنَسْفَعاً﴾	العلق	١٥	٥٠
﴿سنَدْعُ﴾	العلق	١٨	١٠٢
﴿أَلْهَاكُمُ التَّكَاثُرُ﴾	التكاثر	١	٥٣
﴿وَمِن شَرِّ حَاسِدٍ إِذَا حَسَدَ﴾	الفلق	٥	٢٨٩
﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾	الإخلاص	٣	١٣١

نص الآية	السورة	رقم الآية	القراءة	الصفحة
﴿وَزُلْزِلُواْ حَتَّى يَقُوْلَ الرَّسُولُ﴾	البقرة	٢١٤	**يَقُوْلُ**	١٢٧
﴿لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ﴾	البقرة	٢٣٣	**يُتِمُّ**	١٢١
﴿وَاتَّقُواْ اللّهَ الَّذِي تَسَاءلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ﴾	النساء	١	**والأرْحَامِ**	٢١٩
﴿وَحَسِبُواْ أَلاَّ تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾	المائدة	٧١	**تَكُوْنُ**	١٢٢
﴿صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ *اللهِ﴾	إبراهيم	١-٢	**اللهُ**	٢٢٩
﴿قَالَ رَبِّ احْكُمْ بِالْحَقِّ﴾	الأنبياء	١١٢	**رَبُّ**	٢٧٣
﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾	الطارق	٤	**لَمَا**	١٣١

ت	الحديث النبوي	الصفحة
١	(أعرِبُوا الكلامَ كي تُعربوا القرآن).	١٩
٢	(أولُ ما كَتَبَ القلمُ بسم الله الرحمن الرحيم، فإذا كتبتم كتاباً فاجعلوها في أوله).	٤
٣	(إياكم والصلاة البتراء، قالوا: وما هي الصلاة البتراء يا رسول الله؟ قال: أن تصلُّوا علي دون آلي).	٢٢
٤	(البِكْرُ تُسْتأمَرُ وإذنُها صَماتُها والثَّيِّبُ تُعرِبُ عَن نَفسِها).	٦٤
٥	(الْحِكْمَةُ ضَالَّةُ الْمُؤْمِنِ يَلْتَقِطُهَا حَيْثُ وَجَدَهَا).	٢٨٩
٦	(خَيْرَ الْبِقَاعِ الْمَسَاجِدُ، وَشَرَّهَا الْأَسْوَاقُ).	٢٩١
٧	(رحِمَ اللهُ امرءاً أصلحَ مِن لسانه).	١٩
٨	(السيِّدُ هو اللهُ).	٢٠
٩	(الْعِلْمُ ثَلَاثَةٌ: كِتَابٌ نَاطِقٌ، وَسُنَّةٌ مَاضِيَةٌ، وَلَا أَدْرِي).	٢٩١
١٠	(العلماءُ إذا أتوا على الصِّراطِ تكونُ وجوهُهم كالشَّمسِ الضَّاحيةِ ونورُهم يَسعى بين أيديهم، وبين يَدَيْ كلِّ عالمٍ لواءٌ من نورِ الجنَّةِ يُضيء مسيرةَ خمسمئة عام، وتحتَ لواءِ كلِّ عالمٍ مَن أحبَّه ومُنادٍ يُنادي: هؤلاء أولياءُ الله هؤلاءِ الذين علَّموا عبادَ الله، هؤلاء الذين حَفِظُوا حدودَ الله، هؤلاء مصابيحُ الله، فإذا أتوا على الصِّراطِ يُوضَعُ على رأس كل واحدٍ منهم تاجٌ لو وضع ذلك التاجُ في السَّماء لَخَرَقَ الأرضَ السابعةَ السفلى ويُكسى كلُّ واحدٍ منهم حُلَّةً من حُلَلِ الجَنَّةِ لو عُلِّقَتْ تلك الحُلَّةُ بين السَّماءِ والأرضِ لَقَطَعَ نورُها نورَ الشمسِ).	٢٩٣
١١	(كل أمرٍ ذي بالٍ لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو أقطع، وفي لفظ: أبتر، وفي آخر: أجذم).	٤
١٢	(كلُّ أمرٍ ذي بال لا يُبدأ فيه بالحمد لله فهو أبترُ أو أقطعُ أو أجذمُ).	١٦
١٣	(لن يغلب عسرٌ واحدٌ يسرين).	٤٧
١٤	(ما جلسَ أحدٌ فِي مَجْلِسٍ فَكَثُرَ فِيهِ لَغَطُهُ فَقَالَ قَبْلَ أَنْ يَقُومَ مِنْ مَجْلِسِهِ: سبحانك ربي إنِّي ظلمتُ نفسي وعمِلْتُ سوءً فاغفر لي، فإنَّه لا يغفرُ الذنوبَ إلاَّ أنت، إلاَّ غُفِرَ لَهُ مَا كَانَ فِي مَجْلِسِهِ).	٢٩٤
١٥	(ما من كتابٍ يُلقى على الأرضِ وفيه بِسم الله الرَّحمن الرَّحيم إلاَّ بَعَثَ الله الملائكة يحفُّون عليه بأجنحتهم حتى يبعثَ الله ولياً من الأولياء يرفعُه، فمَن رفعَ كتاباً من الأرض فيه البسملةُ رفعَ الله اسمه في عِلِّيين وغفرَ له ولوالديه ببركتها).	٤

١٦	(مئةَ صحيفةٍ وأربعةَ كتبٍ: على شِيثٍ خَمسُونَ صَحيفةٍ، وعلى خَنُوخٍ، وهو إدريسُ، ثلاثونَ صَحيفةً، وعلى إبراهيمَ عشرُ صَحائفَ وعلى موسى قبلَ التوراةِ عشرُ صحائفَ، وأنزلَ التوراةَ والإنجيلَ والزَّبُور والفُرقان).	٢
١٧	(مُرُوا أَبَا بَكْرٍ فليُصَلِّ بِالنَّاسِ).	١٤٢
١٨	(من أرادَ أنْ يحيا سعيداً ويموتَ شهيداً فليقلْ عند ابتداءِ كلِّ شيءٍ: بسم الله الرحمن الرحيم).	٤
١٩	(مَنْ أَكْرَمَ عَالِمًا فَقَدْ أَكْرَمَ سَبْعِينَ نَبِيّاً، وَمَنْ أَكْرَمَ مُتَعَلِّماً فَقَدْ أَكْرَمَ سَبْعِينَ).	٢٩٣
٢٠	(مَنْ زَارَ عَالِما فَكَأَنَّمَا زَارَنِي، وَمَنْ صَافَحَ عَالِماً فَكَأَنَّما صَافَحَنِي، وَمَنْ جَالَسَ عَالِماً فَكَأَنَّما جَالَسَنِي، وأَجْلَسَهُ اللهُ مَعِي يَوْمَ القِيَامَةِ).	٢٩٣
٢١	(مَنْ سَلَكَ طَرِيقًا يطلب به عِلْمًا سَلَكَ الله بِهِ طَرِيقًا إلى الجنة، وَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ لَتَضَعُ أَجْنِحَتَهَا لِطَالِبِ الْعِلْمِ رِضاً بما يصنعُ، وَإِنَّ الْعَالِمَ لَيَسْتَغْفِرُ لَهُ كلُّ شيءٍ حتَّى الحيتانُ في البحر، وإنَّ فَضْلَ الْعَالِمِ عَلَى الْعَابِدِ كَفَضْلِ الْقَمَرِ عَلَى سَائِرِ الْكَوَاكِبِ، وإِنَّ الْعُلَمَاءَ وَرَثَةُ الْأَنْبِيَاءِ، ولا يرثون منهم لا ديناراً ولا درهماً، وإنما يرثون منهم العلم).	٢٩٣
٢٢	(مَنْ صَلَّى عليَّ في كتابٍ لم تزلِ الملائكةُ تُصلِّي عليه ما دام اسمي في ذلك الكتاب).	٢٠
٢٣	(من طلب العلم لغير الله لم يخرج من الدنيا حتى يرده العلم إلى الله، ولباب من أبواب العلم يتعلمه الرجل خير له من جبل أبي قُبيس ذهباً ينفقه في سبيل الله).	٣٠١
٢٤	(مَن قال بسم الله الرحمن الرحيم في مبدأ أقواله دخل الجنة).	٥
٢٥	(من قرأ: قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ، ألف مرة رفع الله عنه وجَعَ السِّن).	٣
٢٦	(مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ القَدْرِ، إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا، غُفِرَ لَهُ مَاتَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ).	١٣٤
٢٧	يَظْهَرُ قَوْمٌ يَقْرَؤونَ الْقُرْآنَ، يَقُولُونَ: مَنْ أَقْرَأُ مِنَّا؟ مَنْ أَفْقَهُ مِنَّا؟ مَنْ أَعْلَمُ مِنَّا؟ ثُمَّ قَالَ لِأَصْحَابِهِ: هَلْ فِي أُولَئِكَ مِنْ خَيْرٍ؟ قَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: أُولَئِكَ مِنْكُمْ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ، فَأُولَئِكَ هُمْ وَقُودِ النَّارِ).	٢٨٨

أ – ثبت الشواهد الشعرية:

الروي	البحر	القائل	الصفحة
(الهمزة)			
أشياءُ	البسيط	أبو نواس	٢٨٩
(الباء)			
غضابا	الوافر	معاوية بن مالك	٤١
قريبُ	الطويل	كعب بن سعد الغنوي	١٦٤
المشيبُ	الوافر	أبو العتاهية	١٨٤
(الجيم)			
تأجَّجا	الطويل	لبيد بن ربيعة	١٣٩
(الحاء)			
سلاحِ	الطويل	مجهول	٢٢١
(الدال)			
يتردَّدُ	الطويل	حاتم الطائي	١١١
منجدا	الطويل	مجهول	١٧٨
عهودا	الكامل	جميل بن معمر	٢٢١
(الراء)			
البوادرِ	الطويل	إبراهيم بن المهدي	٣٦
بالضمائرِ	الطويل	إبراهيم بن المهدي	٣٦
بالجارِ	البسيط	مجهول	١٢١
ديَّارُ	البسيط	مجهول	١٥١
القطرُ	الطويل	ذو الرمة	١٧٦
عمرو	الطويل	راشد اليشكري	٢٦٠
الأشبارِ	الكامل	الفرزدق	٢٨٥
(السين)			
احبسِ	الطويل	مجهول	٢٢١
القياسِ	الوافر	مجهول	٢٤٢

(العين)			
وتخدعا	الطويل	جميل بن معمر	١٢٦
(الفاء)			
تخطفُ	الطويل	مجهول	٥٠
تتلقَّفُ	الطويل	مجهول	٥٠
يزحفُ	الطويل	مجهول	٥٠
لا ينصف	السريع	عمر الفاسي	٢٠٤
لا يوصف	السريع	عمر الفاسي	٢٠٤
(القاف)			
تزهقُ	الطويل	جعفر بن علبة الحارثي	٦٢
(اللام)			
تنزَّلا	الطويل	المجرادي	٧
وإجمالِ	البسيط	حمدون بن الحاج	٤٤
إهمالِ	البسيط	حمدون بن الحاج	٤٤
بإعمالِ	البسيط	حمدون بن الحاج	٤٤
مزمَّلِ	الطويل	امرؤ القيس	٤٩
والجدلِ	البسيط	الفرزدق	٥٣
أعقلا	الطويل	مجهول	٦٤
كَمُلا	البسيط	ابن النحاس	٩٧
ينزلِ	الطويل	مجهول	١٣٨
فتجمَّلِ	الكامل	عبد قيس بن خفاف	١٤١
أشكلُ	الطويل	جرير	٢١٧
مُحْوَلِ	الطويل	امرؤ القيس	٢٨٤
(الميم)			
كِلامُ	الوافر	أبو بكر الصديق	٣٠
تتكلَّمُ	الطويل	عمر بن أبي ربيعة	٣٦
المتيتِّمِ	الطويل	عمر بن أبي ربيعة	٣٦
يتكلمُ	الطويل	العباس بن الأحنف	٣٦
السلامُ	الوافر	الأحوص الأنصاري	٢٧٣

رميمُ	الطويل	البطليوسي	٢٩٢
عديمُ	الطويل	البطليوسي	٢٩٢
(النون)			
رحمانا	البسيط	مجهول	١٣
اللسانُ	الوافر	مجهول	٣٠
المؤمنينا	مجزوء الرمل	مجهول	٣٨
العالمينا	مجزوء الرمل	مجهول	٣٨
أصابنْ	الوافر	جرير	٥٠
مبينُ	الخفيف	مجهول	١٧٦
الأزمان	الخفيف	مجهول	١٤٠
النظرِ	البسيط	مجهول	٤٢
(الهاء)			
يقاربهْ	الطويل	الفرزدق	٢٢
لخدمته	البسيط	مجهول	٤٤
بفرقته	البسيط	مجهول	٤٤
إليه	الرمل	محمد الهواري	٤٤
عليه	الرمل	محمد الهواري	٤٤
جلله	المنسرح	جميل بن معمر	٢٨٥
أنت فيها	الخفيف	مجهول	١١١
(الياء)			
آتيا	الطويل	زهير بن أبي سلمى	٤٩
آتيا	الطويل	مجهول	١٣٦
الأواقي	الخفيف	عدي بن ربيعة	٢٧٤
ليبتلي	الطويل	امرؤ القيس	٢٨٤
تعرفوني	الوافر	سحيم بن وثيل اليربوعي	١٣٧
فاسي	الوافر	مجهول	٢٤٢

ب- ثبت الأراجيز:

الروي	القائل	الصفحة	الروي	القائل	الصفحة
وَجَبْ	ابن مالك	٢٥	الشُّهَدَا	ابن مالك	١٤٩
السببا	ابن مالك	٥٧	مُسْنَدُ	ابن مالك	١٥٠
ورَبُّ	ابن مالك	٥٧	أَبَدَا	ابن مالك	١٥١
ومذنبِ	ابن مالك	٨٦	بالمبتدا	ابن مالك	١٦٣
معديكربا	ابن مالك	٩٨	شاهِدَهْ	ابن مالك	١٦٦
نَصَبْ	ابن مالك	١٢٨	يُوَحَّدا	ابن مالك	١٦٦
يَنْتَسِبْ	ابن مالك	١٢٩	وَجَدَا	ابن مالك	١٨٢
انتُخِبْ	ابن مالك	١٧٧	ابتدا	ابن مالك	١٨٣
ما نُصِبْ	ابن مالك	١٩٨	اعتقدْ	ابن مالك	٢١٩
الكُتُبْ	ابن مالك	٢٣٨	المؤكَّدا	ابن مالك	٢٢٣
أذهبُ	ابن مالك	٢٥١	الحُدودِ	الأخضري	٢٥١
نُسِبَا	ابن مالك	٢٦٧	وَرَدْ	ابن مالك	٢٥٣
لا تنصبا	ابن مالك	٢٧٠	اجتَهِدْ	ابن مالك	٢٥٥
تُصِبْ	ابن مالك	٢٨٠	تُفَدْ	ابن مالك	٢٥٧
ورَبْ	ابن مالك	٢٨٥	مُفْرَدِ	ابن مالك	٢٦٠
أتى	ابن مالك	٥٧	مُفْسِدَا	ابن مالك	٢٦١
كَمَتَى	ابن مالك	٧٤	عُهِدَا	ابن مالك	٢٧٢
الفتى	ابن مالك	١٤٧	جُدِّدَا	ابن مالك	٢٧٣
خَلَتْ	ابن مالك	٢١٤	فُقِدْ	ابن مالك	٢٧٦
المِنَحْ	ابن مالك	١٥٩	قذى	ابن مالك	٨
بَرِحَا	ابن مالك	١٧٧	خذا	ابن مالك	٢٨٧
وَرَد	ابن مالك	٥٨	يظهرا	ابن مالك	٦
رَدَّا	ابن مالك	٦٠	الظاهرِ	ابن مالك	٩
جَحَدْ	مجهول	٧٥	قبرُ	مجهول	٢١
كَتَسْعَدُ	ابن مالك	١٢٠	قَرَا	ابن مالك	٧٠
مُطَّرِدْ	ابن مالك	١٢٣	والنظيرُ	ابن مالك	٩٠
ذَكَرْ	ابن مالك	١٠٠	وَقَعا	الأخضري	١٣٣

وأُخُرْ	ابن مالك	١٠٢	تُطِعْ	ابن مالك	٢٠٣
يَسُرُّ	ابن مالك	١٠٨	مُتَّبِعَا	ابن مالك	٢٢٣
نَمِرْ	ابن مالك	١٠٨	طائعَا	مجهول	٢٣١
العِبَرْ	ابن مالك	١٢٠	دَعَا	ابن مالك	٢٥١
أُضْمِرا	ابن مالك	١٢٧	وَقَعْ	ابن مالك	٢٦٤
يعمرا	ابن مالك	١٤٤	قَنِعْ	ابن مالك	٢٧٧
استترْ	ابن مالك	١٤٨	مُسرِعَهْ	ابن مالك	٢٧٨
حر	ابن مالك	١٤٩	دَعَا	ابن مالك	٢٨٥
والإيثار	أبو حيان	١٥٧	لا ترتفعْ	ابن الحاج	٢٩٤
اعتذرْ	ابن مالك	١٦٦	مُطالِعْ	ابن الحاج	٢٩٤
نَمِرَهْ	ابن مالك	١٦٧	وَفَا	رؤبة بن العجاج	٨٩
استَقِرْ	ابن مالك	١٧١	رَدِفْ	ابن مالك	١٠٢
عُمَرْ	ابن مالك	١٧٤	أُلِفْ	ابن مالك	١٠٨
اكسِرِ	ابن مالك	١٧٩	أصِفْ	ابن مالك	١٠٩
وخَبَرَا	ابن مالك	١٨٣	قِفَا	ابن مالك	١٣٩
تَشْكُرُ	ابن مالك	١٩٧	وَكَفَى	ابن مالك	١٧٠
اقْتَصَرْ	ابن مالك	٢٠٣	قُفِي	ابن مالك	١٧٨
ذُكِرَا	ابن مالك	٢٠٧	ما قَفَوَا	ابن مالك	١٩٣
مُقَدَّرَا	ابن مالك	٢٤٥	مُنْكَشِفَهْ	ابن مالك	٢٠٨
يُعتَبَرْ	ابن مالك	٢٤٧	العُرْفِ	ابن مالك	٢٤٨
وتَمْرا	ابن مالك	٢٥٩	المُصَرَّفَا	ابن مالك	٢٥١
اسْتَقَرَّ	ابن مالك	٢٦٢	فلا تَحِيفَا	ابن مالك	٢٥٣
مُكَرَّرَهْ	ابن مالك	٢٦٨	تَكَلُّفِ	ابن مالك	٢٥٤
طَلَعْ	ابن مالك	٧١	الوَفَا	ابن الحاج	٢٩٤
وَقَعْ	ابن مالك	٩٩	مُهراقِ	مجهول	٥٦
امتَنَعْ	ابن مالك	١٠٠	انطِقِ	ابن مالك	٥٨
مَعَا	ابن مالك	١٠٩	نَطَقْ	ابن مالك	٩٤
وَقَعَا	ابن مالك	١٢٦	ارتَقَى	ابن مالك	١٠٠
أحَقٌّ	ابن مالك	١٠٠	أصْلُ	السيوطي	١٤٤

اعتَلَقْ	ابن مالك	١٨٧	نائلِ	ابن مالك	١٥٦
انْطَقَا	ابن مالك	٢٠٢	فاحتُمِلْ	ابن مالك	١٥٨
صَدَقْ	ابن مالك	٢٠٩	كَوُصِلْ	ابن مالك	١٥٩
مُوافِقَا	ابن مالك	٢١١	استُعْمِلا	ابن مالك	١٧٨
سُبِقَا	ابن مالك	٢٦٠	عَمَلْ	ابن مالك	١٧٩
الأحَقُّ	ابن مالك	٢٧٨	مُكْمِلَهْ	ابن مالك	١٧٩
النَّسَقْ	ابن مالك	٢٧٩	أمَلْ	ابن مالك	١٧٩
دَخَلا	ابن مالك	٥	لا يُعزَلُ	ابن مالك	٢٠٤
متَّصِل	ابن مالك	٩	طَلا	ابن مالك	٢١٠
لا يُعزَلُ	ابن مالك	١٧	بانفصالِ	ابن مالك	٢١١
بمعزلِ	ابن مالك	١٧	تَلا	ابن مالك	٢١٦
الأوَّلِ	أبو النجم العجلي	٢٣	المُنفَصِلْ	ابن مالك	٢١٩
اعتلا	ابن مالك	٣٩	جُعِلا	ابن مالك	٢١٩
حَصَلْ	ابن مالك	٥٤	شَمِلْ	ابن مالك	٢٢٣
بَدَلا	ابن مالك	٥٦	مُوصَلا	ابن مالك	٢٢٤
العملْ	ابن مالك	٥٧	أفعلا	ابن مالك	٢٢٥
الفعْلِ	ابن مالك	٧٠	بَدَلا	ابن مالك	٢٢٧
مثالا	مجهول	٧٥	بِبَلْ	ابن مالك	٢٢٨
نَقْلا	مجهول	٨٩	جَلا	ابن مالك	٢٣٣
كافلا	ابن مالك	٩٧	استمالا	ابن مالك	٢٣٣
ويعلى	ابن مالك	١٠٠	قَلْ	ابن مالك	٢٣٧
كثُعُلا	ابن مالك	١٠٠	عَمِلْ	ابن مالك	٢٣٨
كأشْهَلا	ابن مالك	١٠١	عَمَلْ	ابن مالك	٢٣٨
وُصِلا	ابن مالك	١٠٨	صِلا	ابن مالك	٢٤٩
مُوصِلا	ابن مالك	١٢٥	رِحْلَهْ	ابن مالك	٢٥٠
المستقبلا	ابن مالك	١٢٨	مُسْتَسْهِلا	ابن مالك	٢٥٤
أقبلا	ابن مالك	١٢٨	مَنْزِلا	ابن مالك	٢٥٩
فاعلُ	السيوطي	١٤٤	جُعِلا	ابن مالك	٢٧٠
بَعْدِ لا	ابن مالك	٢٦٧	تَقَدَّمَا	ابن مالك	١٧٢

اجعلا	ابن مالك	٢٧٠	نفي ما	ابن مالك	١٨٣
على	ابن مالك	٢٨٣	انْحَتَمْ	ابن مالك	١٨٣
العملْ	ابن مالك	٢٨٤	مُلْتَزِمَهْ	ابن مالك	١٨٤
تَلا	ابن مالك	٢٨٦	كُرَمَا	ابن مالك	١٨٩
لا يُعْزَلُ	ابن مالك	٢٨٦	مُتَمْ	ابن مالك	١٩٦
رُسِمَا	ابن مالك	٨	وهو عَمٌّ	ابن مالك	٢٠٠
المَكْرَمَه	مجهول	٩	نائما	مجهول	٢٢٢
تَمَّمَا	ابن مالك	٢٥	الكَلِمْ	ابن مالك	٢٤٨
بل هما	مجهول	٣٢	مُبْهَمَا	ابن مالك	٢٤٩
الكَلِمْ	ابن مالك	٣٨	ما عُدِمَا	ابن مالك	٢٦٦
يُؤَمْ	ابن مالك	٤١	المُكَرَّمُ	ابن الحاج	٢٩٤
اسما	ابن مالك	٥٥	وسَمَا	ابن الحاج	٢٩٤
علامَهْ	مجهول	٦٣	كَابِنْ	ابن مالك	١٤
كَيَشَمْ	ابن مالك	٦٣	والسُّنُونا	ابن مالك	٢٣
وَسُمَا	ابن مالك	٧٢	بَيِّنُ	ابن مالك	٥١
مَكَارِمَا	ابن مالك	٧٥	الأزمِنَهْ	ابن مالك	٥٦
خُتِمْ	ابن مالك	١٠١	فَطَنْ	ابن مالك	٥٦
لازما	ابن مالك	١٠٨	والأهلونا	ابن مالك	٨٦
مَظْلَمَهْ	ابن مالك	١١٩	أحْسَنُ	ابن مالك	٨٧
فُهِمْ	ابن مالك	١١٤	بانا	ابن مالك	٨٨
عُدِمْ	ابن مالك	١٢٦	بالبَيانِ	مجهول	٩٠
ولَمَّا	ابن مالك	١٣١	هُنا	ابن مالك	٩٥
إذما	ابن مالك	١٣٤	أمكَنا	ابن مالك	٩٥
اسما	ابن مالك	١٣٤	وكَأصْبَهانا	ابن مالك	١٠٠
عُدِما	ابن مالك	١٥٤	وتسألونا	ابن مالك	١٠٩
والإعظامِ	أبو حيّان	١٥٦	يُسَكَّنا	ابن مالك	١١٥
يُنْتَحَى	ابن مالك	١٥٨	فُتِنْ	ابن مالك	١٢٠
اسما	ابن مالك	١٦٥	بعد أنْ	ابن مالك	١٢٢
بعد ظَنَّ	ابن مالك	١٢٣	قَتْمُهْ	رؤبة بن العجاج	٢٨٥

بانا	مجهول	١٢٧
حَزَنْ	ابن مالك	١٢٨
مُتَخَالِفَيْنِ	ابن مالك	١٣٤
وَهَنْ	ابن مالك	١٣٤
اللَّبَنْ	ابن مالك	١٥٠
ذانِ	ابن مالك	١٦٢
مُسْتَكِنْ	ابن مالك	١٦٨
تَبَيَّنَا	ابن مالك	١٩٦
يُعَنْ	ابن مالك	٢٣٢
زُكِنْ	ابن مالك	٢٣٥
أمِنْ	ابن مالك	٢٤١
أزْمُنَا	ابن مالك	٢٤٥
هِنَّا	ابن مالك	٢٤٩
يَبِنْ	ابن مالك	٢٥٥
لا تَهِنْ	ابن مالك	٢٧٢
بُيِّنَا	ابن مالك	٢٧٤
ودِنْ	ابن مالك	٢٧٦
والهَنا	ابن الحاج	٢٩٤
عَمَلَهْ	ابن مالك	٣١
فَانْتَبِهْ	ابن مالك	٩٤
سِيقَتْ لَهْ	ابن مالك	١٦٨
أو مَعَهْ	ابن مالك	٢٠٢
تيها	ابن مالك	٢١٥
عَمَلَهْ	ابن مالك	٢٥٢
فَسَّرَهْ	ابن مالك	٢٥٧
رافِعَهْ	ابن مالك	٢٦٩
عيناها	مجهول	٢٨٠
عَمَلَهْ	ابن مالك	٢٨٢

حَكَوْا	مجهول	١٢٢
الكوفيُّ	ابن معطي	٨
السَّمِيُّ	ابن معطي	٨
عَرِيَا	ابن مالك	٨
وَيَا	ابن مالك	٨
اقتفي	ابن مالك	٨
قُفي	ابن مالك	٥٩
ينجلي	ابن مالك	٦٢
عَرِيَا	ابن مالك	٦٧
للمُحْتَذي	ابن مالك	٨٩
خَفِيُّ	ابن مالك	١٣٠
بالمَرْضِيِّ	ابن مالك	١٤٤
حَرِي	ابن مالك	١٥٥
يَكْتَفِي	ابن مالك	١٥٧
البَذِي	ابن مالك	١٨٠
والذي	ابن مالك	١٩٦
وَلِي	ابن مالك	٢٠٩
نُمِي	ابن مالك	٢١٣
مُغْنِيَهْ	ابن مالك	٢١٤
النائيهْ	ابن مالك	٢١٥
الجَلِيُّ	ابن مالك	٢١٥
ادرِجِي	ابن مالك	٢٢٢
هَيَا	ابن مالك	٢٧١
ومَعنَوِيَهْ	ابن مالك	٢٨٦
فاشِيَهْ	ابن الحاج	٢٩٤

القول	القائل	الصفحة
(كان اللهُ ولا شيءَ معه فخلقَ النورَ، ثم خلق منه اللوحَ والقلمَ، ثم قال للقلم: اكتبْ، قال: وما أكتبُ؟ قال: اكتب بسم الله الرَّحمن الرَّحيم، فجعلَها اللهُ أماناً لخلقه ما دامُوا على قراءتها).	عكرمة بن عبد الله البربري (رضي الله عنه)	٣
(مَن أراد أن ينجيه الله من الزبانية التسعة عشر المذكورة في قوله تعالى: ﴿عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ﴾ فليقرأ: بسم الله الرحمن الرحيم، فإنّ بسم الله الرحمن الرحيم، تسعة عشر حرفاً كل حرف جُنَّة لملك من الزبانية).	ابن مسعود (رضي الله عنه)	٤
(الأرحامُ تدفعُ والأرضُ تبلعُ).	الدُّهرية	١١
(ما اشدُّ الحرِّ).	بنت أبي الأسود	١٨
(تعلموا العربية فإنَّها تُزيد في العقل والمروءة).	عمر بن الخطاب (رضي الله عنه)	١٩
(لحنُكم عليَّ أشدُّ من سوء رميكم).	عمر بن الخطاب (رضي الله عنه)	١٩
(ما لكم تكأكأتم عليَّ كتكأكئكم على ذي جنة افرنقعوا).	عيسى بن عمر الثقفي	٢١
(إنَّ أبا بكر رجلٌ أسيف، وإنَّه متى يقومُ مقامك لا يُسمعُ الناسَ)	عائشة	١٤٢
(تسمعَ بالمعيدي خيرٌ من أنْ تراه).	المنذر بن ماء السماء	١٦٥
(ما صام رسول الله (ﷺ) شهراً كلَّه إلاَّ رمضان).	عائشة بنت أبي بكر (رضي الله عنهما)	٢٢٢
(مِنْ قُبْلَةِ الرَّجُلِ امْرأَتَهُ الْوُضُوءُ).	عبد الله بن مسعود	٢٣٨
(لو كتب ما في صدري ما وسعه مركِب).	ابن شاهين	٢٩٠
(لا تسألوني عن شيء إلاَّ أخبرتكم به).	الحسن البصري	٢٩٠
(اسكنْ يا بحرُ فإنَّ عليك بحرين: بحراً من الولاية وبحراً من العلم).	ابن العربي	٢٩١
(من أراد أَنْ يَكْتَالَ بِالْمِكْيَالِ الْأَوْفَى فليكن آخر كلامه إذا قام من مجلسه: سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ وَسَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ وَالْحَمْدُ لِلهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ).	علي بن أبي طالب (رضي الله عنه)	٢٩٤

العلَم	رقم الصفحة
ابن آجروم	١، ٢٥، ٢٦، ٦٥، ١٥٥، ٢٩٤.
ابن أم مكتوم الأعمى	٢٣.
ابن الأنباري	٢٩٠.
ابن جني	٣٩، ٨١.
ابن الحاجب	٣٤.
ابن السبكي	١٢.
ابن السراج	٣٩، ١٠٤.
ابن السيد البطليوسي	٢٩٢.
ابن سينا الحكيم	٢٩٠.
ابن شاهين	٢٩٠.
ابن العربي	٢٩١.
ابن عرفة	٢٦.
ابن عمر	٢٩٢.
ابن عون	٢٩٢.
ابن مالك الأندلسي	٥، ٦، ٨، ٩، ١٤، ٢٦، ٣٤، ٣٩، ٤٦، ٥١، ٦١، ٦٧، ٧٠، ١٥٥، ١٧٣، ١٩٥، ٢٠٣، ٢٢٢، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٨٠، ٢٨٧.
ابن النحاس	١٦، ٢٨، ٩٦، ١٢٧.
ابن هشام الأنصاري	٣٩، ١٤٣، ١٨٨، ٢٠٠، ٢٦٦، ٢٧٥.
ابن الوردي	٤٢.
أبو إسحاق الغافقي	١١٨.
أبو الأسود الدؤلي	١٨.
أبو جعفر بن صابر	٤٢.
أبو الحسن الشاذلي	٢٨.
أبو حفص سيدي عمر الفاسي	٢٠٤.

أبو حنيفة النعمان	١١، ١٨٤.
أبو حيان الأندلسي	٢٦، ٢٤، ٦٥، ١٥٥، ١٥٦.
أبو العباس المرسي	١٦، ٢٨.
أبو علي الفارسي	٢٩.
أبو هريرة	٤، ٩٨.
أبو يعلى	٢٨٨.
الأخفش	٢٦٢.
خالد الأزهري	١، ١٤، ١٥، ٢٥، ٣٠، ٣٢، ٣٣، ٣٥، ٤٠، ٤١، ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥٣، ٥٤، ٥٥، ٥٨، ٥٩، ٦٠، ٦٢، ٦٣، ٦٥، ٦٧، ٧٠، ٧١، ٧٣، ٧٥، ٧٦، ٧٨، ٨٠، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٨٧، ٨٨، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ١٠٢، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٦، ١١٧، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٤، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٨، ١٥٩، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٩، ١٧٠، ١٧٢، ١٧٤، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٩، ١٨٤، ١٨٦، ١٨٩، ١٩١، ١٩٢، ١٩٤، ١٩٨، ٢٠١، ٢٠٤، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٣، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٢، ٢٣٥، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤٢، ٢٤٦، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٦٠، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٨، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٦، ٢٩٤ .

الأشعري	١٠، ١٢.
أمجد أبو الفيض حمدون بن الحاج	٤٤.
الباقلاني	١٢.
البيضاوي	٣٢.
الترمذي	٣٠٢.
ثعلب	١٢١.
جبريل (عليه السلام)	٢٩١.
الجرجاني	٣٩، ٩٣.
الحسن البصري	٢٩٠.
الخضر (عليه السلام)	٢٩١.
الخطيب	٤.
خلف الأحمر	١٤٧.
الخليل بن أحمد الفراهيدي	٢٠٦.
خليل بن إسحاق بن موسى	٥٩.
الدماميني	٢١٧.
الرازي	١٠.
الراعي	١٠٥، ١١٨، ٢٤٧، ٢٥٨.
الرضي الاستراباذي	٤٤، ١٥٣، ٢٠١، ٢٤٩، ٢٥١.
الزجّاج	٢٨٤.
الزجاجي	٨٦.
زروق	٢٨٨.
الزمخشري	٩٢، ٢٣٥.
السعد التفتازاني	٢٠٢.
السكاكي	٣٤.
السوداني	٢٠٠، ٢٠١، ٢٣٩.

سيبويه	٢٢، ٣٨، ٤٨، ٥٢، ٥٨، ٨٧، ١٠٣، ١٢١، ١٥٦، ١٦٣، ١٧٣، ١٩٦، ٢٠٣، ٢٢٢، ٢٥٢، ٢٦٢، ٢٧٠، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٨٧.
السيرافي	٢٤٤.
السيوطي	١٤٤، ١٦٤، ٢٩٠.
الشاطبي	٢٣٠.
الشافعي	١٨٤، ٢٩٠.
الشريف	١٧٨.
الشنواني	٧٥، ٧٦، ١١٧، ٢٠٠، ٢٢٠، ٢٣٤.
الطبراني	٢٨٨.
الطبري	٢٨٩.
عائشة بنت أبي بكر (رضي الله عنهما)	١٤١، ٢٢٢.
عبد المطلب بن هاشم	٢١.
عز الدين بن عبد السلام	٢٨.
علي بن أبي طالب (رضي الله عنه)	١٨.
عمر بن الخطاب (رضي الله عنه)	٢٨٨.
الفراء	٨٧، ١٢٠، ١٢٣.
فرعون	١، ١٨٥، ٢٨٨.
الفيشي	٦٧، ٧٥، ١١٨، ١٢٢، ١٣٤، ١٥١، ١٦١، ١٦٦، ١٨٤، ٢٣٦، ٢٤٥، ٢٦٤.
قارون	٢٨٨.
القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق	٢٩٢.
الكسائي	٢٢، ٥٥، ١١١، ١١٦، ١٢١، ١٢٣، ١٢٨، ٢٠٨
المازني	٢٤٩.
مالك بن أنس	١٩، ٢٩٧.

المبرد	٢٤٤، ٢٨٤.
محمد الهواري	٤٤.
المرادي	٢٢٧.
مسيلمة (رحمان اليمامة)	١٢.
معديكرب	٣٣، ٩٨.
مقاتل بن سليمان	٢٩١.
المكودي	٧٠، ٧١، ٩١، ١٧٥، ١٨٥، ٢٠٩، ٢١١، ٢٨٣.
موسى (عليه السلام)	٣، ٤٧، ٧٥، ١٢٦، ١٥٦.
نافع	٢٢٢.
النعمان بن المنذر	٢٠٣.
هشام بن معاوية الضرير	١٤٧.

أولاً: ثبت المخطوطات:

- **تعليق الدرة الشنوانية في شرح الآجرومية:** لأبي بكر إسماعيل الشنواني (ت:١٠١٩هـ)، من مقتنيات جامعة الملك سعود ـ قسم المخطوطات، نحو:١٩٤، تاريخ الفراغ من النسخ:١٠١٩هـ، الناسخ: محمد بن أحمد الشافعي الأزهري.
- **حلى المعاصم لبنت فكر ابن عاصم:** لمحمد بن طالب التاودي (ت:١٢٠٩هـ)، كتب في القرن الثالث عشر الهجري تقديراً، مقتنيات جامعة الملك سعود ـ قسم المخطوطات، برقم:٧٣١٩.
- **عنوان الإفادة لإخوان الاستفادة:** لأبي عبد الله، شمس الدين، المعروف بالراعي، (ت:٨٥٣هـ)، بخط الحسن الصنهاجي، ١٣٢٨هـ، من مقتنيات جامعة الملك سعود ـ قسم المخطوطات، برقم:٥٠٨٩.
- **الفتح الودودي على المكودي:** لابن الحاج، أحمد بن محمد، كان حياً سنة ١٢٦٩هـ، بخط إبراهيم بن أحمد السعداني سنة ١٢٨٩هـ، من مقتنيات جامعة الملك سعود ـ قسم المخطوطات، برقم:٥٣٥٧.

ثانياً: ثبت المطبوعات:

- **ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة:** لعبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي، (ت:٨٠٢هـ) تحقيق: طارق الجنابي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ط١، ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م.
- **الإبهاج في شرح المنهاج:** لتقي الدين، علي بن عبد الكافي، السبكي (ت:٧٥٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ.
- **أبو حنيفة النعمان إمام الأئمة الفقهاء:** لوهبي سليم غاوجي، دار القلم ـ دمشق، ط٥، ١٤٣١هـ = ١٩٩٣م.
- **إتحاف الفاضل بالفعل المبني لغير الفاعل:** لمحمد علي بن محمد بن إبراهيم البكري الصديقي (ت:١٠٥٧هـ)، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط١،٢٠٠١م.
- **إتحاف المطالع بوفيات أعلام القرن الثالث عشر والرابع:** لعبد السلام بن عبد القادر بن سودة (ت:١٤٠٠هـ)، تحقيق: محمد حجي، دار الغرب الإسلامي ـ بيروت، ط١، ١٤١٧هـ = ١٩٩٧م.
- **الإتحافات السنية بالأحاديث القدسية:** لعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن زين العابدين المناوي (ت:١٠٣١هـ)، تحقيق: محمد عفيف الزعبي، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، ط٤، ١٣٩٨هـ = ١٩٧٨.

- **اتفاق المباني وافتراق المعاني:** لسليمان بن بنين الدقيقي النحوي (ت:٦١٤هـ)، تحقيق: يحيى عبد الرؤوف جبر، دار عمّار، الأردن، ط١، ١٤٠٥ هـ = ١٩٨٥م.
- **الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان:** لعلي بن بلبان الفارسي (ت:٧٣٩هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٤٠٨هـ = ١٩٩٨م.
- **أخبار النحويين البصريين:** لأبي سعيد، الحسن بن عبد الله السيرافي (ت٣٦٨هـ)، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، القاهرة، ط١، ١٩٨٥م.
- **الأربعون حديثاً:** لأبي بكر محمد بن الحسين بن عبد الله الآجُرِّيُّ البغدادي (ت:٣٦٠هـ) حققه وخرج أحاديثه: بدر بن عبد الله البدر، الرياض، ط٢، ١٤٢٠ هـ = ٢٠٠٠ م.
- **أربعون حديثاً في فضل قل هو الله أحد:** ليوسف بن عبد الله بن سعيد الحُسيني الأرميوني (ت:٩٥٨هـ)، تحقيق: جميل عبد الله عويضة، (د. م)، (د. ط) ١٤٣٠هـ = ٢٠٠٩م.
- **ارتشاف الضرب من لسان العرب:** لأبي حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تحقيق: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ=١٩٩٨م.
- **إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل:** لمحمد ناصر الدين الألباني (ت:١٤٢٠هـ)، إشراف: زهير الشاويش، بيروت، ط٢، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.
- **الأزهية في علم الحروف:** لعلي بن محمد النحوي الهروي (ت:٤١٥هـ)، تحقيق: عبد المعين الملوحي، مجمع اللغة العربية بدمشق، ط٢، ١٤١٣هـ = ١٩٩٣م.
- **أساس البلاغة:** لأبي القاسم، جار الله، محمود بن عمر الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، تحقيق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، (د، ط)، ١٩٩١م.
- **الاستغناء في الاستثناء:** لشهاب الدين، أحمد بن إدريس القرافي (ت٦٨٤هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ=١٩٨٦م.
- **الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى:** لأبي العباس، أحمد بن خالد بن محمد الناصري (ت:١٣١٥هـ)، تحقيق: جعفر الناصري ومحمد الناصري، دار الكتاب ـ الدار البيضاء، (د. ط) ١٤١٨هـ = ١٩٩٧م.
- **أسد الغابة في معرفة الصحابة:** لأبي الحسن، علي بن أبي الكرم الشيباني الجزري، (ت:٦٣٠هـ)، تحقيق: علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط١، ١٤١٥هـ = ١٩٩٤م.
- **أسرار البلاغة:** لأبي بكر، عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني (ت:٤٧١هـ)، تعليق: محمود محمد شاكر، مطبعة الخانجي بالقاهرة، (د. ط)،١٩٩١م.

- **أسرار العربية:** لأبي البركات، عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (ت:٥٧٧هـ)، تحقيق: فخر صالح قدارة، دار الجيل ـ بيروت، ط١، ١٩٩٥.
- **أسماء خيل العرب وأنسابها وذكر فرسانها:** لأبي محمد الأعرابي الملقب بالأسود الغندجاني، (ت:٤٣٠هـ)، تحقيق: محمد علي سلطاني، دار العصماء، ط١، ١٤٢٧هـ= ٢٠٠٧م.
- **أسماء من يعرف بكنيته:** لأبي الفتح، محمد بن الحسين بن أحمد بن عبد الله بن بريدة الموصلي الأزدي (ت:٣٧٤هـ)، تحقيق: أبو عبد الرحمن إقبال، الدار السلفية – الهند، ط١، ١٤١٠هـ = ١٩٨٩م.
- **أسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب:** لأبي عبد الرحمن الشافعي (ت:١٢٧٧هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٤١٨هـ =١٩٩٧م.
- **الإشارات والتنبيهات:** لأبي علي بن سينا، (ت:٤٢٨هـ)، تحقيق: سليمان دنيا، دار المعارف، القاهرة، ط٣، ١٩٨٣م.
- **الاشتقاق:** لأبي بكر، محمد بن الحسن بن دريد (ت:٣٢١هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت – لبنان، ط١، ١٤١١هـ =١٩٩١م.
- **اشتقاق أسماء الله:** لأبي القاسم، عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت:٣٤٠هـ)، تحقيق: عبد الحسين المبارك، مؤسسة الرسالة، بيروت ـ لبنان، ط٢، ١٤٠٦هـ=١٩٨٦م.
- **الإصابة في تمييز الصحابة:** لأبي الفضل، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت:٨٥٢هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ.
- **الأصمعيات:** لأبي سعيد، عبد الملك بن قريب الأصمعي (ت:٢١٦هـ)، تحقيق: احمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف، مصر، ط٧، ١٩٩٣م.
- **أصول الدين:** لجمال الدين، أحمد بن محمد بن سعيد الغزنوي (ت:٥٩٣هـ)، تحقيق: عمر وفيق الداعوق، دار البشائر الإسلامية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٩هـ = ١٩٩٨م.
- **أصول الفقه:** لمحمد أبي النور زهير، المكتبة الأزهرية للتراث ـ مصر، (د. ط) (د. ت).
- **الأصول في النحو:** لأبي بكر، محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت:٣١٦هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٤١٧هـ = ١٩٩٧م.
- **أصول كتابة البحث اللغوي تنظيراً وتطبيقاً:** د. نوفل علي مجيد الراوي، ود. أحمد جار الله، (د. م)، (د. ط)، ٢٠١٣م.

- **أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن:** لمحمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر الجكني الشنقيطي (ت:١٣٩٣هـ)، دار الفكر، بيروت ـ لبنان، (د. ط) ١٤١٥هـ = ١٩٩٥م.
- **إعانة الطالب في بداية علم الفرائض:** أحمد بن يوسف بن محمد الأهدل، مراجعة وتقديم: هاشم بن محمد بن علي مهدي، دار طوق النجاة، بيروت ـ لبنان، ط٤، ١٤٢٧هـ =٢٠٠٧م.
- **إعانة الطالبين على حل ألفاظ فتح المبين:** لأبي بكر بن محمد شطا الدمياطي (ت:١٣٠٢هـ)، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ = ١٩٩٧م.
- **الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد:** لأحمد بن الحسين البيهقي (ت:٤٥٨هـ)، دار الآفاق الجديدة ـ بيروت، ط١، ١٤٠١هـ.
- **إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم:** لأبي عبد الله بن أحمد، المعروف بابن خالويه (ت:٣٧٠هـ)، دار الكتب المصرية، القاهرة، (د. ط) ١٣٦٠هـ = ١٩٤١م.
- **الأعلام:** لخير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس الزركلي (ت:١٣٩٦هـ)، دار العلم للملايين، بيروت، ط١٥، ٢٠٠٢م.
- **الإعلام بمن حلَّ مراكش وأغمات من الأعلام:** للعباس بن إبراهيم السملالي المغربي (ت:١٣٧٨هـ)، المطبعة الملكية ـ الرباط، ط٢، ١٤١٣هـ = ١٩٩٣م.
- **أعيان العصر وأعوان النصر:** لصلاح الدين، خليل بن أيبك الصفدي (ت:٧٦٤هـ)، تحقيق: علي أبو زيد، ونبيل أبو عشمة، ومحمد موعد، ومحمود سالم محمد، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ =١٩٩٨م.
- **إغاثة اللهفان من مصايد الشيطان:** لمحمد بن أبي بكر بن قيّم الجوزية، (ت:٧٥١هـ)، تحقيق: محمد حامد الفقي، مكتبة المعارف ـ الرياض، المملكة العربية السعودية، ط٢، ١٤٠٩هـ = ١٩٨٩م.
- **الأغاني:** لأبي الفرج الأصفهاني (ت:٣٦٠هـ)، تحقيق: سمير جابر، دار الفكر – بيروت، ط٢، (د. ت).
- **الإغراب في جدل الإعراب:** لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري (ت:٥٧٧هـ)، تحقيق: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، (د. ط)، ١٣٧٧هـ = ١٩٥٧م.
- **الاقتراح في علم أصول النحو:** لجلال الدين السيوطي (ت:٩١١هـ)، تعليق: محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، (د. ط)، ١٤٢٦هـ = ٢٠٠٦م.
- **أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة:** لفاضل مصطفى الساقي، مكتبة الخانجي بالقاهرة، (د. ط) ١٣٩٧هـ=١٩٧٧م.

- **ألفية ابن مالك:** لمحمد بن عبد الله بن مالك الأندلسي (ت:٦٧٢هـ)، مكتبة النهضة ـ بغداد، (د. ط) ١٩٨٤م.
- **الأمالي:** لأبي علي إسماعيل بن القاسم القالي، (ت:٣٥٦هـ)، عني بوضعها وترتيبها: محمد عبد الجواد الأصمعي، دار الكتب المصرية ـ القاهرة، ط٢، ١٣٤٤ هـ = ١٩٢٦م.
- **إنباه الرواة على أنباه النحاة:** لأبي الحسن، علي بن يوسف القفطي (ت:٦٢٤هـ)، المكتبة العصرية ـ بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ.
- **أمالي ابن الحاجب:** لأبي عمرو عثمان بن الحاجب (ت:٦٤٦هـ)، تحقيق: فخر صالح سليمان قدارة، دار الجيل ــ بيروت، (د . ط)، ١٤٠٩هـ = ١٩٨٩م.
- **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين:** لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (ت:٥٧٧هـ)، المكتبة العصرية ـ بيروت، ط٢، ١٤٢٤هـ = ٢٠٠٣م.
- **الأنموذج في النحو:** لمحمود بن عمر الزمخشري (ت:٥٣٨هـ)، تحقيق: سامي بن حمد المنصور، (د. م)، ط١، ١٤٢٠هـ = ١٩٩٩م.
- **أنوار التنزيل وأسرار التأويل:** لأبي سعيد، عبد الله بن عمر بن محمد البيضاوي (ت:٦٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ.
- **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك:** لابن هشام الأنصاري (ت:٧٦١هـ)، دار الجيل ـ بيروت، ط٥، ١٩٧٩م.
- **إيجاز التعريف في علم التصريف:** لمحمد بن مالك الطائي النحوي (ت:٦٧٢هـ)، تحقيق: محمد عثمان، مكتب الثقافة الدينية – القاهرة، ط١، ١٤٣٠هـ = ٢٠٠٩م.
- **الإيضاح العضُدي:** لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت:٣٧٧هـ)، تحقيق: حسن شاذلي فرهود، كلية الآداب ـ جامعة الرياض، ط١، ١٣٨٩هـ = ١٩٦٩م.
- **الإيضاح في علوم البلاغة:** للخطيب القزويني، محمد بن عبد الرحمن بن عمر (ت:٧٣٩هـ)، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية – بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٤هـ = ٢٠٠٣م.
- **إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون:** لإسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي (ت:١٣٩٩هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (د. ط)، (د. ت).
- **الإيماء إلى زوائد الأمالي والأجزاء:** نبيل سعد الدين سَليم جَرَّار، دار أضواء السلف ـ الرياض، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٨هـ = ٢٠٠٧م.

- **البحر المحيط في التفسير:** لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي (ت:٧٤٥هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد عوض، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ = ٢٠٠١م.
- **البداية والنهاية:** لأبي الفداء، إسماعيل بن عمر بن كثير (ت:٧٧٤هـ)، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هَجَر للطباعة والنشر ـ القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ = ١٩٩٧م.
- **البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع:** لمحمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني (ت:١٢٥٠هـ)، دار المعرفة – بيروت، (د. ط)، (د. ت).
- **البستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان:** لأبي عبد الله، محمد بن محمد بن أحمد الملقب بابن مريم التلمساني، اعتنى بمراجعة أصله: محمد بن أبي شنب، طبع بالمطبعة الثعالبية في الجزائر سنة ١٣٢٦هـ = ١٩٠٨م.
- **بستان الواعظين ورياض السامعين:** لجمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت:٥٩٧هـ)، تحقيق: أيمن البحيري، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت – لبنان، ط٢، ١٤١٩هـ = ١٩٩٨م.
- **البسيط في شرح جمل الزجاجي:** لابن أبي الربيع، عبيد الله بن أحمد السبتي (ت:٦٨٨هـ)، تحقيق: عياد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي ـ بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ = ١٩٨٦م.
- **بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز:** لأبي طاهر محمد بن يعقوب الفيروز آبادي (ت:٨١٧هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، لجنة إحياء التراث الإسلامي ـ القاهرة، ط١، ١٤١٢هـ = ١٩٩٢م.
- **بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس:** لأبي جعفر، أحمد بن يحيى بن أحمد بن عميرة الضبي (ت:٥٩٩هـ)، دار الكتاب العربي– بيروت، (د. ط)، ١٩٦٧م.
- **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة:** لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر ـ بيروت، ط٢، ١٣٩٩هـ = ١٩٧٩م.
- **البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة:** لأبي طاهر، محمد بن يعقوب الفيروز آبادى (ت:٨١٧هـ)، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع ـ دمشق، ط١،١٤٢١هـ = ٢٠٠٠م.
- **البيان في غريب إعراب القرآن:** لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (ت:٥٧٧هـ)، تحقيق: طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (د. ط)، ١٤٠٠هـ = ١٩٨٠م.
- **تاج التراجم:** لأبي الفداء زين الدين، قاسم بن قُطلُوبغا السودوني (ت:٨٧٩هـ)، تحقيق: محمد خير رمضان يوسف، دار القلم – دمشق، ط١، ١٤١٣ هـ = ١٩٩٢م.

- **تاج العروس من جواهر القاموس:** لأبي الفيض، محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي (ت:١٢٠٥هـ)، تحقيق: علي شيري، دار الفكر – بيروت، ط١، ١٤١٤هـ = ١٩٩٤م.
- **تاريخ إربل:** للمبارك بن أحمد بن المبارك بن موهوب اللخمي الإربلي، المعروف بابن المستوفي (ت:٦٣٧هـ)، تحقيق: سامي بن سيد خماس الصقار، وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد للنشر، العراق، (د. ط)،١٩٨٠م.
- **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام:** لأبي عبد الله، شمس الدين بن قَايْماز الذهبي (ت:٧٤٨هـ)، تحقيق: بشار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلامي ـ بيروت، ط١، ٢٠٠٣م.
- **تاريخ أصبهان:** لأبي نعيم، أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (ت:٤٣٠هـ)، تحقيق: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٤١٠هـ =١٩٩٠م.
- **تاريخ بغداد:** لأبي بكر، أحمد بن علي بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى:٤٦٣هـ) تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي – بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ = ٢٠٠٢ م.
- **تاريخ الثقات:** لأبي الحسن، أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي الكوفي (ت:٢٦١هـ)، دار الباز ـ مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٤م.
- **تاريخ الخميس في أحوال أنفس النفيس:** لحسين بن محمد بن الحسن الدِّيار بَكْري (ت:٩٦٦هـ)، دار صادر – بيروت، (د. ط)، (د. ت).
- **تاريخ دمشق:** لأبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (ت:٥٧١هـ)، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ـ بيروت، (د. ط)، ١٤١٥ هـ – ١٩٩٥م.
- **تاريخ العلماء النحويين:** لأبي المحاسن، المفضل بن محمد بن مسعر التنوخي المعري (ت:٤٤٢هـ)، تحقيق: عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، القاهرة، ط٢، ١٤١٢هـ = ١٩٩٢م.
- **تاريخ قضاة الأندلس:** لأبي الحسن بن عبد الله بن الحسن النباهي المالقي الأندلسي (ت:٧٩٢هـ)، تحقيق : لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة، بيروت، لبنان، ط٥، ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م.
- **التبيان في إعراب القرآن:** لأبي البقاء، عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (ت:٦١٦هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، مطبعة: عيسى البابي الحلبي وشركاه، (د. ط) (د. ت).
- **التحرير والتنوير:** لمحمد الطاهر بن عاشور التونسي (ت:١٣٩٣هـ)، دار سحنون للنشر والتوزيع ـ تونس، (د. ط)، ١٩٩٧م.

- **تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي:** لأبي العلا، عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري (ت:١٣٥٣هـ)، دار الكتب العلمية – بيروت، (د. ط)، (د. ت).
- **التحفة السنية بشرح المقدمة الآجرومية:** لمحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفيحاء – دمشق، ط١، ١٤١٤هـ = ١٩٩٤م.
- **التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة:** لأبي الخير، محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت:٩٠٢هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٤هـ = ١٩٩٣م.
- **التحفة الوسيمة شرح على الدرة اليتيمة:** لأبي عبد الله محمد باي بلعالم (ت:١٤٣٠هـ)، مطبعة عمار ثرفي، باتنة – الجزائر، (د. ت) (د. ت).
- **تخريج أحاديث إحياء علوم الدين:** لأبي عبد اللَّه مَحمود بن محمّد الحَدّاد (ت:١٣٧٤هـ)، دار العاصمة للنشر – الرياض، ط١، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٧م.
- **تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد:** لابن هشام الأنصاري (ت:٧٦١هـ)، تحقيق: عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي ـ بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م.
- **تذكرة الحفاظ:** لأبي عبد الله، محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت:٧٤٨هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٩هـ = ١٩٩٨م.
- **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل:** لأبي حيان الأندلسي (ت:٧٤٥هـ)، تحقيق: حسن هنداوي، دار كنوز أشبيليا، الرياض، ط١، ١٤٢٦هـ = ٢٠٠٥م.
- **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد في النحو:** لجمال الدين أبي عبد الله محمد بن مالك (ت:٦٧٢هـ)، المطبعة الميرية ـ مكة المكرمة، ط١، ١٣١٩هـ.
- **التصريح بمضمون التوضيح في النحو:** لخالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، (ت:٩٠٥هـ)، دار الكتب العلمية ، بيروت– لبنان، ط١، ١٤٢١هـ = ٢٠٠٠م.
- **تعجيل الندى بشرح قطر الندى:** لعبد الله بن صالح الفوزان، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، ط٢، ١٤٣١هـ.
- **التعرُّف لمذهب أهل التصوُّف:** لأبي بكر، محمد بن إسحاق الكلاباذي (ت:٣٨٠هـ)، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٣هـ = ١٩٩٣م.
- **التعريفات:** علي بن محمد الشريف الجرجاني (ت:٨١٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م.
- **تقويم اللسانين:** لمحمد تقيّ الدين الهلالي، مكتبة المعارف، الرباط، ط٢، ١٤٠٤هـ=١٩٨٤م.
- **تهذيب التهذيب:** لأبي الفضل، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت:٨٥٢هـ)، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، ط١، ١٣٢٦هـ.

- **تهذيب اللغة:** لأبي منصور، محمد بن أحمد الأزهري، (ت:٣٧٠هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط١،٢٠٠١م.
- **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك:** للمرادي المعروف بابن أم قاسم (ت:٧٤٩هـ)، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي ـ بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ = ٢٠٠١م.
- **التوقيف على مهمات التعاريف:** لمحمد عبد الرؤوف المناوي (ت:١٠٣١هـ)، تحقيق: عبد الحميد حمدان، عالم الكتب، القاهرة، ط١،١٤١٠هـ =١٩٩٠م.
- **التيسير في القراءات السبع:** لأبي عمرو، عثمان بن سعيد بن عمرو الداني (ت:٤٤٤هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٢، ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م.
- **الثقات:** لأبي حاتم، محمد بن حبان البُستي (ت:٣٥٤هـ)، دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد، الهند، ط١، ١٣٩٣هـ = ١٩٧٣م.
- **جامع الأحاديث والمراسيل:** لجلال الدين، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت:٩١١هـ)، جمع وترتيب: عباس أحمد صقر وأحمد عبد الجواد، إشراف: مكتب البحوث والدراسات في دار الفكر ـ بيروت، (د. ط) (د. ت).
- **جامع بيان العلم وفضله:** لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (ت:٤٦٣هـ)، تحقيق: أبي الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م.
- **جامع الدروس العربية:** لمصطفى بن محمد سليم الغلاييني (ت:١٣٦٤هـ)، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، ط٢٨، ١٤١٤هـ = ١٩٩٣م.
- **جامع الشروح والحواشي:** لعبد الله محمد الحبشي، المجمع الثقافي، أبو ظبي، الإمارات العربية، (د. ط) ١٤٢٥هـ = ٢٠٠٤م.
- **الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير:** لجلال الدين، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت:٩١١هـ)، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٠١هـ = ١٩٨١م.
- **جامع العلوم في اصطلاحات الفنون:** عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد نكري (ت: ق١٢هـ) عرَّب عباراته الفارسية: حسن هاني فحص، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط١، ١٤٢١هـ = ٢٠٠٠م.
- **الجد الحثيث في بيان ما ليس بحديث:** لأحمد بن عبد الكريم الغزي العامري (ت:١١٤٣هـ)، تحقيق: بكر عبد الله أبو زيد، دار الراية – الرياض، ط١،١٤١٢هـ.

- **الجدول في إعراب القرآن الكريم وصرفه وبيانه مع فوائد نحوية هامة:** لمحمود بن عبد الرحيم صافي (ت:١٣٧٦هـ)، دار الرشيد، دمشق، ط٤، ١٤١٨هـ.
- **جذوة الاقتباس في ذكر من حلَّ من الأعلام مدينة فاس:** لأحمد بن القاضي المكناسي (ت:١٠٢٥هـ)، دار المنصور للطباعة والوراقة – الرباط، (د. ط) ١٩٧٣م.
- **جلال الدين السيوطي عصره وحياته وآثاره وجهوده في الدرس اللغوي:** لطاهر سليمان حمودة، المكتب الاسلامى – بيروت، ط١، ١٤١٠هـ = ١٩٨٩م.
- **الجمع بين الصحيحين البخاري ومسلم:** لأبي عبد الله، محمد بن فتوح بن حميد الأزدي الميورقي الحَمِيدي (ت:٤٨٨هـ)، تحقيق: علي حسين البواب، دار ابن حزم، بيروت – لبنان، ط٢،١٤٢٣هـ = ٢٠٠٢م.
- **جمع الفوائد من جامع الأصول ومجمع الزَّوائِد:** لمحمد بن سليمان بن طاهر السوسي (ت:١٠٩٤هـ)، تحقيق: أبو علي سليمان بن دريع، مكتبة ابن كثير ـ الكويت، دار ابن حزم ـ بيروت، ط١، ١٤١٨هـ = ١٩٩٨م.
- **الجمل في النحو:** لأبي عبد الرحمن، الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت:١٧٠هـ)، تحقيق: فخر الدين قباوة، ط٥، ١٤١٦هـ = ١٩٩٥م.
- **الجمل في النحو:** لأبي القاسم، عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت:٣٤٠هـ)، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م.
- **جمهرة الأمثال:** لأبي هلال، الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري (ت:٣٩٥هـ)، تحقيق: أحمد عبد السلام ومحمد سعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ= ١٩٨٨م.
- **جمهرة اللغة:** لأبي بكر، محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (ت:٣٢١هـ)، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين – بيروت، ط١، ١٩٨٧م.
- **الجنى الداني في حروف المعاني:** لأبي محمد، الحسن بن قاسم المرادي (ت:٧٤٩هـ)، تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٣هـ = ١٩٩٢م.
- **جواهر الأدب في أدبيات وإنشاء لغة العرب:** لأحمد بن إبراهيم بن مصطفى الهاشمي (ت:١٣٦٢هـ)، اشرفت على تحقيقه: لجنة من الجامعيين، مؤسسة المعارف ـ بيروت، (د. ط) (د. ت).
- **الجوهر المنظوم في ختم مقدمة ابن آجروم:** لأحمد سكيرج الأنصاري الخزرجي، تحقيق: محمد راضي كنون، المكتبة السُّكَيرجية التِّجانية، (د. ط)، (د. ت).

- **الجيم:** لأبي عمرو إسحاق بن مرّار الشيباني (ت:٢٠٦هـ)، تحقيق: إبراهيم الأبياري، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ـ القاهرة، (د. ط)، ١٣٩٤هـ = ١٩٧٤م.
- **حاشية الآجرومية:** لعبد الرحمن بن محمد بن قاسم النجدي، (ت:١٣٩٢هـ)، (د. م)، ط٤، ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م.
- **حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك:** لمحمد بن مصطفى الخضري (ت:١٣٠٢هـ)، ضبط وتصحيح: يوسف محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ـ بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ = ٢٠٠٣م.
- **حاشية الدسوقي على الشرح الكبير:** لمحمد عرفة الدسوقي (ت:١٢٣٠هـ)، تحقيق: محمد عليش، دار الفكر ـ بيروت، (د. ط) (د. ت).
- **حاشية الروض المربع شرح زاد المستقنع:** لعبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي الحنبلي النجدي (ت:١٣٩٢هـ)، (د. م)، ط١، ١٣٩٧هـ.
- **حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك:** لأبي العرفان، محمد بن علي الصبان (ت:١٢٠٦هـ)، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط١، ١٤١٧ هـ = ١٩٩٧م.
- **حاشية العلامة أبي النجا على شرح خالد الأزهري على متن الآجرومية:** طبع بمطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، (د. ط) ربيع الأول، ١٣٤٣هـ.
- **حاشية العلامة الشيخ إسماعيل الحامدي على شرح الكفراوي على متن الآجرومية:** مكاتب سليمان مرعي، سنقافورا، فيينا، (د. ط)، (د. ت).
- **الحجة في القراءات السبع:** لأبي عبد الله، الحسين بن أحمد بن خالويه (ت:٣٧٠هـ)، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، دار الشروق – بيروت، ط٤، ١٤٠١هـ.
- **حجة القراءات:** لأبي زرعة، عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة، (ت:٤٠٣هـ)، تحقيق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط٢، ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م.
- **الحجة للقراء السبعة:** لأبي علي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ (ت:٣٧٧هـ)، تحقيق: بدر الدين قهوجي وبشير جويجابي، دار المأمون للتراث ـ دمشق، ط٢، ١٤١٣هـ = ١٩٩٣م.
- **الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة:** لأبي يحيى السنيكي، زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا(ت:٩٢٦هـ)، تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر المعاصر ـ بيروت، ط١،١٤١١هـ.
- **الحدود في علم النحو:** أحمد بن محمد بن محمد البجائي الأُبَّذيّ، (ت:٨٦٠هـ)، تحقيق: نجاة حسن عبد الله نولي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط١، ١٤٢١هـ =٢٠٠١م.

- **حروف المعاني:** لأبي القاسم، عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت:٣٤٠هـ)، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط٢، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م.
- **حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة:** لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت:٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي ـ مصر، ط١، ١٣٨٧هـ = ١٩٦٧م.
- **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء:** لأبي نعيم، ابن مهران الأصبهاني (ت:٤٣٠هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٤، ١٤٠٥هـ.
- **الحماسة البصرية:** لأبي الحسن، علي بن أبي الفرج بن الحسن البصري (ت:٦٥٩هـ)، تحقيق: عادل جمال سليمان، لجنة إحياء التراث الإسلامي ـ القاهرة، (د، ط)، ١٤٠٨هـ = ١٩٧٨م.
- **حواشي الشرواني على تحفة المحتاج بشرح المنهاج:** لعبد الحميد الشرواني (ت:١٣٠١هـ)، دار الفكر، بيروت، (د. ط) (د. ت).
- **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب:** لعبد القادر بن عمر البغدادي (ت:١٠٩٣هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي ـ القاهرة، ط٤، ١٤١٨ هـ = ١٩٩٧م.
- **الخصائص:** لأبي الفتح عثمان بن جني (ت:٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٤، ١٩٩٩م.
- **خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر:** لمحمد أمين بن فضل الله بن محب الدين بن محمد الحموي (ت:١١١١هـ)، دار صادر – بيروت، (د. ط) (د. ت).
- **دراسات في التصوف:** لإحسان إلهي ظهير الباكستاني (ت:١٤٠٧هـ)، دار الإمام المجدد للنشر والتوزيع ـ القاهرة، ط١، ١٤٢٦ هـ = ٢٠٠٥ م.
- **درة الحجال في أسماء الرجال:** لأبي العباس، أحمد بن محمد المكناسي الشهير بابن القاضي (ت:١٠٢٥هـ)، تحقيق: محمد الأحمدي أبو النور، المكتبة العتيقة – تونس، (د. ط) (د. ت).
- **الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة:** لأبي الفضل، أحمد بن حجر العسقلاني(ت:٨٥٢هـ) تحقيق: محمد عبد المعيد ضان، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد– الهند، ط٢، ١٣٩٢هـ = ١٩٧٢م
- **دلائل الإعجاز:** لأبي بكر، عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني (ت:٤٧١هـ)، تحقيق: محمد التنجي، دار الكتاب العربي ـ بيروت، ط١، ١٩٩٥م.
- **دليل جائزة الملك حسن الثاني للمخطوطات:** اعداد عبد العزيز الساوري، الدورة: (٣٦) برسم سنة ١٤٣٣هـ = ٢٠١١م، الناشر: وزارة الثقافة، المملكة المغربية، مطبعة دار المناهل ـ الرباط.

- **دليل السالك إلى ألفية ابن مالك:** لعبد الله بن صالح الفوزان، دار المسلم للنشر والتوزيع، ط١، ١٩٩٩.
- **دليل الطالبين لكلام النحويين:** لمرعي بن يوسف بن أبى بكر بن أحمد الكرمى المقدسي (ت:١٠٣٣هـ)، إدارة المخطوطات والمكتبات الإسلامية – الكويت، (د. ط) ١٤٣٠هـ = ٢٠٠٩م.
- **الدليل إلى المتون العلمية:** لعبد العزيز بن إبراهيم بن قاسم، دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض – المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٠ هـ = ٢٠٠٠ م.
- **الديباج المذهَّب في معرفة أعيان علماء المذهب:** إبراهيم بن علي بن محمد، ابن فرحون، برهان الدين اليعمري (ت:٧٩٩هـ)، تحقيق: محمد الأحمدي أبو النور، دار التراث للطبع والنشر ـ القاهرة، (د. ط) (د. ت).
- **ديوان أبي العتاهية:** أبو إسحاق، إسماعيل بن القاسم بن سويد العيني (ت:٢١٠هـ) تقديم: كرم البستاني، دار بيروت للطباعة والنشر ـ بيروت، (د. ط)، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م.
- **ديوان أبي النجم العجلي:** الفضل بن قدامة العجلي، (ت:١٣٠هـ): تحقيق: محمد أديب عبد الواحد جمران، مطبوعات مجمع اللغة العربية ـ دمشق، (د. ط) ١٤٢٧هـ = ٢٠٠٦م.
- **ديوان أبي نواس:** الحسن بن هانئ (ت:١٩٩هـ)، تحقيق: محمود أفندي واصف، المطبعة العمومية ـ مصر، ط١، ١٨٩٨م.
- **ديوان الإسلام:** شمس الدين أبو المعالي، محمد بن عبد الرحمن بن الغزي (ت:١١٦٧هـ) تحقيق: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١،١٤١١هـ = ١٩٩٠م.
- **ديوان امرئ القيس:** تحقيق: عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة – بيروت، ط٢، ١٤٢٥هـ = ٢٠٠٤م.
- **ديوان جرير:** أبو حرزة جرير بن عطية اليربوعي التميمي (ت:١١٠هـ) دار بيروت للطباعة والنشر ـ بيروت، (د. ط) ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م.
- **ديوان جميل بثينة:** جميل بن معمر (ت:٧١٠م)، دار بيروت للطباعة والنشر ـ بيروت، ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م.
- **ديوان حاتم الطائي:** حاتم بن عبد الله بن سعد بن حشرج (ت:٦٠٥م) دار صادر ـ بيروت، (د. ط)، ١٤٠١هـ = ١٩٨١م.
- **ديوان ذي الرُّمة:** غيلان بن عقبة بن مسعود (ت:١١٧هـ) تحقيق: أحمد حسن البسج، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٤١٥هـ = ١٩٩٥م.

- **ديوان زهير بن أبي سلمى:** (ت:٦٠٩م)، تحقيق: علي حسن فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م.
- **ديوان العباس بن الأحنف:** (ت:١٩٢هـ)، شرح وتحقيق: عاتكة الخزرجي، مطبعة دار الكتب المصرية ـ القاهرة، (د. ط) ١٣٧٣هـ = ١٩٥٤م.
- **ديوان عمر بن أبي ربيعة:** (ت:٩٣هـ)، قدَّم له ووضع هوامشه: فايز محمد، دار الكتاب العربي – بيروت، ط٢، ١٤١٦هـ = ١٩٩٦م.
- **ديوان الفرزدق:** همام بن غالب بن صعصعة (ت:١١٤هـ)، شرح وضبط وتقديم: علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م.
- **ديوان لَبِيد بن ربيعة العامري:** (ت:٤١هـ)، اعتنى به: حمدو طمّاس، دار المعرفة، ط١، ١٤٢٥هـ = ٢٠٠٤م.
- **ديوان مسكين الدارمي:** (ت:٨٩هـ)، تحقيق: عبد الله الجبوري ، وخليل إبراهيم العطية، مطبعة دار البصري ـ بغداد، ط١، ١٣٨٩هـ = ١٩٧٠م.
- **الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة:** لأبي الحسن علي بن بسام الشنتريني (ت:٥٤٢هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار الثقافة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، ط١، ١٣٩٩هـ = ١٩٧٩م.
- **ذيل التقييد في رواة السنن والأسانيد:** لأبي الطيب، تقي الدين، محمد بن أحمد بن علي، الفاسي (ت:٨٣٢هـ)، تحقيق: كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٠هـ =١٩٩٠م.
- **رصف المباني في شرح حروف المعاني:** لأحمد بن عبد النور المالقي (ت:٧٠٢هـ)، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط٣، ١٤٢٣هـ = ٢٠٠٢م.
- **رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب:** لتاج الدين، عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (ت:٧٧١هـ)، تحقيق: علي محمد معوض، وعادل أحمد عبد الموجود، عالم الكتب، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٤١٩هـ = ١٩٩٩م.
- **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني:** لمحمود بن عبد الله الحسيني الآلوسي (ت:١٢٧٠هـ)، تحقيق: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٤١٥هـ.
- **الروض الأنف في شرح السيرة النبوية لابن هشام:** لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (ت:٥٨١هـ)، تحقيق: عمر عبد السلام السلامي، دار إحياء التراث العربي، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٤٢١هـ =٢٠٠٠م.

- **الروض المربع شرح زاد المستنقع:** لمنصور بن يونس بن صلاح الدين بن إدريس البهوتي الحنبلي (ت:١٠٥١هـ)، تحقيق: سعيد محمد اللحام، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، (د. ط)، (د. ت).
- **روضة الناظر وجنة المناظر:** لابن قدامة المقدسي (ت:٦٢٠هـ)، مؤسسة الريّان للطباعة والنشر والتوزيع، ط٢، ١٤٢٣هـ = ٢٠٠٢م.
- **الزاهر في معاني كلمات الناس:** لأبي بكر، محمد بن القاسم، الأنباري (ت:٣٢٨هـ)، تحقيق: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط١، ١٤١٢ هـ = ١٩٩٢م.
- **السبعة في القراءات:** لأبي بكر بن مجاهد البغدادي (ت:٣٢٤هـ)، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف – مصر، ط٢، ١٤٠٠هـ.
- **السحر الحلال في الحكم والأمثال:** لأحمد بن إبراهيم بن مصطفى الهاشمي (ت:١٣٦٢هـ)، دار الكتب العلمية – بيروت، (د. ط) (د. ت).
- **سر صناعة الإعراب:** لأبي الفتح، عثمان بن جني الموصلي (ت:٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١،١٤٢١هـ = ٢٠٠٠م.
- **سر الفصاحة:** لأبي محمد، عبد الله بن سعيد بن سنان الخفاجي، (ت:٤٦٦هـ)، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط١، ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م.
- **سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر:** لأبي الفضل، محمد خليل بن علي بن محمد بن محمد مراد المعروف بالمُرادي (ت:١٢٠٦هـ)، المطبعة الميرية العامـرة ببولاق ـ القاهـــرة، (د. ط)، ١٣٠١هـ.
- **السلم المنورق في علم المنطق للأخضري:** ضمن مجموع مهمات المتون، المطبعة الخيرية بمصر، ط١، ١٣٠٦هـ.
- **سلوة الأنفاس ومحادثة الأكياس بمن أقبر من العلماء بفاس:** لمحمد بن جعفر بن إدريس الكتاني (١٣٤٥هـ)، تحقيق: محمد حمزة بن محمد علي الكتاني، دار الثقافة، الدار البيضاء، ط١، ١٤٢٥هـ = ٢٠٠٤م.
- **سنن ابن ماجة:** لأبي عبد الله، محمد بن ماجة القزويني (ت:٢٧٣هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر، بيروت، (د. ط) (د. ت).
- **سنن أبي داود:** لسليمان بن الأشعث بن إسحاق السِّجِسْتاني (ت:٢٧٥هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، دار الرسالة العالمية، ط١، ١٤٣٠هـ = ٢٠٠٩م.
- **سنن الترمذي:** لأبي عيسى، محمد بن عيسى بن سَوْرة بن الضحاك الترمذي، (ت:٢٧٩هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، (د. ت)، ١٩٩٨م.

- **سنن الدار قطني:** لأبي الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي البغدادي الدارقطني (ت:٣٨٥هـ)، تحقيق: شعيب الارنؤوط، وحسن عبد المنعم شلبي، وعبد اللطيف حرز الله، وأحمد برهوم، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٤هـ = ٢٠٠٤م.
- **السنن الكبرى:** لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت:٣٠٣هـ)، تحقيق: حسن عبد المنعم شلبي، مؤسسة الرسالة، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٤٢١هـ = ٢٠٠١م.
- **سير أعلام النبلاء:** لأبي عبد الله، محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، (ت:٧٤٨هـ)، دار الحديث – القاهرة، (د. ط)، ١٤٢٧هـ = ٢٠٠٦م.
- **السيرة النبوية وأخبار الخلفاء:** لمحمد بن حبان البُستي (ت:٣٥٤هـ)، دار الكتب الثقافية، بيروت، ط٣، ١٤١٧هـ.
- **الشافية في علم التصريف:** لأبي عمرو، جمال الدين ابن الحاجب (ت:٦٤٦هـ)، تحقيق: حسن أحمد العثمان، المكتبة المكية – مكة، ط١، ١٤١٥هـ = ١٩٩٥م.
- **شجرة النور الزكية في طبقات المالكية:** لمحمد بن محمد مخلوف، المطبعة السلفية ـ القاهرة، (د. ط)، ١٣٤٩هـ.
- **شذا العرف في فن الصرف:** لأحمد بن محمد الحملاوي (ت:١٣٥١هـ)، تحقيق: نصر الله عبد الرحمن نصر الله، مكتبة الرشد – الرياض، (د. ط) (د. ت).
- **شذرات الذهب في أخبار من ذهب:** لابن العماد الحنبلي (ت:١٠٨٩هـ)، تحقيق: محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق – بيروت، ط١، ١٤٠٦ هـ = ١٩٨٦م.
- **شرح الآجرومية:** لمحمد بن صالح العثيمين (ت:١٤٢١هـ)، مكتبة الرشد، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٤٢٦هـ = ٢٠٠٥م.
- **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك:** لابن عقيل، الهمداني المصري (ت:٧٦٩هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث ـ القاهرة، ط٢٠، ١٤٠٠ هـ = ١٩٨٠م.
- **شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك:** لأبي عبد الله، بدر الدين بن مالك (ت: ٦٨٦هـ)، تحقيق: باسل عيون السود، دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان، ط١، ١٤٢٠هـ = ٢٠٠٠م.
- **شرح أبيات سيبويه:** لأبي سعيد السيرافي (ت:٣٨٥هـ)، تحقيق: محمد علي الريح هاشم، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ـ القاهرة ـ مصر، (د. ط) ١٣٩٤ هـ = ١٩٧٤م.
- **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك:** لأبي الحسن، علي بن محمد بن عيسى الأُشْمُوني (ت:٩٠٠هـ)، تحقيق: حسن حمد، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط١، ١٤١٩هـ = ١٩٩٨م.
- **شرح ألفية ابن معطي:** لعبد العزيز بن جمعة الموصلي، المعروف بابن القواس (ت:٦٩٦هـ)، تحقيق: علي موسى الشوملي، مكتبة الخُرَيجي، الرياض، ط١، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.

- **شرح التسهيل:** (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد): لجمال الدين، محمد بن عبد الله بن مالك (ت:٦٧٢هـ)، تحقيق: عبد الرحمن السيد و محمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر ـ القاهرة، ط١، ١٤١٠هـ = ١٩٩٠م.
- **شرح الجمل:** للسيد بيروك بن عبد الله بن يعقوب السملالي على منظومة المجرادي، مطبوع طبعة حجرية، (د. م) (د. ط) (د. ت).
- **شرح جمل الزجاجي:** لابن عصفور الأشبيلي (ت: ٦٦٩هـ)، تحقيق: فواز الشعّار، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٩هـ = ١٩٩٨م.
- **شرح حدود ابن عرفة:** لأبي عبد الله، محمد بن قاسم الرصاع (ت:٨٩٤هـ)، المكتبة العلمية ـ بيروت، ط١، ١٣٥٠هـ .
- **شرح الدماميني على مغني اللبيب:** لمحمد بن أبي بكر الدماميني (ت:٨٢٨هـ)، صححه وعلق عليه: أحمد عزّو عناية، مؤسسة التاريخ العربي ـ بيروت ـ لبنان، ط١، ١٤٢٨هـ = ٢٠٠٧م.
- **شرح ديوان الحماسة:** لأبي علي، أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي (ت:٤٢١ هـ)، تحقيق: غريد الشيخ، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٤ هـ = ٢٠٠٣م.
- **شرح الرضي على الكافية:** لرضي الدين الأستراباذي (ت:٦٨٦هـ)، تحقيق: يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، (د. ط) ١٣٩٨هـ = ١٩٧٨م.
- **شرح شافية ابن الحاجب:** لنجم الدين، محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي (ت:٦٨٦هـ)، تحقيق: محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيى الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، (د. ط) ١٣٩٥ هـ = ١٩٧٥م.
- **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب:** لابن هشام الأنصاري (ت:٧٦١هـ)، تحقيق: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع، سوريا، ط١، ١٩٨٤م.
- **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب:** لمحمد بن عبد المنعم بن محمد الجَوجَري (ت:٨٨٩هـ)، تحقيق: نواف بن جزاء الحارثي، الجامعة الإسلامية ـ المدينة المنورة ـ المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٣هـ = ٢٠٠٤م.
- **شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ:** لجمال الدين محمد بن مالك (ت:٦٧٢هـ)، تحقيق: عدنان عبد الرحمن الدوري، مطبعة العاني، بغداد، (د. ط) ١٣٩٧ = ١٩٧٧م.
- **شرح عيون الإعراب:** لأبي الحسن علي بن فضَّال المجاشعي (ت:٤٧٩هـ)، تحقيق: حنا جميل حداد، ط١، الأردن، ١٩٨٥.
- **شرح قطر الندى وبل الصدى:** لابن هشام الأنصاري (ت:٧٦١هـ)، تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى ـ مصر، ط١١،١٣٨٣هـ.

- **شرح الكافية الشافية لابن مالك:** لأبي عبد الله، جمال الدين بن مالك الجياني (ت:٦٧٢هـ)، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م.
- **شرح كتاب الحدود في النحو:** لعبد الله بن أحمد الفاكهي (ت:٩٧٢هـ)، رمضان أحمد المتولي، مكتبة وهبة ـ القاهرة، ط٢، ١٤١٢هـ = ١٩٩٣م.
- **شرح كتاب الحدود للأُبّدي:** لعبد الرحمن بن محمد بن قاسم النحوي (ت:٩٢٠هـ)، تحقيق: رمضان أحمد المتولي، (د. م) (د. ط)، ١٤١٣هـ = ١٩٩٣م.
- **شرح الكفراوي على متن الآجرومية:** لحسن الكفراوي (ت:١٢٠٢هـ)، مكاتب سليمان مرعي، سنقافورة، فينا، (د. ط)، (د. ت).
- **شرح اللمحة البدرية في علم العربية:** لابن هشام الأنصاري (ت:٧٦١هـ)، تحقيق: هادي نهر، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ـ عمان ـ الأردن، (د. ط)، ٢٠٠٧م.
- **شرح متن الآجرومية:** لأبي زيد، عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي (ت:٨٠٢هـ)، تحقيق: أحمد بن إبراهيم بن عبد المولى المغيني، المكتبة الإسلامية، ط١، ١٤٢٥هـ = ٢٠٠٠م.
- **شرح مختصر ابن الحاجب:** لشمس الدين الأصفهاني (ت:٧٤٩هـ)، تحقيق: محمد مظهر بقا، دار المدني ـ السعودية، ط١، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م.
- **شرح معاني الآثار:** لأبي جعفر، أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي (ت:٣٢١هـ)، تحقيق: محمد زهري النجار، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط١، ١٣٩٩هـ.
- **شرح المفصل:** لموفق الدين، يعيش بن علي بن يعيش (ت:٦٤٣هـ)، المطبعة المنيرية ـ مصر، (د. ط)، (د. ت).
- **شرح المكودي على ألفية ابن مالك:** لأبي زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي (ت:٨٠٧هـ)، تحقيق: فاطمة الراجحي، جامعة الكويت، (د. ط)، ١٩٩٣.
- **شرح ملحة الإعراب:** لأبي محمد القاسم بن علي الحريري (ت:٥١٦هـ)، تحقيق: فائز فارس، دار الأمل للنشر والتوزيع، إربد ـ الأردن، ط١، ١٤١٢هـ = ١٩٩١م.
- **شعب الإيمان:** لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت:٤٥٨هـ)، تحقيق: محمد السعيد بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١،١٤١٠هـ.
- **شعر الأحوص الأنصاري:** عبد الله بن محمد بن عبد الله بن عاصم بن ثابت الأنصاري (ت:١٠٥هـ) جمع وتحقيق: عادل سليمان جمال، مكتبة الخانجي – القاهرة، ط٢، ١٤١١هـ = ١٩٩٠م.

- **الشعر والشعراء:** لأبي محمد، عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت:٢٧٦هـ)، دار الحديث ـ القاهرة، ط٢، ١٤٢٣هـ.
- **شمس العلوم ودواء العرب من الكلوم:** لنشوان بن سعيد الحميرى اليمني (ت:٥٧٣هـ)، تحقيق: حسين بن عبد الله العمري ومطهر بن علي الإرياني ويوسف محمد عبد الله، دار الفكر المعاصر، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٠هـ = ١٩٩٩م.
- **الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها:** لأبي الحسين، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني (ت:٣٩٥هـ)، الناشر: محمد علي بيضون، ط١، ١٤١٨هـ = ١٩٩٧م.
- **الصحاح، تاج اللغة وصحاح العربية:** لأبي نصر، إسماعيل بن حماد الجوهري (ت:٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين – بيروت، ط٤، ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م.
- **الصفات الإلهية في الكتاب والسنة النبوية في ضوء الإثبات والتنزيه:** لأبي أحمد، محمد أمان بن علي جامي (ت:١٤١٥هـ)، المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية ـ المدينة المنورة ـ المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٠٨هـ.
- **الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية:** لتقي الدين، إبراهيم بن الحسين، المعروف بالنيلي، من علماء القرن السابع الهجري، تحقيق: محسن بن سالم العميري، جامعة أم القرى، ط١، ١٤١٥هـ.
- **الصواعق المحرقة على أهل الرفض والضلال والزندقة:** لأحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي (ت:٩٧٤هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن عبد الله التركي وكامل محمد الخراط، مؤسسة الرسالة – لبنان، ط١، ١٤١٧هـ = ١٩٩٧م.
- **الضوء اللامع لأهل القرن التاسع:** لأبي الخير، محمد بن عبد الرحمن بن محمد السخاوي (ت:٩٠٢هـ)، دار الجيل – بيروت، ط١، ١٣١٢هـ = ١٩٩٢م.
- **ضياء السالك إلى أوضح المسالك:** محمد عبد العزيز النجار، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ =٢٠٠١م.
- **طبقات الحفاظ:** لجلال الدين، عبد الرحمن بن أبي بكر، السيوطي (ت:٩١١هـ)، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ.
- **طبقات الحنابلة:** لابن أبي يعلى، (ت:٥٢٦هـ)، تحقيق: محمد حامد الفقي، دار المعرفة – بيروت، (د. ط)، (د. ت).
- **طبقات الشافعية الكبرى:** لتاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (ت:٧٧١هـ)، تحقيق: محمود محمد الطناحي وعبد الفتاح محمد الحلو، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع ـ القاهرة، ط٢، ١٤١٣هـ.

- **طبقات الفقهاء:** لأبي إسحاق، إبراهيم بن علي الشيرازي (ت:٤٧٦هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار الرائد العربي، بيروت – لبنان، ط١، ١٩٧٠م.
- **الطبقات الكبرى:** لأبي عبد الله، محمد بن سعد (ت:٢٣٠هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٤١٠ هـ = ١٩٩٠م.
- **طبقات المفسرين:** لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت:٩١١هـ)، تحقيق: علي محمد عمر، مكتبة وهبة – القاهرة، ط١، ١٣٩٦هـ.
- **طبقات المفسرين:** لمحمد بن علي بن أحمد، الداوودي (ت:٩٤٥هـ)، دار الكتب العلمية ـ بيروت، (د. ط)، ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م.
- **طبقات النحويين واللغويين:** لأبي بكر، محمد بن الحسن الزبيدي (ت:٣٧٩هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ط٢، ١٣٩٢هـ = ١٩٧٣م.
- **ظاهرة المجاورة في الدراسات النحوية ومواقعها في القرآن الكريم:** لفهمي حسين النمر، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة ـ مصر، (د. ط)، ١٩٨٥م.
- **العبر في خبر من غبر:** لأبي عبد الله، محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت:٧٤٨هـ)، تحقيق: صلاح الدين المنجد، الكويت، (د. ط)، ١٩٨٤م.
- **عجائب الآثار في التراجم والأخبار:** لعبد الرحمن بن حسن الجبرتي (ت:١٢٣٧هـ)، دار الجيل ـ بيروت، (د. ط)، (د. ت).
- **العرش:** لأبي عبد الله، محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت:٧٤٨هـ)، تحقيق: محمد بن خليفة بن علي التميمي، الجامعة الإسلامية ـ المدينة المنورة ـ المملكة العربية السعودية، ط٢، ١٤٢٤هـ = ٢٠٠٣م.
- **العلل المتناهية في الأحاديث الواهية:** لأبي الفرج، عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، (ت:٥٩٧هـ)، تحقيق: إرشاد الحق الأثري، إدارة العلوم الأثرية، فيصل آباد، باكستان، ط٢، ١٤٠١هـ = ١٩٨١م.
- **علل النحو:** لأبي الحسن، محمد بن عبد الله بن العباس، ابن الوراق (ت:٣٨١هـ)، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، ط١، ١٤٢٠هـ = ١٩٩٩م.
- **العمدة في محاسن الشعر وآدابه:** لأبي على الحسن بن رشيق القيرواني الأزدي (ت:٤٦٣هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل ـ بيروت، ط٥، ١٤٠١هـ = ١٩٨١م.
- **عمدة القاري شرح صحيح البخاري:** لأبي محمد، محمود بن أحمد بن موسى، بدر الدين العينى (ت:٨٥٥هـ)، دار الكتب العلمية – بيروت، (د. ط) ١٤٢١هـ = ٢٠٠١م.

- **غاية النهاية في طبقات القراء:** لأبي الخير، ابن الجزري، (ت:٨٣٣هـ)، مكتبة ابن تيمية، عني بنشره لأول مرة: ج. برجستراسر عام ١٣٥١هـ.
- **الغنية لطالبي طريق الحق:** لعبد القادر بن موسى بن عبد الله الجيلاني (ت:٥٦١هـ)، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت، ط١، ١٤١٦هـ = ١٩٩٦م.
- **فتح الباري شرح صحيح البخاري:** لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت:٨٥٢هـ)، دار المعرفة – بيروت، (د. ط)، ١٣٧٩هـ.
- **فتح رب البرية بشرح نظم الآجرومية:** لأحمد بن عمر بن مساعد الحازمي، مكتبة الأسدي، مكة المكرمة، ط١،١٤٣١هـ =٢٠١٠م.
- **الفتح الكبير في ضم الزيادة إلى الجامع الصغير:** لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت:٩١١هـ)، تحقيق: يوسف النبهاني، دار الفكر ـ بيروت ـ لبنان، ط١، ١٤٢٣هـ = ٢٠٠٣م.
- **فتح المتعال على القصيدة المسماة بلامية الأفعال:** لحمد بن مُحَمَّد الرائقي (ت:١٢٥٠هـ)، تحقيق: إبراهيم بن سليمان البُعيمي، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، (د. ط)، ١٤١٧هـ.
- **الفردوس بمأثور الخطاب:** لأبي شجاع شيرويه الديلمي (ت:٥٠٩هـ)، تحقيق: السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١،١٤٠٦ هـ = ١٩٨٦م.
- **الفَرْق بين الفِرَق وبيان الفرقة الناجية:** عبد القاهر بن طاهر بن محمد بن عبد الله الأسفراييني، (ت:٤٢٩هـ)، دار الآفاق الجديدة – بيروت، ط٢،١٩٧٧م.
- **الفروق اللغوية:** لأبي هلال الحسن بن عبد الله بن سهل (ت:٣٩٥هـ)، تحقيق: محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع ـ القاهرة، ط١، ١٤١٢هـ.
- **الفريدة:** (وهي الألفية النحوية)، لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت:٩١١هـ)، مطبعة الترقي، القاهرة ـ مصر، (د. ط)، ١٣٣٢هـ.
- **الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي:** لمحمد بن الحسن الحجوي الثعالبي (ت:١٣٧٦هـ)، ابتدئ طبعه بمطبعة إدارة المعارف بالرباط عام ١٣٤٠هـ، وكمل بمطبعة البلدية بفاس عام ١٣٤٥هـ.
- **فهرس الفهارس والإثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات:** لعَبْد الحَيّ الكتاني (ت:١٣٨٢هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي – بيروت، ط٢، ١٩٨٢م.
- **فوات الوفيات:** لصلاح الدين، محمد بن شاكر (ت:٧٦٤هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر– بيروت، ط١، ١٩٧٣م.

- **الفواكه الجنية على متممة الآجرومية:** لعبد الله بن أحمد الفاكهي (ت:٩٧٢هـ)، تحقيق: عماد علوان حسين، دار الفكر، عمّان، ط١، ١٤٣٠هـ.
- **فيض القدير شرح الجامع الصغير:** لعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي المناوي (ت:١٠٣١هـ)، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٥ هـ = ١٩٩٤م.
- **فيض الملك الوهاب المتعالي بأنباء أوائل القرن الثالث عشر والتوالي:** لأبي الفيض عبد الستار بن عبد الوهاب البكري الصديقي (ت:١٣٥٥هـ)، تحقيق: عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، مكتبة الأسدي ـ مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٧هـ = ٢٠٠٦م.
- **القاموس المحيط:** لأبي طاهر، محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (ت:٨١٧هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة ـ بيروت – لبنان، ط٨، ١٤٢٦ هـ = ٢٠٠٥م.
- **قواعد التصوف:** لأحمد زروق (ت:٨٩٩هـ)، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ = ٢٠٠٣م.
- **القول السديد في علم التجويد:** لأبي الوفا، على الله بن علي، دار الوفاء – المنصورة، ط٣، ١٤٢٤ هـ = ٢٠٠٣م.
- **الكامل في التاريخ:** لابن الأثير (ت:٦٣٠هـ)، تحقيق: أبو الفداء، عبد الله القاضي، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م.
- **الكامل في اللغة والأدب:** لأبي العباس بن يزيد المبرد، (ت:٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي – القاهرة، ط٣، ١٤١٧هـ = ١٩٩٧م.
- **الكتاب:** لأبي بشر، عمرو بن عثمان الملقب سيبويه (ت:١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي ـ القاهرة، ط٣، ١٤٠٨ هـ = ١٩٨٨م.
- **كتاب العين:** لأبي عبد الرحمن، الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت:١٧٠هـ)، تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، (د. ط) (د. ت).
- **كتاب المقتصد في شرح الإيضاح:** لأبي بكر، عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني (ت:٤٧١هـ)، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، دار الرشيد ـ بغداد، (د. ط)، ١٩٨٢.
- **كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم:** محمد بن علي التهانوي (ت:١١٥٨هـ)، تحقيق: علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون ـ بيروت، ط١، ١٩٩٦م.
- **كشف الخفاء ومزيل الإلباس:** لأبي الفداء، إسماعيل بن محمد بن عبد الهادي العجلوني (ت:١١٦٢هـ)، المكتبة العصرية ـ بيروت، تحقيق: عبد الحميد بن أحمد بن يوسف بن هنداوي، ط١،١٤٢٠هـ = ٢٠٠٠م.

- **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون:** لحاجي خليفة (ت:١٠٦٧هـ)، مكتبة المثنى، بغداد، (د. ط)١٩٤١م.
- **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها:** لأبي محمد، مكي بن أبي طالب القيسي، (ت:٤٣٧هـ)، تحقيق: محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة ـ بيروت ـ لبنان، ط٣، ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م.
- **الكليات:** لأبي البقاء، أيوب بن موسى الكفوي (ت:١٠٩٤هـ)، تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة – بيروت، (د. ط) (د. ت).
- **كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال:** علي بن حسام الدين البرهانفوري الشهير بالمتقي الهندي (ت:٩٧٥هـ)، تحقيق: بكري حياني وصفوة السقا، مؤسسة الرسالة ـ بيروت ـ لبنان، ط٥، ١٤٠١هـ = ١٩٨١م.
- **الكنز في القراءات العشر:** لتاج الدين، عبد الله بن عبد المؤمن بن الوجيه الواسطيّ (ت:٧٤١هـ) تحقيق: خالد المشهداني، مكتبة الثقافة الدينية ـ القاهرة، ط١،١٤٢٥هـ = ٢٠٠٤م.
- **الكواكب الدرية على متممة الآجرومية:** للحطَّاب الرعيني، مؤسسة الكتب الثقافية، ط١، ١٤١٠هـ = ١٩٩٠م.
- **الكواكب الدرية في تراجم السادة الصوفية:** لعبد الرؤوف المناوي (ت:١٠٣١هـ)، تحقيق: عبد الحميد صالح حمدان، المكتبة الأزهرية للتراث ـ مصر، (د. ط) (د. ت).
- **الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة:** لنجم الدين محمد بن محمد الغزي (ت:١٠٦١هـ)، تحقيق: خليل المنصور، دار الكتب العلمية ـ بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٨هـ = ١٩٩٧م.
- **اللامات:** لأبي القاسم، عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، (ت:٣٣٧هـ)، تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر – دمشق، ط٢، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.
- **لباب التأويل في معاني التنزيل المسمى بتفسير الخازن:** لعلاء الدين البغدادي المعروف بالخازن (ت:٧٤١هـ)، تحقيق: محمد علي شاهين، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط١، ١٤١٥هـ.
- **اللباب في علل البناء والإعراب:** لأبي البقاء، عبدالله بن الحسين العكبري، (ت:٦١٦هـ) تحقيق: عبد الإله النبهان، دار الفكر ـ دمشق، ط١، ١٤١٦هـ = ١٩٩٥م.
- **اللباب في علوم الكتاب:** لأبي حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل (ت:٧٧٥هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان، ط١، ١٤١٩ هـ = ١٩٩٨م.

- **اللباب في قواعد اللغة وآلات الأدب والنحو:** لمحمد علي السَّراج، دار الفكر – دمشق، ط١، ١٤٠٣ هـ = ١٩٨٣م.
- **لسان العرب:** لأبي الفضل، جمال الدين ابن منظور (ت:٧١١هـ)، دار صادر ـ بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ..
- **لسان الميزان:** لأبي الفضل، أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني (ت:٨٥٢هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، ط١، ٢٠٠٢م.
- **لطائف المنن:** لابن عطاء الله السكندري (ت:٧٠٩هـ)، تحقيق: عبد الحليم محمود، دار المعارف، ط٢، (د. ت).
- **اللطائف والظرائف:** لأبي منصور الثعالبي (ت:٤٢٩هـ)، دار المناهل ـ بيروت، (د. ط) ١٩٩٢م.
- **لمحات الأنوار ونفحات الأزهار:** محمد بن عبد الواحد بن إبراهيم الغافقي (ت:٦١٩هـ)، تحقيق: رفعت فوزي عبد المطلب، دار البشائر الإسلامية، جامعة أم القرى ـ مكة المكرمة، ط١، ١٤١٨ هـ = ١٩٩٧م.
- **اللمحة في شرح الملحة:** لأبي عبد الله، شمس الدين، المعروف بابن الصائغ (ت:٧٢٠هـ)، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية ـ المدينة المنورة ـ المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٤هـ = ٢٠٠٤م.
- **لمع الأدلة في أصول النحو:** لأبي البركات، عبد الرحمن بن محمد الأنباري (ت:٥٧٧هـ)، تحقيق: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، (د. ط)، ١٣٧٧هـ = ١٩٥٧م.
- **اللمع في العربية:** لأبي الفتح بن جني (ت:٣٩٢هـ)، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية ـ الكويت، (د. ط)١٣٩٢هـ = ١٩٧٢م.
- **اللهجات العربية في التراث:** لأحمد علم الدين الجندي، الدار العربية للكتاب، طبعة جديدة، ١٩٨٣.
- **لوامع الأنوار البهية:** لأبي العون، محمد بن أحمد بن سالم السفاريني (ت:١١٨٨هـ)، مؤسسة الخافقين، دمشق، ط٢، ١٤٠٢ هـ = ١٩٨٢م.
- **ما فات الإنصاف في مسائل الخلاف:** لفتحي حمودة البيومي، نشرة البحث العلمي في دار العلوم، (د. ط) ١٩٧٨م.
- **المباحث المرضية المتعلقة بـ (مَن) الشرطية:** لأبي محمد، عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري، (ت:٧٦١هـ)، تحقيق: مازن المبارك، دار ابن كثير ـ دمشق، ط١، ١٤٠٨هـ = ١٩٨٧م.

- **المبسوط في القراءات العشر:** لأبي بكر، أحمد بن الحسين بن مِهْران النيسابوريّ، (ت:٣٨١هـ)، تحقيق: سبيع حمزة حاكيمي، مجمع اللغة العربية – دمشق، (د. ط) ١٩٨١م.
- **متممة الآجرومية في علم العربية:** لأبي عبد الله، محمد بن محمد بن عبد الرحمن، المعروف بالحطاب الرُّعيني (ت:٩٥٤هـ)، (د. م) (د. ط) (د. ت).
- **متن الآجرومية:** لابي عبد الله، محمد بن محمد بن داود الصنهاجي (ت:٧٢٣هـ)، دار الصميعي للنشر والتوزيع، ط١، ١٤١٩هـ = ١٩٩٨م.
- **المثلث:** لابن السِّيْد البطليوسي (ت:٥٢١هـ)، تحقيق: صلاح مهدي الفرطوسي، دار الرشيد، (د. ط) ١٩٨١م.
- **المجتبى من مشكل إعراب القرآن:** أحمد بن محمد الخراط، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، (د. ط) ١٤٢٦هـ.
- **مجمع الأمثال:** لأبي الفضل، أحمد بن محمد بن إبراهيم الميداني النيسابوري (ت:٥١٨هـ)، تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد، دار المعرفة – بيروت ـ لبنان، (د. ط) (د. ت).
- **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد:** لأبي الحسن، علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي، (ت:٨٠٧هـ)، تحقيق: حسام الدين القدسي، مكتبة القدسي، القاهرة، (د. ط) ١٤١٤هـ = ١٩٩٤م.
- **مجموع أشعار العرب:** وهو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجاج، اعتنى بتصحيحه وترتيبه: وليم بن الورد البروسي، دار ابن قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع – الكويت، (د. ط)، (د. ت).
- **المحاضرات والمحاورات:** لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت:٩١١هـ)، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ.
- **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها:** لأبي الفتح، عثمان بن جني الموصلي (ت:٣٩٢هـ)، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ـ مصر (د. ط)، ١٤٢٠هـ =١٩٩٩م
- **المحكم والمحيط الأعظم:** لأبي الحسن، علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت:٤٥٨هـ) تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٤٢١ هـ = ٢٠٠٠م.
- **مختار الصحاح:** لأبي عبد الله، محمد بن أبي بكر الرازي (ت:٦٦٦هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية ـ بيروت، ط٥، ١٤٢٠هـ = ١٩٩٩م.
- **مختصر العلامة خليل:** لخليل بن إسحاق بن موسى الجندي المالكي (ت:٧٧٦هـ)، تحقيق: أجمد جاد، دار الحديث ـ القاهرة، ط١، ١٤٢٦هـ = ٢٠٠٥م.

- **مختصر في شواذ القراءات من كتاب البديع:** لأبي عبد الله، الحسين ابن خالويه النحوي (ت:٣٧٠هـ)، مكتبة المتنبي، القاهرة، (د. ط)، (د. ت).
- **المخصص:** لابن سيده، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ = ١٩٩٦م.
- **مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين:** لابن قيّم الجوزية (ت:٧٥١هـ)، تحقيق: محمد المعتصم بالله البغدادي، دار الكتاب العربي – بيروت، ط٣، ١٤١٦ هـ = ١٩٩٦م.
- **مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة النحو:** لمهدي المخزومي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط٢، ١٣٧٧هـ = ١٩٥٨م.
- **مراتب النحويين:** لأبي الطيب، عبد الواحد بن علي اللغوي (ت:٣٥١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة نهضة مصر ـ القاهرة، (د. ط)، ١٣٧٥هـ = ١٩٥٥م.
- **مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح:** لأبي الحسن، نور الدين الهروي (ت:١٠١٤هـ)، دار الفكر، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ = ٢٠٠٢م.
- **المزهر في علوم اللغة وأنواعها:** لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت:٩١١هـ)، تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٤١٨هـ = ١٩٩٨م.
- **مسائل خلافية بين الخليل وسيبويه:** فخر صالح سليمان قدارة، دار الأمل، إربد ـ الأردن، ط١، ١٤١٠هـ = ١٩٩٠م.
- **المسائل الحلبيات:** لأبي علي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت:٣٧٧هـ)، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم – دمشق، ط١، ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م.
- **المساعد على تسهيل الفوائد:** لبهاء الدين ابن عقيل (ت: ٧٦٩هـ)، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م.
- **المسالك والممالك:** لأبي عبيد، عبد الله بن عبد العزيز بن محمد البكري (ت:٤٨٧هـ)، دار الغرب الإسلامي ـ بيروت، (د. ط) ١٩٩٢م.
- **المستدرك على الصحيحين:** لأبي عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه النيسابوري (ت:٤٠٥هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١،١٤١١هـ = ١٩٩٠م.
- **مسند أبي يعلى:** لأبي يعلى الموصلي، أحمد بن علي بن المثنى، (ت:٣٠٧ هـ)، تحقيق: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث – جدة، ط٢،١٤١٠هـ = ١٩٨٩م.

- **مسند أحمد:** لأبي عبد الله، أحمد بن محمد بن حنبل (ت:٢٤١هـ)، تحقيق: السيد أبو المعاطي النوري، عالم الكتب – بيروت، ط١، ١٤١٩هـ = ١٩٩٨م.
- **المسند الجامع:** للسيد أبي المعاطي محمد النوري (ت:١٤٠١هـ)، حققه ورتبه وضبط نصه: محمود محمد خليل، دار الجيل للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ = ١٩٩٣م.
- **مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار:** لأبي حاتم، محمد بن حبان بن أحمد، البُستي (ت:٣٥٤هـ)، تحقيق: مرزوق على إبراهيم، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع – المنصورة، ط١،١٤١١هـ = ١٩٩١م.
- **مشكل إعراب القرآن:** لأبي محمد، مكي بن أبي طالب القيسي (ت:٤٣٧هـ)، تحقيق: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط٢، ١٤٠٥هـ.
- **مشيخة أبي طاهر ابن أبي الصقر:** لمحمد بن أحمد بن محمد اللخمي (ت: ٤٧٦هـ)، تحقيق: الشريف حاتم بن عارف العوني، مكتبة الرشد ـ الرياض، ط١، ١٩٩٧م.
- **مصابيح الدرر في تناسب آيات القرآن الكريم والسور:** لأبي العلاء، عادل بن محمد، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، (د. ط) ١٤٢٥هـ.
- **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير:** لأبي العباس، أحمد بن محمد بن علي الحموي، (ت:٧٧٠هـ)، المكتبة العلمية – بيروت، (د. ط)، (د. ت).
- **المصطلح النحوي، نشأته تطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري:** لعوض حمد القوزي، عمادة شؤون المكتبات – جامعة الرياض، ط١، ١٤٠١هـ = ١٩٨١م.
- **مصنف ابن أبي شيبة:** لأبي بكر، عبد الله بن محمد بن أبي شيبة (ت:٢٣٥هـ)، تحقيق: كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد – الرياض، ط١،١٤٠٩هـ.
- **المطالع السعيدة في شرح الفريدة:** لجلال الدين السيوطي (ت:٩١١هـ)، تحقيق: نبهان ياسين حسين، دار الرسالة للطباعة – بغداد، (د. ط) ١٩٧٧م.
- **المطبوعات الحجرية في المغرب:** فوزي عبد الرزاق، دار المعـرفة للنشر والتوزيع ـ الرباط، (د. ط)، (د. ت).
- **المطول، شرح تلخيص مفتاح العلوم:** سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني (ت:٧٩٢هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت ــ لبنان، ط٣، ١٤٣٤هـ = ٢٠١٣م.
- **معاني الحروف:** لأبي الحسن، علي بن عيسى الرماني (ت:٣٨٤هـ)، تحقيق: عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار الشروق – المملكة العربية السعودية، ط٢، ١٤٠١هـ = ١٩٨١م.
- **معاني القرآن:** لأبي الحسن، سعيد بن مسعدة، المعروف بالأخفش الأوسط (ت:٢١٥هـ)، تحقيق: هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي ـ القاهرة، ط١، ١٤١١هـ =١٩٩٠م.

- **معاني القرآن:** لأبي زكريا، يحيى بن زياد الفراء (ت:٢٠٧هـ)، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط١، ١٣٧٤هـ = ١٩٥٥م.
- **معاني القرآن:** لعلي بن حمزة الكسائي (ت:١٨٩هـ)، تقديم: عيسى شحاتة عيسى، دار قباء للنشر والتوزيع – القاهرة، (د. ط) ١٩٩٨.
- **معجم الأخطاء الشائعة:** لمحمد العدناني، مكتبة لبنان – بيروت، ط٢، ١٩٨٥م.
- **معجم الأدباء:** لأبي عبد الله، ياقوت بن عبد الله الحموي (ت:٦٢٦هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي ـ بيروت، ط١،١٤١٤هـ = ١٩٩٣م.
- **معجم أعلام الجزائر:** لعادل نويهض، مؤسسة نويهض الثقافية للتأليف والترجمة والنشر، بيروت – لبنان، ط٢،١٤٠٠هـ =١٩٨٠م.
- **المعجم الأوسط:** لأبي القاسم، سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني (ت:٣٦٠هـ)، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد وعبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين – القاهرة، ط١، ١٤١٥هـ = ١٩٩٥م.
- **معجم البلدان:** لأبي عبد الله، ياقوت بن عبد الله الحموي (ت:٦٢٦هـ)، دار صادر ـ بيروت، ط٢، ١٩٩٥م.
- **معجم حفاظ القرآن عبر التاريخ:** لمحمد سالم محيسن (ت:١٤٢٢هـ)، دار الجيل ـ بيروت، ط١، ١٤١٢هـ = ١٩٩٢م.
- **معجم ديوان الأدب:** لأبي إبراهيم، إسحاق بن إبراهيم بن الحسين الفارابي، (ت:٣٥٠هـ)، تحقيق: أحمد مختار عمر، مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر ـ القاهرة، (د، ط) ١٤٢٤هـ = ٢٠٠٣م.
- **معجم الشعراء:** لأبي عبيد الله، محمد بن عمران المرزباني (ت:٣٨٤ هـ)، تصحيح وتعليق: ف. كرنكو، دار الكتب العلمية ـ بيروت – لبنان، ط٢، ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م.
- **المعجم الصغير:** لأبي القاسم، سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني (ت:٣٦٠هـ)، تحقيق: محمد شكور محمود، المكتب الإسلامي – بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.
- **معجم القراءات:** للدكتور عبد اللطيف الخطيب، دار سعد الدين ـ دمشق، ط١، ١٤٢٢هـ = ٢٠٠٢م.
- **معجم القراءات القرآنية:** لأحمد مختار عمر وعبد العال سالم مكرم، مطبوعات جامعة الكويت، ط٢، ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م.

- **معجم القواعد العربية في النحو والتصريف:** لعبد الغني الدقر، دار القلم ـ دمشق، ط١، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م.
- **معجم المؤلفين:** لعمر بن رضا بن محمد كحالة دمشق (ت:١٤٠٨هـ)، مكتبة المثنى، بيروت، ١٣٧٨هـ = ١٩٥٩م.
- **معجم مشايخ محمد بن عبد الواحد الدقَّاق:** لأَبي عبد الله، محمد بن عبد الوَاحد الدَّقَّاق، (ت:٥١٦هـ)، تعليق: حاتم بن عارف العوني، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع ـ الرياض، ط١، ١٤١٨ هـ = ١٩٩٧م.
- **معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية:** لمحمود عبد الرحمن عبد المنعم، دار الفضيلة ـ القاهرة، (د. ط) (د. ت).
- **معجم المطبوعات العربية والمعربة:** يوسف بن إليان بن موسى سركيس (ت:١٣٥١هـ)، مطبعة سركيس بمصر ١٣٤٦هـ = ١٩٢٨م.
- **معجم المطبوعات المغربية:** لإدريس بن الماحي القيطوني (ت:١٣٩١هـ)، تقديم: عبد الله كنون، مطابع سلا ـ المغرب (د. ط)، ١٩٨٨م.
- **المعجم المفهرس أو تجريد أسانيد الكتب المشهورة والأجزاء المنثورة:** لأبي الفضل، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت:٨٥٢هـ)، تحقيق: محمد شكور الميادیني، مؤسسة الرسالة ــ بيروت، ط١، ١٤١٨هـ = ١٩٩٨م.
- **معراج التشوّف إلى حقائق التصوف:** لأحمد بن عجيبة الحسني (ت:١٢٢٤هـ)، تحقيق: عبد المجيد خَيّالي، مركز التراث الثقافي المغربي ـ الدار البيضاء، (د. ط) (د. ت).
- **معرفة السنن والآثار:** لأبي بكر، أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (ت:٤٥٨هـ)، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، دار الوفاء – القاهرة، ط١، ١٤١٢هـ = ١٩٩١م.
- **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب:** لأبي محمد، جمال الدين، ابن هشام الأنصاري (ت:٧٦١هـ)، تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر ـ دمشق، ط٦، ١٩٨٥م.
- **المغني عن حمل الأسفار في الأسفار:** لأبي الفضل الحافظ العراقي (ت:٨٠٦ هـ)، تحقيق: أشرف عبد المقصود، مكتبة طبرية ـ الرياض، (د. ط)، ١٤١٥هـ = ١٩٩٥م.
- **مفاتيح الغيب:** لأبي عبد الله، محمد بن عمر بن الحسن، الملقب بفخر الدين الرازي، (ت:٦٠٦هـ)، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت، ط٣،١٤٢٠هـ.
- **المفتاح في الصرف:** لأبي بكر، عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني (ت:٤٧١هـ) تحقيق: علي توفيق الحَمَد، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م.

- **مفتاح العلوم:** لأبي يعقوب، يوسف بن أبي بكر بن محمد السكاكي (ت:٦٢٦هـ)، دار الكتب العلمية ــ بيروت ــ لبنان، ط٢، ١٤٠٧ هـ = ١٩٨٧م.
- **المفردات في غريب القرآن:** لأبي القاسم، الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهانى (ت:٥٠٢هـ)، تحقيق: صفوان عدنان الداودي، دار القلم ــ بيروت، ط١،١٤١٢هـ.
- **المفصل في صنعة الإعراب:** لأبي القاسم، محمود بن عمرو بن أحمد، جار الله الزمخشري (ت:٥٣٨هـ)، تحقيق: علي بو ملحم، مكتبة الهلال ــ بيروت، ط١، ١٩٩٣م.
- **المفضليات:** للمفضل بن محمد بن يعلى بن سالم الضبي (ت: ١٦٨هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف ــ القاهرة، ط٦، (د. ت).
- **المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة:** لأبي الخير، محمد بن عبد الرحمن بن محمد السخاوي (ت:٩٠٢هـ)، تحقيق: محمد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي ــ بيروت، ط١، ١٤٠٥ هـ = ١٩٨٥م.
- **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية:** لأبي إسحاق، إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت:٥٩٠هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، جامعة أم القرى، ط١، ١٤٢٨هـ = ٢٠٠٧م.
- **المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية:** لبدر الدين، محمود بن أحمد بن موسى العيني (ت:٨٥٥هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية ــ بيروت، ط١، ١٣٢٦هـ = ٢٠٠٥م.
- **مقاييس اللغة:** لأبي الحسين، أحمد بن فارس (ت:٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر ــ بيروت (د. ط)، ١٣٩٩هـ = ١٩٧٩م.
- **المقتضب:** لأبي العباس، محمد بن يزيد، المعروف بالمبرد (ت:٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب ــ بيروت، ط٢، ١٣٩٩هـ = ١٩٧٩م.
- **المقرب:** لعلي بن مؤمن، المعروف بابن عصفور (ت:٦٦٩هـ)، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني ــ بغداد، ط١، ١٣٩٢هـ = ١٩٧٢م.
- **المقصد الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى:** لأبي حامد، محمد بن محمد الطوسي، (ت:٥٠٥هـ)، تحقيق: بسام عبد الوهاب الجابي، قبرص، ط١، ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م.
- **المقصور والممدود:** لأبي زكريا، يحيى بن زياد الفراء (ت:٢٠٧هـ)، تحقيق: ماجد الذهبي، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط٢، ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م.
- **ملحة الإعراب:** لأبي محمد، القاسم بن علي بن محمد بن عثمان، الحريري (ت:٥١٦هـ)، دار السلام – القاهرة، ط١، ١٤٢٦هـ = ٢٠٠٥م.

- **الملل والنحل:** لأبي بكر، محمد بن عبد الكريم الشهرستاني (ت:٥٤٨هـ)، تحقيق : محمد سيد كيلاني، دار المعرفة ـ بيروت، (د. ط) ١٤٠٤هـ.
- **الممتع الكبير في التصريف:** لأبي الحسن، علي بن مؤمن بن محمد، المعروف بابن عصفور الإشبيلي (ت:٦٦٩هـ)، مكتبة لبنان، ط١، ١٩٩٦م.
- **منازل الحروف:** لأبي الحسن، علي بن عيسى الرماني (ت:٣٨٤هـ)، تحقيق: إبراهيم السامرائي، دار الفكر ـ عمان، (د. ط) (د. ت).
- **المنصف:** لأبي الفتح، عثمان بن جني الموصلي (ت:٣٩٢هـ)، دار إحياء التراث ـ بيروت، ط١، ١٣٧٣هـ = ١٩٥٤م.
- **المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي:** لأبي المحاسن، جمال الدين (ت:٨٧٤هـ)، تحقيق: محمد محمد أمين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (د. ط) (د. ت).
- **مواقف الطوائف من توحيد الأسماء والصفات:** لمحمد بن خليفة بن علي التميمي، أضواء السلف ـ الرياض ـ المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٢هـ = ٢٠٠٢م.
- **مواهب الجليل في شرح مختصر خليل:** لأبي عبد الله، محمد بن محمد بن عبد الرحمن، المعروف بالحطاب الرُّعيني (ت:٩٥٤هـ)، دار الفكر ـ بيروت، ط٣، ١٤١٢هـ = ١٩٩٢م.
- **موسوعة أعلام المغرب:** لمحمد حجي، دار الغرب الإسلامي ـ بيروت، ط١، ١٤١٧هـ = ١٩٩٦م.
- **موطأ الإمام مالك:** لمَالِك بن أَنَس الأَصْبَحِي (ت:١٧٩هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت، (د. ط)، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٥م.
- **الموفي في النحو الكوفي:** لأبي طلحة، صدر الدين بن عبد الله الكنغراوي (ت:١٢٧٨هـ)، تعليق: محمد بهجة البيطار، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، (د. ط) ١٣٦٨هـ.
- **ميزان الاعتدال في نقد الرجال:** لأبي عبد الله، محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت:٧٤٨هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر ـ بيروت ـ لبنان، ط١، ١٣٨٢هـ = ١٩٦٣م.
- **النبوغ المغربي في الأدب العربي:** لعبد الله كَنُّون الحَسَني، طنجة، ط٢، ١٣٨٠هـ = ١٩٦٠م.
- **نتائج الفكر في النحو:** لأبي القاسم، عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (ت:٥٨١هـ)، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط١: ١٤١٢ = ١٩٩٢م.
- **النحو الوافي:** لعباس حسن (ت:١٣٩٨هـ)، دار المعارف بمصر، ط٣، ١٩٦٦.
- **نزهة الألباء في طبقات الأدباء:** لأبي البركات، كمال الدين الأنباري (ت:٥٧٧هـ)، تحقيق: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار ـ الزرقاء ـ الأردن، ط٣، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.

- **النشر في القراءات العشر:** لأبي الخير، محمد بن يوسف، ابن الجزري، (ت:٨٣٣هـ)، تحقيق: علي محمد الضباع، المطبعة التجارية الكبرى ـ تصوير دار الكتب العلمية ـ بيروت، (د. ط) (د. ت).
- **نظم الجمان في شرح نظم ابن كيران في البيان:** لأحمد سكيرج الأنصاري الخزرجي، تحقيق: محمد الراضي كنون، (د. م) (د. ط) (د. ت).
- **نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، وذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب:** لشهاب الدين أحمد بن محمد المقري التلمساني (ت:١٠٤١هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر ـ بيروت ـ لبنان، ط١، ١٩٦٨م.
- **النكت الحسان في شرح غاية الإحسان:** لأبي حيان الأندلسي (ت:٧٤٥هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة ـ بيروت ـ لبنان، ط١، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.
- **نوادر الأصول في أحاديث الرسول:** لأبي عبد الله، محمد بن علي بن الحسن الترمذي (ت:٣٢٠هـ)، تحقيق: عبد الرحمن عميرة، دار الجيل ـ بيروت، (د. ط)، ١٩٩٢م.
- **نور البصر شرح خطبة المختصر للعلامة خليل:** لأبي العباس، أحمد بن عبد العزيز الهلالي، مراجعة وتصحيح: محمد محمود ولد محمد الأمين، دار يوسف بن تاشفين ـ مكتبة الإمام مالك، ط١، ١٤٢٨هـ = ٢٠٠٧م.
- **نور التحقيق في صحة أعمال الطريق:** لحامد إبراهيم محمد صقر، دار التأليف ـ مصر، ط٢، ١٣٩٠هـ = ١٩٧٠م.
- **النور السافر عن أخبار القرن العاشر:** لعبد القادر بن عبد الله العَيْدَرُوس (ت:١٠٣٨هـ)، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ.
- **نيل الابتهاج بتطريز الديباج:** لأحمد بابا التنبكتي (ت:١٠٦٣هـ)، إشراف وتقديم: عبد الحميد عبد الله الهرامة، منشورات كلية الدعوة الإسلامية ـ طرابلس، ط١، ١٣٩٨هـ = ١٩٨٩م.
- **نيل الأوطار:** لمحمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني (ت:١٢٥٠هـ)، تحقيق: عصام الدين الصبابطي، دار الحديث ـ مصر، ط١، ١٤١٣هـ = ١٩٩٣م.
- **هِدْية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين:** لإسماعيل باشا البغدادي (ت:١٣٩٩هـ)، طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية استانبول، (د. ط)، ١٩٥١م.
- **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع:** لجلال الدين، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت:٩١١هـ)، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية ـ بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٨هـ = ١٩٩٨م.
- **الوافي بالوفيات:** لصلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي (ت:٧٦٤هـ)، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث – بيروت، (د. ط)١٤٢٠هـ = ٢٠٠٠م.

- **وسطية أهل السنة بين الفرق:** لمحمد باكريم محمد باعبد الله، دار الراية للنشر والتوزيع ـ الرياض، ط١، ١٤١٥هـ = ١٩٩٤م.
- **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان:** لأبي العباس، شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان (المتوفى:٦٨١هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر– بيروت، ط١، ١٩٧١.
- **يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر:** لأبي منصور، عبد الملك بن محمد بن إسماعيل الثعالبي (ت:٤٢٩هـ)، تحقيق: مفيد محمد قمحية، دار الكتب العلمية ـ بيروت – لبنان، ط١، ١٤٠٣هـ = .١٩٨٣م.
- **ينابيع المودة:** لسليمان بن الشيخ إبراهيم البلخي القندوزي، تعليق: علاء الدين الأعلمي، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ـ بيروت ـ لبنان، ط١، ١٤١٨هـ = ١٩٩٧م.

ثالثاً: ثبت البحوث والرسائل والأطاريح:

- **إعراب ثلاثين سورة وآية الكرسيّ من القرآن:** لمحب الدين محمد بن خليل البُصْرَوي (ت:٨٨٩ هـ)، دراسة وتحقيق: نوفل علي مجيد الرّاوي، أطروحة دكتوراه، اشراف أ. د. عبد الوهاب محمد علي العدواني، جامعة الموصل ـ كلية الآداب، ١٤٢٧هـ = ٢٠٠٦م.
- **حاشية الفيشي على شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام:** سهيل أحمد سليمان أبو زهير، دراسة وتحقيق، رسالة ماجستير، بإشراف: د. محمود محمد العامودي، الجامعة الإسلامية، غزة، ١٤٢٣هـ = ٢٠٠٢م.
- **الحدود النحوية من النشأة إلى الاستقرار:** زاهدة محمد عبدالله، أطروحة دكتوراه، بإشراف: د. عبد الوهاب العدواني، جامعة الموصل، كلية الآداب، ١٤١٥هـ = ١٩٩٤م.
- **شرح الآجرومية:** لنور الدين، علي بن عبدالله السنهوري (ت:٨٨٩هـ)، رسالة ماجستير، دراسة وتحقيق: موسى بن زيد بن نافع السلمي، بإشراف: محسن بن سالم العميري، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى – المملكة العربية السعودية، ١٤٢٦هـ.
- **شرح جمل الزجاجي:** لأبي إسحاق، إبراهيم بن أحمد الغافقي (ت:٧١٦هـ)، تحقيق ودراسة: حمودة بن عتيق بن راضي المعبدي الحربي، رسالة ماجستير، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، بإشراف: سعد بن حمدان الغافقي، ١٤١٦هـ = ١٩٩٦م.
- **فتح الباب في الكنى والألقاب:** لأبي عبد الله، محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن مَنْدَه (ت:٣٩٥هـ)، أطروحة دكتوراه، دراسة وتحقيق: عبد العزيز عبيد الله الرحماني، إشراف: د. عبد الوهاب فايد، كلية الدعوة وأصول الدين، جامعة أم القرى ـ مكة المكرمة، ١٤٠٧هـ.

- **مسائل (إذن):** لأحمد بن محمد بن أحمد القرشي، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، العدد ١١٩، لسنة ١٤٢٣هـ.
- **المصطلح الصرفي في العين والكتاب ودقائق التصريف:** ـ دراسة موازنة ـ علي جميل عباس السامرائي، أطروحة دكتوراه، إشراف أ. د. عبد الوهاب محمد علي العدواني، جامعة الموصل ــ كلية الآداب، ١٤٠٩هـ =١٩٩٠م.
- **النفحة الندية على التحفة الوردية:** لأبي الحسن البكري، رسالة ماجستير، دراسة تحقيق: ربيع كمال سليم، بإشراف: د. نوفل مجيد علي، جامعة الموصل، كلية الآداب، ٢٠١٣م.

abstract

This book is named (al-eqd al-jawhari min fath al-hay al-qayum fi hall sharh al-Azhari ala muqadimat ibin Agrom) is a footnote to explain Khaled al-Azhari on the front Agrom famous so Grammer , a book author Moroccan famous son of the deceased Haj peaceful Almrdasi year (1316 AH) , the author has dealt with in this book most of the main doors grammatical Following the usually Alajromeh.

The book is quite an important reference for students of Arabic in various academic levels and ages; because it deals with the study of Arabic in a simplified format is far from complexity and ambiguity.

This work has served as a study and investigation , it has been translated for the author of adequate translation stating the year of his birth and death known as the most important books, as well as the elderly reported.

At the Department of Investigation served this work translated technical margins for most flags author who mentioned in his book , as well as it has served to clarify Guamdah this book and refer to the grammatical issues most sources relied upon by the author.

In conclusion, I hope that I have been able to work in this modest , perfect God

Al-eqd al-jawhari
min fath al-hay al-qayum
fi hall sharh al-Azhari ala muqadimat ibin Agrom

Editting and studying

A thesis submitted

By

Ghazi Ali Hawas

To

Th council of the college of Arts

University of Mosul

In partial Fulfilment of the

Ph.d. Degree

In

Arabic language

Supervised by

Dr. Nawfal Ali Majeed AL-Rawi

2014 A.D 1435 A.H